



السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية (الجزء الثاني)

عبد الله حسين

السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية (الجزء الثاني)

تأليف
عبد الله حسين



السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية (الجزء الثاني)

عبد الله حسين

الناشر مؤسسة هنداوي

المشهرة برقم ١٠٥٨٥٩٧٠ بتاريخ ٢٦ / ١ / ٢٠١٧

يورك هاوس، شبييت ستريت، وندسور، SL4 1DD، المملكة المتحدة

تليفون: ٨٣٢٥٢٢ ١٧٥٣ (٠) ٤٤ +

البريد الإلكتروني: hindawi@hindawi.org

الموقع الإلكتروني: <https://www.hindawi.org>

إن مؤسسة هنداوي غير مسئولة عن آراء المؤلف وأفكاره، وإنما يعبر الكتاب عن آراء مؤلفه.

تصميم الغلاف: إيهاب سالم

الترقيم الدولي: ٩٧٨ ١ ٥٢٧٣ ٠٥٢٦ ٧

صدر هذا الكتاب عام ١٩٣٥.

صدرت هذه النسخة عن مؤسسة هنداوي عام ٢٠١٣.

جميع حقوق النشر الخاصة بتصميم هذا الكتاب وتصميم الغلاف مُرخصة بموجب رخصة المشاع الإبداعي: نَسْبُ المَصْنَف، الإصدار ٤.٠. جميع حقوق النشر الخاصة بنص العمل الأصلي خاضعة للملكية العامة.

المحتويات

٧	مُقدِّمة الجزء الثَّاني
٩	١- الإنكليز في أفريقيا
١٧	٢- الإنكليز كحُكَّام ومستعمرين
٣٥	٣- استعادة السُّودان بعد إخلائه
٥٩	٤- اتفاق ١٨٩٩ والحكم الثنائي
٦٥	٥- الرأْي المصري في اتِّفاق سنة ١٨٩٩
٩٩	٦- بعد استعادة السُّودان
١٠٩	٧- السُّودان بعد اتِّفاق ١٨٩٩
١٢١	٨- حوادث السُّودان بعد استعادته
١٢٩	٩- نظام الحكم في السُّودان والإدارة الوطنية
١٦٥	١٠- ديون مصر على السُّودان
١٧٩	١١- الطرق الصُّوفيَّة
١٨٥	١٢- حوادث مصر في السُّودان
١٨٧	١٣- عهد الحماية والسلطنة في مصر
٢٠١	١٤- حوادث مصر والسُّودان بعد الهدنة
٢٠٧	١٥- لجنة ملنر والوفد المصري
٢١٣	١٦- السُّودان في مشروعات الاتِّفاق
٢٣٥	١٧- السُّودان في الدستور المصري
٢٤٣	١٨- حوادث السُّودان سنة ١٩٢٤
٢٧٥	١٩- جمعية اللواء الأبيض

السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية (الجزء الثاني)

- ٢٨٣ ٢٠- الجيش المصري
٣١٧ ٢١- النيل يُوحّد بين مصر والسُّودان
٣٦٣ ٢٢- اتفاق بين مصر وإنكلترا سنة ١٩٢٩
٤٠١ ٢٣- الخزانات
٤٤٧ ٢٤- الزراعة في السُّودان
٤٨٣ ٢٥- جغرافية السُّودان ومصر
٤٩٧ ٢٦- معادن السُّودان وجوه وحيواناته وصناعاته
٥٠٧ ٢٧- الحالة الاقتصادية في السُّودان
٥٤٩ ٢٨- في وظائف السُّودان والموظفين
٥٦١ ٢٩- التَّعليم في السُّودان
٥٩٣ ٣٠- الأدب في السُّودان
٦٠٣ ٣١- الإسلام والأديان في السُّودان
٦٠٧ ٣٢- الحياة الاجتماعية والصحافة والعادات
٦٢٩ ٣٣- هجرة المصريين إلى السُّودان
٦٣٩ ٣٤- مستقبل السُّودان

مُقدِّمة الجزء الثَّاني

بسم الله الرحمن الرحيم

وَفَقَّنا الله تعالى إلى إتمام الجزء الأوَّل من كتاب «السُّودان — من التَّاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية». وها نحن نبدأ الجزء الثَّاني، وقد جعلناه شاملاً لتاريخ إعادة السُّودان بقيادة اللُّورد كتشنر باشا واتِّفاقية السُّودان سنة ١٨٩٩ ونظام الحكم وحالة البلاد من وجوها الإدارية والقضائية والزراعية والصَّناعية والأدبيَّة والتَّعليمية والهندسيَّة وتطوُّرها في أثناء ذلك إلى بلوغها الوقت الحاضر، وأضفنا إلى ذلك بعض البيانات التي يحتاج إليها الباحث في شؤون السُّودان.

لقد وقف قارئ الجزء الأوَّل على كيف اتَّجهت الحكومة الإنكليزيَّة إلى السُّودان فاهتمَّت بفتوح إسماعيل، وندبت غوردون ليكون من حُكَّامه، ثمَّ قرَّرت إخلاءه من الجيش المصري، ولكنَّ أدَّى هذا الإخلاء إلى تفاقم الخطر على الحدود المصريَّة وإلى وقوع السُّودان تحت نير ثورة ومجاعة وفوضى، ورأت إنكلترا أن دولاً أخرى — ولا سيما فرنسا — اتجهت إلى استعمار السُّودان، منافسة إنكلترا في استعمار أفريقيا واحتلال مصر، فقرَّرت إعادة فتح السُّودان بجيش مصري قائده إنكليزي هو اللُّورد كتشنر ومعه جنود إنكليزية.

وقد أطلَّعنا على ما كتبه عشرات المؤرِّخين والسِّياسيين الوطنيين المصريين في شأن إخلاء السُّودان ثمَّ تقرير استعادته، فكانوا يقولون: إنَّ إنكلترا أخلت السُّودان مقررة في الوقت ذاته أن تستعيده على الصورة التي أُعيد بها؛ أي باشتراك الجنود البريطانيَّة مع الجيش المصري وللحكم طبقاً لنظام اتِّفاقية ١٨٩٩ أو مثله.

والواقع أن إنكلترا لم تختط خطة واحدة في هذا الصدد، وإن كانت وقفت موقف المُغتَتم للفرص: وأحسب أنها حين قرّرت إخلاء السودان، قد اتّجّعت إلى أن تُصبح مديريات السودان ممالك مستقلة، يسهل بسط الحماية البريطانية عليها؛ فيكون حكم السودان قليل النفقة. ولكن إخلاء السودان قد ترتّب عليه اتّحاده تحت لواء المهدي ثمّ خلفته، ثم نشوب الفوضى فيه، وطمع فرنسا وغيرها في الاستيلاء عليه. فرأت إنكلترا أن السبيل اليسير — ويد احتلالها قوية في مصر وسلطانها نافذ على الحكومة المصريّة — أن تكون إعادة السودان باسم مصر مقروناً باشتراك إنكلترا وبقيادة أحد ضباطها، وأن تدع للحوادث أن تُكمل الباقي. ويرى القارئ في الفصول الآتية كيف تطوّرت الحوادث، وأن عوامل كثيرة اشتركت في هذا التطوّر، منها ضعف الوزارات المصريّة، وضعف الروح الوطنيّة المصريّة بعد هزيمة عرابي وأسرّه والاتفاق الودّي بين فرنسا وإنكلترا سنة ١٩٠٤، حيث أطلق لإنكلترا أن تبسط نفوذها على مصر بغير اعتراض، مقابل بسط فرنسا نفوذها ثمّ حمايتها على مراكش، هذا إلى توزيع مناطق النفوذ في أفريقيا بين الدول الأوروبية الكبيرة.

إن نجاح الحكومة الإنكليزيّة في سياستها وفي اغتنام الفرص التي أظهرتها الحوادث يجب أن يُقدّر فيه الكاتب مهارة إنكلترا في الحكم والنّجاح في إدارة آلتها، وفي روح السيّادة التي يشعر بها البريطاني، وخاصة في بلاد أجنبية، ويجب أن يُقدّر فيه ضعف الوزراء والحكام الوطنيين واستخذاؤهم، وأن قومًا في مصر لم يُحسنوا اغتنام الفرص، ولا توجيه الحكم لزيادة نفوذ مصر في السودان، بدلاً من الاستخذاؤ. وليس يطلب من إنكلترا أو من أي بلد أن تكفّ عن الاستعمار والاحتلال وإنشاء الإمبراطوريات؛ فهذا شيء لم يعرفه التاريخ والطبائع البشرية، ولم يألّفه الإنسان الطامح الطامع. فمن الطبيعي أن يكون للإنكليز سياستهم واستعمارهم واغتنام الفرص، وليس يطلب إليهم الكف عن ذلك، فهو في عُرفهم خيانة وطنية. وإنما إذا وجّهنا اللّوم فإلى أنفسنا أو إلى المسؤولين فينا عن تطوّر الحوادث بسرعة ضدّ مصلحة مصر، حتّى إذا استيقظت، لقيت الأمة المصريّة العقبات المتأصّلة.

الفصل الأول

الإنكليز في أفريقيا

اهتمت إنكلترا منذ زمان بعيد باستعمار أفريقيا. وفي شهر سبتمبر سنة ١٨٧٧ كتب المستر غلادستون في مجلة القرن التاسع عشر يقول: «إذا توطدت أقدامنا في مصر تكون هذه المستعمرة الأولى بوجه التحقيق بمثابة ذريعة لتأسيس إمبراطورية شاسعة في أفريقيا الشمالية، تأخذ في النمو تدريجياً إلى أن تدخل في تخومها منابع النيل الأبيض. بل تنتهي بدون شك بأن تجتاز خط الاستواء لتتصل بمستعمرتي الناتال ورأس العشم، وذلك بغض النظر عن الترنسفال ونهر الأورنج، وكذلك يكون الحال في الحبشة وزنجبار.»

وقد احتلت إنكلترا مصر عام ١٨٨٣، واستولت على الأوغندا ونواحي خط الاستواء والأونيورو سنة ١٨٩٠، ووادلاي سنة ١٨٩٥.

وقد عقدت الاتفاقيات الآتية:

(١) الاتفاقية الإنكليزية الألمانية في أول نوفمبر سنة ١٨٨٦.

(٢) الاتفاقية الإنكليزية الإيطالية في أول يولية سنة ١٨٩٠.

(٣) الاتفاقية الإنكليزية مع الكونغو ١٢ مايو سنة ١٨٩٤.

والغرض من هذه الاتفاقيات الثلاث تحديد مناطق نفوذ إنكلترا في نواحي أعالي النيل والسودان الشرقي.

هذا إلى أن فرنسا كانت تزاحم إنكلترا في القارة الأفريقية.

(١) الأوروبيون وأفريقية قبل القرن التاسع عشر

لم يكن الأوروبيون يعرفون من أفريقية في قديم الزمان إلا سواحلها الشمالية، ثم بدأوا في القرن الخامس عشر يكتشفون سواحلها الغربية، ثم داروا حول الرأس وساروا وسواحلها الشرقية حتى وُفِّق فاسكو دي جاما البرتغالي إلى بلوغ الهند، وقد ألهمى الأوروبيين كنوز الهند وبيرو والمكسيك عن ارتياد مجاهل أفريقية «أو القارة المظلمة كما كانوا يسمونها».

(٢) الأوروبيون وأفريقية أول القرن التاسع عشر^١

ولما وقفت رحى الحرب بين نابليون وأوربة عام ١٨١٥ كان شمالي أفريقية «مصر وطرابلس وتونس والجزائر» تابعاً لتركيا تبعية فعلية أو اسمية، وكان للبرتغاليين السيادة على أصقاع على الساحل الشرقي تجاه مدغشقر، وكان للإنكليز والفرنسيين وغيرهم على الساحل الغربي محاطاً أو مستعمرات، وكان كل ما للإنكليز في أفريقية هو غمبيا وسيراليون وساحل الذهب على الشاطئ الشرقي ومستعمرة الرأس في الجنوب وجزائر سنت هيلانه وأسنشن وموريشس وسيشل.

وقد نبّه الدول الأوربية إلى استعمار داخل أفريقية طلاب كشف أبطال مغامرون رموا بأنفسهم في مجاهل القارة؛ ليُميطوا اللثام عنها، ومن أمثال هؤلاء سبيك وجرانن وببكر ولفنجستون وستانلي، فضلاً عن مصريين أمثال: الضابط المصري البحري الميرالي سليم مطر بك قائد معسكر خط الاستواء الذي كشف النيل الأبيض.

(٣) الإنكليز وأفريقية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين

وقد أضاف الإنكليز خلال القرن التاسع عشر إلى مستعمراتهم السابقة ناتال والأورنج والترنسفال، «وتألف من المستعمرات الثلاث ومستعمرة الرأس اتحاد جنوبي أفريقية» وبتشوانالاند ونيسالاند وبسوتولاند وروديسيا وأفريقية الشرقية البريطانية وأوغندا ونيجيريا والصومال، ولما هُزمت ألمانيا في الحرب العظمى «١٩١٤-١٩١٨» انتدبت إنكلترا لإدارة بلاد تنجانيقا «الألمانية» كما انتدبت حكومة اتحاد جنوبي أفريقية لإدارة أفريقية الجنوبية الغربية «الألمانية».

ولا يتمتع من كل هذه المستعمرات بالحكم الذاتي إلا اتحاد جنوبي أفريقية؛ لهذا نتكلم عنه ببعض التفصيل:

(١-٣) كيف استولى الإنكليز على مستعمرة الرأس؟

كان الهولنديون قد أنشأوا لهم مستعمرة عند رأس الرجاء الصالح لتكون محطةً تنزّودَ منه سفنهم التي تتجّر مع الشرق، ويُعرف المستعمرون الهولنديون بالبوير، وهي كلمة معناها الفلاحون، ولعلّها أُطلقت عليهم لاشتغالهم بالزراعة وإيثارهم لها على أية مهنة أخرى. ولما تدخلت فرنسا في شؤون هولندا في عهدي الثورة الفرنسية و نابليون وأخضعتها لحكمها، قامت إنكلترا عدوة نابليون وانتزعت مستعمرة الرأس من هولندا «١٨٠٦»؛ لأنّها قدّرت قيمة تلك المستعمرة في حفظ مواصلاتها مع الهند. وأقرّ مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ ضم الرأس إلى إنكلترا كفاء تعويض يُعطى لهولندا وقدره ستة ملايين من الجنيهات.

(٢-٣) النزاع بين الإنكليز والبوير

غيّر الإنكليز النُظم الحكومية التي اعتادها البوير، كما جعلوا اللغة الإنكليزيّة اللغة الرسميّة؛ فحنق البوير وأحسّوا أنّهم فقدوا حريتهم، واشتدّ حنقهم لما ألغت إنكلترا الرقّ «١٨٣٤»، وكان البوير يستعينون بالأرقاء على فلاح الأرض، ولم تمنح الحكومة الإنكليزيّة البوير إلّا ثلاثة ملايين من الجنيهات تعويضاً، وهذا المبلغ لا يكاد يساوي ثلث خسارتهم بهذا الإلغاء، لكل هذا فكّر غالب البوير في الارتحال عن مستعمرة الرأس إلى الشّمال والشمال الشرقي، حيث يستطيعون أن يعيشوا أحراراً لا يستلب حريتهم أحد، فبدأوا «الانسحاب العظيم The Great Trek» عام ١٨٣٦، فخرجوا طوائف تهيم في مجاهل البلاد ومعهم قطعانهم وثيرانهم وعجلاتهم السّاذجة تجرّ الواحدة منها سبعة أو ثمانية أزواج من الثيران وتحمل أمتعتهم وأثقالهم، وبلغ عدد المنسحبين نحو ١٠٠٠٠ من بينهم غلام نجيب يُسمّى كروجر «كان له شأنٌ فيما بعد»، ونزل بعض المنسحبين في ناتال، والبعض الآخر استوطن ما بين نهر الأورنج وفرعه المُسمّى الفال، وقطن آخرون بإقليم شماليّ نهر الفال.

وأنشأ البوير لهم في ناتال جمهورية «١٨٣٨»، ولكنّ الإنكليز تعقبوهم هناك أيضاً وضايقوهم، وأعلنوا ضمّ جمهوريتهم عام ١٨٤٣ بدعوى أنّ البوير رعاياهم أنى رحلوا، وبحجة أنّ مستعمرة الرأس يهددها نزاع متواصل بين البوير في الناتال وجيرانهم المتوحّشين المعروفين «بالكافير»^٢ أو الكفرة.

لم تر كثرة بوير الناتال بُدًا من أن ينسحبوا مرة أخرى من الناتال وينضموا إلى إخوانهم النازلين بين الأورنج والفال، فكان ذلك مبدأ تأسيس «ولاية الأورنج الحرة»، فأعلنت إنكلترا ضمَّها أيضًا ١٨٤٨، فخرج كثير من البوير مرة ثالثة لينضموا إلى إخوانهم الذين عبروا الفال في الهجرة الأولى، وكونوا معهم جمهورية الترنسفال أو جمهورية جنوبي أفريقية «١٨٤٩»، فاعترفت إنكلترا باستقلالها «١٨٥٢» قانعة بضمان حرية التجارة فيها، والذي حدا بالإنكليز إلى الاعتراف باستقلال الترنسفال أنهم بدأوا يحسون ثقل التَّبعة المُلحقة على عواقبهم لكثرة مستعمراتهم، وفي عام ١٨٥٤ نزلت إنكلترا عن سيادتها عن ولاية الأورنج؛ لأنها رأت أنها تحمل عبء الدفاع ونفقاته عن هذه الولاية في وجه قبائل البسوتو المتوحشة المجاورة، وظلت ولاية الأورنج حتَّى سنة ١٨٩٦ صديقة لمستعمرة الرأس الإنكليزية.

إذن: صارت للبوير جمهوريتان مستقلتان هما الأورنج والترنسفال، وللإنكليز مستعمرتان هما الرأس والنااتال.

(٣-٣) النزاع بين بوير الترنسفال والإنكليز

في عام ١٨٧٧ أعلن لورد بيكنز فيلد رئيس الوزارة الإنكليزيَّة وزعيم المحافظين ضمَّ الترنسفال إلى الأملاك الإنكليزيَّة بحجة أن فتنًا متواصلة تقوم بين البوير والوطنيين في الترنسفال فتُهدِّد أملاك إنكلترا.

ثم تولَّى غلادستون زعيم الأحرار الوزارة بعد بيكنز فيلد «١٨٨٠»، ولم يكن غلادستون قد اعتنق الآراء الاستعمارية بعد، فأراد أن يُرضي البوير، ولكنَّ هؤلاء ثاروا بزعامة ثلاثة من رجالهم أظهرهم كروجر وهزموا الجيش الإنكليزي في موقعة «تل ماجوبا» في فبراير سنة ١٨٨١، ولم تكن الواقعة من الوقائع الحربية المجيدة، إلَّا أن البوير اعتزُّوا بها واغتزو بأنفسهم غرورًا جنى عليهم فيما بعد، واعترف غلادستون باستقلال الترنسفال «١٨٨١» تحت سيادة إنكلترا.

ولكنَّ البوير أنفوا أن يكون لأحد سيادة عليهم، فنازعوا الإنكليز حتَّى عقد الإنكليز معهم معاهدة لندن «١٨٨٤»، ونزلوا فيها عن هذه السَّيادة مقابل ترخيص البوير للأوروبيين جميعًا في استيطان جمهوريتهم والاتِّجار فيها.

(٤-٣) عودة النزاع بين الترنسفال والإنكليز

في عام ١٨٥٥ كشف الذهب في الترنسفال، فلم يُقبل البوير إقبالاً كبيراً على استخراجه؛ لأنه لا يروقهم إلا الاشتغال بالزراعة ورعي الماشية، واجتذب الذهب إلى بلادهم أفواجاً عظيمة من الأوربيين، لا سيما الإنكليز، حتّى أربى عددهم على عدد البوير، ونشأت مدينة جوهانسبرج في بضع سنوات، ومُدّت سكك الحديد. كذلك كُشف الماس في ولاية الأورنج فنزح إليها الأوربيون أيضاً.

(٥-٣) سسل رودس

كان من بين من نزح إلى جنوبي أفريقية سسل رودس الإنكليزي، فإنه بعد أن أتمّ دراسته في أكسفورد ذهب يبحث عن الماس، وكان مصدوراً فشفي، وأثرى إثراءً عظيماً، وصار رئيس وزراء مستعمرة الرأس، وأخذ ينشر فكرة الجامعة البريطانية التي تنطوي على إنشاء إمبراطورية أفريقية تمتد من الرأس إلى القاهرة، والسعي في تلوين معظم أفريقية باللون الأحمر الإنكليزي». وأنشأ عام ١٨٨٩ «شركة أفريقية الجنوبية» على مثال شركة الهند، وتمكّنت الشركة عام ١٨٩٠ بمعاوضة الحكومة الإنكليزية من إنشاء مستعمرة في حوض نهر الزمبيزي سميت روديسيا «نسبة إلى رودس مُنشئها».

(٦-٣) الإنكليز يضايقون بوير الترنسفال

إن استقلال البوير في جمهوريتهم ليتعارض ومشروع رودس، لذلك اعتزم رودس أن يقضى على ذلك الاستقلال، وشاركته الحكومة الإنكليزية في عزمه؛ ولذا نرى الإنكليز يستولون على الساحل الشرقي من الناتال إلى أفريقية الشرقية البرتغالية فيقطعون على الترنسفال الطريق إلى البحر، كذلك نرى «شركة أفريقية الجنوبية» تنشئ إقليم روديسيا فتقطع على الترنسفال طريق التوغّل إلى الزمبيزي شمالاً وتهدها كذلك.

أحاطت هذه المستعمرات الإنكليزية بالترنسفال والأورنج، وأدرك البوير ما ينتويه الإنكليز لهم، فرأى كروجر رئيس جمهورية الترنسفال ضرورة اتباع سياسة حازمة فعارض في المهاجرة إلى جمهوريته، ولما طلب الأجانب "Outlanders" أن يسمح لهم بحق الانتخاب لينتخبوا من يرعى لهم مصالحهم أبى البوير عليهم ما أرادوا فاستنجد الأجانب بسسل رودس، وصادف هذا الاستنجد هوّى في نفسه، فبعث إليهم بحملة يقودها

الدكتور جيمسن، فأسرهما البوير في يناير سنة ١٨٩٦، وسلموها لإنكلترا تسامحًا وكرمًا كي تعاقبهم كما تشاء، فلم تعاقبهم، فاستيقن البوير أن إنكلترا تشارك رودس آراءه، ثم انتدبت إنكلترا لورد ألفرد ملنر حاكم الرأس ليفاوض البوير في السماح للأجانب بحق الانتخاب، فاجتمع ملنر بكروجر رئيس جمهورية ترانسفال وحضر الاجتماع رئيس جمهورية الأورنج بصفة غير رسمية، وأبى كروجر إباءً شديدًا أن يسمح للأجانب بحق الانتخاب، مستمسكًا بأن «أفريقية للأفريقيين» أي للبوير. فنصح ملنر لحكومته بالحرب.

(٧-٣) حرب البوير ١٨٩٩-١٩٠٢

نشبت الحرب بين الإنكليز والترنسفال وانضمت جمهورية الأورنج إلى شقيقتها، وأظهر البوير وهم لا يزيدون على ٣٠٠٠٠٠ استبسلاً عجيباً في وجه أقوى دولة أوربية، وأغاروا على الناتال والرأس وحاصروا أهم مدنها. وكان أهم قوادهم بوثا Botha، وكانت إنكلترا تستخف بادئ الأمر بالبوير، ولكنها لما رأت ظفرهم، جمعت من بلادها ومستعمراتها جيشاً هائلاً وأمّرت عليه لورد روبرتس أعظم قوادها، ثم أمدته بلورد كتشنر، وبدأ الجيش الإنكليزي يكتسح بلاد البوير مخرباً، وقام كتشنر يحتجز النساء والأطفال كرهائن في نقاط عسكرية، ولسوء وسائل الصحة والتغذية كان يهلك منهم الألوف، فأكره البوير على الصلح إشفاقاً على نسائهم وأطفالهم، وقد كانوا يستطيعون أن يداوموا القتال مدة أخرى.

وخسر الإنكليز في هذه الحرب نحو ٢٠٠ مليون من الجنهات ونحو ربع جيشهم، ومات سسل رودس «أو نابليون الرأس كما يسميه قومه» قبل أن يعقد الصلح بثلاثة أشهر ودفن في رودسيا، وتم الصلح بمعاهدة فرينينجج Vereeniging في مايو ١٩٠٢ على يد ملنر وزعماء البوير، وأهم شروطها:

- (١) ضم الترنسفال والأورنج إلى المستعمرات الإنكليزية.
- (٢) احترام لغة البوير كلما سمحت بذلك الأحوال.
- (٣) تكفل إنكلترا بمنح المال اللازم لإصلاح ما خربته الحرب.

وعهد إلى ملنر بإدارة ولايتي الترنسفال والأورنج، وفي عام ١٩٠٧ منحت إنكلترا كلاً من الولايتين الحكم الذاتي «وكانت الكاب والنتال قد مُنحتا من قبل هذا النوع من الحكم».

وفي ١٩٠٩ وافق البرلمان الإنكليزي على إنشاء «اتحاد جنوبي أفريقية» المكوّن من الرأس وناتال والترنسفال والأورنج، ويتولى أمر هذا الاتحاد حاكم عام تعيينه إنكلترا، ووزارة مسئولة مقرّها بريتوريا، وبرلمان ذو مجلسين أحدهما للشيخوخ^٢ والآخر للنواب، ومقر البرلمان مدينة الرأس، وجعلت الهولندية والإنكليزية لغتين، وهذا النظام شبيه بنظام ولايات كندا المتحدة.

وبدئ ذلك النظام عام ١٩١٠، وكان (بوثا) قائد البوير أول رئيس وزارة للنظام الجديد.^٤

هوامش

- (١) تاريخ مصر الحديث — عباس الخرادلي.
- (٢) كلمة الكافر كلمة مشتقة من كلمة كافر العربية.
- (٣) مجلس الشيخوخ مؤلف من ٤٠ عضواً؛ ثمانية عن كل مستعمرة، وثمانية يعينهم الحاكم.
- (٤) كثر أعضاء السلطة التشريعية اليوم من البوير، وهم سائدون في مناصب الحكومة ويحاولون التخلص من كثير من الموظفين الإنكليز.

الفصل الثاني

الإنكليز كحكام ومستعمرين

للإنكليز إمبراطورية واسعة منتشرة في جميع القارات، ويسكنها شعوب مختلفو الألوان والأديان والمذاهب والعادات. وهذه الإمبراطورية معبود الإنكليز. والمحافظة عليها أهم ما يشغلهم، وسياستهم في مصر والسودان تتأثر بالسياسة الإمبراطورية قبل الاعتبارات الأخرى. ولو لم يكن للإنكليز من أخلاقهم وطبيعة بلادهم ما يدعوهم إلى الاستعمار وحكم بلاد نائية، ما كان ممكناً أن تقوم هذه الإمبراطورية وأن تعيش حتى الآن، بالرغم من الحوادث الكثيرة.

والإنكليز يحتلون مصر والسودان ولهم أمر ونهي فيهما، وكلمتهم مسموعة أكثر من كلمة الوطنيين أنفسهم؛ ولذا أصبح لزاماً على كل مصري وسوداني أن يقرأ تاريخ الإنكليز وأن يعرف سر نجاحهم، سواء بزيارته لإنكلترا أم بملاحظته لأساليب الحكم الإنكليزي وخلق الإنكليز في مجتمعاتهم ومع أصدقائهم أم بالاطلاع على المؤلفات التي كُتبت عنهم، وهي مؤلفات تُعدُّ بالمئات وبمختلف اللغات. وآخر ما ظهر من المؤلفات في العربية كتاب «الإنكليز في بلادهم» لسعادة الدكتور حافظ عفيفي باشا، جمع فيه معلومات عن الحياة الداخلية الإنكليزية، من وجوها الاجتماعية والتعليمية والرياضية والسياسية والاقتصادية، ومن الخير أن تكثر الكتب التي تُؤلف في تعريف الإنكليز وسياستهم وأحزابهم، وأن يدوّن المصريون ما يعلمونه عنهم بالاستقراء والمشاهدة، وأن يُعنى الكاتبون بعلاقة ذلك كله بمصر والسودان والاستعمار.

أمّا نجاح الإنكليز في الاستعمار نجاحًا لا مثيل له، فيجب أن نرجعه بالضرورة إلى أسبابه ونأخذه من مضائنه على النحو التّالي:

(١) عُزلة إنكلترا عن القارّة الأوروبية — قد مكّنتها من أن تتخذ لنفسها سياسة خاصة، بينما استهدفت الممالك الأوروبية إلى المنافسات والحروب، التي اغتنمت إنكلترا فرصتها لمصلحة نفسها.

(٢) حاجتها إلى المواد الخام لصناعتها الناهضة — أدّت بها إلى البحث عن هذه المواد في البلاد الأخرى وحمل المشاق.

(٣) بُعد الإنكليز عن الفلسفة والنّظريات — لا يُتعب الإنكليز أنفسهم في المناقشات والنّظريّات. بل ينظرون إلى المصلحة ويتحرّرونها ويتخذون مختلف الوسائل المؤدّية إلى ذلك. ولذلك لا تعيش إنكلترا على الدستور المكتوب والقوانين المدوّنة. وينهج قضااتها في أحكامهم منهج وزن الوقائع قبل وزن النّظريات القانونية.

(٤) ديموقراطية الإنكليز في بلادهم — هيأت لكلّ منهم أن يُبرز كفايته.

(٥) ولّعهم الطّبيعي بالألعاب الرّياضية — جعلهم ينظرون إلى السّياسة كلّعبة من الألعاب.

(٦) الاعتماد على الزّمن وانتهاز الفرص — لا يُحدّد الإنكليز أمانهم بوقت بل يعملون لتحقيقها ويعتمدون على الزّمن وعلى ظهور الفرص واهتبالها.

(٧) روح السّيادة التي يشعر الإنكليزي بها وإحساسه بأنّه متفوق على غيره، فلّكم خَلَقَ الشعور بالسّيادة والذّاتية والاعتزاز بالنفس الزعماء والأبطال.

(٨) نظامهم التّعليمي ومُطابقتها للأخلاق الإنكليزيّة وطبيعة البلاد وحاجتها.

(٩) جريهم في حكم المستعمرات ونحوها على الاستتار خلف حكومات وطنية.

هذا شيء من أسباب نجاحهم الاستعماري.

ونُورد فيما يلي آراء بعض الكتّاب والمؤلّفين في الإنكليز.

(١) كيف نفهم الرجل الإنكليزي؟

ألقى مستر جيلان بالإسكندرية محاضرة في هذا الموضوع قال فيها:

الطريقة المثلى لِنَفْهَم مزاج الإنكليزي وطبائعه إنَّما هو درس حالته في وطنه «إنكلترا»؛ ذلك لأنَّ ما يبدو من التَّفَاوُت بين الإنكليزي في الخارج من صفات الكبرياء والصِّلَف والغرور واحتقار كلِّ ما ليس إنكليزيًّا وبين ما يظهر به في بلاده من الصِّفَات والأحوال، إنَّما يرجع إلى أسباب يحسن الوقوف عليها؛ إذ الواقع أنَّه ليس به كبرياء وإنَّما هو شعور بالذَّاتية يرجع إلى ما يقدِّره في نفسه من اتِّجاه الأنظار إليه، وهذه حالة تبعته على التَّحَوُّط والحذر حتَّى لا يكون عُرضة لقلَّة التَّرحيب به من الغير؛ ممَّا يؤدِّي إلى الخطأ في تقدير أنَّ مظهره هذا ناشئ عن الصِّلَف والغرور. يُضَاف إلى ذلك أنَّ الإنكليزي في الخارج إنَّما يتمثِّل في غالب الأحوال في طبقة السِّياح الذين هم من أهل الثَّراء، والذين تَعَوَّدوا فرض مشيئتهم على الغير في بلادهم والسِّيادة في المناطق الأجنبيَّة.

وقد تكلَّم المحاضر بعد ذلك عن الحياة البيئيَّة وحبِّ الإنكليزي للاجتماع العائلي، وضرب لذلك مثلاً ممَّا جاء في كتاب المستر «وينر» في وصف المنزل الإنكليزي، وقابل صفات الإنكليز بغيرهم من أهل أوربا من حيث سهولة الاتِّصال الشَّخصي أو صعوبته، فإنَّ الرجل الأوربي قد تتوقَّع الصَّدَاقَة بينه وبين غيره من دون أن يتربَّب على ذلك تبادل الزيارة المنزلية، على عكس الرجل الإنكليزي في بلاده فإنَّه يدعوك إلى الغداء في بيته ولو لم تكن مُستعدًّا لردِّ هذا الجميل إليه — ثمَّ انتقل المحاضر إلى نظام الطَّعام في إنكلترا وبساطته وقال: إنَّ الإنكليز يُعَنِّون بكيفية أكل الطَّعام أكثر من اهتمامهم بصنوفه، ثمَّ وصف بيان الوجبات التي يأكلها الإنكليز في الصباح والظهر والمساء والليل، واستطرد إلى أسلوب المحادثة، ووصف الإنكليز بأنَّهم قومٌ يميلون إلى الصَّمَت والإقلال من الكلام، وأنَّ الحديث يبدأ عادة بحالة الطقس، وأنَّهم يستنكرون الإيماء بالأيدي في أثناء المحادثة، ولا يحبون الوقوف للكلام في أثناء السَّير في الطريق للإشارة بعلامات إلى موضوع الحديث أو مسَّ أحد جوانب صديقه بيده؛ فإنَّ هذه الأفعال جميعها غير لائقة في إنكلترا، والتَّعبير بعبارة غير لائقة هو القاعدة أو المبدأ الذي يراعى عند الإنكليز في كلِّ ما له علاقة بأداب السُّلوك. واستشهد المحاضر بقول رئيس شرطة إنكلترا من أنَّ قول الرجل للمرأة بلا موجب في الطريق العام «مساء الخير» قد يكون سببًا كافيًا للقبض عليه. ويقول

المحاضر: إنَّ الإنكليز يستنكرون مخاطبة الرجل للرجل من دون سبق تعارف، وإنَّه إذا قَدِم أحدهم للآخر كان على الأخير أن يُبدي ابتسامة قائلًا: «كيف حالك؟» وأن يكون الردُّ على ذلك هو أيضًا «كيف حالك؟» وعندئذ تنتهي إجراءات التَّعارف ويسوِّغ الشُّروع في المحادثة.

وانتقل المحاضر بعد ذلك إلى التَّعليم في المدارس العامَّة الإنكليزيَّة، وأنَّها تُعدُّ مُتخرِّجها لوظائف الحكومة لما هو مفروض فيهم من الاستعداد الخلقى والمقدرة على السَّير في معترك الحياة بأمانة واعتدال. وانتقل من ذلك إلى طبقة الأرستقراطية التي كانت مقصورة على الأسر العريقة في الحسب والنَّسب، ثمَّ اندمج فيها رجال المال من أصحاب الصُّحف والشَّركات والأعمال، وذكر المحاضر أنَّ ممثلي إنكلترا في الخارج وكبار رجال موظفي الخارجيَّة والسَّفارات وحكَّام المستعمرات يُختارون من أفراد الطبَّقة العُليا الحائزين للدرجات العلميَّة والكفايات الممتازة، ويُختار من هؤلاء أيضًا رجال القضاء والكنيسة وعظماء الضبَّاط في الجيش والبحرية، وهذه الطبقة هي التي يبني عليها الأجانب حكمهم عن أخلاق الإنكليز وعاداتهم.

وقد كان المحاضر يقتبس نُبذًا من أقوال الأجانب عن الإنكليز قائلًا: إنَّ كلامهم أوقع في إيضاح ما ينبغي في الموضوع، واستشهد بما يُنسب إلى الإنكليز من أنَّهم قد يضحكون في الأحوال التي لا تُثير الضَّحك عند غيرهم، وأشار المحاضر إلى عدم وجود المقاهي في إنكلترا، وأنَّ أمكنة الشَّراب ضيقة النِّطاق.

وأما الألعاب التي يُعدُّ الإنكليز أصحاب القدر المعلىَّ فيها، فقد قال المحاضر: إنَّ نسبة المشتغلين بها من الإنكليز قليلة، فإنَّ كرة القدم التي يلعبها اثنان وعشرون رجلًا في الحلبة يكون المتفرجون فيها عشرين ألفًا، وإنَّ حبَّ الإنكليز للألعاب ينحصر في دور الدِّراسة حيث يُخصَّص لها جزء من برنامج التَّعليم، فإنها تُروِّض الأولاد على النَّظر إلى الحياة نظرة صالحة وأن يتلقَّوا الصَّدمات من دون تذرُّر.

والإنكليز يتمسَّكون بمظهر الانسجام: هم — على حريتهم — يحافظون على التَّقاليد ومصطلحات الحياة، وهم في مدارسهم العامَّة لا يتَّخذون رداءً مُعيَّنًا، ويعتبرون التَّقيد بذلك مأسًا بحريتهم، ويتركون التلاميذ يرتدون ما يشاؤون، وهذا يُؤدِّي إلى ظهور التَّلاميز بشكل واحد وليس عليهم مسيطر إلَّا الرأي العام، ولا شكَّ في أنَّ الإخلال والخروج عن المألوف يُعدُّ جريمةً، واللياقة عندهم هي ما يكون خاضعًا لما يتطلبه الرأي العام، وكلُّ من يخرج عن هذا المبدأ يُعدُّ خارجًا.

وانتقل المحاضر بعد ذلك إلى المرأة الإنكليزية قائلاً: إِنَّ مكانتها عالية في الهيئة الاجتماعية الإنكليزية؛ فإنها ذات نصيب وافر من الثقافة، وهي تُعامل بكلِّ احترام وتنتظر كلَّ تقدير وتبجيل من ناحية الرجل. وإنَّ النساء أصبحَ لهنَّ حقُّ الاشتراك في الانتخابات وعضوية البرلمان ومزاولة صناعاتي المحاماة والطبِّ. وكُنَّ السَّابقات إلى الإصلاحات الاجتماعية، وهنَّ صاحبات الفضل في رفع الشُّكوى لإصلاح مساكن الطُّبقات الفقيرة والمحالِّ العموميَّة، وإنَّ الأمَّ الإنكليزية تحبُّ أطفالها، ولكنَّها لا تُفسد طباعهم ولا تُحجِّم عن إرسالهم إلى المدارس الداخليَّة، وتُخفي دوماً شعورها إذا فارقتهم، كما أنَّ الولد من جانبه يرى من اللَّائق عدم إظهار التَّألم عند الفراق. وإنَّ أبناء الإنكليز يُتاح لهم نصيب وافر من الحرية لتكوين جماعات من الأصدقاء والعناية بما يهونون من الرِّغبات البريئة.

وقد استطرد المحاضر إلى نظام فِرَقِ الكشَّافة قائلاً: إنَّها ترجع إلى فكرة إنكليزية، ثمَّ انتشرت إلى البلدان الأخرى، ولكنَّها تحوَّلت إلى غير معناها ومقصدها الأصلي؛ فإنَّه في البلدان الأوربيَّة انقلبت نظاماً عسكرياً، وهو ما ينبغي أن يتجنَّبه منظمو هذه الهيئات؛ إذ إنَّ المقصود من هذا النُّظام هو تكوين خلق النُّشء وتشجيع حبِّ الطَّبيعة والهوايات وحبِّ المطالعة وطرق الانتفاع بالأشياء. وقد وصف المحاضر حي السَّتي في مدينة لندن التي يرحل إليها كلُّ مسافر إلى إنكلترا بأنَّ منطقة هذا الحي مجمع لكلِّ مظاهر النُّشاط والحياة وال عمران، فهو مركز حركة الأعمال العالمية، وفيها البورصة الملكية وبنك إنكلترا. وإنَّ خصائص السَّتي أنَّ كلَّ شيء فيها يدلُّ على السرعة، فليس فيها مقاهٍ للجلوس والتَّدخين ولعب الورق، وهناك ترى قاعدة «الوقت من ذهب» ظاهرةً أينما سرت؛ فلا يقف النَّاس في الطَّريق لتبادل الحديث، ولا يسيرون لمجرد الرِّياضة؛ فإنَّ هذا النُّوع إنَّما يُقضى في البساتين، وليس الطريق إلَّا وسيلة الانتقال من مكان لآخر؛ إذ التَّسكع في الطريق جريمة، ورجال الشرطة لا يسمحون لرجل بالوقوف طويلاً إذا لحظوا ذلك.

ورجال البوليس مشهودٌ لهم بحُسن المعاملة وإرشاد الجمهور إلى ما يرغبون، وهم حُجَّة في تقدير الوقت ويراقبون مرور الأشخاص والمركبات بجذْق ومهارة. والإنكليز مشهورون بحبِّهم للحيوانات، ويرجع ذلك إلى تربيتهم وعلمهم بأنَّ للحيوانات إحساساً كما للإنسان. وليس من عادة الإنكليزي إذا التقى بآخر أن يرفع قُبَّعته للتَّسليم، وإنَّما يكتفي بإيماءة برأسه، وإذا وقفا فلا يُسلِّمان باليد، ويُلاحظ أنَّ الإنكليز إذا وُجد اثنان أو ثلاثة منهم أمام باب، فلا يحاول أحدهم دعوة الآخرين للدُّخول بل المتَّبِع في ذلك

لديهم أن «الوقت من ذهب»، وأن أقربهم من الباب يدخل الباب أولاً — وأما المتنزهات فإنها مفتوحة لجميع الناس وليس بها إعلانات بمنع السير على العشب. ويزدحم الناس صباحاً أيام الآحاد في هذه المتنزهات فيجلسون على كراسي موزعة في أنحاء كل متنزه، ويدفع الزائر بنسين عن تذكرة لاستعمال كرسي، وهذه التذكرة تُحوّل استعمال كراسي جميع المتنزهات طيلة اليوم، وتمتاز هذه المتنزهات بمن يجتمع فيها من خطباء الجمهور في أماكن مختلفة من دون أن يعترض للخطيب أو السامعين أحد ما داموا محافظين على النظام. أما مواعيد المحال العامة فهي محددة حسب الأصناف التي تباع فيها. وقد قال المحاضر في نهاية شرحه بأن الديمقراطية تتمثل في بلاد الإنكليز وأن الخدمة العسكرية ليست إلزامية.

وقد طلب إلى السامعين أن يحاولوا الوقوف على مزاج وطبيعة الإنكليزي بأن يتصلوا به وأن يعلموا أنه شخص يحب الصراحة في كلامه ويكره المراوغة والدوران في المعاملة، وأشار إلى وجوب إزالة أسباب سوء التفاهم كلها والعمل على إزالة التنافر؛ إذ المعلوم أنه ليس من أمة إلا وفيها أخطاء، وأن أخطاء الإنكليز تعود إلى أنهم أمة تعيش في جزائر بعيدة عن المؤثرات التي تقع على سكان القارات الأخرى، وهم لذلك ليسوا مستعدين لسرعة الارتباط بأسباب الصداقة بالغير.

وقال المحاضر — وهو أستاذ إنكليزي: إننا نخلص لمن تتوثق الصداقة بيننا وبينه، واستشهد بأبيات لشاعر الإنكليز شكسبير تحض على التعارف واجتناب الغلظة بالأصدقاء، والحذر من كل قادم، واجتناب المشاكل، والإصغاء إلى كل ما يُقال، والإقلال من الكلام، والتحفّظ في الحكم على الأشياء. وقال المحاضر: إن هذه الأبيات تدل على كثير من نواحي الخلق الإنكليزي، وقد شكر الحاضرين لحسن إصغائهم لكلامه، وطلب منهم اعتبار صراحته في الكلام دليلاً على حسن قدره لهم، وأعرب عن أمله في أن يكون أطراد حسن التفاهم مؤدياً إلى تقوية عناصر المودة والصداقة.

وطلب منهم ألا يحكموا على الإنكليز بما قد يجدونه من كل إنكليزي يصادفونه، بل الواجب أن ينتقلوا إلى الديار الإنكليزية لدرس أحوال الإنكليز؛ لأنهم يجدون كل ترحيب ويكتسبون مودة وإخاء؛ فإن الإنكليزي في بيته يخاطب صديقه كما يخاطب الرجل الرجل من دون أن يكون للجنسية أي أثر كان.

(٢) رأي أديب في أخلاق الإنكليز

عقد واشنطن Irving Washington القصصي الشهير وصاحب كتاب حياة محمد مقارنةً بين أخلاق الإنكليز والفرنسيين فقال:

مَثَلُ الأُمَمِينِ الإنكليزيَّةِ والفرنسيَّةِ كَمَثَلِ خِيطَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ فِي اللُّونِ قَدْ تَدَاخَلَ كُلُّهُمَا فِي الآخِرِ دُونَ أَنْ يَمْتَزِجَ اللَّوْنَانِ. وَفِي الْحَقِيقَةِ نَجِدُ أَنَّ كُلَّتا الأُمَمِينِ تَعْتَزُّ بِتَبَايِنِهَا وَاخْتِلَافِهَا عَنِ الْآخَرَى، وَذَلِكَ الْاِخْتِلَافُ الَّذِي لَا يَمْنَعُ قَدْرَ كُلِّ مَنِهْمَا لِمَاحَسَنِ الْآخَرَى.

فَالْعَقْلُ الْفَرَنْسِي سَرِيعٌ وَنَشِيطٌ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى حَلِّ الْمَشْكَلاتِ بِسُرْعَةِ الْبَرْقِ. وَبِقِفْزَةٍ وَاحِدَةٍ يَصِلُ إِلَى النَّتَائِجِ الْبَعِيدَةِ الَّتِي غَالِبًا مَا تُصَدِّقُ بِدُونِ أَنْ يُجْهَدَ نَفْسُهُ فِي التَّحْلِيلِ وَالتَّفْكِيرِ الْمُنْتَظَمِينَ. أَمَّا الْعَقْلُ الْإِنْكِلِيزِي فَهُوَ سَرِيعٌ وَلَكِنَّهُ أَكْثَرُ ثَبَاتًا وَمُثَابَرَةً، وَهُوَ أَقْلُ فِجَاءَةٍ وَلَكِنَّهُ أَكْدُ وَأَضْمَنُ فِي اسْتِنْبَاطِهِ. وَعَلَى ذَلِكَ فَالسَّرْعَةُ وَالْحَرَكَةُ فِي الْفَرَنْسِيِّينَ تَسَاعِدُهُمْ عَلَى أَنْ يَجِدُوا السَّرُورَ فِي ضُرُوبِ إِحْسَاسَاتِهِمُ الْمُتَنَوِّعَةِ. حَتَّى لَنَجِدَ أَنَّ قَوْلَهُمْ وَفَعْلَهُمْ يَتَّبَعَانِ الْمُؤَثَّرَاتِ الْمُبَاشِرَةَ وَالِدَوَافِعَ الْمُتَنَوِّعَةَ أَكْثَرَ مِمَّا يَتَّبَعَانِ التَّعْقِلَ وَالتَّفْكِيرَ. فَهُمْ لِذَلِكَ أَكْثَرُ حُبًّا لِلِاجْتِمَاعِ وَالْمَجْتَمَعِ وَالْأَمْكَنَةِ الْعَامَّةِ وَمَوَاطِنِ اللَّهْوِ وَالسَّرُورِ. أَمَّا الْإِنْكِلِيزِيُّ فَهُوَ أَكْثَرُ تَفْكِيرًا فِي طَبَاعِهِ، فَهُوَ يَعِيشُ فِي دُنْيَا قَدْ حَدَّدَهَا وَرَسَمَهَا لِنَفْسِهِ، مُعْتَمِدًا أَكْثَرَ مَا يَكُونُ عَلَى نَفْسِهِ، وَهُوَ يَحُبُّ الْهُدُوءَ فِي مَنْزِلِهِ، وَعِنْدَمَا يَتْرَكُهُ نَجِدُ أَنَّهُ حَرِيصٌ أَيْضًا عَلَى أَنْ يَخْلُقَ حَوْلَ شَخْصِهِ جَوًّا مِنَ الْعُزْلَةِ وَالتَّحْفِظِ، فَنَجِدُهُ يَسِيرُ خَجُولًا وَحِيدًا مُحْتَفِظًا بِسِرِّهِ لِنَفْسِهِ.

أَيْضًا بَيْنَمَا نَجِدُ الْفَرَنْسِيِّينَ كَثِيرًا مَا يَمِيلُونَ إِلَى التَّفَاوُلِ مُنْتَهِزِينَ الْفُرْصَ الْحَسَنَةَ وَقَدْ سُنَّوْهَا وَالْمَسْرَاتِ وَقَدْ مَرُورَهَا، نَجِدُ الْإِنْكِلِيزِيَّ يَتَغَاضَوْنَ عَنْ خَيْرٍ عَاجِلٍ فِي سَبِيلِ الْاِسْتِعْدَادِ لِشَرٍّ مُحْتَمَلٍ.

هَبْ أَنَّ الشَّمْسَ قَدْ أَشْرَقَتْ لِحِظَةً مِنَ الزَّمَنِ فِي يَوْمٍ غَائِمٍ قَاتِمٍ فَإِنَّ الْفَرَنْسِيَّ ذَا الطَّبْعِ الزَّيْبَقِيِّ الَّذِي لَا يَسْتَقِرُّ عَلَى حَالٍ تَرَاهُ يَلْبَسُ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ لِيَمْرَحَ كَالْفَرَّاشَةِ الْجَمِيلَةِ كَيْ يَمْتَعَ نَفْسُهُ بِتِلْكَ اللَّحِظَةِ الْقَصِيرَةِ مِنْ ضَوْءِ الشَّمْسِ غَيْرِ حَاسِبٍ أَيَّ حِسَابٍ لِمَا سَيَعْقِبُهَا. كَذَلِكَ هَبْ أَنَّ أَشْعَتَهَا قَدْ ظَهَرَتْ عَلَى أَبْهَى مَا يَكُونُ مِنَ الْوُضُوحِ وَالْجَمَالِ، فَإِنَّ الْإِنْكِلِيزِيَّ وَهُوَ الْحَذِرُ الْفَطِنُ يَحْمِلُ مِظْلَتَهُ فِي يَدِهِ غَيْرِ وَاثِقٍ بِتِلْكَ الْأَشْعَةِ الْمُغْرِيَةِ لَوْ وَجَدَ سَحَابَةً صَغِيرَةً عِنْدَ الْآفَقِ.

وَالْفَرَنْسِيُّ قُدْرَةُ عَجِيبَةٍ عَلَى الْاِسْتِفَادَةِ مِنَ الْأَشْيَاءِ مَهْمَا صَغُرَتْ، فَيُمْكِنُهُ أَنْ يَعِيشَ سَعِيدًا وَلَوْ نَقَصَ دَخْلُهُ كَثِيرًا عَنْ نَظِيرِهِ الْإِنْكِلِيزِيَّ. فَالْفَرَنْسِيُّ مُقْتَصِدٌ مُدَبِّرٌ يَخْلُقُ مِنْ

التُّراب تَبَرًا. أَمَّا الإنكليزي فمن طبعه الإسراف والتَّبذير. وتقدير كلِّ شيء ضروريًّا كان أو كمالِيًّا تبعًا لقيمته ... كذلك ليس له غرام بحب الظهور فمهما حاول أن يتظاهر فمن المؤكَّد أنَّ عَوْرَ ظاهره كغور باطنه.

نلاحظ كذلك أنَّ الفرنسي يتفَوَّق في الفهم. أَمَّا الإنكليزي ففي المزاج والطَّبع. والفرنسي نو تصور مرح. أَمَّا الإنكليزي فخياله أخصب وأثمر. والفرنسي إحساسه رقيق دقيق ليس أسهل من إثارته، وهو عُرضةٌ للتأثر والهياج الشديدين وإن كانا غير ثابتين. أَمَّا الإنكليزي فهو أكثر هدوءًا وبرودة، ليس من اليسير أن تستثيره وإن كان قادرًا على أن يصل إلى درجة عظيمة من الحماسة. وعلى هذا فالخطأ في الطَّبعين هو أن خفة الفرنسي عُرضة لأن تكون زَبَدًا وبذلك تذهب جُفاءً. ورزانة الإنكليزي عُرضة لأن تسكن وتهدأ وبذلك تصبح تَبَلُّدًا. ولو أمكننا — إذًا — أن نرقى بالطَّبعين وننهض بهما إلى حدِّ الاعتدال فإننا نحفظ الفرنسي من أن ينتفخ وينفجر كالْفُقاعة ونحفظ الإنكليزي من أن يركض وينتن كماء المستنقع.

كذلك ممَّا لا شك فيه أن التَّباين في الأخلاق يمتدُّ إلى كلِّ ما يستهوي كلا الشَّعبين ويجذب انتباهه. فالفرنسي الحقيقي لا يمتزج بدمه أكثر من حبِّه للشُّهرة الحربية، فهو يقاتل ويعمل على الانتصار حبًّا في المجد والعظمة غير مبالٍ بما يدفعه ثمنًا لهذا المجد. وإنك لتعجب إذ تجد الفقير المعدم قد تهلَّل وجهه بالبشر وخفق قلبه بالفرح إذا ما قرأ نبأً رسميًا حوى نصرًا حربيًّا. وما اللَّحم والكأس أحب إلى نفسه وأسد إلى رmqه من انتصار عظيم يُحرزه جيش وطنه وانخزال كبير يُصيب جيش عدوه. وإنَّ رؤية مليكه الباسل وهو يعود إلى أرض الوطن حاملاً غنائم الحرب وأسلابها ليهزُّ نفسه هزًّا حتَّى ليرمي بقبعته القديمة الرثَّة في الهواء ويقفز فوق حذائه الخشبي.

أَمَّا «جون بول» فهو على العكس شخص يميل إلى التعقُّل والتفكير، فإذا ما أخطأ كان خطؤه معقولًا وإذا أقدم على حرب فللمصلحة العامة. وهو لا يتأخر عن قتل جاره في سبيل المحافظة على السلم والنظام، كما أنَّه — لحبه كسب المال — يدافع عن تجارته وصناعته ويحميها بقوته.

لهذا كله نجد أنَّ الأمتين شغلتهما الحروب من أزمان طويلة، وبينما كان غرض إحداهما المجد كان غرض الأخرى الخير. وفي سبيل المجد نجد أن فرنسا تفقد عاصمتها مرتين،^٢ وفي سبيل الخير نجد أن إنكلترا تغرق في بحر من الدين.

(٣) أخلاق الإنكليز

ويقول «الأستاذ محمد عطية الإبراشي في كتابه «نظام التَّعليم في إنكلترا»:

يجب أن يعنى نظام التَّربية بالنَّظر في أخلاق الشعب وتقاليده وفي الصفات السائدة بين الأمة، وألا يكون ضد العادات القومية. كلَّ هذه الأمور قد لوحظت في التَّعليم بإنكلترا فإنَّ الصفات والأخلاق التي تُعرف بها بين الأجناس البشرية معروفة منذ أجيال متأصلة فيها كلُّ التَّأصيل. يقول «بيتر ساند يفرد»:

الرجل الإنكليزي مولعٌ بالمنافسة يحب من صميم فؤاده الرحلات والسياحات. ولا يستطيع أحدُ الاستقرار في إنكلترا إلَّا من كان يميل إلى المنافسة. وإنَّ هذا الميل إلى حبِّ التَّنَافس لا يظهر للنَّاظر العادي؛ لأنَّه مغطىٌ بطبقة كثيفة من الهدوء العقلي، والرجل الإنكليزي يمقت النظريات والتفكير في النظريات، ويحب أن يقبض على الأمور العملية في الحياة ويحلها وهو سائر في عمله». ويقول «بيتر ساند يفرد» أيضًا: «إنَّ الرجل الإنكليزي يرى هادئًا وهو في حاجة إلى قوة الخيال، ومن صعب أن تؤثر فيه، فهو كالفحم الحجري الصَّلب يتَّقد ببطء، ولكن حينما يتَّقد يحترق إلى النهاية.

ولدى الرجل الإنكليزي قوَّة كبيرة على كتمان شعوره، ويمكنه أن يمتلك نفسه، وهو شديد المحافظة على القديم يحبُّ الحرية الشَّخصية فوق كلِّ شيء. ولقد قاتل في سبيل تلك الحرية أكثر من ألف سنة. ويقول «ساند يفرد» في موضع آخر:

الرجل الإنكليزي هادئ من الجهة العقلية، ولديه حبٌّ عميقٌ للحرية. ولقد كانت هاتان الصفتان سببًا في اتِّخاذه سياسة البطء لا في السَّياسة فحسب بل في التَّعليم كذلك». وهو منعزلٌ بطبيعته يحبُّ العزلة والوَحدة، لا يُحادثك إلَّا إذا تعارف بك. وقد يكون هذا الانعزال ناشئًا عن الحياء والخجل. وإنَّ حادثك فلا تخرج محادثته في الغالب عن الجو، والجو لحسن الحظِّ كثير التَّغير والتَّقلب بإنكلترا؛ فمن اعتدال في الطقس إلى ضباب أو مطر أو برودة، أو عاصفة أو

رعد وبرق. وإذا زالت الكلفة وذهب الخجل تحدث معك في أي موضوع كالخيالة والتمثيل والألعاب الرياضية والموضوعات الأدبية والاجتماعية. يتجنب الأمور الشخصية فلا يسألك عن مقدار ما يمنحك أبوك في الشهر ولا عن مقدار ما تنفقه أو تدفعه للسكنى أسبوعياً — كما يسأل الفضوليون حيثما يرونك أو يعرفونك أول مرة. ويميل الإنكليزي دائماً إلى التحفظ في الجواب فلا يجيب إجابة الجازم المتحقق، ولكنه يجعل للشك دخلاً في كل ما يقوله، ويجيب دائماً بكلمة «أظن، أو ربما» بعكس الرجل الفرنسي فإنه يميل كثيراً إلى الجزم والتخمين.

والإنكليز معروفون بحبهم للمحافظة على القديم. وفي إنكلترا تندر العجلة في تنفيذ نظرية من النظريات أو مشروع من المشروعات في التربية والتعليم، فبينما تحاول الولايات المتحدة بأمريكا تجربة طائفة كبيرة من طرق التعليم والنظريات الحديثة — وقد لا توافق على شيء منها بعد التجربة وعدم الاستحسان — تجد إنكلترا في هذه الحال مثلاً في دور المناقشة والمناظرة في طريقة واحدة من هذه الطرق؛ لأن إنكلترا تخاف الخسارة وضياح الوقت. أما الولايات المتحدة فلا تبالي بما تفقده في سبيل البحث والتجربة، ولذا تجدها اليوم تقود العالم في العلم والاختراع والصناعة، وقد ساعدها غناها على هذا التقدم والإقدام. فالمحافظة على القديم في إنكلترا لها فوائد؛ ولكن يجب ألا ننسى أن لها أيضاً كثيراً من المضار، فإنكلترا تميل إلى الوقوف عند حد ما وهي بطيئة في الإصلاح؛ لأنها لا تستفيد في الحال مما يقدمه لها المفكرون وما يظهره المصلحون من أبنائها، ولا تشجع الباحثين والمخترعين تشجيع الولايات المتحدة لهم، وإن ولع إنكلترا بالمحافظة على ما لديها يظهر جلياً في القوانين المختلفة للتربية التي وافق عليها مجلس النواب الإنكليزي، فلا تجد مطلقاً حذف قانون من القوانين برمته واستبداله بقانون آخر، بل تجد أن كل قانون هو تعديل للقانون السابق للتوفيق بينه وبين الرأي الجديد الذي يراد إدخاله. ولا يشك أحد في أن قوانينها في التربية ثابتة.

ومع ذلك حدث تغيير في التعليم بإنكلترا ف منذ سنة ١٩٠٠ ترى المحافظة على القديم أقل منها في الزمن السابق وفي الحق أن التغيرات الحديثة بإنكلترا كثيرة وظاهرة لمن عرفها من قبل ورآها اليوم. ولا يشعر من الإنكليز بالفائدة الكبيرة من هذا التغيير إلا قليل منهم، وكل ما تعرفه الأكثرية هو أن هناك شيئاً يجري في عالم التربية، وأن الأمور

تتغيَّر بسرعة، وهم يشعرون بالحيرة في الابتداء وهم سكوت لا يتكلَّمون. ولا نُنكر أنَّ النزاع بين المحافظين والمجدِّدين دائم لا ينقطع ولو أنَّه نزاعٌ صامت.

ويظهر الميل الفطري لحرية الفكر واستقلال الرأي في أحوال كثيرة في التَّعليم بإنكلترا، وإنَّ قوانين التَّربية مفتوحةٌ للتَّغيير البطيء، فحينما تُظهر التَّجارب صواب الفكرة الجديدة ويرى معظم الناس فائدتها، يتغلَّب الإنكليز على كراحتهم لها. فالحرية الشَّخصية تخضع دائماً للمجتمع حباً في المصلحة العامَّة، فمثلاً كان الذهاب إلى المدرسة اختيارياً يذهب إليها من يشاء من التلاميذ. لكن لما تبيَّن أنَّ من المُحال تعميم التَّعليم إذا ظلَّ اختيارياً غيَّر هذا النظام وجُعِل إجبارياً، وكان التَّفتيش الطَّبي على المدارس والتلاميذ اختيارياً ثمَّ غيَّر وجُعِل إلزامياً. وكان إعداد المدرسين اختيارياً أيضاً ثمَّ ظهر أنَّ المدرس لا يستطيع أن يقوم بمهنته كما ينبغي إلَّا إذا نال قسطاً من التَّربية وعرف طرق تدريس المواد؛ فجُعِل إعداد المدرسين إجبارياً وعده من الواجبات لُرقي التَّعليم. وهناك عشرات الأمثلة لأُمور كانت اختياريةً بإنكلترا وأصبحت إجبارية يُطالب بها القانون.

وإن إنكلترا — وإن كانت أمةً عمليَّة لا تدين بالنظريات — لا تمتنع من أن تعمل بما يمكن تنفيذه منها. ولا ينكر أحدٌ أنَّ النُّظرية التي لا يمكن تنفيذها لا فائدة منها ولا خير في العلم إذا لم يصحبه العمل؛ لذا كانت طريقة التَّعليم في إنكلترا طريقةً عمليَّة تتَّفَق هي والأُمور العملية التي تحتاج إليها وتتَّفَق مع حاجات الشَّعب وحياته. ولا يمكن أن نفهم هذه الطريقة منفردة عن التَّاريخ القومي والحالة الشعبية. والمهم لدى الإنكليز الوصول إلى العمل بأيِّ طريقةٍ كانت من غير عناء كبير وبحث طويل في النظريات. وتاريخ التَّعليم الإنكليزي مملوءٌ بالأمثلة الدالة على حب العمل وعدم الاكتراث للنظريات. فمدارس إنكلترا إذن مدارس عملية ذات قوة كبيرة وتأثير عظيم في تهذيب الأخلاق وتقويمها وإعداد رجال مخلصين عمليين يثقون بأنفسهم ويشعرون بما وجب عليهم لغيرهم، ولا يفرون من تحمل مسؤولية أيِّ عمل يقومون به، وهي مدارس تُربِّي في كلِّ طفل الثَّقة بالنفس، فيقول لك دائماً: «سأحاول» إذا سأَلته هل يستطيع أن يقوم بعمل من الأعمال.

(٤) زيادة أعمار المعلمين الإنكليز بسبب سلوك الطلبة

قالت جريدة إنكليزية تحت هذا العنوان «تقول لك كلٌّ أمٌّ في إنكلترا»: إن الأولاد في هذا الزمان يفوقون الأولاد في كلِّ جيل سابق في أربعة أشياء:

- (١) أنَّهم أصحُّ أجسامًا.
- (٢) أنَّهم أعظم سرورًا بالحياة.
- (٣) أنَّهم أجمل طلعةً.
- (٤) أنَّهم أشدُّ ذكاءً بكثيرٍ وأحسنُ سلوكًا.

وكانت نتيجة حسن سلوكهم أنَّ متوسط أعمار المعلمين الآن زاد خمس سنوات على ما كان منذ ٢٠ سنة.

فقد ظهر من آخر إحصاء أن ٣٠٠ مدرس يبلغون الآن كلَّ سنة سن ٧٥، و ٥٠٠ مدرس سن ٧٠، وألف مدرس يبلغون سن ٦٠، وهي السن التي يعين فيها معاش لهم. وقال رجل من وزارة المعارف «الإنكليزية»: إنَّ الجهد العصبي الذي يستهدف له المعلمون الآن أقلُّ ممَّا كان قبل الحرب.

وإنَّ طرق التَّعليم أصلح ممَّا كانت والطلبة أكثر قبولًا للتَّعليم ممَّا كانوا. وقد تحسَّنت المعرفة العموميَّة كثيرًا على يد الصُّحف والراديو والسينما، وهذه المعرفة العموميَّة هي من العوامل المهمَّة في التَّربية.

وأهم من هذا كله أنَّ المعلمين لا يُرهبون الآن بما كان المعلمون يرهقون به منذ ٣٠ سنة بإكراههم على حفظ النُّظام؛ لأنَّ المدارس تُعلِّم الطلبة الآن تنظيم أنفسهم وتُشجِّعهم عليه مع زيادة إطلاق الحرية لهم، وهذا يُنقذ المعلمين من ضرورة إبقاء أنفسهم على مقياس عالٍ من الإشراف والجهد العصبي للمحافظة على النُّظام في المدارس.»

(٥) الإمبراطوريَّة الإنكليزيَّة ومميزاتها

ويقول الدكتور محمد عوض في بحث له عن «الإمبراطورية البريطانية»:

إنَّ الإمبراطوريَّة البريطانيَّة تشتمل على نحو ١٢ مليونًا من الأميال المربَّعة حسب تقدير المراجع البريطانيَّة، التي تُدخِل في هذه المساحة السُّودان. وسكَّان

هذه الإمبراطورية يبلغون اليوم زهاء ٤٥٠ مليوناً، «أي نحو خمس سُكَّان الأرض في نحو خمس مساحة اليابس من سطحها.

وهذه الإمبراطورية مترامية الأطراف، ومنها أراضٍ في جميع القارات والبحار. وعلى كثير من خطوط العرض. فمتى دارت الكرة الأرضية دورتها فلا بدَّ أن يكون جزء من تلك الكرة مغموراً بأشعة الشمس، كما أنَّ جزءاً منها دائماً في ظلام الليل البهيم. ولهذا قيل عنها: إنها لا تغرب عنها الشمس. ويمكن أن يُقال هذا أيضاً في ممتلكات روسيا وفرنسا وهولنده والولايات المتحدة. ولكن بدرجة أقل.

ويقع أكثر من نصف الإمبراطورية في نصف الكرة الشمالي، وأقلُّ من النصف قليلاً في نصفها الجنوبي. والمعنى الجغرافي لهذا أنَّ أحد شِقَي الإمبراطورية صيفٌ دائماً أو شتاءٌ. بحيث تتمثَّل فيها جميع الفصول في آنٍ واحد تقريباً.

بقي أن يدرك القارئ حقيقةً هامّة وهي أنَّ سُكَّان الإمبراطورية موزَّعون على الصورة الآتية:

- الهند: ٣٢٠ مليون نسمة.
- الجزائر البريطانية: ٤٥ مليون نسمة.
- الدمنيون «الأراضي المستقلة»: ٢٥ مليون نسمة.
- باقي الإمبراطورية: من ٥٠ إلى ٦٠ مليون نسمة.

وهكذا يرى القارئ المركز الهائل الذي تحتلُّه الهند في هذه المجموعة الفريدة، فإنَّه ليس بعد الهند والجزر البريطانية نفسها والأراضي المستقلة التي ليس لإنكلترا سلطان عليها، ليس لها بعد ذلك سوى أراضٍ يسكنها خمسون أو ستون مليوناً من الأنفس، أي ما لا يزيد عمّا تملكه دولةٌ صغيرة مثل هولنده، التي تحكم شعوباً في جزر الهند الشرقية وحدها يزيد عددها على الخمسين مليوناً. فالهند إذن هي ما تمتاز به بريطانيا. والهند هي الإمبراطورية الحقيقية.

والباقى إلى جانبها لا يكاد يُذكر. وهذه الحقيقة الهامة — أي المركز الفائق الذي للهند في الإمبراطورية البريطانية — من الحقائق التي لم نستطع أن نعرث عليها في كتاب «الإنكليز في بلادهم»، حيث أجمال الكلام عن الهند إجمالاً، وأفاض المؤلف في حديثه عن الأراضي المستقلة. ولا ندري لماذا اختصر الحديث عن الهند، وعلى كلِّ حال ليس حديث الهند بالحديث الذي تترتاح له الأذان.

وبعد — فحرصًا على الوضوح — يجب أن نذكر هنا أنَّ الإمبراطوريَّة البريطانيَّة تتألَّف من أراضٍ مستقلة استقلالاً أصبح اليوم تامًّا، وهي التي يُطلق عليها اسم دومينيون، وأهمها كندا وأستراليا وزيلندة الجديدة وأفريقية الجنوبيَّة ودولة أيرلندة الحرة، وهذه قد فصلَّ الحديث عنها صاحب كتاب «الإنكليز في بلادهم» بأسلوب سهل واضح، وأرانا كيف حصلت هذه الأراضي على استقلالها بالتدريج حتَّى أصبحت في يومنا هذا ومركزها في الإمبراطوريَّة معادل تمامًا لمركز إنكلترا نفسها، وإذا كان هذا الاستقلال مصدر قوة للإمبراطوريَّة في نظر المؤلف فمن الجائز على كلِّ حال أن يرى القارئ في هذا رأيًا آخر. والمؤلف يضرب لنا مثلًا بما حدث عام ١٩٢٢ يوم كان هنالك احتمال قيام إنكلترا بحرب ضدَّ تركيا فاستغاث لويد جورج بالدومينيون فلبَّت نداءه أستراليا وزيلندة الجديدة، ولم تلبَّ نداءه كندا أو جنوب أفريقية.

والجزء الثَّاني الذي تتألَّف منه الإمبراطوريَّة هي مستعمرات التَّاج وأراضٍ تحت الحماية كما هي الحال في أوغندة وفي المستعمرات الأفريقية المختلفة. وهي كلها تحت حكم وزارة المستعمرات.

والجزء الثالث هو الهند أهم أجزاء الإمبراطوريَّة جميعًا. ويحكمه نائب عن الملك في الهند نفسها، تحت إشراف وزارة الهند الموجودة في لندن. ووزيرها من أهم وزراء الدولة.

والجزء الرابع من الإمبراطوريَّة هو بالطبع الجزر البريطانيَّة نفسها.

وأكبر ما يمتاز به الإمبراطوريَّة البريطانيَّة هو أنَّها مترامية الأطراف متباعدة الأجزاء؛ ولهذا كان لا بدَّ من خلق رابطة تربطها، وتصل بين أجزائها. وهذه الرابطة التي بقوتها بقوتها تقوى الإمبراطوريَّة وبضعفها تضعف، هي قوة الأسطول؛ لأنَّه إذا استحال الاتِّصال البرِّي — كما هو الحال في إمبراطورية روسيا — فمن الواجب الحرص على الاتِّصال البحري، والتَّفوق فيه أمرٌ حيويٌّ جدًّا للإمبراطورية البريطانيَّة. وهذا التَّفوق أمرٌ حسَّاس جدًّا في الدِّفاع البريطاني، وكانت الدولة البريطانيَّة تحرص أشدَّ الحرص قبل الحرب على أن يكون الأسطول الإنكليزي متفوقًا في القوة على أيِّ أسطولين لأيِّ دولتين. وهذه هي السُّنة التي استنتَّها إنكلترا قبل الحرب، وحرصت جهدها على أن تحافظ عليها، وسلَّمت لها الدول بها. ولم تحاول أن تجابهها في ذلك سوى ألمانيا، ومن أجل هذا لم يكن مفرَّ لإنكلترا من دخول الحرب ضدها لهذا السبب؛ لا لأي سبب آخر.

وهذا المبدأ الذي استنتجته إنكلترا مبدأً تفوق الأسطول الإنكليزي سُنَّةً معقولة، بل هو مبدأ لا بدَّ منه لسلامة تلك الدولة المترامية الأطراف. خصوصاً إذا ذكرنا أنَّه ليس للهند ولا لكندا أو أستراليا أو أفريقية الجنوبية أسطول يستحقُّ الذكر. فالمعقول أن يكون لدى إنكلترا أسطولٌ فائقٌ لجميع الأساطيل، خشية أن تتألب عليها أساطيل دولتين أو أكثر فتُمزقَ الإمبراطوريةَ شَرَّ ممزق.

ولقد كان من أهم حوادث التاريخ الحديث أن تخلَّت إنكلترا، أو أكرهت على التخلي عن مبدأ التَّفوق، وقبلت — أو أرغمت على قبول — المساواة بالولايات المتحدة. حيث تكون نسبة السُّفن القوية بين بريطانيا وأمريكا واليابان وإيطاليا وفرنسا هي على التوالي بنسبة ٥:٥:٣:٥:٢.

(٦) سياسة الإنكليز في البلاد الخاضعة لنفوذهم

للاستعمار الإنكليزي طابعٌ خاصٌ يجعله مختلفاً عن استعمار الممالك الأخرى: فلا يبدأ الإنكليز بتعبئة الجيوش وإرسال الأساطيل لاحتلال البلاد التي يريدون استعمارها. بل يبدأون بإرسال الرخالة المغامرين والعلماء الكاشفين والمستشرقين وكتابتهم التَّقارير عن أحوال البلاد ولغاتها وحكوماتها الوطنية وأخلاق أبنائها وعاداتهم ونقط الضعف عندهم، ثم تُنشأ مراكز تجارية وشركات تجارية وقنصليات، وتعدّد معاهدات تجارية، تتطوّر إلى معاهدات سياسية، وتبث إنكلترا بعض رجالها كموظفين فنيين ومستشارين في الحكومات الوطنية.

ويعتمد الإنكليز على الفرص وعلى الزمن، ومن الفرص النزاع بين العصبيات والأديان والمذاهب، والثورات بين الأمراء، فيستطيع الإنكليزي ولو كان تاجرًا واحدًا — بخُلقه المتين وبما يشعر به من روح السَّيادة — أن ينال ثقة الحكومات الوطنية المتنازعة في وقت واحد، وأن يكون الحكم الذي يُطاع حكمه من غير إراقة نقطة دم. وقد استطاع الكولونيل لورنس أن يظفر بثقة الشريف «الملك حسين» ملك الحجاز سابقًا وأولاده وأن يُلقِّبه الكتاب بملك العرب غير المتوَّج، واستطاع مستر «عبد الله» فلبني أن يظفر بثقة الملك ابن السعود إلى اليوم.

ومن أغراض الاستعمار، ما هو اقتصادي وما هو إمبراطوري وما هو أدبي. أمَّا الاقتصادي فهو السَّيطرة على ينابيع المواد الخام. وأمَّا الإمبراطوري فهو ما كان لحفظ مواصلات

الإمبراطورية، وبإنشاء ثغور ونقط عسكرية برية أو بحرية، مثل السيطرة على البحر الأحمر وتفوق النفوذ البريطاني في بلاد العرب، بالحمايات والاتفاقات، فليس لإنكلترا منافع اقتصادية جوهريّة في تلك المناطق.

أمّا الاستعمار الذي يكون الغرض منه أدبيّاً فهو منافسة البلاد الأخرى وتعزيز مقام الإمبراطورية وإبرازها قوية. وهناك استعمار مصطبغ بصبغة الإنسانية، وهي دعوى إنقاذ الأمم الضعيفة من الجهل والظلم والفوضى والرق!

ويماشي الاستعمار الإنكليزي التّطورات ويحسب حسابها، أو يحاول أن يحسب حسابها، فلقد أصبحت أستراليا ونيوزيلندا وكندا واتحاد جنوبي أفريقيا، متمتعة بالحكم الذاتي وباستقلال داخلي تامّ، أو كما يصفها بعض رجال القانون الدولي أنّها أصبحت ممالك مستقلة متحالفة في اتحاد بريطاني. محتفظة بالتّاج البريطاني، حتّى دُعيت إنكلترا بأنّها «الأم».

لو أنّ إنكلترا أرادت احتلال طرابلس الغرب، فإنّني لا أعتقد أنها كانت تفعل ما فعلت إيطاليا من حشد الجيوش والأساطيل، وإضاعة ملايين الجنيهات، وإفناء ألوف الإيطاليين، واحتمال تبعة الفظائع، مع أن طرابلس — في الأغلب — صحراء جرداء كانت إنكلترا تبدأ بالاعتراف بالحكم الوطني ومماشاته والتأثير فيه تدريجيّاً.

ويزن الإنكليز التّكاليف التي يحتملونها من أجل الاحتلال، فهم يريدون الاستعمار من أيسر السُّبل وبأقلّ التّكاليف. وإذا اضطروا للحرب، ففي الغالب حيث لا يكون هناك مناص منها لتعزيز النفوذ، وحيث لا يرون الشعوب تُذعن لغير القوة أو مظهرها، وحيث تكون الحرب مأمونة العاقبة، أي إنّ النصر هو المصير الأرجح لها، كما حدث في جنوب أفريقيا وفي احتلال مصر والاشتراك في استعادة السودان.

وبعد أن تنتهي الحرب، يعمل الإنكليز على إزالة سوء التّفاهم وتوطيد الحكم، بالعفو عن زعماء الثائرين شيئاً فشيئاً وبحسب الظروف، وإكرامهم والاستعانة بنفوذهم لتوطيد الحكم. فبعد إعادة السودان، جنحت الحكومة السُّودانية إلى تعيين مرتبات لأبناء المهدي وخلفائه وزعماء المهديّة، وتعليم الكثير منهم مجاناً وتعيينهم في الوظائف.

أي إنّّه بعد الانتصار في الحرب، يعرف الإنكليز أنّ هناك مهمة أخرى هي توطيد الحكم الإنكليزي، بإزالة آثار الحرب من النفوس ومصافاة الثائرين، إلّا إذا أصروا على العداء، فعندئذٍ «يؤدّبون» بالقوة، حتّى يذعنوا أو يموتوا.

ولا يتدخل الإنكليز بالقوة في العقائد الدينية والعادات وفرض لغتهم، فإذا انتشرت لغتهم فإنَّما ذلك يجيء من طريق المكاتبات الرّسمية وبتفضيل العارفين للإنكليزية في الوظائف، وبتعيين المعلمين الإنكليز في المدارس، وهكذا تنتشر الإنكليزية تدريجياً. ويستعين الإنكليز في الحكم بالفئات الأهلية الموالية لهم، وهم يكثرُونَ منها، ويداولون بينها، ويثرون الخلاف بينها، أو يستغلُّون ما بينها من خلاف، وتُقدِّم الحكومة البريطانية الهدايا والأوسمة للزعماء وكبار القوم، وأحياناً تُعَيِّن مرتبات، كما هو حاصل في الهند والسُّودان والإمارات العربية المحميّة. وتعيين الطُّرق، وتسهيل المواصلات بأنواعها، والاهتمام بالسَّواحل والمعازل، والسَّيطرة على الجيش والسلاح، ومنع تسليح الأهالي، هو أول ما يعني به الإنكليز في المحافظة على المستعمرات والبلاد الخاضعة لنوع من النفوذ البريطاني.

هوامش

- (١) واشنطن تون إرفنج (١٧٨٣-١٨٥٩) كاتب قصصي عظيم ملأ شهرته الدنيا القديمة والجديدة، ومن بين مؤلفاته العديدة كتابه عن حياة العظماء و«حياة محمد».
- (٢) يشير الكاتب إلى دخول الحلفاء باريس يوم ٣١ مارس سنة ١٨١٤ أيام نابليون الأول. كذلك دخول الألمان باريس يوم ٢٨ يناير سنة ١٨٧١ أيام نابليون الثالث.

الفصل الثالث

استعادة السودان بعد إخلائه

لم يكن ممكناً أن يظلَّ السودان على حالته بعد قيام الثورة المهدية، ولذا تضافرت العوامل المختلفة على وجوب إعادة السودان، من ذلك عوامل خارجية وهو منافسة فرنسا وإيطاليا لإنكلترا في استعمار أفريقيا، وداخلية تدمر السودانين أنفسهم بعد نجاح الثورة المهدية والخلاف من أنصارها، وإعادة تنظيم الجيش المصري، وكون قيادته للضباط الإنكليز، وتفوق سلطة اللورد كرومر والمستشارين الإنكليز في الحكومة المصرية، وتثبيت أقدام الاحتلال الإنكليزي تدريجياً في مصر.

قال السير إيلياس أشميد بارتلت بصدد الإشاعة التي أُذيعت عن اعتزام فرنسا إرسال بعثة إلى أعالي النيل ما يأتي: «من الضروري القيام بعمل سريع، وبغير ذلك لا نضمن البتة أن لا يستبقنا الفرنسيون ويحتلوا قبلنا جهات أعالي النيل».

وصرَّح اللورد سالسبوزي في مجلس النواب في ٨ فبراير سنة ١٨٩٥ بما يأتي:

إنَّ مصلحة مصر تقضي بأن لا يُدنَّس تخومها حادث من حوادث التّعسف المجردة من كلِّ نزاهة. بل هناك دواعٍ أخرى تستلزم الزحف على الخرطوم. وهذه الدواعي الأخرى لا داعي لذكرها، وهي تستدعي إيجاد قوة في وادي النيل. وهذه الدواعي التي لا داعي لذكرها إنَّ هي إلاَّ استباق الفرنسيين في احتلال أعالي النيل وطردهم منه إذا وضعوا أقدامهم على أراضيه.

وكانت نتيجة الاتفاقية الإنكليزية الإيطالية مواجهة الإيطاليين بمنليك ملك الحبشة؛ لأنَّ منليك كان قد أرسل منشوراً للدول مؤرخاً في إبريل سنة ١٨٩١ أخبرهم فيه عن عزمه على فتح السودان.

وفيما يلي وقائع إعادة السودان:

(١) استعادة طوكر

رأى هولد سميث باشا محافظ سواكن استعادة طوكر، فأذن السردار له وعاوناه بقوة وصلت بحرًا إلى سواكن، وأعادت طوكر في ١٩ فبراير سنة ١٨٩١، وهزمت عثمان دقنة.

(٢) زيارة الخديوي الحدود

زار الخديوي عباس حلمي باشا الحدود سنة ١٨٩٤. وقد وقع في أثناء زيارته حادث نذكره فيما بعد.

(٣) استرداد السودان

في ١٢ مارس ١٨٩٦، أي بعد ١٢ يومًا من كارثة الطليان في عدوه بهزيمتهم المخجلة أمام الحبشة وَرَدَ للسير كتشنر سردار الجيش المصري في منتصف الليل أمر بتسيير حملة لإعادة فتح السودان. ووصل خبر قرار الوزارة الإنكليزية إلى رئيس وزراء مصر بعد ظهر يوم ١٣ وللخديوي مساء ذلك اليوم.

ومن ذلك الوقت لم تكف مصر عن أن تقدم للسودان السلفيات التي كانت تلزم لرواج منتوجاته ومحاصيله ولدًا شبكة من السكك الحديدية يبلغ طولها ٢٤٠٠ كيلومتر، وإنشاء عدد كبير من الطرق والمواصلات النيلية. ولعمل مجموعة متقنة للرّي في بعض الجهات. ولقد مرَّ على الجيش المصري خمسة وعشرون عامًا طوَّلاً وهو بأسره تقريبًا في السودان يشغل في تهدئته وتوطيد دعائم الأمن في ربوعه وإنشاء الأشغال العمومية كافة.

(٤) استعادة دنقلة

خرج النجومي من دنقلة سنة ١٨٨٩ وعليها يونس الدكيم عاملاً ومساعد قيدوم وكيلًا، وقد اختلفا فدعا التّعايشي يونس الدكيم إلى أم درمان وعين زقل مكانه فاختلف مع مساعد قيدوم ووشى به لدى التّعايشي الذي سجنه، وعند صلح التّعايشي مع الأشراف أفرج عنه ونفي إلى خط الاستواء.

وافقت الحكومة المصريّة في ١٢ مارس سنة ١٨٩٦ على توجيه حملة بقيادة هنتر باشا قومندان الحدود لاستعادة دنقلة.

كانت الحملة المصريّة على دنقلة مؤلّفة من آلاي من السواري به ١٢٥٣ جندياً، وآلاي من الطوبجية به ٩٥٣ جندياً و١٨ مدفعاً، وآلاي من الهجانة المصريّة والسودانية عدده ٦١٨ رجلاً و١٣ أورطة بيادة أي ٨ أورط مصريّة، هي التي ألّفت بعد إلغاء الجيش المصري القديم سنة ١٨٨٣ وخمس أورط سودانية، وكان المجموع ١٦٦٨٠ جندياً نظامياً وغير نظامي بينهم ٧٠٠ ضابط.

وصدر الأمر بإنشاء الأورطة السودانية الرابعة عشرة، وأنشئت أورطتان من الاحتياطي: الخامسة عشرة في أسوان وكروسكو والسادسة عشرة إلى سواكن. وكان مع الجيش نفر من العباددة والكبابيش والعلقات، وأضيف إلى ذلك أورطة إنكليزية من آلاي نورث ستفورد شير، بها ٨٧٠ جندياً معهم مهندسون وطوبجية وبحارة. وإلى سواكن آلاي هندي. وتطوع في الحملة ضباط من الإنكليز، كاللورد سسل بن اللورد سلسبوري واللورد أثلمي والكونت كليخن من الأسرة المالكة، والماجور ستيورت ورتلي من رجال الحملة النيلية، والماجور كتشنر شقيق كتشنر باشا. وكان مع الحملة ٣٠٤٨ رأساً، من الخيل والبغال والحمير والإبل، و١٥ باخرة نيلية.

اجتمع الجيش في عكاشة. وتقدم فاستولي على فرقة في ٧ يونية سنة ١٨٩٦، وهزم المهديين الذين كانوا بقيادة حسن أزرق وحسن النجومي. وقد انتشرت الكوليرا في مصر ووصلت إلى الجيش، كما نزلت به الحمى التيفودية، وتوفي بها أكثر من ألف، واشتد الحر والأعاصير والغبار.

وقد مدّت السكة الحديد إلى كوشة. ووصلت البواخر إلى تماي والمتمة وأبو طليح والتيب وهي مدرعة، وثلاثة غير مدرعة وهي: عكاشة ودال وحير.

وتقدم الجيش إلى أبي فاطمة جنوبي شلال حنك، وحدث واقعة الحفير في ١٩ سبتمبر سنة ١٨٩٦، فأخلى الثوار الحفير إلى الدير ورحّب الأهالي بالجيش والنساء بالزغاريد.

(٥) تعيين كتشنر سردارًا للجيش

عين كتشنر باشا سردارًا للجيش المصري في ١٢ إبريل سنة ١٨٩٢ عند استعفاء جرانفيل باشا.

(٦) منشور كتشنر إلى أهل السودان

وجه كتشنر باشا المنشور التالي إلى أهل السودان:

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين. أمّا بعد فغير خافٍ على الحكومة أنّ الذي حملكم على شقّ عصا طاعتها إنّما هو تصديقكم دعوى محمد أحمد المتمهدي، وقد اتّضح لكم الآن أنّ تلك الدعوى لم تكن من المهدية بشيء، بل هي ثورة دموية أفضت إلى مُلك جائر يتولاه الآن عبد الله التّعايشي الذي عزل كلّ أمير من غير أهله وولى أهله فاستبدّوا بكم. ولما رأت الحكومة سوء مصيركم أرسلت الآن جنودها الجرّارة لانتشالكم من وهدة الضلال التي أوقعكم فيها ذلك المتمهدي وإنقاذكم من الظلم الذي تقاسونه في عهد خليفته التّعايشي.

وقد كان من مبدعات المتمهدي وخليفته هذا منع الحج الشريف، مع أنّه فرض واجب على كلّ من استطاع إليه سبيلاً. ثمّ إنّ كلّاً منهما فسّر القرآن على رأيه وهواه، واستنبط أحكاماً شرعية كما أراد، ومنعكم قراءة كتب الحديث والتّفسير، فضلاً عمّا يأتيه التّعايشي الآن من جمع المال، وتفريق كلمة الإسلام، وهتك الأعراض، وظلم الفقراء، وهدم بيوت الكبراء، وبعد أن كان رجلاً مسكيناً لا يملك شروى نكير استأثر بأموال الرّعية كلها، وسكن القصور المشيّدة، واتّخذ نساء المؤمنين سراري له، واستحلّ وطأهن بلا عقد ولا ملك يمين، وهو مع ذلك يدّعي الزهد والمسكنة، ويتنعم سرّاً بكل ما تطيب له نفسه وتقرّ عينه. وهو ظالمٌ غشوم ما تكلم أحد بالحق إلّا قتله أو سجنه أو نفاه. وقد سجن الخليفة شريفاً وأهان الخليفة ود حلو وأولاد المهدي، وقتل إبراهيم عدلان وأقارب المهدي مثل عبد القادر ود ساتي علي ومحمد عبد الكريم وإخوانهم، وسجن الزّاكي طمل والقاضي أحمد والحسين ود الزهرة، وأماتهم جوعاً، وخرب مساجد المسلمين كمساجد الحسن المرغني وأولاد نور



اللورد كتشنر الذي توفي سنة ١٩١٦ في خلال الحرب.

الدايم والشيخ العبيد والشيخ حمد النبيل العركي. ونفى أمراء الجعليين مثل بدوي ود العريق وغيره. وبذلك أسخط جميع العالم الإسلامي، وأصبحت مكة المشرفة وكروسي الخلافة العظمى تنظر إلى عمله بعين المقت والكرهية. ولما رأى ولي النعم خديونا المعظم «عباس حلمي الثاني» أنَّ جرائم هذا الطاغية تزداد يوماً فيوماً، أخذته الشفقة على المسلمين المظلومين، وصمم على إنقاذهم من الظلم، فأرسل جيوشه المظفرة لكي تهدم أركان دولة التعاشي وتقيم حكومة شرعية مؤسّسة على العدل والاستقامة، وتبني المساجد، وتعين على نشر الدين القويم. وقد أصدر سُمُوهُ عفوهُ التّام عن جميع ذنوبكم، وأمر برد أملاككم. وهو يدعوكم إلى استقبال جيوشه بالترحيب، فإذا قبلتم الدعوة وعرفتم قيمة الإنعام كنتم أنتم الراحين الناجحين، وإلّا فالويل لمن رفض نعمة ربه وكرم

السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية (الجزء الثاني)

خديوينا المعظم. وباسمه لي الرجاء الوطيد أن أراكم قريباً طائعين ومعضدين
للحكومة الخديوية والسلام — يونية سنة ١٨٩٦.

الإمضاء: كتشنر قائد جيش حملة السودان وسردار الجيش المصري

(٧) عود إلى دنقلة

وقد تقدم الجيش في ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٩٦، واحتلّ دنقلة، وتقهقر المهديّون بقيادة ود
بشارة وسلم الأمير حسن النجومي، وفي ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٩٦ تمّ احتلال الدبة، وفي
٢٦ سبتمبر احتلّ مروى.

ونظم السردار المديرية، وتلقى تهنئة الخديوي والنيشان العثماني العالي من الطبقة
الأولى. وانحلت حملة دنقلة في ١٥ أكتوبر سنة ١٨٩٦، وعادت الأورطة الإنكليزية إلى
مصر، وكان في الحملة إبراهيم فتحي بك «باشا» قومندان الأورطة السابعة والملازم حسن
بدر «باشا»، ومُدّت السكة الحديد إلى الكرمة.

(٨) استعادة بربر

تمرد عبد الله ود سعد أمير الجعليين على التعايشي، فأرسل إليه الأمير محمود فقتل ود
سعد ورجاله، وأسر الجعليون والشايقية وسيقوا إلى أم درمان.

(٩) أهمية عطبرة وحالتها اليوم

تقع مدينة عطبرة الحالية على الشاطئ الأيمن للنيل بعد ملتقاه بنهر عطبرة بقليل،
وتشبه في موقعها الخرطوم بحري «الحلفاية». وعلى بعد ٧٠ ميلاً تقريباً على نهر
عطبرة عند قرية النخيلة حصلت موقعة أتبرة^١ بين الجيش المصري بقيادة كتشنر باشا
وأتباع التعايشي بقيادة الجنرال محمود، واشترك فيها عثمان دقنه وقتل فيها ضابطان
إنكليزيان، ولا تزال مقبرتهما إلى الآن. وتوجد شمالي عطبرة بأربعين كيلومتراً مدينة
«بربر»، وكانت لها عظمة وتاريخ تدل عليهما آثارها الحالية. أمّا «الدّامر» فإلى الجنوب
بثمانية عشر كيلو متراً، وهي عاصمة المديرية الشمالية التي أصبحت تتألف من مديريات
بربر ودنقلة وحلفا بعد انضمامها معاً أخيراً.

وعطبرة قسمان رئيسيان منعزلان يفصلهما الخط الحديدي الطَّوَالِي؛ أحدهما «السوق» ويشمل منازل البلد والمحال التجاريَّة والضبطية «المركز»، وعدد سكانه خمسة عشر ألف نسمة تقريباً جُلُّهم من الوطنيين، ومعهم قليل من المصريين والسوريين، وتُبنى المساكن كباقي مدن السودان من الطين، وتتألف من طابق واحد، وبها مصنعان لصنع «الزراير» من الدوم يملك أحدهما مصري، والآخر يوناني، وقد رأتهما البعثة في أثناء وجودها بعطبرة. أما القسم الثاني فهو أرض السكة الحديدية، وبه عموم إدارات المصلحة، ومنها الورش، وهي تضمُّ نحو ألف صانع منهم ستون مصرياً. وهي تشبه «العنابر» بالسبتية وأقسام مختلفة للحدادة والنَّجارة والبرادة وغيرها، وأهمها ورشة العربات التي تُبنى بها الصالونات والعربات الجديدة على أحدث طراز من خشب «الستيك».

وعطبرة من أمهات المدن في السودان؛ لأنَّها مركز السكك الحديدية بأسرها، وهي ملتقى خطي الخرطوم. حلفا. الخرطوم. بورت سودان. وتخرق الطرق الحديدية شوارع المنطقة وتجتازها القطارات لتسهيل النَّقل بين مختلف أنحائها، ومنها قطار يتألف من ثلاث مركبات ينقل الموظفين من المكاتب إلى منازلهم مرتين يومياً إحداها صباحاً لتناول الإفطار والثانية بعد الانصراف. والعمل يبدأ في المكاتب والورش الساعة السادسة والنصف صباحاً شتاءً والساعة السادسة والرَّبع صيفاً. وتوجد بها «ثكنات» الجيش المصري التي كانت تعسكر بها أورطة السكة الحديدية. وكان عددها يتراوح بين ألف وثلاثة آلاف، وقد احتلَّها الآن بلك إنكليزي وعدد جنوده ١٤٢.

(٩-١) المصريون بعطبرة

تلي عطبرة الخرطوم مباشرة من حيث عدد المصريين بها، وغالبهم موظفون بمصلحة السكك الحديدية، ويبلغ عددهم ١٥٠، وكانوا قبل حوادث الاستغناء عنهم سنة ١٩٣١ بسبب الضائقة المالية، حوالى المائتين، ويشغل بعض المصريين بالتجارة وقد نجح فيها، ويقوم غالب الموظفين في منازل صحية بنتها لهم المصلحة. أمَّا البريطانيون فلم يَحِ راقٍ قائم بذاته.

(٢-٩) النادي المصري

وممّا يضم الشَّمْل ويُزيل السَّأَم وجود أندية مختلفة. ولكبار الإنكليز «درجة الثالثة فما فوق» نادٍ ولصغارهم نادٍ آخر، كما أنَّ للسُّودانيين ناديًا. والنادي المصري أنيق يقع على ضفة النِّيل يتمتّع بحديقة غنّاء كانت ميدان الأُنس والانشراح. وهو أحد مخلفات ضباط الأورطة المصرية. وأثاثه ورياشه ثمينان. وبه أقيمت حفلة تكريم للبعثة المصرية. وعدد أعضائه المؤسسين ستون والفخريين خمسون. والمؤسسون الآن هم موظفو المصلحة الذين تزيد رواتبهم الشهرية على عشرة جنيهات. ويتصل بالنادي ملعب للتنس وآخر لكرة السلة. وتُخرج الفرقة التمثيلية من آن لآخر روايات كبيرة مساعدة للمنشآت الخيرية المحلية كالمساجد والكنائس والمدرسة. وتجمع هذه الحفلات بين التسلية والمنفعة. والرئيس الحالي للنادي هو حضرة يني بطرس أفندي باشكاتب القسم التجاري ورئيس جمعية التمثيل محمد درويش أفندي رئيس قلم المستخدمين، ومن الأعضاء البارزين عجايبي جرجس أفندي باشكاتب الهندسة ونائب رئيس النادي المصري، ومحمد أبو شادي أفندي رئيس الحسابات، وغيرهم.

(١٠) مدرسة الأقباط المصرية

عقب حوادث سنة ١٩٢٤ التي تلاها نزول الجيش من السودان، كان لا بدّ للمصريين في عطربة لتعليم أبنائهم من أحد أمرين: إمّا إرسالهم إلى مصر أو إنشاء مدرسة تقيهم شرّ تشتت فلذات الأكباد، فأثروا الثَّانية، واستأجروا لذلك دار مدرسة الأمريكان، ثمّ استصدروا إذنًا ببناء دار خاصة على نمط صحي ملائم. وتآزر الموظفون جميعًا في نفقاتها التي بلغت ألف جنيه بنسبة معينة من رواتبهم، وافتتحت رسميًا سنة ١٩٢٦، ولا زالت تؤدّي خدماتها للآن. وقد وفق الله القائمين بأمرها فكان النجاح حليفها كأختها بالخرطوم؛ إذ نجح ١٥ من ١٦ تلميذًا في امتحان الشهادة الابتدائية سنة ١٩٣٣ بنسبة ٩٥ في المائة. وكادت تعصف بها حوادث الاستغناء عن الموظفين سنة ١٩٣١؛ ممّا أدّى إلى نقصان عدد تلاميذها إلى المائتين مع زيادة نسبة الإغفاء من المصروفات إلى ٢٥ في المائة. والأمل معقود على وزارة المعارف بمصر للأخذ بناصرها بل السير بها إلى الأمام. ويتعلم أبناء الوطنيين في «كتاب» وفي مدرسة ابتدائية أميرية، وهي نصف مدرسة فقط. أعني أنَّ بها الفرقتين الأولى والثالثة أو الثَّانية والرابعة، وتُكمل نصفها الثَّاني في مدينة بربر بالتبادل.

وعدا مدارس البنين توجد مدرستان للبنات إحداهما تابعة للإرسالية الكاثوليكية وتديرها راهبات الطالبات، وهذه مقصورة على بنات غير السودانيين، والأخرى مدرسة الإرسالية الإنكليزية، وهي تقبل جميع الجنسيات عدا البريطانية.

(١١) بين قاضي قضاة تونس والتعايشي

حوالي سنة ١٨٩٢ توجهَ المرحوم الشيخ محمد المنور — قاضي قضاة تونس — إلى أم درمان ومعه أسرته من جهة الغرب، وقابل الخليفة عبد الله التعايشي إذ كان في إبان سطوته، ونصحه بأن يعدل عن ادعاء أنه خليفة المهدي المنتظر، وفند الادعاء القائل بأن محمد أحمد المهدي هو ذلك المهدي المنتظر الذي جاء ذكره في الأحاديث النبوية قائلاً بأن المهدي المنتظر لم يظهر بعد، وبأنه من المخالفة للدين انتحال المهدي صفة المهديّة وانتحال خليفته أنه خليفة المهدي.

فغضب الخليفة التعايشي من هذه النصيحة الدينية التي حضر الشيخ المنور من تلقاء نفسه وطوعاً لضميره ليُزجّيهما إلى الخليفة التعايشي، وأمر باعتقاله وحبسه ومن معه. وقد حاول الشيخ المنور^٢ التّخلص من السجن، فعرض على الخليفة أن يصنع له ألغاماً لنسف البواخر، وأجرى تجربة أمامه ونجحت. ثم أرسله الخليفة إلى سنار للقيام بتجربة أخرى، وكان مكبلاً بالحديد في سفره بالمركب. فاستاء، وغضب من هذا التّكبير، وألقى على الباخرة لغماً نسفها ومات معه الحراس المهديون عليه.

(١٢) استعادة الواحات الخارجة^٣

في سنة ١٨٩٣ عندما كان السودان في نفوذ المهدي هاجمت فصيلة من الدراويش واحة الخارجة ونحن نورد لك فيما يلي ملخص ما ورد عن هذا الحادث في كتاب مذكّرات عن واحات مصر والصحراء الغربية لصاحب السعادة اللواء أحمد شفيق باشا ص ٤١ و ٤٢:

سارت فصيلة من الدراويش من دنقلة قاصدةً واحة سليمة، فلما وصلت إليها وجدت آثار قافلة من البدو المصريين كانت قد ذهبت إلى بئر النطرون كالمعتاد لجلب الملح والنطرون. فقسم الدراويش أنفسهم إلى قسمين تبع أحدهما أثر الحملة ووجدها عند بئر النطرون، فأسرهما وعاد إلى حيث ابتدأ — وسار القسم الثاني — وكان مكوناً من ١٧٠ هجّاناً ببنادق رمنجتن — بدرب

الأربعين، فوصلوا إلى ناحية «المقس»، وهي أقصى القرى جنوبًا — وتتصل بقرية باريس، وأسروا أحد الأهالي، بينما كان يصطاد الغزلان، ومنه حصلوا على التفصيلات التي كانوا في احتياج إليها. وقد أخبرهم لسوء الحظ عن موظفي الحكومة، وقال: إن مقرهم في «باريس».

وفي أول أغسطس سنة ١٨٩٣ ظهر الدراويش أمام «باريس»، وأرسلوا في طلب العمدة والمشايخ فأتوا في الحال، ولدى مثلهم بحضرة رئيسهم أمرهم بإحضار الموظفين وكانوا خمسة، فحضرُوا وألقي القبض عليهم وعلى العمدة والمشايخ «الدراويش»، وقد بقي الدراويش يومين بباريس جردوا أهلها في أثائها من الأسلحة، واستولوا على ١١ جوادًا و٤ حمير وه رؤوس من الغنم أكلوها في أثناء إقامتهم، ولم يرتكبوا سوى ذلك عنفًا. وغادروها مع أسراهم بعد أن اعترف لهم الأهالي بأنهم رعية المهدي، وتعهدوا ألا يأتوا من الأعمال ما يوجب التعنيف، وأنهم مستعدون لمعاونته في حربه الدينية المقدسة. وقد فعلوا كل هذا من تلقاء أنفسهم دون ضغط أو إجبار. وها هي صيغة البيعة التي أخذها الدراويش منهم إلى الخليفة التعايشي:

بايعنا الله ورسوله ومهدينا وبايعناك على توحيد الله ولا نشرك بالله،
شيئًا، ولا نسرق ولا نزني ولا نأتي ولا نعصيك في معروف. بايعناك
على زهد الدنيا وتركها والرضا بمراد الله ولا نفر من الجهاد.

ولما وصل الأسرى إلى أم درمان أحسن الخليفة معاملتهم واعتبرهم ضيوفه، ولم يجبروا على عمل ما سوى تأدية الصلوات الخمس في أوقاتها. وقد تمكّن اثنان منهم من الهرب ووصلا إلى سواكن، ولكن المأذون مات في أسره. وفي يناير سنة ١٨٩٦ أرسل من بقي منهم على قيد الحياة إلى التَّخوم المصرية بأمر الخليفة، وسلموا للسلطات المصرية. اهـ.

(١٣) السردار

عاد السردار إلى مصر بعد واقعة دنقلة، ثمَّ وصل إلى مروي في ٨ يولية سنة ١٨٩٧. وتقدم جيش بقيادة هنتر باشا فاحتلَّ أبو حمد في ٧ أغسطس سنة ١٨٩٧ وهزم محمد الزين.

واحتل الجيش بربر في ٦ سبتمبر سنة ١٨٩٧، وكان على بربر الأمير الزاكي عثمان البقاري.

وحدثت واقعة العطبرة «الأخيرة» في ٨ إبريل سنة ١٨٩٨، وهُزم الأمير محمود، وأُسر ودخل السردار (بربر) في ١٤ إبريل سنة ١٨٩٨ باحتفالٍ شائق.

(١٣-١) المواصلات

مُدَّت السَّكة الحديد من أبي حمد إلى العطبرة. وقد أضيف إلى الجيش الذي حضر واقعة العطبرة آلاي إنكليزي آخر مؤلف من أربع أورط فأصبح الجيش مؤلفًا من: أربع أورط سوارى إنكليزية، وتسعة أورط سوارى مصرية، و٨ بلوكات هجانة، وبطارتين إنكليزيتين، و٥ بطاريات مصرية، وفرقة البيادة الإنكليزية، وفيها آلابان بثمانى أورط، وفرقة البيادة المصريَّة، وفيها أربع آليات بست عشرة أورطة، وجملة الجيش ٢٥ ألفًا ضُمَّ إليه ألفا رجل من عرب العباددة والجعليين والجميعاب والمسلمية والشكرية والشايقية والبطاحين وغيرهم. وكان مع الجنود الإنكليزية ثلاث بواخر مدرَّعة فبلغت البواخر المدرعة عشرًا، وهي السُّلطان والملك والشيخ والفتاح والناصر والظافر وتماي والتيب وأبو طليح والمتمة، وفي ٢٩ أغسطس وصلت أبو حمد.

(١٤) احتلال القضارف وهزيمة أحمد فضيل

كان أحمد فضيل عاملاً على جيش الخليفة في القضارف، وكان معه ٣٠٠٠ مقاتل بقيادة سعد الله التَّعايشي والنور عنقرة. وقد استعان التَّعايشي بفضيل لإنقاذه في أم درمان. وقد سلم النور عنقرة القضارف في ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٩٨ إلى الحملة المصريَّة بقيادة بارسونز باشا قائد جيش كسلا.

وقد احتلَّ هنتر باشا سنار والرصيرص في سبتمبر سنة ١٨٩٨.

السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية (الجزء الثاني)

وقد حاول أحمد فضيل استعادة القضايف. وفي الطريق حدثت واقعة الرصيرص في ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٩٨ عندما كان متجهاً إلى شلال الرصيرص. واحتل بارسونز القضايف في ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٨، ووضع عليها العلمين المصري والبريطاني. وكانت الحبشة قد احتلتها قبلاً ورفعت عليها العلم وسُوِّيت المسألة بجلاء الحبشة عن القلايات. واحتل الميجر تالبوت واد مدني في ١٥ سبتمبر سنة ١٨٩٨.

(١٥) تسليم الخليفة محمد شريف

وسلم الخليفة محمد شريف والفاضل والبشري من أولاد المهدي للبكباشي بليوت في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٩٨. واحتل الجيش فازوغلي في ٢٢ يناير سنة ١٨٩٩.

(١٦) بحر الغزال

واحتل الجيش بحر الغزال ووصل إلى مشرع الرق في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٠٠ وجعل «واو» عاصمة بحر الغزال.

(١٧) البلجيك

غزت بلجيكا خط الاستواء في فبراير سنة ١٨٩٧، وقد ألحق القسم الجنوبي من خط الاستواء بأوغندا مع اللادو ملك البلجيك مدة حياته وللإنكليز بعد وفاته.

(١٨) دارفور وعلي بن دينار

كان الأمير علي دينار من المشتركين مع التَّعايشي في واقعة أم درمان، وقد فرَّ إلى الفاشر، وكتب إلى السردار بالطاعة، وأنه يحكم دارفور على جزية يدفعها لحكومة السودان، وقد أسَّس حكومته على مثال سلطنة أجداده، وصنع خاتماً نقش عليه:

السُّلطان علي دينار بن السُّلطان زكريا بن السُّلطان محمد الفضل بن السُّلطان عبد الرحمن الرشيد.

(١٩) إدارة الجيش

كانت إدارة الجيش كما يأتي:

قومندان عموم القوة	الفريق السر هيربرت كتشنر باشا — سردار وياورانه الكبتن اللورد إدوارد سسل والبكباشي وطسن
رئيس أركان حرب	اللواء رندل باشا
مدير قلم المخابرات	الميرالاي ونجت بك
مدير مساعد قلم المخابرات	اللواء سلاطين باشا
مدير مساعد قلم المخابرات	الميجر الشريف م. ج تلبوت
مساعد ادجوتانت جنرال للجيش الإنكليزي	الكبتن السر ه. س. رولنسن والكبتن ي. ي. برنارد
حكيمباشي الجيش الإنكليزي	الجراح الجنرال و. تيلر
حكيمباشي الجيش المصري	الميرالاي جلوي بك
حكيمباشي بيطري الجيش الإنكليزي	الكبتن. ج. ل. بلنكنسوب
حكيمباشي بيطري الجيش المصري	القائمقام جريفث بك
إدارة التعيينات «للجيش الإنكليزي»	الكولونل ل. ا. هوب والماجور ه. ج. مورغن
إدارة التعيينات «للجيش المصري»	الميرالاي روجرس بك والقائمقام دراج بك والبكباشي بلنت
مدير حملة النقل	الكولونل كتشنر
قومندان السواري الإنكليزي	الكولونل ر. ه. مارتن
قومندان السواري المصري	القائمقام برودود بك
قومندان الهجانة	القائمقام تدوي بك
قومندان الطوبجية	الكولونل س. س ج. لونج
قومندان فرقة البيادة الإنكليزية	الماجور جنرال جاتيكر
قومندان الآلاي الأول	الجنرال ووشب
قومندان الآلاي الثاني	الجنرال لتلتون
قومندان فرقة البيادة المصرية	اللواء هنتر باشا

قومندان الآلاي الأول «وفيه الأورط الميرالاي ماكدونلد بك	٢ و ٩ و ١٠ و ١١
قومندان الآلاي الثاني «وفيه الأورط الميرالاي مكسول بك	٨ و ١٢ و ١٣ و ١٤»
قومندان الآلاي الثالث «وفيه الأورط الميرالاي لويس بك	٣ و ٤ و ٧ و ١٥»
قومندان الآلاي الرابع «وفيه الأورط الميرالاي كولنسن بك	١ و ٥ و ١٧ و ١٨»
قومندان العمارة البحرية	القومندان كولن كبل
قومندان العربان المتحابة	الماجور ستيوارت ورتلي

وفي ٢٤ أغسطس سنة ١٨٩٨ زحف الجيش من ود حامد إلى جبل الرويان جنوبي شلال السبلوقة. وكانت البواخر تتقدم في النيل والجمال في البر والعربان الموالية في حذائه في الشرق. وقد أرسل السردار إلى التّعايشي الكتاب التّالي:

اعلم أن شرورك في السّودان، ولا سيّما قتلك الجم الغفير من نفوس المسلمين الأبرياء أوجبت تقديمي بجيوشي إلى هذه البلاد لك سلطتك وإراحة البلاد من شرّك وبغيك. ولكنّ بين جيوشك كثير من الأهلين الكارهين لك ولحكومتك ومن العواجز والنساء والأولاد الذين لا نريد أن يلحقهم سوء. فاعزل هؤلاء من ديمك إلى مكان لا تصله القنابل والرصاص لئلا يقتلوا وتكون أنت المسئول عن دمائهم أمام الله، واثبت أنت وأشياعك فقط في ساحة القتال لتلاقوا النّقمة التي أعدّها الله لكم، وأمّا إن كنتم تؤدّون التّسليم حقناً للدماء فاعلموا أنّنا نستقبل رسلكم استقبالا حسنا ونعاملكم بالعدل والسلام — في ١١ ربيع الآخر سنة ١٣١٦هـ.

علم التّعايشي بتقدم الجيش فحشد جيوشه في أم درمان، وحسن ١٧ طابية منها طابية المقرن والسراي في الخرطوم، وكان عنده ٦٣ مدفعاً في يد الأسرى من الطبجية المصريين. ووضع الألغام في النيل.

وتجاوز الجيش في أول سبتمبر سنة ١٨٩٨ جبل كرري عند الظهر، ووقف عند العجيبة على بعد ثمانية أميال من أم درمان، واستولى على بعض الطوابي ورميت أم درمان بالقنابل، وفتحت توتي والخرطوم.

وحدثت واقعة أم درمان في يوم الجمعة ٢ سبتمبر سنة ١٨٩٨، إذ خرج التّعايشي ومعه ٥١٧٨٩ مسلحين، وتقدم لمقابلة الجيش المصري، وأقام الجيش الإنكليزي زريبة من شوك. وقد تقدم الخليفة التعايشي لمهاجمة الزريبة، وتوارى بجبل ضرغام، وكان معه عثمان دقنه ومساعد قيدوم، وهجمت جيوش التّعايشي في هيئة هلال على بعد نحو ٢٥٠٠ ياردة من الجيش المصري، وهجم الثوار على الزريبة وأشعلوا النار بها، وكانت المدافع تحصدهم وكانوا لا يهابون الموت. وقد هجم السوارى الإنكليز وتوالى الهجوم مرة ثانية، وتقدم السردار إلى أم درمان، وحصل هجوم ثالث، وفرّ الخليفة عند انهزام جيش الراية الخضراء وموت أخيه يعقوب، وتوجّه الجيش إلى احتلال أم درمان الساعة ١١ ونصف في ٢ سبتمبر سنة ١٨٩٨.

وقد طارد السردار التعايشي. وفي يوم الأحد ٤ سبتمبر، أي بعد الموقعة بيومين عبر السردار النّيل إلى الخرطوم، ورفع الرايتين المصريّة والإنكليزية على خرائب سراي الحاكم العام.



واقعة فرقة في ٧ يونية سنة ١٨٩٦.

السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية (الجزء الثاني)

وقد بلغ قتلى الثوار عشرة آلاف والجرحى والأسرى أكثر، وكانت خسارة الجيش ٤٩٠ قتيلاً وجريحاً، فمن الجيش المصري ضابطان و٢٧ عسكرياً قتل، ومن الجرحى ١٥ ضابطاً و٢٨٦ جندياً، ومن الجيش الإنكليزي من القتل ٣ ضباط و٢٤ جندياً، ومن الجرحى ٨ ضباط و٢٥ جندياً. وقد دُفن القتلى باحتفال رسمي، وامتلاً مكان الواقعة بالجثث.



واقعة أم درمان الهجوم الثاني.

وقد عرفت الواقعة بواقعة الخرطوم وأم درمان وكرري، وهي أكبر واقعة رآها السودان، وقد أفرج عن الأسرى الذين اعتقلهم التعايشي.

(٢٠) السردار في القاهرة

استقل السردار وأركان حربه البواخر النيلية من أم درمان في ٣ أكتوبر سنة ١٨٩٨ إلى الأتربة، ومنها بالسكة الحديدية إلى حلفا، ومن حلفا على باخرة نيلية إلى أصوان، ومنها بالسكة الحديدية إلى القاهرة، فوصل إليها في ٦ أكتوبر سنة ١٨٩٨، أي بعد سفر ثلاثة أيام، وهي أقصر مدة عُرفت إذ ذاك.

(٢١) حادث فاشودة

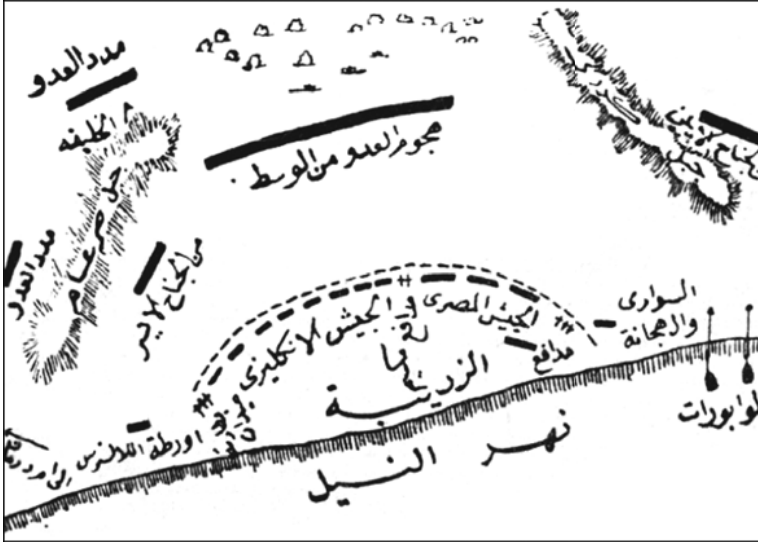
احتلت قوة من الجنود الفرنسيين بقيادة مارشان فاشودة في ١٠ يولية سنة ١٨٩٨، وعقد معاهدة مع ملكها عبد الفضيل الذي قبل أن يكون تحت رحمة فرنسا وانتصر على الدراويش، وكان مع مرشان تسعة ضباط فرنسيين منهم الكابتن جرمان و ١٢٠ جندياً من عبيد النيجر.

علم السردار وهو في أم درمان أن الفرنسيين أو على الأصح «جيشاً من البيض» احتلّ فاشودة. وكان الخبر قد وصل إليه بطريق الإشاعة قبل ذلك.

وسار السردار حتّى التقى بزورق عليه العلم الفرنسي ومع جنوده السود كتاب من مرشان بتهنئة السردار على انتصاره وإبلاغه أنّ الحكومة الفرنسية قد كلّفت مرشان فاحتلّ بحر الغزال إلى مشرع الرّق واحتل فاشودة. واصل السردار سيره إلى أن وصل تجاه فاشودة حيث حضر مرشان والكابتن جرمان. وقال السردار إلى الميجر مرشان: إنني مُكلّف بأن أبلغك بأنّ وجود الفرنسيين في فاشودة ووادي النيل يُعدّ اعتداءً صريحاً على حقوق مصر، وأن فاشودة من أملاك الحضرة الفخيمة الخديوية ولا يجوز رفع العلم الفرنسي عليها. فقال مرشان: إنني جندي وليس لي إلّا الطاعة، ولا أستطيع أن أفعل شيئاً حتّى أتلقي أوامر جديدة من حكومتي.

فقال السردار: إنني مُكلّف من قبل الحكومة المصريّة بأن أرفع الراية المصريّة في فاشودة، وأرجو أن لا تقاوم وأن تُخلي فاشودة، وأن تسافر على باخرة من بواخرنا إلى مصر عن طريق الخرطوم. فأبى مرشان وقال للسردار: لا أعارضك في رفع الراية المصريّة على فاشودة بشرط بقاء الراية الفرنسية في مكانها. إنّ قوّتي أضعف من قوّتك، ولكن إذا أحوجتني وحاولت إنزال الراية الفرنسية بالقوة فإنّي أدافع عنها إلى أن أموت أنا ورفاقي تحتها؛ فرضي السردار بترك الراية الفرنسية في مكانها ورفع الراية المصريّة على بعد ٥٠٠ ياردة منها، ثمّ أطلق عشرين مدفعاً تحية لها، ووضع عندها أورطة سودانية وأربعة مدافع وباخرة حربية في الساعة الأولى بعد ظهر يوم ١٩ سبتمبر سنة ١٨٩٨.

وقد دارت المفاوضات بين بطرس غالي باشا ناظر الخارجية المصريّة والحكومة الإنكليزيّة التي طلبت من الحكومة الفرنسية الجلاء عن فاشودة قائلة: إنّه ليس لأية دولة أوربية حق في أي جهة من بلاد النيل. فوافقت الحكومة الفرنسية على الجلاء عن



واقعة أم درمان — هجوم الدراويش على الزريية.

فاشودة.^٤ وتم ذلك الجلاء في ١١ ديسمبر سنة ١٨٩٨، وعاد مرشان إلى فرنسا عن طريق سبت والحبشة.

(٢٢) قتل الخليفة عبد الله التعايشي

بعد واقعة أم درمان هرب الخليفة عبد الله التعايشي إلى أبي ركة فوصلت إليها حملة بقيادة الكولونيل كتشنر، فهرب التعايشي من أبي ركة جنوباً واستقرَّ في جبل قدير. فجرَّد السردار حملةً بقيادته فيها ٨٠٠٠ آلاف جندي، فهرب التعايشي شمالاً. ووجَّهت ضده حملة بقيادة السير رجينالد ونجت باشا — وكيل السردار — فقُتل التعايشي في (جديد) في ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٩٩.



الميجر جنرال الفريق السير فرانسيس ريجنلد ونجت باشا.

وكان مع التَّعايشي ألوف من النساء والرجال قتل الكثير منهم معه في واقعة جديد يوم الجمعة ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٩٩. وكان مع التَّعايشي الخليفة علي ود حلو وأحمد فضيل والسنوسي أحمد وهرون محمد من إخوة التَّعايشي والصديق بن المهدي. وقد استقبل التَّعايشي وصحبه الموت بجنان ثابت وقد نزع وطسون بك جُبَّة التَّعايشي وسيفه من جثته. ثم دُفن في حفرة في المكان الذي قتل فيه. وكانت الجُبَّة مُلَطَّخة بالدم ومخرَّقة بالرصاص. ولَمَّا علم بعض أشياع التَّعايشي بموته سلموا. وكان السردار قد وعد بجائزة عشرة آلاف جنيه لمن يُلقِي القبض على التَّعايشي، وقد وَزَّعها السردار على جنود الحملة. وقد عين السير رجينلد ونجت باشا سردار الجيش المصري وحاكمًا عامًا على السودان في ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٩٩ خلفًا للورد كتشنر الذي ندبته الحكومة الإنكليزيَّة في حرب الترنسفال، ومنح الخديوي ونجت رتبة فريق، ومنحته إنكلترا رتبة ميجر جنرال ولم يتجاوز عمره يومئذ ٤٣ سنة.



جثة الخليفة التَّعايشي ومن معه في واقعة جديد.

(٢٣) قتل الخليفة شريف وولدي المهدي

بعد أن أفرج السردار عن الخليفة شريف والفاضل والبشري ولدي المهدي وسكنوا شكابة على بعد ٤٠ ميلاً من سنار عاد شريف لجمع الأنصار للحاق بالتعايشي فقبض عليه وعلى ولدي المهدي وقتلوا بالرصاص تنفيذاً لحكم عسكري.

(٢٤) أسر عثمان دقنه°

اختبأ عثمان دقنه عند الشيخ محمد علي عمر أور شيخ الجميلاب الذي أفشى لحاكم سواكن مخابه؛ فتمكّنت الحكومة من القبض عليه في ١٨ يناير سنة ١٩٠٠، وأُسر ونُقل إلى القاهرة، وأُرسِل إلى سجن رشيد مع أسرى الدراويش الذين نقلوا فيما بعد وأُفرج عنه وعنهم بعد سنوات.

استعادة السودان بعد إخلائه



بيت الخليفة عبد الله التَّعَايشي في أم درمان — وهو باقٍ للآن كمتحف. يشبه بيوت صغار الفلاحين ويرى بجانبه أحد الدراويش.

ثم نقل إلى السودان والتمس السَّماح له بالحج فحجَّ ثمَّ مرض بالشيخوخة، ومات بعد الحرب الكبرى، وكان بطلاً مغوارًا.

(٢٥) احتلال كردفان

احتل الكولونيل ماهون ومعه فرقة من الهجانة كردفان سنة ١٨٩٩.

(٢٦) إنقاذ سلاطين^٦

ظلَّ «سلاطين» مأسورًا وأسلم وُسُيَّ عبد القادر وأودع إخوته القنصلية النمسية أُلْف جنيه. وكان «سلاطين» مع المهدي سنة ١٨٨٤، وكتب سلاطين إلى غوردون لإنقاذه، ووقع الكتاب في يد المهدي فسجنه ٨ شهور، ولمَّا مات المهدي جعله التَّعايشي ملازمًا لبابه لا يبرحه من الفجر إلى ما بعد العشاء، إلَّا إذا ركب معه وأعطاه منزلًا ينام فيه بالقرب منه، وكان يفخر بأنَّ مدير دارفور أسير عنده، وقد توسَّط ونجت بك «باشا» لدى تاجر جعلي اسمه العجيل، ودفعت القنصلية له ٢٠٠ جنيه مقدَّمًا وتعهَّدت بدفع ٨٠٠ بعد إنقاذ سلاطين. وقد وصل العجيل إلى أم درمان، وخرج مع سلاطين من أم درمان في ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٩٥، وأرسله مع مخصوصين على هجين قوية فعبر النيل بين أبي حمد وبربر إلى أسوان، ووصل إلى القاهرة في ١٩ مارس سنة ١٨٩٥.

وعلم التَّعايشي بهربه ونفى العجيل ورفيقه الصادق عثمان إلى الرجاف حيث قتلًا. وألَّف سلاطين سنة ١٨٩٦ كتاب «السيف والنار في السُّودان» بالألمانية، وترجمه «ونجت» إلى الإنكليزيَّة، وتُرجم إلى جميع اللغات. وقد شرح سلاطين حكم المهدي والتعايشي. وعين سلاطين مساعدًا لونجت مدير المخابرات، ورافق الجيش المصري في استعادة السُّودان، ثمَّ عيِّن مفتشًا عامًّا.

ظل سلاطين باشا بعد فكِّ أسره حتَّى وفاته حاقَّدًا طول عمره على المهديين وأبناء المهدي والخليفة. وقد أصدر — عندما كان مفتشًا عامًّا للسُّودان — منشورًا إلى إدارات الحكومة بأن لا يذكر في المكاتبات الرِّسمية «السيد عبد الرحمن المهدي» إلَّا تلقَّيه «بالشيخ عبد الرحمن محمد أحمد».

وكان صاحب الرأي في بقاء أولاد المهدي والخليفة شريف والخليفة ابن الحلو كأسرى في أم درمان. وكان ونجت باشا يثق به ثقة كبيرة.

(٢٧) الزبير رحمت باشا

هو الزبير بن رحمة بن منصور بن علي بن محمد بن سليمان بن ناعم بن سليمان بن بكر بن شاهين بن جميع بن جموع بن غانم العباسي ، من قبيلة الجميعاب. ولد في

استعادة السودان بعد إخلائه



الزبير رحمت باشا وقد أقام في حلوان في آخر أيامه.

١٧ محرم سنة ١٢٤٦هـ و ٨ يولية سنة ١٨٣١. تعلم القرآن بمكتب الخرطوم وحفظ القرآن، وتفقه على مذهب مالك، واشتغل بالتجارة، ثم سافر مع ابن عمه إلى بحر الغزال في خدمة أبي عموري التاجر الذي كانت له زريبة عند مشرع الرق، وأصبح وكيلاً له. وتزوج ابنة عمه ثم تزوج ابنة سلطان النمانم «تكمة»، وعينته الحكومة المصرية مديراً لبحر الغزال، ثم وشي به فنقل إلى القاهرة ممنوعاً من السفر إلى السودان حتى استعادة السودان فسُمح له بالسفر ورُدَّت إليه أملاكه ومات.

هوامش

- (١) تسمى عطبرة و«أتبرة»، والأخيرة اللفظ الرسمي في السودان.
- (٢) تزوجت كريمة الشيخ المنور من سماعة بك المهندس الكبير بمصلحة المساحة سابقاً.
- (٣) رحلة سمو الأمير عمر طوسون من الإسكندرية إلى الواحة الخارجة عن طريق صحراء ليبيا — ص ١ جريدة «الأهرام» في ٢٦ يونية سنة ١٩٣٥.
- (٤) وقد استاء مرشان من نزول حكومته عن فاشودة. وقال لضابط مصري: يظهر أن وزراءنا كوزرائكم ضعفاً ...
- (٥) انظر صورته بالجزء الأول.
- (٦) صورته بالجزء الأول.

الفصل الرابع

اتفاق ١٨٩٩ والحكم الثنائي

أعيدت مديريات السودان تقريباً وأُبرم الاتفاق التالي بين مصر وإنكلترا.

(١) وفاق بين حكومة جلالة ملكة الإنكليز وحكومة الجنب العالي خديوي مصر بشأن إدارة السودان في المستقبل^١

حيث إن بعض أقاليم السودان التي خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التي بذلتها بالاتحاد حكومتا جلالة ملكة الإنكليز والجنب العالي الخديوي. وحيث قد أصبح من الضروري وضع نظام مخصوص لأجل إدارة الأقاليم المفتحة المذكورة وسنّ القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجنب العظيم من تلك الأقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال إلى الآن، وما تستلزمه حالة كلّ جهة من الاحتياطات المتنوعة. وحيث إنه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على ما لها من حق الفتح، وذلك بأن تشترك في وضع النظام الإداري والقانوني الآنف ذكره وفي إجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه في المستقبل. وحيث إنّه تراءى من جملة وجوه أصوبية إلحاق وادي حلفا وسواكن إدارياً بالأقاليم المفتحة المجاورة لهما؛ فلذلك قد صار الاتفاق والإقرار فيما بين الموقعين على هذا بما لها من التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتي وهو:

(المادة الأولى): تُطلق لفظة السودان في هذا الوفاق على جميع الأراضي الكائنة إلى جنوبي الدرجة الثمانية والعشرين من خطوط العرض وهي:

أولاً: الأراضي التي لم تُخلها قطّ الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٢.



اللورد كرومر — أو السير إفلن بارنج.

ثانيًا: الأراضي التي كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة، وفقدت منها وقتيًا، ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد.

ثالثًا: الأراضي التي قد تفتتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعدًا.

(المادة الثانية): يستعمل العلم البريطاني والعلم المصري معًا في البر والبحر بجميع أنحاء السودان ما عدا مدينة سواكن، فلا يستعمل فيها إلا العلم المصري فقط.

(المادة الثالثة): تُفَوَّض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان إلى موظف واحد يلقَّب «حاكم عموم السودان»، ويكون تعيينه بأمر عالٍ خديوي بناءً على طلب حكومة



بطرس غالي باشا وزير الخارجية، ثمَّ رئيس النُّظَّار الذي اغتال حياته الشاب الصيديلي إبراهيم ناصف الورداني في ٢١ فبراير سنة ١٩١٠ بسبب توقيع اتِّفاق ١٨٩٩ والميل لم مشروع قناة السويس.

جلالة الملكة، ولا يفصل عن وظيفته إلَّا بأمر عالٍ خديوي يصدر برضاء الحكومة البريطانية.

(المادة الرابعة): القوانين وكافة الأوامر واللوائح التي يكون لها قوة القانون المعمول به، والتي من شأنها تحسين إدارة حكومة السُّودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها، وكيفية أيلولتها والتَّصرف فيها، يجوز سنُّها أو تحويلها أو نسخها من وقت إلى آخر بمنشور من الحاكم العام. وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسري مفعولها على جميع أنحاء السُّودان أو على جزء معلوم منه، ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمناً تحويل أو نسخ أي قانون أو أية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة.

وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التي يصدرها من هذا القبيل إلى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة وإلى رئيس مجلس نظار الجنب العالى الخديوى.

(المادة الخامسة): لا يسرى على السودان أو على جزء منه شيء ما من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التي تصدر من الآن فصاعدًا إلا ما يصدر بإجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها.

(المادة السادسة): المنشور الذي يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي بموجبها يصرح للأوربيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكنى بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول.

(المادة السابعة): لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضي المصرية حين دخولها إلى السودان. ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضي المصرية، إلا أنه في حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى السودان عن طريق سواكن أو أية ميناء أخرى من مواني ساحل البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة الجاري تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج. ويجوز أن تقرّر عوائد على البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت إلى آخر بالمنشورات التي يصدرها بهذا الشأن.

(المادة الثامنة): فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه.

(المادة التاسعة): يُعتبر السودان بأجمعه ما عدا سواكن تحت الأحكام العرفية^٢ ويبقى كذلك إلى أن يتقرّر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام.

(المادة العاشرة): لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصلات بالسودان ولا يصرح لهم بالإقامة قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية.

(المادة الحادية عشرة): ممنوع منعًا مطلقًا إدخال الرقيق إلى السودان أو تصديره منه، وسيصدر منشور بالإجراءات اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن.

(المادة الثانية عشرة): قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يولية سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بإدخال الأسلحة النارية والذخائر الحربية والأشربة المقطرة أو الروحية وبيعها أو تشغيلها.

تحريرًا بالقاهرة في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

الإمضاءات: «كرومر» «بطرس»

وفي يوم تاريخ هذا الوفاق عيّن اللورد كتشنر أوف خرطوم — سردار الجيش المصري — حاكمًا عامًا للسودان مع بقاء وظيفة السردارية في يده، وأعلن فتح السودان للتجارة في ١٢ ديسمبر سنة ١٨٩٩، ولم يكن إلا أيام معدودة حتى ندب لحرب الترنسفال.

هوامش

- (١) الاتفاق وضع أصلًا بالإنكليزية وقد ترجمه سقراط سبيرو بك وهو حي للآن.
- (٢) لا يزال السودان حتى الآن تحت الأحكام العرفية.

الفصل الخامس

الرأي المصري في اتفاق سنة ١٨٩٩

عند توقيع اتفاق ١٨٩٩ بين اللورد كرومر وبطرس غالي باشا — ناظر الخارجية المصرية — فحص رجال القانون المصريون هذا الاتفاق، وقالوا: إنه يعدُّ باطلاً للأسباب التالية:

- (١) لأنَّ الحكومة المصريَّة أكرهت على إخلاء السُّودان، ولأنَّ الخديوي بمقتضى فرمانات الشاهانية لا يملك حق النزول عن أرض مصرية أو تابعة لمصر.
- (٢) إنَّ فرمانات التُّركيَّة تُحرِّم على الخديوي إبرام اتفاقات سياسية. وقد اعترفت إنكلترا بهذه فرمانات.
- (٣) لم يقرن الاتفاق بملكية السُّلطان العثماني للسُّودان، وهو ملك له كما أنَّ مصر كانت تابعة للسيادة التُّركية.

(١) تصريحات رجال السِّياسة الإنكليز عن اتِّفاقية ١٨٩٩

- (١) عبَّر اللورد غرانفيل في التَّعليمات التي أصدرها في ١٨ يناير سنة ١٨٨٤ إلى غوردون عن رأيه بالكيفية الآتية: «ينبغي فحص أحسن الوسائل التي يلزم اتخاذها لإخلاء داخلية السُّودان وتوطيد دعائم الأمن وإدارة المصالح والمواني القائمة على السواحل. وذلك تحت سيادة الحكومة المصريَّة وإفادتنا بما ترونها.»
- (٢) والبند الثَّاني من الاتِّفاقية الإنكليزيَّة الإيطاليَّة المعقودة في سنة ١٨٩١ نصُّه كالآتي: «للحكومة الإيطاليَّة الحق في احتلال (كسلا) وما جاورها من البلاد لغاية

العطبرة، وذلك فيما لو اضطرها مركزها الحربي لهذا الاحتلال. ومن المتَّفَق عليه بين الدولتين المتعاقبتين أنَّ كلَّ احتلال حربي وقتي للأرض الإضافية المبيَّنة في هذا البند لا ينسخ حقوق الحكومة المصريَّة في الأرض المذكورة. وهذه الحقوق تظلُّ فقط موقوفة إلى أن يصير في استطاعة الحكومة المصريَّة احتلال المركز البادي ذكره.»

(٣) وقال اللُّورد سالسبوري لسفير فرنسا في ١٢ أكتوبر سنة ١٨٩٦: «إنِّي متمسِّك على وجه العموم بهذا الرأي — ذلك أنَّ وادي النيل كان — وما زال، ولن يزال — ملكاً لمصر، وأنَّ كلَّ مانع أو انتقاص أُلِّمَ بحقوق هذه الملكية من جراء فتح واحتلال المهدي قد زال وتلاشى بحكم انتصار الجيش الإنكليزي المصري.»

وخطب اللُّورد روسبري في مدينة أبسون بتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ١٨٩٨ فقال: ^١ «لكي نقرِّر حقوق مصر على فاشودة بطريقة حاسمة قد كفانا أن نذكر الحكومة الفرنسية بأقوالها في السنين الأخيرة، وذلك باستعارة أقوال المسيو دكريه وكوريسل وهانوتو: «نحن على وشك أن نردَّ لمصر ما هو من أرضها، وذلك حسب التَّصريحات التي فاهت بها كلُّ الحكومات الفرنسيَّة.» وهذا أمر جليٌّ واضح، حتَّى إنَّه ليشق عليَّ أن أصدق أنَّه في الإمكان العثور على أي شيء يُنافيه.»

وأبدى السير غراي مثل هذا الرأي في خطبة ألقاها في مدينة يورك في ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٩٨ ^٢ بقوله: «ليس على فرنسا إلَّا أن تلاحظ أنَّ مسألة فاشودة مسألة متعلقة بالمبادئ والحقوق. فإذا كانت تريد أن تخرج من هذا المأزق فما عليها إلَّا أن ترجع إلى المبادئ التي بينها وبين المسيو هانوتو، وتعمل بمقتضاها، وبذلك ينحلُّ الإشكال بسهولة.»

وخطب اللُّورد كمبرلي في الوليمة التي أُقيمت تكريمًا لكتشنر في ١٤ نوفمبر سنة ١٨٩٨ فقال: ^٣ «إنَّ إخلاء فاشودة ليس فيه ما يحطُّ من قدر فرنسا ما دامت الحكومة الفرنسية هي نفسها صرَّحت أنَّ الأرض المتنازع عليها ملك مصر. وينبغي على فرنسا أن تصون سمعتها بأن لا تعمل نقيض ما صرَّحت به هي نفسها.»

وقال اللُّورد سالسبوري في كتاب أزرق نشره سنة ١٨٩٨: «إنَّ فاشودة من ممتلكات مصر بلا نزاع.» ^٤

وكتب اللورد كرومر في تقريره عن سنة ١٩٠١^٥ ما يأتي: «وليس الغرض من عقد اتفاقية سنة ١٨٩٩ حرمان مصر من حقوقها في السودان؛ بل تزويده بحكومة صالحة، والتخلص من العقبات التي تلقاها في طريقه مسألة الامتيازات.»
وكتب اللورد كمبرلي في ٤ إبريل سنة ١٨٩٥ إلى اللورد دوفرين:

إذا كانت مصر تستردُّ السودان الذي كانت تحتله في المدة السالفة، فمن الواجب علينا أن نعتزف بحقها في امتلاكه.

واعترف اللورد كرومر في تقريره في سنة ١٩٠١ بمشروعية الملاحظات التي أبداهها مجلس الشورى عند الاقتراح على الميزانية الخاصة بالسودان. فقد قرر فيها المجلس أنَّ: «السودان جزء متمم لمصر.»

(٢) تصريحات الجانب المصري

وفي أواخر عام ١٨٨٣ ذكرت وزارة شريف باشا في كتاب الاستقالة^٦ أسبابها في خطاب أذيع على الجمهورية، وإليك ما جاء به: «إنَّ الحكومة البريطانية تُحتم علينا إخلاء السودان مع أنَّ قبول هذا الإخلاء ليس من حقنا؛ لأنَّ هذا البلد هو من ممتلكات الباب العالي، وقد سلَّمتنا حراسته. تقول حكومة الملكة: إنَّه من واجبات مصر الإذعان لمشورتها بدون مناقشة. وهذا تعدُّ صارخ على فرمان ٢٣ أغسطس سنة ١٨٧٨ القاضي بأنَّ الخديوي يحكم مع وزرائه وبواسطتهم. وقد استقلنا لأنَّه حجرٌ علينا أن ندير الأحكام بمقتضى هذا الدستور.»

وفي سنة ١٨٨٤ أرسل الخديوي توفيق باشا نداءً إلى أهالي السودان يقول فيه: إنَّه لاهتمامه بشؤونهم فوَّض إليهم أمر اختيار حكومتهم. «وهذا بلا جدال عمل من أعمال السيادة.»

وأرسل رياض باشا إلى السير إفلن بارنج بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٨٨٧ مذكرة يقول فيها:

لا ينزع أي إنسان في أنَّ النيل هو حياة مصر، وهذا أمر واضح جلي لا يختلف فيه اثنان. إذن النيل هو السودان، ولا يرتاب أحد في أنَّ العلائق التي تربطهما لا انفكاك لها. وهي أشبه شيء بعلاقة الروح بالجسد. فإذا استولت دولة ما

على ضفاف النيل فعلى مصر العفاء. ويُعلم من ذلك أنَّ حكومة سمو الخديوي لا يمكن أن تقبل بمحض رضاها واختيارها وبدون أن تكره على ذلك تعدياً كهذا على وجودها وحياتها.^٧

وأدمج اللورد سالسبوري في الكتاب الأزرق الذي أذاعه سنة ١٨٩٨^٨ بصدد فاشودة خطاباً من بطرس باشا غالي إلى اللورد كرومر يقول فيه: «تعلمون فخامتكم أنه لم يغب البتة عن أنظار حكومة الخديوي مسألة استرداد مديريات السودان التي هي عبارة عن ينبوع حياة مصر، والتي لم تنجل عنها إلا على أثر طرود ظروف قوة القاهرة. وقد تضيع الفائدة من إعادة فتح الخرطوم إذا لم تسترد وادي النيل الذي ضحت مصر في سبيله الشيء الكثير من الأموال والأرواح. ولما كانت الحكومة المصرية تعلم أن هنالك مفاوضات دائرة الآن بين بريطانيا العظمى وفرنسا بصدد فاشودة، فقد كلفتني أن أرجو فخامتكم أن تمدونا بحسن معونتكم لدى اللورد سالسبوري ابتغاء الاعتراف بحقوق مصر الثابتة ورد جميع المديريات التي كانت تحتلها لغاية قيام ثورة محمد أحمد.»

وعندما كان مجلس شورى القوانين في مرّات كثيرة يدعى إلى إبداء رأيه في القروض التي تُقدّم للسودان لا يألوا أن يكرر: «نحن نصادق على هذه القروض؛ لأنّ السودان جزء متمم لمصر.»^٩ استناداً إلى أن اتّفاقيّة سنة ١٨٩٨ ترمي إلى الوجهة الإدارية كما يتبيّن ممّا يلي:

«وحيث أصبح من الضروري تنظيم طرق الإدارة وسنّ لوائح وقوانين للمديريات التي استردّت ... إلخ». وهذا المفهوم من منطوقها أيّده الفقرة التّالية منه وهي: «وحيث إنّه لأسباب كثيرة يمكن حكم وادي حلفا وسواكن مع المديريات التي استردّت بطريقة أنجح؛ نظراً لمجاورتها لأراضي السودان ... إلخ».

ومن سنة ١٨٨٤ لغاية سنة ١٨٩٦ لم تكف مصر عن أن تُدرج في ميزانيتها حساباً خصوصياً للسودان. ومذكور بإحصائيات الحكومة المبالغ السنوية التي دفعتها طول هذه المدة وقيمتها.

(٣) رأي سمو الأمير عمر طوسون

لحضرة صاحب السمو الأمير العظيم عمر طوسون آراء جلية في اتفاق ١٨٩٩. قال سموه عن «تأجيل المفاوضة في شأن السودان» في مشروع ملنر سنة ١٩٢٠ ما يلي: أرجئت مسألة السودان لسببين:

الأول: اتفاقية سنة ١٨٩٩ م.

الثاني: اعتراف تركيا بتلك الاتفاقية.

أما اتفاقية سنة ١٨٩٩ فهي باطلة بالبراهين الآتية:

أولاً: لأنها مبنية على الفتح؛ وهذا أساس غير صحيح؛ لأنَّ الفتح لم يحصل إلا باسم مصر فقط. والدليل على ذلك أنَّ مارشان عندما احتلَّ فاشودة توجَّه كتشنر إليها واحتلَّ نقطة أمام النقطة المحتلة من الفرنسيين، ولم يرفع إلا العلم المصري فقط أمام العلم الفرنسي. وفي هذه الحالة كان لكشنر صفتان: إحداهما أنَّه قائد مصري وثانيتهما أنَّه قائد إنكليزي؛ لأنَّ الحامية الإنكليزية التي في السودان كانت تحت قيادته، وجزء من تلك الحامية كان من فاشودة. وقد أدَّى التعظيم الواجب عندما رفع العلم المصري وحده أمام العلم الفرنسي. وحيث إنَّ هذه الحادثة كانت خاتمة الأعمال الحربية في تلك البلاد، وتعتبر تنويجاً لها، فرفع العلم المصري وحده وتأدية الجنود الإنكليزية له التَّحية العسكرية هو اعتراف صريح من إنكلترا أمام دولة أجنبية بأنَّ الفتح لم يحصل إلا باسم مصر فقط، وإلا فلو كان بالاشتراك لرفع العلم الإنكليزي بجانب العلم المصري.

وأما مساعدة الحامية الإنكليزية في فتح السودان فلا يُعتبر إلا من باب مساعدة الوصي لمحجوره في ردِّ جزء من أملاكه فقد، بسوء تصرفاته. إذ لو اتَّبَعَ رأي عبد القادر باشا ولم يرسل الجيش المصري في داخل كردفان كما رأى هكس باشا لما هلك الجيش ولما ضاع السودان.

ثانياً: لأنها تشبه العقد الذي يعقد بين الوصي ومحجوره ويجرُّ منفعة لهذا الوصي.

قيمة اعتراف تركيا؛ وأما هذا الاعتراف فإنَّه لا قيمة له بالمرّة بالبراهين الآتية:

أولاً: أنَّ إعلان الحماية على مصر أزال السيادة التُّركية عنها ابتداءً من ديسمبر سنة ١٩١٤ م، وتُعتبر غير موجودة في وقت عمل التنازل.

ثانيًا: أنَّ الحكومة التُّركيَّة اعترفت باستقلال مصر استقلالًا تامًّا، وجعلت لها حرية تقرير مصيرها السِّياسي. وهذا القرار صُدِّق عليه من مجلس المبعوثين قبل إمضاء معاهدة سيفر.

ثالثًا: أنَّ معاهدة سيفر التي اعترفت فيها تركيا بحماية الإنكليز لمصر إنَّمَا وقعها ممثلو الحكومة التُّركيَّة مرغمين، وفضلًا عن هذا فإنَّ الشعب العثماني معارض فيها أشد المعارضة، وهي مع هذا لم تحُز تصديق مجلس المبعوثين، ولم تعترف بها بعض الدول إلى الآن. «وقد حلَّت محلها معاهدة لوزان مع عصمت باشا سنة ١٩٢٢».

وحيث إنَّ السِّيادة لا وجود لها فإنَّ الاعتراف من تركيا لا قيمة له بالمرَّة؛ لأنَّها بذلك تُقرُّ حقًّا لغيرها في بلد لا تملكه، ولم نفهم معنى السكوت عن المسألة السُّودانية بمجرد إظهار إنكلترا لهذا الاعتراف من الحكومة التُّركيَّة، لأنَّ تركيا اعترفت أيضًا بالحماية الإنكليزيَّة على مصر، وهذا لم يمنع المعارضة لها والمفاوضة في المسألة المصريَّة.

(٤) مذكرة عن مركز الإنكليز في السُّودان

وأرسل سَمُوهُ إلى جريدة التيمس الرسالة التَّالية ولم تنشرها، فنُشرت في جرائد مصر في ٢ سبتمبر سنة ١٩٢٧.

لَمَّا رأينا صحف إنكلترا تتعمَّد تشويه الحقائق فيما تكتبه عن السُّودان وعن مركز الإنكليز في ذلك القطر من وادي النيل، كتبنا إلى جريدة التيمس رسالة نبسط فيها للرأي العام البريطاني حقائق المسألة السُّودانية كما يسجلها التَّاريخ الصحيح ويعرفها ذوو الاطلاَّع.

ولقد تلقَّينا من رئيس تحرير تلك الجريدة كتابًا يقول فيه: إنَّه سيحتفظ بمقالنا بقصد الرجوع إليه عند الكتابة في مسألة السُّودان. وهذا بالطبع معناه عدم الرغبة في نشر ذلك المقال.

وحيث إنَّ أحوال السُّودان لا تزال تشغل الأفكار في هذا القطر، فقد رأينا أن نرسل ترجمة المقال المذكور إلى الصحف المصريَّة، وهذا معربه بعد الديباجة.

(١-٤) المقال

لمناسبة الأحوال السياسية الحاضرة في وادي النيل وما تبديه صحف لندن من مختلف الآراء بشأن السودان أودُّ أن أُلْفِت الرأي العام البريطاني بواسطة جريدتكم — إذا أذنتم — إلى الوقائع الآتية:

لما وقعت حادثة مارشان الشهيرة في السودان، كان الإنكليز يقولون: إنَّ السودان لمصر ومن مصر. ثمَّ ادَّعوا أنهم شركاء فيه بإرادة مصر. فلما أعلنت مصر بطلان هذه الشركة قالوا: إنَّهم ساعدوا على استرجاعه ولولاهم لما تمَّ هذا الاسترجاع. ولما كانت إعانتهم لمصر في استرجاع السودان قد حصلت فعلاً أردنا هنا أن نبين للقارئ أنَّهم هم الذين كانوا السَّبب في ضياعه، وأنَّهم وإن كانوا أعانوها على استرجاعه، فقد كانت في غير حاجة إلى هذه الإعانة، وإلى القارئ الأدلة:

(١) أنَّ مصر فتحت السودان وحدها سنة ١٨٢٠م، وبقيت سلطتها فيه قائمة لم يعترها ضعف ولا وهنٌ إلى سنة ١٨٨١م والسودان يومئذ أهل بسكَّانه زاهر برؤسائه وملوكه. فمن قدر على فتحه في هذه الحال وعلى حفظ نفوذه وسلطانه عليه اثنتين وستين سنة. فلا شك أنَّه يكون قادراً على استرجاعه بدون مساعد.

(٢) أنَّ الثورة العرابية ابتدأت في مصر في ٦ فبراير سنة ١٨٨١م، وابتدأت الثورة المهدية في السودان في ١٢ أغسطس سنة ١٨٨١م أيضاً، كأنما الثورتان كانتا على ميعاد. فلما اختلَّ الأصل — وهو مصر — اختلَّ الفرع وهو السودان. ومن سوء الحظ أنَّ حكمدار السودان وقتئذ كان رؤوف باشا، وهو رجل خلو من الكفاءة والتدبير، إذ لو كان على شيء منهما لقضي على ثورة المهدي في السودان في إبانها. فقد أبلغه رئيس كبير موثوق به وهو السيد محمد الشريف أكبر مشايخ الطرق في السودان أمر هذا المدَّعي وحذَّره عاقبة الإهمال، فلم يأبه لقوله ولم يستيقظ من سباته حتَّى أرسل إليه هذا المفتون كتاباً يدعوه فيه إلى الدخول في شيعته والإيمان به. وبدلاً من أن يُرسل إليه عقب ذلك من يقبض عليه في الحال أرسل ينصح له فردَّه خائباً. ثمَّ بعد لأيٍ وتردَّد، أرسل إليه جريدة صغيرة أوقع بها المهدي وهزمها شر هزيمة، فكان هذا أول وهنٍ أصاب هيبة الحكومة في السودان، فقد انتشر خبر هذه الواقعة في جميع أنحاءه وتناقل الرواة حديثها بخلو كبير، وعدَّتْها العامَّة من المعجزات التي تدلُّ على صدق محمد أحمد في

دعوى المهديّة. ثمّ جرد عليه تجريدات أخرى كان نصيبها نصيب الأولى. فانحطّت كرامة الحكومة في عيون أهل السودان وصدّقوا دعوى المهدي.

ولمّا بلغت هذه الأخبار السيئة الحكومة عيّنت عبد القادر حلمي باشا بدلاً من رؤوف باشا؛ وحسنًا فعلت فإنّ هذا الحكمдар الجديد أظهر همّةً عالية وكفاءة نادرة في قمع الثّورة بعدما استطار شررها واستفحل أمرها، وكان قد طلب من الحكومة عشرة آلاف جندي. ولمّا لم تُجبهِ إلى طلبه لارتباكها بالثّورة العربية جنّد من أهالي السودان جيشًا صغيرًا، درّبه بنفسه وضمّ إليه ست أوطر كانت في السودان الشّرقى، وحمل بهذا الجيش الصغير على الثّوار فأبادهم وشتّت شملهم ورفع الحصار عن حامية سنار. فهدأت الحال وخمدت جذور الثّورة، ولم يبق في يد المهدي سوى مديرية واحدة هي مديرية كردفان ولا من أتباعه العصاة في النّواحي سوى نفر قليل في الجزيرة بقيادة زعيم لهم يُدعى أحمد الكاشف.

فأنت ترى أنّ عبد القادر حلمي باشا بجيشه الصغير استرجع السودان أو كاد، ولو أرسل إليه الجيش الذي أرسل إلى هكس؛ لتّم على يديه استرجاع السودان بدون عناء. ولكن عندما وصلت هذه الأخبار السّارة إلى مصر، وكان ذلك في أوائل سنة ١٨٨٣م وقد احتلتها الإنكليز وأصبح في يدهم تصريف أمورها صدرت الأوامر بعزل عبد القادر باشا لهذا السبب المقلوب في الوقت الذي قال في حقه المهدي في إحدى خطبه: «ليس بين رجال الحكومة التي أناوئها رجل كعبد القادر كثير الدهاء والحيل مع الشّجاعة؛ ممّا يجعلني أضرع إلى الله أن يكفيني وأصحابي شره. وإنّني أحتمّ على كلّ المؤمنين الذين دخلوا في دعوتي أن يجتنبوا القيام في الجزيرة بأيّ مشاغبة تضطّهرهم إلى الوقوف في ساحات الحرب مع عبد القادر باشا. وأوصيهم بكتمان دعوتي وعدم الظهور بها في الجزيرة ما دام عبد القادر باشا متوليًّا على السودان، وليواظب كلّ أصحابي على رفع أصواتهم بعد كلّ صلاة بهذه الدعوة: «اللهم يا قوي يا قادر، اكفنا شرّ عبد القادر.»

وقد كتب عبد القادر باشا بعد عودته من الخرطوم تقريرًا وافيًا للحكومة بما يجب عليها عمله. وملخصه عدم تسيير حملة إلى المهدي في كردفان والاكتفاء بإقامة الحصون على حدودها وحصر المهدي فيها حتّى تنضبّ منها موارد اليسار القليلة التي لا يمكن أن تقوم بنفقات الملتقيين حوله، فلا يمضي زمن حتّى يشعروا بالضيّق فيطلبوا الخلاص من جور المهديّة. ولا سبيل لهم إلى نيل هذا الغرض إلّا بمظاهرة الحكومة وموالاتها فيسهل عليها حينئذ قهر المهدي بقوة يسيرة.

هذا كان رأي عبد القادر باشا، ولكن حكومة ذلك الوقت التي عزلته بسبب ما أظهره من الكفاءة وأحرز من الانتصار، ليس من المعقول أن تعمل برأيه؛ فضربت بتقريره عرض الحائط، وعيّنت بدلاً منه علاء الدين باشا. فتولى علاء الدين باشا منصب حاكم السودان. ولكن حُصرت سلطته في الإدارة الملكية وجعل سليمان نيازي باشا قائدًا عامًا وهكس باشا رئيسًا لأركان حربه، وأُرسل إلى السودان بقيادته جيش وصل إلى الخرطوم في مارس سنة ١٨٨٣م، وهو مؤلف مما يأتي:

٢٤٠٠	آلي رقم ١ مشاة تحت قيادة الميرالي سليم عوني بك عدده
٢٥٠٠	آلي رقم ٢ مشاة تحت قيادة الميرالي السيد عبد القادر عدده
٢٦٠٠	آلي رقم ٣ مشاة تحت قيادة الميرالي إبراهيم حيدر بك عدده
٣٠٠٠	آلي رقم ٤ مشاة تحت قيادة الميرالي رجب صديق بك عدده
٢٤٠٠	الفرسان والمدفعية تحت قيادة الميرالي عباس وهبي بك عدده

١٢٩٠٠

وفي إبريل سنة ١٨٨٣م خرج نيازي باشا وأركان حربه هكس باشا ومعهما ٥٦٠٠ جندي للإيقاع بمن بقي من العصاة مع أحمد الكاشف بالجزيرة، وكان عددهم قد تكاثف بعد عبد القادر باشا فلاقوهم في المربيع وكسروهم شر كسرة، وقتلوا زعماءهم فانمحق بهذه الواقعة أثر الثورة من الجزيرة كما انمحق من عموم السودان، ولم يبق للمهدي شوكة خارج كردفان.

وقد ألح عبد القادر باشا ثانيًا على الحكومة وهو في مصر عقب هذه الواقعة بترك المهدي وشأنه في كردفان إلى أن يظهر للناس كذبه أو تضيق به البلاد فيضمحل من نفسه، فقبول إلحاحه بالإعراض أيضًا، وأذن لهكس باشا بالزحف على المهدي في كردفان. فردّ بأنه لا يتحمّل مسؤولية الحملة حتّى تكون له القيادة العامّة عليها، ولما تباطأت الحكومة المصريّة في إجابته إلى طلبه هدها بالاستعفاء فأذعنت وجعلته القائد العام على الحملة ونقلت نيازي باشا محافظًا على السودان الشرقي فخلا لهكس باشا الجو، وتوغّل بهذا الجيش الكبير في صحاري كردفان حتّى ضلوا الطريق ووقعوا في مخالب المهدي؛ فأفناهم ذبحًا وقتلًا في ساعات معدودة.

وبهذا الانتصار الكبير رجع للمهدي شأنه الأول فانتفضت أطراف السودان وعاد شعله نار. وعلى أثر ذلك قررت الحكومة الإنكليزية إخلاءه، ولمَّا لم تصادق وزارة شريف باشا على هذا الإخلاء حملتها على الاستعفاء، وجاءت وزارة نوبار باشا فصادقت عليه، وعيّن غوردون باشا لإخلائه وإخراج الجيوش المصرية منه، وكان فيه نحو الثلاثين ألفاً، وحوصر غوردون باشا في الخرطوم إلى أن قتل وكان ما كان ممّا هو معروف ومشهور. فمن هو المسئول عن هذه النتائج السيئة؟ ومن ذا الذي أضاع السودان؟ أمصر التي أضاعته، أم السياسة الإنكليزية التي كانت مشرفة على مصر في هذا الحين؟ (٣) ثمّ ترك السودان، تفتك بأهله الفوضى والجهل والظلم والأوباء والحروب، فحصدتهم هذه الأوباء حصداً واصطلحت عليهم، وتركت البقية الباقية من أهله في جوع وعري.

وهذه العاقبة هي التي توقّعتها عبد القادر باشا حلمي لأهل كردفان لو بقي المهدي محصوراً فيه. وعند ذلك جاءت أوامر إنكلترا بتجهيز حملة لاسترجاع السودان، وصدر القرار الوزاري بذلك في ١٣ مارس سنة ١٨٩٦م. فاسترجع السودان بثلاث واقعات كبرى وبجيش يبلغ نيفاً وعشرين ألفاً تقريباً ولم يقتل منه إلا القليل. وكانت الخسارة في الواقعة الفاصلة — وهي واقعة أم درمان — من القتلى ثلاثة ضباط إنكليز واثنين من المصريين وأربعة وعشرين عسكرياً إنكليزياً وسبعة وعشرين عسكرياً مصرياً، ولم تبلغ النفقات التي صرفت في هذا الفتح مليوناً من الجنيهات، فهل كان ذلك يعجز مصر عن أن تقوم به وحدها؟

هذا هو مقال سمو الأمير.

(٥) كلمة لسموّه عن مديرية خط الاستواء

نشرتها جريدة «الأهرام» في عدد يوم الاثنين ٢٩ مايو سنة ١٩٣٣:
مديرية خط الاستواء هي أهمُّ مديريات السودان المصري وأزعمها وأنفعها لمصر؛ لأنّ مخرج النيل من بحيرة ألبرت نيانزا المراد عمل السد فيه لجعل تلك البحيرة خزاناً هو جزء من هذه المديرية التي ظلت في حكم مصر حتّى آخر عهد أمين باشا الذي هو آخر مدير لتلك المديرية السودانية المصرية إلى نهاية الحكم المصري الفعلي للسودان.

وقد شمل الحكم المصري أيضًا ثلثي شواطئ هذه البحيرة وأقام فيه المعازل العسكرية التي بقيت حتى شاهدها ستانلي في سياحته المشهورة عندما توجه إلى هذه الجهة لتخليص أمين باشا ظاهرًا، ولمحو الآثار الباقية لمصر بتلك المنطقة في الحقيقة. ثم توجه الكابتن لوجارد إلى هناك، واستخدم الجنود المصرية المتروكة فيها باسم الشركة البريطانية الأفريقية الشرقية، واستولى على أوغندة وعلى القسم الجنوبي من مديرية خط الاستواء، وبسطت الحكومة البريطانية حمايتها على هذه البلاد، ثم عقدت بعد ذلك مع مصر معاهدة سنة ١٨٩٩ م.

ولو احترمت هذه المعاهدة — كما لا تزال تدّعي ذلك — لكان أول واجب عليها إرجاع هذه البلاد إلى السودان المصري وجعلها تحت إدارة حكومته، حيث إنّ هذه المعاهدة تشمل عموم الأراضي التي يتكوّن منها السودان المصري القديم، كما كان عليه قبل الثورة المهدية. ولكنّها لم تفعل هذا الواجب ولم تُراعِه في تطبيق هذه المعاهدة لأنّها كانت منذ زمن بعيد تطمح إلى امتلاك مديرية خط الاستواء المصرية الواقعة في أرجائها ينابيع النهر العظيم الذي يفيض على مصر الحياة.

وهذا لا يجعلنا نعتبر عملها الذي استندت فيه إلى القوة عملاً شرعيًا؛ لأنّ إنكلترا التي أخرجت مارشان من فاشودة بحجة أنّها جزء من السودان ماكان ينبغي لها بعد ذلك أن تسلك جزءًا منه لنفسها. وهذه الحجة لا تزال قائمة عليها إلى الآن. وكان قد تمّ بامتلاكنا هذه المديرية وضع يدنا على وادي النيل برمته من منابعه في منطقة بحيرات خط الاستواء إلى مصابه في البحر الأبيض المتوسط. فاعتصمنا هذه المديرية بعد ذلك لا يفسّر إلّا برغبتها الشديدة في القبض على عنق مصر، لكي تصيرها مطيعة لأوامرها خاضعة لإرادتها باستمرار.

وتاريخ مطامع إنكلترا هذه يرجع إلى ما قبل احتلالها لمصر بزمان بعيد. ويؤيد ذلك المعلومات التي تلقّاها الخديوي إسماعيل باشا والتعليمات التي أمدّها الكولونيل شايي لونج الذي كان قد تعيّن رئيس أركان حرب للجنرال غوردون في ٢٠ فبراير سنة ١٨٧٤ م عند تعيين هذا الجنرال مديرًا عامًا لمديرية خط الاستواء في السنة عينها. وإلى القارئ ما رواه هذا الضابط في كتابه «حياتي في أربع قارّات» (ج ١ ص ٦٧٠) قال:

«لدى دخولي كان الخديوي إسماعيل يمشي بخطوات واسعة في قاعة الاستقبال وهو متوتّر الأعصاب، وكان برفقتي تونينو بك التشريفاتي الثّاني الذي أدخلني عنده فوجّه إليّ السؤال الآتي:

أرأيت الجنرال غوردون؟

فأجبت: نعم يا مولاي، ولقد قضيت معه أكثر الليل.

فأجاب الخديوي: حسناً جداً. والآن أعرنني أذنك — لقد وقع الاختيار عليك لتكون رئيس أركان حرب لعدّة أسباب أهمها المحافظة على المصالح المصرية. فهناك في لندرة يوشك أن تنظم حملة بقيادة رجل يقال له استانلي أمريكي الجنسية على ما يزعمون. والغرض من هذه الحملة — حسب الظاهر — نجدة الدكتور ليفنجستون.

أمّا الغرض الحقيقي منها فهو رفع العلم البريطاني على ربوع أوغندة. فتوجّه أنت إلى غندكورو، وأسرع في الذهاب إلى أوغندة، ولا تضيّع أوقاتك، واسبق حملة لندرة، وأبرم معاهدة مع ملك أوغندة، فنمسي مصر مدينة لك سراً بواجب الشكران معترفة بالجميل. اذهب وليكلّل مسعاك بالنجاح إن شاء الله.

وسافر الكولونيل شايي لونج عملاً بهذه الأوامر إلى أوغندة، وأنجز مهمته بالكيفية التي قصّها في كتابه «مصر ومديرياتها المضيعة» ص ٢٤ و ٢٥. وإلى القارئ معرب مقاله:

لقد توصّلت إلى إصابة الهدف السياسي الذي كانت ترمي إليه مأموريتي، ونجحت في ذلك إلى أبعد ممّا كنت أرجو، وقدمت للحكومة المصرية في ١٦ ديسمبر سنة ١٨٧٤ تقريراً ذكرت فيه إبرام معاهدة مع الملك أمتزا^١ اعترف فيها بوضع مملكته تحت حماية مصر. وهذه المعاهدة بلغت لسمو الخديوي واتخذت أساساً للمذكرة الرسمية التي أصدرتها مصر وقررت بموجبها ضمّ جميع الأراضي الواقعة حول بحيرات «فيكتوريا وألبرت الكبرى»، وهذه المذكرة قد اختفت من دار المحفوظات بمصر.

والمذكرة التي يومئ إليها الكولونيل شابي هي تلك المذكرة التي أرسلها شريف باشا ناظر الخارجية إلى قناصل الدول الجنرالية بمصر، ومن جملتهم بحكم الطبع قنصل إنكلترا، ولقد جاء بعد تعداد المواقع الحربية المختلفة التي خاضت غمارها العساكر المصرية واحتلال تلك الأراضي ما يأتي:

وعلى ذلك قد تمّ إلحاق جميع البلاد الواقعة حول بحيرة فيكتوريا وبحيرة ألبرت بمصر، وفتحت البحيرتان وروافدهما ونهر السومرست للملاحة، وصارت ممهدة للاستكشافات التي يقوم بها غوردون باشا.

وإنَّ في ذلك لأوضح دلالة على ما لمصر من حقوق في تلك الأقطار، وأقوى برهان على طموح أنظار الإنكليز إلى تملُّكها.

وفي عام ١٨٧٦ قال غوردون باشا: إنَّه لما كان مديرًا عامًا لمديريات خط الاستواء — «راجع كتاب الكولونيل غوردون باشا في أفريقية الوسطى ص ١٧٧» — أرسل نور أغا محمد — وهو الذي ترقَّى فيما بعد إلى رتبة أميرالاي وكان قائدًا لجيوش المديرية — ومعه ١٦٠ جنديًا؛ ليبنتي محطة عسكرية في «أورندجاني» من أعمال أوغندة. ولكنَّه إجابة لطلب أمتيزا ذهب وابتناها في عاصمته «روباجا» «كامبالا» الآن، وزاد غوردون باشا على ذلك فقال: إنَّه ما دامت هذه هي رغبة الملك فسيترك الـ ١٦٠ جنديًا تعسكر في عاصمته. وفي استطاعته إذا حدَّثت الملك نفسه بإحداث قلاقل أن يأخذه أسيرًا. وكانت كتابة غوردون باشا لهذه الأسطر في ٢ أغسطس سنة ١٨٧٦ م.

وكان غوردون باشا قد نوى أن يسافر إلى «روباجا» قاعدة مملكة أمتيزا، ولكنَّه عدل عن هذا الرأي وقال «ص ١٨١» بتاريخ ١٨ أغسطس إنَّه غيَّر هذه الفكرة، وأزمع على أن يرسل ٩٠ جنديًا إلى نور أغا لتعزيز الـ ١٦٠ جنديًا السَّابق إرسالهم إلى «روباجا»، وأنَّه بضمِّ هاتين القوتين إلى بعضهما يصير في هذه الجهة قوة كافية.

وهذا يظهر بكيفية لا يتطرق إليها الشك أنَّ غوردون باشا كان يؤيِّد احتلال جنود مصر لعاصمة أوغندة تأييدًا تامًّا، ويقرِّر أنَّ ذلك الاحتلال أسمى في حكم الأمر الواقع. وكان غوردون باشا قد بادر بإحاطة الخديوي إسماعيل بأنَّه احتلَّ «أورندجاني» و«روباجا» عاصمة أوغندة.

وقد عثرنا في جريدة الوقائع المصريَّة بالعدد رقم ٦٧٤ ص ١ بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٨٧٦ على التلغراف الذي أرسله غوردون باشا إلى الخديوي إسماعيل في هذا الشأن، فقد جاء في العدد المذكور ما نصُّه:

ورد تلغراف إلى المعية السَّنيَّة من سعادتلو غوردون باشا في ٢ أغسطس سنة ١٨٧٦ يتضمَّن أنَّ «الملك أمتيسا» «ملك أوغندة» طلب منِّي عساكر لأجل إقامتها في بندر حكومته، فأرسلت إليه مائة وخمسين عسكريًا، ورتَّب ثلاثين عسكريًا في بلدة «أورندكانني» ومثلها في بلدة «بكبتيسه»، فكانت تلك الجهات والحالة هذه في حيزة الحكومة المصريَّة، وقد وصلنا إلى «مكانكو» في ٢٧ جمادى الثَّانية سنة ١٢٩٣ «٢٠ يولية سنة ١٨٧٦» بعد سفر سبعة أيام من «دوفلي»، والبحر هناك جيد صالح لسير السفن فيه بسهولة. وشطوطه

السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية (الجزء الثاني)

معمورة بكثرة الناس فيه، وأراضيه صالحة للزراعة. وبعد ثلاثة أيام نتوجه إلى بلاد «مرولي» و«أرندكاني» و«أمتيسا». ويمكننا الوصول إلى سائر تلك الجهات بغاية الراحة التامة والسهولة. اهـ.

وبلدة «مكانكو» الأنفة واقعة في فم بحيرة ألبرت نيازا ومحل الخزان المزمع عمله في المستقبل.

وبعد هذا الفتح لم يبقَ غوردون باشا الحاميات المصرية بتلك الجهات، بل أمر في أواخر نفس هذا العام «١٨٧٦م»، أي عند تركه خدمة الحكومة المصرية نظرًا لانتهاؤ أجل عقد خدمته بسحب كافة الحاميات المصرية المقيمة في «أونيورو» و«أوغندة». وعلى ذلك أخلبت المحطات الآتية:

فويرة وكيرتو وماسندي ومرولي وفاكوفيا وأرندجاني وروباجا.

وكان في خلال هذه المدة قد تلقى الخديوي إسماعيل رسالة غوردون باشا المنبئة باحتلال قاعدة أوغندة، فبادر بالإنعام عليه بالوسام المجيدي الأول. ولم يصل خبر هذا الإنعام إلى غوردون باشا إلا عند إزماعه الرحيل، وبعد أن صدر أمره بإخلاء تلك المحطات، وقال «ص ١٩٦»: «إنه ارتبك في أمره وصار لا يدري كيف يفعل. وهذا أمر يفهم بالبدهة».

وعندما تعيّن أمين باشا مديرًا لمديرية خط الاستواء أعاد احتلال قسم من هذه المحطات، ولكن لما تعيّن غوردون باشا حاكمًا عامًا للسودان أمر بإخلائها ثانية، وفعلًا نفذ الأمر، ولما زایل مركزه وتعين بدلاً منه رؤوف باشا حاكمًا عامًا للسودان رجع أمين باشا مرة أخرى واحتلها ولم يتركها إلا لما شبت نار الثورة المهدية، وذلك عندما أراد أن يلمّ شعثه ويحصر قوته المسلحة في محطات معينة.

ومن العجب أن غوردون باشا بعد أن احتل قاعدة أوغندة وكل هذه المحطات الأخرى يرجع فيخليلها بعد برهة قصيرة جدًا، لا سيّما أن هذا الاحتلال تمّ بمحض موافقته وموافقة ملك هذه البلاد. ولم يكن هناك أيّ داعٍ حربي يضطره إلى الإقدام على الإخلاء؛ لأنّ قوته العسكرية كانت باعترافه هو نفسه قد زادت عند نهاية خدمته.

ويقول في مؤلفه السابق «ص ١٩٦»: «إنه اضطرّ أن يسحب جنوده من بلد أمتيزا بدون أن يذكر السبب في ذلك».

ومن رأيي أن السبب يرجع حتمًا إلى أن إنكلترا كانت تُعارض في اتّساع أملاك مصر في الجنوب مع أنه لم يكن لها في ذلك الوقت بتلك النواحي أية مصلحة، ولكنها كانت

تنظر إلى المستقبل البعيد. وهذا ما يستخلص من شهادة رجل لا يمكن أن يعزى إليه الجنوح إلى أية محاباة لمصر.

وهذا الشاهد هو المحترم فلكن، وهو من المبشرين الإنكليز الذين أقاموا في أوغندة، وكان يكتب في ذلك العهد تقريراً أي عام ١٨٧٩م. وهاك ما قاله في مؤلفه «أوغندة والسودان المصري ج ١ ص ٣٢٤»:

وممّا يؤسف له أنّه لم يوضع حدٌ لتعسف كباريقا ملك أونورو واستبداده على أنّه قد كان في حيز الاستطاعة الحيلولة دون هذه التّعسفات وهذا الاستبداد قبل ذلك بزمن إذا لم تكن قد بدت معارضات شديدة في إنكلترا من جانب أولئك الذين يرون بعين الحسد والغيرة توسع مصر في ممتلكاتها جنوباً. ا.هـ.

وأرى أنّ في هذا القول إيضاحاً وتبياناً لكلّ ما التبس علينا في هذا الأمر؛ ذلك أنّه لا بدّ أن يكون قد ورد إلى غوردون باشا بعد احتلاله تلك المناطق أمر بالتحذير من عواقب ما أقدم على عمله فبادر إلى إخلاء المحطات التي كان قد احتلها.

أمّا فيما يتعلّق بإدارتنا للسودان فأية سيئة لم يعزوها لها، وأي نقد لم يوجهه إليها، وأيّ لسان لم يسلقوها به؟! إنني أربأ بنفسي عن أن أقول إنّها كانت قد بلغت ذروة الكمال؛ لكنّها لم تكن بالتحقيق رديئة أيضاً إلى الدرجة التي صورتها بها بعض الدوائر التي لها مصلحة في أن تُظهرها بهذا المظهر.

وممّا لا مرأ فيه أنّه لم تقع في أرض ممتلكاتنا أعمال قسوة — إن لم أقلّ أعمال وحشية — كالتي حدثت في أراضٍ أفريقية الخاضعة لنفوذ بعض الدول الأوربية.

ولا ينبغي أن يغيب عن أنظارنا أيضاً أنّ أغلبية الموظفين الذين كانوا يُرسلون إلى السودان هم من المغضوب عليهم ومن الذين وقعت عليهم عقوبات يستوفونها هناك.

وإذا أضفنا إلى ذلك الشقات الشاسعة التي يتحمّم قطعها، ووسائل النّقل التي كانت في ذلك العهد والتي من شأنها أن تجعل من الصعوبة بمكان إيجاد مراقبة جدية على تلك الأرجاء القاصية البعيدة، كان لنا بحق أن ندهش لعدم مساوئ أكثر ممّا حدث. على أنّ هذه الحالة ما زالت تتحسن على مرور الأيام، فصارت تَقَلُّ المفاسد تدريجياً حتّى تلاشت في النهاية أو كادت.

ولكي أبرهن من جهة أخرى على أن إدارتنا لم تبلغ هذه المنزلة من الانحطاط، وأنّها كانت بالأحرى أفيد للأقطار التي احتلناها فليس أمامي أكثر من أن أذكر شهادة

شخصين لا يمكن أن يُعزى إليهما التَّحيز أو المحاباة بأي وجه من الوجوه، وهما: الدكتور جونكر الروسي الذي أمضى سنين عديدة في أواسط أفريقية، والمحترم فلكن الذي أقام سنين طويلة في أوغندا، وإلى القارئ ما رواه لنا الأول والثاني: قال الدكتور جونكر في مؤلفه «رحلة في أفريقية ج ١ ص ٥٠٠» ما معربه:

ويرجع الفضل إلى المسلمين الذين تُعزى إليهم المطاعن والمثالب في إلزام الزواج بضرورة المعيشة في هدوء وسلام مع القبائل المجاورة لهم وبالإقامة على قدر الإمكان في دورهم وبزراعة حقولهم. وهذا العمل ينبغي أن نقدِّره حقَّ قدره بدون أن نبخسه شيئاً. وممَّا يشرف الحكومة المصريَّة وضع بلاد الزواج تحت سيطرتها. وهذا الأمر مَكْنَهَا من أن تفتح فيها باباً لانتشار المدنية في مستقبل الأيام، ومهما بلغ من ثقل النير الأجنبي فهو في الواقع ونفس الأمر أفضل للزواج من حكم نفس المستبدين منهم، إذ إنَّ حكم هؤلاء مصدر حروب لا نهاية لها يُضَيِّع في خلالها بعضهم البعض. ا.هـ.

وقال المحترم فلكن في مؤلفه «أوغندا وسودان مصر ج ١ ص ٣٢٤» ما معربه:

ويمكنني أن أقول — وأنا مطمئن خاطر هادئ البال — عن تلك الأقطار الواقعة تحت الأحكام المصريَّة حيث يتولى السلطة أمين باشا — المدير الحالي لمديريات خط الاستواء — أنَّ الأهالي يعيشون فيها في حال أرقى من التي كانوا يعيشون فيها تحت رعاية ملوكهم الهمج المستبدين. ا.هـ.

وإن شهادة هذين الشاهدين كافية لدحض التُّهم التي وجهوها إلى إدارتنا. وبعد فقد كانت النتيجة لاحتلالنا تلك الأقطار أنَّ مَهْدَنَا الطريق وأعدناها — كما قال الدكتور جونكر — لانتشار المدنيَّة في الزمن القادم، كأنَّما قد ألقيت على عاتقنا مهمَّة تمهيد طريق المدنية في ربوع أولئك القبائل المتبربرة غلاظ الأكباد وكسر صلابتهم. فعَرَضْنَا أجسامنا لسهامهم المسمَّمة، ووقعنا في مكانهم المخيفة، واحتملنا وقاسينا الأخطار والآلام التي يلاقها ممهّدو سبل المدنية الأول لأجل أن يأتي غيرنا ويحتل محلنا ظلماً وبكيفية غير مشروعة.

وهنا أكرر ما قاله المجاور ستيجاند الذي حكم تلك النواحي في العهد الجديد في مؤلفه «خط الاستواء» ص ٩٩ بصدد حكم الزواج فيما بين الفترة الأولى والثانية، وهاك معربه:

كانت الأهالي في عهد الحكومة المصريّة القديمة — كما يستنتج من التدابير الوقتية التي اتُّخذت في ذلك العهد — أكثر عدداً وأحسن نظاماً وترتيباً وأشدّ جنوحاً للعداوة عن العهد الحاضر. أمّا الآن فمسألة الدفاع عن نقطة من النقاط ضد السُّكان المقيمين تحت إدارتنا لا تقتضي تعباً ولا نصباً، حتّى إنه يصعب أن يتصور الإنسان حالة كهذه. ا.هـ.

فالأمر الوحيد الذي يمتاز علينا به خصمنا الآن ينحصر في قوته وضعفنا، وهذا الموقف يخولّه أن يُملي علينا إرادته ويعدّها بمثابة شريعة يجب العمل بمقتضاها. غير أنّ هذا لا ينبغي أن يحول دون ثبات المصريين وتمسكهم بحقوقهم، ولا يجعلهم يفرطون في شيء منها حتّى ولو اغتصبت منهم اغتصاباً؛ لأنّه لو سلك أحد منهم مسلكاً مناقضاً لذلك وفرط في تلك الحقوق يكون قد لوّث سمعته وارتكب خيانة وطنه، واستحق السُّخط واللعنة من الأجيال الآتية.

وليس المطالب بذلك ولاة الأمور ومن بيدهم الحل والعقد فقط؛ بل الأمة جمعاء. نعم إنّنا لم نجد في الأمة إلى الآن مفرطاً في حقوق مصر في السودان. ولكننا وجدنا مع الأسف الشديد أن المفرطين هم أولئك الذين يتولّون مناصب الحكم، ويظنون أنّ بقاءهم بها متوقف على إرضاء الإنكليز، والسكوت عن حقوق مصر، والإغضاء عمّا يُعمل في السودان وغير السودان، فيجرون البلاء على الأمة ويضيعون هذه الحقوق المقدسة العظيمة في مقابل منفعتهم الشخصيّة وتمتعهم بالحكم أياً ما معدودة، وهذا خسران ليس بعده خسران، وبيع بالوكس طالما رجعنا منه بصفقة المغبون.

وقد حدث أخيراً أن أقيمت حفلة في السودان بمناسبة انقضاء العام الحادي والعشرين على زيارة صاحبي الجلالة ملك وملكة الإنكليز له، فأرسل الحاكم العام برقية لجلالتيهما رفع بها فروض الإخلاص بالنيابة عن أهالي السودان، فجاء الرد من جلالة الملك جورج على هذه البرقية مبدوءاً بهذا النص:

ليس من تحياتٍ أشهى إليّ من التّحيات التي رفعتها إليّ من شعبي في السودان ... إلخ. إلخ.

وقد نشرت البرقيتين جريدة حضارة السودان بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٣٣، ومَرّت بين سمع الحكومة المصريّة وبصرها دون أن تحرّك ساكناً أو تهتم بالأمر، مع أنّ هذا

التصريح الخطير لم يحدث في سنة من السنين الماضية ولا في مناسبة من المناسبات الأخرى. وهي نعمة جديدة نخشى أن تجر وراءها أخطاراً عظيمة.

وقد تنبّهت إلى ذلك سيدة مصرية فوجدت الأمر جدّ خطير، ولفتت إليه أنظار بعض النواب ليسألوا الحكومة رسمياً عن رأيها في هذا التصريح الجديد، وانتظرت فلم تجد شيئاً من هذا، ومَرَّت الأيام تتلوها الأيام دون أن يحتج أحدٌ على ما جاء في هذه البرقية. وهكذا يسجل الإهمال علينا ما تستعصي معالجته، ويزداد به موقفنا في السودان غموضاً، ويلقي على حقوقنا فيه حُجُباً كثيفة ما دمنا سائرين في هذا الإهمال.

فإذا تركنا هذه الأشياء تمرّ دون أن نظهر أيّ معارضة لها أفهمنا الإنكليز بسكوتنا عنها أننا راضون بها فيستغلون هذا الصمت على مرّ الأيام ليطبقوا علينا ما هو أشد وأنكى. هذا هو مقال سموه.

(٦) معرب مقال آخر لسمو الأمير عمر طوسون

أرسله سموه إلى رئيس تحرير جريدة التيمس في ٣ يوليو سنة ١٩٣٠ ردّاً على ما كتبه «سير رنيل رد»، واعتذرت هذه الجريدة عن نشره فيها، وها هو بعد الديباجة:

استرعت نظري منذ أيام ترجمة نشرتها الجرائد المحلية لردّ سير رنيل رد على رسالتي المنشورة في عدد التيمس بتاريخ ١٢ يونيو، ولقد رغبت في الردّ عليه، ولكنّي آثرت الاطلاع على الأصل الإنكليزي أولاً. وهذا ما توافر لي الآن:

إنّني أشكر لسير رنيل رد كلماته الرقيقة الموجهة إلى شخصي، وأردّ على بيانه بما يأتي:

إنّني أعلم تمام العلم أنّ سياسة اللورد جرانفيل جاءت بعد حملة هيكس باشا، ولكن هذا لا يعني أنّها لم توجد في ذهن الحكومة الإنكليزية في الوقت الذي احتلّ فيه الجيش البريطاني مصر. فما دامت الحكومة المصرية قد أظهرت لين العريكة والطاعة للنصائح — أو بمعنى أدق — لأوامر الحكومة البريطانية غير الرسمية، فلم تكن هناك ضرورة لجعل هذه السياسة رسمية وعلنية؛ لأنّ مسلّماً كهذا لا يكون لازماً إلّا في حالة المعارضة كالحالة التي أدّت إلى استقالة شريف باشا عندما رفض الموافقة على ترك السودان.

حقيقة إنَّ الكولونيل ستيوارت كان يرى — كما يقول سير رنيل رد — عدم الزحف على كردفان، وكان هذا هو رأي عبد القادر باشا أيضًا. ومن المحزن أنَّ هذا الرأي لم يؤخذ به ولم يُتَّبَع؛ إذ لو اتَّبَع لما فقدت مصر السودان على الإطلاق.

وحقيقة — من الوجهة الرِّسمية — أيضًا إنَّ الحكومة البريطانية أعلنت أنَّه لم يكن لها شأن بالأعمال الحربية في السودان ولا بتعيين هيكس باشا. ولكن المظهر الرِّسمي للأشياء مضلل، ولا سيما في مصر لسوء الحظ. فمثلاً كان اللُّقب الرِّسمي للورد كرومر «معتد حكومة صاحب الجلالة البريطانية وقنصلها العام في مصر». ولكن كان لقبه غير الرِّسمي. «الحاكم المطلق لمصر» ومن كلمته قانون.

ولقد قرأت في الصحف في فرص مختلفة أسئلة تلقى في مجلس العموم على وزير الخارجية خاصة بمصر كان الجواب عليها «هذه مسألة تخص الحكومة المصرية»، فأبي شخص يخدعه هذا الجواب الرِّسمي في حين أنه يعلم علم اليقين أنَّ البلاد كانت — بصفة غير رسمية — تحت الحكم المطلق لقنصل إنكلترا.

فلماذا لا يكون هذا شاملاً لتصريح الحكومة البريطانية الخاص بالسودان وتعيين هيكس باشا. فهو إنكار رسمي لوجود يد لها فيهما بينما هو عمل للعكس بصفة غير رسمية.

ولو كانت الحكومة الإنكليزيَّة لا تريد شيئاً من السودان فلماذا أرسلت الكولونيل ستيوارت في بعثة خاصة إلى تلك البلاد ليقدم تقريراً عن سير الأمور فيها. لم تكن هناك حاجة إلى مثل هذه البعثة لو أنَّ التَّصريح كان صادقاً.

أمَّا فيما يختص بتعيين هيكس باشا فإنَّ ما وقع هو كما يأتي:

بدأت الثَّورة المَهديَّة قبل احتلال القوات البريطانية مصر، وكان عبد القادر باشا معيَّناً حاكماً عاماً للسودان قبل هذا الاحتلال، وبوجود القوات المحلية تحت أمره استطاع أن يُهدئ البلاد تقريباً، ولم يكن في أيدي المهدي من البلاد إلَّا كردفان. فلو أنَّه أمَّد بخمسة عشر ألف رجل من جيش هيكس باشا زيادة على القوات المحلية لأمكنه دون أدنى ريب أن ينتهي بحملته على الثَّورة على أتمِّ نجاح.

بعد ذلك جاء الاحتلال الإنكليزي لمصر، وعلى أثره اضطرَّت مصر إلى استدعاء قائدها المنتصر الذي هو أحد أبنائها، والذي كان على وشك إنقاذها من إحدى الأزمات البليغة التي حاقت بها بدون حاجة إلى معونة أي عنصر أجنبي.

وحلَّ محل القائد المصري قائد آخر إنكليزي وأركان حرب من الضباط الإنكليز. فهل يمكن جدًّا قبول هذه الحقائق على أنَّها حدثت من غير تدخل الحكومة الإنكليزية. وبفرض أنَّه كان من الضروري وجود قائد إنكليزي ومعه أركان حرب من الضباط الإنكليز على رأس الجيش السوداني، فلماذا لم يفعل هذا قبل الاحتلال الإنكليزي لمصر. والبرقيات التالية التي قرأتها في كتاب «خرب السودان» لمؤلفه هنري روسل في الصفحتين ٣٦ و ٣٧ تؤيد وجهة نظري.

الصحيفة العاشرة في الملف رقم ١٩٧ — برقية من الجنرال هيكس إلى السير: أ. ماليت

الخرطوم في ٢٣ يوليو سنة ١٨٨٣

أرسلت اليوم إلى ديوان الجهادية استقالتي من مركزي في الجيش السوداني. ولقد فعلت ذلك وأنا متأسف، ولكنني لا أستطيع القيام بأعباء حملة أخرى تحت هذه الظروف التي تشبه الظروف السابقة. سليمان باشا يقول لي إنَّه لا يفهم من برقية رئيس المجلس المؤرَّخة في ١٤ يوليو أنَّه مُلزم بتنفيذ آرائي فيما يختص بنظام أو كيفية زحف أو هجوم الجيش الذي يستعد للتقدُّم نحو كردفان ما لم يوافق هو عليها. وهو يقول إنَّه لو نفَّذ آرائي من غير أن يوافق عليها فسيكون بذلك قد عمل في الواقع عكس التَّعليمات «التي صدرت إليه». ولمَّا كانت أفكاره وأفكاره قد تضاربت في الحملة الأخيرة، وستكون أكثر من ذلك في حملة كردفان فلست بمستطيع تجاه ذلك إلَّا أن أستقيل. وفي الأيام الأخيرة في مناسبتين هامتين أهملت وجهات نظري.

أرجو أن يعرض الجنرال بيكر على سمو الخديوي أمر استقالتي، وأن يؤكِّد له أسفي لهذه الضرورة، وأبرقوا إليَّ بالردِّ.

الصحيفة الحادية عشرة في الملف رقم ١٩٧ من السير ماليت إلى الجنرال هيكس — برقية

القاهرة في ٢٣ يوليو سنة ١٨٨٣

سيستدعي سليمان باشا عند انتخاب حاكم جديد. نرجو عدم ذكر هذا إلى أن يتمَّ رسميًا، وأمل أن تكون هذه التَّرضية سببًا في جعل واجبك أكثر سهولة عليك وأشدَّ وضوحًا. وسيكون علاء الدين قائدًا اسميًا.

الصحيفة الثانية عشرة في الملف رقم ٢٩٧ من السير أ. ماليت إلى الجنرال هيكس — برقية

القاهرة في ٢٧ مايو سنة ١٨٨٣

تسلمنا اليوم برقيتك المؤرخة ٢٣ الجاري، ولكنني أرى عدم التعجل في استقالتك
بما أن سليمان باشا سيستدعى كما ذكرت لك في برقيتي المؤرخة ٢٣ الجاري.

فمما سبق يتضح كلّ الاتضاح أن البرقية الثانية أرسلت قبل تسلّم الأولى.
ويقول مؤلف هذا الكتاب الذي هو بعيد كلّ البعد عن الترفق بالحكومة المصريّة:
وعلى ذلك فإنه يتّضح تمامًا ممّا سبق أن سير أ. ب. ماليت قد ألقى التّبعة على كاهل
الحكومة المصريّة، وهذا كما يظهر يدلّ على أن حكومة صاحبة الجلالة في هذا الوقت
كانت مؤيدة للحملة المشثومة، وإلا لأشار بقبول استقالة الجنرال هيكس. ويبدو هذا
المسلك مورطاً لحكومة جلالة الملكة في سياسة متناقضة. فهم ينكرون على طول الخط
أي مسئولية عن الأعمال في السودان، ومع ذلك يشجعون بطريق غير مباشر حملة
لإخضاعه، وأظنّ أن في هذا الكفاية لتوكيد بياني.

وفي الختام أردّ على ملاحظة سير رينل رد وهي: «إذا كان في الإمكان توجيه أي لوم
إلى الحكومة الإنكليزيّة في ذلك الوقت، فهو من أجل أنها أصرت قبل الأوان على الانسحاب
من السودان، فأقول: إنّه لو تركت الحكومة المصريّة وحدها في ذلك الوقت لمعالجة هذا
الموقف؛ لما فقد السودان قط، ولما كانت هناك حاجة إلى إعادة فتحه.
وإنني لأمل أن تجدوا متّسعاً لنشر هذه الرسالة في جريدتكم الغراء، واقبلوا شكري
سلفاً.

(٧) إنقاذ السودان — في كتاب القاضي بيير كرابيتس

ذكر القاضي الأمريكي كرابيتس أيضاً شؤون مصر والسودان في كتابه «غوردون ومكافحة
الرقيق الأبيض». حيث انتهى فيه عند مصرع غوردون في الخرطوم، وهو مؤلف كتاب
«إسماعيل الخديوي المفترى عليه». وقد ردّ فيه على بعض ما عُزي إلى الخديوي إسماعيل
ردّاً قائماً على تحليل الوقائع والموازنة بين أقوال المؤرخين. وألّف أخيراً كتابه الثالث،^{١١}
يتتبع فيه المساعي التي بذلت لاسترداد السودان وسير أحواله من سنة ١٨٩٩ وما بعدها.

ويقول المؤلف: إنَّ كتشنر الذي كان أبرز شخصية في استرداد السودان بعد كرومر، إنَّما اتَّصل اتفاقًا بالقائمين من الإنكليز على شؤون مصر. فقد كان ضابطًا في القسم الهندسي في الجيش البريطاني وعهد إليه في الإشراف على مسح جزيرة قبرص، فلما نشبت ثورة عرابي، طلب إجازة مرضية وأتى إلى مصر، وكانت إجازته المرضية لا تتعدى أسبوعًا، ولكن يظهر أن الضابط المهندس عجز — اتفاقًا — عن اللحاق بالسفينة التي كان عليه أن يعود بها إلى قبرص. ويظهر أنه في خلال إقامته بالإسكندرية اتصل بأحد ضباط «الاستخبارات العسكرية» فلمَّا تأخر عن عودته إلى قبرص أبرق أميرال الأسطول البريطاني إلى حاكم قبرص يطلب تمديد إجازة كتشنر فرفض هذا طلب الأميرال مصرًا على وجوب احترام النظام. فكتشنر عاد إلى قبرص، ثمَّ جاء إلى الحاكم طلب من الجنرال ولزي من مصر يطلب فيه أن يسمح له بكتشنر وكذلك كان. ومن محاسن الصدق أن كتشنر كان مهندسًا، فإنَّ الحملة التي جُرِّدت لاسترداد السودان كانت تحتاج إلى عمل مهندس ينظم لها جميع وسائل التَّقدُّم ويكفل لها أسباب الشرب والغذاء والوقاية من الأمراض.

وقال في فصل عنوانه «تمويل الحملة»: لمَّا تقررَّ إفاد الحملة لاسترداد السودان نشأت مسألة المال الذي ينتظر إنفاقه في هذا السبيل. فلندن ذهبت إلى أنَّ استرداد السودان مسألة مصرية بحتة، وأنَّه من العدل أن تنهض الخزانة المصريَّة بالنَّفقات المطلوبة، وأنَّ ذلك في وسعها. ولكن يظهر أن لندن لم تلتفت حينئذٍ إلى أن مفتاح الخزانة المصريَّة، كان في أيدي لجنة دولية هي لجنة صندوق الدين. هنا نشأ صراع بين لورد كرومر وطائفة من أعضاء صندوق الدين على مسألة استعمال جانب من مال الحكومة المصريَّة في تمويل حملة السودان؛ ذلك أنَّه بعدما قرَّر القرار على «حملة دنقلة» طلب من صندوق الدين أن يمنح ٥٠٠ ألف جنيه من الاحتياطي العام لهذا الغرض فأقرَّ الصندوق ذلك باتفاق أربعة أصوات على صوتين، وكان المعارضان مندوبي فرنسا وروسيا، فأقاما قضية في محكمة مصر المختلطة.

ثم ذكر المؤلف تفصيل الاتفاق على حكم السودان حكمًا ثنائيًا باسم سمو خديوي مصر، ثمَّ بعد مصرع السردار سنة ١٩٢٤ والسعي لوضع اتِّفاق خاص بمياه النيل ومواد ذلك الاتِّفاق من ناحيتها النَّظرية والعملية، ورأي الخبراء فيها باسطًا وجهة نظر مصر في مسألة السودان بسطًا شافيًا، وكذلك وجهة النَّظر البريطانيَّة: وفي آخر الكتاب ثلاثة فصول في السودان وزراعة القطن فيها، قال: إنَّ هذه الزراعة غير ناجحة، وإنَّ

العامل الفاصل في مستقبل السودان، من ناحية بريطانيا، هو مستقبل مشروع الجزيرة. فهل يستأهل هذا المشروع كل هذا العناء؟ هل هو جدير بتأخير الاتفاق مع مصر على حسابه؟ يقول القاضي كرايبتس أخيراً في كتابه كلمة وردت في رسالة غوردون إلى أخته أنّ «السودان لن يكون من الوجهة العملية البريطانية عملاً رابحاً».

(٨) السودان: بقلم صاحب الدولة حسين باشا رشدي^{١٢}

(٨-١) السودان حياة مصر

إنّما السودان لهو الحياة بذاتها لمصر؛ لأنّه منبع النيل. ومصر هي التي فتحت السودان في الأصل ولم تَضَعْ في هذا السبيل بأية تضحية بالرجال أو بالمال. وهذا الفتح بدأ على عهد محمد علي، وتمّ على عهد إسماعيل الذي ضمّ مناطق البحيرات الكبرى حتّى منابع النيل وبحر الغزال وخط الاستواء، ثمّ سواحل البحر الأحمر حتّى رأس غردفوي. وجعل الأوغندا تحت حماية مصر. ونال من الباب العالي إدارة سواكن وزيلع وملحقاتها، واتخذ لنفسه لقب خديوي مصر وصاحب نوبيا ودارفور وكردوفان وسنار. واعترفت الفرمانات السلطانية التُركيّة لمصر بامتلاك هذه الأقاليم السُودانية، واعترفت الدول بهذه الفرمانات ذاتها.

وفي سنة ١٨٨٥، جلت الحكومة المصرية، تحت ضغط الحكومة الإنكليزية، عن أكثر هذه الأقاليم السُودانية. ولكنّها خرجت منها على نية العودة إليها ومع العزم الأكيد على احتلالها ثانية عند سنوح أول فرصة ملائمة. وهذا العزم واضح كلّ الوضوح من المستندات الرّسمية المصريّة، فوزارة شريف باشا فضّلت الاستعفاء على قبول ترك السودان ولو تركاً موقوتاً.

وفي ٩ ديسمبر ١٨٩٤ أرسل رياض باشا إلى السير إيفلن بارنج مذكرة قال فيها:

لا يستطيع أيّ إنسان أن يَنَازِع في أن النيل هو حياة مصر. وهذه حقيقة واضحة كلّ الوضوح لا تحتاج إلى مناقشة. وحيث إنّ النيل هو السودان فلا جدال في أنّ العلاقات والروابط التي تربط مصر بالسُودان لا يمكن أن تقبل أي انفصال. وما مثلها في هذا التماسك إلّا كمثّل العلاقة التي تربط الروح بالجسد، وإذا تمكنت دولة من الاستيلاء على منابع النيل فإنّ هذا الاستيلاء يكون بمثابة حكم الإعدام على مصر.

فمن هذا كله يتبادر إذن إلى كلِّ ذهن أنَّ حكومة سمو الخديوي لا ترضى قطُّ بحال من الأحوال باختيارها وبدون أن تكون مكرهة إكراهاً بمثل هذا التَّهجم على وجودها.^{١٣}

وفي الكتاب الأزرق الذي أصدره اللُّورد سالسبوري سنة ١٨٩٨ عن مسألة فاشودة كتاب من بطرس باشا غالي وزير الخديوي قال فيه:

إنَّ حكومة الخديوي — كما تعرف سيادتكم — لم يغب عن نظرها في حين من الأحيان العودة إلى استئناف احتلال الإقليم السُّودانية التي هي مصدر الحياة ذاتها لمصر. ومصر لم تنسحب من تلك الأقاليم إلَّا عقيب ظروف قوة القاهرة، وإن استعادة الخرطوم تفقد الغاية منها إذا لم يعد إلى مصر وادي النيل الذي ضحَّت مصر في سبيله الضحايا العظيمة.

ولمعرفة الحكومة المصريَّة أنَّ مسألة فاشودة في هذا الأوان هي موضوع المكالمة بين بريطانيا العظمى وفرنسا، فهي «الحكومة المصرية» تكلَّ إليَّ أن أطلب من سيادتكم أن تتفضلوا بحسن الوساطة لدى اللُّورد سالسبوري ليتم الاعتراف لمصر بحقوقها التي لا تقبل نزاعاً، ولكي تعاد إليها الأقاليم التي كانت تحتلها حتَّى قيام ثورة محمد أحمد.^{١٤}

هذا وفي نظر أوربا ذاتها لم تفتأ تلك الأقاليم السُّودانية — التي تركت تركاً موقوتاً — معتبرة مصرية.

وإنَّا لنورد دليلاً على صحة ذلك تصريحات عظماء الإنكليز ذاتهم بصدد حادثة فاشودة والمعاهد الإنكليزيَّة الطليانية ١٨٩١-١٨٩٤.

(١) في ١٢ أكتوبر ١٨٩٨ صرَّح اللُّورد سالسبوري لسفير فرنسا «أنَّ وادي النيل كان — ولا يزال — ملكاً لمصر. وأن جميع العوائق وكل الانتقاص الذي أحدثه فتح المهدي وإخلاله في صفة هذه الملكية، قد زال بفعل انتصار الجيش الإنكليزي المصري في أم درمان.^{١٥}

(٢) قال اللُّورد روزبري في خطاب ألقاه في أبسون في ١٢ أكتوبر ١٨٩٨: «نحن نعمل الآن لنرجع إلى مصر ما يؤلف — حسب تصريحات جميع الوزارات الفرنسية — أرضاً مصرية.^{١٦}

(٣) وأثبت اللورد كمبرلي في مائدة أقيمت إكراماً للورد كتشنر ما يلي:

أَنَّ الجلاء عن فاشودة لا يمكن أن يمَسَّ كرامة فرنسا؛ لأنَّ الحكومة الفرنسية ذاتها صرَّحت بأنَّ الأراضي المختلف عليها هي ملك مصر.^{١٧}

ومن جهة أخرى أنَّ البند الثَّاني من الاتِّفاق الإنكليزي الطلياني المُبرم سنة ١٨٩١ و١٨٩٤ نص فيه:

يكون للحكومة الطليانية في حالة اضطرارها للعمل قِيامًا بحاجة موقفها العسكري أن تقبل كسلة والإقليم الملاصق لها حتَّى الأتربة. إلَّا أَنَّهُ يكون معروفاً لدى الحكومتين أن كلَّ احتلال عسكري مؤقت للأراضي الإضافية المعينة بهذا البند لا يلغي حقوق الحكومة المصريَّة على تلك الأراضي، فهذه الحقوق تظل موقوفة فقط إلى أن تتمكَّن الحكومة المصريَّة من استئناف احتلال المنطقة المشار إليها.

وعندما استعادت مصر الأقاليم السُّودانية التي كانت قد تركتها وقتيًّا عاونتها إنكلترا في ذلك ولكن:

أولاً: إنَّ استعادة تلك الأقاليم تَمَّت على حساب مصر وباسمها، وكانت إنكلترا تعمل بمعاونتها بوصف أنَّها حليفة بالواقع لمصر. وهذا ما يُستنتج استنتاجاً مقطوعاً به من التَّصريحات المذكورة آنفاً، ثمَّ إنَّ اللورد كتشنر — قائد الجيش المصري — صرَّح للقومندان مارشان في فاشودة بقوله: «إنَّ التَّعليمات التي تلقَّاهم تقضي بأن يُعيد بسط «السلطة المصريَّة» على مديرية فاشودة، وأنَّه يحتج على رفع العلم الفرنسي على «أملاك سمو الخديوي».

ثم كتب إليه بعد ذلك:

يجب عليَّ أن أبلغك أنَّي وقد رفعت اليوم العلم المصري على فاشودة بأن حكم هذه البلاد قد استعادته مصر ليدها نهائياً «راجع تقرير اللورد كرومر السنة الثَّالثة ١٨٩٨.

الثاني: إنَّ القوات العسكرية التي استُخدمت للاستعادة قد كانت من جانب المصريين ٢٥ ألفًا. أمَّا التي كانت من جانب الإنكليز فقد كانت من بادئ الأمر ٨٠٠ جندي، ولم يتجاوز عددها ألفي جندي.

الثالث: إنَّ نفقات الاستعادة ٢٤٠٠٠٠٠٠ جنيه دفعت مصر ثلثيها. وإذا كانت إنكلترا قد تحمَّلت الثلث فالخطأ ليس خطأ مصر ولكنه ناشئ من معارضة صندوق الدَّين التَّحكيمية.

الرابع: أنَّ مصر وحدها دفعت منذ استعادة السُّودان نفقات الأعمال والمشروعات ما عدا خزَّان مكوَّار فبلغ ما أنفقته نحو ٥٦٠٠٠٠٠ جنيه، ومصر وحدها هي التي دفعت العجز المتوالي في ميزانية السُّودان، فبلغ ما دفعته في هذا السبيل ٥٣٥٠٠٠٠٠ جنيه.

الخامس: منذ استعادة السُّودان تنفق مصر على عشرة آلاف جندي مصري في السُّودان للدِّفاع في الخارج ولنع كلَّ ثورة في الداخل، فتحمَّلت مصر من وراء ذلك إنفاق ١٣ مليون جنيه، مع أنَّ القوة الإنكليزيَّة في السُّودان نحو ألف رجل لم تزد النفقة عليهم على مليوني جنيه.

إنَّ مصر تحمَّلت في سبيل السُّودان نفقة مالية كبيرة جدًّا كما تدلُّ سجلات الحسابات، وقد تحمَّلت هذه الأعباء رغم الديون المتراكمة عليها، ورغم شدة حاجتها إلى الأموال لتقوم بالأعمال العمومية، لا سيما أعمال الرِّيّ التي يحوِّل بها رِيّ الحياض إلى رِيّ دائم، وقد كان بالإمكان إصلاح مليوني فدان لا تزرع الآن بنصف الأموال التي أنفقتها.

فالاستنتاج الطَّبِيعي المعقول من كلِّ ما تقدم هو أنَّه يجب اعتبار السُّودان جزءًا من مصر لا يقبل التجزئة، حتَّى إنَّ اتِّفاق ١٨٩٩ ذاته لا يعارض ذلك؛ فإنَّ ذلك الاتِّفاق يشرك إنكلترا مع مصر لا في السَّيادة على السُّودان، بل في الإدارة. وإذا كان العلم الإنكليزي قد ظل يخفق على السُّودان إلى جانب العلم المصري فمرجع ذلك إلى الاهتمام باتقاء العراقيين التي تنجم عن تنفيذ حكم الامتيازات هناك فتحول دون تقدم تلك البلاد.

وفي الواقع إنَّ اتِّفاق ١٨٩٩ قد تضمَّن ما نصُّه «من حيث إنَّه صار لازمًا اختيار طريقة للإدارة وسنَّ قوانين للأقاليم المستعادة المذكورة»، وزاد على ما تقدم قوله: «ومن حيث إنَّه ظاهر ولأسباب عديدة يمكن أن تدار وادي حلفا وسواكن إدارة أفعل إذا ضُمَّتا

إلى الأقاليم المستعادة»، وبالفعل تمّ ضمُّ حلفا وسواكن إلى الأقاليم المستعادة؛ حتّى يكون الجميع خاضعاً لنظام الحكم الذي قرّره الاتفاق.

وهذه وادي حلفا، وهذه سواكن لم تجل عنها الجنود المصريّة قطّ فضمهما إلى الأقاليم المستعادة يثبت أنّ ذلك الاتفاق ما كان يرمي إلّا إلى الوجهة الإدارية، ولم يكن الغرض منه أن يخرج السودان من السيادة المصرية.

وتأييداً لهذا الإيضاح لاتفاق ١٨٩٩ نستعين بحكم اللورد كرومر الذي هو بلا شك أصدق مفسر له؛ لأنّه هو الذي وضعه، فإليك ما يراه القارئ في تقريره لعام ١٩٠١ و١٩٠٣.

ففي تقرير ١٩٠١ ما نصّه:

ألاحظ في أعمال مجلس شورى القوانين الخاصّة بالاعتمادات قوله: «إنّ المجلس يصادق على المصروفات المقترحة للسودان لأنّه يعد السودان جزءاً لا ينفصل عن مصر»، وهذا الرأي صحيح في الحقيقة؛ فإنّ نظام الحكم السياسي في السودان مقيد على كلّ حال بالاتفاق المعقود بين بريطانيا العظمى ومصر وموقع عليه في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩. ولما كان من المحتمل أنّ بعض أعضاء مجلس الشورى غير مُلمّين تمام الإلمام بفحوى ذلك الاتفاق فإنّي أنتهز هذه الفرصة لأبين أنّه لم تكن هنالك نية أو رغبة عند صوغه في انتقاص حقوق مصر الشرعية. فقد كانت الأغراض الأساسية التي رمى إليها واضعو ذلك الاتفاق هي أولاً ضمانه وجود حكومة صالحة للأمة السودانية، وثانياً اتقاء الارتباكات الخصوصية التي أوجدها أسلوب الحكم الدولي بمصر في السودان.

وفي تقرير ١٩٠٣ قوله:

لقد سئلت أحياناً: لماذا لا تتحمل الخزانة البريطانية قسمًا من نفقات الإدارة في السودان ما دامت الراية البريطانية تخفق إلى جانب الراية المصريّة على ربوعه؟ وهو سؤال طبيعي، ولكن الإجابة عليه سهلة جدًّا على جميع الواقفين على تاريخ اتفاق ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ الذي بموجب نصوصه أوجدت للسودان حالة سياسية خاصة. وذلك أنّ حكومته شكّلت لغرض صريح، وهو إنقاذ السودان — وبناءً على ذلك إنقاذ مصر — عند حكمها تلك المديرية من جميع تلك الأوضاع الدولية المعرّقة التي لها النصيب الأوفر في تعقيد الإدارة في مصر،

ولولا هذا الاعتبار لما كان لرفع الراية البريطانية على الخرطوم — من وجهة النظر البريطانية — من سبب أدعى إلى رفعها على أسوان أو طنطا. وفوق كل ما تقدم كيف كان بالإمكان أن يشترك اتفاق ١٨٩٩ إنكلترا مع مصر في السيادة على السودان؟ فليس إرسال بعض الجنود الذين لم يتجاوز عددهم الألفين ولا إنفاق بعض المال القليل ممّا يسوّغ مثل هذه الشركة. فإذا كان العون الاختياري يخوّل من ذاته حقًا ما، فإنّ الواجب أن يكون لمصر حق في سوريا وفلسطين؛ لأنّه بفضل رجال مصر وسككها الحديدية وموانئها وإمدادها الجيش الإنكليزي بالأكل والماء والمعدات من كلّ نوع سهّل فتح تلك البلاد، وأنفقت مصر أكثر من أربعة ملايين جنيه من المال فوق الفرق في أثمان ما جمعه الجيش الإنكليزي، حتّى إنّ هذا الفرق بلغ في القطن وحده الملايين دون حسابان الحبوب من كلّ صنف والمواشي التي نقصت الثلث مدة الحرب. وقد اعترف المارشال اللنبي بقيمة المساعدة المصريّة إبان حملة فلسطين وسوريا، وورد في تقرير اللورد ملنر قوله: «ليس من العدل إلّا أن نذكر الخدمات التي أدّاها فيلق المتطوعة المصريّة، فإنّ قيمتها كانت فوق التقدير، ولم تكن عنها مندوحة لفتح فلسطين.

إنّه كان لمصر على إنكلترا دين أدبي لتساعدها على استعادة السودان. أو لم يكن إخلاء السودان بفعل ضغطها على مصر؟ ألم تكن إنكلترا بمثابة القيّمة على مصر؟ فقد قال السير إدوارد غراي أمام مجلس النواب الإنكليزي في ٢٨ مارس ١٨٩٥: «إنّ إنكلترا تشغل من وجهة الدفاع عن مصالح مصر المركز الخالص للقيم، فمطالب مصر لم نُسلّم بها نحن وحدنا، بل سلمت بها أيضًا وأثبتتها كلّ الثبوت الحكومة الفرنسية.»

وفضلاً عن أن النّيل هو رباط الحياة بين القطرين، فإنّ هناك اعتبارات اقتصادية تربط السودان بمصر.

فالسودان بلاد لا تزال بكرًا، وتجارته معدة للنمو، وحاصلاته للزيادة بسرعة؛ نظرًا لسعة أراضيه وخصبها. فإذا كان له منفذ إلى البحر في بور سودان؛ فإنّ هذا الميناء لا يستطيع وحده تصريف تجارة هذه البلد عندما تنال بعض التقدم.

وفي مصر سيمر دائماً شطر كبير من بضائع السودان، لا سيّما إذا بدت المزامحة في تجارة تلك البلاد، فإنّه حينئذ تفضل الطريق الأخصر. وأكبر شطر من اتجار السودان

هو الآن مع مصر. وسيظل دائمًا كذلك، ومصر هي في العالم من البلاد التي يزدحم سكانها، وهؤلاء السُّكان يزدون زيادة سريعة، وقد أخذت أرضها تعجز عن أن تكفي هؤلاء السُّكان، وبعد بضع سنين تصبح هذه المسألة من المسائل الاجتماعية المتحرّجة التي يقضى على السلالة الآتية حلّها، فليس في الأرض مكان معدّ بذاته لقبول زيادة السُّكان في مصر غير السُّودان، فهو بلاد متاخمة لمصر وبلاد زراعية بحثة ومتصلة بمصر بروابط من كلّ نوع.

ومن جهة أخرى إنّ من المبدأ المسلم به من الجميع الآن، والذي كان مرشدًا وهاديًا لسياسة الإنسانية بعد الحرب الكبرى مبدأ الجنسية المنحصر في تأليف وحدات سياسية من الطوائف المتجمعة إذا كانت من عنصر واحد. وهذا المبدأ ينطبق على مصر والسُّودان؛ لأنّ غالبية السُّودان من العنصر العربي يتكلّم لغة المصريين وله دين غالبيتهم ومخلّق بأخلاقهم.

(٨-٢) بحث في حالة السُّودان السياسية: بقلم صاحب الدولة حسين رشدي باشا

إنّ اتفاق ١٨٩٩ — بين الحكومة المصريّة والحكومة الإنكليزيّة — هو اتفاق في نظر المصريين باطل وفي نظر الإنكليز صحيح ترتبط مصر بأحكامه.

وتستند حجة المصريين في بطلانه إلى أنّ تركيا لم تقر ذلك الاتفاق. ثمّ يزدون على ما تقدم: أنّ مصر ذاتها لم تقرّه برضاها ولم تسلم به إلّا مكرهة مقسورة بقوة إنكلترا. ويردّ الإنكليز على هذه الحجة بأنّ اتفاق ١٨٩٩ يربط مصر لأنّها وقّعته وإن لم تكن تركيا قد سلّمت به. أمّا مسألة عدم تسليم تركيا فكل ما يقال فيه من الوجهة المصريّة أنّ مصر تعاقدت على ملك الغير وفي هذه الحالة لا يكون للمغتصب — أي مصر — حق إنكار عقد التّعاهد، بل إنّ هذا الحق لصاحب الحق المغتصب وهي تركيا. ويزيد في نقصان تمسك مصر ببطلان اتفاق ١٨٩٩ أنّ عقد الاغتصاب الذي وقّعته قد تأيّد بعدول تركيا عن ادّعاء أي حق لها على مصر.

وإذا كانت معاهدة سيفر لا تزال قيد التعديل فإنّ من المأثور أنّ التعديل المطلوب فيها يرمي إلى وجوه أخرى غير ذلك العدول عن حقها في مصر، وهو العدول الذي صار نهائيًا.

أمّا الزعم بانفلات مصر من روابط اتفاق ١٨٩٩ بحجة أنّ رضاها به كان مشوبًا ومشوّها بقوة الإكراه من جانب إنكلترا إكراهًا لم يكن بالإمكان دفعه، فهو ملابسة بين

مبادئ الحق المدني ومبادئ الحق العام. وهذه معاهدات الصلح التي أكره المغلوبون على توقيعها بقوة الحديد والنار هل يجوز لهؤلاء ألا يحترموا أحكامها؟

والذي نعتقده نحن أن اتفاق ١٨٩٩ لا يربط مصر للأسباب الآتية:
أن السبب الذي دعا إلى إبرام هذا الاتفاق هو الاهتمام بمنع تنفيذ الامتيازات في السودان، ووقاية مصر ولو في هذا الشطر من الأراضي المصرية من مساس نظام الامتيازات بسيادتها.

فهذا الاتفاق إذن قد عقد لمصلحة مصر لا لمصلحة إنكلترا، وفي الواقع إن إنكلترا لم يكن لها في ذاك الحين أية مصلحة خاصة من وراء ذلك الاتفاق؛ لأنها كانت تحكم مصر ذاتها.

فأية حاجة كانت بها لأن تُبرم مع مصر اتفاقاً يخولها إدارة السودان؟ فهل هي كانت تلقى من الحكومة المصرية مقاومة لا ترد وهي التي استطاعت أن تكره حكومة مصر على إخلاء السودان رغم إرادتها. لو أنها طلبت من الحكومة المصرية بقطع النظر عن كل اتفاق — وأمامنا السابقة في مسألة غوردون — أن تسلم حكم السودان إلى حاكم عام حتى ولو كان إنكليزياً تختاره إنكلترا وله السلطة المخولة الآن للحاكم العام؟ سؤال لا يجاب عليه بغير «لا».

إن تلغراف غرانفيل المشهور جعل للمشورة الإنكليزية صبغة الأمر، وجعل موقف الحكومة المصرية بين أمرين: إما الخضوع وإما الاستعفاء.

وكما أنه ليس ما يمنع أي شخص تعاقد مع آخر على مصلحة له من أن يتنازل عن تلك المصلحة، فكذلك مصر لا يمنعها مانع قانوناً عن أن تعدل عن اتفاق ١٨٩٩ إذا هي ارتضت أن تتحمل في السودان نظام الامتيازات أو أي نظام يقوم مقامه.

وهذا اللورد كرومر يعترف صريحاً بتقريره عن الاتفاق بأن الغرض الوحيد منه هو إنقاذ مصر في السودان من عراقيل الامتيازات. نعم إنه أضاف إلى هذا الغرض غرضاً آخر جعله في المقام الأول، وهو ضمان الإدارة الحسنة لأهالي السودان، ولكن هذا لا ينقض بوجه من الوجوه مذهبنا.

هل النظام الأساسي النافذ في السودان بمقتضى اتفاق سنة ١٨٩٩، أو بعبارة أخرى هل الحكم الإنكليزي المصري المزدوج هناك، يجعل لمصلحة السودان حقاً مكتسباً تجاه مصر؟! إنهم إذا قالوا ذلك كان جوابنا القاطع: ليس للسودان شخصية ممتازة عن مصر. وإذا كانت له شخصية ممتازة فمصر لم تتعاقد مع السودان، ولكن ما الفائدة

من الوقوف أمام هذه الافتراضات؟ فلنُجابه الحقيقة وجهاً لوجه. والحقيقة هي — كما قلنا — أنه ليست للسودان شخصية خارجة أو منفصلة عن شخصية مصر. ومن هنا تنجم الاستحالة القانونية على السودان بأن يكتسب حقوقاً تجاه مصر.

لقد قلنا ونكرر هنا القول: إنَّ اتفاق ١٨٩٩ لا يربط مصر من الوجهة القانونية، ولكن إذا وصلنا إلى العمل نجد أنَّ مفاوضاتنا سيصطدمون بمقاومة شديدة من جانب إنكلترا العاضّة بكل نواجزها على ذلك الاتفاق. وهذه الأموال الإنكليزيّة قد استخدمت — أو هي على وشك الاستخدام — في السودان، ومجال العمل الواسع في السودان — وهو بلاد خصبة لم تستثمر حتّى الآن — ليتجلى أمام أصحاب الأعمال من الإنكليز، وخطأ الرأي العام الإنكليزي الذي يعتبر نصف السودان — إن لم نقل السودان كله — ملكاً إنكليزياً، واهتمام الإنكليز بإنجاز الخط الحديدي الممتد من رأس الرجاء الصالح.

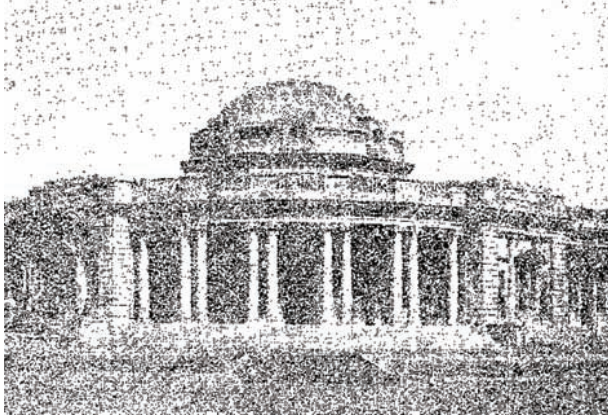
هذه كلها عوامل تحمل الحكومة الإنكليزيّة على أن تتفانى بالتّمسك بذلك الاتفاق. فإذا فرضنا أننا توصلنا غداً إلى الاتفاق المُرضي مع الإنكليز على التّحفظات التي وردت في «التّصريح لمصر» ولم يبق من وجه للخلاف إلّا على السودان، فهل يقطع مفاوضاتنا المفاوضات من أجل ذلك؟

إنَّ الجواب على هذا السؤال الخطير في مثل هذه الحالة يكون من حق البلاد، وبعبارة أخرى إنّه يكون من شأن نواب الأمة الذين تستشيرهم الحكومة. ولكن إذا هم عقدوا العزيمة على أن لا يقبلوا في المسألة هواده فلا يجوز بحال من الأحوال أن يكون مآل الحل جعل مركز مصر أدنى من المركز الذي يكون لها حسب اقتراح خطر لنا وكان في العزم نشره لولا حب التّفادي عن ذلك الآن ولولا تساؤلنا: أليس الأفضل سياسياً الاحتفاظ بتبليغ هذا الاقتراح إلى المصريين وحدهم، لا سيما ممثلي الأمة ونوابها، وللحكومة وللمفاوضين في المستقبل.

وبمناسبة ذكر التّحفظات الإنكليزيّة غير مسألة السودان نذكر عرضاً أنَّ لجنة الدستور الفرعية قد أزالَت كلّ سبب كان يدعو إلى وجود واحد من تلك التّحفظات، وهو تحفّظ يمسّ مساساً خطيراً بالاستقلال؛ لأنَّ أقلَّ ما يرمي إليه تثبيت سيادة إنكلترا على مصر — ونعني بذلك: التّحفظ الخاص بحماية الأقليات.

فإنَّ تلك اللّجنة — إذا صحَّ ما لدينا من المعلومات — قد قرّرت أن تدمج في الدستور المصري المبادئ المسماة «بضمانات الأقليات»، وأعلنت عدم إمكان المساس بتلك المبادئ. فحماية الأقليات تكون مضمونة في نظام البلاد الأساسي والغرض الذي يرمي

إليه التَّحْفُظ المحكي عنه قد أصبح محقَّقًا. وسيكون المفوضون المصريون — والحالة هذه — في أحسن مركز لإبعاد هذا التَّحْفُظ المققوت إبعادًا تامًّا، لا سيَّما وأنَّه يعدُّ مطلبًا جديدًا من جانب الإنكليز؛ لأنَّنا نعرف من مصدر موثوق به أنَّه لم يصدر مطلقًا من المفوضين الإنكليز في خلال مفاوضات الصَّيف الماضي ما يُؤخذ منه طلب اعتراف مصر لإنكلترا بحق حماية الأقليات بمصر. ا.هـ.



معمل أبحاث سير لي ستاك باشا، الذي أنشئ بالخرطوم تخليدًا لذكراه.

هوامش

- (١) راجع عددي التيمس في ١٣ أكتوبر ١٨٩٨ و ٢٤ أكتوبر ١٨٩٨.
- (٢) راجع عدد التيمس المؤرخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٩٨.
- (٣) التيمس ١٥ نوفمبر سنة ١٨٩٨.
- (٤) الكتاب الأزرق المؤرخ ٥ أكتوبر سنة ١٨٩٨.
- (٥) تقرير اللورد كرومر عن سنة ١٩٠١ ص ٥٤.
- (٦) راجع الجزء الأول.
- (٧) راجع الجريدة الرسمية عام ١٨٩٤ ملحق عدد ٦٥٢ ص ٥٥.

- (٨) الكتاب الأزرق المؤرخ في ٥ أكتوبر سنة ١٨٩٨.
- (٩) راجع محاضر هذا المجلس بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٠٩ و ١٩١٠.
- (١٠) أمتزا هو بذاته الملك أمتيسا الذي ورد ذكره في الجزء الأول.
- (١١) إنقاذ السودان The winning of the Sudan.
- (١٢) نشر دولته هذين الفصلين في ١٧ مايو ١٩٢٢ عندما قضت لجنة الدستور في المشروع الذي كلف بوضعه بأن ملك مصر هو ملك مصر والسودان.
- (١٣) راجع الوقائع المصرية ١٨٩٤ الملحق ٦٥٥ صفحة ٨٥٥.
- (١٤) راجع الكتاب الأزرق ٥ أكتوبر سنة ١٨٩٨.
- (١٥) راجع الكتاب الأزرق ٥ أكتوبر سنة ١٨٩٨.
- (١٦) راجع التيمس ١٢ و ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٩٨.
- (١٧) راجع التيمس ١٥ نوفمبر سنة ١٨٩٨.

الفصل السادس

بعد استعادة السودان

(١) منشور الحاكم العام لخاصّة السودان وعامّتهم

«الحمد لله المحيط علماً بكل شيء. وبعد فإنّ سمو الأمير خديوي مصر «عباس باشا حلمي الثّاني» — حرسه الله — قد اختارني لأن أكون سرداراً لجيشه وحاكماً عامّاً للأقطار السّودانية بعد اتّفاقه مع دولة بريطانيا العظمى على ذلك، فعهد إليّ في رئاسة الجيش وإدارة شؤون السّودان وساكنيه، فلبّيت الدعوة الشريفة، وحمدت الله على حسن عنايته والأمير على حسن ظنه وجميل ثقته، وعاهدت الخالق الذي بيده نفسي ونفوسكم أن أراقبه فيكم، وأنصح في خدمة الأمير، ولا أترك باباً يأتيكم منه الخير إلّا فتحتّه، ولا منغذاً يأتيكم منه الشر إلّا سدّدته، وأن أشيّد بيدي أركان العدل بينكم، وأنشر لواء الإنصاف فوق رؤوسكم، وأسأل الله أن يُلهمني الصواب في أعمالي، ويعصمني من الخطأ والزّلل، ويُرشدني إلى انتقاء الأمناء من العمال والحكام لتتمّ رغائبي في الإصلاح ورغائبكم في النّجاح.

ولمّا كان من الفروض الأولى أن أبلغكم إرادتي، وأنشر بينكم رغبتني، عمدت إلى إذاعة هذا المنشور فجعلته باكورة أعمالي؛ لتعلموا منه الغرض الذي أرمي إليه، والطريق التي أريد أن تسلكوا فيها.

اعلموا أنّ أساس الملك هو العدل، ولهذا لم تقم للسّودان قائمة؛ لأنّ ملكه تأسّس على الجور والاعتساف، واغتصاب الحقوق، وظلم الرعية، وانحراف الحكّام عن جادة العدل، وأتباعهم طرق الغواية والضلال، وعدم مراقبة الله، وترك الرّفق بالعمل.

فأراد الله أن يسبغ عليكم رحمته بعد ذلك العذاب، فأزال أولئك الظّلام، ومحا أثرهم، وقوّض ملكهم؛ فأصبحوا لا تُرى إلّا مساكنهم، وخلف بعدهم رجالاً ملاً قلوبهم

رفقًا وعدلاً وهم حكامكم الآن. فأخلصوا لهم الطاعة ليخلصوا لكم العمل، وتيقنوا أنَّكم كالجسد وهم كالرأس، فلا يصلح الجسد إلاً بصلاح الرأس، ولا يصلح الرأس إلاً بصلاح الجسد.

ولقد صرفت عنايتي إلى انتخاب الحكَّام الأكفاء، وأمَّرتهم بالرفق وتنفيذ الأوامر العادلة التي أصدرها لخيركم وخير بلادكم، فعليكم بطاعتهم؛ لأنَّ طاعتهم هي طاعتي، ومن عصاهم فقد عصاني ومن عصاني فقد عصى أولي الأمر، ومن فعل ذلك فقد أغضب الله.

وإنِّي أشهد الله أنَّ من رأيت به اعوجاجًا من هؤلاء الحكَّام قوَّمته بسيف العدل. كما أنَّي أشهد الله أنَّ من رأيته منكم مخالفًا أو مخاصمًا من غير حقٍّ رميت به إلى أقصى درجات العقاب ليصلح الرأس والجسد معًا.

وقد بدأت بتشديد مساجدكم وإقامة شعائر دينكم المقدسة، وتسهيل طريق الحج إلى بيت الله الحرام. بعد أن حال بينكم وبينه أولئك الطُّغاة العصاة الذين استأصل الله شأفتهم.

فإذا تمَّ ذلك عمدت إلى التجارة، فأوسعت لكم ميدانها، وأجريت لكم سيول خيراتها، وأرضعتكم لبانة ربحها، وفعلت كلَّ ما تسمح به حالة الحكومة من تعديل ضرائبها وضرائب الأتليان، وأجر النَّقل في السكك الحديدية والمراسلات البريدية والتلغرافية، هذا مع السعي في توسيع نطاق ثروتكم لترتفعوا في بحبوحة الراحة والأمن، وتذوقوا حلوة العدل، وتنسوا مرارة الظلم السابق.

فأيَّاكم ومخالفتي ومخالفة حكَّامكم، واعلموا أنَّي بقدر ما أكون شفوفاً ليناً مع ذي الاستقامة منكم، أكون صارماً شديداً على من يُخالف أوامري ويعمل على إبطالها. فطهَّروا قلوبكم وأخلصوا سرائركم، وضعوا ثقتكم بي والحكام الذين وليتهم عليكم، وانزعوا من نفوسكم الغل والضَّغائن، وانبذوا كلَّ من كان مفسداً للعقائد عاملاً على خراب البلاد مثيراً للفتن مسبباً للقلق، فلقد بيَّنت لكم طريق الهدى.

والله المسؤول أن يكون لي عوناً على تنفيذ إرادة سمو الخديوي المعظَّم، وأن يمتَّعكم بالراحة والأمن والسَّعادة في ظلِّ سموه. هذا وقد صفحت الحكومتان المصريَّة والإنكليزية، وصفح سموه، وصفح عن سالف أعمالكم. فلا نؤاخذكم بما فات. ولي الأمل أن لا يُفِرَّط منكم بعد ما فرط من قبل، والسلام.

تحريراً في أم درمان في ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٠.

الموافق ٢٨ شوال سنة ١٣١٧

(ونجت)

سردار الجيش المصري

وحاكم السودان العام

(٢) الموظفون بعد استعادة السودان

جعل كبار الموظفين ورؤساء المصالح والقضاة المدنيين والمديرون والمفتشون من الإنكليز. وعين نفر من السوريين والمصريين في وظائف الترجمة والحسابات والسكرتاريات ووظائف الكتّاب والباشكتاب أمثال سعيد شقير بك «باشا» مدير حسابات السودان، وطنوس شحادة في إدارة المخابرات، ورفائيل خليل، وأمين حداد، وفرج شحادة، ودلين زلال، وسليم مشعلاني، وسليم شميل، وصموئيل عطية «بك»، ونجيب كاتبة، ونسيب فيليبس.

ومن الأقباط شاهين جرجس بك سكرتير عربي السردار، ورفائيل خليل، وواصف جرجس، وقديس عبد الملك.

ومن المسلمين؛ الشيخ محمد شاكر قاضي قضاة السودان، والشيخ محمد هارون مفتش المحاكم الشرعية، وأحمد هدايت سكرتير مدير المعارف بالخرطوم.

(٣) حادث الحدود بين الخديوي وكتشنر باشا

اشتهر حادث سياسي خطير باسم حادث الحدود، ونذكره فيما يلي:
كان الخديوي عباس حلمي الثاني يثق بالمرحوم محمد ماهر باشا — وكيل الحربية وقتئذٍ وهو والد معالي علي ماهر باشا رئيس الديوان الملكي والدكتور محمود ماهر بك والدكتور أحمد ماهر عضو الوفد المصري والدكتور أمين ماهر — ثقة كبرى لحبه للوطن حباً جماً. وكان هذا الحب يحمله على التألم من كلّ حادث يقع في الحربية يخالف مصلحة النظام العسكري. وكان كثير الاجتماع يومئذ بالخديوي. ثمّ إنّ الخديوي كان يجهر بانتقاداته في كلّ ما يراه مخالفاً لمصلحة البلاد، سواء في شؤون الحربية أم غيرها. وفي ذات ليلة قال الخديو على مائدة الطعام: «سيرى السردار منّي درساً قاسياً

في الحدود..» فوشى به أحد الذين حضروا تناول الطعام على المائدة الخديوية عند كتشنر باشا سردار الجيش في ذاك الوقت.

فدبر الإنكليز أمرهم وانتظروا ما يأتي به الغد القريب، لا سيما وأن الخديوي كان عازماً على زيارة الحدود وتفقد فرق الجيش المصري هناك.

وفي مساء يوم ٩ يناير سنة ١٨٩٤ سافر الخديوي عباس وفي معيته المرحوم ماهر باشا الذي كان الإنكليز يعدونه عدواً لهم. وهناك استعرض الجنود وأبدى ملاحظته على ما رآه بالأورطة الثانية على مسمع من الضباط الإنكليز؛ مما جعل كتشنر باشا يبلغ الخديوي بأن الضباط الإنكليز متذمرون من هذه الملاحظات العلنية على بعضهم، ويعذونها إهانة لهم جميعاً، وأنهم عازمون على الاستقالة، ولا يسعه إلا عرض الأمر على قائد جيش الاحتلال والمعتمد الإنكليزي في مصر. فأفهمه الخديوي أن ما لاحظته على الجيش المصري هو حق له، وأن هؤلاء الضباط ليسوا في خدمته غير ضباط مصريين، وأنه لم يرد إهانة ضباط إنكليز قط. فتظاهر كتشنر باشا أمام الخديوي بالاعتناع وبعُدول الضباط عن الاستقالة وبعدم إبلاغ هذه الحادثة إلى المعتمد الإنكليزي وقائد جيش الاحتلال. وعندئذ لم يهتم الخديوي بتبليغ حكومته ما جرى بينه وبين السردار. ولكن هذا كان قد أبلغها إلى المعتمد الإنكليزي الذي تحدث مع وزارة الخارجية. ولم يشعر المرحوم رياض باشا — رئيس الوزارة — الذي لم يحط علماً بالأمر إلا والمعتمد الإنكليزي قد جاء بمطالب ثلاثة:

(١) ترضية الجناب العالي الخديوي للضباط الإنكليز ترضية رسمية بثنائه على نظام الجيش وضباطه قبل وصوله إلى العاصمة.

(٢) عزل ماهر باشا من وكالة الحربية حالاً.

(٣) اعتبار الضباط الإنكليز الذين في الجيش المصري تابعين لجيش الاحتلال، وأن تناط الملاحظات عليهم بالقائد العام لذلك الجيش.

بوغت رياض باشا بهذه المطالب التي أصرَّ يومئذ السير إفلن بارنج على إجابتها بلا تحوير وقبل وصول الخديوي إلى العاصمة. فما كان من المرحوم رياض باشا إلا أن أرسل تلغرافاً إلى الخديوي يستفسره عن الحادثة. فأخبره الخديوي بأنه لم يحدث حدث يُوجب السؤال والانشغال. ولكنه نظراً لإصرار المعتمد الإنكليزي على إجابة مطالبه، وخشية تعقد المسألة ووصول الخديوي إلى العاصمة قبل حلها، لم يسع رياض باشا إلا

أن يبرح القاهرة ومعه حضرات النُّظَّار ما عدا تکران باشا — ناظر الخارجية — لمقابلة الخديوي في عودته فلقوه في بندر جرجا، فركبوا في معيَّته عائدين إلى العاصمة. وكانت المخابرات بين رئيس النُّظَّار وناظر الخارجية تلغرافياً بين كلِّ محطة وأخرى. وفي ذاك الوقت كان ناظر الخارجية يراجع المعتمد الإنكليزي في تحويل تلك المطالب حتَّى وصل الرِّكَّاب إلى مدينة الفيوم، وفي هذه المدينة أعلن الخديوي أنَّه راضٍ عن نظام الجيش بأمر عسكري هذا نصُّه:

خطاب من الجناب الخديوي إلى السردار بحلفا

مدينة الفيوم في ٢٦ يناير سنة ١٨٩٤

قبل أن أبارح الوجه القبلي عائداً إلى مصر يهمني أن أكرِّر عظيم اهتمامي ووافر انعطافي نحو الجيش المصري الذي تفقدته في الحدود. ويهمني كذلك أن أثبت عظيم الامتنان الذي قد عبرت لك عنه من قبل بشأن حسن نظامه وترتيبه، ويروقني أن أهنئ الضبَّاط، سواء المصريين والإنكليز الذين يقودونه، وأن أشاهد الخدم التي أدَّاهم الضبَّاط الإنكليز في جيشي، وأرجوكم يا سردار أن تبلغ هذا للضبَّاط والجنود.

عباس حلمي

وبهذا قد أجيب الطلب الأول من المطالب الثلاثة. أمَّا الطلب الثاني المتعلِّق بعزل المرحوم ماهر باشا فقد عدُّل بنقله من وظيفته إلى محافظ عموم القنال مع حفظ مرتَّبه الذي كان يتقاضاه في وكالة الحربية. وقد رفض الطلب الثالث، وهو إمرة جيش الاحتلال على الجيش المصري، رفضاً باتاً.

(٤) قضية التلغرافات

منذ زمان بعيد تشهد مصر قضايا سياسية هامَّة، يتتبَّعها الرأي العام في شوق واهتمام. من هذه القضايا قضية اشتهرت باسم «قضية التلغرافات»، والأصل فيها أنَّه كانت الحملة المصريَّة على السودان بقيادة السردار كتشنر باشا، وكان الاهتمام بأبناء الحملة عظيماً. وكانت جريدة «المؤيد» معدودة يومئذ الجريدة الوطنية الحرَّة الجريئة، التي تُحارب الاحتلال الإنكليزي وتقود المعارضة، وكان صاحبها ورئيس تحريرها المغفور له

السيد علي يوسف — شاباً أزهرياً عصامياً طامحاً يلتهب وطنية وجراًة — يكتب مقالات، عبروا عنها بأنها «تفعل في النفوس فعل السحر وتسري فيها مسرى الكهرباء». ويجب أن نعرف حالة الرأي العام المصري يومئذ، فقد كان غير راضٍ عن سفر الحملة واشتراك الجنود الإنكليزية فيها لاستعادة السودان على الصورة التي أعيد بها ووضعت خططها يومئذ. وكان همُّ «المؤيد» أن ينشر أنباء الحملة على السودان، بينما كانت تعد أنباؤها من المسائل السرية التي لا يكشف بها الجمهور إلا بمقدار. وكان الجمهور متلهفاً على أخبارها، وكان بين الموظفين من تدفعه وطنيته إلى نقل الأخبار الرسمية إلى «المؤيد» مساعدة له على مهمته الصحفية الوطنية، وكان مخبرو «مندوبو» المؤيد ممنوعين من دخول وزارة الحربية ومن مرافقة الحملة، بينما سمح لجرائد أخرى بمرافقة مندوبيها للحملة.

وقد حدث في يوم ٢٦ يولية سنة ١٨٩٦ أن ورد من السردار كتشنر باشا تلغراف على مكتب تلغراف الأربكية إلى ناظر «وزير» الحربية، وأن موظفاً بالمكتب اسمه «توفيق كيرلس أفندي»، أنهم بنقل نسخة من هذا التلغراف، وكان بالفرنسية، وكان عدد كلماته ٥٦٦. وقد وجه هذا الاتهام إليه بعد أن وصلت النسخة إلى جريدة المؤيد، وكان من محرريها يومئذ حضرة الأستاذ محمد مسعود الكاتب المعروف والصحفي القديم، وكان يتولى ترجمة التلغرافات. فسلم إليه صاحب المؤيد هذا التلغراف فترجمه ونشره في جريدة «المؤيد» بعددها الصادر بتاريخ ٢٨ يولية سنة ١٨٩٦. وفي يوم ٢٩ يولية سنة ١٨٩٦، اطلع وزير الحربية على الترجمة المنشورة في «المؤيد» للتلغراف المذكور. فدهش أيما دهشة، وكانت قراءته للجريدة عند تأهبه للخروج من منزله إلى مكتبه بالحربية، فلما وصل إليه بحث عن التلغراف في الوزارة فأحضر إليه. فعلم أن التلغراف لم يسرق، ثم تأكد أنه لم تصل إليه يد إنسان آخر بعد وصوله إلى الحربية، ثم عهد إلى ملحم شكور بك من موظفي الحربية بإمالة اللثام عن كيفية وصول هذا التلغراف إلى جريدة «المؤيد»، فتوجه شكور بك إلى مكتب تلغراف الأربكية لمعرفة الحقيقة، ولكنه لم يصل إلى نتيجة. وحفظت القضية.

وكان بين «المؤيد» وجريدة «المقطم» حرب قلمية، وكان «المؤيد» يتهم «المقطم» بأنه مؤيد للاحتلال الإنكليزي وخادم له، وبعد أن حفظ التحقيق، كتب «المقطم» مقالات يدعو فيها الحكومة إلى محاكمة صاحب «المؤيد» متهماً إياه بأنه قد اشترك في إفشاء سرية التلغراف بنشره، ففتح باب التحقيق مرة ثانية.



السيد علي يوسف «باشا» مؤسس جريدة المؤيد وسيد السادات الوفاية المتوفى في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٣.

واتهمت النيابة العمومية كيرلس أفندي والشيخ علي يوسف صاحب المؤيد بأنَّ المتَّهم الأول قد أفشى تلغرافاً سرياً ورد على مكتب تلغراف الأُزبكية في يوم ٢٦ يولية سنة ١٨٩٦ من سردار الحملة المصريَّة بالسودان، إلى ناظر الحربية. وأنَّ المتَّهم الثَّاني قد اشترك في إفشاء سرية هذا التلغراف بأن نشره في العدد الصَّادر من جريدة المؤيد بتاريخ ٢٩ يولية سنة ١٨٩٦ في حين أنه لم يطلَّع عليه أحد غير عمال التلغراف وناظر الحربية.

وطلبت محاكمتهما بالمادة ١٤٥ من قانون العقوبات. وعدَّ صاحب المؤيد مشتركاً مع المتَّهم الأصلي بمقتضى الفقرة الثَّانية من مادة «٦٨» من القانون المذكور، وأحالتهُم إلى جلسة الجُرح بمحكمة عابدين الجزئية الأهلية التي انعقدت في يوم الأربعاء ٤ نوفمبر سنة ١٨٩٦.

وممّا يذكر في صدد هذه القضية المشهورة أنّ التلغراف كان يحتوي على ٥٦٦ كلمة، وأنّ شهودها بلغ عددهم ٢٧ شاهداً بينهم ناظر الحربية وملحم شكور بك والمسيو ولد ملاحظ مكتب تلغراف الأزيكية وغيرهم من كبار الموظفين وصغارهم، وكان بينهم الصحفي الجريء المرحوم نجيب هاشم «مخبراً» بجريدة المؤيد، والدكتور فارس نمر وإسكندر شنودة، وإسكندر تادرس ونجيب راضي.

وقد اهتمّ الجمهور بهذه القضية أيما اهتمام في أثناء المحاكمة، فقد كانت المحكمة غاصّة بجماهير غفيرة بينها نفرٌ من عظماء الأمة. ولما كانت الساعة الثامنة صباحاً من اليوم المحدد للمحاكمة انعقدت الجلسة برئاسة حضرة القاضي محمود بك خيرت وعلي أفندي توفيق وكيل النيابة المنتدب. أمّا الدفاع فكان مؤلفاً من الأستاذين إبراهيم الهلباوي بك محامياً عن توفيق أفندي كيرلس، والسيد أحمد بك الحسيني محامياً عن صاحب المؤيد.

ثم طلب الدفاع تأجيل القضية للاطلاع ونسخ الأوراق استعداداً للمرافعة؛ لأنّ أوراق القضية لم تحوّل إلى المحكمة إلّا قبل الجلسة بثلاثة أيام فقط؛ ممّا جعل الدفاع لم يتمكّن من الاستعداد للمرافعة؛ فأجلت القضية إلى يوم الأربعاء الموافق ١٨ نوفمبر سنة ١٨٩٦. وفي هذه الجلسة سمعت المحكمة أقوال المتهمين، وشهادة الشهود، ومرافعة النيابة والدفاع وردّ الدفاع على مرافعة النيابة. وفي الساعة السادسة من مساء يوم الخميس ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ أصدر حضرة القاضي حكمه في الجلسة بحبس توفيق أفندي كيرلس ثلاثة أشهر بناءً على إفشائه تلغراف السردار، وبراءة ذمته من تهمة إفشاء تلغراف للمقطم، وبتحمله ربع مصاريف الدعوى، وبراءة ساحة صاحب المؤيد من التّهمتين لعدم وجود أدنى دليل على ثبوت إحداهما ضده.

ولقد علّقت معظم جرائم الشرق والغرب على هذه القضية الغربية، وتناولها البرلمان الإنكليزي بالمناقشة.

(٥) الكشف والكشفية في النوبة

جاء في الجزء الأول من هذا الكتاب أنّه قد حكم بعض أقاليم السودان دولة من الكشف. وبعد إعادة السودان ظل في النوبة أشخاص يُعرفون بهذا الاسم. وقد ذكر حضرة الأستاذ محمد رمزي بك أنّ: لكلمة «الكاشف» جملة معانٍ. فقد كانت تطلق قديماً على «حاكم» الإقليم، ويقابلها في وقتنا الحاضر «مدير»، فكان يقال للحاكم «كاشف»،



مدينة الخرطوم.

وللإقليم — كشوفية — كما يقال اليوم للحاكم الإداري في الأقاليم: مدير، وللإقليم الذي يديره مديرية.

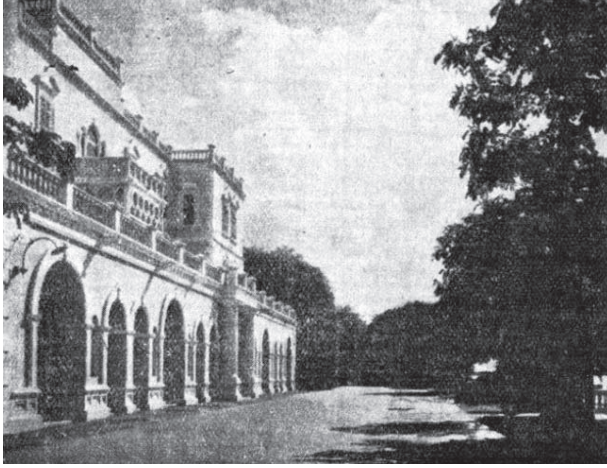
وكانت مصر في عهد دولة المماليك مقسمة إلى أعمال — مديريات — وكان فيها كشوفيات، وهي كشوفية الإسكندرية، وكشوفية الوجه البحري ومقرها مدينة دمنهور، وكشوفية الوجه القبلي ومقرها مدينة أسيوط، ثم جعلت هذه الكشوفيات في عهد دولة المماليك البرجية نيابات، مفردتها نيابة.

ولما تولى العثمانيون حكم مصر قسموها إلى كشوفيات، وجعلوا على رأس كل كشوفية — مديرية — كاشفاً «مديراً».

ولما كانت بلاد النوبة السفلى مركز الدرا بين الشلال الأول والثاني بعيدة عن البلاد المصريّة وقريبة من الحدود السودانية، ويتعدّر على كاشف قوص — مدير قنا — أن يلاحظ أعمال ذلك الإقليم علاوة على أعمال كشوفيته، فقد جعلت بلاد النوبة السفلى كشوفية قائمة بذاتها يرأسها كاشف، وكان مقرها ناحية الدر والديوان. وفي سنة ١٥٢٠م عين حسن قوصي الجركسي كاشفاً على بلاد النوبة. وتولى الكشوفة بعده ولده ثم ولد ولده وذريتهم، فصاروا يتوارثون الوظيفة إلى أيام حكم الخديوي إسماعيل، حيث أصبحت بلاد النوبة قسمًا من أقسام مديرية إسنا. فعين لهذا القسم ناظرًا أسوةً بأقسام

السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية (الجزء الثاني)

المديريات. فالأشخاص الذين يحملون إلى اليوم لقب كاشف هم من ذرية حسن كاشف المذكور.



كازينو الخرطوم.

الفصل السابع

السُّودان بعد اتِّفاق ١٨٩٩

نُفِّذَ اتِّفاق ١٨٩٩، فظل تعيين الحاكم العام للسُّودان وهو في الوقت نفسه سردار الجيش المصري بترشيح الحكومة البريطانية وباختيارها وبموافقة الحكومة المصريَّة واستصدارها أمرًا عاليًا أو مرسومًا ملكيًا. ولو أنَّ الاتِّفاق لم يشترط أن يكون الحاكم العام بريطانيًّا إلَّا أنَّه كان بريطانيًّا دائمًا، وهذا ظاهر من كيفية إعادة السُّودان بقيادة إنكليزية ومن أن الحكومة البريطانية هي التي ترشَّح وتختار الحاكم العام. كذلك كان تعيين رؤساء المصالح والمديرين والمحافظين من البريطانيين. وكان الضُّباط المصريون في الجيش المصري يُندبون في وظائف المأمورين وقليل منهم في وظائف المفتِّشين والوظائف المتوسطة كالقضاة ورؤساء الأقاليم، والوظائف الكتابية موزَّعة بين الإنكليز والمصريين والسوريين والسُّودانيين وبعض الأجانب.

(١) مجلس الحاكم العام أو الدستور السُّوداني

بمقتضى اتِّفاق سنة ١٨٩٩ المُبرم بين الحكومتين المصريَّة والإنكليزية لنظام الحكم في السُّودان، للحاكم العام للسُّودان سلطة مطلقة تشريعية وإدارية. ولكن قُبِدَت هذه السلطة منذ يناير سنة ١٩١٠ بإنشاء «مجلس الحاكم العام»^١ وهو يتألَّف برئاسة الحاكم العام وعضوية: القائد العام لقوة الدفاع، والسكرتير القضائي، والسكرتير الإداري، والسكرتير المالي — وهؤلاء أعضاء بمقتضى قانون؛ أي بمقتضى وظائفهم.

السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية (الجزء الثاني)

وهناك أعضاء بمقتضى أوامر تصدر من الحاكم العام لأشخاص معيّنين، والأعضاء الذين صدرت أوامر بتعيينهم هم: مدير المعارف، ومدير الأشغال، ومدير المصلحة الطبية، ومدير الأمور الاقتصادية.

اختصاص المجلس: هو الميزانية — التصديق على القوانين — المشروعات العمومية — التنقلات الكبيرة والصغيرة — السلطة التشريعية والتنفيذية.

وكانت المسائل المتقدمة تصدر بتوقيع «الحاكم العام». ومنذ أنشئ مجلس «الحاكم العام»، أصبحت تصدر بتوقيع «الحاكم العام نفسه».

وأعضاء هذا المجلس كما هو ظاهر — من الموظفين البريطانيين في حكومة السودان، ولم يجلس فيه من غير البريطانيين رودولف سلاتين باشا — المفتش العام لحكومة السودان سابقاً — وكان نمساوياً برتبة اللواء في الجيش المصري، وقد أحيل إلى المعاش سنة ١٨٩٨ في عهد اللورد كتشنر باشا، وأعيد إلى خدمة حكومة السودان في عهد ونجت باشا. وكان هناك منصب يسمى «نائب الحاكم العام»، وقد شغله سلاطين باشا إلى سنة ١٩١٤. وقد ألغي هذا المنصب، وفي غياب الحاكم العام عن منصبه في السودان في الإجازة ونحوها يعين أقدم عضو في مجلس الحاكم العام نائباً له، بقرار يصدر من الحاكم العام نفسه.^٢

(٢) الخديوي عباس في الخرطوم

وصل الخديوي عباس حلمي باشا إلى الخرطوم في ٣ ديسمبر سنة ١٩٠١، وألقى السردار في اليوم التالي أمام سراي الخرطوم الخطاب التالي:

مولاي سمو الخديوي المعظم:

نحن سردار الجيش المصري وحاكم السودان العام وصفّ ضباط وعساكر جيش سموكم المعظم مع الموظفين الملكيين والعلماء والعمد والمشايخ والأعيان في السودان وعموم سگان السودان، نُسّر بأن نقدم مع شعائر الولاء والإخلاص هذا الخطاب ترحيباً بتشريف سموكم المرة الأولى للسودان. لقد نلنا أعظم الشرف بأن سموكم تجشتم السفر الطويل الشاق من



الخدوي السَّابق عباس حلمي باشا سنة ١٩٠٥.

مصر لقضاء بضعة أيام في الخرطوم عاصمة السُّودان التي خرَّبها الأشقياء الذين شقُّوا عصا الطاعة لحكومة سموكم بعد أن كانت عامرة زاهرة. وهي الآن تتدرَّج في الحضارة والعُمران على مبادئ نوَّمَل أن ترقى بها رويدًا حتَّى تصير عاصمة فاخرة ومركزًا مهمًّا لتجارة السُّودان. قد مضى الآن ثلاث سنين على انتشالها من يد ذلك الطَّاغية عبد الله التَّعايشي ببسالة جيش سموكم وجنود المملكة البريطانية العُظمى.

أما وجود سموكم بيننا فقد ملأ قلوبنا مسرَّةً وابتهاجًا، فبالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن جميع الحاضرين هنا اليوم والغائبين عنَّا في جهات السُّودان البعيدة الذين تمنعهم واجباتهم الهامَّة عن الحضور لتقديم واجب التَّرحيب والتعظيم لسموكم نتمنَّى لسموكم حياة مديدة مقرونة بالسعادة

السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية (الجزء الثاني)



الخدوي السَّابق عباس حلمي باشا سنة ١٩٢٩.

والفخار، ونسأل الله تعالى أن يبتَّ في أنحاء بلاد سموكم طويلاً وعرضاً روح
الفلاح والسلام.

(١-٢) خطاب الخديوي

يا سعادة السُّردار وحاكم السُّودان العام، ويا حضرات الضبَّاط والعساكر
الموظفين وعلماء ومشايخ وأعيان وأهالي السُّودان كافة:

إنِّي أشكر لكم الخطاب الذي حييتموني به، وأؤكِّد لكم بأنِّي أعدُّ من أعظم مسراتي رؤيتي إياكم في هذه البلاد الشاسعة التي قرَّبَتْها منَّا سكة الحديد العجيبة التي ملأتني ارتياحًا وابتهاجًا.

الآن وقد رأيت هذه البلاد عرفت الصعوبات والمشقات التي لاقاها من كانت لهم يد في الحملات التي كانت نتيجتها محو سلطة عبد الله التَّعايشي وإعادة العدل والراحة والسكون في جميع أنحاء السودان.

العَلَمَان الإنكليزي والمصري اللذان يخفقان الواحد بجانب الآخر هما إشارة إلى الحكومة المشتركة التي أخذت على عاتقها حماية الأهالي من الوقوع في شَرَك أهل الظلم والفساد وابتداء عصر هدوء وسعادة في هذه الديار.

ولقد سرَّني أيضًا ما أشاهده من تقدُّم مدينة الخرطوم في العمران، وأعتقد أنَّي سأحفظ لكم أحسن ذكرى لاحتفائكم بي في هذه الزيارة الأولى، وإنَّه ليشملني السرور كلَّما سمعت بتحسين أحوالكم وتقدمكم في الرفاهية التي أرى شواهدا بدت في كلِّ الأرجاء.

هذا وإنِّي أنعم الآن بكل ارتياح ببعض النِّياشين على بعض كبار علماء الدين، وسأنعم بها فيما بعد على الضبَّاط والموظَّفين والأهالي الذين يعرض لي عنهم سعادة السردار والحاكم العام بناءً على التَّقارير السنويَّة التي ترد له من المديریات.

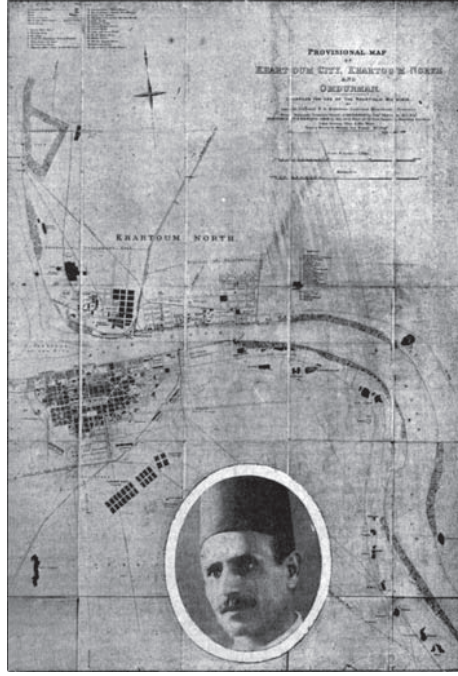
ثم أكرِّر شكري لاحتفائكم بي احتفاءً صادرًا عن حسن نية وخلص طوية.

وقد عاد سموُّه إلى مصر في ديسمبر سنة ١٩٠١.

(٣) زيارة اللُّورد كرومر

زار اللُّورد كرومر السودان لأول مرة سنة ١٨٩٩، وزاره سنة ١٩٠٢، وزاره سنة ١٩٠٣. وقد أصبحت زيارة السودان تقليدًا متوارثًا يُجرىه كلُّ ممثل للحكومة البريطانية في مصر.

السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية (الجزء الثاني)



تخطيط مدينة الخرطوم بعد إعادة السودان، وقد وضعها المهندس المصري محمد السعيد سماعة بك الذي كان مأمورًا لتنظيم الخرطوم يومئذٍ، ثمَّ مهندسًا كبيرًا في مصلحة المساحة أخيرًا. حيث أُحيل إلى المعاش وترى صورته هنا.

(٤) جريدة السودان

صدر العدد الأول من جريدة السودان في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٠٣، ومنحت الحكومة امتيازها إلى الدكتور فارس نمر وشريكه أصحاب المقطم، وعُيِّن خليل ثابت أفندي «بك» من خريجي المدرسة الكلية السورية محررًا لها. والأستاذ خليل ثابت هو حضرة صاحب العزة خليل ثابت بك رئيس تحرير جريدة المقطم الآن.

(٥) وكالة حكومة السُّودان

لحكومة السُّودان في مصر وكالة تسمَّى وكالة حكومة السُّودان، مركزها الآن شارع توفيق.

واختصاصات هذه الوكالة هي: تشجيع السياحة للسُّودان — صرف جوازات السفر إليه — مساعدة المهاجرين السُّودانيين للعودة إلى بلادهم — رعاية العلاقات التي بين الحكومة المصريَّة والحكومة السُّودانية من مالية وحقوقية، والحقوقية هي تنفيذ الأحكام — القيام بالحسابات الجارية مع الجمارك — إعطاء بيانات وإرشادات عن السُّودان. كانت وكالة حكومة السُّودان في أول عهدها مندمجة مع إدارة المخابرات في الجيش المصري، وكان السير ونجت باشا مديرًا للمخابرات في أثناء الحملة المصريَّة بقيادة اللُّورد كتشنر باشا لاستعادة السُّودان — وكان ونجت باشا وكيلاً لحكومة السُّودان في أثناء الحملة، ولما خلف سعادته اللُّورد كتشنر كسرदार للجيش المصري وحاكم عام للسُّودان عين الكونت كليخن باشا — وكان لواءً في الجيش المصري وابن خالة الملك إدوارد السابع والد ملك الإنكليز الحالي «الملك جورج الخامس» — وكيلاً لحكومة السُّودان مع إدارة المخابرات بالجيش المصري من سنة ١٩٠١ إلى سنة ١٩٠٣، وقد خلفه في منصبه اللُّورد إدوارد سيسيل، وكان لواءً بالجيش المصري من سنة ١٩٠٣ إلى سنة ١٩٠٦، حيث عُيِّن مستشارًا لوزارة المالية المصريَّة، وعين اللواء أوين باشا في منصب وكيل حكومة السُّودان ومدير المخابرات بالجيش المصري من سنة ١٩٠٥ إلى ١٩٠٨. وأوين باشا كان رئيسًا للجنة المصريَّة التي تألَّفت للنظر في مسألة العقبة، وكان معه الفريق إبراهيم فتحي باشا ونعوم شقير بك، وانتهت أعمال اللُّجنة بعقد معاهدة مع الدولة العلية التُّركيَّة التي اعترفت لمصر بملكية العقبة، ثمَّ عين سير لي ستاك باشا بعد أوين باشا من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٢، وستاك باشا هو الذي صار فيما بعد سردارًا للجيش المصري وحاكمًا عامًا للسُّودان، وقتل في نوفمبر سنة ١٩٢٤، ثمَّ عُيِّن الجنرال كلايتون باشا خلفًا له من سنة ١٩١٢ إلى سنة ١٩٢٠، حيث عين مستشارًا لوزارة الداخلية المصريَّة، وكان يتولى منصب وكيل حكومة السُّودان عسكريون بريطانيون. ولكن منذ سنة ١٩٢٠، وبعد كلايتون باشا فصلت الوكالة عن قلم المخابرات، الذي نُقل إلى الخرطوم، وأصبح تعيين العسكريين ليس أمرًا لازمًا، ثمَّ تعين مستر مور وكيلاً لحكومة السُّودان في مصر «وحضرته يعمل الآن مع سعادة محمد أحمد عبود باشا في شركة ثورنيكروفت وجياد السباق»، وبقي حتَّى سنة ١٩٣١. وفي سنة ١٩٣١ عين الكولونيل ريدار، وبقي إلى سنة

السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية (الجزء الثاني)

١٩٣٣، وعين مستر «هملتون» من سنة ١٩٣٣ إلى سنة ١٩٣٥، وخلفه الوكيل الحالي حضرة مستر لاش في ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٥.

وأكثر حضراتهم يجيدون اللغة العربية قراءة وكتابة.

وعلى ذكر مسألة العقبة نقول: إنَّ إدارة سينا كانت تتبع قلم المخابرات بالجيش المصري في أثناء عدم وجود وزارة للخارجية المصرية.

(٦) لا امتيازات في السُّودان

لا توجد لحسن الحظ امتيازات للأجانب في السُّودان، وذلك أن اللُّورد كرومر — المعتمد البريطاني الأول في مصر عقب الاحتلال — كان شديد السُّخط على الامتيازات الأجنبية في مصر، وطالما طفحت تقاريره بالإنحاء عليها وبسرد حوادث مآسيها ووقائع ويلاتِها، وقد نص اتِّفاق ١٨٩٩ على عدم وجود امتيازات للأجانب.

ولذا يعد جميع نزلاء السُّودان من أية جنسية — متساوين أمام القضاء السُّوداني خاضعين لقوانينه وأحكامه.

(٧) لا قنصليات في السُّودان

وقد ترتَّب على عدم وجود امتيازات للأجانب، أنَّ البلاد الأجنبية التي لها رعايا في السُّودان لم تنشئ قنصليَّة؛ ولذا ليس بالسُّودان قنصليَّات أجنبية.

(٨) قوانين السُّودان

صدرت قوانين كثيرة منذ استعادة السُّودان حتَّى اليوم من الحاكم العام بمعونة السُّكرتير القضائي، وعُرضت القوانين على اللُّورد كرومر وعلى مجلس النُّظار المصري، ونُشرت تباعاً في الغازيَّة السُّودانية.

(٨-١) الأمر الصادر بإنشاء مجلس الحاكم العام^٢

ننشر فيما يلي نص الأمر الصادر بإنشاء مجلس الحاكم العام:

حيث إنَّ الوفاق المعقود في ١٩ يناير ١٨٩٩ بين حكومة جلالة المرحومة ملكة الإنكليز وحكومة سمو الجناب العالي الخديوي قد فوَّض إلى الحاكم العام الرياسة العليا العسكرية والملكية في السودان، ومنحه الاختصاصات المبيَّنة فيه. وحيث إنَّه بمصادقة الحكومتين المشار إليهما قد استصوب إيجاد مجلس يشترك مع الحاكم العام في إجراء ما له من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية.

فقد صدر الأمر بما هو آت:

(١) يسمَّى هذا القانون قانون مجلس الحاكم العام سنة ١٩١٠.
(٢) يُنشأ مجلس يُعرف بمجلس الحاكم العام يؤلَّف من أعضاء قانونيين هم المفتش العام والسكرتير المالي والسكرتير القضائي والسكرتير الملكي، ومن أعضاء إضافيين لا ينقص عددهم عن اثنين ولا يزيد على أربعة يعينهم الحاكم العام.

يكون تعيين الأعضاء الإضافيين لمدة ثلاث سنين، وتجوز إعادة تعيينهم، وإذا غاب أحد الأعضاء القانونيين بالإجازة أو تعذَّر عليه الحضور للمرض ناب عنه في المجلس، الموظف الذي يقوم مقامه في وظيفته بحكم القانون أو من طريق التَّنَاقُب.

وإذا غاب أحد الأعضاء الإضافيين أو تعذر عليه الحضور كذلك فللحاكم العام أن يعيِّن بدله مؤقتًا.

(٣) يرأس الحاكم العام جلسات المجلس، وفي حالة غيابه تكون الرياسة لأقدم عضو بين الحاضرين مع مراعاة أحكام المادة ١٣.

(٤) للمجلس جميع السلطة المخوَّلة له بمقتضى هذا القانون في نظر كافة المواد التي يجب إجراؤها بمعرفة الحاكم في المجلس بناءً على نصوص هذا القانون أو أي قانون آخر. أمَّا غير ذلك من المواد الأخرى التي قد تُعرض عليه، فإنَّه ينظر فيها بصفة مجلس استشاري للحاكم العام.

(٥) جميع القوانين واللوائح التي للحاكم العام إصدارها بمقتضى المادة الرابعة من وفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ يصير إصدارها بمعرفة الحاكم العام في مجلسه، ولا يسري هذا النص على ما للحاكم العام وحده إصداره من اللوائح بمقتضى السلطة الممنوحة له بنص معمول به.

(٦) يقرر الحاكم العام في مجلسه الميزانية السنوية، ويمنح جميع الاعتمادات الإضافية، سواء كانت من الاحتياطي أو من الإيرادات العادية.

(٧) يُجري الحاكم العام في مجلسه جميع المواد التي يجب إجراؤها فيه بمقتضى أي قانون معمول به، أو على القواعد التي يقررها الحاكم العام في مجلسه.

(٨) تتقرر المسائل التي يجريها الحاكم العام في مجلسه بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين، مع مراعاة ما هو مدون في المادتين ٩ و ١٠. فإذا تساوت الأصوات كان الترجيح لجانب الرئيس، وتدوّن قرارات المجلس في سجل محاضره، مع بيان رأي كل عضو على انفراده، ولكل عضو خالف الأغلبية أن يطلب إثبات أسباب مخالفته في المحضر.

(٩) للحاكم العام — سواء حضر الجلسة أو لم يحضرها — أن يخالف ما أقرته الأغلبية لأسباب تُدوّن في محاضر المجلس، ويعتبر قراره هذا في هذه الحالة من جميع الوجوه كأنه قرار المجلس.

(١٠) للحاكم العام — سواء حضر الجلسة أو لم يحضرها — أن يوقف تنفيذ أي قرار من قرارات المجلس حتى يرفعه إلى السلطة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الرابعة من وفاق ١٩ يناير ١٨٩٩.

(١١) للحاكم العام في مجلسه أن يسنّ قواعد لا تخالف هذا القانون تختصّ بضبط أعمال المجلس، وبيان محل اجتماعاته، وتعيين موظفيه، وتقرير واجباتهم.

(١٢) إذا غاب الحاكم العام بالإجازة أو تعذرّ عليه القيام بأداء وظيفته لمرض، وكذلك إذا خلت وظيفته تنتقل سلطته كلها إلى مجلس الحاكم العام إذا لم يكن هو قد عيّن نائباً عنه في وظيفته.

(١٣) للحاكم العام كلما كان بعيداً عن مجلسه أن يعيّن موظفاً ينوب عنه في رياسته وفي ما له من السلطة كلها أو بعضها المتعلقة بالمجلس بمقتضى المواد السابقة.

(١٤) للحاكم العام كلِّما كان بعيدًا عن مجلسه أن يُباشِر وحده ما للحاكم العام في مجلسه من السلطة كلها أو بعضها إذا أُجيز ذلك بقرار من المجلس. (١٥) لا يجوز تفسير أي نص من نصوص هذا القانون بما يُفيد تخويل الحاكم في مجلسه سلطة لو كانت له وحده لجاءت مخالفة لنصوص اتِّفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ أو لأي اتِّفاق معقود حتَّى الآن بين حكومتي مصر والسُّودان. ا.هـ.

ذلك هو نص القانون الصَّادر بإنشاء مجلس يساعد الحاكم العام.



اللَّورد كتشنر أوف خرطوم يفتتح كلية غوردون.

وهذه أسماء الأعضاء الأول في هذا المجلس عند بداية تأليفه: ونجت باشا رئيسًا، وسلاطين باشا المفتش العام، وإدجار بونهام كارتر السكرتير القضائي، والكولونيل سير رادجار برنارد السكرتير المالي، والكولونيل فيبس السكرتير الملكي — أعضاء قانونيون بمقتضى وظائفهم.

والكولونيل آسير الإدجوتانت جنرال وميجر ويلكنسون مدير الزراعة والغابات، وجيمس كيري مدير المعارف، وتوتنهايم المفتش العام لري السُّودان. أعضاء إضافيون.

هوامش

- (١) بناءً على اقتراح سير غورست المعتمد البريطاني في مصر في تقريره سنة ١٩٠٩.
- (٢) راجع نص الأمر الصادر بتأليف مجلس الحاكم العام في آخر هذا الفصل.
- (٣) راجع ما سبق من هذا الجزء.

الفصل الثامن

حوادث السودان بعد استعادته

بعد إتمام إعادة السودان، ظهرت في بعض جهاته فتنٌ محلية، قُمِعت وترتَّب على قمعها توطيد الحكم الحاضر في السودان. ونذكر من ذلك الحوادث التالية، مع العلم بأنَّ الحوادث على الحدود الحبشية تكاد لا تنقطع بسبب غارة بعض العصابات الحبشية على الحدود وخطف الأطفال والنساء وغيرهن والاتجار بهن كرقيق ولسلب الماشية:

- في سنة ١٩٠٠: نُفي علي عبد الكريم من أقارب المهدي مع أتباعه لادعائه انتهاء أعمال التَّكليف منذ واقعة أم درمان فلا صلاة ولا صوم ... إلخ.
- في سنة ١٩٠٣: ظهر في برنو محمد الأمين، وادَّعى أنَّه المهدي، وظهر بالعصيان في مركز الجمع في شرقي الكردفان، وقد قبض عليه الكولونيل ماهول وقتله شنقًا بالأبيض.
- في سنة ١٩٠٤: ظهر شخص يُدعى محمد ود آدم، وادَّعى في «سنجه» عاصمة مديرية الفونج أنَّه النبي عيسى، وقتل ضابط البوليس، ولكنَّه قتل في إبريل سنة ١٩٠٨.

ظهر عسر مالي ووقع حادث خطير — ذلك أنَّ عبد القادر محمد إمام ود حبوبة من قبيلة الحلويين ومن رجال المهدي السابقين قتل مستر إسكوت مونجرير المفتش الإنكليزي، وقتل أيضًا المأمور المصري في طوكر، وحرَّض الأهالي على الثورة. وقد أرسلت إليه قوة فرَّقت رجاله وشُنق في مايو سنة ١٩٠٨. وقامت قبيلة من قبائل الدنكا «فرع جور في بلدة رومبيك» بمديرية بحر الغزال فقتل أفرادها مفتش المنطقة وبعض الجنود، فأرسلت إليهم الحكومة حملة بقيادة سير لي ستاك باشا فهزمتهم.

- **سنة ١٩٠٥ — نوبة جبل الداير:** هو تل جنوبي الأبيض، وقد انضم سكانه إلى الدراويش، وقاوموا الحكومة المصرية القديمة. وبعد إعادة السودان رفضوا دفع الضرائب وأطلقوا النار على الجنود التي أرسلت إليهم لتحملهم على الدفع. وقد جرت سنة ١٩٠٥ معارك صغيرة بين العرب والنوبة.
- **سنة ١٩٠٦:** حدثت ثورة في تالودي، وقتل المأمور وضابط و٣٨ جندياً من الأورطة الثانية عشرة.
- **سنة ١٩٠٦:** وكثر غزو القرى السودانية على الحدود الحبشية، وقد دخلها الهليو مريام سنة ١٩٠٦ وقتل ١١٣ من الأهالي وخطف النساء والأطفال عند غزوته، وقتل هيلو وأعيد الأسرى.
- **سنة ١٩٠٧ على حدود الكونجو البلجيكية:** انسحب حراس الكونجو البلجيكية من مواقعها في الجنوب الغربي لبحر الغزال.
- **سنة ١٩٠٨:** لم تكن نياما في غربي دلنج قد خضعت للحكومة؛ بل أثبت أن تعترف بها وأن تسلّم الأسرى. فأرسلت إليها كتيبة في أكتوبر سنة ١٩٠٨، وأخضعت جبل نياما.
- **قام «عبد القادر ود حبوبة» من قبيلة الحلويين ومن أتباع المهدي — في مركز المسلمية على النيل الأزرق — وقتل مستر «سكوت مونجرير» المفتش الإنكليزي والمأمور محمد شريف أفندي، فأرسلت الحكومة قوة إلى الثوار، وعند وصولها هجموا على معسكرها، وحدثت موقعة قتل فيها ضابطان إنكليزيان وثلاثة ضباط مصريين و٣٥ جندياً مصرياً، وقتل من الثوار ١٢٠، وفر قائدهم وأسر بعد أيام. وكان الفضل في كسب هذه الموقعة إلى المرحوم اللواء حسن توفيق بدر باشا كبير الياوران وإلى ضابط مصري اسمه زادة أفندي، انتحر بعد سنوات.**
- **في سنة ١٩٠٩ احتلال وادي:** احتلّ الفرنسيون مملكة وطنية كانت تحكم «وادي»، وتقع في غرب دارفور. وقد صحت الحدود بين «دارفور» و«وادي» بعد خلاف طويل، ولكنهم اعترفوا بأن دارفور جزء من السودان الإنكليزي المصري.
- **في سنة ١٩١٠:** استولت الحكومة السودانية بمقتضى اتفاقية سنة ١٩٠٦ مع بلجيكا على ١٧ ألف ميل مربع من «اللدو».

وظهر في السنة نفسها النجم المذنب المسمى «هالي» في السماء. فأثار ظهوره الخرافات في جوارسنار. وأراد بعض التعايشة ونفر من القبائل الغربية الذين كانوا مقيمين حول رمش وفلاتة الشيخ طلحة، إثارة القلاقل. ولكن حركتهم قمعت في مهدها.

احتلّ الفرنسيون دارسولا. وأما دار مساليت فقد احتفظت باستقلالها وهاجمت الفرنسيين سنة ١٩١٠، كما احتلّ علي بن دينار دارتامه.

- سنة ١٩١١: قبض على الملك جديل الذي هرب إلى الداير.

احتلت الجنود كربوحبيت وحيبان.

- سنة ١٩١٢: ظهر في مركز تقلى من شرقي كردفان أحد دعاة المهدية السابقين ومن أنصار ود حبوبة في فتنة سنة ١٩٠٨، وادعى أنه النبي عيسى. فأرسلت إليه قوة هزمته وقتلته.

- النوير والدنكا والأنوك: أرسلت في سني ١٩٠٢ و ١٩٠٧ و ١٩١١ و ١٩١٢ و ١٩١٣ كتاب لاحتلال بعض البلاد التي تسكنها قبائل الزوج من النوير والدنكا والأنوك. وقد أخضعت البلاد وطرد المشاغبون، ومنهم السلطان يانبيو في أزند جنوبي بحر الغزال.

- تجريدة البير: جاء في تقرير اللورد كتشنر سنة ١٩١٢، أنه كان الغرض من هذه التجريدة تأديب قبيلة البير؛ لأنها أغارت على قبائل الدنكة، وتمكين الحكومة من إنشاء إدارة مدنيّة فعّالة في بلاد البير. فقاست التجريدة مشاق شديدة من قلة الماء والحبوب ومحاربتها للأعداء في بلاد مجهولة عندها. ولكنها فازت في قتالهم بقيادة الماجور دريك من الطوبجية الملكية، واضطرتهم إلى فتح باب المفاوضة في الصلح.

- تجريدة الأنوك: أرسلت هذه التجريدة للغرضين التّاليتين:

(١) توقيف تجارة السلاح والذخيرة، وتأديب الأنوك على غزوهم بلاد النوير أخيراً.

(٢) الاستعلام عن أحوال تلك الجهات القبلية قصد تحديد حدودها في المستقبل، وكانت القوة التي اشتبكت بالقتال مؤلفة من ١١ ضابطاً إنكليزيّاً و ٢١ ضابطاً مصريّاً و ٤٠٧ من العساكر بقيادة الماجور لفيسون من أورطة الهوسار الثامنة عشرة.

ففي ٤ مارس زحفت من أكويو قاصدة أودنجو، وفي ١٥ منه التقت بقوة عظيمة شاكية السلاح من العدو، وقاتلتها قتالاً شديداً في أجمة كثيفة، فهجم الأنوك عليها بجرأة عظيمة، ولكنهم انكسروا وولّوا الأدبار بعد قتال شديد، واستحوذت القوة على أدنجو والقرى المحيطة بها. ومن الأسف أن هذا الانتصار اقترن بخسارة غير قليلة؛ فقد قتل في المعركة ضابطان بريطانيان و٣ ضباط مصريون و٤٣ من صف الضباط والأنفار. وجرح ضابط مصري و١١ من صف الضباط والأنفار. ولكن القوة كلها أبدت ما لا مزيد عليه من البسالة وحسن النظام مع كثرة ما قاست من العطش الأليم والمشقات العظيمة والقتال الشديد.

هذا وإنه ... إلخ.

الإمضاء: كتشنر

(١) احتلال دارفور

بعد واقعة أم درمان توجه علي دينار إلى الفاشر، وجلس على عرش أسلافه بصفته سلطاناً على دارفور، وكان يدفع جزية صغيرة، ويرسل هدايا مع بعثة خاصة يوفدها من قبله إلى الخرطوم سنوياً، وكان يقبل هدايا من آلات الموسيقى والبنادق. وفي السنين الخمس الأولى بعد إعادة السودان كان السلطان علي بن دينار يتبادل الكتب الودّية مع سلاطين باشا المفتش العام للسودان يومئذ. على أنه لم يكن يُعير ملاحظات الحكومة التفاتاً. وقد تبين أنه لا يسمح لأي موظف من قبل الحكومة بالدخول في بلاده، وأن أي أوروبي يجزؤ على دخولها فإن عودته لا تكون مؤكّدة. وتبلغ مساحة دارفور ١٤٠ ألف ميل مربع، وقد دانت هذه المساحة لحكمه ما عدا البقارة في الجنوب الشرقي.

وقد أقام ابن دينار إدارة حكومية وفرض الضرائب، وكان له جيش من زنوج الفرتيت المنظمين والمسلمين، وكانت أكثر أسلحتهم فرنسية حصلوا عليها من طريق الصحراء الشمالية. وكل بندقية حفر عليها اسم السلطان ولقبه.

وكان يستخدم جواسيس كثيرين^١ أكفاء، وكان لا يثق بأحد، وكان يجمع كل حركة يشتبه فيها في الحال وبقسوة. وكان كبار موظفي حكومته من المماليك أو من الفور

أعضاء البيت الملكي، وكانوا مخلصين له وأكفاء وأمناء. ولم يكن السلطان متعصباً دينياً، وهو مسلم طبعاً. ولم يقبل رغبة السنوسي في إنشاء زوايا في دارفور، وكانت سراريه كثيرات، وكانت إرادته كل شيء، وكان مهيباً مطاعاً. وقد قتل في سنة ١٩١٦ الأمير عرابي دفع الله الذين سلم إليه وخضع له في سنة ١٩٠٢، وكان قتله بسبب الاشتباه في أنه حاول الاتصال بالحكومة السودانية. وكان حول دارفور في الحد الغربي دويلات المساليت وسولا وتامه يحكمها سلاطين، ولكنها كانت تخضع لدارفور ووادي إذا وجهت إليها قوات منهما.

في سنة ١٩٠٩ احتل الفرنسيون وادي، ولكنهم اعترفوا بأن دارفور جزء من السودان الإنكليزي المصري. على أن الحدود كانت مبهمة بين وادي ودارفور. احتل الفرنسيون دارسولا. وأما دار مساليت فقد احتفظت باستقلالها، وهاجمت الفرنسيين سنة ١٩١٠.

كان علي بن دينار يحقد على الفرنسيين الذين أصبحوا مجاورين له في وادي. ولما أعلنت الحرب الكبرى وانضم الإنكليز إلى الفرنسيين كحلفاء، أصبح الإنكليز في نظره خصوماً أكبر.

وقد اتصل كل من أنور باشا وأخيه نوري باشا في سنة ١٩١٥ بالسلطان علي بن دينار، وحرّضه نوري باشا الذي كان يقود جيش السنوسي على الثورة على الإنكليز والحلفاء والانضمام إلى الخليفة في إستانبول. وطمع ابن دينار في أن يكون ملكاً على السودان، وأن يبدأ باحتلال كردفان.

وقد شعرت الحكومة السودانية باستعداد ابن دينار. ووجهت إليه حملة بقيادة الليفتنانت كولونيل كيلى، وعددها يتراوح بين ألفين وثلاثة آلاف مقاتل من الجنود السودانية المشاة والهجانة والعرب والسود والطوبجية المصرية وبعض رجال المدفعية الإنكليز ومعهم أربعة مدافع مكسيم. وسارت الحملة إلى الفاشر التي تبعد عن الأبيض بمقدار ٤٠٠ ميل. وقد ترك السلطان الحملة حتى دخلت حدود دارفور، وتمادت حتى بلغت حدود الفاشر. وقد تبين أن السلطان ومعه ألوف من المقاتلين فكروا في السير إلى جبل مرة. وفي ٦ نوفمبر سنة ١٩١٦ التقى الميجر هاردستون ببعض رجال علي بن دينار: وقد تبين أن أكثر رجاله قد هجروه فانضم بعضهم إلى الحكومة السودانية والبعض الآخر دخل الكونجو الفرنسية. أما فلول جيشه فقد هجمت عليهم كتيبة من الحملة بغنة ليلاً، وأصاب علي بن دينار برصاصة قتلتها في الجنوب الغربي لجبل مرة.

السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية (الجزء الثاني)

واستولت الحكومة على دارفور وأنشأت بها إدارة وبوليس.
وكانت الحدود بين دارفور ووادي محل مفاوضات في باريس. وعقد اتفاق في ٨
سبتمبر سنة ١٩١٩ بمقتضاه تركزت دار تامه ودارسولا للفرنسيين، ودار مساليت ودار
قمر للإنكليز.

وفي سبتمبر سنة ١٩٢١: قامت ثورة في مركز نبالا جنوبي دارفور، حيث قام فقيه يدعى
عبد الله السحيني ادعى أنه النبي عيسى، وأثار حرباً دينية، وكان معه الألوف المسلحة.
وأرسلت إليه حملة من الفاشر، ومات المفتش ماك نيل وشاون ومعهما أربعة كتبة.



أسر الأمير محمود بن أحمد وهو بلباس المهديّة.

وقد تمكّن الضابط السوداني بلال رزق ومن بقي معه من الجنود الخمسين من إعادة احتلال مكاتب الحكومة. وقد شُنق الفقيه الدّعي في ٣ أكتوبر سنة ١٩٢١.

(٢) أعمال البناء

بُني كوبري على الأتربة وفتح في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٩٩، ومدّت السكة الحديدية إلى الخرطوم، وتمّت في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٩. وكانت الفكرة يومئذ مدّ السكة الحديدية بين حلفا وأصوان.

(٣) الرتب والنياشين

منحت الحكومة الإنكليزية كتشنر باشا لقب لورد، ويُسمى اللورد كتشنر أوف خرطوم، ومنحت الكولونيل ونجت مدير المخابرات العام نيشان القديسين ميخائيل وجورج مع لقب سير. ومنحه الخديوي رتبة اللواء، وعين أدجو تانت جنرالاً في الجيش المصري في ١٨ ديسمبر سنة ١٨٩٨.

هوامش

(١) راجع «السودان الإنكليزي المصري» (ماكميكل).

الفصل التاسع

نظام الحكم في السودان والإدارة الوطنية

نظام الحكم في السودان يقوم على أساس اتفاق ١٨٩٩، وقد تطور بالحوادث التالية له، وأطراد تفوق النفوذ الإنكليزي، وبإنشاء مجلس الحاكم العام سنة ١٩١٠ والقوانين والمنشورات الكثيرة التي صدرت منظمة لقضائه وماليته وإدارته وتعليمه وحفظ الأمن فيه، والحكم في السودان هو نوع من الحكم المطلق؛ لأنه لا يوجد برلمان أو مجالس شورية.

وقد قلنا إن سياسة الإنكليز في حكم البلاد الخاضعة لهم ترمي إلى إقامة حكومات وطنية في صورة من الصور، على أن تكون خاضعة لهم. وقد رأينا أن أهم ما يتجه إليه ولاية الأمور الإنكليز في السودان تحقيق فكرة الإدارة الوطنية، وهي تجربة حكم بعض بلاد السودان بنظار القبائل والأعيان، بأن يعطوا سلطة قضائية، وبذلك تقل نفقات الحكم ويخف العبء عن الحكومة المركزية في الخرطوم.

وقد أسهب السير هارولد ماكمايكل السكرتير الإداري السابق لحكومة السودان في شرح «هذه الإدارة الوطنية» في كتابه «السودان الإنكليزي المصري».

ومجلس الحاكم العام يُشبه على نوع ما مجلس الوزراء، والحاكم العام مرءوس للمندوب السامي البريطاني في القاهرة، الذي يحمل لقب «المندوب السامي في مصر والسودان». وفي السودان محاكم مدنيّة وجنائيّة وشرعية وأهلية.

(١) القضاء في السودان في الفتح المصري الأول

كان اختصاص القاضي الشرعي عند الفتح الأول للحكومة المصرية للسودان يشمل جميع القضايا من المعاملات وأحكام الدماء والديات والأحوال الشخصية، وكانت هذه الأحكام تستأنف إلى مجلس يسمّى مجلس الأحكام بمصر ثم قصر اختصاص القاضي الشرعي على النظر في الأحوال الشخصية في مذهب الإمام أبي حنيفة، وأنشئ مجلس يسمّى المجلس المحلي للنظر في الخصومات المتعلقة بالمعاملات، وكانت أحكام هذا المجلس تُستأنف لدى مجلس يسمّى مجلس استئناف السودان، ويتألف من رئيس وأعضاء هم قاضي عموم السودان ومفتيان أحدهما مالكي والثاني حنفي، وأعضاء من الأعيان. وقد كان من أعضائه في عهد غوردون باشا أبو بكر الجركوك وإدريس بيك النور.

وقرارات هذا المجلس غالباً تنتهي بها الخصومات غير أنه إذا لم يقبل أحد الخصمين حكمه فله أن يرفع تظلمه إلى مجلس الأحكام بمصر وحكمه أو قراره نهائي. وكانت أحكام الدماء لا تُقرَّر إلا بعد تصديق من سعادة حكمدار عموم السودان، ومثلها قضايا المنازعات التي يخشى أن تؤدي إلى فتنة تخلُّ بالأمن العام. وأنشئت محاكم شرعية عديدة في المراكز ومقار المديرية: في كلّ محكمة قاضٍ. وأكثر هؤلاء القضاة من أهالي السودان، وبعضهم كان يختار من مصر، وسواء أكان القاضي مصرياً أم سودانياً، فقد كان يختاره قاضي عموم السودان ويعيّنه سعادة حكمدار عموم السودان. كما كان لكل مديرية مُفتٍ. أمّا قاضي عموم السودان ومفتي مجلس استئناف السودان وشيخ العلماء فكانوا يعينون بأمر خديوي مصر.

وعند سقوط الخرطوم في قبضة محمد أحمد المهدي في ٩ ربيع الثاني سنة ١٣٠٢ و٢٦ يناير سنة ١٨٨٥ كان قاضي عموم السودان هو الشيخ محمد خوجلي حتيك من أهالي بري ضاحية من ضواحي الخرطوم، تلقى علومه في الأزهر الشريف، وقتله الدراويش في واقعة فتح الخرطوم. وكان مفتي مجلس استئناف السودان الشيخ شاعر الغزي، وقد قتله الدراويش أيضاً في واقعة فتح الخرطوم. أما شيخ العلماء وقتئذ فكان الفكي الأمين الضرير من أهالي جزيرة توتي، وهي جزيرة مقابلة لمدينة الخرطوم، وقد مات في أوائل حكومة المهديّة، ولقّب بالضرير لأنّه ولد أكمه.

(٢) القضاء في حكومة المهدي أو الدراويش

كان القضاء في هذه الدولة لبدادتها بعيداً عن النظام والضبط. فالدفتري الذي كانت تُسجَّل فيه القرارات والأحكام في حكم المصريين للسودان أصبح لا يوجد إلا في بعض المحاكم، وأصبح القضاة في خارج أم درمان ينظرون القضايا بغير ضبط لأقوال الخصوم ولا دفاتر تسجل فيها الأحكام، بل يفصلون فيها شفويًا وأحيانًا يعطون للمحكوم لهم كتابًا يدوّن به الحكم ليكون مستنده في الحق الذي حكم به، وكانت الأحكام تنفذ فور صدورها شفويًا.

وقد اتسعت سلطة القاضي في هذه الدولة فأصبح يفصل في القضايا التي تعرض عليه أيًا كان موضوعها، إلا أن القضاء نفسه قد انحط بعد وفاة المهدي ولم يراعَ في الأحكام الحق والعدل والمطابقة للحكم الشرعي بل أصبحت إشارة أو كلمة تصدر من خليفة المهدي في أم درمان أو من الأمراء المرافقين للقضاة في خارجها واجبة الاتباع لا يصدر الحكم على خلافها، وإلا فإن القاضي لا يأمن على نفسه فضلًا عن البقاء في منصبه. وفيما عدا ذلك كانت الأحكام يُراعى فيها مذهب الإمام مالك أو ما نصّ عليه في منشور من منشورات المهدي.

ولقد غيّر المهدي لقب أكبر قاضٍ في الدولة. فبعد أن كان يُسمّى بقاضي عموم السودان لقّبه بقاضي الإسلام، وأسند هذا المنصب إلى الشيخ أحمد ولد جبارة من علماء الأزهر، وكان قد صحبه من جزيرة أبا إلى قدير، وجعل المهدي دونه قضاة ونوابًا كثيرين، وهو أول من سُمّي بقاضي الإسلام. ولما قُتل في واقعة الأبيض تولى القضاء بعده ولد حلاب أحد فقهاء النيل الأبيض ومات في حصار الأبيض فخلفه القاضي أحمد علي من فقهاء بني هلبه، فلم يكن شأنه في زمن المهدي كبيرًا؛ لأنّ المهدي أقام النواب للفصل في القضايا الشرعية والأمناء للفصل في القضايا السياسية. فلمّا مات المهدي وخلفه في الحكم عبد الله التّعايشي عزل الأمناء ثمّ النواب وجعل المحكمة واحدة برئاسة القاضي أحمد، وكان من أعظم المقربين عنده لاتباعه هواه ثمّ نكّبه في آخر الأمر فجرّده من جميع أمواله وزجّه في السجن حتّى مات جوعًا سنة ١٨٩٤، وبعده تولى قضاء الإسلام سليمان الحجاز من تجار بربر المتفقهين، فلم يمكث فيه إلا مدة قصيرة ثمّ خلفه الشيخ الحسين ولد الزهراء، وهو من قرية تدعى أم عظام في ضواحي المسلمية ومن متخرجي الأزهر المتفوقين ومن الشعراء النابغين، وكان قبل أن يتولى القضاء من عداد العلماء الذين عهد إليهم الخليفة بتدريس علم الميراث في مسجد أم درمان، ولمّا تولى القضاء وقف عند

حدَّ الشرع وقضى بعدة مسائل على خلاف ما أراد التَّعايشي فاغتاظ منه وحبسه وكبَّله بالحديد، ومنع عنه الطعام والماء إلى أن مات صبرًا سنة ١٨٩٥، وخلفه في منصب قاضي الإسلام أم بدى البقاري ثمَّ الشيخ النذير خالد، فبقي إلى فتح أم درمان سنة ١٨٩٨، وكان مدرسًا في المعهد العلمي، وتوفي سنة ١٩٣٠. وكانت دار المحكمة الشرعية في أم درمان في هذه الدولة قريبًا من منزل الخليفة المجاور للمسجد الجامع في مكان يسمَّى الككر تجتمع فيها القضاة ورئيسهم قاضي الإسلام، وكل منهم ينظر فيما يقدم إليه من القضايا، ويستشير أصحابه فيما يحكم به إذا خفي عليه وجه الحكم، وكان لا يصدر الحكم في القضايا الكبرى إلا بعد أن يعرض على قاضي الإسلام ثمَّ على الخليفة. وكان القضاء يتبع الإمارات، فكل أمير لناحية من النواحي البعيدة عن أم درمان كان يعين معه قاضٍ لهذه الناحية يعتمد على الأمير في أحكامه، ولقد كثرت الرشوة في قضاة هذه الدولة إلا من عصمه الله. وأعظم قضاة هذه الدولة هو الشيخ محمد البدوي قاضي إمارة الجعليين الذي لم يطق تدخل الأمير الزاكي أبو فرار في أحكامه فخاصمه إلى الخليفة، وكان ذلك سببًا في اعتزاله القضاء، وكان الشيخ محمد البدرى المذكور من أكابر العلماء علمًا ودينًا وورعًا، تلقى علومه في الأزهر الشريف، وهو أول من تولى مشيخة العلماء في الدولة الحالية إلى أن توفي سنة ١٩١١. ولنختم هذا الكلام بصورة حكم من أحكام ذلك العهد، وسببه أنَّ الخليفة محمد شريف حامد خليفة الكرار، أي الخليفة الرابع، غضب من الخليفة التَّعايشي، وامتنع عن صلاة الجمعة معه لقتله بعض أقاربه. فأمر الخليفة القضاة أن يقضوا فيه بما يكون زاجرًا له وعبرة لغيره، وقد وقع على هذا الحكم ستة وأربعون رجلًا من أكابر دولة التَّعايشي وأهل شوره، منهم قاضي الإسلام أحمد علي، وهذا نص الحكم:

بسم الله الرحمن الرحيم

حمدًا لمن جعل الاستقامة طريقًا للسلامة، وشكرًا لمن وفق ذوي البصائر إلى الوقوف على قدم الصدق فصاروا من أهل الكرامة، وخص أهل عنايته بأنوار هدايته فاستسلموا لقضائه، واستراحوا من الوقوع في هاوية الندامة، وحضَّ على طاعة أولي الأمر بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ لانتظام الحال والسلامة في يوم القيامة، وصلاةً وسلامًا على قطب دائرة الأصل النوراني ومنبع النبض الرِّحمانى وأشرف النُّوع الإنساني ومعدن السرِّ الرباني؛ سيدنا محمد الذي قصم بسيف الحق ظهر

الخلاف، ومكّن حسام الشرع من رقاب أهل الانحراف، وعلى آله وأصحابه الذين قوي في الله يقينهم فأمنوا بالغيب فانكشفت غياهب الشك عن بصائرهم فازدادوا إيماناً وتمكّن دينهم.

وبعد، فإنّ الخليفة محمد شريف حامد قد بارز خليفة المهدي عليه السلام بالعداوة والعصيان والخلاف حتّى تظاهر بالحرابة له، وشهر السلاح عليه، ولم يأل بإدخال الخلل في الدين وشقّ عصا المسلمين. فبعد هذا كله اجتمع جماعة المسلمين، وأحضروه بين أيديهم، وحلّفوه على كتاب الله تعالى فحلّف وعاهد على ألا يعود إلى مثل ما صدر منه، ثمّ جاء خليفة المهدي عليه السلام نادماً على شنيع فعله فقبله مع ما ارتكبه من عظيم الذنب والخطيئة... وعفا عنه وقابله بالصّفح والإكرام. ثمّ نقض العهد وعاد إلى الخلاف وإضرار السوء والإصرار على عدم الامتثال، فضلاً عن كونه تاركاً الجمعة والجماعة. فعند ذلك اجتمع أصحاب المهدي عليه السلام من قضاة الشرع الشريف وأمراء وعمد وأعيان وسألوه عن ذلك، فقابلهم بأقبح المقال، وتفوّه بما يؤدي إلى سوء الحال، حتّى قال: إنّ الغوث معه وفي حزبه وإنّ نصرته المهدية تحت قدمه، وإنّ الصحابة اعترضوا على النبي ﷺ، وغير ذلك من سوء المقال. وما زالوا يراجعونه بالقول اللّين الحسن، وتلوا عليه منشور المهدي عليه السلام في خليفته والمنشور الذي وجّهه إليه خاصة أوامره فيه باتباع خليفته وعدم خروجه عن أوامره فعند ذلك أظهر التوبة والندم؛ فنظرًا لما حصل منه من نقض العهد وعدم استمراره على التوبة السابقة اقتضى نظر أصحاب المهدي عليه السلام طبق الوجه الشرعي وضعه بالسجن تأديباً له، ولولا إظهاره التوبة عمّا حصل منه لكان جزاؤه أعظم من السجن، وقد ثبت جميع ذلك لدى أصحاب المهدي عليه السلام الآتي ذكر أسمائهم وأختامهم فيه أدناه، وجميعهم شهدوا عليه شهادة حق يؤدونها بين يدي أحكم الحاكمين والسلام.

سنة ١٣٠٩ هـ

(٣) القضاء الشرعي في الحكومة الحاضرة

يختلف القضاء في هذا العهد عن سابقه بالنظام التأم وبالذقة في تحرّي الصواب في الأحكام وإزالة الخطأ، متى علم سواء طعن في الحكم أم لم يطعن فإن طعن فيه من أحد الخصوم وظهر خطؤه ألغي وأعيدت القضية لحكمتها للفصل فيها بالطريق الشرعي، وإن كانت القضية صالحة للحكم حكم فيها بما يقتضيه المنهج الشرعي، وإن لم يطعن أحد الخصوم وتبين الخطأ ألغي الحكم إدارياً. كما يختلف العنوان الذي يسمّى به أكبر قاضٍ في هذه الدولة عما كان من قبل إذ عهدنا فيما سبق أنّه كان يسمى في المهدية بقاضي الإسلام وفي الحكومة السابقة عليها بقاضي العموم. أمّا في هذه الحكومة فيُسمى بقاضي القضاة، وأول قاضٍ للقضاة هو صاحب الفضيلة الشيخ محمد شاكر، وقد عين في ٢٨ مارس سنة ١٩٠٠ فعمل جهده في وضع أسس القضاء، واعتمد على اللوائح المعمول بها في مصر في ذلك العهد، فوضع في سنة ١٩٠٣ ثلاث لوائح.

الأولى: لائحة تضمّ ترتيب المحاكم الشرعية مؤلّفة من خمسين مادة بها، شروط انتخاب الموظفين لهذه المحاكم، واختصاص لكل من المحكمة العليا وسلطة المحاكم المركزية ومحاكم المديرية والمحافظات، كما تتناول منصب قاضي القضاة، والتنازع في الاختصاص بين محكمة شرعية وأخرى مدنية والمراقبة القضائية.

والثانية: اللائحة النظامية للمحاكم، وهي مؤلّفة من «١٢٤» مادة بيّن بها طريق رفع الدعوى ونظام الجلسات والأدلة الخطيّة ومحاضر الجلسات والمعارضة والاستئناف والتّمييز والوراثات والمستندات الرّسمية وغيرها. والدفاتر المستعملة في المحاكم دفترًا دفترًا والتنفيذ.

الثالثة: لائحة الرسوم، وهي مؤلّفة من عشرين مادة ومن جدول يوضّح رسوم ٤٩ إشهاداً؛ ذُكر في كلّ إشهاد المبلغ الذي يُؤخذ عليه الرسم، ومقدار الرسم النّسبي، وأقل رسم يؤخذ، والمطلوب منه دفع الرسم كما وضّح به رسوم الصور وغيرها ورسوم القضايا.

وقد أصدر كثيراً من المنشورات والمذكرات القضائية لتوضيح سبل الحكم للقضاة. وعلى الجملة فقد حذو القضاء المصري في ذلك العهد ولم يخالفه إلّا في مسائل بسيطة قضت بها الحاجة أو الضرورة: منها أنّ قاضي المديرية منفرد تستأنف لديه القضايا التي يفصل فيها قاضي المركز، والعمل في مصر في ذلك العهد على غير ذلك، فقد



فضيلة الشيخ محمد شاكر أول قاض للقضاة في السودان بعد استعادته وكان آخر منصب تولاه وكيل مشيخة الأزهر.

كانت أحكام قاضي المركز تستأنف لدى هيئة تتألف من قاضي المديرية والمفتي والنائب. والذي دعا لذلك — على ما أظن — الاقتصاد الذي قضى بعدم تعيين مفتٍ ونائبٍ في كل مديرية. ومنها جعل القضاء من ثلاث درجات: ابتدائي واستئنائي ودرجة تسمى التمييز والقضاء في مصر من درجتين فقط. والسبب في ذلك على ما يظهر إشراف محكمة التمييز التي تتألف من قاضي القضاة ومفتي السودان وأحد المفتشين، حتى يمكنها وضع الحق في موضعه وتعليم القضاة فيما يخطئون فيه لقرب عهدهم بالقضاء، ولأن الاستئناف ليس فيه الضمانات الكافية لأن ينظره قاضٍ واحدٍ كما قدّمنا. ولما نُقل الشيخ شاكر إلى مصر في ٢٦ إبريل سنة ١٩٠٤ خلفه في منصبه حضرة صاحب الفضيلة المرحوم



الشيخ محمد هارون، وبنقله لمصر أيضًا سنة ١٩٠٨م تولى هذا المنصب صاحب الفضيلة الشيخ محمد مصطفى المراغي — وهو شيخ الجامع الأزهر حاليًا — في أول أغسطس سنة ١٩٠٨م، وقد جاء في تقرير الفيكونت كتشنر عن السودان سنة ١٩١٢ تحت عنوان «المحاكم الشرعية» ما يلي:

لا يزال الشيخ مصطفى المراغي قاضي قضاة السودان يتولى رئاسة المحاكم الشرعية بكمال الأهلية والمقدرة، وقد وضع حسب عادته تقريرًا سنويًا مفيدًا، فالمحاكم الشرعية الآن تنتظم من محكمة عالية ومحكمة العموم و١١ محكمة مديرية و٣٤ محكمة مركز فيها ٤٨ قاضيًا و٨٢ كاتبًا ونحوه. وأكثر الذين

نظام الحكم في السودان والإدارة الوطنية

تمس الحاجة إلى استخدامهم يُؤتى بهم من مدرسة المعلمين في كلية غوردون، ويقول السكرتير القضائي في تقريره: إن هؤلاء المستخدمين يبرهنون بسلوكهم وعملهم على أنَّ العناية التي بذلتها مصلحة المعارف في تعليمهم وتهذيبهم لم تذهب ضياعاً.



حضرة صاحب الفضيلة الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغي شيخ الجامع الأزهر حالياً وثالث قاضٍ لقضاة السودان.

كان فضيلة الشيخ المراغي قاضياً لمديرية دنقلا في سنة ١٩٠٤. ثم نُقل إلى مديرية الخرطوم في ديسمبر سنة ١٩٠٦. وفي سبتمبر سنة ١٩٠٧ وقع الاختيار على فضيلته ليكون رئيساً لمفتشي الدروس الدينية بوزارة الأوقاف، ثم عُيِّن قاضياً للقضاة سنة ١٩٠٨، وظل يشغل منصب قاضي القضاة إلى شهر يوليو سنة ١٩١٩، حيث نُقل رئيساً

للتفتيش القضائي الشرعي في وزارة الحَقَّانية، ثمَّ عُيِّنَ رئيسًا لمحكمة مصر الابتدائية الشرعية، ثمَّ نائبًا في المحكمة العليا الشرعية، ثمَّ رئيسًا لهذه المحكمة، إلى أن ولي هذا المنصب الخطير مرتين.

وهو من عائلة عريقة في العلم والتقوى، وكان المرحوم والده من كبار علماء الصعيد. وفي عهد فضيلة الشيخ المراغي أحدث كثيرًا من الإصلاح، فوضع في سنة ١٩١٢ لائحة جديدة للرسوم، ولائحة للمأذونين بيّنت شروط تعيينهم وواجباتهم وتأديبهم على المخالفات التي تصدر منهم، كما استبدل في سنة ١٩١٥ لائحتي الترتيب والنظام السالف ذكرهما بلائحة واحدة أسماها لائحة ترتيب ونظام المحاكم أدخل فيها كثيرًا من الأنظمة، وما زال بها يصلح ما ظهر له وجه للإصلاح حتَّى نُقِلَ لمصر في ٩ أكتوبر سنة ١٩١٩، فتولى بعده حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد أمين قراعة، وقد كان مفتشًا في السُّودان من نوفمبر سنة ١٩١٤، وفي عهده صدرت إصلاحات مفيدة ومنشورات وتعليمات اقتضاها الحال. ولمَّا نُقِلَ في ٦ مايو سنة ١٩٣٢ تعيَّن بعده في هذا المنصب حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد نعمان الجارم، فأصدر كثيرًا من المنشورات القضائية والنظامية، وأدخل في عهده تعديلات على لائحة المأذونين ولائحة ترتيب ونظام المحاكم، واستبدلت لائحة الرسوم بلائحة أخرى وما زال به إلى الآن. على أنَّ الإصلاح في محاكم السُّودان من حيث اقتباس الأحكام المناسبة للعصر ممَّا لم يكن في مذهب أبي حنيفة سبقت فيه السُّودان مصر بزمان بعيد، إذ أساس القضاء فيه أن يكون الحكم بالأرجح من آراء فقهاء الحنفية، إلَّا في المسائل التي يصدر فيها قاضي القضاة منشورات أو مذكَّرات قضائية فإنَّه يعمل بما ينصُّ قاضي القضاة على العمل به من آراء فقهاء الحنفية أو غيرهم من أئمة المسلمين في التشريع. وعلى ذلك جرى العمل: فالطلاق لعسر النَّفَقَة أو للعيب، وطلاق زوجة المفقود إذا مضت مدة أربع سنين من حين رفع الأمر إلى القاضي ولم يعد الزوج ولم يظهر له خبر، والتفريق للشقاق والضرر بين الزوجين ممَّا لم يُؤخذ به في مصر إلَّا بالقانون نمرة ٢٥ سنة ١٩٢٠، والقانون ٢٥ سنة ١٩٢٩ قد شرع العمل بها والحكم على مقتضاها بمنشور أصدره قاضي القضاة سنة ١٩٠٢.

نعم إنَّ محاكم السُّودان لم تجرِ على القول بعدم وقوع طلاق السكران والمكره، وعدم وقوع الطلاق غير المنجز إذا قصد به الحمل على فعل شيء أو تركه لا غير، وعلى القول بأنَّ الطلاق المقتَرَن بعدد لفظًا أو إشارة لا يقع إلَّا واحدة، وعلى القول بأن كُنَايا الطلاق لا يقع بها الطلاق إلَّا بالنية، وأنَّ كلَّ طلاق يقع رجعيًّا إلَّا المكمل للثلاث، والطلاق



صاحب الفضيلة الشيخ محمد أمين قراعة.

قبل الدخول والطلاق على مال وغيره ممّا جرى عليه العمل في مصر سنة ١٩٢٩ إلّا في مارس سنة ١٩٣٥. وسبب تأخير هذا التشريع إلى هذا العهد الظن بأن الأفكار في السودان لم تكن مستعدة لهذا التشريع قبل هذا التاريخ.

ويجمل بنا أن نقول: إنّ المحاكم الشرعية السودانية تتغذى الآن من خريجي القضاء الشرعي، وهو قسم من كلية غوردون يتخصص في العلوم الشرعية مدة خمس سنوات، ولا يُقبل في هذه المدرسة إلّا بقدر حاجة المحاكم، ويخضعون في امتحانهم في العلوم الشرعية للجنة يعيّنها قاضي القضاة أو من ينوب منابه. وعند تخرجهم يعيّنون «عمالاً



فضيلة الشيخ محمد نعمان الجارم قاضي قضاة السودان حالاً.

قضائيين» في المحاكم يتمرنون على الأعمال القضائية مدة ثلاث سنوات، ومتى برهنوا في هذه المدة على كفاءة تامة أصدر قاضي القضاة أمراً لقضاة المحاكم المعيّنين بها لندبهم للفصل في القضايا والوراثات التي هي من اختصاص قاضي المركز تمريناً لهم على القضاء، حتّى إذا ما أُسند إليهم القضاء في محكمة قاموا به على الوجه الأكمل، وأكبر رجال القضاء الشرعي الموجودين الآن ومن ثلاثة منهم تتكون المحكمة العليا الشرعية التي تستأنف لديها أحكام قضاة المديريات فيما هو من اختصاصهم، أو تتألف منهم محكمة التمييز التي تنظر في الأحكام التي تصدر من قضاة محاكم المديريات

نظام الحكم في السودان والإدارة الوطنية

بعد مدة الاستئناف أو الأحكام التي تصدر منهم، وهي من اختصاص قضاة المراكز في مدة الاستئناف إذا رغبوا عن الاستئناف لدى قضاة محاكم المديريات أو بعد مضي مدة الاستئناف هم أصحاب الفضيلة:

الشيخ محمد نعمان الجارم	قاضي قضاة السودان
الشيخ أحمد السيد الفيل	مفتي السودان ونائب قاضي القضاة*
الشيخ أبو شامه عبد المحمود	مفتش المحاكم الشرعية
الشيخ عمر عطية	مفتش المحاكم الشرعية

*كان مرشحا ليكون قاضي القضاة إذا وافقت الحكومة المصرية على عدم تعيين قاضٍ مصري فيها.

ونبيّن فيما يلي صيغة المنشورات الشرعية:

منشور شرعي نمرة ٣٤

صادر في يوم الاثنين ١٤ شعبان سنة ١٣٥١ الموافق ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٢

الحضانة

مادة ١: للقاضي أن يأذن بحضانة النساء للصغير بعد سبع سنين إلى البلوغ، وللصغيرة بعد تسع سنين إلى الدخول إذا تبين أنّ مصلحتها تقتضي ذلك. وللأب وسائر الأولياء تعهد المحضون عند الحاضنة وتأديبه وتعليمه.

مادة ٢: لا أجره للحضانة بعد سبع سنين للصغير وبعد تسع للصغيرة.

مادة ٣: لو زوج الأب المحضونة قاصداً بتزويجها إسقاط الحضانة فلا تسقط بالدخول حتى تطبيق.

مادة ٤: على القضاة الحكم بما نص عليه في هذا المنشور من تاريخ صدوره.

قاضي قضاة السودان: محمد نعمان الجارم

حاشية

مذهب الإمام مالك في الحضانة أنَّ حضانة النساء للصغير تكون إلى البلوغ وللصغيرة تكون إلى الزفاف. وعادات السودان أنَّ البنت تكون مع أمها حتى إذا تزوجت يسكن الزوج معها في أول الزواج في بيتها ولا ينقلها منه. وقد روعي في المنشور مذهب الإمام مالك إذا كانت ثُمّت مصلحة للصغير في بقاءه مع الحاضنة، كما رُوعي مذهب أبي حنيفة إذا كانت المصلحة في بقاء الصغير مع الأب أو غيره ممّن لهم حق الحضانة.

منشور شرعي نمرة (٤١)

صدر من محكمة عموم السودان الشرعية في يوم الاثنين ٢٠ ذي الحجة سنة ١٣٥٣ الموافق ٢٥ مارس سنة ١٩٣٥ م.
القواعد الآتية بعد موافقة جناب السكرتير القضائي لحكومة السودان للعمل بها في المحاكم الشرعية:

الطلاق

- (١) لا يقع طلاق السَّكران والمُكره.
- (٢) لا يقع الطلاق غير المنجز إذا قصد به العمل على فعل شيء أو تركه لا غير.
- (٣) الطلاق المقترن بعدد لفظاً أو إشارة لا يقع إلا واحدة رجعية.
- (٤) كنايات الطلاق في مذهب الحنفية، وهي ما تحتل الطلاق وغيره لا يقع بها الطلاق إلا بالنية.
- (٥) كل طلاق يقع رجعيّاً إلا المكمل للثلاث، والطلاق قبل الدخول، والطلاق على مال، وما نصّ على كونه بائناً في منشور قبل ذلك. أمّا التفريق بالطلاق بسبب اللعان أو العنة أو إباء الزوج عن الإسلام عند إسلام زوجته، فالحكم فيه على مذهب أبي حنيفة.

النَّفَقَةُ وَالْعِدَّةُ

- (٦) تُقَدَّر نفقة الزوجة على زوجها بحسب حال الزوج يسراً وعسراً مهما كانت حالة الزوجة.
- (٧) لا تُسَمَّع عند الإنكار دعوى الإرث بسبب الزوجة المطلقة توفي زوجها بعد سنة من تاريخ الطلاق.

دعوى النسب

- (٨) لا تُسَمَّع عند الإنكار دعوى النسب لولد زوجة ثبت عدم التلاقي بينها وبين زوجها من حين العقد. ولا لولد زوجة أتت بعد سنة من غيبة الزوج عنها ولا لولد المطلقة والمتوفى عنها زوجها إذا أتت به لأكثر من سنة من وقت الطلاق والوفاة.
- (٩) المراد بالسنة في المادتين ٧ و٨ هي السنة التي عدد أيامها «٣٦٥» يوماً.

المهر

- (١٠) إذا اختلف الزوجان في مقدار المهر فالبيّنة على الزوجة. فإن عجزت كان القول للزوج بيمينه إلا إذا ادّعى ما لا يصح أن يكون مهرًا لمثلها عُرفاً، فيحكم بمهر المثل، وكذلك الحكم عند الاختلاف بين أحد الزوجين وورثة الآخر أو بين ورثتيهما.

الهبة

- (١١) لا يشترط أن يكون قبض الهبة بإذن الواهب فللموهوب له أن يحوز الموهوب من واهبه بإذنه أو بغير إذنه.

(١٢) تبطل الهبة إذا تأخر حوزها حتَّى أحاط الدَّين بمال الواهب، ولو كان الدَّين حادثاً بعد الهبة.

(١٣) إذا جنَّ الواهب أو مرض قبل الحوز، فالهبة موقوفة؛ فإنَّ صحَّ من مرضه أو أفاق من جنونه إفاقةً بيَّنة فلا تبطل الهبة وله للموهوب الحوز حال الصحة والإفاقة. أمَّا إذا اتَّصل المرض والجنون بالموت بطلت الهبة.

(١٤) هبة أحد الزوجين للآخر وهبة الأم لابنها الصغير متاعاً من متاع البيت أو الحيوان تصحُّ، إذا أشهد الواهب على الهبة ولو لم يرفع يده عن الموهوب لأنَّ هذه الهبة لا تحتاج لحيازة. فمتى أشهد الواهب على الهبة وحصل المانع وهي في حوزة فلا يضر.

(١٥) تزوين الأب أو الأم ولده ذكراً أو أنثى صغيراً أو كبيراً بتعلية أو إلباس ثياب فاخرة أو باشتراء دابة له يركبها أو اشتراء كتب يحضر فيها أو سلاح يحترس أو يتزين به يكون هبة يختص بها دون الورثة إلَّا إذا أشهد أنَّه على وجه الإمتاع؛ لأنَّ التَّحلية قرينة على التَّمليك.

(١٦) يستعمل بهذه الأحكام من تاريخ صدورها وفي الحوادث السَّابقة عليه إلَّا إذا اتَّصل بها القضاء.

قاضي قضاة السُّودان: محمد نعمان الجارم

(٤) أوامر عالية ومراسيم بتعيين الحاكم العام

أمر عالي خديوي — نحن خديوي مصر:

بناءً على البند الثالث من الوفاق المعقود بين حكومة جلالة ملكة الإنكليز وحكومتنا.

أمرنا بما هو آتٍ

عَيَّن الفريق لورد كتشنر أوف خرطوم وأسبال باشا سردار الجيش المصري حاكماً عاماً للسُّودان.

صدر بسراي القبة في ٧ رمضان سنة ١٣١٦ / ١٩ يناير ١٨٩٩.

نشر بالغازيتة السودانية الصادرة في ٧ مارس سنة ١٨٩٩.

عباس حلمي

أمر عالٍ خديوي

نحن خديوي مصر

بناءً على البند الثالث من الاتفاق الذي عقد بين حكومة جلالة ملكة بريطانيا العظمى وحكومتنا في تاريخه ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ بالقاهرة. أمرنا بما هو آتٍ

قد تعين سعادتلو أفندم الفريق السير رجينلد ونجت باشا الحائز على نيشاني ميخائيل وجورج والحمام العلي الشأن ونيشان الامتياز وياور جلالة الملكة وسردار الجيش المصري حاكمًا عامًا للسودان عوضًا عن سعادتلو أفندم الفريق اللورد كتشنر أوف خرطوم وأسبال باشا الحائز نيشاني الحمام وميخائيل وجورج العالي الشأن الذي استعفى من هذه الوظيفة. صدر في سراي عابدين العامة بتاريخ ٢٠ شعبان سنة ١٣١٧ الموافق ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٩.

«نشر بالغازيتة السودانية رقم ٨ في ٢ يناير سنة ١٩٠٠.»

الإمضاء: عباس حلمي

تعيين

بناءً على المادة الثالثة من الاتفاق المعمول به بين حكومة بريطانيا العظمى والحكومة المصرية بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ الخاص بإدارة السودان في المستقبل؛ قد تعين بناءً على توصية حكومة صاحب الجلالة البريطانية السر جورج ستيوارت سايمز حاكمًا عامًا للسودان خلفًا للسر جون لورد مفى، وذلك بمقتضى الدكريتو الصادر من جلالة الملك فؤاد الأول بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٣.

«غازيتة الحكومة السودانية في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٣»

تعيين شرعي^١

تعطّف صاحب المعالي الحاكم العام بتعيين صاحب الفضيلة الشيخ محمد نعمان الجارم قاضيًا لقضاة المحاكم الشرعية بالسودان. الخرطوم في ٢١ إبريل سنة ١٩٣٢. «غازيتة الحكومة السُّودانية عدد ٥٦١ في ١٥ مايو سنة ١٩٣٢».

(٥) الإدارة الأهليّة

قال ألين إيرلندي في كتابه «مناطق الشرق الأقصى» طبعة ١٩٠٥ صفحة ٧١ بالإنكليزية:

ممّا يخطئ فيه الأوروبيون في الشرق أنّهم يعملون على نشر المدنية الغربية وإزالة الأساليب الوطنية، بدلاً من استغلالها: يوجد طريقان تستطيع الحكومة أن تسلكهما — الأول هو أن تبدأ بالأشياء التي تجدها، نابذة ما هو خطر وظالم منها، مؤازرة ما هو صالح من عادات أهلها، تاركة النظام والتشريع للمناسبات. فإذا بدت حاجات جديدة كان لزاماً على الحكومة أن تفحصها، وأن تهَيئَ لها من الإجراءات ما يتفق مع حالتها ومكانتها، بدلاً من استيرادها من الخارج. ومن أجل أن لا تكون هذه الإجراءات مضادة للعادات الوطنية، يجب العمل على الفوز برضاء الأهالي قبل تنفيذها. حقيقة إن التقدّم بهذه الوسيلة يكون بطيئاً، وإنّ النظام المنشود لا يُعدُّ مقبولاً من وجهة نظرنا. ولكنّه يكون في الواقع هادئاً وثابتاً، وتكون الثقة في ازدياد، ولا يكون هناك شعور بنير أجنبي موضوع على أكتافهم. والطريقة الثّانية هي اكتساح القديم وإدخال نظام يُؤثّرهُ الأوروبيون؛ كأن يوضع قانون للعقوبات على آخر طراز أو نظام للضرائب والبوليس مأخوذ عن الغرب بما فيه من مزايا ومبادئ. ومن غير التّفكير في كيف ينطبق هذا على الظروف المحلية.

ويرى لورد لوجارد في كتابه «الانتداب» وآخرون من رجال الإدارة الأوروبيين في أفريقيا الأخذ بالطريقة الأولى «على أنّه إذا كان من الحكمة حكم الوطنيين على مقتضى أساليبهم مع تعديلها بحيث لا يطبّق منها ما يعد مناقضاً للإنسانية — فإنّ طبيعة النظم الوطنية تكون مثار البحث والتشاور — أليست هذه الأساليب مؤسّسة على عناصر

الوحشية والجهل، وإنَّه إذا أخرج منها العناصر المضادة للإنسانية فإنَّ الباقي منها لن تكون له قيمة ويفقد انسجامه، كما أنَّه يتسائل من ذا الذي يحكم بمقتضى هذه الأساليب الوطنية وما هي مؤهلاته؟»

لقد نهجت الحكومة السودانية في العهد الأخير خاصَّة منهج الحكم بواسطة مشايخ القبائل^٢ بإعطائهم سلطة قضائية وشيئاً من السلطة التنفيذية «البوليسية»، وتقوم هذه الفكرة على أساس تخفيض نفقات الإدارة، وتخفيف المسؤولية عن الحكومة المركزية، وإنشاء وحدات من القبائل، وإبعاد الكراهة للحكام الإنكليز أو المباشرين. ويقول مستر هارولد ماكمايكل — السكرتير الإداري السابق للحكومة السودانية وحاكم تنجانيقا — في كتابه «السودان الإنكليزي المصري» ص ٢٣٥: «إنَّ السوداني — سواء أكان عربياً أم لا دينياً، فإنَّه يؤثِّر الإداري الذي يتولى حكمه. فهو يثق به أكثر من سواه. ولكنَّه لن يمنحه الاحترام والتبجيل الذي يبديه لشيخ قبيلته، فإنَّه بحسب عقيدته يمقت من كلِّ قلبه الأجنبي، ويعتقد فيه أنَّه لا يفهم دينه، وأنَّ عاداته لا يقبلها الذوق.»

ويقول بنتام: «إذا كنت تريد أن تكسب قوماً، فيجب عليك أن تجعلهم يعتقدون أنَّك تحبهم، وأنَّ الطريقة المثلى هي أن تحبهم حباً صادقاً.» ويقول ماكمايكل: «إذا كان هذا القول حقاً فإنَّه من جهة أخرى لا يمكن أن تؤسَّس المحبة على الجهل وسوء التفاهم. وعلى الإداري الذي يريد أن يكون ناجحاً في إدارته أن يتجمل بالصبر وسعة الحيلة، وأن يبحث عن العادات الحسنة التي تكون مختبئة في الأساليب الوطنية، وأن يحاول بصبر أن يفهم أمانى الوطنيين وآمالهم، وأن يبحث عن حاجاتهم، وأن يعرف لماذا يشعرون بها ويريدونها، قبل أن يُشرَّع لهم. وقد وصل إلى هذا تمكَّن الإداري من استغلال الأساليب المحلية والعادات لما هو مفيد وسام.»

ويقول الأستاذ بولارد في الفصل السادس من الجزء الثَّاني من «تاريخ كامبردج الحديث»: «جميع الحكومات — سواء أكانت مدنيَّة أم دينيَّة — تقوم على أساس واحد، فليست قوتها في أنَّها توافق العقل والصواب والقانون. ولكنَّها تستمد قوتها من العادة ولا يكون الحكم ممكناً إذا أغفلت العادات التي تسبق القانون، والتي عندما تثبت في النفوس تصاغ بصيغة القانون. والقتل والاعتداء وجرائم الخيانة والسرقة والغش جرائم محتقرة عند الأوروبيين والسودانيين على السواء.»

كانت أساليب نظام القبائل هي المتبعة في السودان قبل فتح محمد علي ١٨٢١. ولم يشأ الحكم المصري في السودان أن يتدخل في نظام القبائل، وقد ترك لمشايخها أكثر ماكان لهم من السلطة على أن ينفذوا الأوامر التي تصدر إليهم، وأن يحصلوا الضرائب، وعلى أن لا يقوموا بأي عمل مضر بمصالح الحكومة.

عندما أعيد فتح السودان، كان إدارته وحفظ الأمن فيه عسكرياً، وكان لا يزال ماثلاً لأذهان الحكام حوادث المهديّة. وكان سلاطين باشا الذي عيّن مفتشاً عاماً للسودان محل ثقة الحاكم العام سير رجنالد ونجت باشا،^٣ وكانت آراؤه محترمة ونافذة. ولكونه احتمل ضرراً من الأذى وصنوفاً من الإرهاب والذل والهوان وهو في الأسر، ظل ذهنه مطبوعاً بآثار ما عانى واحتمل، وظل يذكر الحوادث السابقة، وكان قد انتهى إلى عقيدة لم يتحول عنها، وهي أنه يجب أن لا يسمح لأحد من السودانيين أن يكون زعيماً دينياً أو قبلياً، وأن لا يسمح لأية شخصية في السودان أن تظهر وأن تنمو. وقد ظلت هذه الفكرة في أثناء وجود سلاطين باشا من سنة ١٨٩٩ إلى ١٩١٤، حيث عاد إلى بلاده النمسا وقامت الحرب وترك منصبه.

ويقول مستر ماكميل: «إنه وإن كانت هذه الفكرة صحيحة إلا أنه يجب الاعتراف بأن هناك حقيقة، وهي أنه ما دام للإنسان وجود على الأرض فسيوجد دائماً رجال يبرزون، وإن بروزهم لا يكون غير معقول أو شيئاً في غير محله. وفضلاً عن ذلك فإن الناس يفضلون أن يكون لهم زعماء ولا ينتظر منهم أن يقنعوا بغير ذلك.»

وقد أحدثت الحرب ونتائجها تغييراً في الحكومات. وقد وجدت حكومة السودان أن من الضروري إحداث تغيير في طريقة حكمه. وقد جاء في تقرير سير لي ستاك — الحاكم العام للسودان — عن ١٩٢١: «لقد اتخذت خطوات كثيرة منذ ابتداء سنة ١٩٢١ لانتهاج سياسة مقتضاها السماح للوطنيين «أهالي السودان» بنصيب في إدارة شؤونهم ومساعدتهم على احتمال المسؤوليات. وقد نفذت هذه السياسة بوسائل مختلفة لتحقيق هذا الغرض: فقد انتخب أهالي السودان وعُينوا في بعض وظائف معينة ونيطت بهم أعمال إدارية مباشرة. ومن جهة أخرى وضع تشريع خول للمشايخ الوطنيين بعض السلطات على أفراد قبائلهم.» والتشريع المشار إليه قد وضع سنة ١٩٢١ ووفق عليه سنة ١٩٢٩، ورئي أن تكون سلطة المشايخ بارزة في الميدان القضائي أكثر من السلطة التنفيذية، وثانياً أن الأمر الصادر بهذا وصف بأنه تنظيم لسلطة المشايخ، وذكر فيه أنه منذ زمن بعيد كان لمشايخ القبائل الجوية سلطة معاقبة رجال قبائلهم والفصل في

المنازعات التي تقوم بينهم، وأنه قد رُئي تنظيم استعمال هذه السلطات. وجعل أقصى ما يمكن الحكم به من الغرامة في الجرائم الكبيرة التي يفصل فيها الشيخ مع أعضاء محكمته غرامة أقصاها ٢٥ جنيهًا إنكليزيًا، والجرائم الصغرى رخص للشيخ أن يحكم فيها وحده بإذن من المدير، وأن يكون أقصى الغرامة عشرة جنيهات، ولم يرخص لهم بإصدار أحكام بالحبس، وقد نيط تنفيذ حكم الشيخ بواسطة الحكومة كما لو كان الحكم صادرًا من محكمة قضائية عادية.

وفي سنة ١٩٢٢ رُئي القيام بتجربة في دار مساليت التي كان يحكمها سلطان من أهلها، والتي ضُمَّت إلى السودان بمقتضى الاتفاق الإنكليزي الفرنسي سنة ١٩١٩. ذلك بأن ترك لهذا السلطان أن يدير الشؤون الداخلية لمملكته الصغيرة تحت إشراف «مقيم بريطاني» ومن جهة أخرى خول رئيس الشلك «ريت» في النيل الأعلى شيء من السلطة. وأنشئت محاكم من المشايخ في المديرية الجنوبية للفصل في القضايا المحلية القليلة الأهمية.

وقد واصلت الحكومة السودانية هذه التجارب وقال الحاكم العام في تقريره: إنَّه قد أصبح لثلاثمائة شيخ للقبائل البدوية وشبه البدوية سلطات تؤيدها سلطة الحكومة. وفي سنة ١٩٢٥ وضعت ميزانية خاصة للإدارة الأهلية بدار مساليت ومنح لريق الدنكة في بحر الغزال محكمة مشايخ. وصدر قانون المحاكم القروية عندما عين سير جوفري آرشر خلفًا للسير لي استاك في يناير سنة ١٩٢٥، وواصل تحقيق هذه السياسة، ولكنه استقال بسبب صحته، وعين في ١٨ أكتوبر ١٩٢٦ سير جون مافي حاكمًا عامًا للسودان، وقد كان قبلاً حاكمًا للإقليم الشمالي الغربي بالهند. وقد قال سير جون في تقريره عن سنة ١٩٢٧ إنَّه مقتنع بتوسيع الإدارة الأهلية وبتطبيق توصيات لجنة ملنر ١٩١٩ و١٩٢١ قد خُول الأمر الصادر من مجلس الحاكم العام في سنة ١٩٢١ بأن يكون له تأليف «محاكم أهلية»، أي تؤلف من الأهالي في أي جهة، وأن يكون هناك نوعان من المحاكم: المحاكم العليا والمحاكم الصغرى، فالمحاكم العليا يعين رئيسها ونائب رئيسها وأعضاؤها التي تؤلف منها ويحد اختصاصها في العقاب وتختلف هذه السلطة، فهي أحيانًا الحكم بالحبس لمدة سنتين والغرامة إلى مائة جنيه، وأحيانًا بالحكم بالحبس لمدة شهر وغرامة خمسة جنيهات. أمَّا في المحاكم الصغرى فتترواح السلطة بالحكم بغرامة مبلغها جنيهان وعشرون جنيهًا مصريًا. ولهذين النوعين من المحاكم اختصاص مدني واختصاص جنائي. وخول لمديري المديرية، بشرط موافقة الحكومة المركزية بأن

يضعوا قواعد لسير هذه المحاكم وبأن يكون للمديرين والمفتشين حق مراجعة أي حكم تصدره محكمة أهلية، أو أن ينقلوا أية قضية إلى المحاكم العادية إذا رأوا ضرورة لذلك. وفي سنة ١٩٢٨ تقرّر فتح اعتماد بإعطاء مكافآت أو مرتبات لرؤساء المحاكم ومشايخ القبائل مقابل الأعمال المنوطة بهم والنفقات التي عليهم آداؤها، مثل مرتبات السّعاة والخدم ونفقات بناء دور لهذه المحاكم. وقد عدّل قانون الإجراءات الجنائية؛ فقد أنشئت في المدن محاكم مثل هذه للفصل في الجرائم الصغيرة بمقتضى هذه العقوبات، وأعطى للمجالس الحكم بالحبس لمدة شهر والغرامة إلى خمسة جنيهاً. كذلك وسّعت الإدارة الأهلية عن طريق السماح للمشايخ الأكفاء الموثوق بهم الرقابة على ميزانيات القبائل، وألفت جمعية تعاونية مدّتها الحكومة بالمال تحت إشراف محكمة أهلية في طوكر بإدارة المال المخصص للسلف الزراعية للزّراع في دلتا البركة، وقد جعلت قبائل البجة مع الهدندوة تحت مديرية كسلا بدلاً من محافظة بور سودان. وفي نهاية ١٩٢٩ كان هناك ٧٢ محكمة أهلية في شمال السودان سمعت أكثر من عشرة آلاف قضية.

وفي سنة ١٩٣١ صدر قرار بشأن القبائل اللادينية في الجنوب. كما صدر قرار آخر في صدد المحاكم الأهلية في الشمال حلّ محل التشريع السابق.

(٦) النظام القضائي في السودان

(١-٦) المحاكم الأهلية

أنشئت في السودان محاكم تُشبه «محاكم الأخطاط» في مصر، وأسميت المحاكم الأهلية، وصدر بشأنها القانون نمرة ٣ سنة ١٩٣٢.

قانون المحاكم الأهلية سنة ١٩٣٢ — نشر في غازيتة الحكومة السودانية عدد ٥٥٨ في ١٥ فبراير سنة ١٩٣٣.

وهو قانون لإلغاء سلطات المشايخ سنة ١٩١٨، وقانون المحاكم القروية سنة ١٩٢٥، وقانون «تعديل» المحاكم القروية سنة ١٩٣٠، وإعادة سنّها معدّلة. قد سنّ حاكم السودان العام في مجلسه ما يأتي:

اسم القانون وبدء نفاذه

(١) يسمى هذا القانون قانون المحاكم الأهلية سنة ١٩٣٢، ويُعمل به عند نشره في غازية حكومة السودان.

إلغاء

(١-٢) يلغي هذا القانون سلطات المشايخ سنة ١٩٢٨، وقانون المحاكم القروية سنة ١٩٢٥، وقانون «تعديل» المحاكم القروية سنة ١٩٣٠.

(٢-٢) جميع السلطات التي مُنحت، والأعمال التي عملت، والأحكام التي أصدرت، والأوامر أو التعيينات التي حصلت، واللوائح التي قرّرت بمقتضى أي القوانين التي قرّر إلغاؤها بهذا القانون، والتي تكون نافذة المفعول مباشرة قبل اليوم الذي يعمل فيه بمقتضى هذا القانون تُعتبر كأنّها مُنحت وعُملت وأُصدرت وحصلت وقرّرت بمقتضى هذا القانون.

(٣-٢) عندما ينفذ هذا القانون تعتبر جميع القضايا المعلقة في أي محكمة مؤسسة بمقتضى أي القوانين التي ألغيت بهذا كأنّها شرع فيها بمقتضى هذا القانون، ويواصل السير فيها بمقتضاه.

(٤-٢) في كلّ تشريع صادر قبل نفاذ هذا القانون أشير فيه إلى أي قانون ملغى بهذا تعتبر تلك الإشارة بالقدر الممكن موجهة إلى هذا القانون.

سريان القانون

(٣) يسري هذا القانون على كلّ السودان ما عدا مديريات أعالي النيل وبحر الغزال ومنجلا.

تعريف الألفاظ

(٤) تدل الألفاظ والعبارات الآتية في هذا القانون على ما يلي من المعاني ما لم يُظهر لها الموضوع أو سياق الكلام معنى آخر.

يشتمل لفظ المفتش «مساعد المفتش». عبارة «موظف حكومة» تشتمل أي شخص مستخدم في الحكومة ما عدا:

- (أ) صف ضباط وأنفار قوة دفاع السودان.
- (ب) رجال البوليس من رتبة بتجاويش وأدنى.
- (ج) الفعلة والمراسلات والحمالين وأية طوائف من الخدّامين في أية مديرية أو مركز أو منطقة يقرّها الحاكم العام بأمر ينشر في غازيته حكومة السودان، ولكن تلك العبارة لا تشمل أي شخص في خدمة شيخ.
- يشمل لفظ «شيخ» كلّ زعيم قبيلة أو إقليم منح سلطة على قبيلته أو جزء من مركز أو على قرية.
- ويراد بلفظ «رئيس» كلّ شخص يرأس أية محكمة من المحاكم المؤسسة بمقتضى هذا القانون.
- ويراد بعبارة «محكمة قانونية اعتيادية» أية محكمة مؤسسة بمقتضى قانون تحقيق الجنايات أو قانون القضاء المدني أو قانون محاكم السودان الشرعية سنة ١٩٠٢.

أنواع المحاكم الأهلية

(٥) تكون في السودان أنواع المحاكم الأهلية الآتية:

- (أ) «محكمة شيخ» ويقصد بها محكمة يرأسها شيخ جالس مع أعضاء.
- (ب) «محكمة شيخ جالس في مجلس» ويقصد بها محكمة الشيخ الجالس مع الكبار.
- (ج) محكمة قروية.
- (د) محكمة شيخ جالس منفردًا.
- (هـ) محكمة مخصوصة كالمنصوص في المادة ١٣.

إنشاء المحاكم الأهلية

- (١-٦) يجوز للحاكم العام أن ينشئ محاكم أهلية في الأماكن التي يستنسبها.
- (٢-٦) تنشأ محكمة مخصوصة بالطريقة المبينة في المادة ١٣.
- (٣-٦) تنشأ محكمة قروية بأمر كتابي موقّع عليه من المدير بموافقة الحاكم العام.
- (٤-٦) كلّ نوع آخر من المحاكم الأهلية ينشأ بأمر موقّع عليه من الحاكم العام.

الأوامر القضائية بإنشاء المحاكم الأهلية

- (١-٧) يعين في الأمر القاضي بإنشاء المحكمة الأهلية سلطاتها وحدود اختصاصها.
- (٢-٧) يجب أن يبين في الأمر اسم الرئيس، وإذا كانت محكمة شيخ فيبين أسماء الأشخاص المؤهلين للجلوس كأعضاء، ويجوز أن يبين بالنسبة إلى محكمة الشيخ الجالس في مجلس الكبار المؤهلون للجلوس مع الشيخ.
- (٣-٧) في محكمة الشيخ يجب أن يبين في الأمر الطريقة التي ينتخب بها الأعضاء المستعاضون والإضافيون وعدد الأعضاء الكافي لانعقاد المحكمة.
- (٤-٧) يجوز أن ينص في الأمر أن الرئيس مأذون له أن يحول سلطاته إلى الأشخاص المذكورين في الأمر، وما لم ينص على ذلك صراحة فلا يجوز للرئيس أن يحول سلطاته إلا بإذن كتابي من المدير، ولا يعطى ذلك الإذن إلا في ظروف استثنائية فقط.
- (٥-٧) يجب أن يُصحب الأمر باللوائح الصادرة بمقتضى المادة ١٧. وإذا كانت محكمة قروية يجب أن يبين بتلك اللوائح تشكيل المحكمة وتعيين الرئيس.
- (٦-٧) يجوز أن يلغى الأمر بواسطة الحاكم العام، وتُسحب السلطات الممنوحة بمقتضاه، إذا اقتنع أن تلك السلطات قد أسيء استعمالها.

اختصاص المحاكم

- (١-٨) لكل محكمة أهلية اختصاص الكامل والسلطة بالقدر المبين في هذا القانون أو في الأمر القاضي بإنشاء المحكمة أو في اللوائح المصاحب بها ذلك الأمر، ويشترط أن لا تكون لمحكمة أهلية سلطة:

- (أ) أن تُسمع أية دعوى مدنية طرفها غير داخلين تحت اختصاص المحكمة إلا برضاء الطرفين أو.
- (ب) أن تسمع أية دعوى مدنية يكون أحد طرفيها داخلاً تحت الاختصاص والطرف الآخر غير داخل إلا برضاء الطرف غير الداخل تحت الاختصاص أو.
- (ج) أن تسمع أية دعوى مختصة بملكية أرض ما عدا دعوى قسمة أرض مسجلة بمقتضى قانون تسوية وتسجيل الأراضي سنة ١٩٢٥ ومملوكة لشركاء إرث بحصص شائعة أو.
- (د) أن تحكم في أية قضية جنائية يكون المتهم فيها موظفًا في الحكومة أو.

(هـ) أن تحكم في أية قضية جنائية يكون المتهّم فيها رجل بوليس إلا برضاء المدير وإن كان المتهّم صف ضابط أو عسكرياً في قوة دفاع السودان فلا تحكم إلا برضاء قومندان القسم والمدير أو.

(و) أن تحكم في أية جريمة من الجرائم المبيّنة في الجدول الأول الملحق بهذا القانون. ويشترط أيضاً ألا تكون للمحكمة القروية سلطة:

(ز) أن تحكم في أية جريمة من الجرائم المبيّنة في الجدول الثاني الملحق بهذا القانون أو.

(ح) أن تسمع أي دعوى مدنيّة تزيد قيمة الشيء المتنازع فيه عن خمسة جنيهاً مصرية ما عدا أمثال القضايا المذكورة في البند الشرطي (ج).

(٨-٢) لا يؤوّل البند الشرطي (ج) من الفقرة (أ) بحيث يحرم المحكمة الأهليّة من سماع قضية تتعلّق بملكية النّخل.

(٨-٣) في دعوى قسمة عقار مسجّل تحت قانون تسوية وتسجيل الأراضي سنة ١٩٢٥ ومملوك لشركاء في إرث بحصص شائعة للمحكمة الأهليّة ذات الاختصاص على المنطقة التي يقع فيها العقار الحق أن تسمع وتفصل في تلك القضية بصرف النّظر عن أن واحداً أو أكثر من الشركاء في الملك لا يقيم أو لا يقيمون ضمن دائرة اختصاص المحكمة أو غير داخل أو غير داخلين تحت اختصاصها.

القانون الذي يُطبّق

(٩-١) تطبق المحكمة الأهليّة ما يأتي:

(أ) القانون الأهلي والعُرف السّاري في المنطقة أو في القبيلة التي تباشر المحكمة اختصاصها عليها، بشرط أن لا يخالف ذلك القانون الأهلي والعُرف العدالة أو الفضيلة أو النّظام.

(ب) نصوص أي قانون لا تكون جزءاً من القانون الأهلي والعرف إذا أذن صراحة للمحكمة بمقتضى أمرها أو لوائحها أن تطبق النصوص.

(٩-٢) يجوز للمحكمة الأهلية مع مراعاة الشروط المدونة في أمرها ولوائحها أن تحكم في الجرائم بالحبس أو الغرامة أو بهما معًا. أو بالنسبة إلى الذكور فلها أن تحكم بما لا يزيد عن ٢٥ جلدة بالسوط أو المقرعة. على أنه يشترط ما يأتي:

- (أ) أن لا تحكم محكمة الشيخ الجالس في مجلس بالحبس.
- (ب) أن تحكم المحكمة القروية بالغرامة فقط، وأن لا تتجاوز مقدار تلك الغرامة العشرة جنيهات مصرية.

وجوب حفظ محضر

(١٠) يجب أن يحفظ محضر بالكتابة عن كل القضايا التي يحكم فيها بموجب هذا القانون.

ويجب أن يشتمل المحضر على ما يأتي:

- (أ) اسم الرئيس. وإذا كانت محكمة شيخ أو محكمة قروية فيجب تدوين أسماء الأعضاء.
- (ب) تاريخ ومكان سماع القضية.
- (ج) أسماء طرفي القضية.
- (د) أسماء الشهود الذين استجوبوا.
- (هـ) بيان موجز عن الوقائع.
- (و) حكم المحكمة الذي يجب أن يوقع عليه الرئيس، وإذا كانت محكمة شيخ أو محكمة قروية فيجب أن يوقع عليه الأعضاء.

وجوب صدور الأحكام بالإجماع أو وجوب الموافقة عليها

(١١) لا يعد صحيحًا حكم محكمة الشيخ أو حكم محكمة قروية لم يوافق عليه الأعضاء بالإجماع ما لم يصدق عليه المفتش، ولا يحصل هذا التصديق على حكم ما لم يكن أُصدر بأغلبية أصوات المحكمة.

الاستئناف

(١٢-١) يجوز أن تُعطى المحكمة الأهلية — بموجب الأمر القاضي بإنشائها — سلطات استئنافية، وفي هذه الحالة يجب أن يبين في الأمر المحاكم الأهلية التي يجوز استئناف أحكامها إلى تلك المحكمة.

(١٢-٢) إذا نصَّ على ذلك صراحة في اللوائح المرافقة للأمر القاضي بإنشاء المحكمة الأهلية فيكون هناك حق في استئناف قرار تلك المحكمة إلى المحكمة الأهلية الأخرى الميَّنة في لوائح المحكمة الأولى المذكورة.

(١٢-٣) إذا لم تشتمل اللوائح المرافقة للأمر القاضي بإنشاء المحكمة الأهلية على نصٍّ صريح بخصوص حق الاستئناف إلى محكمة أهلية أخرى، فلا يصح الاستئناف إلا برضاء المدير أو المفتش.

المحاكم المخصصة

(١٣-١) في أيِّ الأحوال الآتية يجوز للمدير بموافقة الحاكم العام أن يعقد محكمة إذا رأى ذلك من صالح العدالة:

- (أ) إذا كان المتهَّم أو المدَّعى عليه تابعًا لاختصاص محكمة أهلية والمشتكي أو المدعي تابعًا لاختصاص محكمة أخرى.
- (ب) إذا كان المتهَّم نفسه شيخًا.
- (ج) إذا كانت الجريمة المزعومة ذات جسامة بحيث يظهر أنَّ سلطات أية محكمة أهلية ذات اختصاص غير كافية للنظر والحكم فيها.

(١٣-٢) يسمى المدير الرئيس والأعضاء للمحكمة المخصصة من الأشخاص المعيّنين بمقتضى البند ٧ للجلوس في محكمة شيخ.

(١٣-٣) في الأحوال المبيَّنة بالبندين (أ) و(ب) من الفقرة (١) يجوز أن تكون موافقة الحاكم العام المطلوبة بالفقرة «١» موافقة عمومية قابلة للإلغاء من قبله في أي وقت، ولكن في الحالة المبيَّنة بالبند (ج) من الفقرة «١» يجب أن تكون هناك موافقة مخصصة تتعلق بكل حالة.

(١٣-٤) سلطات المحكمة المخصصة بالحبس لا يجوز أن تزيد:

- (١) في الحالة المبينة بالبند (أ) من الفقرة (١) عن أقصى السلطات المقررة في الأمر لأي عضو من أعضاء المحكمة المخصصة بصفته رئيسًا لمحكمة أهلية.
- (٢) في الحالة المبينة بالبند (ب) من الفقرة (١) عن سبع سنوات.
- (٣) في الحالة المبينة في البند (ج) من الفقرة (١) عن عشر سنوات.
- (٤) لا يعتبر القرار ولا الحكم نهائيًا في أية قضية جنائية حكمت فيها محكمة مخصصة إلا بعد أن يؤيده المدير.

سلطة إعادة النظر

(١٤-١) في أية قضية حكمت فيها محكمة أهلية غير المحكمة المخصصة يجوز للمدير أو للمفتش بناءً على طلب أي شخص له علاقة بالقضية أو من تلقاء نفسه أن يفعل ما يأتي:

- (أ) أن يوقف أو يخفض أو يعدل بغير ذلك أي حكم أو قرار أو.
 - (ب) أن يأمر بإعادة سماع القضية أمام نفس المحكمة أو أمام أية محكمة أهلية أخرى مختصة بالنظر فيها أو.
 - (ج) أن ينقل إلى محكمته أية قضية إما قبل المحاكمة أو في أية درجة من درجات الإجراءات، سواء كان قبل أو بعد إصدار الحكم أو إعطاء القرار.
- (١٤-٢) للمدير مثل هذه السلطات في أية قضية حكمت فيها محكمة مخصصة.

القضايا المتعلقة أو التي حكم فيها أمام محاكم أخرى

(١٥) لا حق للمحاكم القانونية الاعتيادية بالنظر في أية مسألة — جنائية كانت أو مدنية — سبق الحكم فيها بموجب نصوص هذا القانون ما دام ذلك الحكم قائمًا، ولا يجوز لأية محكمة منشأة بمقتضى هذا القانون أن تحكم في أية قضية تنظر فيها أو قد نظرتها أية محكمة قانونية اعتيادية إلا برضاء تلك المحكمة.

التنفيذ

(١٦-١) الحكم بالغرامة إذا أصدرته محكمة لها سلطة الحكم بالحبس يجوز تنفيذه بمقتضى حكم الحبس في حالة عدم دفع الغرامة بشرط أن لا يزيد مجموع مدة الحكم بالحبس في حالة عدم دفع الغرامة والحكم الأساسي بالحبس «إن وجد» كلاهما عن أقصى المدة التي للمحكمة الحكم بها.

(١٦-٢) تنفذ أحكام وقرارات المحاكم الأهلية بالطريقة المنصوص عليها في اللوائح المرفقة بالأمر القاضي بإنشاء المحكمة.

(١٦-٣) يجوز للمفتش أن يجري تنفيذ حكم أية محكمة أهلية بناءً على طلب تلك المحكمة أو طلب الطرف المتظلم بنفس الطريقة التي ينفذ بها لو كان حكم أو قرار محكمة قانونية اعتيادية.

اللوائح

(١٧-١) يصدر المدير لوائح ترافق الأمر القاضي بإنشاء المحكمة الأهلية لإرشاد المحكمة وتنفيذ نصوص هذا القانون.

لا يجوز أن تكون تلك اللوائح مخالفة لنصوص هذا القانون، ويجوز أن تنص على ما يأتي:

(أ) تحديد سلطات المحاكم الأهلية من حيث اختصاصها على الأشخاص والجرائم التي يجوز أن تحاكم فيها والعقوبات وأنواع أو قيمة القضايا التي يجوز أن تسمع وأية قيود أخرى يستنسبها المدير.

(ب) الإجراء بخصوص الاستئنافات.

(ج) الرسوم التي تدفع في المحاكم الأهلية.

(د) التصرف بالغرامات والرسوم التي تحصلها المحاكم الأهلية واستعمال تلك الغرامات والرسوم.

(هـ) طرق السير في المحاكم الأهلية والإجراءات المتبعة فيها.

(و) تشكيل المحاكم القروية وتعيين أشخاص للرئاسة.

(ز) تعيين الكبار للجلوس مع الشيخ في المجلس.

(ح) الطريقة التي تنفذ بها قرارات المحاكم.

(ط) تنفيذ نصوص هذا القانون على العموم.

(١٧-٢) هذه اللوائح تكون خاضعة لموافقة السكرتير الإداري والسكرتير القضائي وبقدر ما لها من العلاقة بالتصريف بالرسوم أو إيراد آخر أو صرف أي مصاريف لم تقرّر في الميزانية تكون خاضعة لموافقة السكرتير المالي.

الجدول الأول:

القتل، الجرائم ضد الحكومة أو التي تتعلق بالقوات العسكرية، الجرائم التي تتعلق بالاسترقاق، أي أنواع أخرى من الجرائم يجوز أن تستثنى على الخصوص في الأمر القاضي بإنشاء المحكمة.

الجدول الثاني:

التّهجم. الأذى. الإساءة الناشئة منها خسارة أو تلف بمقدار لا يزيد عن خمسة جنيهاً مصرية. التعدي الجنائي. السب. المشاجرة. تلويث ماء مورد عام أو صهريج عمداً. السرقة أو الامتلاك الجنائي أو خيانة الأمانة لمال لا تزيد قيمته عن خمسة جنيهاً مصرية.

الجرائم ضد أي قانون داخل صراحة في الأمر القاضي بإنشاء المحكمة بأنه قانون تدخل مخالفته ضمن اختصاص المحكمة. أصدره حاكم السودان العام في مجلسه في اليوم الثاني والعشرين من شهر يناير سنة ١٩٣٢.

«الإمضاء» ر. ح هلارد سكرتير المجلس

«الإمضاء» ج. ل. مفي الحاكم العام

تنفيذ الأحكام بين مصر والسودان

بمقتضى قانون تنفيذ الأحكام المصرية الصادر في ٢٣ مايو سنة ١٩٠١، يجب على صاحب أي حكم مصري مدني أن يتوجّه إلى السودان أو أن يعيّن وكيلاً له فيه لدى المحكمة المدنية للحصول على حكم سوداني استناداً إلى الحكم المصري.

أما الأحكام الشرعية المصرية فإنها تنفذ في السودان مباشرة بغير حاجة إلى استصدار حكم في السودان؛ ذلك لأنَّ القضاء الشرعي في السودان يسير طبقاً للقضاء الشرعي في مصر، ولأنَّ قاضي قضاة السودان هو قاضٍ شرعي مصري كما هو معروف، وتسلم حكومة السودان إلى الحكومة المصرية كلَّ متهم أو محكوم عليه من المصريين بمجرد طلب وزارة الحَقَّانية المصرية.

وتنفذ الأحكام السُّودانية الشرعية بطريق إرسالها إلى وزارة الحَقَّانية المصرية لتتولَّى التنفيذ.

والحكومة المصرية تعد كلَّ سوداني فيها كالرعايا المصريين من وجهة التقاضي والمحاکمات الجنائية.

(٧) المحاكم المدنية والجنائية

قبل المَهْدِيَّة كان الحكم مباشرًا؛ أي أنَّ الذي يتولاه هم المأمورون والمديرون ورؤساء الأخطاط بغير تعيين أشخاص معينين إخصائيين يتولون القضاء.

في عهد المَهْدِيَّة: كان يتولى القضاء قضاة شرعيون وموظفون يشبهون المديرين سلطة، قابلون للنقل والعزل. وكانت أحكامهم تستأنف أمام مجلس القضاة في أم درمان، ويؤلف من عشرة قضاة يرأسهم قاضي القضاة. على أن المرجع الأخير كان للمهدي ثم لخليفته عبد الله التعايشي.

وكان هؤلاء القضاة يفصلون في جميع المنازعات ما عدا المسائل التَّجاريَّة فهي من اختصاص المجلس التَّجاري المؤلف من عشرة تجار. وكان «وهبي» وهو مصري، كان مأمورًا في بربر قبل الثَّورة المَهْدِيَّة يفصل في الجرائم الصغيرة.

بعد استعادة السودان: كان الحكم مباشرًا، أي يتولى القضاء المديرون والمأمورون في المسائل المدنية والتجارية. والقضاة الشرعيون في مسائل الأحوال الشخصية.

وفي سنة ١٩١٩ أنشئت سلطة المشايخ «العمد»، فأصبحوا يحكمون في بعض القضايا، وتطور هذا النِّظام فأنشئت «محاكم أهلية»، ويرأس المحكمة الأهلية ناظر القبيلة أو الخطَّ أو من يعينه الحاكم العام، ويكون معه أعضاء يختلف عددهم بحسب البلاد. كما هو مبين في القوانين السابقة في هذا الفصل.

المحاكم المدنية: توجد محاكم نظامية مدنيَّة كالمحاكم الأهلية بمصر. وترفع إليها الدعوى بعريضة تُلصق بها ورقة تمغة قيمتها ثلاثة قروش. ويذكر بها ملخص الدعوى

والطلبات، وتقدم العريضة في اليوم التالي بالجلسة الساعة التاسعة صباحًا. وفي هذه الجلسة يصرّح القاضي للمدعي بالسير في الدعوى، فيحصل رسم عليها بنسبة ٥٪ من قيمتها ابتدائيًا واسمها «رسوم شكوى»، و٥٪ أخرى واسمها «رسوم سماع»، وتحدد جلسة لسماع الدعوى، ويكون تحديدها بعد أسبوع على الأقل من تاريخ دفع الرسوم. وهناك محكمة جنائية تسمى «محكمة بوليس».

ولغة المحاكم النظامية هي: الإنكليزية والعربية، غير أنّ الغالب أن تكون الأحكام وإعداد المحاضر بالإنكليزية.

تنفيذ الأحكام النظامية والشرعية: يكون تنفيذها بطريق عريضة من جديد، ويؤخذ عليها رسم ٥٪ فيصدر القاضي أمره بالحجز. وينفذ الأوامر «المحضر»، وبعد ذلك ينفذ الحجز في سبعة أيام. والبيع يكون بناءً على طلب الدائن، وبعد إعلان تاريخ البيع في موعد ١٤ يومًا في حالة بيع منقولات وشهر في حالة العقارات. ولا يجوز بيع العقارات إلاّ بأمر من المدير.

وتنفذ المحاكم المدنية النظامية الأحكام الشرعية بالنفقات وتسليم الأولاد. وتؤلف محكمة الاستئناف من ثلاثة قضاة. وأكثر القضايا الجنائية يفصل فيها رجال الإدارة ويقدم الاستئناف فيها للحاكم العام. وفي الجنائيات في المحاكم الكبرى تستأنف الأحكام أمام المدير بواسطة السكرتير القضائي، الذي سلطته تماثل سلطة وزير الحقانية في مصر.

وتتألف محكمة عليا من جميع القضاة المدنيين الحاليين، ومحكمة الاستئناف من ثلاثة من أعضاء المحكمة العليا. أما في القضايا الصغرى فمحكمة الاستئناف تؤلف على الأرجح من قاضيين فقط.

وقد تمّت مباني المحاكم في الخرطوم، وفتحتها صاحب السمو الملكي دوق كبنوت في فبراير سنة ١٩٠٨.

وأعدت الحكومة منازل للقضاة والموظفين في البلاد البعيدة كالرصيرص. ومن محاكم السودان:

محكمة النائب القضائي. والمحامي العام. ومحكمة الخرطوم المدنية، ومحكمة الإفلاس بالخرطوم، ومحكمة الأراضي والتسجيل بالخرطوم، ومحكمة مركز الخرطوم. ومحكمة مركز أم درمان والتسجيل، ومحكمة الخرطوم التالية، ومحكمة ضابط بوليس الخرطوم، ومحكمة مديرية البحر الأحمر ومفتشون قضائيون، ومكاتب لتسوية الأراضي، ومحكمة واد مدني.

وقد زاول مصريون مهنة القضاء المدني في السودان، نذكر منهم حضرات صدقي خليل أفندي «بك»، والسيد العشري بك، والسبع بك، ومحمد حسن العشماوي بك «وكيل المعارف الآن»، وأحمد فؤاد بك.

ومن القوانين: العقوبات تحقيق الجنايات، قانون القضاء المدني، قانون محاكم السودان الشرعية، وتأديب الوطنيين، والعوائد الجلية، والضرائب وأراضي الحكومة والبوليس، والقطن والبوليس والصحة.

وجاء في تقرير كرومر عن سنة ١٩٠٦ ما يلي:

عين منذ زمن ليس ببعيد صدقي أفندي خليل «بك» أحد متخرجي مدرسة الحقوق مع قاضٍ مصري آخر للفصل في القضايا الصغيرة في الخرطوم. وقال مستر بونهام كارتر: «قدّم إليّ صدقي أفندي خليل تقريرًا يذكر فيه قصر المدة التي تفصل فيها القضايا الصغيرة في السودان والتأخير العظيم في القضايا في القطر المصري، ففي سماع هذه القضايا لا يبالغ بالاهتمام بالإجراءات الاصطلاحية. وأؤمل أن يكون مثل ذلك جاريًا في قضايا السودان عمومًا. فإننا قد وضعنا قول السر جورج جل نصب عيوننا «وهو أن فائدة هذه الأمور الاصطلاحية التخلص من قبضة القضاة». وإنما أقول هذا القول لاعتقادي أن إجراءات المحاكم المصريّة بطيئة جدًا على غير جدوى. وأصرح باعتقادي أنه لا بدّ من مجيء يوم يظهر فيه للجمهور فضل النظام القضائي السوداني على المصري.

وكان القضاة المصريون يحملون شهادة مدرسة الحقوق الخديوية. ولا يوجد منهم أحد اليوم فقد نقلوا شيئًا فشيئًا في العهد الأخير إلى القضاء الأهلي. على أن شهادة الدراسة الحقوقية ليست شرطًا في التّعيين في وظائف القضاة، فهناك مترجمون بالمحاكم أو موظفون عينوا قضاة مدنيين. وأكثر القضاة من الإنكليز، ويوجد نسيب البستاني أفندي قاضيًا مدنيًا لمحكمة واد مدني، وهو لبناني الأصل.

المحاماة:

عدد المحامين في الخرطوم خمسة: أحدهم إنكليزي، واثنان يونانيان واثنان أحدهما مصري والثاني متمصر. ولا يجوز للمحامي الغريب أن يترافع في السودان إلا بعد تصديق من الحاكم العام، وتصدر المحاكم النظامية أحكامها بسرعة والإجراءات سهلة. والعدالة فيها مكفولة أكثر من المحاكم الأهلية والقروية السودانية. وقد أصدرت الحكومة في هذا العام تشريعاً خاصاً بمزاولة مهنة المحاماة بين خريجي الحقوق السودانيين. وأنشأت مدرسة حقوق الخرطوم لتخريج القضاة والمحامين. وقد نشر التشريع الخاص بها في الفصل الخاص بالتعليم في السودان.

(٨) مسألة قاضي قضاة السودان

منصب قاضي قضاة السودان هو أكبر منصب شغله ويشغله مصري في الحكومة السودانية. وقد عرضنا لرغبة الحكومة السودانية في الاحتفاظ به إلى أحد رجال القضاء الشرعي السودانيين «راجع الصفحات السابقة من هذا الجزء»، وذلك لمناسبة نقل فضيلة الشيخ محمد أمين قراعة من السودان إلى مصر. وقد رأينا أن ننقل هنا ما جاء في «الوقائع المصرية» في عددها الصادر بتاريخ ٢١ إبريل سنة ١٩٣٢ المرسوم التالي بعنوان مرسوم بشأن قاضي قضاة السودان، وهذا نصه:

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بناءً على طلب الحاكم العام للسودان، وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء في ٣٠ مارس سنة ١٩٣٢ وموافقة رأي ذلك المجلس، رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى: يُخلى الشيخ محمد نعمان الجارم نائب محكمة طنطا الابتدائية الشرعية من وظيفته ليتولّى منصب قاضي قضاة السودان.

المادة الثانية: على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ مرسومنا هذا.

بأمر حضرة صاحب الجلالة الملك: رئيس مجلس الوزراء إسماعيل صدقي.

فؤاد

صدر بسراي عابدين في ٩ ذي الحجة سنة ١٣٥٠ الموافق ١٥ إبريل سنة ١٩٣٢.

وقد وافق مجلس الوزراء في جلسة ٣٠ مارس سنة ١٩٣٥ على تعيين فضيلة الشيخ محمد نعمان الجارم نائب محكمة طنطا الشرعية قاضيًا لقضاة السودان على أن يعطى مرتبًا سنويًا مقداره ٩٠٠ جنيه في السنة، ويزاوله في كل سنة مائة جنيه بحسبان خدمة السنة الواحدة في السودان مقابل سنة ونصف في مصر، وأن تكون إحالته على المعاش على قاعدة ١٢٠٠ جنيه مصري.

وقد درست وزارة المالية طلبات فضيلة الشيخ الجارم لمعرفة الفرق بين راتبه في الخرطوم وراتبه في مصر لو بقي في المحاكم الشرعية وبين معاشه الذي يتناوله هنا بعد انتهاء مدة خدمته ومعاشه الذي يتناوله بعد انتهاء مدة الخدمة في السودان، وستحمل الحكومة المصرية الراتب مدة الخدمة والمعاش بعد الإحالة على المعاش.

هوامش

(١) كانت الحكومة السودانية عند رغبة فضيلة الشيخ قراعة في النقل إلى مصر، تريد انتهاز الفرصة لتعيين قاضٍ سوداني كبير قاضيًا للقضاة، وأن يتمتع تعيين قاضٍ مصري قاضيًا لقضاة السودان، فتتقطع آخر صلة للقضاة المصريين بالسودان. وقد أوشك تمسك الحكومة السودانية أن يؤدي إلى أزمة في عهد الوزارة الصديقة سنة ١٩٣٢. فحل الإشكال بأن تولت الحكومة السودانية نفسها تعيين فضيلة الشيخ الجارم؛ إذ كان نائبًا لمحكمة طنطا الكلية الشرعية، وأخلت الحكومة المصرية طرفه، فصار خلفًا للشيخ قراعة. وقيل: إنَّ معالي علي ماهر باشا — وزير الحقانية — هدد بالاستقالة إذا نُفِذَت رغبة الحكومة السودانية بحذفها.

(٢) هذا ما يسمى عند الإنجليز بالإدارة الأهلية Native Administration وهو تطبيق لما جاء في تقرير ملنر في سنة ١٩٢١. وكلما نجحت في جهة ألغي مركزها وبوليسها.

(٣) لم يكن الإنجليز الآخرون مرتاحين لهذه الثقة.

(٤) انظر جريدة الأهرام العدد الصادر بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٣٢.

الفصل العاشر

ديون مصر على السودان

لقد احتملت مصر تضحيات كثيرة في فتح السودان وإقامة المدنية ونشر الحضارة فيه، وضحت بالمال وبدماء أبنائها حتى نقلت السودان من حياة بدوية صحراوية إلى حياة مدنيّة، فيها مدن وقصور ودواوين وجيش منظم وإدارة وبوليس.

وقد بلغت ديون مصر على السودان ملايين الجنيهات. وللأسف إنه لا يوجد إحصاء رسمي جامع لما دفعته مصر منذ فتح السودان في عهد محمد علي.

ويمكن أن يقال إجمالاً: إن مصر كانت تسد نفقات الإدارة منذ عهد محمد علي، وكانت تدفع نفقات جيشها، حتى سحبه سنة ١٩٢٤، وإنها أنشأت مباني كثيرة جداً تبلغ قيمتها ملايين الجنيهات، ومنذ سحب الجيش المصري في سنة ١٩٢٤، تدفع مصر مبلغ ٧٥٠ ألف جنيه لقوة دفاع السودان، فضلاً عما تنفقه على مصلحة الرّي المصري في السودان، فضلاً عن مرتبات موظفي وزارة الأشغال والوزارات الأخرى حين كان لمصر موظفون مدنيون كثيرون.

وسنحاول فيما يلي أن ندون بياناً لبعض ديون مصر على السودان بعد استعادته. أمّا قبل هذا التاريخ فقد كان السودان معدوداً جزءاً من مصر، ولم يتيسر لنا إحصاء نفقات مصر في تمدينه وإدارته، وقد نستطيع ذلك في الطبعة الثانية إن شاء الله.

جاء في تقرير اللورد كرومر سنة ١٨٩٩: «السودان هوة تبتلع الملايين كما يذوب الثلج في حرّ الشمس. فهو سبب وهن المالية المصريّة وضعفها، وقد أنفقت فيه إنكلترا مبالغ طائلة، أملت استعادتها عند تصفية الحساب. ففي ٤ أغسطس سنة ١٨٨٤ قرر مجلس النواب «الإنكليزي» فتح اعتماد مبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيهة لحملة ولسلي، لينقذ غوردون، فوصل هذا الاعتماد الضئيل إلى ١١ مليون جنيه. وفي سنة ١٨٩٦ وعدت الوزارة مجلس النواب بأنّها لن ترتكب مثل هذه الهفوة مرة أخرى. فإذا ضمتّ السودان إلى أملاكها، فإنّها تضاعف هذه الهفوة.»

وقد ورد في نص مشروع الاتفاق بين مصر وإنكلترا عن السودان سنة ١٩٢١ الفقرة الآتية وهي الفقرة (١٣):

مع الحرية بعقد اتفاقات جديدة في المستقبل تعديلًا لاتفاق ١٨٩٩ يتفق الفريقان المتعاقدان على أن تكون حالة السودان هي الحالة المترتبة على الاتفاق المذكور، وعلى ذلك يواصل الحاكم العام استعمال السلطة المخولة له بموجب الاتفاق المذكور بالنيابة عن الفريقين المتعاقدين.

وجاء بالمذكرات التي شرحت بها المواد الأساسية لنص المذكرة البريطانية ما نصه: «لما تباحثنا في الفقرة ١٣ من الاقتراحات اتفقنا على أن تفحص مسألة الديون التي على السودان في الوقت الحاضر بقصد تسويتها على أساس العدل والإنصاف، واتفقنا أيضًا على أن يبحث ممثل الخزانة البريطانية مع ممثل وزارة المالية المصريّة في هذه المسألة حالما تنفذ المعاهدة التي تعقد على أساس الاقتراحات.»

وقد رأى بعض الصحف أن يتكلم في ديون مصر على السودان فقال: إنّ هذه الديون تبلغ ١٥ مليون جنيه، فعقد حضرة صاحب السعادة محمد أبو الفتوح باشا فصلًا في ذلك أرسله إلى «الأهرام» قال:

ذكرت جريدة المقطم في عددها الصادر يوم الأحد ١١ الجاري تحت عنوان «ديون السودان» أنّ قيمة هذا الدين ١٥ مليون جنيه. ولما كان هذا الرقم بعيدًا كلّ البعد عن حقيقة ما للحكومة المصريّة من الديون على السودان،

رأينا أن نوضح الحقيقة. وفي قبول حكومة إنكلترا مراجعة ديون مصر على السودان ربح عظيم لنا وحسنة كبرى من حسنات هذا الاتفاق. والمعلومات التي سأذكرها جزء من أبحاثي التي قمت بها حينما كنت مستشاراً في الوفد الرسمي، وقد توصلت إليها من جداول الإحصاء السنوية التي تنشرها مصلحة الإحصاء المصرية.

إن ديون مصر على السودان تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: يتكون من المبالغ الداخلة في الميزانية الاعتيادية للحكومة المصرية.

ثانيًا: المبالغ المأخوذة من الاحتياطي.

ثالثًا: المبالغ التي ترتبت على وجود الجيش المصري في السودان.

وقد أضفنا إلى كل من مبالغ القسم الأول والثاني فائدة ثلاثة في المائة طبقاً لتصريح وزير المالية المصريّة أمام مجلس شورى القوانين إجابة للرغبة التي أبداهها المجلس بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٠٩ من وجوب أن يدفع السودان لمصر فوائد على دينها تعادل الفائدة التي تدفعها مصر لدائنيها. وقد وضّحنا هذه المبالغ الثلاثة في الجداول الآتية:

كشف رقم ١:

المبالغ التي أخذت من الميزانية المصريّة المعتادة

سنة	أصل المبلغ	أرباح ٣٪
١٨٩٩	١٤٠٦١٣	٤٢١٨
١٩٠٠	١٣٤٣١٧	٨٣٧٤
١٩٠١	١٩٤٥٤٥	١٤٤٦٢
١٩٠٢	٢٦٧١٧٣	٢٢٩١١
١٩٠٣	١٩٦٠٦٣	٢٩٤٨٠
١٩٠٤	١٩٣٨٥٠	٣٦١٨٠

السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية (الجزء الثاني)

سنة	أصل المبلغ	أرباح ٣٪
١٩٠٥	١٩٣٠٠٦	٤٣٠٥٦
١٩٠٦	٢٥٣٠٠٦	٥١٩٣٨
١٩٠٧	٢٥٣٠٠٦	٦١٠٨٦
١٩٠٨	٢٥٣٠٠٦	٧٠٥٠٩
١٩٠٩	٢٠٨٠٠٠	٧٨٨٦٤
١٩١٠	١٩٨٠٠٠	٨٧١٣٠
١٩١١	١٨٨٠٠٠	٩٥٤٣٥
١٩١٢	١٦٣٠٠٠	١٠٣١٧٨
من ١٩١٢ إلى ١٩٢١		١٠٧٦٥٧٩
	٢٨٣٥٥٨٥	١٧٨٣٢٩٠
المجموع		٤٦١٨٩٧٥

وعلى ذلك يكون مجموع المبالغ التي أخذت من الميزانية العادية المصرية وفوائدها حتى سنة ١٩٢١ هو مبلغ ٤٦١٨٩٧٥.

كشف رقم ٢:

المبالغ التي أخذت من الاحتياطي

سنة	أصل المبلغ	أرباح ٣٪
١٨٩٦	٦٤٠٣٠٥	١٩٣٠٩
١٨٩٧	٦٥٤٨٢٨	٣٩٤٣٠
١٨٩٨	٥٥٠٣٧٨	٥٧١٢٤
١٨٩٩	٥٦٤٧٤٥	٧٣٩٨٠

ديون مصر على السودان

سنة	أصل المبلغ	أرباح ٣٪
١٩٠٠-١٩٠١	٢٠٨٥٧١	٨٣٥٥٧
١٩٠٢	١٥٥٤١٧	٨٩٥٩٣
١٩٠٣	١٤٦٥٤٤	٩٣٦٧٧
١٩٠٤	٦٣٠٣٩٢	١١٥٣٩٩
١٩٠٥	٧٠٤٤٥٥	١٣٩٩٩٥
١٩٠٦	٦٧٢٢٤٢	١٦٤٣٦٢
١٩٠٧	٩٩١٥٩٨	١٩٦٣٤٢
١٩٠٨	٦٦٥٦٠٧	٢٢٢١٩٩
١٩٠٩	٦٤٥٢٠٠	٢٤٨٢٢١
١٩١٠	٥١٨٨٦٦	٢٨٠٢٣٤
١٩١١	١٣٢٥١٠	٢٩٢٢١٦
١٩١٢	٤٥٧٢٨	٣٠٢٧٦٦
١٩١٣	٤٣٨٥٦	٣١٤١٦٥
١٩١٤	٤٩٨٩	
١٩١٤ إلى ١٩٢١		٢٣٤٩٥٧٨
	٧٩٨٦٢٣١	٥٠٨١١٤٦
المجموع	١٣٠٦٧٣٧٧	

كشف رقم ٣: نفقات الجيش:

في حساب هذا الكشف راعينا المبالغ التي كانت تنفق على الجيش المصري قبل فتح السودان وقبل الاستعدادات التي عملت لهذا الفتح فلم نحسبها. وأضافنا على السودان فقط الفرق بين مصروفات الجيش حال وجوده بالسودان ومصروفاته قبل الفتح حال وجود أكبر قوة عسكرية منه. وللوصول إلى هذه الغاية أخذنا متوسط ميزانية الجيش من سنة ١٨٨٣ إلى سنة ١٨٩٢ فوجدنا

السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية (الجزء الثاني)

هذا المتوسط ٣٣٠٣٨٣ جنيهًا مصريًا. فحذفنا هذا المبلغ من الميزانية السنوية للجيش المصري من سنة ١٨٩٩ سنة المعاهدة إلى سنة ١٩٢١، وأضفنا على السودان الباقي بعد خصم هذا المتوسط.

وتعمدنا عدم ذكر نفقات الجيش من سنة ١٨٩٦ إلى سنة ١٨٩٩؛ لأنَّ هذه النفقات عملت لفتح السودان ولا يجوز إضافتها إلى هذه المبالغ.

وعلى الرغم من أنَّ الجيش كان بأجمعه في السودان، فإنَّ المصروفات التي أضيفت على السودان هي أقل من ثلث مجموع مصروفات الجيش المصري. ولو جرينا على تقسيم مصروفات الجيش المصري بين مصر والسودان بقياس عدد العساكر التي في كلٍّ منهما لكان على السودان أن يحتل ميزانية الجيش كلها تقريبًا.

وها هو كشف نفقات الجيش من سنة ١٨٨٣ إلى سنة ١٨٩٢ الذي جعلناه أساسًا لاستخراج المتوسط:

سنة	جملة
١٨٨٣	٢٤٦٩١٤
١٨٨٤	٢٧١٢٧٩
١٨٨٥	١٢٩٣١٠
١٨٨٦	١٤٠٩٣٦
١٨٨٧	٢٠٦٠٦٣
١٨٨٨	٣٨٦١٣٨
١٨٨٩	٤٩٤٥٥١
١٨٩٠	٤٦٠٩٧٧
١٨٩١	٤٩٤٣٠٠
١٨٩٢	٤٧٣٣٥٦
	٣٣٠٣٨٢٤

كشف رقم ٤:

المبالغ التي أخذت من الميزانية المعتادة	٤٦٠٨٩٧٥
المبالغ التي أخذت من الاحتياط	١٢٩٦٧٥٧٧
النفقات العسكرية	١٧٦١٩٥٢١
المجموع	٣٥١٩٦٠٧٣

ملحوظة: جميع هذه المبالغ والأرقام مأخوذة من إحصائيات سنوية للحكومة المصرية.

لندن في ٥ أغسطس سنة ١٩٢١
الإمضاء: محمد أبو الفتوح

وبين نفقات الجيش سنوياً بعد رجوعه إلى السودان ولم نصف بحسابنا أي مبلغ من المبالغ التي أنفقت من سنة ١٨٩٦ إلى سنة ١٨٩٩، باعتبار أن الجيش كان يعمل في هذه المدة لاسترداد السودان.

ولا يمكن أن يقال: إنَّ المبالغ المحوية على السودان في نفقات الجيش مبالغ فيها؛ لأنَّها لم تصل في سنة من السنين إلى ثلث مجموع نفقات الجيش مع أنَّ الجيش تقريباً كله كان بالسودان، ويلاحظ أنَّنا هنا لم نصف فوائد مطلقاً إلى نفقات الجيش.

وقد أوقفنا هذا الحساب لغاية سنة ١٩٢١، فإذا أضفنا إلى ذلك الفائدة من سنة ١٩٢١ إلى الآن يكون مجموع الديون التي للحكومة المصرية على السودان ٤٠٠٥٣٦٠ ج.م وذلك بخلاف المبالغ التي صرفت من سنة ١٩٢١ للآن.

السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية (الجزء الثاني)

وهذه المبالغ لا يستهان بها لأنها تقرب من قيمة ثلثي الدين الذي على مصر إذا نظرنا لقيمته الحقيقية لا لقيمة أسهمه الاسمية.

النفقات العسكرية

سنة	الجملة	الجملة بعد المتوسط	أرباح ٣٪
١٨٩٩	٧٤١٤٠٨	٤١١٠٢٥	١٢٣٣١
١٩٠٠	٧٢٣٦٠١	٣٩٢٢١٨	٢٤٤٦٧
١٩٠١	٦٦٠٠٤١	٣٢٩٦٥٧	٣٥٠٩٠
١٩٠٢	٥٥٧٣٧٨	٢٨٦٩٩٥	٤٢٩٥٤
١٩٠٣	٦١٠٨٥٧	٢٨٠٤٧٤	٥٢٦٥٦
١٩٠٤	٦٢٤٩٩٦	٢٩٤٦١٣	٦٣٠٧٤
١٩٠٥	٦٥٧٦١٦	٣٢٧٢٣٣	٧١٧٨٣
١٩٠٦	٧٢٤٤١٢	٣٩٤٠٢٩	٨٥٧٥٨
١٩٠٧	٧٤٨٤٠٩	٤١٨٠٠٧	١٠٠٨٧١
١٩٠٨	٨٠٥٠١٣	٤٧٤٦٣٠	١١٨١٣٦
١٩٠٩	٨٢٠٨٢٣	٤٩٠٤٤٠	١٣٦٣٩٤
١٩١٠	٨٦٣٢٢٣	٥٣٢٨٤٠	١٥٦٤٧١
١٩١١	٩١٠٢٤١	٥٧٩٨٥٨	١٧٨٥٦٠
١٩١٢	٩٥٠٦٩٣	٦٢٠٣١٠	٢٠٢٥٢٧
١٩١٣	٩٧٩٦٤٨	٦٤٩٢٦٥	٢٢٨٠٨٠
١٩١٤	٢٢١٨٨٩	٢٢١٨٨٩	٢٦٠٣٢٥
١٩١٥-١٩١٤	٩٥٥٣٤١	٦٢٤٨٥٨	
١٩١٦-١٩١٥	٨٦٦٠٩٥	٥٣٥٧١٢	٢٨٤٢٠٦
١٩١٧-١٩١٦	٩٢٩٤١١	٥٩٩٠٢٨	٢١٠٧٠٣
١٩١٨-١٩١٧	١٢٠٨٤٤٠	٨٧٨٠٥٧	٣٤٦٣٦٦
١٩١٩-١٩١٨	١٦١٥٠٥٥	١٤٢٣٠٧٢	٣٩٩٤٤٩
١٩٢٠-١٩١٩	١٧٥٣٤٥٥	١٢٨٤٦٧٢	٤٤٩٩٧٣

سنة	الجملة	الجملة بعد المتوسط	أرباح ٣٪
١٩٢٠-١٩٢١	١٨٩٠٥٦٠	١٥٦٠١٧٧	٥١٠٢٧٧
		١٣٥٤٩٠٧٠	٤٠٧٠٤٥١
المجموع		١٧٦١٩٥٢١	

(١) بيان محمد شفيق باشا في مجلس النواب

يوم الأربعاء ٢٤ محرم سنة ١٣٥٢ رد معالي محمد شفيق باشا وزير الأشغال ونائب رئيس مجلس الوزراء بسبب غياب رئيسه إسماعيل صدقي باشا على سؤال من النائب فهمم القيعي، بالبيان التالي:

في سنة ١٩٠٩ وضعت وزارة المالية بياناً بالأموال التي أنفقت في سبيل السودان منذ سنة ١٨٩٩، ونشرته في الحساب الختامي. واستمر نشر هذا البيان سنوياً إلى أن أصدر مجلس الوزراء بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٢٥ قراراً بوقف هذا النشر إلى أن يتم البحث في أساس طريقة وضع الحساب ومراجعة مشتملاته.

وكانت هذه المسألة موضوع اهتمام الوزارات التي تعاقبت من سنة ١٩٢٤ إلى الآن توطئة لوضع اتفاق بشأنها مع سائر المسائل التي تتناولها المفاوضة مع الحكومة البريطانية.

أمّا مقدار الأموال التي يشتمل عليها البيان المشار إليه فقد بلغ في آخر السنة المالية ١٩٢٢-١٩٢٣: ١٤٢٥٨٠٠٠ ج.م، منها ٥٥١٥٠٠٠ ج.م للسلف التي منحت للأعمال المتعلقة بنمو السودان و ٥٣٢٤٠٠٠ ج.م للإعانات التي كانت تمنح سنوياً لسد عجز إيراداته و ٣ ملايين و ٤١٩٠٠٠ جنيه للمصاريف العسكرية المختصة به.

وإنني أودع سكرتارية المجلس كشفاً ببيان هذه المبالغ سنة سنة.

السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية (الجزء الثاني)

هذا هو البيان الذي قدمه رئيس الوزراء بالنيابة. أمّا الكشف الذي أشار إليه هنا فهذه صورته.

بيان السلف المعطاة للسودان لأجل الأعمال المتعلقة بنموه والإعانات الممنوحة سنوياً لسد عجز إيراداته.

السنوات	السلف المعطاة لأجل الأعمال المتعلقة بنمو السودان	الإعانات الممنوحة سنوياً لسد عجز إيرادات السودان	المصاريف العسكرية الخاصة بالسودان الداخلة في ميزانية وزارة الحربية
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٨٩٩	—	٤٤٤٨٨٧	—
١٩٠٠	—	٤٥٧٨٩٢	—
١٩٠١	١٢١٣٥٢	٤١٧١٧٩	—
١٩٠٢	١٤٢٨٣٢	٣٨٩٧٢١	—
١٩٠٣	١٢٩١١٠	٣٨٩٧٢١	—
١٩٠٤	٦٢١٨٦٣	٣٧٩٧٦٣	—
١٩٠٥	٧٥٠٢١٣	٣٧٩٧٦٣	—
١٩٠٦	٦٩٨٦٤٠	٣٧٩٧٦٣	—
١٩٠٧	٩٢١٥٩٨	٣٧٩٧٦٣	—
١٩٠٨	٦٣٧٧٦٨	٣٧٩٧٦٣	—
١٩٠٩	٦٤٥٢٠٠	٣٣٥٠٠٠	—
١٩١٠	٥١٨٨٦٦	٣٢٥٠٠٠	—
١٩١١	١٣٢٥١٠	٣٦٠٠٠٠	—
١٩١٢	٤٥٧٢٨	٣٣٥٠٠٠	—
١٩١٣	٤٣٨٥٦	—	١٧٩٤٨١
١٩١٤ (الثلاثة أشهر الأولى)	٤٩٨٩	—	٤٤٨٧٠
١٩١٥-١٩١٤	—	—	١٧٩٤٨١
١٩١٦-١٩١٥	—	—	١٧٩٤٨١

ديون مصر على السودان

السنوات	السلف المعطاة لأجل الأعمال المتعلقة بنمو السودان	الإعانات الممنوحة سنوياً لسد عجز إيرادات السودان	المصاريف العسكرية الخاصة بالسودان الداخلة في ميزانية وزارة الحربية
١٩١٦-١٩١٧	—	—	١٧٩٤٨١
١٩١٧-١٩١٨	—	—	٤٢٢٧٦٤
١٩١٨-١٩١٩	—	—	٤٤٥٦٩١
١٩١٩-١٩٢٠	١٧٠٠٠ *	—	٣٢٩٤٨١
١٩٢٠-١٩٢١	—	—	٤٦٤٤٠٣
١٩٢١-١٩٢٢	—	—	٤٧٧٩٤٧
١٩٢٢-١٩٢٣	—	—	٥١٥٧٢٥
المجموع	٥٥٨٤٥٢٥	٥٣٥٣٢١٥ †	٣٤١٨٨٠٥

* سُدَّت حكومة السودان من هذا المبلغ ٧٠٠٠٠ جنيه لغاية سنة ١٩٢٢.

† سُدَّت حكومة السودان من هذا المبلغ ٢٩٠٠٠ جنيه لغاية سنة ١٩٢٢.

(٢) بيان للدكتور محجوب ثابت

جدول يبين مجموع المصروفات التي أنفقتها مصر من عام ١٨٩٩-١٩١٢ على السودان

السنة	الإعانة المالية السنوية			مصرفات خصوصية وسلفيات من مال الاحتياطي
	الملكية	الحربية	المجموع	
١٨٩٩	١٥٦.٠٠	٢٦٦.٦٨	٤٢٢.٦٨	
١٩.٠	١٣٤٣١٦	٢٨٢٨٦٢	٤١٧١٧٩	
١٩.١	١٩٤٥٤٥	٢٢٢٦٣٤	٤١٧١٧٩	١٢٣٣٥٢
١٩.٢	٢٦٧١٧٣	١٢٢٥٤٨	٣٨٩٧٢١	١٤٢٨٣٢
١٩.٣	١٩٦.٦٣	١٩٣٦٥٨	٣٨٩٧٢١	١٢٩١١٠

السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية (الجزء الثاني)

السنة	الإعانة المالية السنوية			مصرفات خصوصية وسلفيات من مال الاحتياطي
١٩٠٤	١٩٣٨٥٠	١٨٥٩١٣	٣٧٩٧٦٣	٦٢١٨٦٣
١٩٠٥	١٩٣٠٠٦	١٨٦٧٥٧	٣٧٩٧٦٣	٧٥٠٢١٣
١٩٠٦	٢٥٣٠٠٦	١٢٦٧٥٧	٣٧٩٧٦٣	٦٨٩٦٤٠
١٩٠٧	٢٥٣٠٠٦	١٢٦٧٥٧	٣٧٩٧٦٣	٩٢١٥٩٨
١٩٠٨	٢٥٣٠٠٦	١٢٦٧٥٧	٣٧٩٧٦٣	٦٣٧٧٦٨
١٩٠٩	٢٠٨٠٠٠	١٢٧٠٠٠	٣٣٥٠٠٠	٦٤٥٢٠٠
١٩١٠	١٩٨٠٠٠	١٢٧٠٠٠	٣٢٥٠٠٠	٥١٨٨٦٦
١٩١١	١٨٨٠٠٠	١٧٢٠٠٠	٣٦٠٠٠٠	
١٩١٢	١٦٣٠٠٠	١٧٢٠٠٠	٣٣٥٠٠٠	
٢٨٥٠٩٧١	٢٤٣٨٧١١	٥٢٨٩٦٨٣	٥١٨٠٤٤٢	

ملاحظة: وقفت مصر هذه الإعانة المالية سنة ١٩١٣ مقابل استيلاء السودان الرسوم الجمركية على البضائع الواردة باسمه.

ولو حسبنا الفوائد المركبة لتلك المبالغ لهالنا الأمر، وزد على ذلك المبالغ الآتية:
٢٠٠٠٠٠٠ جنيه النفقات التي خصّصت لإخلاء السودان ذلك الإخلاء الذي حتمته
السياسة الإنكليزية بالرغم من معارضة وزارة شريف باشا مما تراه مفصلاً في كتاب
ملنر «إنكلترا في مصر».

٢٥٠٠٠٠٠ نفقات إعادة السودان من سنة ١٨٩٦-١٨٩٩.

٦٤٠٠٠٠٠ سلفة من سنة ١٩١٧ مقدمة لحكومة السودان لإقامة مضخات رافعة

للمياه لري ١٩٠٠٠ فدان بمديرتي دنقلة وبربر.

(٣) مصلحة الأشغال العسكرية

تحدث سعادة اللواء محمد لبیب الشاهد باشا مع مجلة الدنيا المصورة الصادرة بتاريخ ٢٧ يوليو سنة ١٩٣٠ عن المنشآت التي أنشأتها مصلحة الأشغال العسكرية التابعة للجيش المصري، فإذا هي: سراي الحاكم العام. دواوين المالية. والحربية. والحقانية. والداخلية. والزراعة والبريد والتلغراف ومساكن لكبار الموظفين الإنكليز. ومكاتب تسجيل الأراضي. ومخازن مصلحة الصحة. المطبعة الأميرية. قشلاقات سعيد وإسماعيل وتوفيق وعباس بضواحي الخرطوم، وثلاث قشلاقات كبرى بالخرطوم بحري للطوبجية، خمسة قشلاقات للجيش الإنكليزي. مساكن لضباطهم. مخازن الأسلحة والمهمات والجبخانه والبارود. طابية الدفاع الكبرى. مخازن المهمات والورش. قشلاق قسم الأشغال العسكرية. ورش مخازن قسم الأشغال الملكية. السجن العمومي، وكلية غوردون، جامع الخرطوم، مساكن لصف الضباط الإنكليز. مخازن تعيينات الجيش المصري. مخازن وورش مصلحة وابورات النيل والمراكب. رصيف أمام مدينة الخرطوم. مستشفى الجيش. مديرية الخرطوم. مساكن لكبار موظفيها. إدارة المصلحة البيطرية ومستشفاهها. قشلاقات البيادة بأم درمان. قشلاق البيادة الراكبة.

هذا في الخرطوم وحدها، وهناك منشآت أخرى في حلفا وبربر وأبي حمد والعطبرة وشندى وخورشمبات وود مدني وكسلا والقضارف وسواكن وبورسودان والأبيض والنهود وبارة والدلنج وتالودي والدويم والتوفيكية والسوبات والبيبور وبلاد دارفور وبحر الغزال ومنجلا.

وكان جنود أورطة السكة الحديدية، وهي أكبر أورط الجيش المصري، يسهرون على صيانة السكك الحديدية ويتعهدونها بالإصلاح كلما دمرتها السيول أو جرفتها الرياح أو غمرتها الرمال، متحمّلين في ذلك حرارة القيظ وزمهرير البرد وعصف الزوابع وقصف الرعود وويلات الهبوب.

الفصل الحادي عشر

الطرق الصُوفية

انتشرت الطرق الصُوفية في السودان انتشارًا واسعًا وأكثرها انتشارًا الطريقة الميرغنية. وأنصارها يؤمنون بمشايخهم وخلفائهم، ويخلصون لهم، ويبدلون أموالهم وحياتهم في سبيلهم، ويجب أن يلاحظ أنه ليس في السودان زعامة سياسية وطنية بالمعنى المفهوم في مصر، وأنَّ النفوذ الظاهر هو النفوذ الديني؛ ولذا قامت الثورة المهدية — كما رأينا — على أساس الدعوة الدينية.

وإنَّه وإنْ تكن قد انتشرت في السودان طرق كالطريقة الإدريسية والقادرية والشاذلية وسواها، إلا أنَّ كلَّ هذه الطرق وافدة على السودان وليس في السودان قاطبة طريقة أُسست من عربي سوداني سوى الطريقة الإسماعيلية، أعني طريقة الشيخ إسماعيل بن عبد الله — الولي الكردفاني. وقد نشأت هذه الطريقة في عهد الحكم المصري الأول بالأبيض، وكان صاحبها متطرفًا بالطريقة الختمية في أول أمره، ثمَّ أسس طريقته بإذن صحيح بحضرة شيخه الشيخ محمد عثمان المرغي شيخ الطريقة الختمية، وقد انتشرت هذه الطريقة بسرعة البرق في جميع أنحاء السودان، وخاصة في كردفان وأم درمان ودنقلا، وهي الطريقة الوحيدة التي كانت قائمة أيام المهدية لاحترام المهدي لها، وهي أمتن طريقة من حيث مؤلفات مؤسسها الذي جمع بين علمي الشريعة والحقيقة في عصر كان يعد مظلماً: فقد نيفت مؤلفات الشيخ إسماعيل على الخمسين كتابًا في علمي الشريعة والحقيقة، ولم يطبع منها إلا القليل جدًّا، بل ما يعد غير مذكور بالنسبة لمؤلفاته. ومؤلفاته تمتاز بأنَّها محكمة فنية بليغة الأسلوب على خلاف ما يشاهد في أشعار المتصوفين بالسودان. ومن أشهرها كتاب مشارق الأنوار الذي لم يطبع إلى اليوم، فحرم الناس من علمه الغزير، وهو يتكلم عن السموات السبع والأرضين السبع، ثمَّ إنَّ أسرة صاحب هذه الطريقة أشهر الأسر في السودان علمًا وصلاحًا ولم يصبها من عسف

المَهْدِيَّة وظلمها إلَّا الاحترام، وتجد حظوة السيد المكي الشيخ إسماعيل الولي عند الخليفة والمهدي مذكورة في تاريخ السودان. وقد عدَّ علماء هذه الأسرة وصلحاؤها فزادوا على الستين، ومن أشهر علمائها السيد أحمد الشيخ إسماعيل الولي، وهو أزهرى وأول من درس بالأزهر من السودانيين. وقد وفد على السودان، وكان له أثر ظاهر في العلم الذي انتشر بعدُ على يد تلامذته. وقد أنكر على المهدي دعوته وحاربه مع جيوش الحكومة المصريَّة حتَّى قتل شهيدًا مع ابنه، ومنهم السيد الباقر ابن الشيخ إسماعيل المدرس بجامع الخرطوم في صدر هذه الحكومة إلى أن توفَّاه الله عام ١٩١٨، ومنهم السيد إسماعيل بن السيد أحمد المذكور مفتي السودان سابقًا «بهذه الحكومة» ومنهم الشيخ إسماعيل عبد القادر ابن بنت الشيخ إسماعيل الولي وهو أزهرى، ومنهم السيد محمد السيد الباقر المدرس بجامع أم درمان اليوم، ومن هيئة كبار علمائه المبرزين وأقدرهم، وكثير غير هؤلاء، حتَّى إنَّهم عرَّفوا بالسَّادة، فهناك لا يُطلق هذا الاسم على أسرة بأكملها صغيرهم وكبيرهم سواهم.

وهنا أذكر أنَّ الشيخ عبد الله أبا المعالي تلميذ الأمير، وهو أزهرى جليل جاء إلى السودان، واجتمع برؤساء أهل الطرق فيه، فأنكر عليهم كلهم حتَّى وصل إلى الشيخ إسماعيل المذكور، ففتح له على يده في خلال أسبوع أو أقل، ولذلك امتدحه بجميع أبحر الشعر حتَّى قال في بعض قصائده الكثيرة:

وإذا سطوت فلا معارض ينتمي وإذا رحمت فأنت إسماعيلُ
أبدت ما لم يبده من قد مضى يا من يزين بكفه التقبيلُ

والشيخ عبد الله أبو المعالي المذكور وقائل هذا الشعر هو الذي امتدحه الشيخ البولاقى عند مروره ببولاق فقال في شطر بيت له مشيرًا إليه:

شرفت به بولاق والبولاقى

فمن هنا يتَّضح لك مكانة مؤسس الطريقة الإسماعيلية. أمَّا كتبه التي لم تنشر فإنَّه لم يسبقه على مثلها إلَّا أمثال الشيخ محي الدين بن العربي، ولعل الناس يفاجأون بها في يوم من الأيام فيعلموا شيئًا عن عظم صاحبها. والشيخ إسماعيل المذكور عباسي نسبًا ونسبه محفوظ وذريته الآن نحو أربعة الآلاف نفس، وأمَّا أتباعه فهم فوق الحصر.

(١) الطريقة الميرغنية

الطريقة الختمية الميرغنية: أنشأها السيد محمد عثمان الميرغني العالم الصوفي الحنفي، ولد بمكة ونشأ بها واتصل بكثير من علماء مكة وفي مقدمتهم السيد أحمد بن إدريس الذي نشأ في المغرب. وكان اتصاله به عند زيارته لمكة لأداء فريضة الحج. ثم أسس الطريقة الختمية الميرغنية على أصول طرق خمس، ورمز إليها بكلمة «نقش جم»، فالنون للنقشبندية، وهي طريقة شيخه سيدي أحمد بن إدريس، والقاف للقادرية التي مؤسسها سيدي عبد القادر الجيلاني، والشين للشاذلية ومؤسسها سيدي أبو الحسن الشاذلي، والجم للجنيدية ومؤسسها السيد الجنيدي، والميم للميرغنية وهي طريقة جدّه السيد عبد الله الميرغني المحبوب المدفون بالطائف.

ودعيت بالطريقة الختمية؛ لأنّ شيخها وصل في سلوكه إلى رتبة الختم، وهي مرتبة عند الصُوفية لا يصل إليها إلا عارف «ولي» في كلّ قرن.

ثم أراد السيد محمد عثمان الكبير السفر إلى مصر، فنزل في ميناء القصير بمديرية قنا، ومنها نزل إلى قرية الزينية بمركز منفوط، وبعد أن أقام بها سافر إلى السودان، وأقام في بلاد كثيرة، وكان يتردد بين بلاد السودان والحجاز، وتزوج من بنات بعض أمراء السودان، ومنهن والدّة السيد محمد الحسن جد السير علي الميرغني الزعيم السوداني المشهور.

وقد ترك السيد محمد عثمان بالسودان ثمانية أولاد، وهم السيد محمد سر الختم والد السيد محمد سر الختم الميرغني الشهير بمصر المدفون بتكية باب الوزير، والسيد محمد الحسن جد السير السيد علي الميرغني، والسيد جعفر الميرغني الكبير، وهو جد السيد جعفر الزعيم الحالي في الأريتريا والصومال، والحبشة، والسيد هاشم الميرغني والد الشريفة علوية بالأريتريا والشريفة مريم بسنكات، والسيد إبراهيم تاج الختم، والسيد المحبوب الباب، والسيد التاج، والسيد خالص النور. ودفن أكثرهم بالسودان.

(١-١) انتشارها في السودان

وكان تأسيس الطريقة الميرغنية في آخر سلطنة الفونج. واشتهرت في التاكا «كسلا» بين الحلائقة وبني عامر والحباب، وفي دنقلة بين النوبيين والشايقية والكبابيش والبشارين والعبادة. وقد ولد مؤسس الطريقة ودفن في مكة.



حضرة صاحب السماحة الحسيب النسيب السيد علي الميرغني.

(٢-١) انتشار الطريقة بمصر

أول من نقل الطريقة الميرغنية من الحجاز إلى مصر سيدي أبو حريبة المدفون بالدرب الأحمر، وقد اتصل بشيخ الطريقة عند زيارته بمكة لأداء فريضة الحج، ولازمه عامين، ثم أجازه بنشر طريقته بمصر، واشتهر أتباعه ومريدوه بطريقة أبو حريبة. وشيخ سجادة الطريقة الميرغنية الآن هو السيد محمد أبو بكر الميرغني. والطريقة منتشرة بسائر مديريات الوجهين البحري والقبلي والمحافظات، وللطريقة تكية بالقاهرة بشارع باب الوزير، وبها ضريح السيد محمد سر الختم والسيد محمد عثمان الأقرب وكثير من أشراف المراغنة. وتكية بالإسكندرية. وبكل تكية مسجد. وللطريقة خلفاء.

الطرق الصُوفيّة

والطريقة الميرغنية في السُّودان هي أوسع الطرق الصُوفيّة انتشارًا وأرفعها مقامًا، وتمتاز الطريقة الميرغنية في أذكارها وأورادها وسائر مظاهرها بخلوّها من البدع كالطُّبَل والزُّمَر والتَّصْفِير وسائر ما طرأ على طرق الصُوفيّة من التحريف. وجميع أذكارها وأورادها ترجع إلى كتاب الله وسنة نبيه ﷺ بالأسانيد الصحيحة. وللسيد محمد عثمان الكبير مؤلفات كثيرة، منها تفسير القرآن المسمى بتاج التفاسير. وقد تكرر طبعه، وفي الحديث وعلم المصطلح والتوحيد والتصوف والصلوات والأوراد ومن المداخل النبوية الشيء الكثير. وكان له في كلّ علم قدم، وله أوراد خاصة وراتب ينظم أذكار أتباعه صباح مساء، وله شرح يرجعه إلى أصول السنة، وهي متداولة.

وانتشرت الطريقة في بعض مقاطعات الهند الإسلامية بسبب زيارة السيد جعفر للهند.

وهي منتشرة باليمن بسبب زيارة السيد محمد سر الختم، وقد تزوج فيها، كما انتشرت في البلاد الإسلامية.

رجال الطريقة الميرغنية في جميع أطوارهم بعيدون عن شهوة الحكم، مشهورون بالهدوء والسكينة والبعد عن المشاغبات. وقد ظلوا موالين للحكومة في أثناء الثَّورة المهدية.

(٢) طرق أخرى في السُّودان

القادرية. السمانية. الشاذلية. الإسماعيلية. التيجانية. الأحمدية. الرفاعية. البيومية. البراهمة، نسبت إلى سيدي إبراهيم الدسوقي.

(١-٢) الشريف يوسف الهندي

هو الزعيم الديني الثالث من زعماء السُّودان، وهو ابن الحسيب النسيب الشريف يوسف الهندي ابن الشريف محمد الأمين بن الشريف يوسف الهندي من سُكَّان رهد النيل الأزرق.

السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية (الجزء الثاني)



صاحب السَّيادة الحُسيب النُسيب الشَّريف يوسف الهندي.

الفصل الثاني عشر

حوادث مصر في السودان

واصلت حكومة السودان حكم البلاد على النهج الذي أسلفنا الكلام عليه، وظلَّ النفوذ الإنكليزي يتوطد في البلاد السودانية، بينما يضعف النفوذ المصري الرسمي، ببطء وتدرجياً.

على أنَّ حوادث مصر كانت تلقى صدًى في السودان. فلقد كان الجيش المصري وموظفون مدنيون مصريون كثيرون يعملون في السودان كموظفين منتدبين من الحكومة المصرية. أو عاملين في الحكومة السودانية، وكان مع رجال الجيش والموظفين أسرهم. وكانت حركة النقل بين مصر والسودان لا تنقطع، وكان الكثير من المصريين في السودان والسودانيين مشتركين في الصحف المصرية.

كما أنَّه كانت هناك علاقات تجارية بين مصر والسودان؛ ولذا كانت حوادث مصر تُسمع وتُقرأ ويُعلَّق عليها في السودان، هذا من الوجهتين الاجتماعية والتجارية وشيء من الوجهة السياسية «الكلامية». على أنَّ الحكومة السودانية كثيراً ما منعت دخول الصحف العربية إلى السودان.

ومن الوجهة السياسية كان المصريون لا يفتأون ينادون في كلِّ مناسبة ببطلان اتفاقية سنة ١٨١٩، ولكن توطيد دعائم الاحتلال في مصر وزيادة النفوذ الإنكليزي فيها وطرده لكل نفوذ أجنبي، وخاصة النفوذ الفرنسي، قد ألهم المصريين في الواقع عمَّا كان يجري في السودان، فحوادث مصر الداخلية كانت كثيرة ومزدوجة، كسياسة كرومر، والخلاف بينه وبين الخديوي عباس، ونشوء أحزاب سياسية جديدة، الحزب الوطني بزعامة المغفور له مصطفى كامل، ولسان حاله جريدة اللواء وزميلتان لها إحداهما فرنسية والأخرى إنكليزية، وحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية ومؤسسه ورئيسه المغفور له السيد علي يوسف «باشا»^١ صاحب جريدة «المؤيد» التي كان لها شأن عظيم

في مستهل الحركة الوطنية الأولى وفي العالم الإسلامي، وكان لصاحبها حوادث كثيرة تحدّث بها الرأي العام. وكان لها في وقت من الأوقات مشتركون كثيرون في السودان. ثمّ حزب الأمة ورئيسه المغفور له محمود سليمان باشا والد حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين. وكانت الجريدة لسان حال حزب الأمة ورئيس تحريرها الأستاذ أحمد لطفي السيد بك مدير الجامعة المصرية.

وقد لعب الخديوي «عباس حلمي الثاني» دورًا سياسيًا كبيرًا،^٢ فكانت له بطاقة وأنصار وجواسيس. وقد ولي الحكم في ٢٦ مارس سنة ١٨٩٢ خلفًا لوالده، وكانت سنه قد بلغت ١٨ سنة هجرية، ولكنها لم تبلغ الثامنة عشرة ميلادية.

ومن حوادث مصر حادثة دنشواي، ومشروع مد أجل امتياز شركة قناة السويس. وكانت مصر لا تني تطالب بالدستور، وكان طلبة الحقوق الخديوية وغيرهم يؤلفون المظاهرات تحت رعاية الحزب الوطني ونادي المدارس العليا، الذي كان من أركانه حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل مصطفى النحاس باشا، للمطالبة بالدستور، وكان في مصر مجالس شورية: الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين ومجالس المديرية. ثمّ ألغيت الجمعية العمومية ومجلس الشورى، وألغت الجمعية التشريعية بديلاً منها. وقد أثار قانون تأليفها كثيرًا من التعليقات، وانتخب الزعيم الخالد المغفور له سعد زغلول باشا وكيلًا منتخبًا لها، وعيّن المغفور له عدلي يكن باشا وكيلًا لها، إذ كان لها وكيلان أحدهما منتخب والثاني معين.

وكانت الصحف الوطنية تسمي «سعدًا» كبير الأحرار، وكانت مواقفه ومواقف أصدقائه في المجلس تثير تعليقات الصحف العربية والأجنبية.

وقد تطيّر اللورد كيتشنر إذ كان معتمدًا لإنجلترا في مصر وقنصلها العام من «تطرف جماعة سعد».

هوامش

(١) صورته والكلام عنه في هذا الجزء.

(٢) صورته في هذا الجزء.

الفصل الثالث عشر

عهد الحماية والسلطنة في مصر

في سنة ١٩١٣ كان سمو الخديوي السَّابق عباس حلمي باشا كثير النشاط، وقد أثار هذا النَّشاط غضب اللُّورد كتشنر، الذي عيّن في مصر خلفًا للسير جورست، والذي عدّ هذا النَّشاط موجّهًا ضد الإمبراطوريّة البريطانية وتأمّرًا مع أعدائها، ونصح بانتهاز الفرصة لخلعه.

وكان من عادة الخديوي أن يصطاف في الأستانة «استانبول»، وقبل سفره سنة ١٩١٤ زار كثيرًا من البلاد، واحتفل به الأعيان، وبعد وصوله إلى الأستانة بأيام، أطلق طالب مصري بالأستانة اسمه محمود مظهر النار على الخديوي في ٢٥ يولية سنة ١٩١٤ فجرحه في فكه الأيسر، وسافرت من مصر وفود لتهنئة سموه بنجاته. وفيما كانت الوفود تؤدي هذه المهمة، كانت أوروبا مشغولة بحادث اغتيال ولي عهد النمسا من شاب صربي، فاشتعال الحرب الكبرى، حيث دخلت إنكلترا فيها في ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ وأعلنت مصر حيادها. وفي ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ أعلنت إنكلترا الحرب على تركيا، وأعلن في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ سير جون ماكسويل قائد جيش الاحتلال الإنكليزي أن مصر تحت الأحكام العرفية الإنكليزية.

(١) الانقلاب السياسي وإعلان الحماية

في صبيحة يوم ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ نشر الإعلان الآتي في الجريدة الرّسمية والجرائد السيارة، وعلق على الجدران في الأماكن الظاهرة للعيان في جميع بلدان القطر وعواصم مديرياته، وهذا نصه:

إعلان

يعلن ناظر الخارجية لدى حكومة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر إلى حالة الحرب التي سببها عمل تركيا، قد وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالته، وأصبحت من الآن فصاعدًا من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية. وبذلك قد زالت سيادة تركيا عن مصر، وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها. وهكذا بهذا الإعلان — إذا قبلته الدول وأقرته — أصبح موقف مصر الدولي اليوم غيره بالأمس؛ إذ تكون بحكم القانون الدولي حرة طليقة من كل تبعة لأية دولة أخرى، إنما هي تحت حماية جلالته ملك بريطانيا العظمى «حماية اقتضتها حالة الحرب التي سببها عمل تركيا».

بهذا الإعلان وقع انقلاب سياسي خطير، وحرار الناس ماذا يفعلون، وأقدمت السلطة العسكرية على اعتقال الكثيرين من رجال الحزب الوطني والشبان، وعطلت كثيرًا من الصحف ووضعتها تحت الرقابة، ونفت بعضهم إلى ملطة.

ولما أعلنت الحماية قال المصريون إنها باطلة؛ لأن الحماية هي عبارة عن عهد أو ميثاق يُبرم بين حكومتين إحداهما باعتبارها ذات شخصية ممتازة مستقلة، يكل للأخرى التصرف ببعض حقوقها الداخلية والخارجية مقابل قيامها بالدفاع عنها من الاعتداء الداخلي والخارجي الذي قد تتعرض له. وعلى الحامي مساعدة المحتمي به ومعاونته في تدبير شؤونه وإصلاح أحواله وإنماء ثروته وحماية مصالحه.

«فالحماية إذن يجب أن تكون مبنية على رضى الحامي والمحتمي، ولا يمكن أن تكون مبنية على رغبة أحد الفريقين وإرادته فحسب. ومع ذلك فإن الحكومة المصرية لم تعلن أنها راضية عن الحماية؛ لذا لم تتم أركانها قانونًا».

وقد تحدث عطوفة حسين رشدي باشا قائم مقام الخديوي ورئيس مجلس النظار إلى مراسل جريدة «الديلي كرونكل» فقال:

إنَّ المنافع التي عادت على البلاد من حسن الإدارة البريطانية لا تحصى ولا تعدُّ. وكل مصري تهمة مصلحة بلاده وارتقاؤها يسلم بهذا ويرجو أن تدوم الرابطة بين الأمتين إلى ما شاء الله. وما دام قنال السويس حلقة الاتصال بين أجزاء الإمبراطورية وطريقًا لازمًا للإنكليز فمن الطبيعي أن ترتبط بريطانيا

العُظمى ومصر بأشد روابط الصداقة والوداد. وزد على ذلك أننا أمة ضعيفة نحتاج إلى صديق قوي يصون أملاكنا من كل اعتداء، ويكون على جانب من الارتقاء والحرية حتى يتيسر لنا أن نسير بإرشاده في معارج الحرية. فبذلك المقام الذي يليق بنا في مصاف الدول، وهذه الشروط متوفرة في إنكلترا. فإنَّ عندها من القوة ما يمكنها من الدفاع عن قطرنا، ولها من معاملة البلاد التي تماثل شؤونها شؤون القطر المصري تقاليد عطف وحرية، ويهمها أن يرتع الشعب الذي يخترق قنال السويس ببلاده في بحبوحة الهناء والرخاء.

ثم تكلم عطوفته عن مستقبل مصر فقال:

إنَّه يجب ضرورة أن نضع لمصر منذ الآن نظامًا يكون بمثابة أساس متين مأمون يستطيع أن يقوم بالبناء الذي يريد الجميع إنشائه. على أن مصر لا تنتظر الآن أن تقطع مسافات واسعة في وقت قصير، بل تؤمل السير خطوة خطوة، وأول ما نتوق إليه أن نرى جمعيتنا التَّشريعية — التي ليس لها الآن إلَّا رأي استشاري — تتمتع بالرأي القطعي في الشؤون الداخلية؛ فإنَّ ذلك يساعد على التَّقدُّم تدريجيًّا، وفي ذلك تحقيق لآمالنا وتمكين للروابط التي تربطنا ببريطانيا العُظمى.

ثم ختم عطوفته الحديث بالثناء على «ما تركه اللورد كتشنر من آثار الخدمات الجليلة التي أدَّاهَا للبلاد.

(٢) خلع الخديوي عباس — وتولية السُّلطان حسين

في صبيحة يوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ صدر الإعلان التَّالي بالجريدة الرِّسمية ونشر في الجرائد السيارة وعلق على الجدران في القاهرة والإسكندرية، وفي جميع أنحاء القطر في الأماكن الظاهرة للعيان:

إعلان

يعلن ناظر الخارجية لدى حكومة ملك بريطانيا العُظمى أنَّه بالنظر لإقدام سمو عباس حلمي باشا خديوي مصر السَّابق على الانضمام لأعداء الملك قد رأت حكومة جلالتَه خلعه من منصب الخديوية. وقد عرض هذا المنصب

السَّامي مع لقب سلطان مصر على سمو الأمير حسين كامل باشا أكبر الأمراء الموجودين من سلالة محمد علي — فقبله.

فلَمَّا قبل الأمير حسين كامل العرش صدر الإعلان السَّابق ذكره. وفي اليوم نفسه وجه المستر ملن شيتهم إلى سموه التبليغ الآتي الذي تشرح فيه الحكومة البريطانية الأسباب التي أدَّت إلى هذا الانقلاب السَّياسي.

ياصاحب السمو

كلفني جناب ناظر الخارجية لدى ملك بريطانيا العُظمى أن أخبر سموكم بالظروف التي سببت نشوب الحرب بين جلالته وبين سلطان تركيا، وبما نتج عن هذه الحرب من التَّغيير في مركز مصر.

كان في الوزارة العُثمانية حزبان أحدهما معتدل لم يبرح عن باله ما كانت بريطانيا العُظمى تبذله من العطف والمساعدة لكل مجهود نحو الإصلاح في تركيا ومقتنع بأنَّ الحرب التي دخل فيها جلالته لا تمس مصالح تركيا في شيء ومرتاح بما صرَّح به جلالته وحلفاؤه من أن هذه الحرب لن تكون وسيلة للإضرار بتلك المصالح لا في مصر ولا في سواها. أمَّا الحزب الآخر فشرذمة جنديين أَفاقين لا ضمير لهم أرادوا إثارة حرب عدوانية بالاتِّفاق مع أعداء جلالته معلِّين أنفسهم أنَّهم بذلك يتلافون ما جرَّوه على بلادهم من المصائب المالية والاقتصادية. أمَّا جلالته وحلفاؤه فمع انتهاك حرمة حقوقهم، قد ظلوا إلى آخر لحظة وهم يأملون أن تتغلَّب النصائح الرشيدة على هذا الحزب؛ لذلك امتنعوا عن مقابلة العدوان بمثله حتَّى أُرغموا على ذلك بسبب اجتياز عصابات مسلحة للحدود المصريَّة ومهاجمة الأسطول التركي بقيادة ضباط ألمانين ثغورًا روسية غير محصَّنة.

ولدى حكومة جلالة الملك أدلَّة وافرة على أنَّ سمو عباس حلمي باشا خديوي مصر السَّابق قد انضمَّ انضمامًا قطعيًّا إلى أعداء جلالته منذ أول نشوب الحرب مع ألمانيا، وبذلك تكون الحقوق التي كانت لسلطان تركيا وللخديوي السَّابق على بلاد مصر قد سقطت عنهما وألَّت إلى جلالته.

ولمَّا كان قد سبق لحكومة جلالة الملك أنَّها أعلنت بلسان قائد جيوش جلالته في مصر أنَّها أخذت على عاتقها وحدها مسئولية الدفاع عن القطر

المصري في الحرب الحاضرة، فقد أصبح من الضروري الآن وضع شكل للحكومة التي ستحكم البلاد بعد تحريرها، كما ذكر، من حقوق السيادة وجميع الحقوق الأخرى التي كانت تدعيها الحكومة العثمانية.

فحكومة جلالة الملك تعتبر وديعة تحت يدها لسكان القطر المصري جميع الحقوق التي آلت إليها بالصفة المذكورة. وكذلك جميع الحقوق التي استعملت في البلاد مدة سني الإصلاح الثلاثين الماضية. وقد رأت حكومة جلالتة أن أفضل وسيلة لقيام بريطانيا العظمى بالمسؤولية التي عليها نحو مصر أن تعلن الحماية البريطانية إعلاناً صريحاً، وأن تكون حكومة البلاد تحت هذه الحماية بيد أمير من أمراء العائلة الخديوية طبقاً لنظام وراثي يقرر فيما بعد.

بناءً عليه قد كلفتني حكومة جلالة الملك أن أبلغ سموكم أنه بالنظر لسنّ سموكم وخبرتكم قد رُئي في سموكم أكبر الأمراء من سلالة محمد علي أهلية لتقلّد منصب الخديوية مع لقب «سلطان مصر». وإنني مكلف بأن أوّكّد لسموكم صراحة عند عرضي على سموكم قبول عبء هذا المنصب أن بريطانيا العظمى أخذت على عاتقها وحدها كلّ المسؤولية في دفع أي تعدّد على الأراضي التي تحت حكم سموكم مهما كان مصدره. وقد فوضت لي حكومة جلالتة أن أصرّح بأنه بعد إعلان الحماية البريطانية يكون لجميع الرعايا المصريين أينما كانوا الحق في أن يكونوا مشمولين بحماية حكومة جلالة الملك. وبزوال السيادة العثمانية تزول أيضاً القيود التي كانت موضوعة بمقتضى الفرمانات العثمانية لعدد جيش سموكم وللحق الذي لسموكم في الإنعام بالرتب والنياشين.

وأما فيما يختصّ بالعلاقات الخارجية فترى حكومة جلالتة أن المسؤولية الحديثة التي أخذتها بريطانيا العظمى على نفسها تستدعي أن تكون المخابرات من الآن بين حكومة سموكم وبين وكلاء الدول الأجنبية بواسطة وكيل جلالتة في مصر.^١

وقد سبق لحكومة جلالتة أنها صرحت مراراً بأن المعاهدات الدولية المعروفة بالامتيازات الأجنبية المقيدة بها حكومة سموكم لم تعد ملائمة لتقدم البلاد. ولكن من رأي حكومة جلالتة أن يؤجل النّظر في تعديل المعاهدات إلى ما بعد انتهاء الحرب.

وفيما يختص بإدارة البلاد الداخلية عليّ أن أذكّر سموكم بأنّ حكومة جلالته طبقاً لتقاليد السياسة البريطانية قد دأبت على الجد بالاتحاد مع حكومة البلاد وبواسطتها في حماية البلاد الحرية الشخصية وترقية التعليم ونشره وإنماء مصادر ثروة البلاد الطبيعية، والتدرّج في اشتراك المحكومين في الحكم بمقدار ما تسمح به حالة الأمة في الرّقي السياسي. وفي عزم حكومة جلالته المحافظة على هذه التّقاليد. بل إنّها موقنة بأنّ تحديد مركز بريطانيا العظمى في هذه البلاد تحديداً صريحاً يؤدي إلى سرعة التّقدّم في سبيل الحكم الذاتي، وستحترم عقائد المصريين الدينية احتراماً تاماً كما تحترم الآن عقائد نفس رعايا جلالته على اختلاف مذاهبهم، ولا أرى لزوماً لأنّ أؤكد لسموكم بأنّ تحرير حكومته لمصر من ربة أولئك الذين اغتصبوا السلطة السياسية في الأستانة لم يكن ناتجاً عن أيّ عداة للخلافة، ولا علاقة له البتة بالروابط السياسية التي بين مصر والأستانة، وأنّ تأييد الهيئات النظامية الإسلامية في مصر والسير بها في سبيل التّقدّم هو بالطبع من الأمور التي تهتم بها حكومة جلالته الملك مزيد الاهتمام، وستلقى من جانب سموكم عناية خاصة. ولسموكم أن تعتمدوا في إجراء ما يلزم لذلك من الإصلاحات على كلّ انعطاف وتأييد من جانب الحكومة الإنكليزية. وعليّ أن أزيد على ما تقدم أن حكومة جلالته الملك تعمل بكلّ اطمئنان على إخلاص المصريين ورويّتهم واعتدالهم في تسهيل المهمة الموكولة إلى قائد جيوش جلالته المكلف بحفظ الأمن في داخل البلاد ومنع كلّ عون للعدو. وإنّي أنتهز هذه الفرصة فأقدم لسموكم أجل تعظيماتي.

(٣) رأي عباس في انتخاب عمه السُّلطان حسين

ولما وقع الانقلاب كان سمو الخديوي السّابق عباس موجوداً في «فيينا» عاصمة بلاد النمسا نازلاً في فندق «إمبريال»، فلمّا وصل النّبأ إلى حاشيته تهيّبوا إبلاغه لسموه، لكن سعادة أحمد شفيق باشا لمّا رأى ترددهم وجد أنّ من الواجب عليه أن يوقفه على الحقيقة، فأطلع سموه على نّبأ اختيار سمو الأمير حسين — وهو عمُّ سموه — سلطاناً على مصر. فلمّا علم بهذا النّبأ لم يزد على قوله: «في محله».



السُّلطان حسين كامل «الأول» أول سلطان لمصر بعد إلغاء الخديوية.

وممَّا يروى عن سموه أنَّه في الوقت الذي أعلنت فيه الحرب بين تركيا والحفاء كان يحس بما سيجري من الانقلاب والتغيير، خصوصًا وأنَّه كان يعلم بعداء كتشنر له، وآية ذلك أنه رفع يده وقبَّلها ثمَّ قال: «اللهم لك الحمد. لقد حكمت ثلاثًا وعشرين عامًا وهو زمن ليس بالقليل، فلك الشكر!»

(٤) تثبيت وزارة رشدي باشا

هذا وعلى أثر التبليغ الذي وجهه القائم بأعمال الوكالة البريطانية بمصر إلى عظمة السُّلطان صدرت الإرادة التَّالية إلى صاحب الدولة حسين رشدي باشا الذي كان في الوقت ذاته قائم مقام الخديوي^٢ ورئيسًا لمجلس نظاره، ولم يتخلَّ رسميًا عن هاتين الصفتين:



حسين رشدي باشا رئيس الوزارة المصريّة في سني الحرب ورئيس لجنة الدستور سنة ١٩٢٢
ورئيس مجلس الشيوخ في سنتي ١٩٢٦ و١٩٢٧.

عزيزي رشدي باشا

إنَّ الحوادث السياسية التي وقعت في هذه الأيام أدَّت إلى بسط بريطانيا
العُظمى حمايتها على مصر وإلى خلو الأريكة الخديوية.
وبهذه المناسبة أرسلت الحكومة البريطانية إلينا رسالة نبعت بصورتها
إليك لنشرها على الأمة المصريّة موجهة فيها ندائها إلى ما انطوى عليه فؤادنا
من عواطف الإخلاص نحو بلادنا لكي نرتقي عرش الخديوية المصريّة بلقب
سلطان. وستكون السلطنة وراثية في بيت محمد علي طبقاً لنظام يُقرَّر فيما
بعد.

ولمّا كان لنا بعد أن وقفنا حياتنا كلها اليوم على خدمة بلادنا أن يكون الإخلاد إلى الراحة من عناء الأعمال مطمح أنظارنا إلّا أنّنا بالنظر إلى المركز الدقيق الذي صارت إليه البلاد بسبب الحوادث الحالية قد رأينا مع ذلك أنّه يتحتم علينا القيام بهذا العبء الجسيم، وأن نستمر على خطتنا الماضية فنجعل كلّ ما فينا من حول وقوة وقفاً على خدمة الوطن العزيز.

هذا هو الواجب المفروض علينا لمصر ولجدنا المجيد محمد علي الكبير الذي نعمل على تخليد الملك في سلالته.^٣

وبما فُطِرنا عليه من الاهتمام بمصالح القطر سنوجّه عنايتنا على الدوام إلى تأييد السعادة الحسية والمعنوية لجميع أهاليه، مواصلين خطة الإصلاح التي بدأ العمل فيها. لذلك ستكون همّة حكومتنا منصرفة إلى تعميم التّعليم وإتقانه بجميع درجاته وإلى نشر العدل وتنظيم القضاء بما يلائم أحوال القطر في هذا العصر. وسيكون من أكبر ما نعنى به توطيد أركان الراحة والأمن العام بين جميع السّكان وترقية الشؤون الاقتصادية في البلاد.

وأما الهيئات النيابية في القطر فسيكون من أقصى أمانينا أن يزيد اشتراك المحكومين في حكومة البلاد زيادة متوالية.

ونحن، على ثقة في سبيل تحقيق هذا المنهاج، سنجد لدى حكومة صاحب الجلالة البريطانية خير انعطاف في تأييدنا. وإنّنا لموقنون بأنّ تحديد مركز الحكومة البريطانية في مصر تحديداً واضحاً ممّا يترتب عليه إزالة كلّ سبب لسوء التفاهم يكون من شأنه تسهيل التعاون بين جميع العناصر السياسية بالقطر لتوجيه مساعيها معاً إلى غاية واحدة.

وإنّنا لنعتمد على إخلاص جميع رعايانا لتعضيدنا في العمل الذي أماننا. ولوثوقنا بكمال خبرتكم وبما تحلّيتُم به من الصفات العالية، واعتماداً على وطنيتكم نطلب منكم مؤازرتنا في المهمة التي أخذناها على عاتقنا، وندعوكم بناءً على ذلك إلى تولي رئاسة مجلس وزرائنا وإلى تأليف وزارة تختارون أعضائها لمعاونتكم، وتعرضون أسماءهم على تصديقنا العالي.

السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية (الجزء الثاني)

ونسأل الله — جلت قدرته — أن يبارك لنا جميعاً فيما نبتغيه من نفع الوطن وبنيه.

١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤

حسين كامل

فرد صاحب الدولة، حسين رشدي باشا على عظمته بما يلي:

مولاي

أقدم لسدة عظمتكم السلطانية مزيد الشكر على ما أوليتموني من الشرف السامي إذ تفضلتم عليّ بأمركم الكريم الذي فوضتم به إليّ تأليف هيئة الوزارة.

نعم إنني كنت وكيلاً عن ولي الأمر السابق. ولكنني مصري قبل كلّ شيء، وبصفتي مصرياً قد رأيت من المفروض عليّ أن أجتهد تحت رعايتكم السلطانية في أن أكون نافعاً لبلادي. فتغلبت مصلحة الوطن السامية التي كانت رائدي في كلّ أعمالني على جميع ما عداها من الاعتبارات الشخصية. لهذا فإنني أقبل المهمة التي تفضلت عظمتكم السلطانية بتفويضها إليّ. ولما كان زملائي بالأمس الموجودون الآن بمصر متشربين بنفس هذه العواطف، وهم لذلك مستعدون للاستمرار على معاونتهم لي فإنني أتشرف بأن أعرض على تصديقكم العالي رفق هذا، مشروع المرسوم السلطاني بتشكيل هيئة الوزارة الجديدة.

وإنني بكل احترام وإجلال لعظمتكم السلطانية.

حسين رشدي

(٥) المرسوم السلطاني بتأليف الوزارة

حسين رشدي باشا: الرياسة والداخلية. أحمد حلمي باشا: الزراعة. عدلي يكن باشا: المعارف. إسماعيل صدقي باشا: الأوقاف. إسماعيل سري باشا: الأشغال والحربية والبحرية. ثروت باشا: الحقانية.

(٦) وفاة السلطان حسين

وفي أوائل شهر أكتوبر سنة ١٩١٧ ساءت حالة صحة عظمة السلطان، واضطر إلى ملازمة فراشه. وفي يوم ٩ أكتوبر وافاه القدر المحتوم بقصر عابدين.

(٧) السلطان أحمد فؤاد الأول

واختير حضرة صاحب السمو الأمير أحمد فؤاد سلطاناً لمصر. خلفاً للفقيد. واحتفل بجلوس «عظمته» على العرش في صباح يوم ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧ ووجه سير ونجت^٥ ممثل إنكلترا في مصر يومئذ الكتاب التالي إلى عظمة السلطان:

يا صاحب العظمة السلطانية

بأمر جناب وزير الخارجية لحكومة صاحب الجلالة البريطانية أتشرف بأمر أعرب لعظمتكم عن فائق الأسف الذي شمل حكومة جلالته الملك حينما وصل إلى علمها نعي المغفور له صاحب العظمة السلطانية حسين كامل الذي أكبرت الأمة المصرية جميعها إخلاصه لكل ما فيه خيرها إخلاصاً لا يعتريه فتور وقدّرت حقه قدره. فكانت وفاته لديها كارثة وطنية^٦. وإنني أتشرف بإبلاغ عظمتكم السلطانية انعطاف حكومة جلالته الملك لما أصاب شخصكم الكريم من دواعي الحداد. هذا وإنني مكلف في الوقت نفسه بأن أحيط علم عظمتكم بأنّه لما كان نظام الوراثة على عرش السلطنة المصرية لم يوضع للآن، وكنتم عظمتكم بعد طبقة البنين، الوارث الشرعي المتعين تبعاً لوراثة العرش السامي. على أن يكون لورثتكم من بعدكم، حسب النظام الوراثي الذي سيوضع بالاتفاق بين حكومة صاحب الجلالة البريطانية وبين عظمتكم. وأن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تريد أن تجدد لعظمتكم بهذه المناسبة التأكيدات التي أعطتها لسلفكم عند ارتقائه العرش. وهي مقتنعة أن

السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية (الجزء الثاني)

في استطاعتها أن تعتمد، في العمل مع عظمتكم، على تلك الصداقة التي كانت شعارًا لحكم السُلطان المرحوم وعادت ثمراتها على البلاد بازدياد الرفاهية والتقدم، ذلك الأمر الذي له من المكانة في نفس الحكومة البريطانية ما لا تقل منزلته لدى عظمتكم.



حضرة صاحب الجلالة الملك أحمد فؤاد الأول ملك مصر — وأول من لقب بهذا اللقب في تاريخ مصر الحديث، وهو ابن إسماعيل بن إبراهيم بن محمد علي.

وإنِّي أنتهز هذه الفرصة فأقدم لعظمتكم السلطانية أجل احتراماتي.

القاهرة في ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧

رجنالد ونجت

(٨) استمرار وزارة رشدي باشا في الحكم

وبهذا التَّغيير انحَلَّت بطبيعة الحال هيئة الوزارة. ولكن عظمة السُّلطان أحمد فؤاد الأول أثبت تأليفها. وهنا نُورد نص الرسالتين الرَّسميتين المتبادلتين في نفس اليوم بين عظمته وبين صاحب الدولة حسين رشدي باشا بهذا الشَّأن:

عزيزي حسين رشدي باشا

يعلم رعايانا أنَّه بسبب وفاة سلفنا وأخينا المحبوب المغفور له السُّلطان حسين الأول الذي اختطفته المنية قبل الأوان وملأت القلوب حزنًا عليه قد تولَّينا بالاتِّفاق مع الدولة الحامية عرش السلطنة المصريَّة على أن يكون هذا العرش من بعدنا لورثتنا طبقًا للنظام الوراثي الذي سيوضع بالاتِّفاق بيننا وبينها.

منذ ثلاث سنوات كانت حدود بلادنا يظهر أنَّها مهددة، وكانت ثروتها الزراعية توشك أن تُصاب في مصادرها، ولقد لبَّى سلفنا رحمه الله، نداء الواجب وتفانى في إخلاصه لمرافق البلاد، فلم يتردَّد في حمل أعباء السلطنة مع ما كان يحفُّ بها من المصاعب. واعتمادًا على ولاء رعاياه وعلى تأييد الدولة الحامية وقف نفسه مدَّة هذه السنوات الثلاث على تنفيذ المنهاج الذي اختطَّه في المرسوم الصَّادر منه إلى دولتكم عند ارتقائه عرش السلطنة، وقد صار وضع أسس تعميم التَّعليم وبحث موارد ثروة البلاد والشروع في الوسائل التمهيديَّة التي من شأنها إحلال مصر في مكانة الكرامة اللائقة بها في العالم الذي سيتجدد على أثر انعقاد الصلح.

ونحن اليوم ننشد ذلك الولاء نفسه من رعايانا في ظروف هي أكثر يُمنًا وتوفيقًا. فقد زالت الأخطار التي كان يظهر أنها تهدد بلادنا، وعادت ثروة القطر إلى ما كانت عليه. وبقي علينا أن نُخصِّص أنفسنا بالاشتراك مع نواب

السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية (الجزء الثاني)

الأمة اشتراكًا يزداد على الدوام لإتمام تنفيذ ذلك المنهاج الذي اختطه سلفنا. وأن نحقق في جميع الفروع الإصلاحات التي من شأنها ضمان التَّقدُّم المادي والأدبي في بلادنا.

ولمَّا كنَّا على يقين من خبرتكم ومن صفاتكم السَّامية، فإنَّنا نُوجِّه إلى عهدتكم مهمة تأليف الوزارة.

ومن الله نلتمس الإعانة على ما نحن قَوَّامون عليه من العمل.

فؤاد

هوامش

(١) بمقتضى هذا ألغيت نظارة «الخارجية المصرية»، واستمرت ملغاة حتى أعيدت سنة ١٩٢٢ بعد تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وإعلان الاستقلال.

(٢) قائم مقام خديوي هو الذي ينوب عن الخديوي في أثناء غيابه وبأمر عالٍ منه.

(٣) أشيع يومئذ أنه إذا رفض السلطان حسين العرش، اختير له أغا خان الهندي أو ألغيت الإمارة المصرية وعين لمصر حاكم عام.

(٤) كان منح رتبة صاحب الرياسة «صاحب الدولة» من حق سلطان تركيا وإعلان السلطنة فالملكية في مصر أصبح من حق سلطان مصر ثم ملكها منحها لرئيس الوزارة الذي كان يلقب «بصاحب العطوفة» في عهد الخديوي عباس.

(٥) صورته فيما سبق من هذا الجزء.

(٦) لما ارتقى السلطان حسين العرش كان مرموقًا بالغضب العام، وعندما مات كان الأسف عامًا.

الفصل الرابع عشر

حوادث مصر والسُّودان بعد الهدنة

أُعلنت الهدنة بين الحلفاء والألمان وحلفائهم في يوم الاثنين ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨، وفي مسائه طلب حضرة صاحب المعالي سعد زغلول باشا من الوكالة البريطانية تحديد ميعاد ليقابل هو وعلي شعراوي باشا وعبد العزيز فهمي بك «باشا» السير ونجت، فحدّد لهم يوم الأربعاء ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ الساعة ١١ أفرنكي صباحاً. وقد أصبح ١٣ نوفمبر يُسمّى عيد الجهاد الوطني. ولما أُعلن تأليف الوفد المصري بادر أعضاء الجمعية التشريعيّة بالتوقيع على صيغة التوكيل التّالي، وتبعهم أعيان البلاد ومحاموها وتجارها ... إلخ.

كان إعلان الهدنة مقروناً بشروط مستر ويلسون — رئيس الجمهورية الأمريكية — التي في مقدمتها: حق كلّ شعب في تعيين مصيره.

(١) صيغة التوكيل للوفد المصري

نحن الموقعين على هذا، الأعضاء بالجمعية التشريعية. قد أنبأنا عنّا حضرات سعد زغلول باشا. وعلي شعراوي باشا. وعبد العزيز فهمي بك. ومحمد علي بك «علوبة باشا». وعبد اللطيف المكباتي بك. ومحمد محمود باشا. وأحمد لطفي السيد بك، ولهم أن يضموا إليهم من يختارونهم، في أن يسعوا بالطرق السلمية، في استقلال مصر استقلالاً تاماً. تطبيقاً لمبادئ الحرية والعدل التي تنشر رايّتها دولة بريطانيا العظمى وحلفاؤها ويؤيدون بموجبها تحرير الشعوب.

(٢) استقالة وزارة رشدي باشا

استقالت وزارة رشدي باشا الثانية في ٢١ إبريل سنة ١٨٩٩، وخلفتها وزارة محمد سعيد باشا الإدارية.

(٣) أعضاء الوفد المصري

وقد انضمَّ إلى الوفد آخرون، ووضع قانون للوفد كانت مادته الأولى: «تألف وفد باسم الوفد المصري من حضرات سعد زغلول باشا وعلي شعراوي باشا وعبد العزيز فهمي بك ومحمد علي بك وعبد اللطيف المكباتي بك ومحمد محمود باشا وأحمد لطفي السيد بك وإسماعيل صدقي باشا وسينوت حنا بك وحمد الباسل باشا وجورج خياط بك ومحمود أبو النصر بك ومصطفى النحاس بك والدكتور حافظ عفيفي بك.»

وكان لتطور الحوادث منذ نوفمبر ١٩١٨ حتَّى الآن أثر في ضمَّ أعضاء وفي حدوث انشقاق في الوفد المصري، فضلًا عن وفاة الكثير من أعضائه رحمة الله عليهم، ممَّا ليس هنا المجال لبيان تفاصيله. وإنَّما حسبنا أن نذكر أنَّ الوفد المصري يتألَّف من حضرات:

- حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل مصطفى النحاس باشا رئيسًا.
- حضرة المجاهد الكبير الأستاذ مكرم عبيد سكرتيرًا.
- حضرات الأعضاء المحترمين: الأستاذ محمود فهمي النقراشي. الدكتور أحمد ماهر. مصطفى بكير بك. الأستاذ محمود بسيوني. علي سالم بك. محمود الأتربي باشا. محمد الشناوي بك. أحمد حمدي سيف النصر بك. كامل صدقي بك. عبد السلام فهمي محمد جمعة بك. إبراهيم سيد أحمد بك. الدكتور حامد محمود.

(٤) اعتقال سعد وصحبه إلى مالطة

وقد واصل الوفد نشاطه، فأرسل عشرات البرقيَّات إلى الدول بالاحتجاج على منعه من السفر. وفي ٨ مارس اعتقلت السلطة العسكرية البريطانية في مصر المغفور له سعد باشا ومعه حضرات محمد محمود باشا وحمد الباسل باشا وإسماعيل صدقي باشا في ثكنة قصر النيل، وأرسلتهم مخفورين إلى بورسعيد حيث أقلتهم باخرة إلى مالطة.



الفقيد العظيم الزعيم الخالد المغفور له سعد زغلول باشا رئيس الوزارة المصريّة في سنة ١٩٢٤ — وسميت وزارة الشعب — ورئيس مجلس النواب في سنة ١٩٢٧ حيث توفي إلى رحمة الله في بيت الأمة في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧، وكانت لوفاته رنةٌ حزين عميق.

انتشر النُبا في العاصمة، وبدأت الثُورة المصريّة في ٩ مارس سنة ١٩١٩، وخربت السكك الحديدية والمواصلات التلغرافية، وقامت مواكب المظاهرات والطلبة، وأصبح الجامع الأزهر مركزًا لاجتماع المتظاهرين وخطب المتحمسين.

(٥) الإفراج عن سعد وصحبه

استدعت الحكومة الإنكليزيّة السير ونجت من مصر، وعينت اللورد اللنبي مندوبًا ساميًا فوق العادة، فأصدر في ٧ إبريل البلاغ الآتي، حيث وزعته الطائرات ليلاً:

الآن وقد عاد النُظام بنجاح عظيم. فبالاتفاق مع حضرة صاحب العظمة السلطان، أعلن أنّه لم يبق حجر على السفر، وأن جميع المصريين الذين يريدون السفر تكون لهم مطلق الحرية.



حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصري الذي فاوض وهو رئيس للوزارة المصريّة مستر هندرسون — وزير الخارجية البريطانية — سنة ١٩٣٠، وقطعت المفاوضة إلى اليوم بسبب عدم قبول الحكومة البريطانية النص المقترح لحل مسألة السودان في المعاهدة.

وقد قررت علاوة على ذلك أن كلّاً من: سعد زغلول باشا وإسماعيل صدقي باشا ومحمد محمود باشا وحمد الباسل باشا، يطلقون من الاعتقال، ويكون لهم كذلك حق السفر.

ففرحت الأمة المصريّة بذلك وعدت ذلك اليوم يوم عيد وأفراح، وخرجت السيدات المصريّات المبرقععات لأول مرة ينتظمن المظاهرات هتافاً للحرية والاستقلال التّام لمصر والسُّودان وحياة سعد والوفد.



الفيكونت إدموند اللنبي المندوب السَّامي البريطاني لمصر والسُّودان من سنة ١٩١٩ حتَّى سنة ١٩٢٠.

(٦) سفر الوفد إلى باريس

وسافر أعضاء الوفد يوم ١١ إبريل سنة ١٩١٩ من مصر إلى باريس، وانضمَّ سعد وصحبه إلى زملائهم في الطريق وسافروا معًا.

وتألّفت لجنة الوفد المركزية في مصر، برئاسة المغفور له محمود سليمان باشا، وكان المرحوم إبراهيم سعيد باشا وكيلًا لها، وبعد إبعادهما رأسها المغفور له مرقس حنا بك «باشا» — نقيب المحامين — وقد حدث لأول مرة حادث لا مثيل له، وهو إضراب موظفي الحكومة جميعًا تقريبًا في ١٠ إبريل سنة ١٩١٩، واستمر الإضراب حتَّى آخر الشهر.

واستقالت في ٢١ إبريل سنة ١٩١٩ وزارة حسين رشدي باشا. وتألّفت في التَّاريخ نفسه وزارة المرحوم محمد سعيد باشا برياسته مع الداخلية، ومن إسماعيل سري

السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية (الجزء الثاني)

باشا للأشغال والحربية والبحرية، ويوسف وهبة باشا للمالية، وأحمد ذو الفقار باشا للحقانية، وعبد الرحيم صبري باشا للزراعة، وأحمد زيور باشا للمعارف، والمستشار محمد توفيق نسيم بك «باشا» للأوقاف.

الفصل الخامس عشر

لجنة ملنر والوفد المصري

ظل الوفد المصري في باريس يواصل جهوده بالخطب والمقالات والنداءات والاحتجاجات، وأوفد سعادة «دولة» محمد محمود باشا إلى أمريكا، واتصل بعضو الشيوخ الأمريكي مستر فولك الذي اتفق مع الوفد على أتعاب في سبيل الدفاع عن القضية المصريّة في أمريكا.

ثم أذاعت شركة روتر ما يأتي:

لندن في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٩. أعلن رسمياً أنّ لجنة التحقيق المعهود إليها البحث في الاضطرابات الأخيرة في مصر وفي شأن الحكومة القائمة في مصر مؤلفة من اللورد ملنر رئيساً ومن السر رنل رود والجنرال السر جون سيمون مكسويل والجنرال السر أدين توماس. والمستر ج. أ. سبندر. رئيس تحرير «وستمستر غازيت». والمستر ث. ج. ب. هورست المستشار القضائي في وزارة الخارجية أعضاء.

قاطعت الأمة المصرية، تحت إشراف الوفد المصري ولجنته المركزية، لجنة ملنر، وقامت المظاهرات ضدها، واستقالت وزارة سعيد باشا احتجاجاً على وصول اللجنة، وقبلت استقالتها في ١٩ نوفمبر سنة ١٩١٩، وخلفتها وزارة يوسف وهبة باشا، وكان فيها محمد توفيق نسيم باشا، وكانت مؤلفة من: يوسف وهبة باشا للمالية، وأحمد زيور باشا للمواصلات، ومحمد توفيق نسيم باشا للداخلية، ويحيى إبراهيم باشا للمعارف، وإسماعيل سري باشا للأشغال والبحرية، وأحمد ذو الفقار باشا للحقانية، ومحمد شفيق باشا للزراعة، وحسين درويش باشا للأوقاف.

(١) مهمة لجنة ملنر

في ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٩ أقيم أول احتفال بذكرى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨. في ١٥ سنة ١٩١٩ نشرت دار الحماية في مصر البلاغ الرَّسمي التَّالي عن مهمة لجنة ملنر:

إن سياسة بريطانية العُظمى في القطر المصري هي المحافظة على حكومته الذاتية تحت الحماية البريطانية، وإنشاء نظام حكومة ذاتية تحت رئاسة حاكم وطني. وغرض بريطانيا العُظمى الدفاع عن مصر من كلِّ خطر خارجي أو من تدخل أي دولة أجنبية، وغرضها في الوقت نفسه تأسيس نظام دستوري تحت إرشاد بريطانيا العُظمى على قدر الحاجة. والنظام الذي يُمكن عظمة السُّلطان ومعالي وزرائه وحضرات مندوبي الأمة في دوائرهم الخاصّة من الاشتراك في إدارة الأمور المصرية. وذلك على أسلوب يزيد فيه نفوذهم على مرور الأيام. وعليه فقد قررت حكومة جلالة الملك إرسال لجنة إلى مصر مهمتها تقرير نظام الحكم للوصول إلى تلك الغاية. وبعد أن تستشير اللّجنة عظمة السُّلطان ومعالي وزرائه وأصحاب الرأى من المصريين تباشر الأعمال الأولى اللازمة قبل وضع قانون الحكومة المستقبلية، وليس من اختصاص اللّجنة أن تشغل بوضع شكل الحكومة على مصر. فإنَّ مهمتها أن تدرس الأحوال درسًا دقيقًا، وتبحث عن أصحاب الشَّأن في البلاد في الإصلاحات اللازمة، وأن تقترح نظام الحكم الذي يمكن تنفيذه فيها في النتيجة. فالمأمول أن يكون ذلك بالموافقة التَّامة مع عظمة السُّلطان ومعالي الوزراء الكرام.

(٢) الوفد السُّوداني في لندن

عقب عقد الهدنة وبعد سفر الوفد المصري إلى باريس للمطالبة بالاستقلال التَّام لمصر والسُّودان من مؤتمر الصلح — سافر وفد سوداني برئاسة حضرة الحسيب النسيب السر السيد علي الميرغني وعضوية حضرات الحسيب النسيب السر السيد عبد الرحمن المهدي والشريف يوسف الهندي — أكبر الزعماء الدينيين في السُّودان، وأصحاب الفضيلة الشيخ أحمد الطيب هاشم مفتي السُّودان، والشيخ أبو القاسم هاشم شيخ

العلماء، والشيخ إسماعيل الأزهرى مفتش المحاكم الشرعية، والشيخ علي التوم ناظر قبائل الكبابيش، والشيخ إبراهيم موسى ناظر قبائل الهدندوة، والشيخ عوض الكريم أبو سن ناظر قبائل الشكرية، والشيخ إبراهيم محمد ناظر قبائل الجعليين. ورافقهم مستر ويليس مدير المخابرات وصمويل عطية بك وكان الغرض الرّسمي من سفر الوفد تقديم التهاني لجلالة ملك الإنكليز لانتصاره على الألمان وعقد الهدنة.

وقد ألقى السيد الميرغني خطابًا باللغة العربية في حضرة جلالة الملك جورج، وألقى السير ونجت الذي حضر الزيارة ترجمة للخطاب، ومجمله أنّهم حضروا بالنيابة عن الشعب السّوداني لتقديم التّهاني بانتصار الحلفاء وقد ردّ جلالته الملك بالشكر.



(الوفد السّوداني في لندن سنة ١٩١٩) من اليمين: الجالسان: الشيخ أحمد الطيب هاشم. والسر السيد علي الميرغني. الواقفان: عن اليمين الشريف يوسف الهندي، والسر السيد عبد الرحمن المهدي.

ثم قدم السيد عبد الرحمن المهدي سيفًا كان للمغفور له والده، وأنعم جلالته بنياشين مختلفة على أعضاء الوفد. وقد ردّ جلالته في المقابلة نفسها بكتاب بخط

السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية (الجزء الثاني)

جلالته وتوقيعه بأنّه يرد إليه هذا السيف إلى السيد عبد الرحمن لكي يستعمله في خدمة الحكومة السُّودانية.



صمويل عطية بك — رئيس القلم العربي بوكالة حكومة السودان بالقاهرة.

(٣) وصول لجنة ملنر وسفرها

وصلت اللّجنة في صباح الأحد ٧ يناير سنة ١٩٢٠ إلى بورسعيد ومنها إلى القاهرة، حيث اتخذت فندق سيميراميس مقرّاً لها. وواصلت أبحاثها. واتصلت ببعض الوزراء والكبراء، ولكنّها لقيت مقاطعة إجماعية لها. وفي ٦ مارس صدر البلاغ الرّسمي التّالي:

رسمي — قد أنجزت لجنة ملنر أبحاثها في مصر، وأجلت إتمام عملها الذي ستعود إليه في لندن بعد عيد الفصح لإعداد تقريرها.

لجنة ملنر والوفد المصري

واستقالت وزارة يوسف وهبة باشا. وتألّفت وزارة محمد توفيق نسيم باشا في ٢١ مايو سنة ١٩٢٠ محتفظًا لنفسه بالرياسة والداخلية، ومن زيور باشا للمواصلات، وذي الفقار باشا للحقانية. ومحمد شفيق باشا للأشغال، وحسين درويش باشا للأوقاف، وتوفيق رفعت باشا للمعارف، ومحمود فخري باشا للمالية، ويوسف سليمان باشا للزراعة.

ودعت لجنة ملنر الوفد المصري للمفاوضة معه، وبدأت المفاوضات في لندن في ٩ يونية سنة ١٩٢٠.

واعتقلت السلطة العسكرية عبد الرحمن فهمي بك — سكرتير لجنة الوفد المركزية — وآخرين في أول يوليو سنة ١٩٢٠.

السودان في مشروعات الاتفاق

(١) في مشروع ملنر

جاء ذكر السودان في مشروعات الاتفاق بين مصر وإنجلترا. فورد ذكره في مشروع الاتفاق الذي وضعته لجنة ملنر وورد في تقرير اللجنة الذي أذيع في سنة ١٩٢١ ما يلي:

(١-١) السودان

إنَّ المشروع الذي تتضمنه المذكرة يتناول مصر فقط، ولا ينطبق على السودان — البلاد التي تختلف كلَّ الاختلاف عن مصر في أوصافها وتركيبها وكون حالتها السياسية محدودة تحديدًا جليًّا في الاتفاق الإنكليزي المصري المبرم في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ — وليست كحالة مصر التي لا تزال غير معينة. فلهذه الأسباب أخرجنا السودان عمدًا من مناقشاتنا كلها مع الوفد. وكان ذلك مفهومًا دائمًا عند أعضائه، ولكن منعا للخطأ وسوء الفهم بمصر في غاية مناقشاتنا ومداها، دفع اللورد ملنر الكتاب التالي إلى عدلي باشا يكن لما أرسل إليه المذكرة، وهو:

١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠

عزيزي الباشا

بخصوص الحديث الذي جرى بيننا أمس أعود فأقول مرة أخرى إنه ليس بين أجزاء المذكرة التي أنا مرسلها إليك الآن جزء بقصد تطبيقه على السودان كما هو ظاهر من المذكرة نفسها، ولكنني أرى — اجتنابًا لكل خطأ وسوء فهم في المستقبل — أنه يحسن بنا أن ندوّن رأي اللجنة، وهو أن موضوع

السُّودان الذي لم نتناقش فيه قط نحن وزغلول باشا وأصحابه خارج بالكلية عن دائرة الاتِّفاق المقصود لمصر، فإنَّ البلدين يختلفان اختلافاً عظيماً في أحوالهما، ونحن نرى أنَّ البحث في كلِّ منهما يجب أن يكون على وجه مختلف عن وجه البحث الآخر.

إنَّ السُّودان تقدَّم تقدماً عظيماً تحت إدارته الحالية المؤسَّسة على موادَّ اتِّفاق ١٨٩٩، فيجب — والحالة هذه — أن لا يسمح لأيِّ تغيير يحصل في حالة مصر السياسية أن يُوقع الاضطراب في توسيع نطاق تقدُّم السُّودان وترقيته على نظام أنتج مثل هذه النتائج الحسنة.

على أننا ندرك من الجهة الأخرى أن لمصر مصلحة حيوية في إيراد الماء الذي يصل إليها ماراً في السُّودان، ونحن عازمون أن نقترح اقتراحات من شأنها أن تُزيل همَّ مصر وقلقها من جهة كفاية ذلك الإيراد لحاجتها الحالية والمستقبلية.

الإمضاء: (ملنر)

العنوان: «حضرة صاحب المعالي عدلي باشا يكن»

وقالت اللجنة:

ويجمل بنا في هذا المقام أن نُورد بالإيجاز الأسباب التي نرى أنها تقضي باستحالة تسوية مسألة السُّودان على المبادئ التي يراد تسوية المسألة المصريَّة عليها، ونشير في الوقت عينه إلى الخطَّة العامَّة التي يلوح لنا أنها أصلح من سواها لسد حاجات السُّودان الحالية فنقول:

إنَّ الأكثرية الكبرى من أهل مصر متجانسة بالنسبة إلى سواها. أمَّا السُّودان فمقسوم بين العرب والسود، وفي كلِّ من هذين الجنسين الكبيرين أجناس وقبائل يختلف بعضها عن بعض اختلافاً عظيماً ويضاد بعضها بعضاً كثيراً. أمَّا عرب السُّودان فيتكلمون باللغة التي يتكلم بها أهل مصر وتجمع بينهم لغة الدين، والإسلام آخذ في الانتشار في السُّودان حتَّى بين الأجناس غير العربية من أهله. وهذه المؤثرات تلطَّف ما بين أهالي البلدين من التُّضاد والتنازع، ولكنَّها تقوى عليه بعد ما زادت تذكُّار سوء الحكم المصري الماضي قوة وشدة.

أما الروابط السياسية التي تربط السودان بمصر في فترات مختلفة من الزمان الماضي، فكانت دائماً روابط واهية، فإنَّ الفاتحين المصريين اجتاحتها أقساماً من السودان بل السودان كله، ولكن مصر لم تخضع السودان قطُّ إخضاعاً حقيقياً، ولا أدغمته فيها وجعلته بعضاً منها بمعنى من المعاني، وكان فتحها له في القرن الماضي نكبة كبيرة على البلدين معاً، وانتهى أمره بفتنة المهدي التي قلبت السلطة المصريَّة رأساً على عقب في أوائل العقد الثاني من ذلك القرن، ولم يبق للسلطة المصريَّة أثر في السودان مدة أكثر من عشر سنوات إلَّا في مقاطعة صغيرة حول سواكن، فاضطرت بريطانيا العظمى من جراء ذلك الفشل أن تجرد عدة حملات أنفقت عليها أموالاً طائلة لنجدة الحاميات المصريَّة والدفاع عن مصر التي كانت عرضة لسيل عصابات المهدي الجارفة، واستلمت الأيدي البريطانية زمام حكومة السودان فعلاً منذ فتحت القوات البريطانية والمصريَّة البلاد بقيادة قُواد بريطانيين في سنة ١٨٩٦-١٨٩٨، وبات السودان تحت الحماية البريطانية المصريَّة في سنة ١٨٩٩؛ لأنَّ الحاكم العام وإن كان يعيِّنه سلطان «وسابقاً خديوي» مصر، فالحكومة البريطانية هي التي ترشحه، وكل مديري المديرية وكبار الموظفين هم من البريطانيين، فتقدَّم السودان تقدماً عجيباً مادياً وأدبياً تحت رعاية الحكومة المنظمة هذا النظام؛ لأنَّنا إذا حسبنا حساب كلِّ ما تقتضيه بساطة هذه القضية، وهي إدخال المبادئ الأولى لحكومة منظمة متمدنة إلى بلاد أهلها لا يزالون في أول عهد السذاجة حكمنا أنَّ النجاح العظيم الذي نجحته بلاد السودان في المدة الطويلة التي كان فيها السر رجينلد ونجت حاكماً عاماً عليها يُعدُّ أجد صفحة في تاريخ الحكم البريطاني على الشعوب المتأخرة. أما الحكومة الحالية فمقبولة ومحبوبة عند أهل السودان. والسلام والتقدم مخيمان على تلك البلاد إلَّا فيما ندر.

غير أنَّه وإن تكن مصر والسودان بلدين ممتازين أحدهما عن الآخر وارتقاؤهما يكون على مناهجين مختلفين، فلمصر مع ذلك مصلحة عظيمة جدًّا في السودان، وهي أنَّ النِّيل الذي يتوقف عليه وجود مصر وكيانها يجري مسافة مئات من الأميال في بلاد السودان، فمن أهم الأمور لمصر منع أي تحويل لماء النِّيل يمكن أن يقلل مساحة أراضيها الزراعية الحالية التي تبلغ

مساحتها حوالي مليوني فدان، وتصير قابلة للزراعة إذا خزن ماء النيل وزاد ما يرد منه للرّي عمّا هو عليه الآن. وقد كانت كمية المياه التي يأخذها السودان رأسًا من النيل قليلة حتّى الآن، ولكن كلما زاد عدد سُكّان السودان احتاجت بلادهم إلى ماء أكثر لأجل تقدمها. وقد يفضي ذلك إلى التّضارب بين مصالحهم ومصالح أهل مصر، ولكن الأمل وطيد أنّه إذا حُفظت مياه النيل جيدًا ووزّعت كذلك كفت لري كلّ الأطنان التي يمكن أن تحتاج إلى الرّي، سواء كانت في مصر أو في السودان، ولكن التّحكم بمياه النيل وضبطها للرّي مسألة أعظم مكان من الأهمية والقضايا التي تنطوي تحت ذلك — فنية كانت أو غير فنية — صعبة ومعقدة جدًّا بحيث يقتضي في رأينا تعيين لجنة دائمة من خبيرين من الطبقة الأولى، وأيضًا من رجال ينوبون عن كلّ البلدان التي لها علاقة بهذا الأمر، وهي مصر والسودان وأوجدنا لتحلّ كلّ المسائل التي لها مساس بالتحكم بماء النيل وضبطه، ولتضمن توزيع الماء بالقسط. ولتجاوز مصر والسودان ولاشتراكهما في المصلحة في النيل يحسن أن تكون بينهما رابطة سياسية على الدّوام، ولكن هذه الرابطة لا يمكن أن تكون صورتها خضوع السودان لمصر. فبلاد السودان قابلة للتقدم والارتقاء حسب مقتضى أوصافها واحتياجاتها مستقلة بنفسها. ويحق لها أن تكون كذلك أيضًا. ولم يحن الوقت بعد لتعيين الحالة السياسية التي تكون عليها في آخر الأمر، ويكفيها لقضاء أغراضها في الوقت الحاضر الحالة التي عينت لها باتفاق سنة ١٨٩٩ بين بريطانيا العظمى ومصر، حيث ينص على الصلة السياسية اللازمة بين مصر والسودان من دون تأخير السودان عن التّرقّي والتّقدم مستقلًّا عن مصر.

والضرورة تقتضي الآن بأن يكون السودان كله تحت سلطة واحدة عليها، ولكن لا يستحسن أن ينحصر الحكم كله في حكومة مركزية، بل الواجب إلقاء مقاليد إدارته بقدر الإمكان إلى حكام من الوطنيين^٢ حيثما وجدوا تحت المراقبة البريطانية؛ نظرًا لاتساع أرجائه واختلاف طبع أهله وأخلاقهم، فالحكومة البيروقراطية المركزية لا تلائم السودان على الإطلاق. وإنما تلائمه اللامركزية، واستخدام العناصر الوطنية، حيث يستطاع لقضاء الأعمال الإدارية البسيطة التي تحتاج البلاد إليها في الحالة التي هي عليها

من التّقدّم؛ لأنّ ذلك يقلل نفقاتها، ويزيد في كفاءة رجالها وحسن إدارتها، والموظفون الآن من أهل البلاد لا يزالون قلال العدد في جنب الذين يؤتى بهم من مصر، وهؤلاء لا يحبون الخدمة في السّودان، ولكن هذه الصعوبة ستزول كلّما تقدم العلم في السّودان وزاد عدد الذين يصيرون كُفئاً من أهله لتقلد الوظائف الرّسمية. والواجب في الوقت عينه الانتباه الكلي إلى أمر التّعليم حتّى لا يُرتكب فيه الخطأ الذي ارتكب في مصر بإدخال نظام إليها لا يؤهل التلامذة لعملٍ يُذكر سوى الأعمال الكتابية والوظائف الإدارية الصغيرة، وتخريج جمهور كبير يفوق الحاجة من الذين تطمح أبصارهم إلى الاستخدام في الحكومة، فليس في السّودان مجال لجيش من صغار المستخدمين؛ ولذلك يجب أن يتوجه التّعليم بحيث يربي في السّودانيين القابلية والميل إلى الأعمال الأخرى كالزراعة والصناعة والتجارة والهندسة، إذ حاجة تلك البلاد الآن هي إلى التّرقّي المادّي، وفي وسعها الاستغناء عن نظام إداري على غاية من الإتيقان.

إن القواعد العسكرية التي لا تزال تستخدم في السّودان كبيرة جدّاً. نعم إنّ وجود جيش كبير في تلك البلاد كان لازماً لإتمام فتحها ولاستتباب السكون فيها، ولكنّا نرى أنّ الزمان قد حان لإعادة النّظر في مسألة القوات العسكرية^٣ في البلاد وتنظيمها وتخفيف العبء المالي الواقع على عاتق مصر من إبقائها هناك، ثمّ إنّ وظيفة الحاكم العام على السّودان^٤ والقائد العام للجيش المصري لا تزالان مجتمعتين في شخص واحد، وكانت الأسباب التي تقتضي ذلك وجيهة في الماضي؛ ولكن لا يمكن الدفاع عنه إذا أُريد أن يكون كذلك دائماً، ولذلك يجب تعيين حاكم عام ملكي عند سنوح أول فرصة.

ويقال بالإجمال إنّ الغرض الذي ترمي إليه السّياسة البريطانية يجب أن يكون إخلاء جانب مصر من كلّ مسئولية مالية للسّودان، وتقرير العلاقات بين البلدين في المستقبل على قاعدة تضمن ارتقاء السّودان ارتقاءً مستقلاً ومصالح مصر الحيوية في ماء النيل. فلمصر حق لا ينازع فيه في الحصول على إيراد كافٍ مضمون من الماء لري أراضيها الزراعية الحالية، وعلى نصيب عادل من كلّ زيادة في إيراد الماء يتيسر للبراعة الهندسية

أن تأتي بها، فإذا صرحت بريطانيا العظمى رسمياً باعترافها بهذا الحق،
وأنها عاقدة النية على المحافظة عليه في كل حال من الأحوال سكّنت
بذلك روع المصريين وخففت عنهم القلق المستحوز عليهم من هذا القبيل،
ورأينا أن هذا التصريح يفى بالغرض المقصود إذا تمّ في الوقت الحاضر.
ا.هـ.

(٢) في مشروع كرزن

فيما يلي ترجمة مذكرة بنصوص مشروع اتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر؛ مشروع
كرزن، تاريخه ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢١:

(١-٢) السودان

حيث إنّ رقي السودان السّلمي هو من الضروريات لأمن مصر ولدوام مورد المياه
تتعهد مصر بأن تستمرّ في أن تقدم لحكومة السودان نفس المساعدات الحربية التي
كانت تقوم بها في الماضي، أو أن تقدم بدلاً من ذلك لحكومة السودان إعانة مالية^٥
تحدد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين.

تكون كلّ القوات المصريّة في السودان تحت أمر الحاكم العام.

وغير ذلك تتعهد بريطانيا العظمى بأن تضمن لمصر نصيبها العادل من مياه
النّيل، ولهذا الغرض قد تقرّر أن لا تقام أعمال ريّ جديدة على النّيل أو روافده جنوبي
وادي حلفا بدون موافقة لجنة مؤلّفة من ثلاثة أعضاء يمثل أحدهم مصر والثاني
السودان والثالث أوغندا.

(٢-٢) رد عدلي باشا

وقد ورد في رد الوفد الرّسمي المصري برياسة عدلي يكن باشا في صدد مسألة السودان
ما يلي:

أمّا مسألة السودان التي لم يكن قد تناولها البحث، فلا بدّ لنا فيها من توجيه
النّظر إلى أنّ النصوص الخاصّة بها لا يمكن التسليم بها من جانبنا. فإنّ

هذه النصوص لا تكفل لمصر التمتع بما لها على تلك البلاد من حق السّيادة الذي لا نزاع فيه وحق السيطرة على مياه النيل.

(٣) في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

ننشر فيما يلي نص التّصريح:

بما أنّ حكومة جلالة الملك — عملاً بنواياها التي جاهرت بها — ترغب في الحال في الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة.

وبما أنّ للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للإمبراطورية البريطانية، فبموجب هذا تعلن المبادئ الآتية:

(١) انتهت الحماية البريطانية على مصر. وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة.

(٢) حالما تصدر حكومة عظمة السُّلطان قانون تضمينات «إقرار الإجراءات التي اتخذت باسم السلطة العسكرية» نافذ الفعل على جميع ساكني مصر تلغى الأحكام العرفية التي أعلنت في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤.

(٣) إلى أن يحين الوقت الذي يتسنّى فيه إبرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصريّة فيما يتعلّق بالأُمور الآتي بيانها، وذلك بمفاوضات ودّية غير مقيّدة بين الفريقين تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولي هذه الأمور، وهي:

- (أ) تأمين مواصلات الإمبراطوريّة البريطانيّة في مصر.
- (ب) الدفاع عن مصر من كلّ اعتداء أو تدخّل أجنبي بالذات أو بالواسطة.
- (ج) حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات.
- (د) السُّودان.

وحتى تُبرم هذه الاتّفاقات تبقى الحالة فيما يتعلّق بهذه الأمور على ما هي عليه الآن.

(٤) مفاوضات مكدونالد وسعد سنة ١٩٢٤

سافر حضرة صاحب الدولة المغفور له سعد زغلول باشا — رئيس الوزارة المصريّة — إلى لندن حيث جرت بينه وبين مستر مكدونالد رئيس الوزارة الإنكليزيّة — وكانت أول وزارة للعمال في إنكلترا — مباحثات في أكتوبر سنة ١٩٢٤، في سبيل عقد معاهدة بين مصر وإنكلترا. ولكن المباحثات قطعت، وكان من أسباب قطعها مسألة السودان.

(١-٤) بيان الكتاب الأبيض

وقد أذاعت الحكومة البريطانية في يوم الثلاثاء ٧ أكتوبر سنة ١٩٢٤ الكتاب الأبيض الإنكليزي عن المحادثات المصريّة البريطانية مع سعد باشا جاء فيه بخصوص السودان ما يلي:

أمّا في شأن السودان فإنّني ألقت النّظر إلى بعض البيانات التي فاه بها زغلول باشا بصفته رئيس مجلس الوزراء أمام البرلمان المصري في الصيف في ١٧ مايو. ويؤخذ ممّا علمته في هذا الصدد أن زغلول باشا قال: إنّ وجود قيادة الجيش المصري العامّة في يد ضابط أجنبي وإبقاء ضباط بريطانيين في هذا الجيش لا يتفق مع كرامة مصر المستقلّة، فيأبداء مثل هذا الشعور في بيانات رسمية من رئيس الحكومة المصريّة المسئول لم يقتصر على وضع السردار السر لي مستاك باشا في مركز صعب، بل وضع جميع الضباط البريطانيين الملحقين بالجيش المصري أيضًا في هذا المركز.

ولم يفتني أيضًا أنّه قد نقل لي أنّ زغلول باشا ادّعى لمصر في شهر يونية الماضي بحقوق ملكية السودان العامّة، ووصف الحكومة البريطانية بأنّها غاصبة.

فقال زغلول باشا: إنّ الأقوال السّابقة التي قالها لم يكن مردّدًا فيها صدى رأي البرلمان المصري فقط؛ بل رأي الأمة المصريّة أيضًا. فاستنتجت من ذلك أنّه ما زال متمسكًا بذلك المركز. على أنّ الأقوال التي من هذا النوع لا بدّ أنّها أثّرت في عقول المصريين المستخدمين في السودان وفي عقول السّودانيين في الجيش المصري، فكان من جراء ذلك أنّه أصبح يلوح أنّ الإخلاص للحكومة المصريّة أمر يختلف عن الإخلاص لإدارة السودان الحالية ولا ينطبق عليه.

وكانت النتيجة من ذلك أنَّ الأمر لم يقتصر على تبدُّل تام في روح التعاون الإنكليزي المصري الذي كان سائدًا في السُّودان، بل وجد الرعايا المصريون المستخدمون في حكومة السُّودان مشجَّعًا جعلهم يقدرّون أنفسهم دعاة لنشر آراء الحكومة المصريّة، وتكون النتيجة أنّه إذا استمرت هذه الحال بالرَّغم من وجود أي اتِّفاق يصبح وجودهم في السُّودان تحت نظام الحكم الحالي مصدرًا للخطر على الأمن العام.

وقد وعدت في أثناء محادثتنا الأولى أن أكون صريحًا جدًّا مع زغلول باشا، ولم أترك في نفسه أدنى شك في أثناء تلك المحادثة وفيما بعدها عن الموقف الذي اضطرت الحكومة البريطانية إلى وقوفه في شأن مصر والسُّودان. إلى أن قال: «ويؤخذ من كلّ ما جرى لي من المحادثات مع زغلول باشا في مسألة السُّودان أن هذه الأحاديث لم تُظهر سوى إصراره على موقفه الذي صرَّح به في أقواله العمومية، فلا بدّ لي من التمسك بالبيانات التي فُهِتُ بها في هذا الموضوع في مجلس النواب، ويجب أن لا يبقى شك في ذلك لا في مصر ولا في السُّودان، وإذا كان هنالك شك فإنّه لا يُفْضي إلّا إلى الاضطراب. وفي خلال ذلك يظل الواجب العملي في حفظ النُّظام في السُّودان مُلقًى على عاتق الحكومة البريطانية، وهي تتخذ جميع التدابير اللازمة لهذا الغرض، فإنها منذ ذهبت إلى هناك وضعت على عاتقها تعهدات أدبية بإيجاد نظام إداري جيد، فهي لا تسمح بأن يزول هذا النُّظام، وهي تعدُّ مسئولياتها وديعة في يدها للشعب السُّوداني، ولا يمكن أن تترك السُّودان إلّا عندما تتمّ عملها.

إنَّ الحكومة البريطانية لا ترغب في تشويش الاتِّفاقات الحالية، ولكن يجب عليها أن تصرِّح بأنَّ الحالة الحاضرة التي تسمح للموظفين الملكيين والضباط العسكريين أن يتآمروا ضد النُّظام المدني — هي حالة لا تطاق.

فإذا لم تقبل الحالة الحاضرة بإخلاص وتظل قائمة إلى أن يوضع اتِّفاق جديد، فإنَّ حكومة السُّودان تخل بواجبها إذا سمحت لمثل هذه الحال أن تستمر ولم تغفل الحكومة البريطانية قطُّ عن الاعتراف بأن لمصر بعض المصالح يجب أن تضمن وتُصان، وأهمها هو ما يتعلَّق بنصيبها في مياه النيل، وبإرضاء ما قد يكون لها من المطالب المالية من حكومة السُّودان، فالحكومة البريطانية كانت — وما زالت — مستعدة لصيانة هذه المصالح بطريقة مرضية لمصر.

وعاد المغفور له سعد زغلول باشا من لندن، ووصل الإسكندرية على الباخرة الفرنسية «سفنكس» في الساعة السادسة من صباح يوم الاثنين ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٤. وقد استقالت الوزارة السعدية في يوم ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤.

(٥) مشروع سير أوستين تشمبرلين سنة ١٩٢٧

وسافر المغفور له عبد الخالق ثروت باشا سنة ١٩٢٧ إلى لندن، حيث جرت مباحثات تفصيلية بين الفقيد وبين سير أوستين تشمبرلين تمخضت عن مشروع سير أوستين تشمبرلين، وقد جاء فيه عن السودان ما يلي:

المادة الثالثة عشرة: تعترف الحكومتان المتعاقدتان بأنَّ أوفى ضمان لصيانة مصالحهما، ولا سبباً مصالح مصر في مجاري النيل العليا هو استمرار سيادتهما المشتركة في السودان.

وكلاهما متفقتان على أن تتخذا كقاعدة لتحديد نصيب مصر في مياه النيل الأبيض والنيل الأزرق النتائج التي وردت في تقرير لجنة النيل المؤرخ ١٢ مارس سنة ١٩٢٦ وفي الاتفاق الذي عقد في أول مايو سنة ١٩٢٦ بين ممثلي مصلحتي الرّي في مصر والسودان. ويمنح ممثلو مصلحة الرّي المصريّة التسهيلات اللازمة لمراقبة المعاهدات المتعلقة بأعمال قناطر سنار، كما أنه تكون لهم حرية الوصول إلى البيانات الخاصّة بذلك لتتحقق من أنّ توزيع المياه جارٍ طبقاً للقواعد التي وضعت في التقرير المذكور. وتمنح حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية الحكومة المصريّة كلّ مساعدة ممكنة؛ لتمكينها من القيام لمصلحتها الخاصّة وعلى نفقتها وبوجه يتفق مع مصالح السلطات المحلية ذات الشأن بأعمال الحفظ المنصوص عليها في ذلك التقرير، وتحمل الحكومة المصريّة نفقات كلّ عمل تكميلي ودفع كلّ مبلغ نقدي تدعو الحاجة إليهما باعتراف الطرفين تعويضاً للمصالح المحلية من كلّ تلف أو تفكك ينجم عن الأعمال المشار إليها.

ويستمر حضرة صاحب الجلالة ملك مصر؛ نظراً لاهتمامه بحفظ السلام في ربوع السودان وعلى حدود مصر الجنوبية — في دفع حصته الحالية في نفقات الإدارة في السودان إلى أن تقرر الحكومتان المتعاقدتان أنّ الحال يدعو إلى إعادة النظر في هذه الترتيبات.

(١-٥) مشروع ثروت باشا سنة ١٩٢٧

وضع ثروت باشا مشروعًا ورد فيه عن السودان ما يلي:

المادة الحادية عشرة: مع الاتفاق على تأجيل تسوية مسألة السودان إلى مفاوضات تجرى فيما بعد، ويكون لكل من الطرفين المتعاقدين فيها تمام الحرية في تقرير حقوقه، توافق الحكومتان منذ الآن على الرجوع إلى الحالة التي كانت قائمة قبل سنة ١٩٢٤، وعلى أن تتخذ كقاعدة لتحديد نصيب مصر في مياه النيل الأبيض والنيل الأزرق والنتائج التي وردت في التقرير الذي وضع مع ما أدخل عليها من التعديل بناءً على طلب وزارة الأشغال العمومية المصرية، وعلى الاعتراف نحو الحكومة المصرية في اتخاذ كافة تدابير المراقبة اللازمة؛ لتكفل توزيع المياه طبقاً للقواعد التي وضعت في التقرير المذكور، وعلى أن تقدم لها كلّ التسهيلات للقيام على نفقتها بجميع أعمال الرّي على مجرى النيل التي أشار إليها ذلك التقرير في مصلحة مصر.

وقد عرضت نتيجة المحادثات سنة ١٩٢٨ على كلّ من الوفد المصري وهيئته الوفدية البرلمانية وحزب الأحرار الدستوريين بصفتها متآلفين يومئذ، إذ كانت الوزارة مؤلفة منهما — وقد رفض المشروع رفضاً باتاً. ثمّ استقال ثروت باشا وتألّفت وزارة برياسة دولة النحاس باشا.

(٦) مشروع هندرسون

سافر حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا — رئيس الوزارة يومئذ — في صيف عام ١٩٢٩ إلى لندن. وفي أثناء وجوده فيها أبدى مستر هندرسون — وزير الخارجية في وزارة العمال الثانية — رغبته في المفاوضة مع مصر، ووضع مقترحات تضمنت المبادئ التي ترى الحكومة البريطانية تأسيس معاهدة عليها.

نص المادة الخاصة بالسودان في هذه المقترحات كما يلي:

مادة ١٣: مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل تعديلاً لاتفاق سنة ١٨٩٩، يتفق الفريقان المتعاقدان على أن تكون حالة السودان

السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية (الجزء الثاني)

هي الحالة المترتبة على الاتفاق المذكور، وعلى ذلك يواصل الحاكم استعمال السلطة المخولة له بموجب الاتفاق المذكور بالنيابة عن الفريقين المتعاقدين.

وتبودلت المذكرات التالية في هذا الشأن:

المذكرة البريطانية

يا صاحب الدولة:

لما تباحثنا في الفقرة ١٣ من الاقتراحات اتفقنا على أن تفحص مسألة الديون التي على السودان في الوقت الحاضر بقصد تسويتها على أساس العدل والإنصاف. واتفقنا أيضاً على أن يبحث ممثل الخزينة البريطانية مع ممثل لوزارة المالية المصرية في هذه المسألة حالما تنفذ المعاهدة التي تُعقد على أساس الاقتراحات.

مذكرة مصرية

يا صاحب السعادة:

رداً على مذكرة سعادتك بتاريخ هذا اليوم، أتشرف بإثبات اتفاقنا على مسألة الديون التي على السودان سيفحصها ممثلان عن الخزينة البريطانية ووزارة المالية المصرية بقصد تسويتها على أساس العدل والإنصاف.

مذكرة بريطانية

يا صاحب الدولة:

من الملائم أن نسجل الاتفاق الذي قد انتهينا إليه بشأن الطرق التي بمقتضاها نجعل الاتفاقات الدولية منطبقة على السودان.

والاتفاقات التي سيكون من المرغوب تطبيقها على السودان ستكون بالطبع ذات صيغة فنية وإنسانية. ففي الحالة التي يتم فيها إمضاء أيّ اتفاق من هذا النوع من مصر وبريطانيا العظمى ويراد تطبيقه على السودان، فإنّ المندوبين البريطاني والمصري يُبديان معاً في الوقت الملائم تصريحاً كتابياً فحواه أن توقيعهما المشترك بالنيابة عن مصر والمملكة المتحدة يقصد به أن يشمل السودان، وأنه «في الحالة التي يجب فيها التصديق على الاتفاق» متى

تمَّ إيداع الوثيقة التي تتضمن هذا التصديق من جانب جلالة ملك مصر ومن جلالته البريطانية يصبح هذا الاتفاق ساريًا على السودان طبقًا لشروطه. فإذا لم يعمل مثل هذا التصريح، فالاتفاق لا يصبح ساريًا على السودان إلا بطريقة الانضمام التي سيشار إليها فيما بعد. وفي الحالة التي يعمل فيها مثل هذا التصريح لا يذكر السودان ذكرًا خاصًا في مستندات التصديق.

وفي بعض الحالات التي ينص فيها الاتفاق على الانضمام اللاحق، ويكون من الملائم أن يسري الاتفاق على السودان بهذه الطريقة، يتم الانضمام بوثيقة مشتركة يوقعها من مصر وبريطانيا العظمى مندوبان يُعيَّنان لهذا الغرض. أما طريقة إيداع وثيقة الانضمام فيتَّفَق عليها في كلِّ حالة بين الحكومتين، وفي هذه الأحوال لا يكون ثمة محل للتصديق.

وفي المؤتمرات الدولية التي تجري فيها المقاضاة بشأن أمثال هذه الاتفاقات يظل المندوبان المصري والبريطاني على اتصال من أجل أي عمل يتفقان على أنه من المرغوب فيه لمصلحة السودان.

مذكرة مصرية

يا صاحب السعادة:

أتشرف بإبلاغ فخامتكم أنني تسلَّمت مذكرتكم بتاريخ هذا اليوم بشأن طريق تطبيق الاتفاقات الدولية على السودان ممَّا قد يرغب في تطبيقه على تلك البلاد، وأني أؤيد ما جاء فيها بشأن التفاهم الذي انتهينا إليه.

مذكرة بريطانية

يا صاحب الدولة:

في أثناء محادثاتنا الأخيرة أعربتم دولتكم عن الأمل بأنه عند تنفيذ المعاهدة تعاد الجنود المصريَّة إلى السودان. فإذا نفذت المعاهدة بالروح الوديَّة التي تفاوضنا بها في الاقتراحات كما ترجو بإخلاص حكومة جلالته البريطانية ببريطانيا العظمى وشمالي أرنلدا، فإنَّ الحكومة تكون مستعدة لأن تفحص بروح العطف الاقتراح بشأن عودة أورطة مصرية إلى السودان في الوقت الذي تسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة.

مذكرة مصرية

يا صاحب السعادة:

أتشرف بإبلاغ سعادتك وصول مذكرتك بتاريخ هذا اليوم، الخاصّة بعودة أورطة مصرية إلى السودان، وقد أخذت علمًا بموقف جلالته البريطانية في هذا الشأن.

محمد محمود

مذكرات عبد الحميد بدوي باشا

وفي أثناء بحثنا في مسألة السودان، وقفنا على أنّ لحضرة صاحب السعادة الدكتور عبد الحميد بدوي باشا — رئيس قضايا الحكومة — مذكرات قانونية مهمة في مفاوضات كرزون — عدلي سنة ١٩٢١ وفي مفاوضات ثروت كرزون سنة ١٩٢٧ وفي أحاديث هندرسون — محمد محمود سنة ١٩٢٩.

(٧) رأي الأمير عمر طوسون في المقترحات

حادث مراسل جريدة «الأهرام» الخاص بالإسكندرية حضرة صاحب السمو الأمير عمر طوسون حول مقترحات هندرسون ومسألة السودان. وقد نشرت الجريدة المذكورة الحديث بتاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٩٢٩.

قال مراسل «الأهرام» السكندري:

بعد أن نشر مشروع الاتفاق قصدت غير واحد من أهل المراكز الكبرى وكبار رجال الأحزاب، وسألتهم هل في الاستطاعة محادثتهم في أمر هذا الاتفاق. فاعتذر الوفديون بقولهم: إنهم — نزولاً على إرادة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا — لا يستطيعون التّكلم في الظروف الحاضرة، ولا يبيحون لأنفسهم إبداء الرأي إلا بعد أن تتغير الأحكام الحاضرة. وقال لي كبير من الأحرار الدستوريين: الكلمة لصاحب الدولة رئيس الحكومة، والرأي لمجلس إدارة الحزب بعد عودة الرئيس. فوجهت النّظر إلى الأمير عمر طوسون وهو — كما يعلم القراء والشعب المصري عامة — غير مقيد برأي حزب أو جماعة. وقد برهن في مواقفه العديدة على صراحة تامّة في إبداء ما يراه لمصلحة

الوطن. وعرضت على سموه التكرم بحديث يجلو الموقف وينير المسألة إزاء امتناع أهل الأحزاب المختلفة عن إعلان رأيهم، فتنازل سموه ولبيّ طلبى، وأذن لي بنشر الحديث الآتي عن لسانه.

سألت سموه عن رأيه في اقتراحات وزارة المستر مكدونلد التي رضي رئيس الوزارة المصرية أن تكون أساساً لمعاهدة تعقد بين مصر وإنكلترا. فأجاب سموه: إنني أبديت في حديثي الأخير معكم أن الوقت لم يكن مناسباً للمفاوضة والحياة النيابية معطلة. ولا زلت أقول هذا القول رغم ظهور مشروع الاتفاق الأخير، ورغم اعتقادي فيه أنه أفضل مشروع قدمته إنكلترا لمصر إلى الآن؛ إذ لو حصلت المفاوضة والبلاد محكومة بحكومة نيابية، لجعلت المفاوض المصري أقوى منه وهي محكومة بغير هذه الحكومة. ولم أقل هذا القول في حينه إلا لهذه الغاية التي نظرت فيها إلى مصلحة مصر دون أي اعتبار آخر. فالمفاوض الذي تزوّده الأمة بثقتها وتمدّه بقوتها، أصلح لهذا الشأن ممن لا يستمد القوة إلا من نفسه، وهذا من البداهة بحيث لا تصلح المجادلة فيه.

أما وقد حصل ما حصل وجاءنا دولة رئيس الوزارة بهذا المشروع الذي يفضل جميع ما سبقه من المشاريع، وأصبحنا به أمام أمر واقع، فالواجب يقضي بشكره والثناء على نتيجة جهوده، ولذلك لا يسعني إلا أن أشكره بل وأهنئه على حظه الحسن، وهذا هو رأيي في هذا المشروع إجمالاً. فرجوت سموه التفصيل، وسألته زيادة البيان.

فتفضّل سموه وأجابني بقوله: إن هذا المشروع حسن في جملته، وهو من حيث مصر مقبول بعد أن تُفسّر بعض نقطه الغامضة وتحدد تحديداً دقيقاً حتى تكون بمأمن من التأويل الذي هو عادة في مصلحة القوي. وهذه وظيفة البرلمان الذي سيعرض هذا المشروع عليه فيضع له من التحفظات ما يجعله أقرب إلى مصلحة مصر، مثل قصر معاونتنا لإنكلترا على أن تكون داخل حدود بلادنا، وتقدير قيمة الثكنات التي تلزمهم للمحافظة على قناة السويس بمبلغ معين من المال، إلى غير ذلك ممّا يجعلنا بمنجاة من تحمل ما لا طاقة لنا بتحملة، ويؤدينا مسافة أخرى من الاستقلال الصحيح في شؤوننا الداخلية والخارجية.

وأما من حيث السودان، فإنَّ هذا المشروع هو المشروع الذي تناول مسألتة دون المشاريع السابقة التي أرجأت مسألة السودان إلى اتفاق آخر فيما عدا ضمان إنكلترا لنصيب مصر فيه من الماء، ولكنَّه مع ذلك لم يخطُ بنا نحو حقوقنا إلَّا خطوة قصيرة جدًّا، فأرجعنا فيه إلى اتِّفَاقِيَّة سنة ١٨٩٩، وهي اتِّفَاقِيَّة أُبْنِتْ بطلانها فيما كتبتَه عن السودان من قبل؛ لأنَّها كاتِّفَاقِيَّة الوصي مع القاصر على ما فيه المصلحة له والضَّرر لمُحجورِه. ومع أنَّنا لا نَعترف بهذه الاتِّفَاقِيَّة المُجففة بحقنا الشرعي في السودان، فإنَّ هذا المشروع لم يَملُنَّا ما نرُمي إليه وما يَستفاد من نصوصها التي قالت إنكلترا ولا زالت تقول: إنَّها تحترمها. وقالت وزارة العمال أخيرًا: إنَّها متمسكة بها هي واتِّفَاقِيَّة القنال.

وإنَّ كلَّ مطلع على المادة (١٣) من مشروع الاتِّفَاق الأخير ليدَّهش أعظم الدهش ممَّا جاء بعد ذلك في هذا المشروع تفسيرًا لرجوع الحالة في السودان إلى اتِّفَاقِيَّة سنة ١٨٩٩، وجوابًا على خطاب رئيس الوزراء بشأن رجوع الجيش المصري إلى السودان بناءً على هذه الاتِّفَاقِيَّة، ألا وهو قول وزير الخارجية الإنكليزية:

إذا نُفِذت المعاهدة بالروح الوَدِّيَّة التي تفاوضنا بها في الاقتراحات كما ترجو، بإخلاص، حكومة جلالته البريطانيَّة ببريطانيا العظمى وشمالِي أَرلندا، فإنَّ الحكومة تكون مستعدَّة لأن تفحص بروح العطف الاقتراح بشأن عودة أورطة مصريَّة إلى السودان في الوقت الذي تسحب فيه القوات البريطانيَّة من القاهرة.

فإذا كان هذا هو تفسير المادة (١٣) المتعلِّقة بعودة السودان إلى ما كان عليه حسب اتِّفَاقِيَّة سنة ١٨٩٩ ونحن بعد لم نبرم الاتِّفَاقِيَّة الأخيرة فماذا، إذاً، يكون تفسيرها بعد إبرامها؟

إنَّ إنكلترا إذا كانت صادقة النية في احترام اتِّفَاقِيَّة سنة ١٨٩٩ فعليها:

أولًا: أن تُرجع السودان المصري إلى ما كان عليه قبل الثَّورة المَهدِيَّة، وتُرجع إليه ما سلَّخته من مديريَّة خط الاستواء القديمة؛ أي المنطقة التي سيقام فيها خَزَان بحيرة ألبرت نيانزا وهي النِّصْف الجنوبي من تلك المديرية،

وأعظم مركز لحياة مصر والسودان لما تحتوي عليه من موضع هذا الخزان الخطير الذي يتحكم في مجرى النيل. فقد سلخت إنكلترا هذه المنطقة الحيوية لمصر والسودان معاً في أثناء الثورة المهدية، وضمتها إلى أوغندة، وعدتتها معها من الأملاك التابعة للتاج الإنكليزي رأساً. وقد أبنت ذلك تفصيلاً فيما كتبته عن السودان ونشر في جريدة الأهرام الغراء سنة ١٩٢١. وقد قلت في آخر ما كتبته هناك:

وإذا أدرك المصريون القيمة التي لهذه النقطة وارتباطها بحياتهم علموا أنها أهم من الدلتا، وفصلوها عليها، ولم يسعهم بعد أن يغفلوا عن المطالبة بحقوقهم فيها واعتبارها جزءاً غير قابل للانفصال عن السودان المصري الذي هو جزء من الديار المصرية لا يتجزأ.

وأثبت أيضاً أنها من أملاك مصر فيما أرسلته إلى دولة رئيس الوزراء على أثر خطبته التي أذيعت بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٨.

ثانياً: أن تجيز تعيين وكيل للحاكم العام، وأن يكون تعيين الاثنين لمدة خمس سنوات، وأن يكون أحدهما مصرياً والآخر إنكليزياً يعني أنه عندما يكون الحاكم العام إنكليزياً يكون الوكيل مصرياً وبالعكس.

ثالثاً: أن تكون وظائف السودان مناصفة بين المصريين والإنكليز أيًا كانت درجتها أو نوعها ما عدا الوظائف المشغولة بالسودانيين.

رابعاً: أن يكون عدد الجنود المصرية والإنكليزية متساوياً.

هذا هو أقل ما يمكن أن يتحقق به معنى الشركة بين مصر وإنكلترا في السودان، وهذا أدنى ما يجب الحصول عليه لمصر في السودان بمقتضى اتفاقية ١٨٩٩.

وإنني لا أرى أننا نخسر كثيراً إذا ضحينا بشيء من حقوق مصر في مقابل حصولنا على حقوقنا في السودان، ولكن يظهر لي أن الإنكليز يريدون منا أن نضحّي بالسودان في سبيل مصر. وهم يعرفون أننا إذا رضينا ذلك وجاز على عقولنا، فقد ضحينا بالاثنتين معاً من حيث لا ندري؛ لأن السودان من مصر روحها، وهي بدونه جثة هامدة.

أمّا ارتكاننا على روح العطف وعدُّ رجوع الجيش المصري إلى السودان اقتراحًا يفحص بهذه الروح، ثمّ مسح هذا الجيش وتفسيره بأورطة مصرية، وتقييد عودتها إلى السودان بالوقت الذي تسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة، فذلك أمور تُدنرنا من الآن بأنّ الإنكليز ليسوا خالصي النية حتّى في اتّفاقية سنة ١٨٩٩ الباطلة في نظرنا، والتي لا تزال إنكلترا إلى الآن تدّعي أنّها تحترمها وتقيم الدليل على التمسك بها بإيداعها في سجلات جمعية عصبة الأمم.

ولمّا أتمّ سموه بيانه الجلي شكرته بلسان قرّاء «الأهرام» وانصرفت. ولست أريد أن أعلّق على هذه التّصريحات الخطيرة والرأي فيها لنواب الأمة وشيوخها. ولهم مطلق الحرية في درسها وفحصها قبل عقد البرلمان أو بعده. اهـ.

(٨) مفاوضات ربيع سنة ١٩٣٠

اشترطت الحكومة البريطانية — حين عرض مقترحات هندرسون — أن تعرض على برلمان مصري منتخب انتخاباً حرّاً^٦. فاستقال دولة محمد محمود باشا بعد عودته إلى مصر في آخر سبتمبر فتألّفت وزارة المغفور له عدلي يكن باشا، التي قامت بإجراء الانتخابات، وفاز الوفد المصري بأغلبية كادت تنعقد إجماعاً، وتألّفت الوزارة النحاسية الثّانية في أول يناير سنة ١٩٣٠، وتلقّت دعوة من الحكومة البريطانية على يد مندوبها السّامي يومئذ سير برسي لورين، ولبّت الدعوة، وأعطى البرلمان للوزارة النحاسية تفويضاً لإجراء المفاوضات، وسافر الوفد الرّسمي من القاهرة يوم ٢٠ مارس سنة ١٩٣٠ وقد صحبه المؤلّف. وعقد مؤتمر في صالة لوكارنو بوزارة الخارجية.

وكان افتتاح المؤتمر المصري الإنكليزي في يوم الاثنين ٣١ مارس سنة ١٩٣٠. وألقى مستر هندرسون وزير خارجية إنكلترا خطبة، وردّ عليه حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد الرّسمي المصري.

استمرت المفاوضات بين التفاوض والتشاؤم، حتّى قطعت يوم ٨ مايو سنة ١٩٣٠ بسبب الخلاف على مسألة السودان.

ومن الكلمات المأثورة التي قالها دولة الرئيس الجليل مصطفى النحاس باشا بعد رجوعه إلى فندق هايدبارك بلندن وإعلان قطع المفاوضات:

لن أَرْضَى أن أبيع السُّودان بالمنح التي عرضوها علينا في مصر.

وقال الأستاذ مكرم عبيد لمدوب «الأهرام»:

إنَّ الاقتراح البريطاني يمكن تفسيره بإيجاز. أَنَّهُم يريدون مِنَّا أن نتخلَّى عن السُّودان، وأن نوقع بيدنا التنازل عنه، ولن نوافق على هذا. وها نحن نعود إلى بلادنا بضمير مستريح، ولا نأسف على ما حدث.

(٩) مفاوضات ١٩٣٠ في الكتاب الأبيض الإنكليزي

أذاعت الحكومة البريطانية في يوم ٢٢ مايو سنة ١٩٣٠ الكتاب الإنكليزي الأبيض عن مفاوضات المفاوضات الإنكليز والمصريين في لندن، وقد جاء به تحت عنوان «الباب الثَّاني — مشروع هندرسون — محمد محمود» ما يأتي:

(١٣): مع الاحتفاظ بحرية إبرام اتفاقات جديدة في المستقبل مُعَدَّة لاتفاقات سنة ١٨٩٩ يتَّفَق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السُّودان هو المركز الذي ينشأ من الاتِّفاقات المذكورة، وبناءً على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين، السلطات التي خولتها الاتِّفاقات المشار إليها.

وجاء أيضًا في الكتاب المذكور تحت عنوان «مشروع المعاهدة الأخير — نصوص المواد المتَّفَق عليها» ما يأتي:

المادة الحادية عشرة: هي عين المادة الثالثة عشرة من مشروع محمد محمود مع إضافة أنَّ الطرفين المتعاقدين يوافقان على أنَّ مركز السُّودان هو المركز الذي ينشأ من الاتِّفاقات المشار إليها «من غير إجحاف بحقوق مصر ومصالحها المادية». ا.هـ.

(١٠) المفاوضات في الكتاب الأخضر المصري^٧

وكان في عزم الوزارة النحاسية إصدار الكتاب الأخضر عن المفاوضات الأخيرة، ولكنها لم تتمكّن من ذلك بسبب الأزمة الدستورية التي واجهتها بعد عودة الوفد الرّسمي من لندن، ممّا يترتب عليها تقديم استقالتها يوم ١٧ يونية سنة ١٩٣٠ وقبولها يوم ١٩ يونية، وتأليف وزارة إسماعيل صدقي باشا.

والذي نعرفه — وقد أتاحت لنا الفرصة لمصاحبة الوفد الرّسمي في سفره وفي مفاوضاته — أن الكتاب الأخضر يتضمّن تفاصيل هامّة وجلية عن مفاوضات ربيع سنة ١٩٣٠، ولا سيما فيما يتعلّق بشأن السّودان وموقف المندوبين البريطانيين والوفد الرّسمي منها.

على أنّ عدم نشر الكتاب الأخضر، لا يحول دون جلاء موقف الوفد الرّسمي من مسألة السّودان، فنقول: إنّ الوفد الرّسمي قد عني بمسألة السّودان عناية كبيرة لم ترد في جميع المفاوضات السابقة، فأعدّ ثلاث مذكرات: مذكرة مالية تُبيّن ديون مصر على السّودان وتضحياتها فيه، و(٢) مذكرة اقتصادية تبين العلاقات التي بين مصر والسّودان والتي هي نتيجة لتوحيد نهر النيل بينهما، فجعل الشعب السّوداني والشعب المصري شعباً واحداً، وجعل حدود مصر الطبيعية جنوباً ممتدة إلى السّودان نفسه، وأصبح توفير ماء الرّي لمصر في حاجة إلى إنشاء مشروعات لمصر في السّودان، وعدد سكّان مصر في ازدياد، ولا مجال للعدد الزائد منهم إلّا الهجرة إلى السّودان، الذي هو منفذ طبيعي لهم، والسّودان نفسه في حاجة إلى الأيدي العاملة المصريّة، و(٣) المذكرة القانونية تبحث في اتّفاقيّة ١٨٩٩، المطعون في صحتها والمنادى ببطلانها، وإنّه على فرض التسليم جدلاً بأنّها معاهدة نافذة، فإنّه ممّا لاشك فيه أنّها غامضة، وإنّه لما كانت المعاهدات تنقسم إلى قسمين Traité-loi أو Traité Statut ومعاهدة غير موقوتة بمدة، ومعاهدة محددة بوقت تنتهي عنده Traité-contrat، فإنّ اتّفاقيّة ١٨٩٩ تعدّ من الصنف الأوّل؛ لأنّه لم يعيّن لها مدة. وتطبيقاً لقواعد القانون الدولي تكون المعاهدات «الأبدية» أو غير المحددة بمدة — عرضة للمناقشة فيها ولإدخال التعديل عليها بتغيير الظروف؛ لأنّ هناك شرطاً ضمناً في هذه المعاهدات وهو أنّها قابلة للتّعديل تبعاً للظروف.

وحيث إنّ مصر قد تغير مركزها السياسي، إذ كانت عند عقد اتّفاقيّة سنة ١٨٩٩ تابعة للسيادة التّركيّة ومحتلّة بالجيش الإنكليزي وخاضعة لسلطانها، وأصبحت الآن

دولة مستقلة ذات سيادة باعتراف إنكلترا ذاتها، فقد وجدت ظروف جديدة تدعو للتغيير في معاهدة سنة ١٨٩٩.

أما ما حدث في سنة ١٩٢٤ من طرد الجيش المصري من السودان وتأليف قوة الدفاع فيه، فهو يعدُّ من أعمال العنف والإكراه من جانب واحد، ولا يجوز أن تترتب عليها نتيجة قانونية.

وأخيراً تناقش الوفد الرّسمي والمندوبون البريطانيون في وضع نص مقبول لمسألة السودان، وقد قضى هذا النص بأن يُترك البحث في شأن تعديل اتّفاقيّة ١٨٩٩ لمفاوضات تجري بين الفريقين بعد سنة. وقد قبل المندوبون البريطانيون عرض هذا النص على مجلس الوزراء البريطاني، فاجتمع هذا المجلس، وقرّر رفض الاقتراح وأن يبقى النص الوارد في مشروع هندرسون كما هو.

عند ذلك قطعت المفاوضات أو «وقفت» كما عبّر عنها رسمياً!

(١١) رأي مستر لويد جورج

وقال المستر لويد جورج في حديثه المنشور بالعدد ١٦٤٢٤ من «الأهرام» الصادرة في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٣٠.

لقد كان للمصريين — قبيل احتلال الإنكليز — السلطة التّامة في السودان، ولكنهم أساءوا السّياسة والإدارة بدرجة دعت السودان إلى طردهم فقد كانوا دخلاء ظالمين!

هوامش

(١) إنّ هذا الاتفاق وقّعه وزير الخارجية المصرية واللورد كرومر نصّ على أنّه «يحق» لبريطانيا العظمى «بحق الفتح» «أن تشترك في تعمير السودان وإدارته وترقيته». وقد أسقط قبول هذا المبدأ كله دعوى سيادة تركيا على السودان، وأخرجت البلاد نهائياً من الدائرة التي يسري عليها نظام الامتيازات، ولذلك نص في الاتفاق على أن اختصاص المحاكم المختلطة «لا يسري على أي جهة من جهات السودان أو يعترف به فيها» وأن لا يقيم قناصل الأجانب في البلاد بلا رضى الحكومة البريطانية. أما السلطة

العسكرية والمدنية العليا فيعهد بها إلى شخص «الحاكم العام» الذي يعين بمشورة الحكومة البريطانية بأمر من خديوي مصر، والذي يكون لمنشوراته قوة القانون.

(٢) هذا هو نظام الإدارة الأهلية في السودان — راجع الفصل التاسع.

(٣) هل كان هذا مقدمة لسحب الجيش المصري وإنشاء قوة للدفاع عن السودان؟

(٤) وقد نفذ هذا الاقتراح بالإنداز البريطاني في نوفمبر سنة ١٩٢٤ على أثر حادث

السردار.

(٥) هل هذه هي الخطة التي نفذت في سنة ١٩٢٥ بتأليف قوة الدفاع وإعانتها

بمبلغ ٧٥٠ ألف جنيه؟

(٦) وقد ابتهجت البلاد لهذه النتيجة، إذ كان هناك رأي آخر يقول بأن تبقى

وزارة محمد محمود باشا في الحكم، وتقوم بإجراء الانتخابات. وكان هذا الرأي على

وشك النجاح. وكان حضرة الأستاذ الكبير مكرم عبيد سكرتير الوفد المصري «وزير

المالية سابقاً ونقيب المحامين اليوم» في لندن. وقد ناضل عن نظرية تأليف وزارة

محايدة تجري انتخابات حرة في ظل دستور ١٩٢٣ وقانون الانتخابات المباشر، فتمكن

من إقناع رجال الحكومة البريطانية وفي مقدمتهم هندرسون والدكتور دالتون الوكيل

البرلماني لوزارة الخارجية بهذه النظرية. وبعد سفر الأستاذ مكرم من لندن إلى باريس،

وصل مؤلف هذا الكتاب إلى لندن، وقابل الكثيرين من رجال السياسة والصحافة

والشبان المصريين، وتأكد أنه لو لم يسافر الأستاذ مكرم إلى لندن ويبدل جهوداً كبيرة،

لما تحققت النظرية الوطنية. ولذلك بادر المؤلف بتلقيب الأستاذ مكرم «بالمجاهد الكبير»،

ودعا زملاءه المحامين إلى حفلة شاي أقيمت في ٢٧ ديسمبر ١٩٢٩ تكريماً للأستاذ

مكرم وتسجيلاً لهذا اللقب. وقد أصبح هذا اللقب علماً آخر على الأستاذ مكرم، كما

أصبح يلقب «الرئيس الجليل» لقباً لدولة «مصطفى النحاس باشا».

(٧) الكتاب الأبيض هو الشعار الذي اتخذته الحكومة الإنكليزية لشرح مسائل

سياسية هامة، كالمفاوضات والمعاهدات وإعلان الحروب والصلح والهدنة، والكتاب

الأخضر هو شعار الحكومة المصرية في هذا الشأن.

الفصل السابع عشر

السُّودان في الدستور المصري

ألفت وزارة المغفور له عبد الخالق ثروت باشا في سنة ١٩٢٢ لجنة لوضع الدستور، وكان الزعيم سعد وبعض صحبه في المنفى في سيشيل، وفرغت اللّجنة من مهمتها، وتلّقت في أثناء اجتماعها ما يلي:

(١) كتاب للأمير عمر طوسون

إلى حضرة صاحب الدولة رئيس لجنة الدستور العمومية حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا.

إنّ لجنة الدستور التي ترأسونها دولتكم يجب أن يكون عملها مطابقاً لرغبات الأمة. ومسألة السُّودان من أمهات المسائل الشاغلة للرأي العام المصري، وكان الواجب على الوزارة الحاضرة أن تحصل على الاعتراف ببطلان اتّفاقيّة السُّودان سنة ١٨٩٩، وتجعل حل هذه المسألة من الشروط الأساسية التي لا يمكن تشكيل الوزارة قبل البتّ فيها.

ولكن إذا كان هذا قد فات الوزارة مع مزيد الأسف، فلا يصح أن يفوت دولتكم وحضرات إخوانكم أعضاء لجنة الدستور.

لذلك جنّت بخطابي هذا مذكراً دولتكم بوجوب اعتبار السُّودان ضمن حدود البلاد كما كان قبل الاحتلال، ووجوب تشكيل مجلس نوابنا من المصريين والسُّودانيين على حدّ سواء حتّى يجلس نواب إخواننا سُكّان السُّودان المصري مع زملائهم سُكّان الوجهين البحري والقبلي ويعمل الجميع للمصلحة المشتركة التي لا انفصام لها أبداً.

واقبلوا فائق احتراممي.

٣ مايو سنة ١٩٢٣

(٢) السودان في مشروع لجنة الدستور

جاء في مشروع الدستور الذي وضعته لجنة الدستور في صدد السودان ما يلي:

- مادة ٢٩: الملك يلقب بملك مصر والسودان.
- مادة ١٤٥: تجري أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية جميعها عدا السودان، فمع أنه جزء منها يُقرّر نظام الحكم فيه بقانون خاص.

ولما علم المندوب السامي اللورد اللنبي بذلك لفت نظر دولة ثروت باشا إلى أن هذين النصين يخالفان اتفاقية ١٨٩٩، وقد استقالت وزارة ثروت باشا قبل أن تصدر الدستور، وتألّفت وزارة حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا، وعندما أرادت إصداره وفيه هذان النصان، وجهت الحكومة البريطانية بلاغا تهديديا ورفعته إلى جلالة الملك. فاضطرت الوزارة النسيمية إلى تقديم الاستقالة، وفيما يلي نص استقالتها:

استقالة نسيم باشا بسبب السودان

مولاي

مرّت على البلاد ظروف عدة أثناء تطورها السياسي وهي تتوقّع في كلّ يوم حكومة تطأ بها الطريق السوي. فلما شرفني مولاي أنا وزملائي بخدمة الأمة؛ قبلنا العمل على تحقيق آمالها التي جعلت أمانة بين أيدينا.

ولما كانت البلاد تجتاز دورا من أدق أدوارها لحل جملة من مسائلها العامة المتعلقة بمؤتمر لوزان وإعلان الدستور والفصل في قانون التضمينات توطئة لإلغاء الأحكام العرفية وما يترتب عليها، أقدمنا على بحث هذه المسائل، وابتغيها الوسائل ملتزمين الخطى مبتدئين بمسألة لوزان التي تشعبت فيها آراء الناس بشأن التمثيل والممثلين. ولما لم تكن قد وصلت إلى الحكومة المصرية دعوة رسمية لحضور هذا المؤتمر سعت وزارة الخارجية المصرية على أثر تسلّمنا إدارة البلاد للحصول على هذه الدعوة لدى الدول ذات الشأن

في بعث هذه الدعوة. ولكنّها لم توفّق ولم يُقبل البروجرام الذي قبلت هذه الحكومة أن تدخل المؤتمر على مقتضاه.

وفي أثناء هذه المفاوضات كانت اللّجنة التّشريعيّة تفحص مشروعي قانون الانتخاب والدستور، فلمّا فرغت منهما رفعتهما إلى الحكومة فبحثتهما وأزالت من قانون الانتخاب بعض عبارات، وأدخلت على بعض النصوص تعديلًا، وكان من وراء ذلك عدم حرمان المنفيين والمعتقلين أو المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية البريطانية بأحكام وفي جرائم معينة من التمتع بحقوق الانتخاب. ولم ينقص من الدستور ما يمس بحقوق الأمة، بل أبقت فيه ما يتعلّق باشتراكها في الحكم اشتراكًا فعليًا، وتركت لها الإشراف ومسئولية الوزارة أمام مجلس النواب، ولقد كان محل البحث والتعديل إلى آخر لحظة. وهو على وشك الصدور مطابقًا لغيره من دساتير الأمم المتمدّنة لولا ما صادفته الحكومة من اعتراض الحكومة الإنكليزيّة على النّصين الواردين فيه بشأن السُّودان طالبةً تحرير أحدهما وقصر الآخر على تلقيب الملك بملك مصر وليس بملك مصر والسُّودان. وقد كان البحث مقصورًا في أول الأمر على المادة ١٤٥، وقد اقتضى تبادل الرأي فيما تقدم إلى مناقشة طويلة أبنت في غضونهما بالحجج القانونية والأدلة الفعلية الناهضة على وجوب الاحتفاظ بنص المشروع، وكان من أهم ما لاحظته أن المادة ١٤٥ المقصودة بتبادل الرأي لا تنطوي على شيء ما، يخالف الحالة السائدة الآن فيما يتعلّق بالسُّودان من جهتي الواقع والقانون، بل إن كلّ ما تحتويه إنما هو مجرد تقرير ما لمصر من الحقوق الشرعية بدون إدخال تغيير على الحالة الراهنة. وفي نهاية الأمر اقترحت دار المندوب السّامي نصًّا جديدًا طرح على بساط البحث والمناقشة فبعد تحويله تحويلًا طفيفًا حاز الموافقة أبلغ إلى وزارة الخارجية.

وخلاصة ما ورد فيه أن الدستور يتناول تطبيقه الأقطار المصريّة ما خلا السُّودان بشرط ألاّ يمس هذا الاستثناء بسيادة مصر على السُّودان ولا بحقوقها الأخرى فيه، ثمّ جدت مناقشة تلقيب الملك بملك مصر والسُّودان، وعرضت وزارة خارجية بريطانيا العظمى نصّين آخرين يقضي أحدهما بحذف لقب ملك مصر والسُّودان وقصره على ملك مصر، والآخر بتعديل المادة

١٤٥ تعديلًا جوهريًا. ولمَّا كان ذلك مأسًا بحقوق البلاد، ما وسعني قبوله ولا تحمل مشئوليته، وقدمت مذكرة لفخامة المندوب السَّامي مبيِّناً وجهة النَّظر والأسانيد في هذا الموضوع. ولكن مع الأسف الشديد لم تصادف قبولاً لدى الحكومة الإنكليزيَّة التي قدمت أخيراً لجلالتكم مذكَّرات شديدة ما كانت حكومتكم تتوقَّع صدورها، خصوصاً وقد كانت المفاوضات دائرة بينها وبين دار المندوب السَّامي بروح الوفاق والوثام. فلمَّا اطلعنا على هذه المذكرات لم أقبل تحمل تبعاتها، وعرضت في الحال على جلالتم استقالتي، ولمَّا كان المركز خطراً والوقت المضروب للإجابة على هذه المذكرات معدوداً بالسَّاعات صار مدَّة ريثما يجتمع بقية الوزراء في الصباح.

ولقد جرت مخابرات بين الحكومة ودار فخامة المندوب السَّامي كانت نتيجتها وضع نصِّين ورد فيهما أنَّ هذا اللقب يقرر وقت الفصل النهائي في نظام السُّودان بواسطة الممثلين المفوضين، وأنَّ تطبيق الدستور لا يمسُّ حقوق مصر في السُّودان، ورفع فخامة المندوب السَّامي النصِّين إلى وزارة خارجية إنكلترا منتظراً الردَّ الذي لم يصل بعد.

ونظراً لما أكَّده فخامة المندوب السَّامي في هذه المذكرات التي قدمها لجلالتكم بأنَّ الحكومة البريطانية لا ترغب قط في أن تتعرَّض لحقوق مصر في السُّودان، ولا لحقوقها في مياه النيل، وصرَّح أنَّه إذا لم تُقبل وجهة نظر حكومته في أربع وعشرين ساعة؛ فإنَّ الحكومة البريطانية تستردُّ كامل حريتها في العمل بإزاء الحالة السياسية في السُّودان ومصر، وأورى بأنَّها تلجأ عند الضرورة إلى أي تدبير تراه مناسباً.

ونظراً للأخطار الجسيمة التي تستهدف لها البلاد في الحال من جرَّاء هذا الإنذار في حالة الرفض القطعي عند حلول الميعاد، وما كانت تدعو إليه الحالة والظروف، تلافت الحكومة الأمر ووافقت على أن تكتب لجلالتكم بقبول هذين النصِّين المراد وضعهما في الدستور الذي لم يُرفع لجلالتكم إلى الآن، ريثما يَرِدُ ردُّ الحكومة الإنكليزيَّة، وقد مضى ميعاد الأربع والعشرين ساعة المفروضة لوصوله.

بقيت الوزارة غير قابلة إلى آخر لحظة محدودة للردِّ المطلوب من مصر، وهي إذا أجابت نداء الواجب نحو العرش، فإنها أجابت أيضاً من أول الأزمة

إلى الآن واجبها نحو البلاد، فقدمت استقالتها قبل أن تسجل في الدستور ما وافقت جلالتك عليه تحت تأثير الحوادث محافظة على العرش في أخرج المواقف وعلى حقوق البلاد.

أما قانون التضمينات الذي علقت الحكومة الإنكليزية عليه رفع الأحكام العرفية التي تئن منها البلاد منذ تسع سنوات شاكية آلامها وشدة وطأتها كل هذا الزمن، فقد تباحثنا أيضاً فيه وطلبنا لإقراره من الكفالات والضمانات ما يحفظ حقوق البلاد من الوجهتين المدنية والجنائية. وقد خطونا في هذا السبيل خطوات واسعة، ولكننا وقفنا وسط الطريق لاستطلاع رأي الحكومة الإنكليزية فيما حدّدنا من الطلبات الخاصة بحفظ الحقوق المصرية ذلك من جهة ولعدم إتمام البحث من جهة أخرى. ولقد جعلنا للمنفين والمسجونين والمعتقلين حظاً كبيراً من تفكيرنا وقسطاً من أعمالنا وطلباتنا من أول توليتنا الحكم، بل وفي كل فرصة كانت تسنح فيحدث ما يحول دون إتمام النجاح تارة، ولتعلق بعض الحالات على إنهاء تلك المسائل العامة أو بعضها تارة أخرى.

وما رجونا من وراء جهادنا جزاءً ولا شكرًا، وتحملنا ألم السكوت ونقد الناقلين ريثما تنتهي المفاوضات إلى نتيجة حسنة. وما وهنت — يوماً — إرادتنا ولا نفوسنا عن العمل؛ لأننا ما كنا نبغي الحال، بل نسعى جهدنا لتحقيق آمال بلادنا وللتوفيق بين مصالح قومنا ومصالح غيرنا، مؤملين إدراك النجاح، فلما أبطأ علينا نزعت يدي من ولاية الحكم قبل أن يتم شيء بلا تثريب علينا، سائلين الرحمن أن يكلأ جلالتك عنايته، وأن يهيئ للأمة حكومة قديرة على تحقيق أمانيتها، ففتبوا في مجلس الحكم مقاماً محموداً، راجياً قبول استقالتني، ولا زلت لجلالتكم العبد الخاضع والخادم الأمين.

صباح الاثنين ٥ فبراير سنة ١٩٢٣

الإمضاء: محمد توفيق نسيم

(٣) قبول الاستقالة

وقد تلقى حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا الإرادة الملكية الصادرة بقبول استعفاء دولته وحضرات زملائه الوزراء من مناصبهم، وهذا نص كتاب جلالة الملك بقبول الاستقالة:

عزيزي محمد توفيق نسيم باشا

اطلعنا على كتاب استقالة دولتكم المرفوع إلينا بتاريخ ٥ فبراير الحاضر، فكان أسفنا لاستقالتكم عظيمًا لما نعلمه عنكم من شرف القصد والإخلاص، ولحسن مساعيكم في خدمة البلاد.

وإننا لشاكرون لكم ولحضرات زملائكم تلك الخدم الجليلة التي قمتم بها للأمة والوطن في عهد وزارتكم، وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم بذلك.

فؤاد

صدر بسراي عابدين في ١٣ جمادى الثاني سنة ١٣٤١ في ٩ فبراير سنة ١٩٢٣ رقم ١٦ سنة ١٩٢٣.

ثم أسندت رئاسة الوزارة التي خلفت وزارة حضرة صاحب الدولة نسيم باشا إلى حضرة صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا، وصدر المرسوم الملكي بتأليف الوزارة في ١٥ مارس سنة ١٩٢٣.

وفيما يلي اقتراح وزارة نسيم باشا المشار إليه في كتاب استقالته:

الأول: أن المادة الأولى التي تنص على أن ملك مصر هو ملك «مصر والسودان» ترفع منها الآن كلمة «السودان» إلى القرار الذي يصدره البرلمان المصري بعد مفاوضات يقوم بها مندوبون ينتخبهم البرلمان ويفوض إليهم المفاوضة في تقرير مركز السودان نهائيًا.

الثاني: المادة الثانية (١٤٥) أن حذف «كلمة السودان جزء من مصر» وتطبيق قواعد الدستور على مصر لا يمس ما لمصر من الحقوق بالسودان.

وكانت استقالت وزارة نسيم باشا في ٥ فبراير ١٩٢٣ نشر كتاب قبول الاستقالة في ٩ فبراير ١٩٢٣.

(٤) وزارة يحيى باشا والدستور

وخلفتها وزارة يحيى باشا التي أعلنت الدستور في ١٩ إبريل ١٩٢٣ الساعة ١٠ ليلاً، وجاء فيه ما يلي:

- **المادة الأولى:** مصر دولة ذات سيادة، وهي حُرَّةٌ مستقلة مُلكها لا يُجْزَأ ولا ينزل عن شيء منه، وحكومتها ملكية وراثية، وشكلها نيابي.
- **المادة ١٥٩:** تجري أحكام هذا الدستور على المملكة المصريَّة بدون أن يخل ذلك — مطلقاً — بما لمصر من الحقوق في السُّودان.

الفصل الثامن عشر

حوادث السودان سنة ١٩٢٤

زاد اهتمام الرأي العام المصري بأمر السودان في سنة ١٩٢٤ لمناسبة دعوة الحكومة البريطانية «وزارة مكدونالد والعمال» لوزارة المغفور له الزعيم الخالد سعد زغلول باشا سنة ١٩٢٤ للمفاوضة، وقد كثر تحدّث البرلمان والصحف والجمهور عن السودان، وتألّفت في البرلمان لجنة للسودان برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد حمدي سيف النصر بك، وشعرت مصر لأول مرة بأنّها تحيا حياة حرة مستقلة، وأنّ أمرها بيدها، وكان لهذا صدهاء في السودان؛ إذ نشطت جمعية اللواء الأبيض، ثمّ جمعية الاتحاد السوداني، وتألّفت المظاهرات وهتفت بحياة سعد، وهو ما رآه السودان لأول مرة بعد سكون عميق فيما مضى.

وقلقت الحكومة السودانية لهذه الظواهر، وخشيت اضطراب الأمن، وزاد في عمق الحوادث، فشل مفاوضات سعد — ماكدونالد، ثمّ مقتل السردار سيرلي ستاك، وترتّب على ذلك إلغاء المدرسة الحربية بالسودان وسحب الجيش المصري وتأليف قوة الدفاع عن السودان، وإجراءات أخرى ما زالت قائمة إلى اليوم. وقد أصبح في عنق المؤرّخ الصادق أن يدوّن هذه الأحداث بقدر ما وصل إليه جهده وفي طوق كتابه؛ ولهذا ندون الحوادث فيما يلي:

(١) السودان ومعرض ومبلي

في سنة ١٩٢٤ أقيم في ومبلي بإنجلترا معرض عظيم. وتقرر اشتراك السودان فيه، وكان المغفور له سعد زغلول باشا رئيساً للوزارة، فأرسل إلى السير لي ستاك الحاكم العام للسودان البرقية التّالية:

وصل إلى علمي أنَّ السُّودان سيُمثَّل رسمياً في معرض الإمبراطوريَّة البريطانية الذي سيُفتتح قريباً في ومبلي، أرجو إفادتي على أي قاعدة دُعي السُّودان للاشتراك في هذا المعرض الخاص بالمستعمرات، وكيف قبلتم أن تشتركوا فيه من غير إذن الحكومة المصرية!!

فتلقي من اللُّورد اللنبي المندوب السَّامي بمصر خطاباً بأن حاكم السُّودان العام. أخبره بتلغراف دولته بشأن تمثيل السُّودان في معرض ومبلي، وأنَّه أرسل تلغرافاً بطلب المعلومات من حكومته عن جلية الأمر ومتى ورد إليه الرد أخبر دولته به حال وصوله. فأرسل المغفور له سعد باشا التلغراف الآتي إلى حاكم السُّودان:

بعثت إليكم بتاريخ ٣٠ إبريل الماضي برقية لم ترسلوا الردَّ عليها، ولقد أخبرني اللُّورد اللنبي أنكم خاطبتموه بخصوصها، وحيث إنَّ المسائل التي كلفتكم بها من شأنكم دون سواكم لنعلقها بأعمال هي من خصائصكم، فإنني ما زلت في انتظار الردَّ منكم، وأرجو أن لا يتأخر الردُّ زيادة عمَّا مضى.

وفي اليوم نفسه أرسل دولته تلغرافاً إلى عبد العزيز عزت باشا وزير مصر المفوض في لندن؛ ليحتجَّ بشدة لدى الحكومة البريطانية «أولاً: على كون الحكومة البريطانية أقدمت على دعوة السُّودان رأساً ورسمياً للاشتراك في معرض خاص بالمستعمرات بدون علم الحكومة المصريَّة وتخطيًّا لها، وثانياً: على أن قبول حاكم السُّودان العام وقع بدون إذن سابق من الحكومة المصرية، وفي الأمرين اعتداء صارخ على حقوق مصر وعمل غير وُدِّي موجه للحكومة المصريَّة». وقد ورد الردُّ تلغرافياً من الحاكم العام للسُّودان إلى دولة رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٢٤، وهذا نصُّه:

أسف أشد الأسف لتأخر الردَّ على تلغراف دولتكم الرقيم ٣٠ إبريل، وقد أبلغت المعلومات التي طلبتموها دولتكم إلى المندوب السَّامي الذي هو الطريق المعتاد للمخاطبة بين الحكومة المصريَّة وحكومة السُّودان عملاً بالإجراءات المتَّبعة. وكنت أظن أن فخامته أبلغ دولتكم المعلومات المطلوبة إلى أن وصلني تلغرافكم الرقيم ١٠ مايو. على أنني علمت أنَّه قام بذلك الآن.

وإنِّي أقدم اعتذاري على ما بدا من عدم اللياقة في تأخير الرد على برقية دولتكم؛ الأمر الذي يرجع إلى هذا الفهم الخاطئ. وهو ما أسف له كلَّ الأسف.

وبتاريخ ١٢ مايو ١٩٢٤ كذلك تلقى سعد باشا من اللورد اللبني خطاباً يقول

فيه:

يلزمني أن أبين لدولتكم أنّ السير لي ستاك جرى في إحالة طلب دولتكم إليّ طبقاً للتقاليد المعمول بها. فقد كانت القاعدة المقررة في الماضي أنّ التّخاطب بين الحكومة وحكومة السودان إنّما يكون عن طريق المندوب السامي؛ لذلك فإنّي أظن أنّكم توافقون على أنّ ما صنعه السير لي ستاك لم يكن فيه أيّ مساس بالحكومة المصرية.

وأخبره في الخطاب نفسه بالمعلومات التي تلقاها من حكومته عن دعوة السودان لمعرض ومبلي، وفيها يقول:

إنّ هذه الدعوة وُجّهت منذ أكثر من سنتين من سكرتارية تنظيم المعرض لأهميته التجارية. ونظراً لأنّ كثيراً من الأموال الإنكليزيّة تشتغل في الأعمال التجاريّة بالسودان، وصلت الدعوة عن طريق المندوب السامي، وأجابها حاكم السودان عن الطريق عينها للإجراءات المعمول بها، وإن الحكومة البريطانية لم يكن ليخطر لها أن تطلب أخذ رأيها إذا وجهت الحكومة المصريّة دعوة لحكومة السودان لتشارك في معرض تجاري شبيه بهذا يُعقد في مصر. وقد سبق أن قبلت حكومة السودان مباشرة ودون رجوع إلى دار المندوب السامي أو الحكومة البريطانية ما عرضته الحكومة المصريّة من تخصيص حجرة لمعروضات السودان في المكتب المصري للتجارة والصناعة بالقاهرة، وذلك في نيويورك سنة ١٩٢٠، ومن جهة أخرى فإنّ معرض ومبلي ليس وفقاً على الإمبراطوريّة، بل إنّ فيه أشياء أخرى متنوعة ذات فائدة عامّة، مثل صورة لمسجد فارسي ونماذج لشلالات نياجرا، ومعرض من التبيت، وأخيراً فإنّه موصوف في الخرائط والكتالوجات المعروضة في القسم الخاص بأفريقيا الشرقية باسم السودان الإنكليزي المصري، ولذلك لا محل لتساؤل الزائرين للمعرض عن اشتراك السودان فيه.

وقد ردّ عليه سعد باشا في ٩ يونيو سنة ١٩٢٤ بكتاب جاء فيه:

لقد أوضحت للمستتر كار قبل سفره بالإجازة، وبعده للمستتر فرنس أثناء الكلام معهما في هذا الشأن أنه من الصعب التسليم بأن تكون دار المندوب السامي واسطة التّخاطب الطبيعية بين الحكومة المصريّة وحاكم السّودان العام، فإنّ اتّفاقيّة ١٩ يناير سنة ١٨٩٩، ولو أنّه ليس هنا مجال مناقشة أصلها ولا تحديد معناها، إلّا أنّه من الواضح أنّها تتعارض في معناها وفي مبناها مع النّظرية المذكورة في خطاب فخامتكم، وفي الحقيقة إنّهُ يتّضح جليّاً من نص المادة الثالثة من الاتّفاقيّة المذكورة أنّ حاكم السّودان العام موظف يُعيّنه ملك مصر، ويستمدّ سلطته من هذا التّعيين ذاته. وتنصّ المادة الرابعة صراحةً على أنّ كلّ إعلان للقوانين والأوامر واللوائح يجب أن يبلغ في الحال إلى المعتمد البريطاني في القاهرة وإلى رئيس مجلس النّظر سمو الخديوي المعظم.

وبناءً عليه فإنّ الطريق الطّبيعي الوحيد للتّخاطب بين الحكومة المصريّة وحاكم السّودان العام إنّما هو الطريق المباشر، وهذا ما قصده واضعو اتّفاقيّة سنة ١٨٩٩.

وفعلًا كانت الحكومة المصريّة وحاكم السّودان العام يتخابران مباشرة في غضون المدة التي تلت توقيع الاتّفاق.

ففي سبتمبر سنة ١٨٩٩ وصل إلى الحكومة المصريّة من الحاكم العام للسّودان رأسًا مشروعان بقانونين للعمل بهما في السّودان مصحوبان برجاء من الحاكم العام للسّودان إلى رئيس مجلس النّظر أن يؤيدهما أمام المجلس، ففعل ثمّ أرسل تلغرافًا إلى الحاكم العام يخبره بالمصادقة على المشروعين بعد إدخال تعديلات معيّنة في نصوص الأوامر التي تنصّ على سريان العمل بهما في السّودان.

وقد ردّ الحاكم العام في الحال معربًا عن شكره ومؤكّدًا بأنّه سيعمل بالتعديلات التي وضعها مجلس النظار.

وبما أنّه لم يحدث بعد اتّفاقيّة سنة ١٨٩٩ إمضاء أيّ اتّفاق آخر مغاير لها، فلا يكون هناك أيّ مبرر لاتباع طريقة أخرى للمخابرة بيننا وبين حاكم السّودان العام.

أمّا من جهة تمثيل السودان بمعرض ومبلي فقد بيّنت أنّه بالنظر إلى الظروف التي حدث فيها لا يمكن أن يبرره الحكم الثنائي في إدارة السودان الداخلية، كما أوضحت أنّه ما كان يوجد لدى الحكومة المصريّة أيّ اعتراض على أن يمثّل السودان في معرض صناعي أو تجاري بحت. وليس هذا حال معرض ومبلي، ولذلك احتججت على تمثيل السودان في معرض المستعمرات البريطانية.

ولا شك أنّه كان يسرّني ألاّ يكون تمثيل السودان في هذا المعرض إلّا في نفس الموضع الذي وضعه فيه تمثيل العجم والولايات المتحدة وتبيت في المعرض المذكور.

ولست في حاجة لأن أزيد على ما تقدم. إنّي آسف لأنّ هذا الحادث وقع ونحن على أبواب المفاوضات.

نعم إنّ مسألة السودان كلها سيدور البحث عليها بيني وبين المستر ماكدونالد، ولكن من واجبي أن أحتجّ على كلّ عمل اعتبره ماسّا بحقوق مصر.

(٢) وزير مصر في لندن والسودان

كان سعادة عبد العزيز عزت باشا وزير الخارجية الحالي وزيراً مفاوضاً لمصر في لندن سنة ١٩٢٤، وقد أدبت جمعية الشرق الأدنى والأوسط بلندن مأدبة عشاء تكريماً لسعادته في ليلة ٢ مايو سنة ١٩٢٤ بفندق سفواي بلندن.

وكان بين الحاضرين أغا خان وألفيكونت كودراي ومعمد بولونيا وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا وإيران وسيام والسفير الألماني ورجال المفوضية المصريّة واللادي بويل التي كانت تستقبل المدعوين واللادي هيلانة بروكلهرست والأستاذ ألن جاردنر وقرينته واللورد لامنجتون واللورد هدلي واللورد كلفورد أوف شدلاي والسر جون فوستر فريزر والسر ديان ملكولم ميلريت والسر جورج ماكولي.

وقد خصّص لهذه الحفلة خطيبان هما اللورد جلايشن رئيسها ومستر أرثر بونسنباي أحد أعضاء مجلس النواب.

وقد ألقى سعادة عبد العزيز عزت باشا في الحفلة الخطاب التّالي:

أقدم شكري إلى الجميع من صميم الفؤاد على ما أبدوه من الشعور القلبي في الإجابة على نخب مولاي صاحب الجلالة فؤاد الأول ملك مصر المعظم وأقابل بالحمد والثناء ما نلته من الشرف بدعوتي هذه الليلة، وأشكر لحضرة النبل اللورد جلايشن رئيس المأدبة ولحضرة صاحب المقام الجليل مستر بونسباي ما تلطفا به من القول ولأعضاء جمعية الشرق الأدنى والأوسط مساعيهم التي لا تعرف الملل في تعزيز التفاهم بين بريطانيا وبلادي. وإنني أشعر أن نجاح هذه المساعي يعود الفضل فيه إلى الود الأكيد والعواطف القلبية التي تستقبلون بها ممثلي الشرق الأدنى والأوسط، وأعد هذا الاجتماع — وأنا واثق أن مواطني يوافقوني — شاهدًا على الصداقة الموجودة الآن بين بريطانيا ومصر — هذه الصداقة التي تحتاج إليها البلدان كل الاحتياج.

إنني لم تضعف ثقتي قط بتقاليد بريطانيا القائمة على الحرية، والتي شادت عليها بريطانيا عظمتها الحقيقية. وهذا ما حملني على أن أبقى مطمئنًا حتى في أظلم الساعات في تاريخنا الحديث، وما ذلك إلا لأنني كنت واثقًا أن العدالة لن تفارق الروح البريطانية، فلم يهزني كل ما حدث؛ لأنني كنت على يقين أنه لا بد من أن يأتي يوم يبادر فيه الشعب البريطاني نفسه إلى إنجاز العهود التي قطعها بريطانيا لمصر. وإنني الآن سعيد إذ أرى هذا اليوم قد دنا، وأن بريطانيا نفسها قد مدت إلينا يدها بإخلاص شأن الرجل الشريف الذي يعرف قيمة الصديق، فأؤكد لكم أننا نصافح هذه اليد وقلوبنا تفيض إخلاصًا لأننا نعرف أن مصر تحتاج إلى صديق مخلص بين الأمم. ونحن موقنون أنه إذا تأكدت صداقة بريطانية ففي وسع وادي النيل بأسره أن يواجه المستقبل بثقة عظمى.

(٢-١) مصر والسودان

كانت مصر — وما زالت — منذ عهد محمد علي الكبير مؤسس الأسرة الحالية المالكة، رغبة كل الرغبة في التوصل إلى تفاهم مع الدول الغربية، وقد صافحت — بوافر الشكر — كل يد مدت إليها بإخلاص لمساعدتها على تحولها إلى دولة عصرية. والتاريخ شاهد كيف تمكّن محمد علي الكبير من تثبيت ملكه وإصلاح مصر وإدخال الأساليب المدنية

إلى وادي النيل بأسره. وليس من المجهول عندكم أنه قد تأسست في عهده الزاهر إدارة عصرية عادلة وأمرعت أراضي السودان، وتأسست المعامل حتى أعالي النيل الأزرق، وهكذا فُتح وادي النيل للحضارة الغربية.

وفي الوسع أن نرى ما توقعه ذلك الرجل العظيم بأعماله ووصفه اللورد روزمري فيما بعد بقوله: «إنَّ النيل هو مصر ومصر هي النيل». بما رواه الدكتور ريشارد لبسيوس حوالي سنة ١٨٤٢ مؤكِّداً أنَّ محمد علي كان شديد الرُّغبة في إرسال البعثة إثر البعثة إلى أن يعثر على جميع منابع النيل الأبيض. ولكن تحقيق هذا المشروع الجليل قد ترك لينجزه حفيده إسماعيل الذي أدرك الحقيقة التي فاه بها دلکاسه السياسي الفرنسي المشهور مشبهاً البلاد بعضو طبيعي حائز في داخله على خصائص النمو وطرائقه وحدوده التي يستطيع ضمنها وحدها أن يبلغ التَّقدُّم الصحيح، فأكره أي بلد على تسليم قسم حيوي من كيائها العضوي لا يمكن أن ينتهي عاجلاً أو آجلاً إلاَّ بمأساة لا مردَّ لها.

(٢-٢) عهد إسماعيل

وقد كتب مراسل جريدة التيمس في مصر سنة ١٨٧٦ يقول:
إنَّ في مصر حركة تقدم عجيبة، فقد بلغت من التَّقدُّم في سبعين سنة كما تقدمت بلدان كثيرة أخرى في خمسمائة سنة، وبعد هذا بسنتين ألقى مستر مستر فرنسيس كوب خطبة في جمعية الفنون نقلتها جريدة التيمس في شهر مارس سنة ١٨٧٨ أشار فيها إلى عهد إسماعيل فقال: «من الأعمال المجيدة التي يخلدها التاريخ لهذه الأسرة الخديوية إلغاء النخاسة من الأقطار الحاكمة فيها». وقد أصاب إسماعيل بقوله: «إنَّ بلدي لم تعد من أفريقيا، فنحن الآن جزء من أوروبا».

فأعظم ما نسعى ونطمح إليه هو أن نجدد مجد مصر ونعيد بناءها على أساس حديث ونجعلها جديرة بشهرتها القديمة، فتتَّجَّ لجميع ناظرها رحبة الصدر لجميع زائريها ممتنة لجميع الذين ساعدوها على السير في سبيل التَّقدُّم والتَّجدد، وبهذا نبليح الغاية المنشودة التي سعى إليها محمد علي الكبير.

إنَّنا قد نلاقي بعض العقبات في سبيلنا، ولكن أية دولة في هذا العالم الذي هو الآن في دور التَّحول والتَّبدل تستطيع أن تكون بمعزل عن المصاعب رغم المساعي الخارقة التي يبذلها أعظم رجال الدول الأوروبية. فإذا وقع لمصر مثل هذه الأمور فهي ترجو

أن ينظروا إليها بعين التساهل، متذكّرين أنّ البداية صعبة في كلّ شيء، وأنّ الأمة التي تشعر بواجبها وتَتَوَقَّع إلى تحمُّل نصيبها من المسؤولية؛ لتكون عاملاً من عوامل السلم والوفاق، تستحقُّ التَّشجيع، وتكون جديرة بأن يُنظر إليها باحترام.

(٢-٣) مبادئ الإنصاف

ليس من الممكن الحصول على السلم والرخاء إلّا على أساس الإنصاف والإخلاص، وهذا المبدأ هو أعز المبادئ لقلب العنصر الإنكلسكوني. أو ليس هذا هو نفس المبدأ الذي بشّر به كونفشيوس وبوذا وموسى وعيسى ومحمد؟ إنّ الطبيعة البشرية واحدة في كلّ مكان في الشّرق والغرب. إنّ المبدأ البريطاني القائم على الإنصاف هو أسمى ما تدور عليه أحوال الأمل بذلك — فإنّني واثق أنّ منافعه لا تتناول بريطانيا ومصر فقط، بل أستطيع أن أوكد أنّ العالم كله يستفيد من تفاهم ودّي دائم بين الأمتين؛ لأنّ مصر تصبح وهي مستقلة مسالمة حلقة اتصال معنوية للوفاق والإخاء الصحيح بين الشّرق والغرب.

(٢-٤) تمهيد السبيل للمفاوضات

وهل لي أن أقول على ذكر الإنصاف كم هي الفوائد التي يستفيدها الفريقان اللذان سيجريان المفاوضات بالنيابة عن البلدين لو امتنعت الصحف والجمهور عن المجازفة في إيجاد جو يثير الريب والشكوك وينجم عن النّظر إلى أي أمر بنظارة ملونة؟

وبما أنّني أعلق اهتماماً عظيماً على اجتماعنا هذه الليلة، فسأبسط لبني قومي مقاصدكم الشريفة، وأنا واثق بأنّ مصر كلها تقدّر موقف جمعيتكم حق قدره، ويكون جلالة مولاي الملك العظيم أول من يقدرّ حسن نيتكم وصفاء سريرتكم، ولن يفوت زغلول باشا رئيس حكومتنا أن يلاحظ بسرور عظيم ما جرى من التّقْدُّم نحو تحسين التّفاهم بين بلدينا.

فعسى أن نحتفل في المستقبل القريب بالتاريخ السعيد الذي تعقد به معاهدة بين إنكلترا ومصر تسجل بها صداقة وسلم دائمان شريفان بين البلدين مؤسسان على الاحترام وحسن النية المتبادلين.

تعرف أنَّ مصر تحتاج إلى صديق مخلص بين الأمم، ونحن موقنون إذا تأكدت صداقة بريطانيا ففي وسع وادي النيل بأسره أن يواجه المستقبل بثقة عظمى.

(٣) خطبة أخرى لعزیز عزت باشا

وألقي عبد العزيز عزت باشا وزير مصر المفوض خطبة في مادبة أدبتها له جمعية القطن في منشستر ظهر يوم ٤ يونيو سنة ١٩٢٤ فافتتحها بإبداء الشكر والامتنان للإكرام الذي لقيه من الجمعية بدعوته لزيارة منشستر وقال: «إن جلالة مولاي المعظم المحبوب لا بد أن يقدر الإكرام الذي يقابل به ممثله في إنكلترا حق قدره»، ثم تكلم فيها عن مسألة السودان فقال:

فالمصالح إذن تقرَّب ما بيننا وهي سياسية واقتصادية معًا. فالضرورة تقضي على مصر بأن تزيد إنتاجها من القطن. ويجب أن تكون إنكلترا في حالة تخولها أن تشتري محصولنا، ولكي تبلغ مصر تلك العناية يجب أن لا يُعيقها ولا يعرقل سيرها الذين تدخلوا في شأنها وكان تدخلهم — ولا شك — لمساعدتها كما قالوا في وعودهم وعهودهم الصريحة، بل يجب أن يتركوها حرةً تتقدم ضمن حدودها الجغرافية الطبيعية التي هي حق لها. وأعني بالحدود الجغرافية الطبيعية وادي النيل كله الذي تتألف منه من منابعه إلى البحر المتوسط وحدة كاملة لا تقبل التجزئة. فالمصلحة الحيوية والجغرافية والاقتصادية والفنية والحربية التي هي جسم عضوي قائم بنفسه تأبى انفصال أي عضو من الأعضاء التي يتألف منها هذا الجسم. وهذه حقيقة يعرفها ويعترف بها جميع رجال الدولة عندهم.

إنَّ مصر لا تطلب شيئاً خارجاً عن هذه الحدود، ولا تستطيع أن تستغني عن أي عضو من جسمها السياسي أو الاقتصادي.

وقبلاً نظر مؤسس الأسرة المصريَّة الحالية المالكة محمد علي الكبير جد صاحب الجلالة مولاي الملك فؤاد المعظم إلى حالة البلاد وتعهدها بعين عنايته وحول أنظمة الرِّي من حالتها الطبيعية إلى حالتها الفنية الراقية، كان المزارعون يحصلون على ما يحتاجون إليه من المياه بوسائل فطرية بسيطة للمزروعات الصيفية أو لمزروعات الفيضان، ولم يكن القطن من بين

هذه المزروعات. فقصت حكمة المصلح الكبير بإدخال زرع القطن إلى مصر بعد إتقان وسائل الرّي، فكان منبع الثروة لمصر وجعلها على اتصال وثيق بلانكشير. وأصبحت أيضًا تحتاج كلّ الاحتياج إلى المهندس البارع لآخزن المياه وتنظيمها وتقديم ما يحتاج إليه محصول القطن منها، فانصرف الاهتمام إلى إنشاء مشروعات عظمى من الأحواض والقناطر والسدود، وتمّ إنشاء كثير منها حتّى الآن، وما زال الباقي تحت الإنشاء. ومشروعات الرّي هذه منتشرة على طولي مجرى النيل: وجميعها متوقف بعضها على البعض الآخر ومتصل بعضها بالآخر؛ ممّا يقضي بجعلها تحت سيطرة سلطة واحدة وإدارتها. ومن الواضح أن هذه السلطة التي تدير بيدها مصالح حيوية خطيرة تستطيع أن تقوى على فعل كلّ شيء. فكل خطأ ترتكبه عن عمد أو غير عمد في تنفيذ سيطرتها التي توزع بها ماء الحياة على النفوس يؤدي إلى عواقب مهلكة تصيب أرواح الشعب الخاضع لتلك السيطرة وأملاكه.

إنّكم تعرفون — ولا شك — أهمية السلسلة الفقرية للهيكل الجسدي. وهي تقسم إلى ثلاثة أقسام مهمّة. فإذا حُرِم الجسم من أحد هذه الأقسام؛ بل من جزء يسير منها أصبح مشلولًا طول الحياة. ويمكن أن تنقسم مصر أيضًا إلى ثلاثة أقسام: السودان والنوبة ومصر السفلى؛ فإذا تدخلتم قهرًا في أي من هذه الأقسام الثلاثة فإنّكم تشلوننا. ولكن إذا سعيتم إلى حرماننا من قسم حيوي كالسودان فإنّ حياتنا برمتها تبيد.

إنّ رجال السياسة يرسمون خطوطًا على الخرائط ويلوّنونها بألوان مختلفة ويلعبون بالألفاظ وفاقًا لما تصوره لهم مخيلاتهم، ولكن الطبيعة تأبى أن تتقيّد بشيء من ذلك، ولا تلبث في كلّ حين أن تثبت وجودها. وليس ثمت مجال للاختلاف في أن تسلم قلب مصر ومنبع دم الحياة الذي يجري في عروقها يفضي إلى شل لأعصابها وتعريضها للاعتلال والفناء. ولكن مصر واثقة بأنّ اتضاح حقوقها المقدسة سيزيل جميع الاختلافات في شأن سيادتها العملية المطلقة في السودان. وهذه السيادة العملية على إحدى مقاطعاتها الطبيعية التي تحتوي حاجاتها من المياه تخوّل مصر أن تكون قوية بمركزها متقدمة بنشوتها ونشاطها ثابتة في شؤونها السياسية، وبذلك تكون عاملًا عظيمًا للسلام في مجتمع الأمم.

إنَّ مصر المتمتعة بالثقة والعطف من جميع الشعوب الأوروبية عامة ومن بريطانيا خاصّة تستطيع أن تقيم الدليل على أنَّها تخدم الإنسانية بأسرها خدمة لا شك فيها.

إنَّ مصالحكم في وادي النيل هي مصالح تجارية واقتصادية. أمّا نحن فمسألتنا فيه مسألة حياة أو موت. فمصر بلاد لا ترويه الأمطار. ولا بدّ لنا أيضًا من أن نهتم لمسألة سكانها الذين يزداد عددهم على الدوام، فهؤلاء السُكّان لا يحتاجون إلى العمل وتوفير وسائل العيش فقط في الوقت الحاضر، بل إلى منفذ ينفذون إليه في المستقبل.

إنَّ لكم مستعمرات عديدة يستطيع أن يهاجر إليها الذين يزدون عمّا تحمله بلادكم من السُكّان، أمّا نحن فلنا سوداننا الذي هو إحدى مقاطعاتنا، وهو يحتوي على أراضٍ شاسعة تكون منفذًا طبيعيًا شرعيًا يجلو إليها الذين يزدون من سُكّان مصر ويستثمرونها. ومن الطّبيعي أن يذهب السُكّان الذين يزدون في قسم من مملكة واحدة إلى قسم منها، حيث يكونون بين قوم منهم يدينون بدينهم ويتكلّمون لغتهم ويعيشون في مثل مناخهم. وعلينا أن نضع موضع الاهتمام بنوع خاص أنَّ معظم الأراضي المجاورة صحراء قاحلة.

فإذا كنتم توافقونني على رأيي وتنظرون إلى مصالح مصر الحيوية بما تنظرون به إلى المصالح البريطانية من حسن النية متمسّكين بمبادئ حرية التجارة وحرية التبادل التي نشرتها منشستر قبل كلّ مدينة أخرى في العالم الذي طالما ظهرت عليه دلائل حبّ الذات، ففي وسعنا حينئذ أن نوفّق بين مصالح بلدنا على المبادئ المقبولة التي تُبنى عليها المصالح التجاريّة والاستقامة والصداقة.

لقد اعتادت الشعوب في هذا الزمن — ويا للأسف — أن يتجر بعضها بالبعض الآخر بدلًا من بذل توضيحات متقابلة توجد جوًّا تسود فيه الثقة والعلاقات الودية المنتجة على المصالح. وقد أظهرت الحرب العمومية وما عقبها من قلب التجارة بأسرها رأسًا على عقب أن جميع المخاصمات التي سارت إلى أقصى مداها وأهلكت النّسل وبدّدت الثروة الوطنية، ليست ممّا تستثمر فيها الأموال استثمارًا صالحًا؛ لأنَّ القوات المبيدة التي أطلقتها أحقاد

الشعوب المختلفة قد أوقعت المشروعات التَّجاريَّة في الفوضى والاضطراب، وأصابَت الشعوب نفسها بمثل ذلك. فالسياسة العملية الصحيحة هي التي تقضي بأن يوضع رأي الفريق الآخر موضع النَّظر، وأن تحقق المقاصد الأساسية التي تلغيها الشعوب الأخرى. فجميعها تود أن تعيش وتتقدم بانيةً مستقبلاً على قواعدها الوطنية الخاصة.

ولا تزدهو الحياة وتتقدم إلَّا عندما تُدرس المصالح المتقابلة درسًا وافيًا. وهذه الحقيقة الجوهرية كانت — وما زالت — معدودة من بين المبادئ التي تُنادي بها مدينة منشستر الممتازة.

ويجب أن تذكروا أنَّكم تعاملون في مصر شعبًا قديمًا فخورًا بماضيه غيورًا على مستقبله متَّحدًا لبلوغ النجاح وللقيام بالجهود التي تفرضها عليه المعاهدات، راغبًا في أن ينشئ معكم صلات تجارية واقتصادية قائمة على الاستقامة مقدمًا على ذلك جميع الضمانات التي تنطبق على الشرف والكرامة بين الشعوب المتحاربة.

(٤) السُّودان في برلمان ١٩٢٤

صرح المغفور له سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء بمجلس النواب المنعقد يوم الاثنين ٢٢ يونية سنة ١٩٢٤ بالتَّصريح التَّالي، بمناسبة بعض الحوادث التي جرت في السُّودان وقتئذٍ.

كلمة المغفور له سعد زغلول باشا

أيُّها السادة

تحركت مسألة السُّودان اليوم ولم تكن الحكومة مستعدَّة لأن تقول رأيها فيها، ولكنِّي مع ذلك يُمكنني أن أصرِّح لحضراتكم بأنَّ الحكومة تشارككم كلَّ المشاركة في شعورك بالنسبة للسُّودان «استحسان وتصفيق طويل»، بل تنظر بعين المقت لكلِّ عمل من شأنه أن يفصل السُّودان عن مصر «تصفيق». والإجراءات التي تتَّم الآن في السُّودان — كما قال حضرة العضو المحترم

عبد الرحمن الرافعي بك — على نوعين:

الأول: وثائق تكتب واجتماعات تعقد لإظهار الولاء للحكومة الإنكليزية والرغبة عن الحكومة المصرية.

الثاني: هو منع الذين يريدون أن يقدموا ولاءهم للحكومة من الحضور هنا.

فأما القسم الأول وهو عقد الاجتماعات أو اختلاس الثقة لأجل إعلان الامتنان من الحكومة الإنكليزية، فهذا نصح هنا وفي كل مكان بأنه باطل، ولا يعتبر حجة علينا «تصفيق».

إذا قدمت هذه الأوراق أمام أي محكمة أو أي هيئة وحصل التمسك فيها، فلسان مصر يقول: إنها أوراق باطلة لأنها لم تؤخذ بالحرية المطلقة، وإنه يجب قبل التمسك بها أن يكون السودان خالياً من كل حكومة أجنبية «تصفيق استحسان».

أنا في تصريح هذا منضم إليكم فيما أعلنتم من أن هذه الوثائق وهذه الأوراق وهذه الاجتماعات لا قيمة لها مطلقاً، وهذا كافٍ «أصوات بدون شك». وأما فيما يتعلق بالقسم الثاني ألا وهو منع السودانين المخلصين. وكلهم — فيما أظن — مخلصون لنا ممتنون من حكمنا راغبون في بقائنا بالسودان كإخوان لهم وبصفة بلادهم جزءاً لا يتجزأ من مصر. فهذه الإجراءات تعلن بصفتنا حكومة. وبصفتنا مجلس نواب. نعلن لجهات الاختصاص استنكارنا لما يكون صحيحاً منها واحتجاجنا عليها «تصفيق».

وأنا ممتن من أن لكم بهذه الوزارة ثقة تامة بأن تتخذ جميع ما في وسعها لحفظ حقوق مصر في السودان «تصفيق».

والآن أجب حضرة العضو المحترم أحمد رمزي بك على قوله «ماذا تفيد المفاوضات في هذا الجو المضطرب»، نعم إن المفاوضات في جو مضطرب ربما لا تفيد، ولكن يجب علينا ألا نكتفي بالكلام فيما بيننا، بل يجب أن نعلن أمام كل إنسان، سواء كان إنكليزياً أو غير إنكليزي بأن لنا حقوقاً في السودان نريد استخلاصها «تصفيق».

فيذا تمكنت من الذهاب إلى المفاوضات فلا أقول: إن السودان غير مملوك لنا؛ بل أقول: إنه ملكنا، وإنه جزء لا يتجزأ من مصر، ويجب أن يُرد لنا «تصفيق». وأقيم الدليل على هذا، والدليل تعلمونه حضراتكم ويعلمه كل

واحد منا ويحفظه كل مصري. فإن نجحنا فيها ونعمت، وإلا وإلينا الاحتجاج وعملنا كل ما يعملهُ شعب مهضوم الحقوق لاستخلاصها «تصفيق».

أنا لا أخشى المفاوضة فهي محادثات كسائر المحادثات أباشرها واثقاً بنفسي واثقاً بأنّي لا أقبل نتيجة من نتائجها إلا إذا كانت متفقة مع حقوقكم وأمانكم «تصفيق».

وإذا كنت أرى دخولي فيها لا يُضَيِّع علينا حقاً ولا يكسب غيرنا حقاً ضدنا أدخل فيها وأكون قد خدمت بلادي بهذا الدخول، ولكنّي لا أخرج منها إلا ظافراً بحقوقنا كلها أو حافظاً حقوقنا كلها «تصفيق».

ولا يمكنني أن أصرّح لكم الآن بأن وقت المفاوضات قد دنا أو لم يدن؛ لأنه يوجد أمور تتوقف عليها المفاوضة. فإذا تمّت هذه الأمور وتحققت دخلت المفاوضات مزوداً بثقتكم ومعتمداً على الله في نجاحها. اهـ.

(٥) قرار المجلس

ثم تلا السكرتير النائب نص اقتراحين: الأول مقدّم من حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن بك الراجحي، وهذا نصه:

على أثر التلغراف الذي ورد لمجلس النواب من الوفد السوداني الذي عزم على الحضور إلى مصر للإعراب عن ولاء السودانين لمصر وتمسكهم بالارتباط بها، وعلى أثر الأنباء الواردة من السودان عن المناورات المصطنعة التي يُقصد منها الاعتداء على حقوق مصر والسودان — يعلن المجلس عطفه على السودانين جميعاً لتمسكهم الوثيق بارتباطهم بمصر، ويعلن استنكاره للمناورات المصطنعة التي يقوم بها دعاة الاستعمار في السودان، ويعلن تمسك الأمة المصريّة بمبدئها الخالد، وهو أنّ السودان جزء لا يتجزأ من مصر.

والاقتراح الثاني مقدم من حضرتي راغب إسكندر أفندي وحسين هلال بك وهذا

نصه:

بعد سماع التصريحات الحكيمة التي أبدأها حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء بخصوص الإجراءات غير الشرعية القائمة في السودان للسعي في فصل السودان عن مصر يكرّر المجلس ثقته التامة بالوزارة، ويطلب الانتقال إلى جدول الأعمال.

فوافق الأعضاء على الاقتراحين بالإجماع.

وقد ورد تلغراف على رئاسة مجلس النواب جلسة ١٩ يونيو سنة ١٩٢٤، وهذا نصه:

الخرطوم في ١٧ يونيو.

نحتج باسم الأمة السودانية ونسخط مُرَّ السُّخط على سياسة التطويق التي استعملت لمنع الوفد من السفر لعرض وثائق ولاء السواد الأعظم من الأهليين للمليك البلاد، ونطلب بإلحاح تدخل الحكومة في الأمر بكل ما أوتيت من إقدام وعطف لإيقاف ضروب التنكيل، وإن الأمة المصريّة قاطبة مسئولة أمام التاريخ عن كلّ نازلة تحل بخدام العرش المصري أينما كانوا. وأن سفينة يدير دفتها سعد يستحيل أن تصطدم بصخر مهما كانت الزوابع والظلام. الإضاءات.

وفي تلك الأيام وصل إلى حضرة صاحب العزة أحمد حمدي سيف النصر بك رئيس لجنة السودان البرلمانية وقتئذ هذا التلغراف:

قبض على الملازم الأول زين العابدين أفندي أمس مساءً وهو في الخرطوم.

(٦) مقتل سردار بي ستاك

بينما كان الفريق السر بي ستاك باشا سردار الجيش المصري والحاكم العام للسودان خارجاً من مكتبه في وزارة الحربية، قاصداً إلى منزله في الساعة الثّانية بعد ظهر يوم الأربعاء ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ أطلق عليه «أفندية» مجهولون عدة طلقات نارية من مسدسات كانوا مسلحين بها.

وقد أصيب السردار برصاصة في بطنه وبرصاصتين أخريين في يده ورجله، وأصيب الكابتن كامبل ياوره برصاصة في صدره، كما أصيب السائق — وهو إنكليزي — برصاصة في فخذه، وقد توفي السردار متأثراً بجراحه في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخمسين من مساء يوم ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤.

(٧) الاحتفال بجنازته

وفي الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة من صباح يوم السبت ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ أطلق سبعة عشر مدفعاً من حديقة الأزبكية إيداناً بخروج النعش من الكنيسة الإنكليزية بشارع فؤاد الأول، وتحية له.

وبدئ الموكب بثلة من فرسان البوليس الإنكليزي، تليها كوكبة من فرسان الجيش المصري، ثم مدفعية جبلية مصرية، ثم بلوك من الأورطة السابعة المصرية المشاة تتقدمها موسيقاها عليها شارة الحداد، ثم كوكبة من فرسان الجيش الإنكليزي، فمدفعية إنكليزية، فكوكبة أخرى من الفرسان الإنكليز، فمدفيعتان إنكليزيتان، فأورطة من المشاة الإنكليزية منكسة البنادق، وعلى علمها شارة الحداد، وعلى موسيقاها السواد، وهي تعزف في مسيرها نغمًا محزنًا، ففرقة من سلاح الطيران الإنكليزي، فجميع ضباط البوليس المصري، فضباط البحرية المصرية، فجميع ضباط الجيش المصري بأقسامه، فضباط البوليس المصري الإنكليز، فحكمدار بوليس الإسكندرية وضباطه المصريون والإنكليز، فضباط الجيش البريطاني، فضباط فرقة الطيران.

فنعش الفقيد على مركبة مدفع تجرّها ستة من الجياد الصافنات، ويتقدمها فارسان إنكليزيان، وقد لفّ النعش في علم بريطاني، وعليه إكليل من الأزهار وقبعة الفقيد، ووراءه ضابطان بريطانيان يحمل أحدهما على يديه وسادة من الحرير منضدة عليها نياشين، فجواد الفقيد، فجموع المشيعين وفي مقدمتهم فخامة المارشال اللنبى وإلى يمينه حضرة صاحب المعالي كبير الأمراء نائباً عن حضرة صاحب الجلالة الملك، فحضرات أصحاب السمو الأمراء، فحضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل سعد زغلول باشا وإلى يمينه حضرة صاحب المعالي أحمد زيور باشا رئيس مجلس الشيوخ، وإلى يساره حضرة صاحب المعالي أحمد مظلوم باشا رئيس مجلس النواب، فحضرات أصحاب الدولة والمعالى الوزراء بملابسهم الرسمية جميعاً، فوزراء الدولة المفوضون، فالقناصل فأعيان الجالية البريطانية ومندوبو الجاليات الأجنبية، فمندوبو المصارف

والشركات. فأعضاء مجلس الشيوخ والنواب، فوكلاء الوزارات، فمحافظ القاهرة ومدير الجيزة، وهيأت المحافل الماسونية، فرؤساء مصالح الحكومة، فالمستشارون الملكيون، فحضرات العلماء، فالرؤساء الروحيون، فرئيس محكمة الاستئناف الأهلية ومستشاروها، فرؤساء المحاكم وقضااتها، فالنائب العمومي ورجال النيابة، فنقابة الصحافة المصرية، فرجال القضاء الشرعي، فموظفو الوزارات والمصالح، فالأعيان والتجار، وكانت أسراب من الطائرات الإنكليزية تحلق في الجو في أثناء سير الموكب متابعة إيّاه في سيره ومنتشرة في جو القاهرة.

وقد اجتاز الموكب ميدان الأوبرا فشارع قصر النيل فميدان سليمان باشا فميدان الإسماعيلية، وكان في هذا الميدان عدد كثير من السيارات المسلحة، فوصل الموكب إلى المقبرة الإنكليزية في الساعة الثانية عشرة.

وحمل النعش ثمانية من الجنود الإنكليز، ومن ورائهم فخامة المارشال اللنبي. وبعد أداء صلاة الجنازة أطلقت المدافع تحية وتكريماً للفقيد. وقد بلغ عدد الأكاليل التي أهديت نحو مائة كان من أجملها الإكليل الذي أرسله حضرة صاحب الجلالة الملك.

هذا وقد عطلت يوم تشييع الجنازة البنوك والمحال التجارية الكبيرة، وأغلقت جميع المخازن التي مرّ بها الموكب، وكانت كلها مُنكّسة الأعلام، كما نُكّست الأعلام المرفوعة على دور الحكومة ومصالحها.

(٨) الإنذار البريطاني عن مقتل السردار

في مساء ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ زار اللورد اللنبي بملابسه الرسمية في جمع عسكري بريطاني رسمي جنوده سوارى ملأوا شارع مجلس النواب، دولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء في مكتبه بالمجلس، وتلا الإنذار التالي بالإنكليزية، وسلّمه إلى سعد باشا:

القاهرة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤
إلى صاحب الدولة سعد زغلول باشا إلخ ...

يا صاحب الدولة

أقدم لدولتكم من قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية البلاغ التَّالي:
إنَّ الحاكم العام للسُّودان وسردار الجيش المصري الذي كان أيضًا ضابطًا في الجيش البريطاني قد قتل بكيفية فظيعة في القاهرة.
فحكومة جلالة الملك تعدُّ مقتلَه هذا الذي يعرض مصر كما هي محكومة الآن لازدراء الشعوب المتمدنية، نتيجة طبيعية لحملة عدائية ضد حقوق بريطانيا العظمى وضد الرعايا البريطانيين في مصر والسُّودان. وهذه الحملة القائمة على إنكار الجميل إنكارًا مقرونًا بعدم الاكتراث للأيدي التي أسدتها بريطانيا العظمى لم تثبط من جانب حكومة دولتكم. وقد أثارته هيئات على اتصال وثيق بهذه الحكومة.

وقد أفهمت حكومة جلالة الملك دولتكم منذ أكثر من شهر إلى العواقب التي لا بد من أن تنشأ عن هذه الحملة إذا لم تُوقَف. ولا سيما فيما يتعلَّق بالسودان. ولكن هذه الحملة لم توقف. والآن لم تعرف الحكومة المصرية كيف تمنع اغتيال حاكم السُّودان العام، وأظهرت أنَّها غيرُ قادرة على حماية أرواح الأجانب أو أنَّها قليلة الاهتمام بهذه الحماية.
فبناءً على ذلك تطلب حكومة جلالة الملك من الحكومة المصرية:

- (١) أن تقدم اعتذارات كافية وافية عن الجناية.
- (٢) أن تتابع بأعظم نشاط وبدون مراعاة للأشخاص، البحث عن الجناة، وأن تنزل بالمجرمين — بدون مراعاة لأشخاصهم وأعمارهم — أشد العقوبات.
- (٣) أن تمنع من الآن فصاعدًا وتقمع بشدة كلَّ مظاهر شعبية سياسية.
- (٤) أن تدفع في الحال إلى حكومة جلالة الملك غرامة قدرها نصف مليون جنيه.

(٥) أن تصدر في خلال أربع وعشرين ساعة الأوامر بإرجاع جميع الضبَّاط المصريين ووحدات الجيش المصري البحتة من السُّودان مع التعديلات التي تنشأ عن ذلك وتعيَّن فيما بعد.

(٦) أن تُبلِّغ المصلحة المختصة أن حكومة السُّودان ستزيد مساحة الأطنان التي تزرع في الجزيرة من ٣٠٠٠٠٠ فدان إلى عدد غير محدود على نسبة ما تقتضيه الحاجة.



الفيكونت أدموند هنري اللنبي المندوب السامي البريطاني في مصر والسودان من ١٩١٩-١٩٢٥.

(٧) أن تعدل عن كلّ معارضة لرغبات حكومة جلالة الملك في الشؤون المبيّنة بعد فيما يتعلّق بحماية المصالح الأجنبية في مصر.

وفي حالة عدم تلبية هذه المطالب في الحال تتخذ حكومة جلالة الملك على الفور التدابير المناسبة لصيانة مصالحها في مصر والسودان. وإنّي أنتهز هذه الفرصة؛ لأؤكّد لدولتكم مرة أخرى احترامي الفائق.

«الإمضاء» اللنبي فيلد مارشال المندوب السامي

يا صاحب الدولة

إلحاقًا ببلاغي السَّابق أُتَشَرَّفُ بإعلام دولتكم من قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية أن مطالبها الخاصَّة المتعلقة بالجيش في السُّودان وحماية مصالح الجانب في مصر هي كما يأتي:

(١) بعد ما يسحب الضبَّاط المصريون والوحدات المصريَّة البحتة للجيش المصري تحول الوحدات السُّودانية التابعة للجيش المصري إلى قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السُّودانية وحدها وتحت قيادة الحاكم العام العُليا، وباسمه تصدر العرائض «البراءات للضبَّاط».



سير لي ستاك.

(٢) إن القواعد والشروط الخاصَّة بخدمة الموظفين الأجانب الذين لا يزالون في خدمة الحكومة المصريَّة، وتأديبهم وخروجهم من الخدمة، وكذلك الشروط المالية لتسوية معاشات الموظفين الأجانب الذين اعتزلوا الخدمة، يجب أن يُعاد النَّظر فيها طبقًا لرغائب حكومة جلالته.

(٣) من الآن إلى أن يتم اتفاق بين الحكومتين بشأن حماية المصالح الأجنبية في مصر تحافظ الحكومة المصرية على مركز المستشار المالي والمستشار القضائي. وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند إلغاء الحماية، وتحترم أيضاً النظام والاختصاصات التي للمكتب الأوروبي في وزارة الداخلية كما حُدَّت بالقرار الوزاري، وتتنظر بعين الاعتبار الوافي إلى المنشورات التي يمكن أن يقدمها مديره العام فيما يتعلق بالشؤون الداخلية في اختصاصه.

وإنني أغتنم هذه الفرصة لأؤكد لدولتكم مرة أخرى احترامي الفائق.

٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٤

المندوب السامي

الإمضاء: اللبني فيلد مارشال

(٩) بلاغ رسمي

في ٢٥ الجاري تلقت الحكومة بواسطة فخامة المندوب السامي البريطاني تلغرافاً وارداً من الضباط وضباط الصف والجنود بالطوبجية المصرية في الخرطوم ذكروا فيه أنه صدر لهم أمر نائب حاكم السودان العام بمغادرة السودان في الحال، وأن الجنود البريطانية قد أحاطت بهم من كل جانب. وأضافوا إلى ذلك أن ذخيرتهم وهي عشرون خرطوشة لكل بندقية ومقدار قليل للمدافع كانت غير كافية للدفاع ضد قوات كبيرة مسلحة بمقادير لا حد لها من الذخيرة، فضلاً عن أن مستودعات الذخيرة المصرية ما زالت من يوم فتح السودان تحت يد السلطات البريطانية، ولكنهم أصروا على أن لا يغادروا السودان إلا بأمر جلالة الملك أو يموتوا عن آخرهم بعد أن يستنفذوا ذخيرتهم. ولما اطلع مجلس الوزراء على هذا التلغراف تفاوض ملياً في الأمر، وقرّر في جلسة خاصة ضرورة الإسراع إلى منع سفك الدماء بغير جدوى وتجنب كل عمل من شأنه المساس بحقوق البلاد. وقد عهد مجلس الوزراء — بناءً على ذلك — إلى وزير الحربية في توجيه الرسالة الآتية إلى الضباط وضباط الصف والجنود بالجيش المصري في السودان:

عهدنا فيكم الشجاعة والولاء، ولا يداخلنا أي شك في أنكم مستعدون جميعاً لإزالة آخر نقطة من دمائكم في خدمة جلالة الملك وفي سبيل الوطن. على أننا نأمركم بأن تكفوا عن مقاومة الإجراءات التي اتخذها نائب حاكم السودان العام لإخراجكم بالقوة من الأراضي السودانية، فإنه ليس من وراء هذه المقاومة سوى سفك الدماء بغير جدوى، وبما أن الحكومة المصرية قد احتجت احتجاجاً صريحاً على هذا العمل الذي نُفذ بالقوة القاهرة، فعودتكم لا يترتب عليها أي مساس لا بحقوق الوطن ولا بشرفكم العسكري.

والغرض من هذه التعليمات الصادرة من وزير الحربية اللواء صادق يحيى باشا لا من جلالة الملك، كما زعمت وكالة روتر، إنما هو منع سفك الدماء بغير جدوى ودفع كوارث جديدة عن الوطن.

وقد أرسلت الحكومة المصرية برئاسة حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رداً طويلاً مسهباً عن الإنذار البريطاني مع وزير خارجية مصر في يوم ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤. ومضمون هذا الرد هو إنكار مسئولية الحكومة في حادث السردار وإجابة بعض الطلبات ورفض البعض الآخر.

فأرسل المندوب السامي الكتاب التالي رداً على رد الحكومة المصرية:

حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء

رداً على رسالة دولتكم بتاريخ اليوم؛ أتشرف بأن أبلغكم أنه نظراً إلى رفض الحكومة المصرية تلبية مطالب حكومة جلالة الملك الواردة في الفقرتين الخامسة والسادسة من بلاغي المقدم أمس أرسلت التعليمات إلى حكومة السودان بما يلي:

أولاً: أن تخرج من السودان جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية المحضة في الجيش المصري مع التغييرات المعينة التي تترتب على ذلك.

ثانياً: أنها مطلقة الحرية في زيادة المساحة التي تروى في الجزيرة من ٣٠٠ ألف فدان إلى حد غير محدود وفقاً لما تقضي به الحاجة.

وستعلمون دولتكم، في الوقت المناسب، العمل الذي ستتخذته حكومة جلالة الملك، نظراً إلى رفض دولتكم قبول المطلب السابع الخاص بحماية مصالح الأجانب في مصر.

وإنني أسجّل أن الحكومة المصريّة قد قبلت فيما قبلته من المطالب،
المطلب الرابع. فحكومة جلالة الملك تنتظر أن يدفع لي مبلغ نصف مليون
جنيه قبل ظهر الغد.
وإنني أنتهز الفرصة لأجدد لدولتكم وافر احترامي الأكيد.
النبوي. فيلد مارشال: المندوب السامي

وفي الساعة العاشرة قبل ظهر يوم الاثنين ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ وقع حضرة
صاحب السعادة علي الشمسي أفندي «باشا» وزير المالية تحويلًا ماليًا بمبلغ ٥٠٠ ألف
جنيه قيمة التعويض الذي طلبته الحكومة البريطانية في إنذارها، والذي قرّرت الحكومة
المصريّة دفعه ورفعته إلى حضرة صاحب الدولة سعد باشا، فأرسله إلى دار المندوب
السّامي مع الكتاب الآتي:

يا صاحب الفخامة:

ردًا على مذكرتكم المؤرّخة أمس وإلحاقًا بمذكرتنا المؤرّخة ٢٢ الجاري أنشرف
بأن أرسل إليكم طي هذا تحويلًا على البنك الأهلي المصري بمبلغ خمس مئة
ألف جنيه.^٢

أمّا فيما يتعلّق بالإجراءات المبينة في الفقرتين الأولى والثانية من مذكرة
فخامتكم، فإنّ الحكومة المصريّة تتمسّك بجميع ما أبدته من التّصريحات
في المذكرة المؤرّخة ٢٢ الجاري، وتحتجّ احتجاجًا صريحًا على ما اتخذته
حكومة صاحب الجلالة البريطانية من القرارات، وهي ترى أن لا مسوِّغ لها،
وتعتبرها مناقضة لما لمصر من الحقوق المعترف بها — وتفضلوا فخامتكم
بقبول عظيم احترامي.

رئيس مجلس الوزراء
سعد زغلول

(١٠) احتلال جمارك إسكندرية

أرسل المندوب السامي البريطاني قبل ظهر يوم الاثنين ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ الكتاب الآتية ترجمته إلى رئيس الوزارة المصرية:

حضرة صاحب الدولة إلخ ...

بالإشارة إلى الكتاب الذي أرسلته إليكم أمس أتشرف بأن أبلغ دولتكم أنه كدبير أول أعطيت التعليمات إلى قوات جلالة ملك بريطانيا بأن تحتل جمارك إسكندرية.

وإنني أنتهز هذه الفرصة لأكرّر لكم عهود احترامي الفائق.

النبّي فيلد مارشال، المندوب السامي

وقد احتلت الجنود الإنكليزية الجمارك فعلاً. وقد رفع حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء كتابين إلى جلالة الملك يطلب فيهما الاستعفاء، وهما:

١

مولاي

أتشرف بأن أرفع لجلالتكم أنني لم أقبل مسئولية الوزارة إلا لخدمة البلاد وتنفيذاً لمقاصدها السامية، ولكن الظروف الحالية تجعلني عاجزاً عن القيام بهذه المهمة الخطيرة؛ ولهذا أرجو من مكارم جلالتكم أن تتفضلوا بقبول استعفائي مع زملائي من الوزراء، وإنني وإيّاهم مستعدون على الدوام للعمل على ما يرضيكم أدام الله علينا نعمة رعايتكم العالية وأدامكم مؤيدين بالعز والإقبال، وموضع كل إكبار وإجلال.

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤

شاكر نعمتكم: «سعد زغلول»

مولاي

تشرّفت من يومين بأن عرضت لجلالتكم شفها عزمي وعزم زملائي على الاستقالة، وشرحت الأسباب التي حملتنا عليها. وفي الساعة ٦ من مساء أمس قدمت عريضة الاستعفاء وألححت في قبولها. وطوعاً للأمر الكريم انتظرت إلى اليوم، وعقب التشرف بهذه المقابلة فوراً وردني خطاب من فخامة اللورد اللبني ينبئني فيه بأنه أعطى أوامر لحكومة السودان:

أولاً: أن تُخرج من السودان جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية المحضة في الجيش المصري مع التغييرات المعينة التي تترتب على ذلك.

ثانياً: أنها مطلقة الحرية في زيادة المساحة التي تروى في الجزيرة من ٣٠٠٠٠٠ فدان إلى ما لانهاية.

وزاد بأنه سيبلغ الحكومة في الوقت المناسب العمل الذي ستأخذه حكومته لحماية مصالح الأجانب في مصر، وبأنه يطلب دفع مبلغ الخمسمائة ألف جنيه قبل ظهر اليوم، فأرسلت الحكومة إلى فخامة تحويلاً على البنك الأهلي بهذا المبلغ مصحوباً بكتاب يشتمل على الاحتجاج ضد هذه التصرفات. ثم تشرّفت بمقابلة لجلالتكم، وكرّرت الالتماس بقبول الاستعفاء. وعقب خروجي من حضرتكم الشريفة تلقيت خطاباً من جنابه بأن أول عمل اتخذته حكومته هو أن أمرت قوة عسكرية بريطانية باحتلال جمارك الإسكندرية. إزاء هذه الاعتداءات المتكررة على استقلال البلاد وحقوقها لا يسعني إلا الإلحاح على جلالتم لتتفضلوا بالإسراع في قبول الاستعفاء؛ لأنّ هذا فيما أرى قد يكون خير وسيلة لوقاية البلاد من الشرور المتوالية. ولا زلت الداعي على الدوام بالتوفيق لجلالتكم والشاكر لنعمتكم.

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤

سعد زغلول

(١١) قبول استقالة الوزارة السعدية

عزيزي سعد زغلول باشا:

اطلعنا على كتاب دولتكم المرفوع إلينا بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ المتضمن استقالتكم من مهمتكم. وقد أصدرنا أمراً هذا لدولتكم شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم إخلاصكم وما أدبتموه من الخدمات أثناء قيامكم بأعباء منصبكم.

صدر بسراي عابدين في ٢٧ ربيع الثاني سنة ١٣٤٣ / ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ رقم ٧٦ سنة ١٩٢٤.

فؤاد

وقد تألفت خلفاً للوزارة السعدية وزارة برياسة حضرة صاحب الدولة أحمد زيور باشا وزيراً للداخلية وللخارجية مؤقتاً، وأحمد محمد خشبة بك «باشا» وزيراً للمعارف العمومية وللحقانية مؤقتاً، وعثمان محرم بك «باشا» وزيراً للأشغال العمومية، ومحمد السيد أبو علي باشا وزيراً للزراعة، ومحمد صدقي باشا وزيراً للمالية، ونخلة جورجي المطيعي بك «باشا» وزيراً للمواصلات، ومحمد صادق يحيى باشا وزيراً للحربية والبحرية.

(١٢) المكاتبات المتبادلة بين وزارة دولة زيور باشا ودار المندوب السامي

١

من المندوب السامي إلى حضرة صاحب الدولة أحمد زيور باشا رئيس مجلس الوزراء.

يا صاحب الدولة رداً على سؤالكم أتشرف بإحاطتكم علماً بأن الطلبات التي يصح لي معها أن أشير على حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بالجلاء عن جمرك الإسكندرية فيما لو قبلتها الحكومة المصرية هي:

(١) تقبل الحكومة المصرية إحالة الموظفين الأجانب الذين تسري عليهم أحكام المواد ٤ و ٧ و ٨ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ في التواريخ التي

ستحدد طبقاً للاختيار الذي سيخوّل لهم الحق في إبدائه قبل ١٥ يناير سنة ١٩٢٥.

ولا يجوز أن تكون هذه التواريخ سابقة لأول إبريل سنة ١٩٢٥ ولا لاحقة للتاريخ السابق تقريره لخروج أولي الشأن أو لتاريخ أول إبريل سنة ١٩٢٧.

(٢) تتعهد الحكومة المصرية في استعمال كلّ نفوذها لدى بلدية الإسكندرية وبذل كلّ مساعدة ممكنة لها بقصد مساواة موظفي البلدية الأجانب بموظفي الحكومة المصرية ومجالس المديرية والمجالس البلدية والمحلية فيما يتعلّق بأحكام القانون رقم ٢٨ سنة ١٩٢٣ والبندين الأول والثالث من هذه المذكرة. (٣) في حالة استعمال هؤلاء الموظفين لحق الاختيار المنصوص عليه في البند الأول، يمنح الموظفون منهم — الذين لم يكن لهم بعد حق في المعاش ولكنهم قد يكتسبون هذا الحق إذا ظلوا في الخدمة لغاية أول إبريل سنة ١٩٢٧ — معاشاً يقوم مقام المكافآت المنصوص عليها في قانون المعاشات، ويحسب هذا المعاش طبقاً للقواعد المقررة في المادة السادسة عشرة من ذلك القانون كما عدّلت فيما بعد ولكن بدون مراعاة لأحكام المادة العشرين التي تشترط خدمة خمس عشرة سنة يحسب عنها المعاش. وفي هذه الحالة يخفض في الملحق رقم ٢ من القانون رقم ٢٨ سنة ١٩٢٣ عامل مدة الخدمة إلى ٦. (٤) يسري حكم المادة ٢٠ من القانون رقم ٢٨ سنة ١٩٢٣ على كلّ موظف أجنبي من موظفي الحكومة يكون في المعاش أو يحال في المستقبل إلى المعاش. ويقرر لذلك مدة معقولة للاختيار.

(٥) يوضع قلم الموظفين الأجانب وموظفوه كما هو منظم الآن تحت المراقبة الإدارية للجنة تؤلّف من المستشار المالي رئيساً ومن عضوين أحدهما أجنبي.

(٦) تراعي الحكومة المصرية مراعاة تامة رأي المستشار المالي فيما يطراً حتّى أول إبريل سنة ١٩٢٧ من الخلاف الجوهري بشأن شروط خدمة الموظفين الأجانب أو شروط إحالتهم على المعاش.

(٧) يعترف باستقلال Autonomie المستشارين المالي والقضائي فيما يتعلّق بمكتبيهما ضمن حدود القوانين واللوائح.

السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية (الجزء الثاني)

(٨) تقبل الحكومة المصريّة نص البند الثالث من المذكرة الثّانية التي أرسلت إلى سلف دولتكم بتاريخ ٢٢ نوفمبر الماضي.

وإنني أعتنم هذه الفرصة لأجّد لدولتكم فائق احترامي.

القاهرة في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤

الإمضاء: اللّنبى فلد مارشال السامي

٢

إلى حضرة صاحب الفخامة المندوب السّامي البريطاني
يا صاحب الفخامة:

أتشرف بإحاطة فخامتكم علماً بأنني تسلّمت المذكرة التي تكرمت بإرسالها إليّ في هذا اليوم، وذكرتم فيها المطالب الثمانية التي علقت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية إخلاء جمرك الإسكندرية على قبول الحكومة المصريّة لها.

وأتشرف بأن أخبر فخامتكم بأنّ مجلس الوزراء قد فوضني في إبلاغ فخامتكم أنّ الحكومة المصريّة قبلت هذه الشروط بأكملها بدون قيد، مذعنة في ذلك إلى حكم الضرورة ومدفوعة بالرغبة الأكيدة في المسألة وحق التفاهم. وتفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول فائق احترامي.

القاهرة في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: أحمد زيور

إلى حضرة صاحب الدولة أحمد زيور باشا رئيس مجلس الوزراء عزيزي الرئيس

رغبة في اجتناب كل تفسير يؤدي إلى تجاوز الغرض الذي ترمي إليه الفقرتان ٦ و ٧ من مذكرة حضرة صاحب الفخامة المندوب السامي المؤرخة في هذا اليوم بشأن سلطة المستشارين المالي والقضائي، أتشرف بأن أعطي دولتكم الإيضاحات الآتية:

تأمل حكومة حضرة صاحب الجلالة أن تراعي الحكومة المصرية بتمام الاعتبار وبروح المودة، في علاقاتها ذات الصفة شبه السياسية مع هذين المستشارين، كل رأي يبديه أحد هذين الموظفين ضمن حدود اختصاصاته. وعلى أنه من المفهوم أن لا يكون لسلطتهما أي مساس بما على الوزارة من المسؤولية الدستورية.

ومن البدهي أنه لا يجوز أن يترتب على هذه الإيضاحات ما يضرّ بالتحفظات ذات الصبغة السياسية والصبغة العامة التي سبق أن أبدتها حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية. وتفضلوا يا عزيزي الرئيس بقبول مزيد التحيات.

القاهرة في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤

الإمضاء «كلارك كار»

إلى جناب المستر كلارك كار المستشار بدار المندوب السامي عزيزي المستر كار

تسلمت كتابكم المؤرخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤ الذي تكرمتم بأن أعطيتموني فيه التصريحات الآتية اجتناباً لكل تفسير يؤدي إلى تجاوز الغرض الذي ترمي إليه الفقرتان ٦ و ٨ من مذكرة حضرة صاحب الفخامة المندوب السامي المؤرخة في ذات اليوم فيما يتعلّق بسلطة المستشارين المالي والقضائي.

تأمل حكومة حضرة صاحب الجلالة أن تراعي الحكومة المصريّة بتمام الاعتبار وبروح المودة، في علاقاتها ذات الصفة شبه السياسية مع هذين المستشارين كلّ رأي يُبدّيه أحد هذين الموظفين ضمن حدود اختصاصاته. على أنه من المفهوم ألا يكون لسلطتهما أيّ مساس بما على الوزراء من المسؤولية الدستورية.

ومن البدهي أنّه لا يجوز أن يترتب على هذه الإيضاحات ما يضرّ بالتحفظات ذات الصبغة السياسية والصبغة العامّة التي سبق أن أبدتها حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية. وقد أحطت علمًا بهذه الإيضاحات وأثبتتها.

وتفضلوا يا عزيزي المستر كار بقبول مزيد التحيات.

القاهرة في أول ديسمبر سنة ١٩٢٤

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: أحمد زيور

(١٣) القبض على الجناة في مقتل السردار

وقد ألقي القبض على عبد الفتاح عنايت الطالب بمدرسة الحقوق، وعبد الحميد عنايت الطالب بمدرسة المعلمين العليا، وإبراهيم موسى الخراط بالعنابر، ومحمود راشد أفندي المهندس بالتنظيم، وعلي إبراهيم محمد البراد بالعنابر، وراغب حسن النجار بمصلحة تلغراف الحكومة، وشفيق منصور أفندي المحامي، ومحمود أحمد إسماعيل الكاتب بوزارة الأوقاف، ومحمود صالح سواق سيارة أجرة؛ متّهمين بالتآمر على قتل السردار. وأحيلوا إلى محكمة جنايات مصر برياسة أحمد عرفان باشا.

وقد صدر الحكم في الساعة العاشرة من صباح يوم الأحد ٧ يونية سنة ١٩٢٥، وهو يقضي بإعدام المتهمين الثمانية وبحبس محمود صالح سائق السيارة التي فرّ فيها الجناة بعد ارتكاب الجريمة سنتين مع احتساب مدة الحبس الاحتياطي وكانت تزيد على ستة أشهر. وكان يمثل النيابة سعادة محمد طاهر نور باشا النائب العام يومئذ ووكيل الحقانية اليوم، وقد أبدلت الأشغال الشاقة المؤبدّة من حكم الإعدام بمرسوم

ملكي بالنسبة لعبد الفتاح عنايت، ولا يزال إلى اليوم في تنفيذ العقوبة، ورفضت محكمة النقض الطعن في الحكم.

هوامش

- (١) راجع مضبطة مجلس النواب عن الجلسة المذكورة.
- (٢) كان إلزام الحكومة المصرية بدفع هذا المبلغ موضع انتقاد شديد في مصر وفي إنكلترا ذاتها، وعزا بعض الإنكليز فرض هذه الغرامة إلى غضب اللورد اللنبي وتسرعه؛ لأنَّ الكرامة البريطانية كانت توجب الاكتفاء بالمطالب الأدبية فقط. وأخيرًا خصص هذا المبلغ باسم اعتماد خاص لذكرى سير لي ستاك للقيام بأعمال خيرية بالسودان الذي نصب الفقيد «نفسه له». وقد أنشئ من ذلك معمل أبحاث بالخرطوم تذكيرًا لستاك.

الفصل التاسع عشر

جمعية اللواء الأبيض

قلنا: إنَّ حوادث مصر في سنة ١٩١٩ وما تلاها، وفي ضمن ذلك مفاوضات ملنر والخلاف بين الزعيم سعد والمغفور له عدلي يكن باشا سنة ١٩٢١ ومفاوضات كرزون، كان لها صدى في السُّودان، وبَيَّنَّا أسباب ذلك، وقد وجدت هذه الحوادث في بيئة الشبان الموظفين السُّودانيين نفوسًا مستعدة لمشايعة الحركة الوطنية المصرية، والهتاف معها بحياة الملك فؤاد وسعد باشا والوفد والاستقلال التَّام لمصر والسُّودان.

على أنَّهم قد رأوا أنَّ هذه المشايعة القلبية غير كافية؛ ومن ثَمَّ اتَّجهوا إلى تكوين هيئة ذات برنامج. وكان ذلك بتأليف جمعية اللواء الأبيض، التي ظهر نشاطها ووجودها مع نشاط مصر بتأليف الوزارة السعدية واجتماع البرلمان المصري سنة ١٩٢٤ ودعوة وزارة العمال الإنكليزيَّة الأولى سعدًا للمفاوضة.

وقد أنشئت الجمعية. وتألَّفت الهيئة التنفيذية للجمعية برياسة الملازم أوَّل علي عبد اللطيف وسكرتيريه المرحوم عبيد الحاج الأمين مترجم سابق بمصلحة السجون السُّودانية بالخرطوم، وعضوية صالح عبد القادر وحسن شريف وحسن صالح الموظفين يومئذ بمصلحة البوستة والتلغراف بالخرطوم.

ومن أعضاء آخرين منهم: المرحوم المهندس السُّوداني محمد سر الختم بالرِّي المصري بالخرطوم، وعلي ملاسي ووهبة إبراهيم الموظفين بالبوستة والتلغراف، وعبيد صالح إدريس بالجمارك، والشيخ عمر دفع الله التاجر بأم درمان، ومحمد المهدي الخليفة نجل التَّعاشي، وعرفات محمد عبد الله، وعثمان محمد هاشم.

وهناك أعضاء سَرَّيون خفيت أَسْمَاؤُهُمْ، وكان أكثرهم من موظفي الحكومة السُّودانية. وقد وضعوا برنامجًا لجمعيتهم، ويتلخص في المجاهرة بتأييد المصريين في موقفهم بطلب الاستقلال التَّام لمصر والسُّودان.

وأنشئت فروع للجمعية في بورسودان، والأبيض، وواد مدني وعواصم أخرى. وكان القصد من تأليف الجمعية وحركتها معارضة حركة أخرى ظهرت في السودان لتوقيع عرائض ضد المصريين وبطلب فصل السودان عن مصر. وقد جمعت الجمعية عرائض ثقة بتأييد المصريين، وأرسلت العرائض إلى القاهرة مع الملازم أول زين العابدين عبد التّام ومحمد المهدي الخليفة. ولكنّ الحكومة قبضت عليهما في حلّفا في أثناء سفرهما إلى القاهرة وأعادتهما إلى الخرطوم، أمّا العرائض فقد تمكّنّا من تسليمها إلى موظف مصري كان يرافقهما. وكان ذلك تأييدًا لسعد باشا لمناسبة اقتراب مفاوضاته، وكان من مظاهر نشاط الجمعية احتجاجات في الجرائد المصريّة والإنكليزية على الحكومة السّودانية. وأنشئت فروع للجمعية في العظيرة وحلّفا وبورسودان ومروى وواد مدني. وقد جهدت الحكومة السّودانية عندئذ في منع هذه الحركة، فعمدت إلى نقل أعضائها، وهم من الموظفين بها إلى جهات بعيدًا عن الخرطوم.

بعد ذلك أخذت الجمعية تجاهر بنشاطها، فوزعت منشورات ونظمت مظاهرات هتفت بحياة سعد باشا وبنداءات أخرى. فقبضت الحكومة على المتظاهرين وحاكمتهم، وأصدرت المحكمة الجنائية بالخرطوم أحكامًا مختلفة منها سجن «علي عبد اللطيف» لمدة ثلاث سنوات بتهمة التحريض على المظاهرات وبسجن الآخرين لمدة ستة أشهر بتهمة التظاهر. وذلك في شهر يوليو سنة ١٩٢٤.

وفي بورسودان حدثت مظاهرات وحُكم على قائدي المظاهرة وهم: علي ملاسي، بالسجن لمدة ثلاث سنوات لإلقاءه خطابًا باللغة الهندوية واللغة العربية، واتّهم بالتحريض على المظاهرات والعصيان، وحكم بحبس كلّ من وهبة إبراهيم «من أقباط السودان» بمصلحة البوستة، ومحمد عبد المنعم زايد بالسكة الحديد، وأحمد صبري زايد بالجمارك، «وهما مصريّان ولدا في السودان»، وعبيد صالح إدريس بالجمارك، وقُبض على صالح عبد القادر وكيل جمعية اللواء الأبيض ببورسودان.

تنبّهت الحكومة إلى حركة الجمعية ونشاطها، وبثت العيون والأرصاد لمنع استفحال أمرها. ومن ذلك القبض على أعضاء الجمعية البارزين وسجنهم ومحاكمتهم بتهمة التآمر على قلب نظام الحكم. وذلك في شهر أغسطس سنة ١٩٢٤.

(١) عصيان من طلبة المدرسة الحربية بالخرطوم

كان عدد طلبة المدرسة الحربية السودانية بالخرطوم ٦٠ طالبًا، وكان قومندان المدرسة البكباشي بيز واليوزباشي حسن حسني الزيدي «مصري» — الآن قائمقام. — وقومندان الأورطة الثامنة — والمدرسون عبد الرحمن فهمي وإبراهيم شعبان، وهما مصريَّان، والملازم أول إبراهيم محمد حسن وهو ضابط «سوداني».

في الساعة السابعة صباحًا يوم ٩ أغسطس سنة ١٩٢٤ خرج طلبة المدرسة في مظاهرة عسكرية مسلحة، وطافوا بثكنات الجيش المصري بالخرطوم، هاتفين بحياة الملك فؤاد وسعد باشا وعلي عبد اللطيف.

وعندما علمت الحكومة بأمر المظاهرة، صدرت الأوامر إلى الأورطة الإنكليزية المعسكرة في الخرطوم، بمحاصرة المدرسة والاستيلاء على الجبخانه.

فلما عاد الطلبة إلى المدرسة الساعة الحادية عشرة صباحًا أمرهم اللواء مكاون باشا قومندان قسم الخرطوم بتسليم أسلحتهم. فأبوا تسليمها. وتوسط آباؤهم فحملوهم على تسليم السلاح. فسلموه وقبضت الحكومة على ستة طلبة اتهموا بقيادة المظاهرة والتحريض عليها، وأودعوا سجن ثكنات الجيش المصري، حيث كانت الأورطة الرابعة منه معسكرة بالخرطوم.

وقبض على سبعة من تلامذة الصفوف، وأودعوا سجن قسم الأشغال العسكرية بالخرطوم بحري. وصدرت الأوامر لبقية الطلبة بالعودة إلى دروسهم. ولكنهم لم يذعنوا. وشرطوا لعودتهم الإفراج عن زملائهم. ودخلوا بالمدرسة، ولكنهم استمروا مضربين عن تلقي دروسهم. وكانوا ينادون بهُتافات مختلفة. واستمر الحال على هذا النحو عشرين يومًا، ثم نقلوا إلى باخرتين نيليتين أمام كلية غوردون رستا في وسط النهر بعيدًا عن الشاطئ تحت حراسة بولوك من الأورطة الثالثة المصرية حتَّى أواسط سبتمبر. ثم أودعوا السجن العمومي بالخرطوم بحري. وأفرج عن بعضهم بغير محاكمة، وحكم على الباقيين كلُّ بالسجن لمدة ست سنوات في يوم ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٤.

(٢) الهياج في السجن في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤

وفي ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ حصل هياج في السجن؛ ذلك أن طلبة الحربية أودعوا سجن «كوبر» بالخرطوم مع المعتقلين السياسيين والعاديين. وقد طُبِّقَت عليهم لائحة السجون، ومنها إعطاؤهم طعام السجن وخبزه، فأضرب الطلبة عن ذلك الطعام، وطلبوا أن يقدم إليهم طعام مدرستهم كما كان الحال في أثناء اعتقالهم في السفن وقبل الحكم عليهم. فرفضت إدارة السجن طلبهم. وكانت الأغلال محكمة في أرجلهم وأرجل المعتقلين السياسيين. وقد حاولت إدارة السجن أن تضع الأغلال في أيدي الطلبة الحربيين علاوة على أرجلهم عقاباً لهم على عدم إذعانهم لللائحة السجن فهاجوا وتمردوا وكسروا الأبواب وهي من الخشب، بواسطة الجرادل الموضوعة في الزنانات للشرب ولقضاء الحاجة، وكان ذلك صباحاً عقب اغتيال السير لي ستاك بالقاهرة. فلماً تسامع المعتقلون السياسيون الخبر وسمعوا الصياح فعلوا مثلهم وانضموا إليهم. وخرج الجميع هاتفين متظاهرين في ساحة السجن. فأغلق حراس السجن أبواب السجن الخارجية، وانتشروا في أعلى السور، وحضرت قوة من الجيش الإنكليزي حاصرت السجن وكسر المسجونون السلاسل والأغلال وورث السجن، واستولوا على أقمشة السجن واستعملوه في اللباس وفي غطاء الرأس وفي الالتحاف. والتجأوا في إعداد إطعامهم إلى مخزن علف البهائم، وصنعوا من ذرته بليلة كانت غذاءهم لمدة تسعة أيام.

وكان الطلبة المسجونون يتصلون بجنود الجيش المصري وضباطه الذين كانت ثكناتهم على مقربة من السجن، بواسطة إشارات الرايات العسكرية، وكانوا يعلمون أخبار المدينة بهذه الطريقة كما كان يعلم الجيش المصري أخبار المسجونين، وقد صادرت القوة الإنكليزية عربية كانت مرسلة من الضباط المصريين إلى المسجونين، وكانت تحمل إليهم صنوف الغذاء.

وقد يئس المسجونون عندما علموا بمقتل السردار، وأمر الجيش المصري بإخلاء مواقعه والعودة إلى مصر وتنفيذ الأمر، فأذعنوا وصاروا مكبلين بالأصفاد في أيديهم وأرجلهم، ثم نقل من بينهم عشرون مسجوناً إلى ثكنات الجيش الإنكليزي بالخرطوم، وهم الذين عُذُّوا زعماء للثائرين، الذين كان عددهم ٨٠ مسجوناً سياسياً مضافاً إلى ٥٨ من طلبة المدرسة الحربية و١٣٧ من المسجونين العاديين المحكوم عليهم بعقوبات لارتكابهم جنایات.

وكان تمرد الطلبة في السجن يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤.

وحاصر البوليس السجن. وانضمَّ المسجونون السياسيون الآخرون والمسجونون العاديون إلى الطلبة. وعلموا يوم أول ديسمبر سنة ١٩٢٤ فقط بمقتل السردار وبالأمر الذي صدر بسحب الجيش المصري من السودان، وذلك عندما شاهدوا الجنود المصريّة تركب القطار إلى مصر وتُخلي المواقع. وقد حاصر الجيش الإنكليزي السجن. وفي فبراير حوكم المتهمون في حادثة السجن، واتهموا بمحاولة قلب النظام المقرّر شرعاً. وحُكم عليهم بعقوبات مختلفة أقلها السجن لمدة تسعة أشهر مع الأشغال الشاقة كنقل المواد البرازية والأتربة. هدأت الحالة في السودان عقب ذلك، وأخذت الحكومة السودانية تفرج عن المسجونين قبل انتهاء المدد في مناسبات.

وحوكموا على تمردهم داخل السجن، وصدرت الأحكام عليهم في ٣٠ فبراير سنة ١٩٢٥ بسجن محمد المهدي خليفة ٧ سنوات وعبيد الحاج الأمين بست سنوات، وبسجن ستة آخرين بينهم ثلاث طلبة لمدة خمس سنوات، وتراوحت الأحكام الأخرى بين ٣ سنوات و ٩ شهور.

(٣) قضية المؤامرة الكبرى

(١-٣) محاكمة أعضاء اللواء الأبيض والمتظاهرين

حوكم أعضاء جمعية اللواء الأبيض وآخرون بتهمة التآمر على قلب نظام الحكم، وحكم بسجن علي عبد اللطيف لمدة سبع سنوات مضافة إلى ثلاث سنوات سبق الحكم بها عليه في يوليو سنة ١٩٢٤، وبقيّة الأعضاء بين الحبس لمدة ثلاث سنوات وستة شهور، بينهم خمسة مصريون، حكم بحبس أحدهم — أحمد أمين مترجم الأورطة التاسعة السودانية — لمدة سبع سنوات، وبحبس أحمد المليجي وحامد عوضين سعفان وأحمد المنياوي وأحمد نجيب بمدد أخرى. وقد قضى أحمد أمين خمس سنوات في سجن الخرطوم بحري. وأمّا الباقيون فأُبعدوا إلى مصر عقب الحكم عليهم بنحو شهر. وأكثرهم الآن موظفون بالحكومة المصرية.

(٢-٣) مظاهرات الأورط السودانية

قامت الأورطة السودانية الثانية عشرة المعسكرة في ملاكال في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٤ بمظاهرة سلمية غير مسلحة، وهتفت بحياة الملك فؤاد وسعد باشا، وبسقوط الظلم، فنُقلت ونقل من الملاكال أربعة ضباط، وهم الملازمون الثانون علي البنا، ومحمود الندي «سودانيان»، وعزيز حيدر، وعبد العزيز شريف، وهما «مصريان».

وفي ١٥ ديسمبر حدث في الأورطة الثالثة عشرة السودانية في «واو» أن احتج الضباط السودانيون والمصريون بالأورطة على عدم إقامة العلم المصري الأخضر الجديد بدلاً من العلم الأحمر السابق. فنقل هؤلاء الضباط إلى جهات مختلفة في السودان ومصر، وأنزل أحمد فوزي من ملازم أول إلى ملازم ثانٍ، ووبَّخ محمود رأفت.

(٤) الأورطة العاشرة السودانية في ثالودي (النوبة)

صدرت الأوامر للضباط المصريين في الأورطة العاشرة السودانية بالسفر إلى مصر في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ وبتسليم السلاح. فأبوا تسليمه وعصت الأورطة وأوامر الضباط الإنكليز. ورافق الضباط السودانيون الضباط المصريين في سفرهم إلى مصر. ولكن أعيد السودانيون عند أسوان إلى السودان.

وظل الموقف حرجاً بين ٢٤ نوفمبر حتى ٢٨ نوفمبر، حيث وصلت جنود سودانية من الأبيض فاحتلت المعسكر، وسافر الضباط المصريون إلى مصر.

(٥) الأورطة الحادية عشرة

منذ شهر يوليو سنة ١٩٢٤ نُدب كثير من الضباط السودانيين من أورطهم للخدمة في الخرطوم وأم درمان. وعند صدور الأمر للجيش المصري بالانسحاب من السودان، أظهر الضباط السودانيون رغبتهم في مرافقة المصريين في سفرهم إلى مصر. واجتمع جنود سودانيون مع ضباطهم السودانيين، وهم المرحوم الملازم أول سليمان محمد والمرحوم الملازم الأول عبد الفضيل ألماظ، والملازم الثاني المرحوم حسن فضل المولى، والملازم الثاني علي البنا، والمرحوم الملازم الثاني ثابت عبد الرحيم، والملازم السيد فرح وكانوا بلوكا، أي ١٢٠ جندياً وستة ضباط، وفي أثناء مسيرهم في شارع غوردون ومعهم سلاحهم للانضمام إلى الجيش المصري بالخرطوم بحري، تصدى لهم الجيش

الإنكليزي عند المستشفى العسكري بشارع غوردون بالقرب من كوبري النيل الأزرق. وأمر قومندان قسم الخرطوم الجنود بالعودة. فلم يذعنوا. فأطلق الجيش الإنكليزي الرصاص على الجنود السودانيين للتهديد. فردَّ البلوك السوداني. وبقيت الحركة ٢٤ ساعة. ومات الضابط عبد الفضيل أُلماظ. وهرب بعض الجنود إلى بلادهم بجبال النوبة. وقبض على الآخرين وأُفرج عنهم. أمَّا الباقي فحكم على خمسة منهم وهم: سليمان محمد، وحسن فضل المولى، وثابت عبد الرحيم، وعلي البنا بالإعدام، نفذ الحكم على الثلاثة الأولين، واستبدل الحكم بالنسبة لعلي البنا بالسجن ١٥ سنة.

واختفى الضابط السيد فرح، وأُفرج عن حضرة علي البنا أفندي، ووصل في هذا العام إلى القاهرة، وقد تقرَّر تعيينه في وظيفة كتابية في مصلحة الأملاك الأميرية بمصر بعد سجنه لمدة عشر سنوات، قضى منها خمسة في سجن الخرطوم، وخمسة في سجن واو، وكان بسجن واو علي عبد اللطيف وعبيد الحاج الأمين، الذي توفي في ٥ يوليو سنة ١٩٣٢ متأثرًا بالحمى السوداء، ومحمد المهدي خليفة أُفرج عنه سنة ١٩٣٥، ومحمد عيد النجيت قضى سنة ونصفًا في واو، وأُفرج عنه سنة ١٩٣١، أمَّا علي عبد اللطيف فقد مرض بقواه العقلية وهو الآن في سجن المجاذيب.

(٦) جمعية الاتحاد السوداني

أنشئت في أغسطس سنة ١٩٢٤ جمعية الاتحاد السوداني برئاسة أحمد أمين المصري المترجم وأعضاء من الضباط السودانيين بالمعاشات والخدمة، ومحمد أحمد راشد مترجم «مصري»، كان يطبع المنشورات. وتألّفت هذه الجمعية بعد القبض على جمعية اللواء الأبيض. وقد حكم على أحمد أمين بالحبس سبع سنوات، وبسجن محمد أحمد راشد لمدة سنتين، وقد أُفرج عنه بعد شهرين.

ولقد وجه مستر لالسيوري، العضو في البرلمان الإنكليزي، إلى وزير الخارجية البريطانية في مجلس النواب البريطاني السؤال الآتي يوم ١٨ مارس سنة ١٩٢٥:

كم عدد الأشخاص الذين اعتقلتهم السلطة البريطانية في السودان في الأشهر الستة الماضية بتهم سياسية؟ وكم عدد الذين أُخرجوا من السودان، وما هي التهم التي اتُّهموا بها؟ وهل من بينهم موظفون في الحكومة؟ وهل يريد

السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية (الجزء الثاني)

الوزير أن ينشر أسماء الموظفين الذين أبعادوا والذين اعتقلوا ونوع التهم الموجهة إليهم؟

فأجابه مستر تشمبرلن وزير الخارجية بما يلي:

قبض على أربعة وتسعين شخصًا بتهم تعاقب عليها قوانين السودان منذ وقعت اضطرابات شهر أغسطس الماضي «أي في سنة ١٩٢٤». وكانت للتهم علاقة بهذه الاضطرابات. وأُعيد إلى مصر، في المدة ذاتها، مائة وخمسة وعشرون شخصًا كانوا حميعهم تقريبًا موظفين في حكومة السودان. وسبب إعادتهم هو أنَّ وجودهم في السودان كان خطرًا على الراحة العامة. وقد سويت علاقاتهم وفاقًا لشروط خدمتهم فنالوا ما يستحقونه من المعاشات أو المكافآت، كما كانوا قد انقطعوا عن العمل بسبب المرض، ولكنهم لو حكم عليهم في محكمة تأديب أو محكمة نظامية لما نالوا شيئًا. وليس لدي المعلومات المطلوبة في القسم الأخير من السؤال.

الفصل العشرون

الجيش المصري

(١) في عهد محمد علي

لم تعرف مصر في عهدها الحديث جيشاً نظامياً يحمل اسم مصر إلا منذ عناية محمد علي الكبير بتأليف جيش مصري منظم تنظيمًا جديدًا. وقد أخذ يسعى لذلك منذ سنة ١٨٢٠، وكان جيش محمد علي قبل ذلك «باشبوزق» أي جنودًا غير نظاميين. وقد حاول محمد علي قبل سنة ١٨٢٠ تدريب جيش منظم فلم يفلح؛ لأنَّ الجنود تمرَّدوا. ولقد كان بالجيش المصري أرنأؤود وأتراك، وكان الضبَّاط منهم ومن الجراكسة، وكان المنظمون فرنسيين. أنشأ محمد علي المدرسة الحربية الأولى في أسوان سنة ١٨٢٠، وجعل الكولونيل سيف^١ مديرًا لها، وأرسل إليه ممالك، وبلغ عدد التلاميذ ألفًا درَّبهم فصاروا بعد ثلاث سنوات ضباطًا نظاميين بعد أن حاولوا التَّمرد في أثناء تعليمهم. وأتجه محمد علي إلى تجنيد السُّودانيين، ففتح السُّودان ودرَّب عشرين منهم في بني عدي «المعروفة الآن باسم بني عديات — مركز منفلوط — وهي بلد المؤلف» — فدرَّبوا هناك ولم تنجح التجربة مع السُّودانيين، فقد أصابهم الموتان لعدم موافقة الجو لهم. فاتَّجه محمد علي إلى تجنيد المصريين. وتألَّفت سنة ١٨٢٣ الأورط الست الأولى، وكان الضبَّاط الممالك المتخرجون من مدرسة أسوان ضباطًا لها. ثمَّ أنشأ معسكرًا عامًا في الخانكة كان به حوالي ٢٥ ألفًا من الجنود النظاميين، وأنشئ المستشفى العسكري في أبي زعبل، ثمَّ مدرسة الطب ثمَّ المدرسة الحربية للمشاة. وأنشئت سنة ١٨٢٥ مدرسة إعدادية للتعليم الحربي بقصر العيني وطلبتها ٥٠٠ يلتحقون بعد تخرجهم بالمدارس الحربية والبحرية: ومدرسة المشاة بالخانكة ثمَّ بدمياط ثمَّ في أبي زعبل، ومدرسة الفرسان بالجيزة، ومدرسة المدفعية بطرة، ومدرسة أركان الحرب بالخانكة، ومدرسة

الموسيقى العسكرية، والمدرسة البحرية بالإسكندرية، ومصانع الأسلحة والمدافع بالقلعة. ومعمل صبّ المدافع بمصانع الترسانة. ومخازن البارود والقنابل في سفح المقطم. وأنشأ بالحوض المرصود بالقاهرة معمل البنادق سنة ١٨٣١ لصنع البنادق، ومعمل البارود في المقياس بالروضة. وأصبحت معامل البارود ستة في القاهرة، والبدرشين، والأشمونين، والفيوم، وأهناس، والطرانة.

وكانت ملابس الجنود بسيطة تتألف من الطربوش الأحمر، وصدار، وبنطلون «سروال واسع يشد بكتة عند الوسط، ويربط على الركبة برباط الساق «القلشين»، ويتمنطق الجنود على خواصرهم بحزام، وملابس الشتاء من الجوخ. وفي الصيف من القطن السميك. ويلبس الفرسان والطوبجية والحرس صدارًا أزرق وغيرهم صدارًا أحمر. أمّا ملابس الصيف لأسلحة الجيش كلها فهي بيضاء، ويلبسون «مراكيب» ولا يختلف لباس الضباط عن لباس الجنود إلّا في نوع الجوخ والتطريز واللون الأحمر، وكان الجندي يتناول ١٥ قرشًا في الشهر، والأنباشي ٢٥، والجاويش ٣٠، والباشجاويش ٤٠، والصول ٦٠، والملازم الثاني ٢٥٠، والملازم الأول ٣٥٠ قرشًا، واليوزباشي ٥٠٠، والصاغ ١٢٠٠، والبكباشي ٢٥٠٠، والقائمقام ٣٠٠٠، والميرالاي ٧٠٠٠، والمير لواء ١١٠٠٠ قرشًا، والمير ميران ١٢٥٠٠.

وأنشأ محمد علي ديوان الجهادية «وزارة الحربية»، وكان نظام الجيش المصري وفق نظام الجيش الفرنسي، وأنشأ الطوابي والحصون الكثيرة. وبلغ الجيش في أول حكم محمد علي عشرين ألفًا «غير نظاميين». وفي سنة ١٨٣٣ بلغ ١٩٤٠٣٢ منهم ٢٥١٤٣ بحريين بحسب ما ورد في كتاب البارون بوالكونت^٢ و ١٥٩٣٠٠ بحسب إحصاء مسيو مانجان.

وبلغ عدد الجيش في سنة ١٨٣٩ — ٢٣٥٨٨٠ من جنود نظامية وغيرها وطلبة وعمل ملحقين بالجيش — وقد ورد هذا الإحصاء في كتاب الدكتور كلوت بك «لمحة عامة إلى مصر». كان من ذلك في السودان ١١٥٦٠.

واهتم محمد علي بالأسطول منذ سنة ١٨١٠. وقد أحصى مانجان قطعه فبلغت ٢٨ سفينة حربية منها ١٠ بوارج كبيرة و٦ فرقاطات وأربع سفن كورفيت وأربع «إبريق» وأربع أخرى، وأحصى كلوت بك العدد سنة ١٨٤٠ فبلغ ٣٢ قطعة، وذكر إسماعيل سرهنك باشا في كتابه إحصاء سنة ١٨٤٣. فبلغ العدد ٣٦ قطعة.

(٢) الجيش في عهد إسماعيل

بلغ عدده ٨٩٠٨٨ حسب إحصاء سرهنگ باشا في كتابه يضاف إليه ٣٠ ألفاً في السودان.

(٣) في عهد توفيق

ثم قيدت الحكومة العُثمانيَّة عدد الجيش بعد عهد إسماعيل بمقدار ١٨ ألف جندي، وقامت الثَّورة العربية احتجاجاً على معاملة الضبَّاط الشراكسة، وألغى الإنكليز جيش عرابي، ثمَّ أنشئ جيش جديد، وقد أرسلت فلول جيش عرابي مع حملة هكس.

(٤) بعد الاحتلال الإنكليزي

ودُرَّب الجيش المصري من جديد في عهد الاحتلال بقيادة جرانفيل باشا وكتشنر باشا ثمَّ ونجت باشا.

(٥) الضباط السُّودانيون

رَقَّى اللُّورد كتشنر الممتازين من الجنود السُّودانيين الشبان بالجيش المصري ضباطاً بعد استعادة السُّودان، ثمَّ أدخل أبناء الجنود الممتازين المتقدمين في السن المدرسة الحربية بالعباسية، ثمَّ أنشئت المدرسة الحربية بالخرطوم في مايو سنة ١٩٠٥، وتخرج منها ضباط سودانيون، وأغلقت سنة ١٩٢٤ بسبب حوادث تلك السنة.

أما الآن فيرقَّى الضبَّاط من تحت السلاح في قوة الدفاع عن السُّودان. وفي هذا العام رُئي اختيار بعض خريجي كلية غوردون؛ ليتعلموا الفنون العسكرية لمدة سنتين ونصف في فرق قوة الدفاع كجنود ثمَّ يرقون إلى رُتبة الملازم الثَّاني.

وقد أنشئت كلية غوردون سنة ١٩٠٣، وأنشئت بعدها المدرسة الحربية في السُّودان سنة ١٩٠٥، وكان التَّعليم فيها مجاناً مع دفع مرتبات للطلبة، وكان الغرض من إنشائها تخريج ضباط سودانيين يعينون في الأورط السُّودانية التي تؤلف جزءاً من الجيش المصري، الذي كانت الحكومة المصريَّة تدفع مرتباته ونفقاته لكل من كانوا به من ضباط إنكليز ومصريين وسودانيين، وجنود مصريَّة وسودانية.

وقبل إنشاء المدرسة الحربية، ألحق كتشنر باشا بعض الطلبة السُّودانيين بالمدرسة الحربية بالقاهرة، وبتخرجهم منها، وبتخرج زملائهم من بعدهم في المدرسة الحربية

السُّودانية بالخرطوم أخذ عدد الضبَّاط السُّودانيين في الأورط السُّودانية في الازدياد حتَّى أصبح أكثر ضباطها من السُّودانيين تقريباً وقوادها من الإنكليز وباقي الضبَّاط بين مصريين وبريطانيين.

ومما هو جدير بالذكر أن جنود الأورط السُّودانية كانت لا تستطيع الحياة العسكرية بغير وجود نسائهم معهم، ولذلك كان بجانب معسكر الجنود السُّودانيين يقوم معسكر لنسائهم. وتعين فيه قوموندانة هي زوجة لقوموندان معسكر الرجال، ويأخذن تعييناً كما يأخذ الجيش نفسه، وهن يتبعن رجالهن في المعارك، ويحضرن الطعام لهم ويزغردن احتفاءً بهم، ويمتزن بالشجاعة، ويتباهين بالأبطال الشُّجعان من أزواجهن، ويحتقرن الأزواج الجبناء.

(٦) حادث سحب الجيش المصري

كانت الأورط المصريَّة في سنة ١٩٢٤ ترابط بين حلفا والخرطوم وكسلا، بينما كانت الأورط السُّودانية تعسكر في أعالي النيل وعند بحر الغزال وسنار ومنجلا. وكان للجيش المصري بالخرطوم أورطتان من البيادة، وهما الرابعة وقومندانها القائمقام محمد يحيى بك «باشا»، والأورطة الثالثة بالخرطوم بحري وقومندانها القائمقام عثمان صدقي بك، والطوبجية وهي مؤلَّفة من أربع بطاريات، وضباطها مصريون، وقائدها الميرالي أحمد رفعت بك، ومن قسم الأشغال العسكرية وعدد جنوده حوالي ٩٠٠.

وكان توزيع الجيش المصري بما فيه من الأورط السُّودانية كما يلي:

- في الخرطوم: الأورطة الرابعة المصرية، وقسم الأشغال العسكرية، والحملة القبلية «مصرية وسودانية»، وهي مؤلَّفة من ٤ بلوكات. وموسيقى البيادة السُّودانية، والمدرسة الحربية ومدرسة ضرب النار «سودانية مصرية» بها ضابطان بريطانيان وضابطان مصريان وضابطان سودانيان، والقسم الطبي والقسم البيطري ومدرسة الإشارة.
- في الخرطوم بحري: الأورطة الثالثة المصرية. والحملة الميكانيكية. والطوبجية المصريَّة مؤلَّفة من ٤ بطاريات وبلوكين محافظة وقسم الأسلحة والمهمات، وقسم الأشغال والأورطة ١٢ سودانية بالملاكال، و١٣ سودانية في واو، و١١

و ١٤ سودانية في واد مدني، و ١٠ سودانية في تالودي. وفرقة العرب الشرقية سودانية ومركزها القصارف. والطوبجية المصريّة في كسلا. والهجانة السُّودانية في الأبيض، وفرقة العرب الغربية، ومعها طوبجية سودانية ضباطها مصريون في الفاشر. وفرقة خط الاستواء في منجلا والبيادة الراكبة والسواري السُّودانية في شندي.

وكان اليمين الذي حلفه الضبّاط المصريون والسُّودانيون بالولاء لملك مصر، بينما كان الضبّاط البريطانيون يحلفون للملك جورج.

- وكان في مصر سبع أوط مصرية، وفي السُّودان عدا الأوطتين المصريتين ست أوط سودانية — اثنتان في أم درمان وواحدة باللاكال — وواحدة بواد مدني وواحدة في تالودي «النوبة» وواحدة في واو كما تقدم.

وقد وصلت أوامر المندوب السّامي البريطاني «اللورد اللّنبّي» إلى الخرطوم في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بوجوب إخلائها من الأوط المصريّة وعودتها إلى مصر. وقد حدد يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ لجلاء الجيش المصري عن السُّودان. وقد نيط بالحامية البريطانية بالخرطوم والأوط السُّودانية بأم درمان التي كان عليها ضباط بريطانيون وسودانيون تنفيذ هذا الأمر. ولكن الضبّاط السُّودانيون لم يقبلوا تنفيذ المهمة.

وقال الضبّاط المصريون بالخرطوم: «لا ننزل من السُّودان إلى مصر إلّا بأمر من ملك مصر، الذي هو الرئيس الأعلى للجيش المصري، والذي حلفنا له يمين الطاعة؛ ولذا نرفض الانسحاب ما لم يصل إلينا أمر الانسحاب من الحكومة المصريّة نفسها.» وكان الموقف دقيقاً، وكان وزير الحربية صادق يحيى باشا، فندب المرحوم الميرالاي محمد أمين هيمن^٢ بك فسافر على طائرة إنكليزية من القاهرة إلى الخرطوم يحمل إلى الجيش أمراً بالعودة.

فوصل ومعه الأمر في منتصف ليلة ٢٧ نوفمبر، واستقل الجيش القطار في صباح يوم أول ديسمبر سنة ١٩٢٤ وعاد إلى مصر.

(٧) الجنود السودانية تؤازر الجيش

وكان في الخرطوم في الوقت نفسه نحو بولك من الأورط السودانية. فجتمع جنوده ورجاله وتظاهروا واقتحموا المخازن وأخذوا البيارق، وقابلهم محافظ الخرطوم، وأعلنوا لديه انضمامهم إلى الأورطة الثالثة المصرية. ولم يلبوا دعوته إلى السكينة وقد التقوا في مسيرهم بنطاق من الجنود البريطانية.

وكان الجنرال هدلستون نائباً للسردار فأنذرهم بأن يعودوا وأن ينفضوا، فرفضوا، فأمر بإطلاق النار عليهم، فردوا على القوة عند الاسبتالية العسكرية، وقتلوا بعض الجنود الإنكليزية، وتحصنوا في الاسبتالية، ثم أخذوا يهربون منها ليلاً.

وقد حاولت جماعات من الأورط السودانية اقتحام الكوردون فلم تفجح. وقد قبلت الأورطة الرابعة المصرية في ٢٤ و ٢٥ نوفمبر — وكانت معسكرة بالخرطوم نفسها — السفر إلى مصر عن طريق بورسودان، وسافرت فعلاً من غير مقاومة أو معارضة.

أما الأورطة الثالثة والطوبجية بالخرطوم فقد أبت الإنذاع لأمر نائب الحاكم العام للسودان. حتى وصل إليها الأمر المشار إليه، فسافرت صباح يوم أول ديسمبر سنة ١٩٢٤ من الخرطوم بالسكة الحديد. كان من نتيجة ذلك كله:

- (١) خروج الجيش المصري كله من السودان وعدم عودته إلى الآن.
- (٢) إغلاق المدرسة الحربية السودانية بالخرطوم.
- (٣) حل الأورط السودانية التي تقدم الكلام عليها وإحالة الضباط السودانيين إلى المعاش.
- (٤) تأليف قوة الدفاع.

(٧-١) الأورط السودانية

تألفت في الجيش المصري بقيادة كتشنر باشا الأورط السودانية، هي الأورط ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤. وكانت كثرتهم في بداية الأمر من العبيد «الشلوك والدنكا» جندهم اللورد كتشنر، وكانوا من الدراويش، وكان منهم جنود في مصر، وكان واجباً

أن يكون الضابط الوطني في خط الاستواء زنجياً، وفي فرقة العرب الشرقية مصرياً أو سودانياً عربياً. أمّا في فرقة العرب الغربية فلا شرط.
وكان مجموع ضباط الجيش ٧٦٣ ضابطاً و ١٧٦٠٩ جنود عند فتح السودان.

(٨) الخدمة السرية

الخدمة السرية هو فرع من فروع الاستخبارات عند الحكومات جميعاً من أجل جيوشها وأساطيلها. ومهمته جمع المعلومات المفيدة للدولة. وقد يستخدم مكتب الخدمة السرية الجواسيس والرجال والنساء والغلمان، للوقوف على الاختراعات الحربية الجديدة، أو أسرار العدو، والوثائق والرسوم والخرائط وبيانات عن الجيوش والذخائر والحصون والمعازل، ويحتمل موظفو المكتب عناءً ويتعرضون لأخطار ومفاجآت.
ويوجد مكتب آخر مهمته مقاومة التجسس الذي ينظمه العدو في دواوين الحكومة وفي مراكز الجيش والبوليس والأندية والفنادق والثكنات.

(٩) إدارة الاستخبارات الحربية

مهمتها الوقوف على نيات العدو، وأخباره، ومواقعه، ونظمه، وعدد قوّاته وأسلحته، وموارده، وأخلاق قواده وضباطه وجنوده، وروح جيش العدو المعنوية.
قال فردريك الكبير ملك بروسيا: «إذا تمكّن دائماً من الوقوف على خطط العدو قبل شروعه في تنفيذها فإننا نتفوق عليه ولو كان أقوى منّا.» وقال المارشال فون درغولتز: «أليس لدى الإنسان دليل أقرب إلى العقل، يهتدي به عند إصدار قراراته في الشؤون الحربية من أعمال العدو المزمعة وإجراءاته المحتمل وقوعها.»
وتؤخذ المعلومات لإدارة الاستخبارات من مطبوعات الحكومة وجرائدها الرسمية متضمّنة إحصاءات وقرارات وقوانين وكتب الفنيين العسكريين والمؤلفات الأهلية وأخبار الصحف. ومعلومات الجواسيس. والعادة أن الحكومات — وخاصة وزارات الحربية — تعد خططاً حربية وتضع لها خطراً. ويعمل الجواسيس للحصول على هذه الخطر بأي ثمن ولو كانت الحياة نفسها.

وتجمع هذه المعلومات في زمني السلم والحرب. ومن القواعد المتبعة في الحرب جمع المعلومات من فرق الاستطلاع والطائرات وأهالي البلاد والفارين والأسرى، وبالمراسد والتصوير، وبالوقوف على طبوغرافية الأرض وبمعرفة طبيعتها، وسهولها وحزونها. وكان الإمبراطور نابليون يعتمد على ضابط واحد هو الكولونيل ماركليه دالب، وكان رجلاً مدهشاً يستطيع أن يعرف أرقام وحدات العدو وأماكنها وقوادها. وكان قلم مخابرات الجيش المصري مندمجاً مع وكالة السودان ثم انفصل عنه، وأنشئ قلم مخابرات خاص للحكومة السودانية في الخرطوم، ثم جعل في محله إدارة للأمن العام.

(١٠) الجيش المصري بعد انسحابه

أصبح الجيش المصري بعد سحبه من السودان وبعد إلغاء الأورط السودانية يتألف من ٥٥٠ ضابطاً و ١١٨٠٠ عسكري تقريباً، وتجند العساكر من رعايا الحكومة المنصوص عنهم في الأمر العالي الصادر في ٥ نوفمبر سنة ١٩٠٢ الذين يبلغون من العمر ما بين ١٩ و ٢٧ سنة اللاتقين للخدمة العسكرية، إلا إذا صار إعفاؤهم منها بسبب من الأسباب الموضحة في الأمر العالي المذكور ملخصه فيما بعد:

(أ) يُعفى من الجندية مستخدمو الحكومة الداخلون في هيئة العمال وبعض مستخدمين مخصوصين من مستخدمي الحكومة الآخرين، وأولاد الضباط وأولاد العمدة والمشايخ الموظفين وكذلك المنفصلين عن الخدمة بشرط أن يكونوا خدموا عشر سنوات ولم يُرَفَّتُوا تأديبياً أو لجريمة ارتكبوها. إخوة الضباط الموجودين بالخدمة بالجيش أو بالاستيداع (مادة ٤٤ من قانون القرعة العسكرية).

(ب) الأبناء الوحيدون، أكبر أبناء الأب الميت، أكبر أبناء الأب العاجز عن اكتساب معيشته أو البالغ سن الستين، أكبر الأبناء للأُم الأرملة أو التي طُلِّقت ولم تتزوج، بشرط ألا يكون لها أب أو أخ أو شقيق يستطيع القيام بمعيشتها. وكل شخص يقضي عليه قانون الأحوال الشخصية الخاضع له أن يساعد في نفقة واحد أو أكثر من أجداده.

الأخ التالي لأخيه المجند بالاقتراع أو التالي لأكبر الأبناء غير القادر على التكسب نيابة عن والده المتوفى أو غير القادر على التكسب لنفسه.

الجيش المصري

الطلبة في جميع المعاهد الدينية وبعض المدارس الصَّناعيَّة.
(ج) بعض الموظفين الدينيين بما فيهم العلماء والمشايخ والأئمة والفقهاء والقسس
إلخ.

ويحق لكل شخص أن يُعفى من ملزوميته بالخدمة العسكرية في نظير دفعه بدلاً
نقدياً بحسب الفئات المبينة بعد:

- (أ) عشرين جنيهاً مصرياً في أيِّ وقت قبل اقتراعه أو إذا كان معافى وزال سبب
إعفائه، وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ زوال الإعفاء.
(ب) أربعين جنيهاً مصرياً لمن يحضر أو يندب أحداً عنه للحضور أمام مجلس
الاقتراع، وذلك في أي وقت بعد إدراج اسمه في كشوف الاقتراع وقبل فرزه طبيّاً.
(ج) مائة جنية لمن يكشف عليه طبيّاً، وذلك في أي وقت بعد الكشف الطبي وقبل
التجنيد.

كشف عن بيان أنواع علامات الوحدات المختلفة بالجيش المصري

الوحدة أو السلاح	الاسم	العلامات
مركز رئاسة الجيش	مركز رئاسة الجيش	علامة أركان حرب من جوخ أحمر على طرفي ياقة السترة وعلمة ذراع للضباط
قسم القاهرة	قسم القاهرة	ق. ق على الكتف للعساكر
اللواء البيادة الأول	اللواء البيادة الأول	ل ١ على الكتف للعساكر
اللواء البيادة الثاني	اللواء البيادة الثاني	ل ٢ على الكتف للعساكر
اللواء البيادة الثالث	اللواء البيادة الثالث	ل ٣ على الكتف للعساكر
السواري	السواري:	
أورطة سواري عدد ٢	أورطة سواري	س على الكتف
الطوبجية	الطوبجية:	
بطارية (بغالي) عدد ٤	بطارية (بغالي)	
بلوك المحافظة عدد ١	بلوك المحافظة	ط على الكتف

السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية (الجزء الثاني)

الوحدة أو السلاح	الاسم	العلامات
بطارية سيارات مدفع الماكينة عدد ١	بطارية سيارات مدفع الماكينة	
	الأورط البيادة:	
	الأولى	
	الثانية	
	الثالثة	
	الرابعة	
	الخامسة	
البيادة (١١ أورطة)	السادسة	رقم الأورطة على الكتف
	السابعة	
	الثامنة	
	التاسعة	
	العاشرة	
	الحادية عشرة	
الطيران الحربي	الطيارون	أجنحة أخضر وذهبي على الصدر الشمال
	العساكر	أجنحة أخضر وأصفر على الأكتاف

(تابع) كشف عن بيان أنواع علامات الوحدات المختلفة بالجيش المصري

الوحدة أو السلاح	الاسم	العلاقات
الموسيقىات	الموسيقىات:	
البيادة المصرية	البيادة المصرية	هارب على الذراع
إدارة السجن	إدارة السجن	س. ح على الكتف

الجيش المصري

الوحدة أو السلاح	الاسم	العلاقات
إدارة الأشغال العسكرية	إدارة الأشغال العسكرية	م. ع على الكتف
بلوك المهندسين	بلوك المهندسين	م. ع على الكتف
مصلحة التعيينات	مصلحة التعيينات	ثلاث وردات نحاس أصفر متصلة بساق منحني على الكتف
الحملة الميكانيكية	الحملة الميكانيكية	ح.م على الكتف
القسم البيطري	القسم البيطري	حدوة على الذراع
مصلحة الأسلحة والمهمات	مصلحة الأسلحة والمهمات	أ.م على الكتف
القسم الطبي	القسم الطبي	قمرة ونجمة على الذراع
إدارة القرعة العسكرية	إدارة القرعة العسكرية	ق على الكتف
المدرسة الحربية بالقاهرة	المدرسة الحربية بالقاهرة	أسبلاط مجدولة قصب للصف ضباط وحمراء لسائر الطلبة على الكتف

وللجيش مفتش عام هو الفريق سبنكس باشا، ومعه مساعد اللواء فوربس باشا، والمفتش هو القائد العام الفعلي، وجملة الملك هو القائد الأعلى — وكان للجيش سردار ألغي منصبه بعد سحب الجيش من السودان. وكان قواد الأورط المصريّة ضباطاً بريطانيين يندبون من الجيش الإنكليزي أو الهندي حتّى سنة ١٩٢٢؛ إذ أعلن الاستقلال فأصبحوا مصريين وفي كلّ أورطة سودانية ٤ بريطانيين برتبة البكباشي عدا القائد، وكان عدد جنود الأورطة المصريّة ٨٠٠ والسودانية ٨٥٠، وبلغ عدد الضباط والجنود السودانيين من جميع الأسلحة ١٤٥٠٠ في سنة ١٩٢٤، وبلغ المصريون ٩٣٠٠. ومراكز الجيش المصري الآن في مصر كما يلي: أسوان. منقباد «أسيوط». العباسية والمعادي «القاهرة». الدخيلة «الإسكندرية». السلوم. العريش.

(١٠-١) العلم المصري

العلم الأهلي المصري يتألف من هلال وثلاث نجوم بيضاء على أرضية خضراء وطرفا الهلال تتجهان للجهة التي ليس بها العمود.
أما البيارق لجميع أفرع الجيش فتكون من صوف أخضر بهلال وثلاث نجوم بيضاء في وسط البيرق وسيفين متقاطعين من لون أبيض في الزاوية العليا اليسرى.

الرتب في الجيش المصري

الرتبة المصرية	الرتبة الإنكليزية التي تعادلها	علامات الرتب
مشير	فيلد مارشال	تاج ونجمتان وسيف وعصا متقاطعان
سردار	كومندر إن شيف	تاج ونجمة وسيف وعصا متقاطعان
فريق	لفتننت جنرال	تاج وسيف وعصا متقاطعان
لوا	ميجر جنرال (أو) بريجادير جنرال	نجمة وسيف وعصا متقاطعان
ميرالاي	كولونل	تاج وثلاث نجوم
قائمقام	لفتننت كولونل	تاج ونجمتان
بكباشي	ميجر	تاج ونجمة
صاغقول أغاسي	أدجو تانت ميجر*	تاج
يوزباشي	كابتن	ثلاث نجوم
ملازم أول	لفتننت	نجمتان
ملازم ثان	سكند لفتننت	نجمة واحدة
صول تعليم	سرجنت ميجر	أربعة شرائط معكوسة فوقها تاج على الذراع الأيمن من أسفل
صول تعيين	كوارتر ماستر سرجنت	أربعة شرائط معكوسة فوقها نجمة على الذراع اليمنى من أسفل

الجيش المصري

الرتبة المصرية	الرتبة الإنكليزية التي تعادلها	علامات الرتب
باشجاويش	كومبني سرجنت ميجر	أربعة شرائط فوقها تاج على القسم العلوي من الذراع اليمنى وبعض الأحيان على الذراعين
بلوك أمين	كومبي كوارتر ماستر سرجنت	ثلاثة شرائط فوقها نجمة على القسم العلوي من الذراع اليمنى وأحياناً على الذراعين
جاويش	سرجنت	ثلاثة شرائط على القسم العلوي من الذراع اليمنى
وكيل جاويش	لنس سرجنت	ثلاثة شرائط على القسم العلوي من الذراع اليمنى
أونباشي	كوروبورال	شريطان على القسم العلوي من الذراع اليمنى
وكيل بلوك أمين	لنس كوروبورال كلرك	شريط واحد فوقه نجمة على القسم العلوي من الذراع اليمنى وأحياناً على الذراعين
وكيل أونباشي	لنس كوروبورال	شريط واحد على القسم العلوي من الذراع اليمنى
نفر	برايفت	لا شيء
برجي	ترميت	بوري
ترومبيتجي	درامر	طبلة
بلطة جي	بايونير	بلطتان متقاطعتان

* لا توجد رتبة بالجيش الإنكليزي تعادل هذه.

(١١) قوة الدفاع عن السودان

منذ فتح السودان وبعد استعادته كان الجيش المصري منوطاً به حفظ النظام في السودان، وكانت الحكومة المصرية تجند أفراداً من الزنوج أو العبيد وتضمهم إلى قوات الجيش المصري.

السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية (الجزء الثاني)

وبعد فتح السودان كان في الجيش المصري أوطر سودانية هي الأوطر التاسعة والعاشر والحادية عشر والثانية عشر والثالثة عشر والرابعة عشر كما تقدم وكان في أول الأمر ضباطها من المصريين.



الفريق. ش. س. بتلر باشا ح. ن. م. ج. وح. ن. القائد العام لقوة دفاع السودان.

وكان السودانون العرب أنفسهم يجندون كما فعل المهدي والدرراووش، وكان هؤلاء العبيد يأخذون من قبائل الشلك والدنكا والنوبة. وبعد استعادة السودان جند سردار الجيش المصري اللورد كتشنر باشا العبيد الذين كانوا مع الدراووش. واتجه رأي ولاية الأمور الإنكليز إلى إنشاء مدارس في السودان لتخريج ضباط وموظفين سودانيين.

يرجع تاريخ إنشاء فرق العرب التي تتألف منها الآن قوة الدفاع السودانية إلى تسلم الحكومة السودانية «كسلا» من إمرة إيطاليا، بعد استعادة السودان، فإن الإيطاليين كانوا قد ألفوا من الأهالي فرقة من الباشبوزق، وهي فرقة غير نظامية ونصف عسكرية وتلبس ملابس بالسراويل ولها عمائم، فاستبقت الحكومة السودانية

هذه الفرقة في كسلا. وفي أثناء الحرب الكبرى من سنة ١٩١٤ بدأت الحكومة السودانية في تأليف هذه الفرق، وقد عززتها بعد حل الأورط السودانية. ومما يُذكر هنا أن الجندي السوداني في الأورط المنحلة كان يجوز له البقاء في الخدمة العسكرية لمدة عشر سنوات أو ١٥ سنة، وكانت الحكومة المصرية تدفع له مرتباً أكثر من مرتب الجندي المصري. وتقدر قوة الدفاع السودانية كلها بنحو 7 آلاف جندي يضاف إليها ملحقون وعمال وتعليمهم العسكري — أي تعليمهم حمل السلاح — يزيد على تعليم الخفراء عندنا قليلاً.

(١١-١) الجيش الإنكليزي

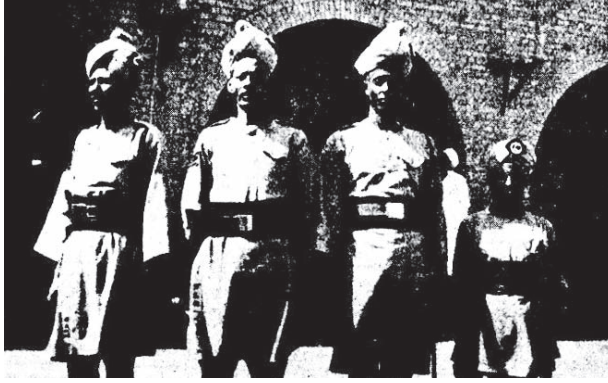
أما الجيش الإنكليزي فيتألف الآن من أورطتين. وعند البلاغ الذي وجّهه للنبي في نوفمبر سنة ١٩٢٤ إلى وزارة المغفور له سعد زغلول باشا سافرت أورطة إنكليزية من مصر إلى بورسودان. هذا ومع الأورطتين الإنكليزيتين طوبجية ودبابات وسلاح طيران، وتوجد أورطة في الخرطوم وأورطة في أركويت. تتبادلان هذين الموقعين كل ستة أشهر.

(١١-٢) أمر الحاكم العام

في ١٧ يناير سنة ١٩٢٥، وفي حفلة رسمية أذاع الحاكم العام للسودان المنشور الآتي بيانه ننقله عن جريدة «حضارة السودان» وهذا نصه:

عملاً بالسلطة العسكرية والملكية السامية والمخولة لي بمقتضى شروط تعييني، أنا السر جفر فرنسيس آرثر حامل نيشان القديسين ميخائيل وجورج من درجة فارس حاكم السودان العام أعلن ما يأتي:

بما أنه بسبب انسحاب الجيوش المصرية من السودان قد أصبح من الضروري إنشاء قوة للسودان. وبما أنه من المرغوب فيه إزالة ما قد يوجد في أذهان الضباط من أهالي السودان الذين خدموا في الجيش المصري والمزعم نقلهم قريباً إلى قوة السودان من الارتياب من أجل مراكزهم، فبناءً على ما تقدم أعلن الآن ما يأتي:



من قوة الدفاع.

أولاً: تسمى القوة الجديدة المراد إنشاؤها كما تقدم «جيش دفاع السودان»، وتدين بالولاء لحاكم السودان العام.

ثانياً: يعين الحاكم العام ويعزل جميع الضباط، وتُمنح جميع البراءات باسمه.

ثالثاً: بما أن الحكومة المصرية غير قادرة، بعد الآن، على استخدام ضباط الجيش المصري الذين هم من أهالي السودان، فسيقبل من جميع هؤلاء الضباط من أرى فيهم الجدارة في خدمة «جيش دفاع السودان» بموجب الشروط المنظمة لإصدار البراءات في هذا الجيش، والتي ستبلغ في هذا اليوم إلى أولئك الضباط.

رابعاً: عند إصدار البراءات الجديدة تتولى حكومة السودان مسئولية الرواتب والمعاشات والمكافآت المستحقة الآن لأولئك الضباط بمقتضى شروط الخدمة في الجيش المصري.

إمضاء حاكم عام

وننقل هنا ما نشرته جريدة التيمس في ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ لمكاتبها العسكري. فقد جاء فيه ما يلي:

يتقدم تنظيم قوة الدفاع السودانية تقدماً حسناً، ويستمر إدخال عدد من الضباط فيها. وقد أخذ نحو ألف ضابط من القوات العسكرية في مصر والسودان، ويبلغ عدد الجند في الوحدات البريطانية ستة عشر ألفاً، أي بزيادة ألفين. وجرّت هذه الزيادة بإضافة أورطتين إلى هذه الوحدات، وستنضم أورطة الملاحة التاسعة العسكرية في فلسطين إلى الخيالة في القاهرة، وكذلك أورطة الرماحة الثمانية عشرة، وتحلان محل الألاي الموجود هناك. ولكن هذه التنقلات لا تجري مباشرة.

(١١-٣) مناطق قوة الدفاع

- **المنطقة الشمالية:** الخرطوم وملحقاتها: وبها السواري والحملة الميكانيكية وفرق المهندسين والبطاريات المدرعة.
- السواري في شندي. والحملة والبطاريات بالخرطوم بحري، وفرقة المهندسين في أم درمان، ومركز التعليم الشمالي في أم درمان.
- **المنطقة الجنوبية:** الرياسة في توريت وموزعة على مراكز خط الاستواء وبحر الغزال.
- **المنطقة الشرقية:** بها فرقة العرب الشرقية في كسلا والقضارف والقلابات.
- **المنطقة الغربية:** بها فرقة العرب الغربية وموزعة على الفاشر ونيالا والجنيينة.
- **المنطقة الوسطى في الأبيض:** وموزعة على مراكز مديرية كردفان: الأبيض وبارة والدلنج وكادوجلي.

ولا يوجد الآن في واو وملاكال — أي في جنوبي السودان — سوى بولك خط الاستواء وعدد ١٥٠. ونُقل إلى تالودي قسم من الهجانة السودانية في الأبيض وفي أم درمان فرقة المهندسين فقط بعد أن كانت بها أورطتان سودانيتان.



من الأورط السُّودانية بالجيش المصري بالسودان.

(١١-٤) المقاتلون في قوة الدفاع

يلبس الجنود غير النظاميين الذين تتألف منهم قوة الدفاع لباساً طويلاً من الكاكي وجبة من الكاكي وحزاماً أخضر وعمامة من كاكي ونعال. وهم غير نظاميين. مرتب الجندي ٢١٠ قروش، ويعطى علاوة إلى ٦٠ قرشاً، ثلاث سنوات، ثم تجدد خدمته ثلاث سنوات، وهكذا حسب الظروف.

(١١-٥) الأورطة المصريّة بالمكسيك



من اليمين الصف الأول: شارلي جلياردو بك مؤسس متحف بونابارت مصر، والقائمقام صالح حجازي بك. من اليمين الصف الثاني: اليوزباشي إدريس النعيم، والصاغ فرج والي، والبكباشي عبد الله سالم. انظر الجزء الأول.

ويقول سير هارولد ماكميكل في كتابه: «السودان الإنكليزي المصري» ص ١٦١:

ظلت وزارة الحربية المصريّة يتقلدها وزير الأشغال العمومية مدة عشرين سنة، وكان الوزراء راضين بأن تكون الشؤون العسكرية في يد السردار. ولكن منذ تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فصلت الحربية عن الأشغال،

وأصبح يتقلد وزارة الحربية وزير مستقل بها. وقد ظلّ وزراء الحربية بعد التصريح مدة سنتين يعنون باستشارة السردار في كلّ مسألة ذات أهمية، مع عدم التعرض له في أعماله التنفيذية. وكل ما طرأ من التغيير في مدة السنتين التاليتين لصدور التصريح، أن سلطة السردار فيما يتعلّق بتعيين من يحل محل الضباط الإنكليز في الجيش عند خلوا أماكنهم — لا تُنفذ إلا بعد عرض قرارات السردار على مجلس الوزراء.

على أن مجيء وزارة وفدية في فبراير سنة ١٩٢٤ كان من نتيجة جعل وزارة الحربية في يد وزير «المرحوم حسن حسيب باشا» جهر صراحة بأنه الرئيس الحقيقي للجيش، وأنّ جميع المسائل حتّى لو كانت أهميتها ثانوية، يجب أن تُعرض عليه. وقد أيدّ الوفد هذه الخطة. وتبع ذلك سياسة، كان مرمها إضعاف سلطة السردار والهبوط بالنظام. وكانت مسألة تعيين ضباط إنكليز في الوحدات «الأورط» السودانية هي أهم ما دار عليه الحديث بين الوزير «الوفدي» والسردار «سير لي ستاك» قبل مقتله مباشرة.

وقد أصبح واضحاً الوضوح كله أنّ الاعتراف بمصر كدولة مستقلة ذات سيادة، ومن ثمّ تحرير سياستها من الرقابة البريطانية، قد أدخل في شروط الاتفاق الثنائي «اتفاقية سنة ١٨٩٩» عاملاً جديداً، وأصبح لازماً على حكومة السودان أن يكون لها الإشراف التام على الحامية العسكرية في السودان، وأن يعترف لهذه الحكومة بذلك نظرياً. وقد تمّ ذلك بتأليف قوة الدفاع عن السودان.

(١١-٦) صفة قوة الدفاع في نظر مصر

أصدر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٤ فبراير سنة ١٩٣٥ القرار الآتي:

بعد الاطلاع على كتاب وزير الحربية إلى وزير المالية بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٢٥ متضمناً الاستفهام عن الكيفية التي تحرر بها ميزانية وزارة الحربية للسنة المالية المقبلة ١٩٢٥-١٩٢٦ فهل تكون حسب وضعها وترتيبها الحاليين أم توضع على قسمين أحدهما للجيش المصري والآخر للقوة

السُّودانية؟ وهل في هذه الحالة تبين مصروفات القوة الأخيرة كالمُتبع إلى الآن أم جملة واحدة.

وعلى مذكرة وزارة المالية إلى مجلس الوزراء المؤرخة أول فبراير سنة ١٩٢٥ وهي تتضمن اقتراحات هذه الوزارة في الموضوع المشار إليه.

وعلى كتاب فخامة المندوب السامي البريطاني إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٢٥ الذي يذكر فيه أن نفقات قوة الدفاع السُّودانية ستتحملها حكومة السُّودان.

ولما كانت الحكومة المصريّة تعتبر أن الجيش الموجود في السُّودان. إنّما هو جزء من الجيش المصري مكلف بالدفاع عن الأقاليم السُّودانية. تلك الأقاليم التي ما زالت مرتبطة بمصر ارتباطاً لا انفصام له أوضح ذلك رئيس مجلس الوزراء في كتابه إلى المندوب السامي البريطاني بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٢٥.

قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٤ فبراير سنة ١٩٢٥ أن تبقى ميزانية وزارة الحربية للسنة المالية المقبلة ١٩٢٥-١٩٢٦ كما كانت في السنة الحالية ١٩٢٤-١٩٢٥ تماماً من غير زيادة. على أن يُبيّن في الميزانية تفصيلاً ما يخص الجيش الذي في مصر وما يبقى من المبلغ المدرج في الميزانية يخصص جملة واحدة للجيش الذي في السُّودان.

(٧-١١) الإمضاء عن السُّودان

أذاعت عصبة الأمم بلاغاً في يوم ١٣ مايو سنة ١٩٢٥ تقول فيه: إنّ «السر أوسي ستيري» المزود بسلطة تامة من حكومة السُّودان قد أمضى، باسم السُّودان في يوم ١١ مايو الحالي الاتفاق والبروتوكول اللذين وضعهما مؤتمر الأفقيون الثّاني في جنيف مع الاحتفاظ بإبرامهما.

(٨-١١) اعتماد ٧٥٠ ألف جنيه لقوة الدفاع

كان اعتماد ٧٥٠ ألف جنيه في ميزانية وزارة الحربية المصرية لقوة الدفاع عن السودان مثار خلاف ومناقشات في البرلمان والصحف، ونعتقد أنَّ هذه المناقشات لم تنتهِ بعد. ويقول سير ماكميكل في كتابه ص...

وإذا كانت مصر تدفع مبلغ الـ ٧٥٠ ألف جنيه من ميزانيتها «بصفة نفقات حربية للسودان» ويوافق البرلمان عليها بهذا الوصف، فإنَّ قبول حكومة السودان لهذا المبلغ ليس على هذا الأساس؛ لأنَّ حكومة السودان تستعمله كجزء من الإيرادات العامة للحكومة. ا.هـ.

(٩-١١) في برلمان سنة ١٩٢٦

في أثناء نظر مجلس النواب سنة ١٩٢٦ ميزانية وزارة الحربية، قامت ضجة في المجلس حول طلب الموافقة على اعتماد مبلغ ٧٥٠٠٠٠ جنيه لمصروفات الجيش بالسودان، وطلبت لجنة المالية بالمجلس الموافقة على هذا الاعتماد تمكيناً للعلاقة الدائمة بين مصر والسودان.

وقد كان رجال الحزب الوطني أشدَّ الأعضاء معارضة، فقد خطب الدكتور عبد الحميد سعيد في الأعضاء طالباً عدم الموافقة على دفع هذا المبلغ إذا لم يرجع الجيش للسودان كما كان.

وجه الأستاذ محمد فكري أباطة ثلاثة أسئلة عن هل لدى وزارة الحربية بيانٌ بتفصيل الأوجه التي يُصرف فيها هذا المبلغ. وهل في وسع وزير الحربية أن يقرَّ أن له الإشراف التام على حركات الجيش وقياداته وما يُوقَّع على أفرادهِ من جزاءات، حتَّى نعرف في أي سبيل نصرف مبلغاً هائلاً كهذا، أم الأمر بعكس ما تقدم فنصرفه على شيء مجهول تمام الجهل؟

فأجاب وزير الحربية قائلاً: «ليس لدينا تفصيل للأوجه التي يصرف فيها مبلغ الـ ٧٥٠٠٠٠ جنيه. كما أنَّه ليست لنا سلطة على حركات قوة الدفاع السودانية.

ولكن إذا أردتم حضراتكم معرفة الكيفية التي تقرر بها دفع هذا المبلغ فإنِّي على استعداد لبيان حقيقة الموضوع:

في أوائل سنة ١٩٢٥ وصل إلى دولة رئيس الحكومة السابق خطاب من دار المندوب السامي يخبره فيه بأن قوة الجيش المصري السودانية «لأن جيشنا كان قبل ذلك الوقت ينقسم إلى قسمين، وهما الجيش المصري الأصلي وجيش آخر يقال له: الجيش المصري السوداني؛ أي أنه مكون من فرق سودانية ولو أنه مصري» ستحل وتحل محلها قوة الدفاع السودانية، وستقوم حكومة السودان وحدها بالإنفاق عليها. وقد رد دولة زيور باشا في مارس سنة ١٩٢٥ بخطاب أتلوه على حضراتكم وهو:

حاضرة صاحب الفخامة

أخبرتوني فخامتكم في كتابكم المؤرخ ٢٦ يناير أن الحكومة السودانية ستحمل نفقات قوة الدفاع السودانية.

وقد سبق لفخامتكم في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ أن أبلغتم سلفي أن الوحدات السودانية بالجيش المصري ستحوّل إلى قوة مسلحة سودانية، وأرسلتم إليّ مع كتابكم المؤرخ ٢٥ يناير نص منشور أصدره حاكم السودان العام بتأليف تلك القوة.

ولم يفتني في هذه المناسبة أن أقرّر في جوابي المرسل إلى فخامتكم في ذات اليوم تحفظات مصر القانونية، وأن أوكد في الوقت نفسه بصفة خاصة أن الحكومة المصرية تعتبر أن الظروف العارضية التي قضت بعودة الجنود المصرية البحتة، وكذلك الظروف الخاصة بتأليف قوة الدفاع السابق ذكرها، كلّ هذه لا يمكن أن تؤثر في حل مسألة نظام السودان النهائي، تلك المسألة المحتفظ بها للمفاوضات المقبلة، كما أنها لا يمكن أن تضعف ما بين مصر والسودان من الروابط التي لا انفصام لها.

تلك هي وجهة نظر الحكومة المصرية؛ لذلك أتشرّف بأن أحيط فخامتكم علماً بأنه لما كانت الحكومة مصمّمة على صيانة تلك الروابط القوية، ولما كانت لا يسعها التخلي عن مسئولية الدفاع عن السودان، فهي ترغب في إثبات مصلحتها الدائمة في تأدية هذا الواجب باستمرارها على الاشتراك في الدفاع عن الأراضي السودانية.

ولهذا الغرض كان مجلس الوزراء قد قرّر أن يخصص للنفقات العسكرية في السودان كلّ ما يبقى من ميزانية وزارة الحربية بعد خصم المصروفات العسكرية في القطر المصري. ولما كان مشروع ميزانية الحكومة

السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية (الجزء الثاني)

المصريّة للسنة المالية ١٩٢٥-١٩٢٦ قد تم إعداده فيما يتعلّق بمصروفات وزارة الحربية وظهر أنّ الباقي يبلغ سبعمائة وخمسين ألف جنيه مصري قرّر مجلس الوزراء أن يضعها جُملة بعد موافقة البرلمان تحت تصرّف الحكومة السّودانية لحساب النفقات العسكرية السّابق ذكرها. وتفضلوا إلخ ...

وصل هذا الخطاب إلى فخامة المندوب الساميّ في ١٢ مارس سنة ١٩٢٥ فردّ عليه في اليوم نفسه بالخطاب الآتي:

حضرة صاحب الدولة

أتشرف بأن أعلم دولتكم أنّي تسلّمت الكتاب المرسل إليّ بتاريخ اليوم، والذي تكرمتم فيه بإخباري عن رغبة الحكومة المصريّة في الاشتراك في نفقات حكومة السّودان.

وقد أحطت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانيّة علماً برغبة الحكومة المصريّة.

وبالرغم من الإجراءات التي اضطرت الحكومة البريطانيّة إلى اتخاذها بحكم حوادث السنة الماضية فإنها أبقت السّيادة المشتركة التي أوجدها الاتّفاق المعقود في سنة ١٨٩٩ بين بطرس باشا واللورد كرومر، ولذلك فهي تقرّر أن قيام الحكومة المصريّة بهذه المشاركة في النفقات إنما هو حق وعدل، وتوافق على أن يحدد قيمة ما تدفعه لهذا الغرض بمبلغ سبعمائة وخمسين ألف جنيه.

وتفضلوا إلخ ...

هذا كلّ ما جرى في هذه المسألة، وقد ظهر لحضراتكم السبب في تقدير المبلغ بـ ٧٥٠٠٠٠ جنيه.

وبعد مناقشات طويلة قدم أحمد رمزي بك الاقتراح التّالي:

أن المجلس يصدق على مبلغ هذا الاعتماد مؤقتاً — من غير أن يُعتبر «بضم الياء» هذا التصديق قبولاً بما حدث في نظام السّودان من التغيير ولا اعترافاً بحق للسّودان على مصر. ولا إقراراً ببراءته من الديون التي لها عليه. وبشرط أن يكون لها الحق دائماً في مناقشة أساس هذا المبلغ ومقداره ومدته.

فوافق المجلس على الاقتراح، ولم يخالفه سوى الأستاذ مصطفى محمود الشوربجي والأستاذ محمد فكري أباطة والدكتور عبد الحميد سعيد.

(١٠-١١) في برلمان سنة ١٩٢٧

وفي أثناء نظر المجلس في مسألة مصاريف الجيش في السودان في سنة ١٩٢٧ قدم الأستاذ محمد فكري أباطة اقتراحًا هذا نصه:

أطلب حذف هذا المبلغ وهو ٧٥٠٠٠٠ جنيته،^٦ ولكن المجلس قرر بالأغلبية الموافقة على رأي اللجنة المالية، أي إبقاء المبلغ.

(١١-١١) في برلمان سنة ١٩٢٨

وعند نظر مجلس النواب ميزانية وزارة الحربية عام ١٩٢٨ خطب الدكتور محبوب ثابت مؤيدًا رأي اللجنة المالية قائلاً: إنَّ صرف هذا المبلغ يؤيد حقنا في السودان، ويضمن لنا ما أنفقناه من ملايين الجنيهات وما بذلناه من مهج الرجال وكبار القواد من يوم استرجاع السودان إلى الآن.

فعارض هذا الرأي رجال الحزب الوطني، وخطب فريق منهم وهم حضرات محمد حافظ رمضان بك، والدكتور عبد الحميد سعيد، وعبد العزيز الصوفاني، ومحمد فكري أباطة.

وبعد مناقشة حادة قرر رئيس الجلسة إقفال باب المناقشة بموافقة أعضاء المجلس. وقد قُدِّم اقتراحان من حضرتي محمد فكري أباطة وعبد العزيز الصوفاني بطلب حذف مبلغ الـ ٧٥٠٠٠٠ ج.م من مشروع ميزانية وزارة الحربية المقال عنه بأنَّه مصاريف الجيش في السودان.

فقرر المجلس بأغلبية أعضائه رفض الاقتراح والموافقة على رأي اللجنة.^٧

(١١-١٢) في برلمان سنة ١٩٣٤

ألقى وزير الحربية والبحرية المصريّة في مجلس النواب في أثناء نظر المجلس في ميزانية وزارة الحربية والبحرية لسنة ١٩٣٤-١٩٣٥ بياناً عن مبلغ ٧٥٠٠٠٠ جنية التي ترسل لحكومة السودان كلّ عام باسم «قوة الدفاع السودانية» جاء فيه ما يأتي:

«أمّا عن مسألة مبلغ الـ ٧٥٠٠٠٠ ألف جنية، فأظنها لم تعرض على حضراتكم بالتفصيل قبل الآن، وسأفصل هذه المسألة، وأتناول كلّ ما شمله بحث هذا الموضوع. وللكلام عن هذا المبلغ يجب أن نتكلم عن العلاقات المالية بين مصر والسودان، ثمّ عن أساس الالتزام بدفع هذا المبلغ:

تنقسم المبالغ التي كانت تدفعها الحكومة المصريّة لحكومة السودان إلى ثلاثة أنواع:

- (١) السلف المعطاة لحكومة السودان من أجل الأعمال المتعلقة بنمو السودان.
- (٢) الإعانة الممنوحة لحكومة السودان لسد عجز الإيرادات، أي لموازنة الميزانية.
- (٣) مصروفات الجيش في السودان.

وليست كلّ المصروفات التي تنفق على الجيش تُلزم بها حكومة السودان، ولكن الجيش عندما كان جميعه في السودان — سواء في ذلك الجيش المصري البحت أو الأورط السودانية الملحقة به — كانت له نفقات تزيد على نفقاته لو كان في مصر، فكانت الحكومة المصريّة تحسب على نفسها النفقات التي يتكلفتها الجيش في السودان لو كان في مصر، أمّا الفرق بين نفقاته في مصر وبينها في السودان فكانت تتحملة حكومة السودان، وقد بلغ سنة ١٩٢٤ — ٣٧٤٤٩٢ جنيهاً. أمّا النفقات العادية فكانت تتكفّل بها الحكومة المصريّة.

ولما وقعت حوادث السودان سنة ١٩٢٤ كتب المندوب السامي لسعد زغلول باشا يقول له بأن: «الوحدات السودانية للجيش المصري ستحوّل إلى قوة سودانية مسلحة». وفي ٢٥ يناير سنة ١٩٢٥ أبلغ المندوب السامي زيور باشا نص الإعلان الذي أصدره الحاكم العام للسودان عن التكوين الجديد لتلك القوى.

وفي اليوم نفسه قدم زيور باشا للمندوب السامي مذكرة يحتجّ فيها على هذا التصرف، ويحتفظ بحقوق مصر على السودان قال فيها:

إنَّ الحكومة المصريَّة تعتبر أنَّ الظروف الطارئة التي أدَّت إلى عودة الجيوش المصريَّة البحتة، وإلى تكوين قوة سودانية، لا يمكن أن تؤثر على حل مسألة النِّظام النَّهائي للسُّودان — تلك المسألة المحتفظ بها للمفاوضات المستقبلية — كما أنَّها لا تُضعف الروابط التي لا تنفصل والتي تربط السُّودان بمصر.

وفي ١٢ مارس سنة ١٩٢٥ كتب زيور باشا للمندوب السَّامي يشرح له ما تقدم ويضيف إليه ما يأتي:

وعليه أنشُرَف بأنَّ أحيط علم فخامتكم بأنَّ الحكومة المصريَّة — التي قرَّر رأيها على المحافظة على تلك الروابط القوية، والتي لا يمكنها النزول عمَّا عليها من مسئولية الدفاع عن السُّودان — تريد تأييد حقها الذي لا يمكن النزول عنه في هذه المهمة، وذلك بأن تستمر في الاشتراك في الدفاع عن الأراضي السُّودانية.

لذلك كان مجلس الوزراء قد قرَّر أن يخصص للمصروفات العسكرية في السُّودان ما يبقى من ميزانية وزارة الحربية بعد استئصال المصروفات العسكرية التي تُنفق في مصر.

وحيث إنَّ مشروع ميزانية الحكومة المصريَّة للسنة المالية ١٩٢٥-١٩٢٦ قد وضع عن مصروفات وزارة الحربية، وقد ظهر منه أن ذلك الباقي يبلغ ٧٥٠٠٠٠ جنيه.

فقد قرر مجلس الوزراء أن يضع — بعد موافقة البرلمان — جميع هذا المبلغ تحت تصرُّف الحكومة السُّودانية للمصاريف العسكرية السَّابق ذكرها.

فأجاب المندوب السَّامي في نفس اليوم على هذه المذكرة بالعبارة الآتية:

أنشُرَف بإحاطة دولتكم علمًا أنَّي تسلمت المذكرة المؤرَّخة بتاريخ اليوم التي تُبلغوني فيها رغبة الحكومة المصريَّة بأن تشترك في مصاريف حكومة السُّودان.

وقد أخذت حكومة جلالة الملك البريطانية علمًا بذلك، ورغمًا من الإجراءات التي اضطرت حكومة جلالة الملك إلى اتخاذها بسبب حوادث العام الماضي، فإنها أبقت السَّيادة المشتركة التي أوجدتها اتِّفافيَّة بطرس — كرومر.

ولذلك نرى من العدل أن تقوم الحكومة المصريّة بهذا الاشتراك، ونوافق على أن يحدد بمبلغ ٧٥٠٠٠٠ جنيه.»

ويتبيّن من الخطاب الأول ومن المذكرتين أن أساس التزام الحكومة المصريّة بدفع مبلغ الـ ٧٥٠٠٠٠ جنيه هو أن الحكومة المصريّة رأت في سنة ١٩٢٤ أن حقوقها في السودان كانت مهدّدة فسعت إلى هذا الالتزام لإقرار حقوقنا في السودان، وهذا أمر لا شك فيه.

عندما نظرت ميزانية وزارة الحربية والبحرية بمجلس النواب عام ١٩٣٤ ثارت ثائرة بعض النواب، وطلبوا وقف دفع مبلغ الـ ٧٥٠٠٠٠ جنيه، وقال صاحب الدولة إسماعيل صدقي باشا:

لقد تكلم بعض حضرات الخطباء عن مساعٍ بُذلت سنة ١٩٣٢ لإجراء تخفيض في هذه المنحة التي تمنحها مصر للسودان. فبيانًا للأمر أقرّر أنّ هذه المساعي بُذلت فعلاً، وكانت المبررات التي تقدمت بها حكومة ذلك العهد إلى دار المندوب السامي هي هذه الاعتبارات التي شرحتها لحضراتكم، بجملة في أن الأزمة التي أصابت ميزانيتنا، وخطة الاقتصاد التي ألجأتنا هذه الأزمة إلى اتباعها، لا بدّ أن يكون لهما أثرهما في تخفيض مبلغ الـ ٧٥٠٠٠٠ جنيه، كما شمل التخفيض جميع اعتمادات الميزانية، وقد أجاب المندوب السامي بأنّه يخشى ألاّ تحتل حالة السودان إدخال أي نقص في هذا المبلغ، ووعدني بأنّه سيّصل بحكومة السودان، ليعرف منها المقدار الذي يمكن تخفيضه. فسافر فخامته إلى السودان ثمّ عاد منه، وقال لي: إنّهُ بحث مع جناب الحاكم العام فوجد أنّ الحالة في السودان سيّئة؛ لأنّ محصول القطن كان قليلاً جدّاً في تلك السنة فلا يتسنى للحكومة هناك والحالة هذه أن تُخفّض من ميزانية الإيرادات شيئاً مطلقاً. ومصر، باعتبارها الشقيق الأكبر للسودان، مصر تلك الأمة التي عطفت دائماً على السودان ومرافقه، لا تقبل أن تقوم بإجراء كالإجراء الذي عُرض على دار المندوب السامي، وقت محنته.^٩

وقد وافق المجلس على اعتماد مبلغ الـ ٧٥٠٠٠٠ جنيه.

(١١-١٣) رأي الأمير عمر طوسون

حدّث سمو الأمير عمر طوسون وكيل «المقطم» السكندري حول مبلغ النفقة على قوة الدفاع السُّودانية حديثاً نشرته الجريدة المذكورة في يوم ٢٣ مايو سنة ١٩٣٤، وها هو: قال وكيل المقطم السكندري:

اهتم الرأي العام بما دار من الجدل والمناقشة في مجلس النواب وعلى صفحات الصحف، وبما كتبه المقطم تعليقاً على تلك المناقشات عن المال الذي تدفعه الحكومة المصريّة لحكومة السُّودان باسم قوة الدفاع السُّودانية. وما برحت هذه المسألة موضوع الأحاديث في الأندية والدوائر الخاصّة ممّا حملني على استجلاء رأي صاحب السمو الأمير الجليل عمر طوسون في هذه القضية الخطيرة، ولسموه آراء سديدة في جميع المواقف الوطنية، ولا سيّما السُّودانية منها. فلا غرو أن يكون لرأيه في هذه المسألة شأن كبير عند الرأي العام المصري. فتشرّفت بمقابلته، وبعد التّحية أدرك سموه بُغيّتي من هذه الزيارة المبكّرة فلم يُحمّلني كبير مشقة في التمهيد لمحادّثته في هذا الموضوع، وصارحني برأيه بكل جلاء ووضوح، وهذه خلاصة الحديث:

سألت سموه: هل قرأتم ما نشرته الصحف عن مبلغ النفقة على قوة الدفاع السُّودانية وما علّقت به على ما دار في مجلس النواب من المناقشة؟ فأجاب: نعم قرأته، واطلعت على كلّ ما قيل فيه، وأنا لست على رأي القائلين بقطع هذه المعونة عن السُّودان، ولكنّي أرى أنّها يجب أن تكون بقدر حاجة هذه القوة لا أكثر ولا أقل. فإذا نقصت القوة في المستقبل أو زادت يجب أن تنقص أو تزيد تبعاً لأحد هذين الأمرين.

الجيش المصري من عهد محمد علي إلى الآن كما قدّره الأمير عمر طوسون

السنة	عدد الجيش البري بضباطه	مقدار النّفقة عليه	إيرادات الحكومة بالجنيه
١٨٣٣	٨٨٢٧٢	٦٠٠٠٠٠	٢٥٢٥٢٧٥
١٨٣٩	١٣٠٤٠٢	—	—
١٨٧٤	٩٠٧٢٠	٧٠٠٠٠٠	٩٩١١٩٦٨
١٨٨٠	١٢٠٠٠	٣٦٠٠٠٠	٨٥٦١٦٢٢
١٩٣٣	١٢٢٨٨	٨١٥٩١٣	٣٢٠٧٥٠٠٠

(١٢) سلاح الطيران في السودان

قال لورد لويد المندوب السامي البريطاني الأسبق في كتابه:

والسودان مثلاً طريق جوي كثيراً ما اجتازته الطائرات؛ فإذا ما ارتقت وسائل النقل الجوي فمن المحتم أن يصبح السودان طريقاً ثابتاً متصل الحلقات للنقل الجوي، وإلى اليوم ظل السودان يناهض فكرة استخدام سلاح الطيران كوسيلة رئيسية من وسائل الدفاع وإقرار السلام في ربوعه، وهي الفكرة التي قامت لتأييدها حجج واعتبارات قوية جدية، فقد اقترح قبل الآن استخدام هذا السلاح باعتباره وسيلة ميسورة يتسنى بها القيام بكل ما تؤديه القوات البرية بكفاءة أكبر وأكثر صلاحية، كما يمكن ربطه بأعمال الإدارة المدنية ربطاً مُحكماً وثيق الحلقات. ولكن إلى الآن ظلت هذه المشروعات والاقتراحات تجد اعتراضاً؛ لأنه وإن كان العمل الذي يؤديه سلاح الطيران في بلاد مثل السودان هو في الواقع كبير القيمة خطير الشأن فلا ينبغي مع ذلك الغلو في تقدير قيمته؛ إذ هو مهما قيل في مدح مزاياه لا يزال أداة مساعدة للقوات البرية.

وقد شرح الحاكم العام للسودان هذه النقطة شرحاً حسناً في رسالة له كان من واجبي أن أبعث بها إلى وزير الخارجية، وفيها وصف الوجه الصحيح من استخدام سلاح الطيران قائلاً:

لو أن لنا سلاح طيران كافياً صالحاً في الخرطوم، ومعدات برية تناسبه في مواضع متعددة منتشرة، لحملنا هذا على أن نعتقد أن المهدوية أولاً، وهي ذلك الخطر الشديد، وإن ظل هاجعاً كامناً، لن تستطيع اكتساحنا من جهة الغرب إذ يمكننا في هذه الحالة أن نحطم مراكز تجمعها ونشتت شملها، وهي في أثناء تعبئتها في مخافرها النائية، فلا تقع في المستقبل نكبات كالتى وقعت لحملة هيكس باشا ولبىكر باشا في سنة ٨٠، ولا يكون حصار كحصار الخرطوم؛ إذ يصبح من المستحيل بفضل عيون سلاح الطيران وأرصاده وأسلحته تكرار تلك المجازر والجوائح التي كانت تقتربها تلك

القبائل المهوَّسة في الدين، كما تُصبح المسائل المتعلقة بالدفاع الداخلي سهلة بسيطة.

وثانيًا: إنَّ الطبقات الصغيرة من الشباب المتعلِّم في الخرطوم وأم درمان والمدن الأخرى التي أقل منها شأنًا أولئك الذين أعاروا آذانهم فيما مضى لمروّجي الفتنة من المصريين يدركون غدًا بذكائهم مبلغ ما يستطيع سلاح الطيران أن يفعله. فإنَّ التأثير الذي يُحدثه هذا السلاح في عقول هذه الطبقة من الأهليين هو إلى حدٍّ كبير من أفضل مزاياه وأعماله في سبيل إقرار الحالة السياسية وتوطيدها.

وثالثًا: إنَّ الحاميات النَّائية التي تتألَّف منها قوة الدفاع عن السودان تصبح مرتبطة الأجزاء متصلةً اتصالًا وثيقًا بمركز الرِّئاسة العامَّة والعالم الخارجي بهذه الوسيلة السريعة من وسائل المواصلات، ويصبح خطر النزعات الثورية وانتقاص الجنود السودانية على النِّظام قليلًا ما أمكن. ورابعًا: أن يكون سلاح الطيران في جميع الطوارئ الشديدة والأزمات الفجائية الجسيمة هو الوسيلة السريعة للاتصال والتَّحري والتحقيق، وبذلك يتيسر اتِّخاذ التدابير العاجلة.

وقد استطرد الحاكم العام بعد هذا في رسالته مبينًا أنَّ مشكلة الإدارة الملكية — أي المدنية — في مناطق السودان النَّائية التي لا يزال أهلها في شبه جاهلية أو همجية هي من صعاب المشاكل وأكثرها تعقُّدًا وأدْعاها إلى الأخذ بمنتهى الحذر والتبصُّر واللباقة والكياسة في تناولها؛ إذ كلُّما كانت تقوم المتاعب فيما مضى ببعض تلك المناطق كان الأمر يقتضي معالجتها برًّا بإيفاد قوة استكشافية تعمل بحذر ودقَّة على أمل الاتِّصال بالثائرين لإقرار صلات حسن التَّفاهم بين الحكومة وبينهم لكي يمكن بذلك توثيق الروابط الحسنة من البداية، ولهذا الاعتبار الخطير ينبغي للسلطات أن تتوخى اختيار أهدافها وأغراضها، وأن تستخدم سلاح المشاة في الملاحم البرية.

وقد استطاع الحاكم العام أن يصوِّر حُججه ووجوه نظره أحسن التَّصوير من المشاهدات الأخيرة والتَّجارب الفعلية، فقد حدث أن سرب الطيارات الذي أنشئ أخيرًا على سبيل التَّجربة وجُعِل مركزه الخرطوم لم يلبث عقب وصوله أن كُلف الاشتراك في عمليتين من العمليات الحربية تختلف إحداها عن الأخرى وإن كانت كلُّ واحدة منهما من نوع الأعمال الحربية التي كثيرًا ما يقتضي الأمر من الحكومة معالجتها،

فقد حدث في مديرية أعالي النيل أنَّ مشعوذاً يحترف الطب بالسحر وهو من قبيلة اللاونوير ويُدعى «جويك وندنج» دأبَ عامًا كاملاً على إظهار العداء للحكومة وتحديها والمجاهرة بالاستخفاف بسلطتها فترة طويلة حتى أصبح يُخشى أن تسري عدواه إلى سائر أفراد القبيلة، ولم تُفلح مساعي المفتش في الاتّصال بذلك الرجل وحمله بالمسالة على الكفّ عن موقفه العدائي، فاضطر الأمر في هذه الحالة إلى وجوب الالتجاء إلى تدابير عسكرية حياله، ففي ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٧ جاءت التّقارير تُفيد بأنّ أتباع هذا الساحر المتطّلب المتمرد على الحكومة يبلغون أربعة آلاف نفس، وأن بعض الجماعات المعادية منهم يقيمون بجوار قرية تُدعى نيرول، وأن القوة العسكرية التابعة للحكومة قد عسكرت بتلك القرية في ١٥ ديسمبر، وقد قامت الطائرات بعدة غارات تمهيدية على سبيل الإرهاب فقط في مبدأ الأمر، ولكنّها لم تلبث أن قامت بإلقاء القنابل على مراكز تجمع هذه الفصائل المعادية فحطمت مقاومتها المنظّمة.

وقد قال الحاكم العام منوّهًا بعمل سرب الطيران في هذا الحادث: إنّه أدّى مهمته بمنتهى الكفاية والسرعة، ولكن الدروس التي تؤخذ من هذا العمل لا تزال هي الدروس نفسها التي سبق وصفها في رسالته؛ إذ لم يتحقق هل أتى تعاون سلاح الطيران في ذلك العمل بأية نتائج سريعة مباشرة، وإن تأثّره المعنوي كان هو وحده المحقق الذي لا شك فيه، وكان خليقاً بأن يُصبح عاملاً له خطره وقيّمته في الموقف بإزاء الثوّار المتمرّدين.

أمّا العمليات الحربية الأخرى التي استُعِين فيها بسرب الطيران عقب قدومه إلى السودان، فقد كانت موجهة أيضًا إلى جزء آخر من قبائل النوير قتلوا بتحريض بعض زعماء الكبتن فرجسون مفتش المركز، وأدى قتله إلى فتنة عامّة وتمرّد بين العشائر الأخرى في القبيلة، وإن كان المرجح أن التّمرّد لم يكن مقصوداً لذاته، بل كان لمجرد التخلص من ضابط كان لمعرفته الواسعة بالمركز وسكانه من المحتمل كثيرًا أن يُخرج زعيم القبيلة ويعمل على مضايقته.

وقد ظن الثّوار أنهم بالانسحاب إلى مستنقعات إقليمهم سيحتمون احتماءً تاماً من عقاب الحكومة وتأديبها، ولهذا جاءت غارة سلاح الطيران عليهم وهم في عقر ديارهم مفاجأة تامّة مؤلمة: فقد حاصرتهم القوات البرية وحاصرت ماشيتهم وأنعامهم، وراحت الطائرات في الوقت نفسه تصب عليهم مدرار قنابلها، فلم ينقضّ يومان على هذه الحال أو ثلاثة حتّى تحطم روحهم المعنوي كلّ التحطم، وأدركوا أن ما نزل بماشيتهم كان

عقابًا لهم عمّا جنته أيديهم وجزاءً على طيشهم. وكل هذا بفضل تعاون سلاح الطيران، فهو الذي يقبل عقاب العصاة سريعًا ومثمرًا. ولكنّ الطائرات — كما أشار الحاكم العام وبَيَّن في شرحه — اتخذت من الثوار هدفًا عامًّا، بينما راحت البيادة تتصيدهم في المستنقعات، ولولا ذلك لما كان إلى الوصول إليهم من سبيل. وفي ذلك يقول الحاكم العام ما نصّه:

ولم يكن هذا الهدف واضحًا فقط للطائرات، لكنه كان هدفًا من عناصر قبيلية لا يكون قذفها بالقنابل وهي حاشدة باعثًا على وخز الضمير؛ إذ كانت الضرورة تقضي بأن يكون العقاب سريعًا وصارمًا لأولئك الذين اشتركوا في جريمة قتل ضابط بريطاني أو كانت راضية عن هذا الجُرم مشتركة فيه بالشعور. ا.هـ.

هوامش

- (١) الكولونيل سيف Seves ضابط فرنسي، ولد في ليون ١٧٨٧، ووصل في جيش نابليون إلى رتبة كولونيل، وقد حضر إلى مصر وعهد إليه محمد علي بتنظيم الجيش، واعتنق الإسلام وسمّى نفسه سليمان، ونال الباشوية سنة ١٨٣٤، وعين رئيسًا للجهادية حتى مات سنة ١٨٦٠. وله تمثال في ميدان سليمان بالقاهرة.
- (٢) Baron Boislecoute ندبته حكومته الفرنسية في مهمة سياسية لدى محمد علي، وقد ورد في كتابه «مهمة البارون بوالكونت» أنه تلقى هذا الإحصاء من محمد علي.
- (٣) كان ياورا لونجت باشا في السودان، وهو لأب من أصل ألباني.
- (٤) الواقع أن المسألة متفق عليها بين الجانبين من قبل.
- (٥) راجع مضبطة الجلسة التاسعة والأربعين لمجلس النواب بتاريخ يوم الاثنين ٢٩ صفر سنة ١٣٤٥ الموافق ٦ سبتمبر سنة ١٩٢٦ الساعة السادسة مساءً برئاسة حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا.
- (٦) راجع مضبطة الجلسة الثمانين المنعقدة في يوم الثلاثاء ٢١ ذي الحجة ١٣٤٥ الموافق ٢١ يونيو سنة ١٩٢٧ الساعة الخامسة مساءً برئاسة حضرة صاحب السعادة مصطفى النحاس باشا وكيل المجلس.



اللورد جورج لويد المندوب السَّامي البريطاني الأسبق لمصر والسُّودان من ١٩٢٥-١٩٢٩.

- (٧) انظر مضبطة الجلسة الثانية والستين لمجلس النواب سنة ١٩٢٨.
- (٨) محضر الجلسة الثامنة والثلاثين لمجلس النواب من دور الرابع الانعقاد الصادر بتاريخ يوم الاثنين ١٤ مايو سنة ١٩٣٤.
- (٩) انظر مضبطة الجلسة الثامنة والثلاثين لمجلس النواب بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٣٤.

الفصل الحادي والعشرون

النيل يُوحد بين مصر والسودان

لما كان النيل هو العلاقة الطبيعية بين مصر والسودان، وهو مصدر الحياة ومرجع السياسة والحكم فيهما في عصور مختلفة — فقد أثرنا أن نعقد هذا الفصل لبحث هذا النهر:

النيل نهر من أهم أنهار العالم وثانيها طولاً إذ يبلغ طوله من أقصى منبعه عند بحيرة تنجانيقا إلى البحر الأبيض المتوسط ٦٥٠٠ كيلو متر أو ما يزيد على الأربعة آلاف ميل، ولا يضارعه في الطول غير نهر المسيسيبي مع فرعه الميسوري؛ إذ يبلغ طولهما ٤٢٠٠ ميل تقريباً.

ويفوقه الكثير من الأنهر في كمية الماء، ولكن لا يفوقه منها نهر من الوجهة العلمية، ومن المحتمل أن يكون القليل من الأنهر قد درس بتفصيل مثله إلا أن تنائي بعض الأجزاء من حوضه وصعوبة الوصول إليها ترك الكثير من المعلومات عنه غير مجموع.

ويشغل حوضه مسطحاً يقرب من ٢٩٠٠٠ كيلومتر مربع أو ثلاثة أعشار القارة الأوربية وكثير من هذه المساحة العظيمة لا يمد النهر بالإيراد المائي. ويمتد حوضه من خط عرض ٤° جنوباً إلى خط عرض ٣١° شمالاً، ويشمل جزءاً من إقليم تنجانيقا «أفريقيا الشرقية الألمانية سابقاً» وكنيا والكونغو البلجيكي والحبشة، وما يقرب من كل مستعمرة أوغندا كلها والسودان ومصر. ويشمل حوضه زيادة على ذلك بحيرة فيكتوريا التي هي أكبر بحيرة عذبة في نصف الكرة الشرقي ومدينة القاهرة، وهي أكبر مدينة في أفريقيا وجبل الرونزوري، «وبيلغ ارتفاعه ٥١٢٠ متراً أو ١٦٨٠٠ قدم»، وهو ثالث جبال أفريقيا ارتفاعاً.

ويشمل حوض النيل لاتساع مداه طولاً وارتفاعاً الكثير من مختلف المناخ، وكذا الكثير من مختلف الأحياء النباتية والحيوانية.

فمن نباتاته ما هو من نوع نباتات جبال الألب، وهي تنمو في أعالي جبال كينيا وجبل الراونزوري الذي يغطي الجليد قممه على الدوام، ومنها أيضاً الغابات الاستوائية الكثيفة بصعيد البحيرات وحشائش الفيلة الطويلة المنتشرة في أكثر أراضي أوغندا وغابات سفانا القليلة الأشجار التي توجد في الجزء الجنوبي من الحوض والنباتات الكثيفة التي تنمو بالمستنقعات الاستوائية وغابات أواسط السودان ذات الأشجار الشوكية والنباتات الضئيلة التي تنمو في الصحراء المكونة للجزء الشمالي من الحوض، وبحوض النيل زيادة على ذلك المحصولات الوفيرة التي تزرع في القطر المصري.

أما حيوانات الجزء الجنوبي من الحوض فتتنظم الكثير من الأنواع، وأكثرها شيوعاً: الفيل والجاموس والأسد والفهد والغزال العوام والتيالذ ذوات الألوان المختلفة، والكثير من أنواع الخيول القصيرة وتيالذ جنوب أفريقية، وعجل البحر، وغزال الأحراش، والغزال العادي، والخنزير البري، والقردة، وعلاوة على ذلك فالمنطقة غنية بطيورها، وأكثرها شيوعاً الطيور المائية وجوارح الطير وطيور الصيد التي منها الغرغر والقطا. ومن حيواناته الزاحفة: التمساح، وهو منتشر في البحيرات والأنهر والكثير من أجناس السحالي والأفاعي، وكذا تكثر فيه الأسماك.

ويقطن حوض أعالي النيل الكثير من الحشرات المؤذية والوبائية، وعلى الأخص الناموس، وفي بعض الجهات يوجد ذباب تسي تسي وغيره من أنواع الذباب القارص التي تسبب الأوبئة التي تصيب الإنسان والحيوان. ولا يمكن الاحتفاظ بالماشية في بعض جهات الجزء الجنوبي، فلا وسيلة للنقل غير استخدام الحماليين، وقد أغنى عنهم النقل الميكانيكي في الجهات التي بها طرق ممهدة.

(١) وصف حوض النيل

ينقسم حوض النيل إلى الأقسام الآتية:

(١) النيل الأعظم من مصب العطيرة إلى البحر.

(٢) العطيرة.

(٣) النيل الأزرق وروافده.

(٤) النيل الأبيض، وينقسم إلى:

- (أ) السوبات.
- (ب) بحر الجبل.
- (ج) بحر الغزال.
- (د) صعيد البحيرات.

والمنطقة من شمال العطبرة بقليل إلى قرب مدينة القاهرة تكاد تكون عديمة الأمطار إلا في تلال البحر الأحمر.

وتنحصر النباتات بجميع أنواعها في جزء ضيق بالقرب من النهر وما بعد عن ذلك فهو صحراء. والوادي في هذه المنطقة عادة ضيق وواضح الحدود ومحصور بين تلال الصحراء. ويتسع الوادي شمال القاهرة فيكون دلتا مصر الخصبة. والملاحه ميسورة في النيل مدة جزء من السنة من البحر حتى وادي حلفا حيث يقع الشلال الثاني جنوبها مباشرة، وكثيراً ما تعيق الشلالات الملاحه من وادي حلفا إلى الخرطوم التي تبعد عن البحر ٣٠٧٠ كيلومتراً نهراً. وينبع نهر العطبرة من الجزء الشمالي من الحبشة، وبالرغم مما به من كميات الماء الوافرة إبان أغسطس وسبتمبر فإنه يأخذ في النقصان من ديسمبر إلى يونية حتى يصبح برغاً متناثرة.

ويمتد سهل السودان الواسع جنوباً من شمال نهر العطبرة حيث تحدّه نجاد الحبشة شرقاً وصعيد البحيرات والأراضي المرتفعة الفاصلة بين حوضي نهري النيل والكونغو جنوباً. أمّا الحد الغربي فهو أكثر تدرجاً وحدوده من الأراضي المرتفعة ليست بمثل هذا الوضوح.

وتظهر تلال منعزلة في السهل لكنها قليلة ومتباعدة.

وينبع النيل الأزرق من بحيرة تانا بصعيد الحبشة على ارتفاع ١٨٥٠ مترًا، ويجري النهر بعد تركه البحيرة في وادٍ يتزايد في العمق تدريجياً حتى يشبه الهوة في بعض الأماكن إلى أن يصل إلى سهول السودان جنوب الروصيرص، ويتصل به في هذا الجزء الكثير من النهيرات التي تجري كالسيول، وأهمها الديديسا والدابوس، ولا يعرف عنهما إلا القليل. والنيل الأزرق سهل الملاحه من الروصيرص شمالاً لمدة من السنة، ويتصل به في جزئه الأسفل الدندر والرهاد من الحبشة، ويمدّانه بكمية معتدلة من المياه في الفيضان، ولكنهما يجفان بعد ذلك فيصبحان كالعطبرة برغاً متوالية، وتحمل جميع

الأنهر الآتية من صعيد الحبشة كمية من الطّمي إبان الفيضان. وتبعد بحيرة تانا عن مدينة الخرطوم ١٦٢٠ كيلومترًا نهرًا.

ويتّحد النيل الأزرق مع النيل الأبيض عند الخرطوم.

ويستمد النيل الأبيض ماءه من السوبات وبحر الزراف وبحر الجبل وبحر الغزال. ويتكوّن السوبات من رافد البارو الذي ينبع من صعيد الحبشة وروافد البيبور الذي يستمد ماءه من الحبشة ومن منحدرات صعيد البحيرات، ويشمل حوض السوبات مساحات شاسعة تتحوّل إلى مستنقعات في فصل الأمطار. وتتيسّر الملاحة فيه زمان الفيضان حتّى جمبيلا على رافد البارو بالحبشة وإلى ما بعد أكوبو على رافد البيبور. ويبدأ بحر الزراف من المستنقعات التي في بحر الجبل، وقد وصل بحر الزراف ببحر الجبل بقناتين صناعيتين، ويجري جزؤه بين الأسفل ضفتين منتظمتين. أما جزؤه الأعلى فيجري في مستنقعات.

ويجري النيل الأبيض بين ملتقى السوبات وملتقى بحر الغزال من الغرب إلى الشرق، ويستمدّ بحر الغزال مياهه من المنحدرات الشمالية لخط تقسيم المياه بين النيل والكونغو الذي ينحدر منه الكثير من المجاري إلى سهول السودان، حيث تكون مستنقعات يتبخر منها كلّ ما يصلها من المياه، فلا يجري منها في بحر الغزال غير النّزr اليسير. ويطلق اسم بحر الجبل على المجرى الأساسي للنيل الأبيض من الجنوب، وهذه التسمية أطلقها العرب، وقد كانوا أوّل من أبحر فيه. وتجاوره المستنقعات الواسعة على الجانبين في الجزء الأسفل من مجراه، وتُعرف بمنطقة السدّ، وتمتدّ شمالًا من بور إلى بحيرة نو، وكثيرًا ما سدّت الأعشاب الطّافية بحر الجبل في سنة ١٩٠٣ حتّى كانت الملاحة فيه أحيانًا مستحيلة؛ ولذا سُمّيت بمنطقة السدّ، وإذا نظرنا إلى منطقة السدّ من فوق سطح مركب بخار لرأينا مستنقعًا مترامي الأطراف به عُشب البردي وأمّ الصوف والأمباتش والبوص الطويل. وربما رأينا القليل من الأشجار عن بُعد، وهي دليل على وجود أراضٍ مرتفعة جافة. ويتوقّف مسطح المستنقعات على ارتفاع منسوب النهر. وهو يختلف كثيرًا من عام لآخر. ومجراه في شمال منجلا ليس محصورًا في قناة واحدة؛ نظرًا لما يخترقه من مجاري المياه والبرك. ومنطقة المستنقعات هذه سبب خسارة فادحة في الماء.

ويمكن رؤية تلال جنوب منجلا على بعد. وتنقطع الملاحة عند الرجاف التي تبعد عن الخرطوم ١٧٦٠ كيلومترًا، ويجري النّهر من الرجاف إلى نمولي على حدود أوغندا في



منطقة السدود، حيث الأعشاب ومساحات ماء قليلة العمق في بحر الجبل والزراف والغزال.

وإِ ضيق تعيق سيره شلالات أشدها تأثيرًا شلالات فولاً جنوب نمولي مباشرة، والإقليم ذو مرتفعات ومنخفضات، لكنه يرتفع تدريجيًا شطر صعيد البحيرات. أما فوق نمولي فبحر الجبل أو نيل ألبرت، كما قد يُدعى أحيانًا، سهل الملاحه حتّى بحيرة ألبرت، وبهذه المنطقة بعض المستنقعات، وتصب في النيل بين بحيرة ألبرت والرجاف نهيرات كثيرة. وبالرغم ممّا تمد به النّهر من كمّيّات الماء الوافرة في فصل الأمطار فإنّ أغلبها يجفّ باقي السنة، أي من ديسمبر إلى مارس. وتتكون أعالي النيل الأبيض من مجموعتين من الأنهر إحداهما تصب في بحيرة ألبرت، وتشمل بحيرتي جورج وإدوارد، والأخرى تصبّ في نيل فيكتوريا، وتشمل بحيرتي فيكتوريا وكيوجا.

ويمكن القول إجمالاً إنّ لهاتين المجموعتين مميّزات مختلفة: فمجموعة بحيرة فيكتوريا تشمل مساحات واسعة من المستنقعات، وأكثر نهيراتهما مستنقعات.

أما مجموعة ألبرت أو مجموعة وادي الرفت، فأغلبها أنهر جبلية تستمدّ ماءها من سلسلة جبال الرونزوري أو منحدرات وادي الرفت، ونسبة مساحة المستنقعات فيها صغيرة.

ووادي الرفت العظيم من أهم مظاهر أواسط أفريقية، وهو يمتدّ مع ما يعترضه من العقبات إلى وادي الأردن. والبحر الأحمر جزء منه. وينقسم جنوب حوض النيل إلى

فرعين: الغربي منهما ويشمل بحيرات تنجانيقا وكيفو وإدوارد وجورج وألبرت، ويمتد شمالاً على طول بحر الجبل. أمّا الفرع الشرقي من وادي الرفت فيمتد شمالاً مختزقاً مستعمرة كنيا، ولا يدخل في حوض النيل.

وتفصل جبال موفومبيرو بحيرات كيفو وتنجانيقا عن حوض النيل، وهي سلسلة براكين تمتد عبر وادي الرفت، وتحيط به، ويبلغ ارتفاع أعلى قممها ٤٥٠٠ متر. ويكون ما يتسرب من ماء الجزء الشمالي لهذه السلسلة منبع ماء مجموعة ألبرت، بينما يتسرب ماء الجانب الآخر إلى الكونغو. وبين فرعي وادي الرفت الهضبة التي تشمل بحيرة فيكتوريا، ومتوسط ارتفاعها ١٣٠٠ متر فوق سطح البحر. وهذه الهضبة ليست بمستوية السطح، وتكاد تكون ملاءى بالتلال في كل جهة، وهي على العموم تلال مستديرة ليست وعرة ولا كبيرة الانحدار. وبحيرة فيكتوريا هي منخفض قليل الغور في هذه الهضبة. ويبلغ أكبر عمق سير فيها ٧٠ مترًا.

وتأخذ الهضبة في الانخفاض تدريجيًا إلى الشمال حتّى سهول السودان، حيث يتصل بها بحر الجبل عند الرجاف.

وفي الشرق ترتفع الأرض تدريجيًا شطر المنحدر الشرقي لوادي الرفت، وتكاد تكون الحد الشرقي لحوض النيل.

أمّا شمالاً فالحدّ الشرقي لسلاسل جبال تمتد حتّى الحدّ الفاصل بين بلاد الحبشة وأوغندا. والجزء المهم في هذه الجبال هو تلال شيرانجاني «يزيد ارتفاعها على ٣٠٠٠ متر» وجبل إلجون «٤٣١٠ أمتار» وجبل دباسيان «٣٠٦٠ مترًا» وجبل ماروثو «٣٠٥٠ مترًا»، وهضبة مورنجل «يزيد ارتفاعها على ٢٠٠٠ متر».

وعلى ذلك فحوض النيل يحوي جبلين من أكثر جبال أفريقية ارتفاعاً، وهما جبل الرونزوري، وتبلغ أعلى قمة فيه ٥١٢٠ مترًا، وجبل الجون وارتفاعه ٤٣١٠ أمتار، وفي حدّه الجنوبي الغربي جبل كاريسمبي، وهو أعلى جبال موفومبيرو، ويبلغ ارتفاعه ٤٥٠٠ متر.

أما الحد الغربي لحوض النيل فمكوّن من المنحدر الغربي للجزء الغربي من وادي الرفت، وليس الحد بين مجموعتي ألبرت وفيكتوريا واضحًا؛ فإنّ المستنقع نفسه قد يكون منبعًا لأنهار بعضها من مجموعة ألبرت والبعض الآخر من مجموعة فيكتوريا، فنهر النكوسي مثلاً الذي يصبّ في بحيرة ألبرت ونهر كافو الذي يصب في نيل فيكتوريا

ينبعان من مستنقع في هضبة بحيرة فيكتوريا. وهناك ما لا يقل عن اتصالين من هذا القبيل بين مجموعتي ألبرت وفيكتوريا.

والبحيرات سبب ضياع قدر عظيم من الماء في كلّ من جزأي حوض أعالي النيل بالتَّبَخُّر من سطحها. ومع ذلك فإنها تفي بالغرض في تسوية ماء النيل الأبيض. كما أنّها أهم مورد يمد مصر بالماء إِبَّانَ انخفاض النيل. ولولاها لكان ماء النيل إِبَّانَ انخفاضه قليلاً جداً، وليست هناك طريقة لزيادة التسوية في ماء النيل إلّا عمل موازنة على ماء البحيرات بانتظام حتّى تصل إلى درجة يمكن معها جعل ماء السنين الطيبة يزيد على ماء السنين الشّحيحة. وعلى كلّ فيجب قبل وضع مشروع نهائي من هذا القبيل دراسة حوض أعالي النيل درساً وافياً، كما يجب ابتكار طريقة تقلل من خسارة الماء الفادحة في منطقة السد.

ويبلغ طول بحيرة ألبرت نحو ١٧٥ كيلومتراً، وعرضها ٤٥ كيلواً، وتقرب مساحتها من ٥٣٠٠ كيلومتر مربع، وهي على ارتفاع ٦٢٠ متراً فوق سطح البحر، وأهم الأنهار التي تمدها بالماء هو نهر السمليكي الذي ينبع من بحيرة إدوارد ويصب غرب جبل الرونزوري.

وتبلغ مساحة بحيرة إدوارد ٢٢٠٠ كيلومتر مربع، وهي أعلى من بحيرة ألبرت بما يقرب من الثلاثمائة متر، وتصب فيها جملة نهيرات لا يُعرف عنها إلّا القليل من وجهة الأبحاث المائية. أمّا بحيرة جورج فصغيرة ولا أهمية لها.

وتمتد بحيرة فيكتوريا مسافة ٣١° من خطوط العرض، ويخترقها خط الاستواء، ويبلغ طولها من بورت بل شمالاً إلى موانزا جنوباً ٣١٥ كيلومتراً، ويبلغ اتساعها في أعظم أجزائها عرضاً ٢٧٥ كيلومتراً. ومساحتها ٦٩٠٠٠ كيلومتر مربع، ومتوسط عمقها أربعون متراً، وأعظمه ٧٠ متراً، وساحلها على العموم كثير التّعاريج والتلال وبها جزر كثيرة. وأهم نهيرات نهر كاجيرا، وأقصى منابعه عند خط العرض ٤° جنوباً قريباً من بحيرة تنجانيقا بالأراضي البلجيكية على ارتفاع ٢٠٠٠ متر. أما نيل فيكتوريا، وهو المنفذ الوحيد للبحيرة فيخرج منها عند جنجا فوق شلالات ريبيون، ثمّ يجري في وادٍ عميق فوق جملة شلالات، وتتعدّر فيه الملاحة لمسافة. ثمّ يخترق الطرف الشرقي لبحيرة كيوجا، وهي متسع من الماء قليلة الغور ذات ألسن تسدها نباتات المستنقعات.

أما بعد بحيرة كيوجا فالملاحه ممكنة بنيل فيكتوريا إلى نقطة يلتوي عندها نحو الغرب، ثمَّ يعترض مجراه بعد ذلك الكثير من الشلالات حتَّى يبلغ شلالات مورتشيسون، حيث يدخل بعد ذلك بقليل الجزء الشمالي من بحيرة ألبرت.

(٢) الأبحاث المائية

إنَّ أغزر سقوط أمطار حوض النيل يقع على صعيد البحيرات وفي الحبشة، ويقلُّ على العموم من الجنوب إلى الشمال، ثمَّ يتزايد ثانية على ساحل البحر الأبيض المتوسط، ويقرب متوسط سقوط الأمطار في صعيد البحيرات من ١٣٠٠ ملليمتر في العام بالرَّغم من اختلافه في مختلف الجهات إلى أن يبلغ حده الأعلى، وهو ١٨٠٠ ملليمتر، ويبلغ متوسط ما يسقط بصعيد بلاد الحبشة ١٠٨٠ ملليمترًا. أما متوسط سقوط الأمطار من شمال العظيرة إلى بضع كيلومترات من مدينة القاهرة فهو أقل من ٢٥ ملليمترًا سنويًّا. وقد ينعدم تمامًا في بعض السنين. ويبلغ متوسط سقوط الأمطار على ساحل البحر الأبيض المتوسط ١٥٠ ملليمترًا.

ويبلغ سقوط الأمطار نهايته العُظمى في الجزء الجنوبي من صعيد البحيرات في شهر إبريل ونهايته تتحوَّل إلى نهاية عظمى واحدة في سهول السودان في شهري يولية وأغسطس.

وقد تسقط الأمطار بصعيد البحيرات في أي وقت من السنة، ولكن باتجاهنا شمالًا يتميَّز الفصلان: فصل الرطوبة وفصل الجفاف.

ويمكن القول إنَّ سقوط الأمطار يحدث في منطقة تتبع سير الشمس شمالًا وجنوبًا متأخرًا شهرًا أو شهرين، ويعزى أصل الكثير من أمطار حوض نهر النيل إلى الجزء الجنوبي من المحيط الأطلسي.

ويمكننا تقسيم ماء النيل إلى قسمين: قسم تحمله نهيرات تنبع في الحبشة، والآخر يأتي به بحر الجبل من صعيد البحيرات. ولا يتسرب الكثير من الأمطار التي تسقط بالسودان إلى النيل؛ لأنَّ أكثرها إمَّا أن يتبخَّر أو تمتصه النباتات في موقع سقوطه، ويعزى هذا إلى استواء أكثر أراضي السودان.

وأهم أنهر الحبشة هي النيل الأزرق والعظيرة والبارو، ولها مميَّزات أنهر الجبال؛ إذ ترتفع ارتفاعًا سريعًا في فصل الأمطار مع تغييرات كبيرة، وتحمل كمِّيَّات عظيمة من الماء، أما بعد فصل الأمطار فيقل جريانها في سرعته كما يحدث عادة في العظيرة وفي

النيل يُوحّد بين مصر والسودان

الرهاد والدندر، إذ يقف جريان الماء فيها لمدة تزيد على نصف السنة، وتجف مجاريها إلا في برك منعزلة، وماء هذه الأنهر تكون في أثناء الفيضان مشبعة بالطمي ممّا يجعل خزنها في الخزانات من أصعب الأمور.

ويستمد النيل الأعظم أكثر مائه من النيل الأزرق الذي يبلغ معدل تصرفه عند مدينة الخرطوم ١٦٤٠ مترًا مكعبًا في الثانية بين سنة ١٩١٢ و ١٩٣٣، ولكن معدل تصرفه في شهر أغسطس ٥٦٩٠ مترًا، ثمّ يتناقص حتّى يبلغ ١٠٠ متر مكعب في الثانية من شهر إبريل.

أمّا في شهر سبتمبر الذي يبلغ فيه النيل الأعظم أعلاه، فإنّ نسبة ما يستمدّه من الماء على التقريب كالآتي:

٦٩٪ من النيل الأزرق، و ١٧٪ من النيل الأبيض، ويأتي المجرى الأصلي للنيل الأزرق من بحيرة تانا، لكنّه لا يستمد ماءً كثيرًا منها؛ لأنّ متوسط التّصرف من البحيرة يبلغ ١٢٠ مترًا مكعبًا في الثانية.

ويبلغ الفرق بين أعلى وأقل منسوب للنيل الأزرق عند الروصيرص التي هي أبعد نقط القياس عليه نحو تسعة أمتار. أمّا في رافد العطبرة عند خشم القربة فإنّ متوسط فرق المنسوبين يقرب من خمسة أمتار.

ويبين الجدول الآتي في الصفحة التّالية متوسط التّصرف الشهري في بعض المحطات المهمة في حوض النيل، وقد بُني على التّصرفات المقيسة بالرّغم من استعمال مناسيب النيل في بعض الأحيان بوضع الأوساط العديدة للتّصرفات المقيسة:



بحر الغزال.

معدل المتوسطات الشهرية لتصرف النيل ونهراته الرئيسية بالتر المكعب في الثانية سنة (١٩١٢-١٩٣٣)

النيل ونهراته	يناير	فبراير	مارس	إبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المتوسط السنوي
النيل الرئيسي عند أسوان	١١١٠	٩٤٠	٧٦٠	٧١٠	٨٠٠	١٠٢٠	١٧١٠	٦٣٠٠	٧٨٣٠	٥٤٦٠	٢٨٠٠	١٤٨٠	٢٥٨٠
خلف الخزان													
النيل الرئيسي عند وادي حلفا*	١٤٠٠	١٠٢٠	٧٤٠	٥٩٠	٥٦٠	٧٣٠	١٨٦٠	٧١٣٠	٨٤٩٠	٥٦٨٠	٣٠٠٠	١٨٨٠	٢٧٦٠
نهر العطربة عند الفم													
النيل الرئيسي عند الخرطوم†	١٢٤٠	٩٠٠	٧٠٠	٦١٠	٧٠٠	١١٠٠	٦٤٠	٢٠٦٠	٦٧٤٠	٤٤٣٠	٢٤١٠	١٦٦٠	٢٤٦٠
النيل الأزرق عند الخرطوم‡	٣٤٠	٢١٠	١٤٠	١٠٠	١٧٠	٤٩٠	٢٠٧٠	٥٦٩٠	٥٥٨٠	٢٠٢٠	١١٩٠	٥٨٠	١٦٤٠
النيل الأبيض عند الخرطوم	٩١٠	٦٩٠	٥٦٠	٥٣٠	٥٥٠	٦٢٠	٥٨٠	٦٢٠	١١٤٠	١٣٩٠	١٢٢٠	١٠٩٠	٨٣٠
النيل الأبيض عند الملاكال	٨١٠	٦٥٠	٥٨٠	٥٣٠	٥٨٠	٧٥٠	٩١٠	١٠٥٠	١١٦٠	١٢٤٠	١٢٣٠	١١١٠	٨٩٠
نهر السوبات عند حلة دوليب	٣٢٠	١٨٠	١٢٠	١٠٠	١٦٠	٢٤٠	٤٩٠	٦١٠	٧٠٠	٧٦٠	٧٨٠	٦٣٠	٤٣٠
النيل الأبيض — السوبات — المستنقعات§	٤٩٠	٤٧٠	٦٠	٢٣٠	٢٠	١٠	٢٠	٣٤٠	٦٠	٨٤٠	٥٣٠	٨٤٠	٤٦٠
بحر الجبل عند منجلا	٧٥٠	٧٠٠	٦٨٠	٧٢٠	٨٧٠	٨٤٠	٩١٠	١٠٣٠	١٠٧٠	١٠٤٠	٩٥٠	٨٣٠	٨٧٠

النيل ونهبراته	يناير	فبراير	مارس	إبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المتوسط السنوي
جزء بحر الجبل الذي يصل منجلا من بحيرة ألبرت	٧٥٠	٧٠٠	٦٧٠	٦٦٠	٦٧٠	٦٨٠	٦٩٠	٧١٠	٧٢٠	٧٧٠	٧٩٠	٨٠٠	٧٢٠
النسبة المئوية بين بحيرة ألبرت	١٠٠	١٠٠	٩٩	٩٢	٧٨	٨١	٧٦	٦٩	٦٩	٧٤	٨٣	٩٦	٨٣
نيل فيكتوريا بعد بحيرة كيوجا	٦٧٠	٦٢٠	٦٠٠	٦٢٠	٦٩٠	٧٤٠	٧٦٠	٧٨٠	٧٨٠	٧٩٠	٧٨٠	٧٤٠	٧١٠
نيل فيكتوريا عند شلالات ديبون	٥٩٠	٥٨٠	٥٩٠	٦٤٠	٧٢٠	٧٣٠	٦٨٠	٦٤٠	٦٢٠	٦٠٠	٦١٠	٦٣٠	٦٣٠

* في السنوات من ١٩٢٥-١٩٣٣ قد عمل حساب تأثير الموازنة عند قناطر سنار.
† في السنوات من ١٩٢٥-١٩٣٣ قد عمل حساب تأثير الموازنة عند قناطر سنار.
‡ في السنوات من ١٩٢٥-١٩٣٣ قد عمل حساب تأثير الموازنة عند قناطر سنار.
§ ويشمل بحر الغزال الذي يتراوح تصرفه من ١٢ إلى ٩٥ مترًا مكعبًا في الثانية.
|| هذا المعدل هو للسنتين ١٩١٣-١٩٣٣ بعد حذف سنة ١٩١٤.

وبمقارنة المتوسطات السنوية نرى من الجدول أن النهر يفقد جزءاً من الماء من العطبرة فصاعداً شمالاً، وكذا يفقد النيل الأبيض جزءاً بين الملاكال والخرطوم. ويتبين من الجدول أن النيل الأبيض هو أهم مورد للماء في طور انخفاض النيل الذي يصبح في هذه الفترة عاجزاً عن سد حاجات الري لمصر فتُضاف إلى مائه كمية من الماء المخزون في خزان أسوان. ويحجز هذا الماء على الأخص في شهري ديسمبر ويناير، ويصرف منه من إبريل إلى يولية، وفي كلتا الحالتين تحدد حال النهر هذه المواعيد التي تختلف من سنة إلى أخرى.

ويرى من الجدول الطريقة العامة لموازنة الخزان بمقارنة تصرفات وادي حلفا وأسوان. وأول استعمال لخزان أسوان بعد تخطيطه كان في فترة ١٩١٢-١٩١٣. ومن هنا يتضح أن الفترة المذكورة في الجدول هي منذ تخطيط الخزان.

ويعد النيل الأبيض مصر في أشد الشهور انخفاضاً بما يقرب من ٨٠٪ من كمية الماء. فيبلغ تصرفه نهايته العظمى عند الخرطوم في شهر أكتوبر بمعدل ١٣٩٠ مترًا مكعباً في الثانية، ويعيق ارتفاع النيل الأزرق السريع تصرف النيل الأبيض فيحفظ ماؤه ويملاً جزء منه واديه إلى أن تطلق حين انخفاض النيل الأزرق. ويرى تأثير ذلك بمقارنة تصرفات النيل الأبيض عند الملاكال والخرطوم من يولية إلى أكتوبر. وقد أُقيم خزان جبل أولياء على النيل الأبيض قريباً من الخرطوم لحجز هذه الكمية من الماء زمناً أطول لمد مصر بها في زمن التخاريق. ولتصرف النيل الأبيض مصدران:

- (١) السوبات الذي يختلف متوسط تصرفه من ٧٨٠ مترًا مكعباً في الثانية في شهر نوفمبر إلى ١٠٠ متر مكعب في الثانية في إبريل.
- (٢) تصرف بحر الزراف وبحر الجبل، وهو ثابت تقريباً طول السنة، ولو أنه يختلف قليلاً من سنة إلى أخرى.

ويتكون نهر السوبات من التقاء نهري البارو والبيبور أمام محطة الناصر بقليل، والجزء الأعظم من تصرف السوبات يأتي به نهر البارو من بلاد الحبشة، وتستمد نهيرات جيلا وأكوبو وخور مكواي — التي هي أهم فروع البيبور — ماءها من الحبشة أيضاً، ومعظم فروع البيبور الباقية تأتي من منحدرات صعيد البحيرات، ولكنها لا تمده إلا بجزء يسير من الماء.

ويبلغ تصرّف السوبات حدّه الأعلى عند المصب في أكتوبر ونوفمبر. أمّا في نهيرات الحبشة فيبلغ هذا الحد في سبتمبر. وسبب هذا التأخّر هو أنّ المساحات الكبيرة من الأرض المستوية يغمرها النهر ثمّ يعود بعض الماء منها إلى النهر فيما بعد.

وقد غمر الماء مساحات شاسعة بين السوبات، ونجد الحبشة، وصعيد البحيرات، وبحر الجبل في فيضان سنة ١٩١٧ الغزير. وبلغ التصرف عند مصبّ السوبات في هذه الفترة غايته في شهر فبراير سنة ١٩١٨، بينما كان أعظم تصرّف عند جمبلا على البارو في سفح نجد الحبشة قبل منتصف أكتوبر.

ويمكن عد بحر الزراف شعبة لبحر الجبل؛ لأنّه ينبع من مستنقعات شرق بحر الجبل ويتّصل به بقناتين حفرتا بالكراكات في سنتي ١٩١٠ و ١٩١٣، فمأوه مستمد من بحر الجبل.

أما بحر الغزال فيمد النيل الأبيض بقدر يسير من الماء بالرغم من اتّساع مساحة حوضه الغزير الأمطار. وأكبر تصرّف قيس في مصب بحر الغزال هو ٩٠ مترًا مكعبًا في الثانية وقد يجري أحيانًا في الاتجاه المضاد، أي من النيل الأبيض إلى بحيرة تو. أمّا نهيرات خط تقسيم مياه نهري النيل والكونغو، فتجري في سهول السودان، حيث تُكوّن مستنقعات يضيع أغلب مائها بالتبخر وبامتصاص النباتات لها.

ويعادل تصرّف بحر الجبل والزراف وبحر الغزال الفرق بين تصرّف النيل الأبيض عند الملاكال وتصرّف مصب السوبات؛ ولذا سُمّي هذا المجموع في الجدول تصرّف المستنقعات.

وإذا أهملنا ما يأتي به بحر الغزال؛ فإنّ جميع الماء الذي يجري ويصل إلى أطراف المستنقعات يأتي من البحيرات العظمى ومن منحدرات صعيد البحيرات مارًا بمنجلا، ولا يصل إلى نهايات المستنقعات من التصرف المار بمنجلا إلّا نصفه، وهي نسبة متغيّرة، ففي السنين العالية تزيد النسبة المئوية للضائع وتقل حين انخفاض النيل.

وللمستنقعات تأثير آخر، وهو إعاقة جميع التغيرات عدا الرئيسية منها، وإطالة الزمن الذي تستغرقه تغيرات التصرفات بمنجلا ليكون تأثيرها محسوسًا في نهاية المستنقعات. ويبلغ هذا الزمن من ثلاثة إلى أربعة شهور، ولكنه يقلّ حينما تكون المناسيب واطئة جدًا عند جفاف جزء كبير من المستنقعات.

وإذا راعينا الفترة التي يستغرقها سير الماء نجد أنّ التصرف الشهري عند نهاية المستنقعات لا يزيد بحال من الأحوال على كمية الماء المارة بمنجلا، وعليه فقد كانت المستنقعات دائمًا سببًا في ضياع الماء، ولم تكن كخزانات في وقت من الأوقات.

السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية (الجزء الثاني)

وبهذه المناسبة ندوّن فيما يلي أقلّ تصرفات السنتين ١٩٢٢ و١٩٢٣:

المتوسط الشهري للتصرف بالمتر المكعب في الثانية

منجلا			المستنقعات — الملاكال — السوبات	
١٩٢١-٢٢	١٩٢٢-٢٣		١٩٢٢	١٩٢٣
ديسمبر	٤٤٠	٤٠٠	٣٧٠	٣٦٠
يناير	٤٠٠	٣٧٠	٣٢٠	٢٩٠
فبراير	٣٧٠	٣٣٠	٢٩٠	٢٨٠
مارس	٣٧٠	٣٢٠	٢٩٠	٣٠٠
إبريل	٤٠٠	٣٥٠	٣٠٠	٣٣٠

ويتصل الكثير من الأنهار ببحر الجبل بين منجلا وبحيرة ألبرت، وتمده هذه الأنهار في فصل الأمطار بقدر وافر من الماء، وكلها سيول جارفة سريعة الارتفاع والهبوط. وما تأتي به من الماء من ديسمبر إلى مارس ضئيل لا يستحق الذكر أمّا مورد بحر الجبل المستمر فهو البحيرات التي تمده على المتوسط بنحو ٨٠٪ من كمية مائه السنوية.

أمّا المعلومات عن نظام بحيرتي فيكتوريا وألبرت فقليلة جدًّا، وعليه فكل ما يستنتج منها تجريبي. وقد بحث الدكتور هـ. أ. هرست المعلومات الحالية في تقرير نُشر عن حوض صعيد بحيرات النيل، وطبع بالمطبعة الأميرية سنة ١٩٢٥ ملخصه ما يأتي: أهم أنهار بحيرة فيكتوريا هو نهر كاجيرا، وتأتي الأنهار الشرقية والجنوبية بكميات وافرة من الماء في فصل الأمطار، لكنّها عديمة الأهمية زمن الجفاف. أمّا نهر كاتونجا الواقع بالجهة الغربية فهو ما تبقى من مجموعة أنهار كبيرة، ولكن ما يمد به البحيرة من المياه قليل؛ لأنّ بوايه مستنقعات البردي التي تعيق سير المياه — ومستنقعات الوديان هذه من مميّزات مساحات عظيمة من أوغندا. ويقترب خط تقسيم المياه من البحيرة في شمالها، فتتجه المياه شمالاً إلى بحيرة كافو وكيوجا. ونظرًا لاتساع مساحة بحيرة فيكتوريا التي تبلغ ١/٢ مساحة حوضها، ونظرًا لصغر النسبة المئوية لماء الأمطار المتسرّبة إليها، فإنّ أهم العوامل تأثيرًا على نظامها هو ما يسقط على سطحها

من الأمطار مباشرة وما يتبخر منه. وهذه العوامل تُقدّر بأربعة أضعاف العوامل الأخرى، أي ما ينحدر من حوضها وما يصب في شلال رييون. ولا يعرف تصرّف نيل فيكتوريا إلّا بالتّقريب، ولكن يتّضح من المعلومات الموجودة أن التّصرف يتساوى على التّقريب أمام بحيرة كيوجا وخلفها من الجدول السابق. وقد يحتمل أن تكون بحيرة كيوجا منبع خسارة في النّصف الأول من السنة ومنبع زيادة في النّصف الثّاني. على أن كلّاً من الزيادة والنقصان عادة قليل الأهمية. وتأثير ذلك على نيل فيكتوريا هو تأخير موعد النهاية العظمى والنهاية الصغرى. والنهاية العظمى أمام بحيرة كيوجا تحصل في يونية والصغرى في يناير وفبراير، بينما النهاية العظمى خلف بحيرة كيوجا تكون من أغسطس إلى نوفمبر، والصغرى في مارس.

أمّا في حالة بحيرة ألبرت فإنّ متوسط ما يدخلها من ماء نيل فيكتوريا يقرب من ضعف ما يتسرّب من حوضها وما يُخرجه منها نيل ألبرت أو بحر الجبل يزيد بقدر الثلث عمّا يدخلها من مياه نيل فيكتوريا ويبلغ التبخر $\frac{1}{3}$ هذه المقادير، بينما يبلغ ما يسقط عليها من الأمطار مباشرة خمسها، وتحدث النهايتان العظمى والصغرى متأخرتين شهرًا على التّقريب عن حصولهما بنيل فيكتوريا. وما تقدّم هو نتائج عامة استُخلِصت من المعلومات الحالية القليلة عن المباحث المائية لصعيد البحيرات، وتحتاج للتأكيد ولزيادتها بأرصاء تفصيلية تؤخذ باستمرار في سنين كثيرة. وهو ما يقوم به الرّي المصري في السودان.

أمّا ما سُجّل من مناسيب النّيل في مصر فيرجع إلى سنين عديدة، ولكن القديم منها عن سنة ١٨٧٢ غير مستوفٍ؛ إذ ليس به إلّا مناسيب مبعثرة. وتوجد مجموعة للنهايات العظمى والصغرى للمناسيب عند القاهرة من سنة ٦٤١ إلى سنة ١٤٥٠ ميلادية تكاد تكون كاملة. وممّا يلفت النّظر في هذه المعلومات أنّ الفيضانات كانت أعلى من المتوسط في مدة طويلة تقرب أحياناً من الخمسين عاماً، وأقل منه في فترات أخرى، كما يحتمل حدوث فيضانات منخفضة جدّاً بين مجموعة من الفيضانات العالية وبالعكس. وقد فحصت هذه السجلات للوقوف على هل كانت الفيضانات العظيمة دورية وقد

استنتجتُ منها أطوارًا قصيرة. وتطمس الاختلافات معالمها لدرجة تصبح معها عملية التنبؤ عديمة الفائدة.

وتوجد علاقة بين الأحوال الجوية لجنوب المحيط الأطلسي وبين فيضان النيل، ولكن لم يتيسر حتى الآن عمل تنبؤ عن الفيضان يمكن الاعتماد عليه في الأغراض العملية. وعلى كلٍّ فقد يمكن في يوم من الأيام بتقدم علم الظواهر الجوية، وبالوقوف بالتفصيل على حقيقة العامل الذي ينشأ عنه الفيضان أن يُستنتج تنبؤ دقيق عن حال الفيضان قبل حدوثه ببضعة أشهر. وترداد قيمة هذا التنبؤ بازدياد مناطق الرّي في وادي النيل. ويمكن عمل تنبؤات يُعتمد عليها في حال انخفاض النيل قبل حدوثه ببضعة أشهر، ففي شهر ديسمبر مثلاً يمكن عمل تنبؤات عن حالة النيل على العموم بمصر لغاية شهر مايو. ولكن ابتداء الأمطار في صعيد الحبشة يجعل هذه التنبؤات بعد هذا الميعاد غير مؤكدة، وكذلك يمكن عمل تنبؤات لمدد قصيرة مبنية على حساب التصرّفات والمناسيب الأمامية بدرجة عظيمة من التحقيق. وتُعمل تنبؤات من هذا القبيل باستمرار؛ لتساعد على وضع برنامج الرّي ولملاء خزّان أسوان وتفريغه.

(٣) المناخ

إنَّ اتساع مدى حوض النيل ارتفاعاً وعرضاً ينشأ عنه اختلاف عظيم في المناخ، وللحوض على وجه التقريب ثلاثة أقسام رئيسية من المناخ، وهي منطقة البحر الأبيض المتوسط، والمنطقة الصحراوية، والمنطقة الاستوائية. وحدود هذه المناطق ليست معينة، ولكن يمكن القول على وجه التقريب إنَّ منطقة البحر الأبيض المتوسط تشتمل على الدلتا، وتمتد مسافة قصيرة في صعيد مصر، وإنَّ المنطقة الصحراوية تشمل جزءاً من صعيد مصر وشمال السودان، وتمتد تقريباً حتى العطبرة، وإنَّ المنطقة الاستوائية هي ما بقي من الحوض.

وأهم ما بُني عليه هذا التقسيم هو الدورة الجوية، وللقسم الاستوائي أحوال متعدّدة من حيث سقوط الأمطار والرطوبة ودرجة الحرارة، وهي العوامل المباشرة في التأثير على الحياة فيه. ومميّزات النّصف الشّمالي من هذا الحوض درجة الحرارة،

وانخفاض درجة الرطوبة، وقلة الأمطار، ويندر وجود الماء بعيدًا عن الأنهار في فصل الجفاف حتّى في سهول جنوب السُّودان.

ولتوزيع الضغط الجوي أربعة فصول يمكن تسميتها بالشتاء من نوفمبر إلى مارس، والصيف من يونية إلى سبتمبر، مع فترتي انتقال قصيرتين بينهما.

ويتمركز الضغط المرتفع على الصحراء الكبرى مدة فصل الشتاء، وتكون رياح وادي النيل جزءًا من الرياح التي تدور حوله. وللضغط المرتفع مركز آخر فوق أواسط آسيا. وتخترق أفريقية منطقة من الضغط المنخفض محورها يقرب من شمال خط الاستواء، وتهب على العموم رياح شمالية على وادي النيل حتّى خط الاستواء، ويعيق هذا الدوران العام الانخفاضات الجوية التي تسير على البحر الأبيض المتوسط من المغرب إلى الشرق، فتكثر الرياح الجنوبية في الوجه البحري شتاءً. وفي فبراير حين يكون تأثير الضغط المنخفض على البحر الأبيض المتوسط واضحًا تكون الرياح السائدة على مصر من الساحل حتّى مدينة القاهرة جنوبًا متّجهة نحو الجنوب الغربي، ويكون الرياح العام شماليًا بين خطّي العرض ٣٠° و ٢٠° شمالًا على مدار السنة.

وفي التّوزيع الصّيفي تتكوّن منطقة منخفضة الضغط فوق الشّمال الغربيّ للهند بانحدارها على العموم من الغرب إلى الشرق. أمّا في الجزء الشّمالي من الحوض فتهبّ باستمرار رياح شمالية. وفي النّصف الجنوبي تكون الرياح على العموم جنوبية غربية تحمل معها النّدى الذي يسقط أمطارًا في جنوب السُّودان والحبشة.

وعلى العموم توجد منطقة قليلة الضغط ذات خطوط ضغط متساوية مغلقة في أثناء فترتي الانتقال فوق أواسط السُّودان تدور حولها الرياح، بينما تهبّ رياح شمالية على الجزء الشّمالي من الحوض، وأكثر ما يتوقّف عليه اتّجاه الرياح في صعيد البحيرات هو شكل المكان الطّبوغرافي.

ويمكن القول على وجه التّقريب بأنّ طقس النّصف الشّمالي من الحوض في أثناء الصيف أكثر انتظامًا من طقس الشتاء، والأمر بالعكس في الجزء الجنوبي.

ويبين الجدول الآتي الظواهر الرئيسية لتوزيع درجة الحرارة:

معدل درجة الحرارة بالسنتيجراد

المرصد	الإسكندرية	الجيزة (القاهرة)	وادي حلفا	الخرطوم	اللاكال	منجلا	عين تبيه
المتوسط السنوي	١٩,٩	١٩,٥	٢٤,٤	٢٨,٢	٢٦,٣	٢٦,١	٢١,٥
أعلى متوسط شهري	الشهر أغسطس ٢٥,٩ المقدار	يولية ٢٦,٧	يولية ١٣,٦	يونية ٣٣,١	إبريل ٢٩,٧	مارس ٢٨,٤	فبراير ٢٢,٢
أقل متوسط شهري	الشهر يناير ١٣,٥ المقدار	يناير ١٠,٨	يناير ١٤,٤	يناير ٢١,٤	أغسطس ١٤,٦	يولية-أغسطس ٢٤,٣	يولية ٢٠,٤
أعلى متوسط النهائية العظمى	الشهر أغسطس ٣٠,٨ المقدار	يولية ٣٥,٣	يونية ٤١,٣	يونية ٤١,٨	مارس ٣٩,٠	مارس ٣٧,٣	يناير-فبراير ٣٦,٧
أقل متوسط النهائية الصغرى	الشهر يناير ١٠,٤ المقدار	يناير ٥,٤	يناير ٧,٧	يناير ١٤,٩	ديسمبر ١٧,٦	يناير ١٩,٥	يولية-أغسطس ١٦,٤
متوسط المدى اليومي	يناير ٨,٢	يناير ١٣,٦	يناير ١٦,٣	يناير ١٥,١	يناير ١٧,٧	يناير ١٧,٥	يناير ٩,٣
	يولية ٧,٣	يولية ١٥,٩	يولية ١٧,٩	يولية ١٤,٠	يولية ٩,٨	يولية ١٠,٩	يولية ٨,٣

النيل يُوحّد بين مصر والسودان

وتحدث أقصى درجات الحرارة في شمال السودان، ولو أن درجات الحرارة المرتفعة تحدث في كلّ مكان ما عدا الأراضي المرتفعة. أمّا في مصر فقد كانت أعلى درجة حرارة سُجلت حديثاً هي ٥١ سنتيجراد في أسوان، وأقل درجة هي: ٤ سنتيجراد في الجيزة. وقد سجلت درجة ٥٢,٥° سنتيجراد في السودان في وادي حلفا و٥٥,٥° سنتيجراد في طوكر. إلّا أنّ الأخيرة مشكوك فيها. وأقل درجة حرارة سجلت في السودان هي -٢° سنتيجراد في وادي حلفا.

أمّا على شاطئ البحر الأبيض المتوسط، فإنّ مدى الفروق السنوي واليومي أقلّ ممّا هما عليه في الداخل، ويزيد هذان المديان في مصر العليا وفي شمال السودان، ويؤثر عليهما فصل الأمطار جنوباً عن ذلك، ولو أنّ المدى اليومي يظل كبيراً في فصل الجفاف لغاية نمولي على حدود أوغندا والسودان.

معدل النسبة المئوية للرطوبة النسبية

بالمركز	المتوسط السنوي	أعلى منسوب شهري	أقل منسوب شهري	المقدار	الشهر
الإسكندرية	٧٢	يولية	٧٧	فبراير	٧٠
الجيزة (القاهرة)	٦٩	ديسمبر	٨١	مايو ويونية	٥٥
وادي حلفا	٣٢	ديسمبر	٤٩	يونية	٢٠
الخرطوم	٣٠	أغسطس	٥٥	إبريل	١٥
الملاكال	٥٨	أغسطس	٨٦	فبراير	٢٤
منجلا	٦٩	يولية وأغسطس	٨٤	يناير	٤٨
بوكوبا (بحيرة فيكتوريا)	٨٠	إبريل	٨٩	يولية	٧١

وأهم ما يلفت النّظر من الظواهر الجوية من حيث الرطوبة انخفاضها في الجزء الشّمالي من السودان، ويقل متوسطها من ساحل البحر الأبيض المتوسط إلى الداخل حتّى قرب مروى عند خط عرض ١٨° شمالاً، حيث يبلغ المتوسط السنوي ٢٢٪. ومروى بلا ريب من أجف بقاع العالم، وكثيراً ما سُجلت بها نسب الرطوبة تقرب من

السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية (الجزء الثاني)

الصفير، وكثيراً ما تبلغ نسبة الرطوبة ٥٪ في القطر المصري والسودان من ساحل البحر الأبيض المتوسط إلى مسافة جنوب الخرطوم في الربيع وفي أوائل الصيف. ويزيد المتوسط السنوي من مروي فما بعدها لسقوط الأمطار، ولكن تقل الرطوبة جداً في فصل الجفاف من أواسط السودان جنوباً حتى الملاكال، وترتفع درجة الرطوبة قرب بحيرة فيكتوريا على طول السنة. وقد يحدث سقوط الأمطار إلى حدٍّ ما. والجدول الآتي يزيد الشرح بياناً:

معدل سقوط الأمطار بالملليمتر

المرصـد	المجموع السنوي	أعلى متوسط شهري		أقل متوسط شهري	
		الشهر	المقدار	الشهر	المقدار
الإسكندرية	١٩٢	ديسمبر	٦٠	يولية، يولية، أغسطس	صفر
الجيزة «القاهرة»	٣٠	يناير	٧	يولية، أغسطس، سبتمبر	صفر
وادي حلفا	—	—	—	—	صفر
الخرطوم	١٥٧	أغسطس	٧٠	نوفمبر إلى فبراير وإبريل	صفر
الملاكال	٨٨٧	أغسطس	٢٠٥	ديسمبر إلى فبراير	صفر
منجلا	٩٥٤	يولية	١٣٨	يناير	٢
عين تيبه	١٤٩٨	إبريل	٢٥٧	يناير	٦٦

المسافة بين بحيرة فيكتوريا وبين أهم الأماكن الواقعة على النيل ومقدار ارتفاعها عن سطح البحر

الأماكن	الموقع	المسافة من شلالات ريبون (بالكيلومتر)	ارتفاع أوطاً سطح تصله المياه عن منسوب سطح البحر (بالمتر)
شلالات ريبون	بحيرة فيكتوريا	صفر	*١١٣٤
ماسندي بورت	نيل فيكتوريا	٢٢٥	١٠٣٠

النيل يُوحّد بين مصر والسودان

الأماكن	الموقع	المسافة من شلالات ريبون (بالكيلومتر)	ارتفاع أوطاً سطح تصله المياه عن منسوب سطح البحر (بالمتر)
شلالات مارتشزون	نيل فيكتوريا	٣٨٥	٦٦٤†
بحيرة ألبرت	بحيرة ألبرت	٤١٦	٦١٩
وادلاي	بحيرة الجبل	٤٧٧	٦١٨
نيمولي	بحيرة الجبل	٦٢٦	٦١٤
جوندو كورو	بحيرة الجبل	٨٠٨	٤٥٢
منجلا	بحيرة الجبل	٨٤٥	٤٤٢
بور	بحيرة الجبل	٩٧٣	٤٢١
بحيرة نو	النيل الأبيض	١٥٩٢	٣٨٨
التوفيقية	النيل الأبيض	١٧٢٤	٣٨٥
الملاكال	النيل الأبيض	١٧٣٨	٣٨٤
الدويم	النيل الأبيض	٢٣٥٤	٣٧٤
الخرطوم	النيل الأبيض	٢٥٥٦	٣٧٢
نهر العظيرة	النيل	٢٨٧٧	٣٤٢
أبو حمد	النيل	٣١٢٩	٣٠٨
كريمة	النيل	٣٣٦١	٢٤١
وادي حلفا	النيل	٤٠٨٩	١١٥
أسوان (المدينة)	النيل	٤٤٣٨	٨٣
الأقصر	النيل	٤٦٥٥	٦٨
قنا	النيل	٤٧١٧	٦٤
جرجا	النيل	٤٨٣٩	٥٧
أسيوط	النيل	٤٩٨٢	٤٥
القاهرة	النيل	٥٣٨٤	١٥

السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية (الجزء الثاني)

الأماكن	الموقع	المسافة من شلالات ريبون (بالكيلومتر)	ارتفاع أوطاً سطح تصله المياه عن منسوب سطح البحر (بالمتر)
قناطر الدلتا (الأمام)	النيل	٥٤٠٧	١٤
فم رشيد	النيل	٥٦٤٣	صفر

* أمام الشلالات.

† أمام الشلالات.

المسافة بين بحيرة تانا وبين أهم الأماكن الواقعة على النيل الأزرق ومقدار ارتفاعها عن سطح البحر

الأماكن	المسافة من بحيرة تانا	ارتفاع أوطاً سطح يصله الماء عن منسوب سطح البحر
	بالكيلومتر	بالمتر
بحيرة تانا	.	١٨٤٤
فازوغي	٨٧٥	٤٧٧
الروصيرص	٩٧٥	٤٤٠
سنجا	١١٧٥	٤١٥
سنار	١٢٦٥	٤٠٧
واد مدني	١٤١١	٣٨٩
الكاملين	١٢٤٥	٣٨١
الخرطوم	١٦١٧	٣٧٢

(٤) مصر والنيل

قال سعادة الباحث الفاضل أمين سامي باشا:

إنَّ الديار المصريَّة بما هو قائم بها من صفة العتاقة البليغة وفضيلة الثبات العجيبة والتُّودة الغريبة التي كانت توصلت بها إلى أعلى درجات الحضارة،

وحصلت على نهاية صلاح الحال والتَّحسين كانت غنيَّة عن اقتباس النور من الغير، وليست محتاجة إلى سواها في اكتساب مناهج الخير،^١ وهذا يطابق ما وصفها به موسى، وهيرودوتس، وديودرس الصَّقلي، واسترابون، وابن مرسين أوكلمنوس الإسكندري.

ورغمًا عن العواصف والتَّخريب وتغيير الدول على مصر، فإنها لا تزال حافظة على مميزاتها الخصوصية. فقد وجهت عناية الفراعنة الذين قاموا بأمر شئونها منذ مبدأ مدنيّتها الزاهرة الباهرة إلى ما يأتي:

أولاً: حفظ مجرى النيل واتِّقاء كلّ الغوائل التي كانت تعترض سيره كالرمال التي أهلكت جيوش الفرس وألوف الجنود التي قادها هكس باشا لمقاومة ثورة المهدي وإنجاء غوردون فإنَّه للآن لم يعثر لها على أثر، إذ غمرتها الرمال في مكان لا يعلمه إلَّا الله، وقد قرر مجلس النُّظار في ٢٤ مايو سنة ١٨٨٤ اعتبار الخدمة العسكرية والملكية معدومين، واعتبار وفاتهم من ٢٩ فبراير سنة ١٨٨٤، وأن يكون ترتيب المعاش لهؤلاء وهؤلاء ابتداءً من أول مارس سنة ١٨٨٤. تلك الرمال التي كانوا يعانون في إزالتها أشد العذاب لم ينجهم منها إلَّا الحيوان، الذي له أكبر فائدة، وهو الأستاذ الأول للإنسان؛ فقد تعلم طرق الادخار ونظام الجيوش وترتيبها والحروب، وهو النمل. كما استفاد منه أحد ولدي آدم الذي لم يقبل منه ما قبل من أخيه القربان، وكما استفاد أيضًا تعلم علم الجسور والقناطر من الحيوان المسمَّى بالكستور، وهو المعروف بالجندباوستز، وهذا الحيوان هو الذي وجَّه نظر المصريين القدماء إلى إقامة الهرم الأكبر؛ فإنَّهم لما رأوا هجرة السمان إلى بلادهم وقت هبوب الرياح الشديدة من الشَّمال الغربي، وأنها ترفع أحد جناحيها كالقلع وتحرك الآخر كالمقذاف وتترك نفسها حتَّى تقطع البحر المتوسط الإسكندري فتصل منهوكة القوى إلى أماكن استراحتها، فكانوا يقيمون أغصانًا تتكون تحتها كُثبان من الرمال تقف عليها لتستريح، ومثل السمان القلق^٢ المسمى عند الفرنج سيجوفي، فمضيفه الجهات الشمالية الباردة من أوروبا، وشتاؤه وطنه الأصلي من أفريقية، فيسمع صوته جهة الأهرام وغيرها، فبمشاهدته تكون كُثبان الرمال تحت تلك الأغصان. وكان لزامًا عليهم أن يذوقوا من العذاب ألوانًا في تطهير مجرى النيل من هذه الرمال التي كانت تطمر مجراه الذي كان بالقرب من مكان الهرم الحالي.

قام بفكرهم أنَّهم إذا أقاموا هَدْفاً يمنع الرمال من طمر مجرى النَّهر استراحوا من العذاب المستمر، فأقاموا الهرم الأكبر ذا السطوح المائلة التي إذا سقطت عليها الرمال كانت زاوية السقوط مساوية زاوية الانعكاس، وليس في سطح أي جسم آخر تتوفر تلك المزية، وشيدوه وعانوا في تشييده ما عانوا، وأبدعوا هندسته، وتفنَّنوا في تجميله بما وصلت إليه معارفهم الهندسية والفلكية، حتَّى إنَّهم أحكموا الفتحة البحرية التي في منتصف أسفل تلك الوجهة على امتداد محور العالم، وجعلوا الفتحة القبلية في أعلى السطح المقابل تدخل منها أشعة ضوء الشعري^٢ على جثمان من سيدفن في هذا المكان، وضلع الهرم ١٠٠٠ شبر، وكل شبرين ذراع، وهو من الآثار المصريَّة العجيبة التي تدهش الأبصار؛ فقد هرم الدهر وهو فتى، وتعاقت عليه العصور وتوالت الدهور وهو باقٍ يشهد بناؤه بعلو درجات المتقدمين، وينطق ببراعة من كانوا بمصر من المهندسين، بوضعه يمكن تعيين الجهات ومعرفة الفصول والانتقالات.

فهذه هي أهم البواعث على تشييد الهرم، وليس كما يقولون إنه أنشئ ليكون مدفناً، نعم قد دفن فيه منشئه، ولكن هو كما يحصل الآن فيدفن منشئ أحد المساجد أو الجوامع فيها كما حصل في عهد ساكن الجنان إسماعيل باشا؛ إذ دفن الشيخ العروسي شيخ الجامع الأزهر في مسجده الذي هو في الشارع الممتد من باب البحر إلى باب الشعرية. وكثيراً ما وجدت مساجد سُمح بدفن منشئها فيها، ولكنَّها قبل كلِّ شيء هي بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه.^٤

وبإنشاء ذلك الهرم استراح الناس من العذاب الأليم الذي كانوا يعانونه كلَّ عام في إزالة الرمال الكثيرة التي كانت تعوق سير النِّيل، وبذلك آمنوا طريقه، واتخذ سيره نحو الجهات البحرية، وتولدت من ذلك أرض فسيحة سُمِّيت بهدية النِّيل، وعلى منوال هرم الجيزة عملت أهرام أخرى من الحجر واللبن، ولكن كلها في الجهة الغربية من النِّيل لا في الجهة الشرقية التي كلها أحجار وجبال. أما الجهة الغربية فهي منافس تنسف منها الرمال.

ولو وفقَّ الباحثون من المتأخرين لما قالوا كما قال دوربك مفتش المدارس والمكاتب في مقدمة كتابه «التعليم في مصر»: «أو لقد قدر ما حلَّ من العذاب الجسدي لهؤلاء الألوفا من البشر الذين كانوا كقطيع من الحيوان بذلوا النفس والقوى في تشييد الآثار العظيمة التي تسمَّى بالأهرام.»

ولو علم المأمون سر إنشاء الهرم لما أقدم على الأمر بهدمه عند حضوره سنة ١٩٠ هـ، ولكن لم يتيسَّر إلَّا إزالة الجزء العلوي منه.

ثانيًا: إنشاء خزانات في مجرى النيل لأدخار مياهه وصنع سيالة في كلّ خزان تفيض منها إلى ما بعدها مياه بقدر معلوم، «وممّا يُوجب إعمال الفكر أنّه يوجد فيما فوق وادي حلفا على القرب من القرية المسماة سحنة — وهذه مسألة فيها نظر — صخور وعرة المرقى رأسية الوضع على حرف النيل توجد عليها كتابات بالقلم المصري القديم منقوشة على ارتفاع سبعة أمتار فوق ما تبلغه المياه إذا وصلت إلى أعلى درجة من الزيادة الآن. ومن ترجمتها يعلم أن النيل كان في عصر العائلة الملوكية الثانية عشرة والثالثة عشرة إذا بلغ أقصى زيادة يصل إلى موضع النقش من تلك الصخور. وإذا صحّ ذلك فإنّ النيل من قبل هذا العصر بأربعين قرنًا من الزمن يبلغ عند الشلال الثاني أكثر ممّا يبلغه في عصرنا هذا من الارتفاع بسبعة أمتار. ولعل السبب في اختلاف ارتفاع مياه النيل وما اعتنى بعمله فراغة الدولة المتوسطة من الأعمال الجسيمة في ماء النيل بقصد الامتناع من غائلته، والانتفاع بزيادته، وللتحصن من غارات أعدائهم الذين كانوا يتهجّمون عليهم من السودان يجعل هذا الشلال حصنًا طبيعيًا ومانعًا قويًا من نزول سفنهم إليه وشن الغارة عليهم.

ولمّا سافر سير صمويل باكر بحملته التي أعدّها له ساكن الجنان إسماعيل باشا خديوي مصر، وكانت برياسة الميرالاي رءوف بك، أراد أن يجتاز بحملته ومعداتنا وسفنها سيالة الشلال، فاستلزم الحال وقوف الحملة مدة عام حتّى أزيلت بعمال من بلاد إسنا،^٥ وهكذا يجرؤ كلّ انسان لا يدرك سر ما هو مجسّم أمامه على هدم كلّ أثر نافع.

ثالثًا: إعداد مصرف للنجاة من طغيان ماء النيل عند الفيضانات العالية ليفيض منها على جهة الواحات وما بعدها إلى مريوط ليُكسب تلك الأراضي خصوبة، فتنتب حبّ الحصيد والنّخيل والأعناب. وقد قال هيردوت:

إنّه بسبب حدوث اختلافات مذهبية بين كهنوت ذلك الوادي وكهنوت مصر، وطول عهد تلك الاختلافات اضطرّ الطرفان إلى تحكيم الإله آمون للفصل فيها، فاجتمعوا تحت الإله آمون الذي هو من حجر الجرانيت الذي تستقبل مسامه الندى ليلاً. وعند حرارة الشمس نهارًا يحصل أزيز تسمع منه أصوات، فاعتقد كهنوت وادي النيل بأنّ ذلك مقبع لكهنوت إقليم الواحات وما جاورها، ولكن الآخرين رأوا أنّ هذا ممّا يوجب انحطاطهم في أعين سكّان واديهم فأصروا على استمرار الخلاف، فاضطر الأولون إلى

الاستعانة بقوة الحُكَّام على عدم سريان المياه في المصرف وأغلقوه ولكن بدون إحكام، فكانت المياه في مدة الفيضان تظهر منه كالنافورات تتسرب في كلِّ عام، فتظهر في امتداد البحر الذي بلا ماء.

وقد بحث هذا الموضوع المرحوم محمود الفلكي باشا بحثاً مستفيضاً ودَوَّن فيه ما يُؤكِّد رواية هيردوت، وتوسع فيما يتعلَّق بما كان في مربوط من آثار العماوية والخير والكروم، وما كان يعمل منها، وحياض العصير وغير ذلك. فلو درس هذا الموضوع درساً دقيقاً وأُعيد مجرى البحر الذي بلا ماء لأفاد في تصريف ما يزيد من مياه الفيضان في سنة كالتّي نحن فيها بدلاً من ضياعها في البحر الأبيض المتوسط.

وزيادة على ما قدمناه فإنَّ بلاد القطر كانت منشأة على مرتفعات عالية، سواء في الوجه القبلي والبحري، وكانت السُّكان تسر بالفيضانات العالية لتكسب الأرض خصباً يُغنيها عن التَّسميد. وإنَّما كان يُؤلمهم أن يتأخَّر هبوط النِّيل إلى شهر بؤونة.

وفي عهد ساكن الجنان محمد علي باشا شرع في عمل الرِّي الصِّيفي وأحكام الحوش في الوجه القبلي؛ فأدَّى ذلك إلى تمكُّن الناس من إزالة البلاد العالية، واستعملت الأتربة التي كانت تحت تلك المباني كسماد بالتَّدرج عندما توفرت لديهم وسائل الرِّي الصِّيفي في عهده، فصرنا لا نرى تل أتريب ولا تل بسطة ولا تل حوين ولا تل راك ولا تل مسمار ولا ولا ... إلخ من التلول القديمة لا في الوجه القبلي ولا في الوجه البحري، وتلا ذلك تنظيمات أخرى في الرِّي حتَّى أنشئ الخزان وقناطر أسيوط ونجع حمادي، مع تعلية الخزان للمرة الأولى والثانية، وأدخلت مشروعات من بحري أسيوط إلى الجيزة.

ومع هذا فقد توصلوا إلى ما اعترف به الأوربيون من أن مصر هي المنبع الأول للعلوم والفنون ومهد الهندسة وتخطيط البُلدان والزراعة والكتابة. وبينما هم يحترمونها ويقدسونها التقديس الواجب لوطن الشرائع والنظمات السياسية والكهنوتية والرموز الدينية، وبينما هم يعجبون بآثار عمارتها وبهياكلها ومدافنها وأهرامها ومسلاتها وتماثيلها التي منها أبو الهول، وبينما حب العلوم يحملهم على مطالعة كلماتها السرية المرسومة على ذلك الكتاب الحجري الهائل الذي فتحت صفحاته منذ أُلوف من السنين من مبدأ الشلالات التي عند أفواه النِّيل نرى أن أهل الشَّرق كانوا فيما مضى لا يرون في تلك الهياكل وتلك القصور الملوكية القديمة وفي تلك التماثيل الفخمة وفي أبي الهول إلَّا خضراء سحرية على كنوز مدفونة. وما تلك الكتابة الرمزية إلَّا إشارات سرية تُعلِّم الناس طرق استخراج الذهب واستكشاف المال المخبأ فيها.

ولقد شاركت أوروبا الشرق زمنًا في الاعتقاد بتلك الأوهام، وسألت تلك الأحجار عن أسرار الحجر الفلسفي، وأنكرت المعنى المخبأ وراء سر الكيمياء التي استعارتها القرون الوسطى من مصر، على أن تعليم الزراعة التي تُحيل ماء النيل ذهبًا قد حلت تلك القضية حلًا طبيعيًا.

ولقد مسّ مصر قحطٌ في عهد فرعون يوسف. ويُؤخذ من كتاب «جينيزس» أن سني الرخاء السبع ابتدأت في سنة ١٧١٥م، ثمّ تلتها السبع الشداد «انظر سورة يوسف».

وهذا ما كانت عليه حالة مصر في عهد دولة الرومان:

في أيام القنصلين سيلانوس Silanus ونوربانوس Norbanus ذهب جيرمانيكوس Germanicus إلى مصر بحجة الاشتغال بأعمال هذه الولاية، ولكن غرضه في الواقع كان موجهاً إلى درس ما فيها من المخلّفات القديمة والآثار العتيقة، فأمر بفتح الأهراء الأميرية وأنقص أسعار الحنطة، وصنع أمورًا كثيرة ممّا يروق العامة ويُرضيها، وكان يمشي على قدمه وبغير حرس، وكان يتزيّياً بزّي الأعارقة في ملبسه متشبّهاً في ذلك ببليوس ثيبون (Publius Seipion) الذي ذكر المؤرخون عنه أنّه سلك هذا المسلك في جزيرة صقلية عند اشتداد نار الوغى فيها أثناء محاربة القرطاجيين.

وكان ذلك السلوك وذلك التزيي سببًا في توجيه العتاب بألفاظ رقيقة من طباريوس (Tibere) إلى جيرمانيكوس، ولكنه عَنّفه تعنيفًا شديدًا على ذهابه إلى الإسكندرية خلافًا لما تقتضي به الأوامر التي أصدرها القيصر أغسطس (Auguste) محتّمًا فيها وجوب الاستئذان من صاحب الأمر.

ذلك لأنّ أغسطس في أثناء توليته زمام الأحكام أصدر جملة أوامر خصوصية، منها منع أعضاء مجلس الشيوخ «السناتور» وأكابر الفرسان الرومان من النزول إلى ساحل مصر بغير إذنه، فقد كان يخشى أن يرى إيطاليا في قحط وجوع من فعل أي إنسان يقبض على تلك الولاية التي هي مفتاح البر والبحر، والتي يتأتّى الدفاع عنها بقليل من الأجناد ولو كان المغيرون عليها في جيوش كثيفة.

ولما سافر جيرمانيكوس إلى أعلى النيل زار أقرب منابعه، وزار الآثار العظيمة لمدينة طيبة القديمة، وترجم له أحد القسيسين ما عليها من الكتابات الهيروغليفية التي تنبئ بعظمة هذه الدولة القديمة وأنّه كان يعسكر بطيبة ٧٠٠٠٠٠ جندي أخضع بهذا الجيش الملك رمسيس الكبير بلاد ليبية والحبشة ومدينة والفرس وما جاورها، وكذلك

البلاد التي يقطنها السوريون والأرمن حتَّى وصل إلى البحر الأسود. ويعلم من هذه الكتابة أيضًا مقدار الجزية التي ضربت على الأمم المغلوبة على أمرها والنقود الفضية والذهبية والأسلحة والخيول والعاج والبخور والهدايا التي أهديت للمعابد والحبوب الكثيرة ولوازم المعيشة التي كانت ترد إلى مصر من جميع الأمم.

ولمَّا تسَلَّم عمرو بن العاص من المقوقس عامل الدولة الرومانية في مصر الذي كان على حربها وخراجها، وظهرت جيوشه على جيوش الروم في عدة مواضع، وتضمَّنت معاهدات الصلح أن ينقاد المصريون للفاتحين كلَّ الانقياد، وأن يدفعوا لهم الخراج والجزية، وتكفَّل لهم عمرو بن العاص بحفظ حريتهم الدينية، وأمَّنهم على أنفسهم وأموالهم، وضمَّن لهم المساواة في العدل والإنصاف، هنالك ولَّاه الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) على الزكاة والحرب وقيس بن أبي العاص قاضيًا. هذا والبلد في ذلك العهد محفور الأنهار معقود الجسور عندما تسَلَّموه من الرومان وخمير العمارة فيه.

وفي سنة ٢٥هـ صُرِف عمرو بن العاص عن مصر بعد أن أسَّس فيها حكومتها ونظَّم إدارتها وأقام فيها ميزان العدل، وجبى عمرو الجزية من مصر في هذه السنة فكانت اثني عشر ألف دينار. وبما أنَّ الجزية كانت دينارين على كلِّ شخص ذَكَر قادر على العمل بلغ من العمر اثنتي عشرة سنة فأكثر لغاية الستين سنة، فيكون المكلفون بالدفع ستة ملايين، وهو يعادل ثلث السُّكان بمصر وقتئذٍ، فيكون عددهم إذ ذاك ثمانية عشر مليونًا.

وممَّا يُفيد في هذا الموضوع:

البيان التَّفصيلي للحوادث التي ارتبطت بأمر النِّيل حسب السنين الميلادية

- سنون لم يحصل فيها فناء وحصل فيها غلاء: ٨٩١، ٩٠٣، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٩٧، ١٠٠٧، ١٠٥٢، ١٠٥٥، ١١٨٤، ١٢٩٤، ١٣٧٣، ١٤٠٣، ١٤٢٠، ١٤٥٠، ١٤٦١.
- سنون لم يحصل فيها وفاء ولم ينوَّه المؤرخون بحصول أي شيء فيها: ٧٦٩، ٩٤٤، ٩٦٢، ١٠٠٦، ١٠٨٢، ١٠٩١، ١٢٩٧.
- سنون حصل فيها غلاء بسبب تقصير النيل: ١٦٩٤، ١٧٢٢، ١٧٨٣، ١٧٨٤.
- سنون حصل فيها غلاء وقحط وفناء بسبب الشراقي: ١٠٥٦، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠.

١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١١٨١، ١١٨٦، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١٢٠٠.

• سنون حصل فيها شراقي لعدم علو النيل إلّا في آخر أيام الفيضان لمدة قصيرة: ١٨٩١، ١٨٩٣، ١٨٩٧، ١٨٩٨، ١٩٠٠، ١٩٠١.

• سنون حصل فيها انحطاط مياه النيل تسبب عنه تخلف شراقي بكمية كبيرة: ١٨٧٧، ١٨٨٧، ١٨٩٩، ١٩٠٢، ١٩٠٤، ١٩٠٥، ١٩٠٧، ١٩١٣.

• سنون تأخر الوفاء فيها ولكن لم ينوّه المؤرخون بحصول شيء فيها: ١٣٣٨، ١٤٤٩، ١٨٠٨، ١٨١٠.

• سنون كان فيها شحيحًا ولم ينوّه المؤرخون بحصول شيء فيها: ١٥٠٢، ١٨٠٧.

• سنون حصل فيها وفاء عادي: ٨٦٣، ١٠٧٣، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧،

١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١١٧٦،

١١٨٠، ١٢٤٠، ١٢٧٣، ١٢٩٦، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٥، ١٣١٣، ١٣٢١،

١٣٢٢، ١٣٢٥، ١٣٣١، ١٣٣٧، ١٣٩٧، ١٤٠٥، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٥،

١٤١٦، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٧، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٣،

١٤٣٤، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧،

١٤٤٨، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٨، ١٤٦٠، ١٤٦٢،

١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢،

١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨١، ١٤٨٣، ١٤٨٦، ١٤٨٧،

١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٨، ١٥٠٠، ١٥٠١،

١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢،

١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢،

١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢،

١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢،

١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢،

١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢،

١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢،

١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢،

- ١٩٢٣، ١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٢٧، ١٩٢٨، ١٩٢٩، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣.
- سنون حصل فيها وفاء وروى بعض الأراضي ولم ينوّه المؤرخون بحصول أي شيء فيها: ١٠٠٥، ١٤٢٠.
- سنون حصل فيها وفاء وسرعة هبوط تسبب عنه غلاء: ١٠٠٨، ١١٢٣، ١١٢٤، ١٢٠١، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٦٣، ١٢٩٥، ١٣٠٤، ١٣٠٩، ١٣٢٧، ١٣٣٨، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٦٣، ١٤٢٦، ١٤٢٨، ١٤٦٨، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٩٦، ١٧٠٤، ١٧٩١، ١٧٩٢، ١٨٠٣.
- سنون حصل فيها وفاء وسرعة هبوط ولم ينوّه المؤرخون بحصول أي شيء فيها: ١٥٠٥، ١٨٧٣، ١٨٨٠، ١٨٨٢.
- سنون كان فيها النّيل عاليًا ولم يحصل من علوّه ضرر: ١١٤٩، ١١٨٣، ١٢٣٢، ١٣٢٩، ١٣٥٩، ١٣٨٢، ١٣٨٩، ١٣٩١، ١٣٩٥، ١٤٢١، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٩٣٤.
- سنون كان النّيل فيها عاليًا وحصل منه ضرر: ١٨٧٤، ١٨٧٨.
- السنة التي حصل فيها غرق تسبب عنه قحط وفناء: ١٣٠٣.
- سنون حصل فيها غرق تسبّب عنه إتلاف الزروع والمساكن: ١٠٨٨، ١١٦٤، ١١٨٢، ١٣٤٣، ١٣٦٠، ١٣٧١، ١٣٨٣، ١٤٠٩، ١٤٢٢، ١٤٧٧، ١٦٢٢، ١٧٧٨، ١٨٠٠، ١٨٠٩، ١٨١٨، ١٨١٩، ١٨٢٠، ١٨٧٤.
- السنة التي عظمت فيها مياه النّيل في ٤ بؤونة وحصل منه غرق: ١٤٤١.
- السنة التي بكرّ النّيل فيها في نصف بؤونة: ١٧١٨.
- سنون نوّه المؤرخون بأنّها كانت خصبة: ٩٧١، ٩٧٢، ١٠٢٣، ١٥١٥، ١٣١٧، ١٥٧١.

(٥) تطورات نهائيّة الفيضان (من أول التّاريخ الهجري الموافق سنة ٦٢٢ م لغاية الآن)

في المدّة من سنة ٦٢٢ م إلى سنة ٧٢١ م كان أعلى فيضان ٢٣ قيراطًا و ١٩ ذراعًا، وكان ذلك في سنة ٦٧١ م في خلافة معاوية بن أبي سفيان، وكان العامل على مصر مَسْلَمَة بن مخلد.

وفي المدة من سنة ٧٢٢م إلى سنة ٧٢١م كان أعلى فيضان ١٣ قيرطاً و ٨ ذراعاً، وكان ذلك في سنة ٧٤٠، وسنة ٧٤١. وسنة ٧٤٢م في خلافة هشام بن عبد الملك، وكان العامل على مصر حنظلة بن صفوان للمرة الثانية في السنتين الأوليين، وفي السنة الثانية جعفر بن الوليد للمرة الثانية.

وفي المدة من سنة ٨٢٢م إلى سنة ٩٢١م كان أعلى فيضان ١ قيراط و ١٨ ذراعاً في سنة ٩١٢، وسنة ٩١٣م في خلافة جعفر المقتدر والحاكم تكين بن عبد الله. وفي المدة من سنة ٩٢٢م إلى سنة ١٠٢١م كان أعلى فيضان ٨ قيراط و ١٩ ذراعاً في سنة ١٠١٩م في خلافة القادر بالله والحاكم بمصر الحاكم بأمر الله. وفي المدة من سنة ١٠٢٢م إلى سنة ١١٢١م كان أعلى فيضان ١ قيراط و ١٩ ذراعاً في سنة ١١٠٦م في خلافة المستظهر بالله الحاكم بمصر منصور أبو علي الأمر بأحكام الله.

وفي المدة من سنة ١١٢٢ إلى سنة ١٢٢١م كان أعلى فيضان ١٨ قيراطاً و ١٨ ذراعاً في سنة ١١٧٢م في خلافة صلاح الدين الأيوبي في دولة الأكراد. وفي المدة من سنة ١٢٢٢م إلى سنة ١٣٢١م كان أعلى فيضان ٢٣ قيراطاً و ١٨ ذراعاً في سنة ١٢٨٠م في مدة الملك المنصور سيف الدين قلاوون. وفي المدة من سنة ١٣٢٢م إلى سنة ١٤٢١م كان أعلى فيضان ٢٤ ذراعاً في سنة ١٣٦٠م في مدة الملك الناصر أبو المحاسن حسن للمرة الثانية. وفي المدة من سنة ١٤٢٢م إلى سنة ١٥٢١م كان أعلى فيضان ٢١ قيراطاً و ٢٠ ذراعاً في سنة ١٤٤٠ في مدة الملك الظاهر سيف الدين أبو سعيد جمقمق، وكذلك في سنة ١٤٤٢م في مدة هذا الملك. وكذلك في سنة ١٤٧٧م في مدة الملك الأشرف أبو النصر سيف الدين قايتباي المحمودي.

في المدة من سنة ١٥٢٢ إلى سنة ١٦٢١م كان أعلى فيضان ٩ قيراط و ٢٤ ذراعاً في سنة ١٥٩٣م في سلطنة السلطان مراد خان الثالث وولاية أحمد حافظ باشا. في المدة من سنة ١٦٢٢م إلى سنة ١٧٢١م كان أعلى فيضان ٢٤ ذراعاً في سنة ١٦٢٢م وسنة ١٦٢٤ في سلطنة السلطان مراد خان الرابع. الأولى في ولاية الوزير مصطفى قره باشا، والثانية في ولاية الوزير مصطفى باشا قره الحميدي. وكذلك في سنة ١٦٩٧م في مدة سلطنة السلطان مصطفى خان الثاني وولاية حسين البشناقي باشا.

في المدة من سنة ١٧٢٧م إلى سنة ١٨٢١م كان أعلى فيضان ١٢ قيراطاً و ٢٤ ذراعاً في سنة ١٧٢٨م في مدة سلطنة السلطان محمود خان العثماني وولاية مصطفى باشا. وكذلك في سنة ١٧٥٦م في مدة سلطنة السلطان عثمان بن أحمد وولاية علي حكيم زاده باشا للمرة الثانية.

في المدة من سنة ١٨٢٢م إلى سنة ١٩٢١م كان أعلى فيضان ١٢ قيراطاً و ٢٢ ذراعاً في سنة ١٨٧٤م في مدة سلطنة السلطان عبد الحميد وولاية ساكن الجنان إسماعيل باشا.

في المدة من سنة ١٩٢٢م إلى سنة ١٩٣٤م كان أعلى فيضان ٤ قراريط و ٢٤ ذراعاً في سنة ١٩٣٤ في عهد جلالة الملك فؤاد الأول. اهـ.

(٦) بعض معلومات القبط عن منابع النيل

قال الأستاذ توفيق إسكاروس ما يلي:

المفهوم أنَّ الرَّحالة الإنكليزي جنس بروس أف كنارد Janos Bruce of Kinnaird وصل إلى مصر سنة ١٧٦٨ قاصداً الشخوص إلى بلاد الحبشة، وكان ذلك في أيام نفوذ علي بك بلوط، فألقى رجال الجمر بك بالإسكندرية القبض على أمتعته، فاستصدر المعلم رزق مدير الجمارك آنئذ أمراً من علي بك بالإفراج عنها بغير دفع رسوم جمركية، ثمَّ جهزه بكتاب من البطريك للملك ملوك الحبشة بالتوصية عليه في مأموريته العلمية، وكان موجوداً مدة إقامته في القاهرة في بابليون بمصر القديمة.

وحدث في سنة ٤٢٧هـ سنة ١٠٣٦م حينما توفي الخليفة الظاهر وتولى ابنه المستنصر بالله مكانه لم يرتفع النيل سنين متوالية، فتعطلَّ الزرع وقلَّت المحصولات، وكثُر الغلاء حتَّى بلغ ثمن الإردب الواحد من القمح مبلغاً عظيماً؛ وإذ علم المستنصر بأنَّ مصدر زيادة النيل من بلاد الحبش دعا إليه البطريك وهو إذ ذاك الأب ميخائيل الملقَّب بالجبس، وبعثه إليه بهدية سنبة برسم النجاشي، ولدى وصوله قابله باحتفال عظيم وسأله عن قدومه فأعلمه بما حلَّ بمصر وأهلها من الضَّنك والجوع بسبب نقص زيادة النيل، وأنَّ أتى ليستعين به على إيجاد طريقة لمنع هذه الغوائل عن البلاد وأهلها، وقَدَّم له

هدية المستنصر، فأمر الملك بفتح سد في إحدى الجهات التابعة لبلاد الحبش؛ فجرت المياه منه إلى أرض مصر، وزاد النيل في ليلة واحدة ثلاثة أذرع، واستمرت الزيادة حتّى رويت البلاد وزُرعت الأراضي فارتفع الغلاء، وفي أثناء وجوده بتلك الصّقاع بذل جهده في تمكين عرى العلاقات بين المستنصر وملك الأحباش، فكانت هذه خدمة أخرى قام بتأديتها للخليفة غير الخدمة التي أرسله من أجلها؛ فنال بذلك رضاه وأحسن إليه وبالغ في إكرامه. ا.هـ.

(٧) عيد النيروز

قال الأديب سامي تادرس بشاي ما يلي:

تحتفل الطائفة القبطية الكريمة بالنيروز، وهو رأس السنة المصريّة القديمة وسنة الشهداء التي اتّخذها المصريون مبدأً لتاريخهم من سنة ٢٨٤ ميلادية، وهي سنة الضحايا الكبرى التي جاهد فيها الأقباط بثبات عجيب أدهش الإمبراطور دقلديانوس الذي أعمل السيف والنار، واستخدم كلّ وسائل التعذيب في الأقباط ليحملهم على ترك المسيحية والعودة إلى الوثنية، فأبوا إجابته إلى ما طلب.

وإذا أقبل النيروز اليوم فإنّه يأتي مملوءاً بالذكريات التي تثير الأشجان، غير أنّها ذكريات تعزّز بها الكنيسة القبطية. وإذا كان الشّرق بلد الشهداء فتكون الديار المصريّة البلاد التي استشهد فيها أكبر عدد من الشهداء، حتّى لقد قالت السيدة «بوتشر» الإنكليزيّة — مؤلّفة كتاب تاريخ الأمة القبطية وكنيستها: «إنّ وجود قبطي أرثوذكسي إلى الآن يعدّ من عجائب الدنيا السبع».

ولا شكّ في أنّ الأقباط الذين يعرفون لشهادتهم قيمتهم وقدرهم لا يتركون يوم النيروز يمر دون أن يتجاذبوا أطراف الحديث في سيرتهم الطاهرة، فيذكرون أولئك الشهداء الذين تشبّثوا بعقيدتهم وصبروا على كلّ ما أصابهم من أجلها؛ لأنّهم كرهوا أن يدينوا بدين الرومان الباطل، وأنفوا أن يُذعنوا لهم في عالم الجسد وعالم الروح وصمدوا لهم حتّى أصبح دينهم ديناً لروما عاصمة الدولة الرومانية، وسلطوا أيدي الرومان على معابد الرومان يهدمونها بأيديهم كما هدموا من قبل معابد المصريين

المغلوبين، ويذكرون أيضًا أن دماء أولئك الشهداء التي سُفكت حُبًّا بالسيد المسيح هي بدار الكنيسة.

انتشرت الديانة المسيحية انتشارًا عظيمًا تبعًا لتعاليمها السامية ليس فقط في أملاك الدولة الرومانية ومستعمراتها، بل في روما نفسها عاصمة الدولة ومقر الإمبراطورية، وذلك لأسباب كثيرة أهمها:

أولاً: ضعف الدين الروماني الوثني الذي كان فيه طقوس وتقاليد منافية للعقل، وكان الغرض من تلك الطقوس والتقاليد اتقاء شرّ الآلهة واستجداء خيرها.

ثانيًا: ضعف تأثير التعاليم الفلسفية التي قام بنشرها فلاسفة الرومان، ولكنها لم تنفذ إلى قلوب العامة، ولم تبلغ منها ما يمكن أن يبلغه دين كالدين المسيحي يُعلم الوحدة وحُبّ الله والناس، ويُقدّر المساواة بين الخلق جميعًا. غير أن انتشار المسيحية لم يرقّ حكومة الدولة الرومانية ولم ترضَ عن ذلك معتقدة بأنّ الدين الجديد ينقض الأسس التي قام عليها المجتمع الروماني، وأن مبادئ هذه الديانة تهدّد مبادئ كيان الإمبراطورية وتحضّ على الفوضى؛ فعمدت إلى اضطهاد منتحليها، فضلًا عن أنّها وجدت أنّ المسيحيين لم يتظاهروا بالإغراق في الولاء لها، ولم يشتركوا في الحفلات الوثنية، ولم يقدموا القرابين للأباطرة إظهارًا لخضوعهم ودلالة على ولائهم، ورفضوا أن يعبدوا تماثيل الأباطرة المنصوبة في المعابد؛ إذ كانت هذه العبادة فرضًا على الجميع؛ فعدّت الحكومة هذا الرفض خيانةً وعصيانًا، وحملها ذلك على اضطهاد المسيحيين وعدّهم فئةً خارجةً على الجماعة.

وكانت المسيحية قد دخلت الديار المصرية في القرن الأول للميلاد على يد مرقس الرسول — مؤسس الكنيسة القبطية أو الكرازة المرقسية — الذي استشهد في الإسكندرية، فوجدت في مصر أرضًا خصبة؛ إذ كانت أول أرض قوي شأنها فيها ودخل فيها أناس كثيرون، وكان عدد أتباعها يزداد كلّ يوم، كما كان اعتقادهم فيها يقوى شيئًا فشيئًا؛ إذ فقدت العبادات الوثنية القديمة سلطانها على عقولهم، خصوصًا أنّهم وجدوا في الدين الجديد عقيدة الحياة الأخرى — وهي من أعظم عقائد المصريين منذ عهد الفراعنة. كما أنهم كانوا شعبًا مستعبدًا له في تعاليم المسيحية سلوى.

وفي سنة ٢٧٤ ميلادية تولى الإمبراطور دقلديانوس فسّادت السكينة في مصر وغيرها من أملاك الدولة الرومانية، غير أنّها لم تستمر طويلًا، بل انقلبت إلى اضطرابات

شديدة بسبب اضطهاده للمسيحيين؛ فقد كان وثنيًا كارهاً للمسيحية، ورغب أن تضعه الرعية موضع الألوهية؛ ليضمن بذلك حياته وملكه فلم يخضع لإرادته المسيحيون خصوصاً في مصر.

وحدث أنّ والي دقلديانوس في مصر خرج عن طاعته، فسار إليه دقلديانوس وحاصر الإسكندرية ثمانية أشهر ثمّ فتحها عنوةً، وأطلق الجنود فيها يقتلون وينهبون، وأحرقوا منها قسمًا كبيرًا. وحدث أيضًا أنّ قصر دقلديانوس بمدينة نيقوميديا اشتعلت فيه النار سنة ١٣٠٣، فاتهمت الحكومة المسيحيين بحرقه، فثار دقلديانوس وأخذ يتوعّد المسيحيين ويُنذرهم بالويلات التي سيلحقها بهم، خصوصًا لما رأى المستعمرات الرومانية تسعى لتنال استقلالها، ولا سيّما بعد تديّنها بالدين المسيحي، وأفهمه رجاله أنّ السبب في هذه الاضطرابات في أملاك الإمبراطورية وعدم خضوع الشعوب له إنّما منشؤه الديانة المسيحية التي تدين لإله قدير وتُطيعه وتقول إنّهُ أعلى من الإمبراطور الروماني وأرفع، وتُنكر أنّ هذا الإمبراطور نائبه.

وممّا جعله يزداد حقدًا على المسيحية والمسيحيين أنّ المنجّمين والعُرافين الذين دعاهم مرارًا لينبئوه بما يكون في مستقبله قالوا إنّهُ يعسر عليهم إغراء الأرواح على مجابوئتهم وإظهار ما يخبئه القدر ما دام قصر الإمبراطور مفعّمًا بجماعة المسيحيين الكفرة الذين يمنع وجودهم في القصر تجلّي الأرواح وظهورها.

فعرزم حينئذ دقلديانوس على محاربة المسيحية في جميع أنحاء مملكته وعلى محوها من وجه البسيطة والقضاء عليها قضاءً مبرمًا لا تقوم لها قائمة بعده. ولكنّه بدأ بمقاومتها أولًا في مصر؛ لأنّه لقي من المصريين مقاومة شديدة فقد أبوا أن يخضعوا للظلم والاستبداد، فكثرت الفتن الداخلية والثورات على الرومان، فكانت مصر مصدر مشكلات جمّة للدولة الرومانية.

وبدأ الاضطهاد في فبراير سنة ٣٠٣ فسار الوالي بموكب حافل إلى كنيسة نيقوميديا الكبرى يصحبه جمٌّ غفيرٌ من الموظّفين وحاملي الفؤوس، فكسروا الأبواب، وأحرقوا جميع كتب الكنيسة، ثمّ أخذ العمال في هدم الكنيسة حتّى دكّوا معالمها. وفي غد ذلك اليوم صدر منشور إمبراطوري بمحو الدين المسيحي، وهذا نصه:

(١) يجب هدم جميع الكنائس وإزالتها من الوجود.

(٢) يجب إحراق كلّ الكتب المقدسة.

(٣) جميع المسيحيين الموظفين في خدمة الحكومة لا يُكْتَفَى بفصلهم، بل يحرمون من حقوقهم الوطنية أيضًا لكي يتسنى لأعدائهم أن يذيقوهم أنواع العذابات وأشكال القسوة.

(٤) كلّ المسيحيين غير الموظفين يصيرون عبيدًا أرقاء.

وحينما علّق المنشور في الأسواق والأماكن العموميّة وازدحم الناس لقراءته، اقتحم شاب مسيحي جريء القلب شديد المنكب، الجمهور المزدحم، وتقدم ليقرأ المنشور، فلمّا علم بما فيه غضب من تدخّل الرومان في أمور الديانة، ومدّ يده بسرعة عظيمة وتناول منشور العاهل الروماني ومزّقه تمزيقًا ونثره في الهواء، وفعل ذلك بغاية الشجاعة والحزم؛ فألقوا القبض عليه وأذاقوه من العذاب ألوانًا شتّى، ثمّ جرّدوه من ثيابه ووضعوه في نار خفيفة ليطول عذابه إلى أن تُوفي. فكان أول من وقف في وجه دقلديانوس واستشهد وضحّى بنفسه في مصر في عهده. وعُرف ذلك الشاب فيما بعد باسم الشهيد ماري جرجس.

ثم أخذ ذلك الطاغية ورجاله القساة يُعذّبون كلّ من يُعلن أنّه مسيحي، وراح كثير منهم شهداء حتّى قدّر بعضهم الذين استشهدوا في عشر سنوات من إصدار هذا المنشور في مصر بنحو مائتي ألف شخص.

وإنّه يعسر على الكاتب البليغ أن يصف مقدار ما تجرّعه الشهداء من ضروب العذاب، فكانوا يُلبسونهم جلود الحيوانات ويُسلمونهم إلى الكلاب الكلبة الجائعة والحيوانات المفترسة في ملاعبهم، فيرى الناظر في أقل من لح البصر أجسامًا وقد قُطعت إربًا إربًا، أو يخدشون أجسامهم ويسلخون جلودهم حتّى يموتوا. أو يدهنونهم بالصمغ وما شاكله من المواد الملتهبة ثمّ يربطونهم بالأشجار أو بأعمدة من الخشب ليكونوا عبرةً للشاهدين وعرضةً لسخط الناظرين وإهانتهم، ثمّ يجعلون عند دخول الليل من أجسام أولئك الشهداء مشاعل حية يطوفون بها في الشوارع، وكانوا يستعملون نور ذلك الحريق كمشاعل لإضاءة موائد الإمبراطور وحاشيته يأكلون عليها ما طابت له نفوسهم، أو يستعملونه كمصابيح بشرية لإضاءة الحدائق والبساتين المخصصة لتنزه العامة، أو يعلقونهم بالمسامير على خشبة الصليب، أو يذبحونهم ذبح الأنعام في الطرقات. واستخدموا طريقة فظيعة لتعذيبهم وقتلهم؛ فقد كانوا يقرّبون غصنين قويين من شجرتين متجاورتين فيربطون بهما الشهيد ربطًا محكمًا، ثمّ يفكّون الغصنين فيفترقان. وحينئذٍ تتفرق أضلاع الشهيد وأشلاؤه في قسوة شنيعة. أمّا النساء فكانت

تربط إحداهن في رجلها وترفع في الهواء بعد أن يخلعوا عنها ملابسها ويكشفوا كلّ جسمها، وتظهر أمام جمهور المتفرجين بمظهر تنفر منه الإنسانية وتأباه النفوس الأبيّة. وحينما كان الجلادون والقائمون بأمر القتل والتعذيب يتعبون كانوا يلقون الشهداء في أتون من نار حامية.

وممّا هو جدير بالذكر أنّ استشهاد أولئك الأبرار البسلاء لم يكن استشهاد المرغم. بل كان بمحض اختيارهم وإرادتهم ومحبتهم لكنيستهم وخالقهم. فلذلك كانوا يلاقون الموت بتغرّ باسم مستشهادين في سبيل دينهم ما دام مؤسّس دينهم قد مات شهيداً على الصليب في سبيل تعاليمه، عالين أنّه بضيقات كثيرة، ينبغي أن يدخلوا ملكوت السموات. ولما كان يصدر عليهم الحكم النهائي بالموت كانوا يقابلون هذا الحكم بفرح وتهليل، ويرتلون أغاني الحمد والشكر لله الذي أهداهم لأن يموتوا لأجله.

وممّا يدعو إلى الدهش حقّاً أنّ بعض المسيحيين والوثنيين كانوا يدفعون أنفسهم للاستشهاد في وسط تلك المجازر التي قام بها دقلديانوس وغيره من أباطرة الرومان في سبيل الدين المسيحي، فكان لا يحكم على شخص منهم بالإعدام حتّى يندفع آخرون من كلّ مكان ويعترفون بأنّهم مسيحيون معتقدون بأنّ كلّ وسائل التعذيب والموت في سبيل دينهم أمور هيّنة بجانب الإكليل الذي سيوضع على هاماتهم بجانب ملكوت الله الذي يرثونه بعد مماتهم.

وقد استشهاد في أثناء تلك المجازر في ذلك العصر عدد كبير من كبار الأقباط وقديسيهم وقديساتهم، نذكر منها «مينا» المعروف باسم ماري مينا، والقديسة كاترينة التي تعلقت بالمسيحية فأغضبت أهلها الوثنيين، وانتهى الأمر بإعدامها. ومن بين الذين ألحّ عليهم الإمبراطور — في الارتداد — القديسة دميانة المشهورة، فقد كانت هذه القديسة من ضحايا ذلك العصر المشووم، وكان أبوها مديراً مصرياً في إحدى مديريات القطر المصري مُحترماً في قومه ذا مكانة عند الإمبراطور، وبنى لابنته دميانة ديراً على بُعد ساعتين عن بلقاس اعتزلت فيه للعبادة، ولما أصدر دقلديانوس منشوره كان في الدير أربعون راهبة، فطلب الإمبراطور من أبيها أن يجاهر بالوثنية فأرسلت دميانة إلى أبيها تستعطفه بأن يرفض رفضاً باتاً ما طُلب منه، فعمل بمشورة ابنته؛ فاستعمل الإمبراطور معه نفوذه الشّخصي ليُقنعه بأن يذبح للأوثان؛ لأنّه لم يكن يودُّ هلاك

خادم أمين مثله في بلاد عمَّها الاضطراب والقلق وكثر فيها أعداء الإمبراطور. غير أن والد دميانة أصرَّ على رأيه فاستشاط غضبًا منه ومن ابنته، فألقى القبض على دميانة وراهاباتها الأربعين، وأمرهنَّ أن يسجدن للأوثان فامتنعن؛ فأخذ يعذبنَّ تعذيبًا قاسيًا. ولكنهن لم يعدلن عن رأيهنَّ فأمر بقطع رؤوسهن وما زال ديرهن قائمًا حتَّى اليوم. وقد كانت مذابح دقلديانوس لمسيحيي مصر أعظم المذابح وأفظعها، فتركت أثرًا كبيرًا في نفوس المصريين، حتَّى إنَّهم سموا عصره بعصر الشهداء.

ولم تصنع أمة في الأرض مثل ما صنع المصريون لأولئك الشهداء الذين ذهبوا في سبيل عقيدتهم. فهي قد جعلت ذكرى شهدائها تاريخًا لها تحسب عليه كلَّ يوم من أيامها وكل عام من أعوامها. فقولنا: سنة ١٦٥١ قبطية معناه: مرور هذه السنين على تلك الأيام المشؤومة، وتذكُّر تمسك الشهداء بالمسيحية.

ولا ريب في أن اضطهاد دقلديانوس للأقباط وغيرهم من المسيحيين كان من أكبر الأسباب لانتشار الديانة المسيحية ونموها؛ لأنَّ قساوة أولئك الظالمين أفناها الدهر. وأمَّا دماء الشهداء فقد صارت زرعًا لمسيحيين آخرين. أي إن الاضطهاد لم يأت بالغرض المقصود منه؛ لأنَّ المسيحيين ازدادوا تمسكًا بدينهم، وأخذ الناس يعجبون بشجاعتهم وصبرهم وتحملهم للأذى؛ فدخلوا في دينهم أفواجًا حتَّى زاد عدد المسيحيين على عدد الوثنيين.

ولمَّا أتى قسطنطين الأكبر في سنة ٣١٣ م رأى أن يعترف بالديانة المسيحية جهارًا، فجعلها دين الحكومة والأمة؛ لأنها دين الكثرة، وانتحلها، وعطلَّ الأشغال في أيام الآحاد، وهدم الهياكل الوثنية، وبنى الكنائس، وكان المسيحيون حتَّى ذلك العهد يُقيمون الصلاة في الكهوف والدياميس. وفي سنة ٣٧٨ تولى الإمبراطوريَّة الرومانية «تيودوسيوس» فعَمَّم الدين المسيحي في أنحاء الإمبراطوريَّة الرومانية، بأن حَتَّم التَّمذهب به، ونهى عن الوثنية فحرم عبادة الأوثان وأغلق معابدها، وأخذت الحكومة تضطهد الوثنيين، وعلى ذلك أنشئت كنائس كثيرة أشهرها كنائس روما والإسكندرية وأورشليم وأنطاكية والقسطنطينية، وكثُر بناء الأديرة والصوامع؛ فتوطدت دعائم المسيحية وأصبحت عنصرًا من عناصر الحضارة الأوربيَّة الحديثة. ا.هـ.

(٨) بعض معلومات العرب عن منابع النيل

قال المغفور له أحمد زكي باشا ما يأتي:

البحيرتان المعروفتان الآن باسم فيكتوريا نيانزا وألبرت نيانزا قد كان لجغرافيي العرب فضل السبق بمعرفتهما وبوصفهما. وهذا ابن فضل الله العمري آخر من كتب عنهما، فقد ألح إليهما في سنة ٧٤٥هـ (١٢٣٦م) في كتابه المتمتع الحافل الموسوم بـ (مسالك الأبصار في ممالك الأمصار)، وذكر عنهما ما أيده بعده بخمسة قرون ونصف قرن رَوّاد الإفرنج الذين وصلوا إليهما بفضل مصر وبمال مصر ورجال مصر. وهذا كلامه عنهما بالحرف الواحد: «إِنَّ النَّيْلَ يَنْصَبُ عَشْرَةَ أَنْهَارٍ مِنْ جَبَلِ الْقَمَرِ الْمُتَقَدِّمِ الذِّكْرِ. كُلُّ خَمْسَةِ أَنْهَارٍ شَعْبَةٌ. ثُمَّ تَتَجَرَّرُ تِلْكَ الْعَشْرَةُ الْأَنْهَارُ كُلُّ خَمْسَةِ أَنْهَارٍ تَتَجَرَّرُ بَحِيرَةٌ بِذَاتِهَا. ثُمَّ يَخْرُجُ مِنَ الْبَحِيرَةِ الشَّرْقِيَّةِ مِنْهَا بَحْرٌ لَطِيفٌ يَأْخُذُ شَرْقًا عَلَى جَبَلٍ قَاقُولِيٍّ وَيَمْتَدُّ إِلَى مَدَنٍ هُنَاكَ ثُمَّ يَصُبُّ فِي الْبَحْرِ الْهِنْدِيِّ. ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْ تَيْنِكَ الْبَحِيرَتَيْنِ سِتَّةُ أَنْهَارٍ مِنْ كُلِّ بَحِيرَةٍ ثَلَاثَةُ أَنْهَارٍ. ثُمَّ تَجْتَمِعُ تِلْكَ السِتَّةُ الْأَنْهَارُ فِي بَحِيرَةٍ مُتَشَعِّبَةٍ.» ثُمَّ أَفَادَنَا أَنَّ هَذِهِ الْبَحِيرَةَ تُسَمَّى عِنْدَ بَعْضِهِمْ «الْبَطِيحَةُ» وَأَنَّ فِيهَا تَضْرِيصَةَ جَبَلٍ يَفْرُقُ بِهَا الْمَاءُ نِصْفَيْنِ.

هذا وقد عرفنا نقلًا عمّا حدّثه به أفضى القضاة شرف الدين أبو الروح عيسى الزواوي أَنَّ الْأَمِيرَ أَبَا دُبُوسَ بْنَ أَبِي الْعَلَى أَبِي دُبُوسَ «ووالده آخر سلاطين بر السعدوة من بني عبد المؤمن» حدّثه أَنَّهُ وَصَلَ إِلَى هَذِهِ الْبَطِيحَةِ فِي أَيَّامِ هَرَبِهِ مِنْ بَنِي عَبْدِ الْحَقِّ مَلُوكِ بَنِي مَرِينِ الْقَائِمِينَ الْآنَ «أَيَّ فِي عَهْدِ الْمُؤَلَّفِ سَنَةَ ٧٤٥هـ.

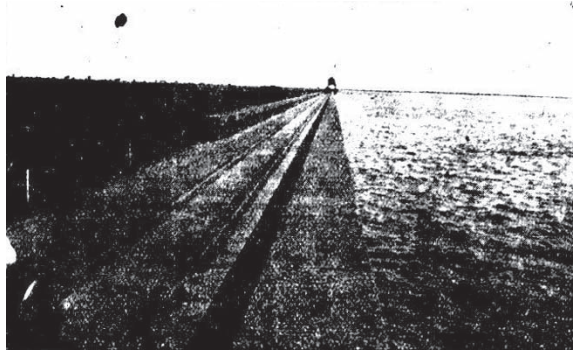
وروى لنا أيضًا أَنَّ الشَّيْخَ الثَّبْتَ سَعِيدَ الدِّكَالِي — وَهُوَ مِمَّنْ أَقَامَ بِمَالِي خَمْسًا وَثَلَاثِينَ سَنَةً مُضْطَرَبًا فِي بِلَادِهَا مُجْتَمِعًا بِأَهْلِهَا) حدّثه بما نصه:

والمستفيض بلاد السُّودان أَنَّ النَّيْلَ فِي أَصْلِهِ يَنْحَدِرُ مِنْ جِبَالِ سُوْدْتَبَانِ عَلَى بُعْدٍ كَأَنَّ عَلَيْهَا الْغَمَامَ. ثُمَّ يَتَفَرَّقُ نَهْرَيْنِ يَصُبُّ أَحَدُهُمَا فِي الْبَحْرِ الْمَحِيطِ إِلَى جِهَةِ بَحْرِ الظُّلْمَةِ الْجَنُوبِيِّ «يَشِيرُ إِلَى نَهْرِ النِّيجَرِ الْمَعْرُوفِ عِنْدَ الْعَرَبِ بِنَيْلِ السُّودَانِ، وَالْآخَرُ يَصِلُ إِلَى مِصْرَ حَتَّى يَصْبُ فِي الْبَحْرِ الشَّامِيِّ.

السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية (الجزء الثاني)



النَّيْلُ عِنْدَ خَزَّانِ سِنَارٍ.



خَزَّانُ سِنَارٍ «مَكْوَار».

وروى ابن فضل الله العمري عن ذلك الشيخ قوله أيضًا:

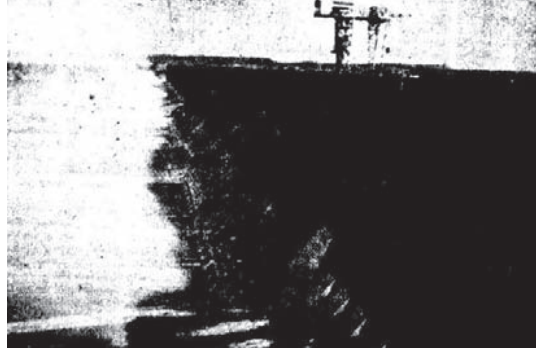
ولقد توغّلت في أسفاري في الجنوب مع النيل فرأيتُه متفرّقاً على سبعة أنهر تدخل في صحراء منقطعة، ثمّ تجتمع تلك الأنهر السبعة وتخرج من تلك الصحراء نهراً واحداً مجتمعاً. كلا الرؤيتين في بلاد السودان. ولم أره لما اجتمع بالصحراء؛ لأنّنا لم ندخلها إذ لم يكن بنا حاجة إلى الدخول إليها.

هذا وقد كان للملك الصالح نجم الدين الأيوبي ولع بمعرفة منابع النيل، فلمّا وصل إليه ما حاوله السلف دون أن يظفروا بفائدة أراد أن يذلّ العقبات التي تحول دون تلك الغاية، فاشترى عبيداً صغاراً من الزنوج ومن شاكلهم واختارهم من الحلب الذين لم يستعربوا، ثمّ سلّمهم لصيادي السمك والبحارة ليعلموهم صنعة البحر وصيد السمك، ورسم بأن يكون قوتهم من السمك لا غير، وقرّر أنّهم متى مهرّوا في ذلك تُصنع لهم مراكب ليركبوا فيها ويأتوه بخبر النيل. ذكر ذلك صاحب مطالع البدور ومنازل السرور المطبوع في القاهرة «صحيفة ٧٤ و ٧٥ من الجزء الثاني».

والظاهر أنّ هذا المشروع لم يتمّ نظراً للاضطرابات التي وقعت في مصر في ذلك الوقت أولاً بسبب هجوم الصليبيين تحت قيادة لويس التاسع ملك فرنسا المعروف بالقديس لويس، والذي يُسميه مؤرخو مصر (ريدافرنس Reade France)، وثانياً لسبب انقراض الدولة الأيوبية وقيام دولة المماليك. وهذا المشروع قد تمّ بفضل إسماعيل خديوي مصر الكبير في هذا العهد الجديد.

أردت أن أنشر هذه الصفحة المطوية من مآثر الدول الإسلامية في مصر، حتّى لا يقول قائل بأنّ الأجداد لم يعرفوا شيئاً عن النيل أو أنّهم لم يعنوا بمصدر الحياة في مصر. وفوق كلّ ذي علمٍ عليم. ا.هـ.

أحمد زكي باشا



خزان أسوان.

(٩) الفيضانات العالية والمتوسطة والواطة

يقول المهندس كامل بخاتي بك:

إذا جارينا الدورة الشمسية لمدة الثلاث والثلاثين سنة من سنة ١٨٦٩ قلنا إنَّ الفيضانات العالية انتهت سنة ١٩٠١ أو ما يقاربها، أي سنة ١٨٩٨، وخلفتها الفيضانات، الواطة وهي تنتهي في سنة ١٩٣٣، وعلى ذلك تكون سنة ١٩٣٤ هي مبدأ الفيضانات العالية المتتالية التي تعلق مناسيبها ٩٣ مترًا بأسوان.

والآن نورد حدود الفيضانات الواطة والمتوسطة والعالية والخطرة.
فأوطأ فيضان عُرف في مصر هو في سنة ١٩١٣، وكان مقاسه في أسوان ٩٠,١١، وتصرفه ٤١٩ مليون متر مكعب في اليوم.
أما أعلى فيضان فكان في سنة ١٨٧٨، وكان مقاسه ٩٤,١٥، وتصرفه ١٢٨٠ مليون متر مكعب في اليوم.

فالفيضان المتوسط هو $٤١٩ + ١٢٨٠ = ١٦٩٩$ مقسومًا على اثنين، أي ٨٤٩ مليونًا، وهو يطابق منسوب ٩٢,٦٦ خلف أسوان، وهذا ما يُعبر عنه بالفيضان المتوسط، فإن زاد عن ذلك دخل في دور الفيضانات العالية، حتَّى إذا وصل تصرفه من ١٠٦٤ مليون متر مكعب في اليوم إلى ٩٣,٤٨ خلف

النيل يُوحَّد بين مصر والسُّودان

أسوان يدخل في حالة الخطر، وقد وصل في سنة ١٩٣٤ إلى ٩٣,٣٧، فكان قريبًا جدًّا من الخطورة في أوطأ درجاتها.



نهر النيل عند الشلال الثاني.

وبناءً على هذا التعريف الجديد نذكر السنين التي مرَّت من سنة ١٨٦٩ إلى سنة ١٩٣٣. وكانت فيضاناتها متوسطة، أي للحدِّ المفروض وهو ٩٢,٦٦، والفيضانات الواطئة المعروفة الدورة الزمانية.

السنة	مقياس أسوان	
١٨٧٣	٩٢,٦٦	حد المتوسط
١٨٧٧	٩١,٤٠	
١٨٧٨	٩٢,٠٨	
١٧٩٩	٩١,٦٨	
١٩٠٢	٩١,٧٢	الحد الفاصل بين الفيضانات العالية والواطئة
١٩٠٤	٩١,٩٧	
١٩٠٥	٩١,٩٠	
١٩٠٧	٩١,٤٨	

السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية (الجزء الثاني)

السنة	مقياس أسوان	
١٩١١	٩٢,٦٨	حد المتوسط
١٩١٢	٩٢,٠٥	
١٩١٣	٩٠,١١	أوطأ المتوسط
١٩١٥	٩١,١٨	
١٩١٨	٩١,٩٩	
١٩١٩	٩٢,٢٢	
١٩٢٠	٩٢,٢٩	
١٩٢٣	٩٢,٤٦	
١٩٢٤	٩٢,٦٢	حد المتوسط
١٩٢٥	٩١,٧٤	
١٩٢٦	٩٢,٣٨	
١٩٢٨	٩٢,٠٨	
١٩٢٨	٩٢,٢٩	
١٩٣٠	٩٢,٤٨	
١٩٣١	٩٢,٦٢	حد المتوسط
١٩٣٢	٩٢,٧٠	حد المتوسط
١٩٣٣	٩٢,٥٩	حد المتوسط

فببحث هذا الجدول يُرى:

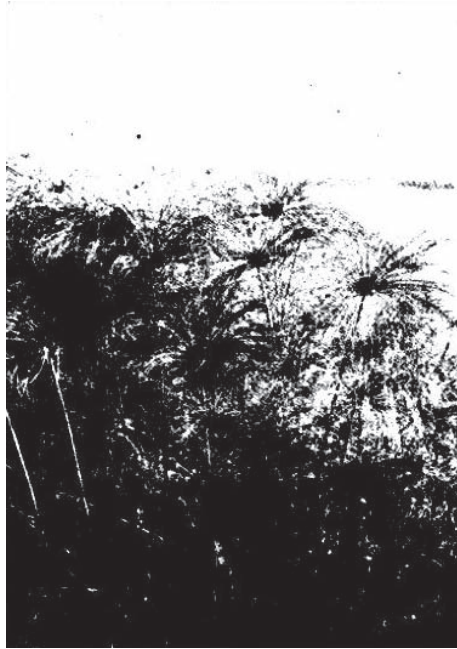
أولاً: أنَّ الفيضانات التي مرَّت على القُطر المصري من سنة ١٨٦٩ إلى سنة ١٩٠١ كانت كلها عالية ما عدا فيضاناً واحداً متوسطاً في سنة ١٨٧٣ وثلاثة فيضانات واطئة.

ثانياً: أنَّه من سنة ١٩٠٢ إلى سنة ١٩٣٣ مرَّ اثنان وعشرون فيضاناً، منها ستة في حد المتوسط وستة عشر واطئة وأحد عشر عالية، ولكنها كانت في علوها دون الدورة الأولى.

النيل يُوحّد بين مصر والسُودان

وعلى هذا فالدورة الأولى جاء الفيضان عاليًا فيها ٢٩ مرة من ٣٣، وفي الدورة الثّانية جاء واطنًا اثنين وعشرين مرة من ٣٣، فحينئذ لا يسعنا الآن إلّا تصديق الأمر الواقع، وهو أنّ الدورة الأولى تختلف عن الدورة الثّانية التي بدأت من سنة ١٩١٢، واستمرت إلى سنة ١٩٣٣ بفيضاناتها العالية كما أنّ هذه بفيضاناتها المتوسطة والواطة.

أعني ولو جاءت الأرصاد الآن من الروصيرص تشير إلى هبوط في مقياس النيل الأزرق، فإنّ هذا لا يغير في النّظرية شيئًا، فإنّه يعدّ نيلًا متوسطًا من السنين العالية في الدورة الزمنية الخاصّة بها. ا.هـ.



أوراق البايبرس «البردي» في بحر الجبل.

هوامش

- (١) ترجمة من كتاب تاريخ قدماء المصريين، تأليف جوست مارييت نك ناظر دار الآثار المطبوع في سنة ١٢٨١هـ (١٨٦٤م) صفحة ٩٧ سطر ٨.
- (٢) لعله اللقلق.
- (٣) وقد حسب المرحوم محمود الفلكي باشا تزحزح أشعة تلك الشعري، التي كانت من أجل معبودات المصريين لاعتبارها في نظرهم إله الآلهة من تلك الفتحة، وعلم ألوف السنين عمر فيها الهرم من يوم إنشائه إلى الآن والغرض من إنشائه.
- (٤) وأنه لما انتقل إلى دار البقاء مارييت بك أول ناظر لدار الآثار في عهد ساكن الجنان إسماعيل باشا أمر سموه بأن توضع جثته في تابوت يوضع في حوض من أفخم الرخام عند مدخل دار الآثار. ولما نقلت محتوياتها إلى سراي الجيزة نقل معها، ولما نقلت ثانية إلى محلها الحالي جعل في الجهة الغربية من الباب، وهذا اعتراف بجميله في ترتيب أعمال تلك الدار، ولم يعهد أن دور الآثار قبور، وإنما هو اعتراف بعمله الجليل.
- (٥) وكان جارياً استعمال سفن صغيرة لاجتياز كل شلال، ولقد ترتب على تصميم الذين أرادوا اجتياز تلك الشلالات إعدام مزيتها.

الفصل الثاني والعشرون

اتفاق بين مصر وإنكلترا سنة ١٩٢٩

ننشر فيما يلي نص الاتفاق الذي عُقد بين الحكومة المصريّة «ممثلة في وزارة حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا» والحكومة الإنكليزيّة ممثلة في «اللورد جورج لويدي» مندوبها السامي البريطاني عن ضبط ماء النيل وتوزيعه بين مصر والسودان.

(١) مذكرة رئيس الوزارة إلى المندوب السامي

يا صاحب الفخامة:

(١) تأييدًا لمحادثتنا الأخيرة أتشرّف بأن أبلغ فخامتكم آراء الحكومة المصريّة فيما يختص بمسائل الرّي التي كانت موضع مباحثاتنا. إنّ الحكومة المصريّة توافق على أنّ البتّ في هذه المسائل لا يمكن تأجيله حتّى يتيسّر للحكومتين عقد اتّفاق بشأن مركز السودان. غير أنّها مع إقرار التسويات الحاضرة، تحتفظ بحريتها التّامة فيما يتعلّق بالمفاوضات التي تسبق عقد مثل ذلك الاتفاق.

(٢) من البين أنّ تعمير السودان يحتاج إلى مقدار من مياه النيل أعظم من المقدار الذي يستعمله السودان الآن.

ولقد كانت الحكومة المصريّة دائميًا — كما تعلم فخامتكم — شديدة الاهتمام بعمران السودان وستواصل هذه الخطة، وهي لذلك مستعدة للاتفاق مع الحكومة البريطانيّة على زيادة ذلك المقدار بحيث لا تضر تلك الزيادة بحقوق مصر الطبيعيّة والتاريخيّة في مياه النيل، ولا بما تحتاج إليه مصر

في توسعها الزراعي، وبشروط الاستيثاق بكيفية مُرضية من المحافظة على المصالح المصريّة على الوجه المفصّل بعدُ في هذه المذكرة.

(٣) وبناءً على ما تقدم تقبل الحكومة المصريّة النتائج التي انتهت إليها لجنة مياه النيل في سنة ١٩٢٥ المرفق تقريرها بهذه المذكرة، والذي يُعتبر جزءاً لا ينفصل من هذا الاتّفاق. على أنّه نظراً للتأخير في بناء خزان جبل الأولياء الذي يعتبر — بناءً على الفقرة الأربعين من تقرير لجنة مياه النيل — مقابلاً لمشروعات ريّ الجزيرة. ترى الحكومة المصريّة أن تُعدّل تواريخ ومقادير المياه التي تؤخذ تدريجياً من النيل للسودان في أشهر الفيضان كما هو مبين بالبند ٥٧ من تقرير اللّجنة بحيث لا يتعدى ما يأخذه السودان ١٢٦ مترًا مكعباً في الثّانية قبل سنة ١٩٣٦. وأن يكون من المفهوم أنّ الجدول المذكور في المادة السّابق ذكرها يبقى بغير تغيير حتّى يبلغ المأخوذ ١٢٦ مترًا مكعباً في الثّانية، وهذه المقادير مبنية على تقرير لجنة مياه النيل؛ فهي إذن قابلة للتّعديل كما نصّ على ذلك في التّقرير.

(٤) ومن المفهوم أيضاً أنّ الترتيبات الآتية ستراعى فيما يختص بأعمال الريّ على النيل:

(١) أنّ المفتش العام لمصلحة الريّ المصريّة في السودان أو معاونيه أو أي موظف آخر يعينه وزير الأشغال تكون لهم الحرية الكاملة في التعاون مع المهندس المقيم بخزان سنار لقياس التصرفات والأرصاء كي تتحقق الحكومة المصريّة من أن توزيع المياه وموازنات الخزّان جارية طبقاً لما تمّ الاتّفاق عليه. وتسري الإجراءات التفصيلية الخاصّة بالتنفيذ والمتفق عليها بين وزير الأشغال ومستشار حكومة السودان، من تاريخ الموافقة على هذه المذكرة.

(٢) ألاّ تُقام بغير اتّفاق سابق مع الحكومة المصريّة أعمال ريّ أو توليد، ولا تتخذ إجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التي ينبع منها، سواء في السودان أو في البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانيّة، يكون من شأنها

إنقاص مقدار الماء الذي يصل إلى مصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على وجه يُلحق أي ضرر بمصالح مصر.

(٣) تلقى الحكومة المصرية كلّ التسهيلات اللازمة للقيام بدراسة ورصد الأبحاث المائية (هيدرولوجيا) لنهر النيل في السودان دراسة ورصدًا وافيين. (٤) إذا قررت الحكومة المصرية إقامة أعمال في السودان على النيل أو فروعه أو اتخاذ أي إجراء لزيادة مياه النيل لمصلحة مصر، تتفق مقدمًا مع السلطات المحلية على ما يجب اتخاذه من الإجراءات للمحافظة على المصالح المحلية. ويكون إنشاء هذه الأعمال وصيانتها وإدارتها من شأن الحكومة المصرية وتحت رقابتها رأسًا.

(٥) تستعمل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وشمال أيرلندا وسلطانها لدى حكومات المناطق التي تحت نفوذها لكي تسهل للحكومة المصرية عمل المساحات والمقاييس والدراسات والأعمال من قبيل ما هو مبين في الفقرتين السابقتين.

(٦) لا يخلو الحال من أنه في سياق تنفيذ الأمور المبيّنة بهذا الاتفاق قد يقوم من وقت لآخر شك في تفسير مبدأ من المبادئ أو بصدد بعض التفاصيل الفنية أو الإدارية، فستعالج كلّ مسألة من هذه المسائل بروح من حسن النية المتبادل. فإذا نشأ خلاف في الرأي فيما يختص بتفسير أي حكم من الأحكام السابقة أو تنفيذه أو مخالفته ولم يتيسر للحكومتين حلّه فيما بينهما، رُفع الأمر لهيئة تحكيم مستقلة.

(٥) لا يُعتبر هذا الاتفاق بأي حال مأسًا بمراقبة وضبط النهر، فإنّ ذلك يحتفظ به لمناقشات حرة بين الحكومتين عند المفاوضة في مسألة السودان.

وإنّي أنتهز هذه الفرصة لأجُدّ لفخامتكم فائق احتراممي.

القاهرة ٧ مايو سنة ١٩٢٩

رئيس مجلس الوزراء: محمد محمود

(٢) رد فخامة المندوب السامي

يأصاحب الدولة

أتشرف بأن أخبر دولتكم بأنني تسلمت المذكرة التي تكرمت دولتكم بإرسالها إليّ اليوم.

(١) ومع تأييدي للقواعد التي تمّ الاتفاق عليها كما هي واردة في مذكرة دولتكم، فإنني أعبر لدولتكم عن سرور حكومة جلالة الملك من أنّ المباحثات أدت إلى حل لا بدّ أنّه سيزيد في تقدم مصر والسودان ورخائهما.

(٢) وإنّ حكومة جلالة الملك بالمملكة المتحدة لتشاطر دولتكم الرأي في أنّ مرمى هذا الاتفاق وجوهره هو تنظيم الرّي على أساس تقرير لجنة مياه النيل، وأنّه لا تأثير له على الحالة الراهنة في السودان.

(٣) وفي الختام أذكر دولتكم أن حكومة جلالة الملك سبق لها الاعتراف بحق مصر الطّبيعي والتاريخي في مياه النيل، وأقرر أنّ حكومة جلالة الملك تعتبر المحافظة على هذه الحقوق مبدأً أساسياً من مبادئ السّياسة البريطانية، كما تؤكد لدولتكم بطريقة قاطعة أنّ هذا المبدأ وتفصيلات هذا الاتفاق ستنفذ في كلّ وقت أيّاً كانت الظروف التي قد تطرأ فيما بعد.

وإنني أنتهز هذه الفرصة لأجدّد لدولتكم فائق احترامي.

القاهرة في ٧ مايو سنة ١٩٢٩

لويد المندوب السامي

(٣) تقرير لجنة مياه النيل

أمّا تقرير لجنة مياه النيل الذي يُعتمد عليه في هذا الاتفاق فسببه أنّه كان مقرراً أن تكون مساحة الأطنان التي تزرع في الجزيرة ٣٠٠ ألف فدان، فلمّا قتل السردار ورد في الإنذار الذي أرسل إلى الحكومة المصريّة زيادة المساحة إلى مقدار غير محدود، فأجاب سعد باشا على ذلك أن هذه المسألة سابقة لأوانها، فردّ اللورد اللنبي أنّه أرسل تعليمات

إلى حكومة السودان يُطلق لها فيها الحرية في زيادة المساحة التي تُروى بالجزيرة إلى حدٍّ غير محدود تبعاً لما تقضي به الحاجة. ولما تولى زيور باشا رئاسة الوزارة أرسل إلى اللورد اللنبي مذكرة قال فيها: «إنَّ الإجراءات المنوَّه عنها بمذكرة ٢٣ نوفمبر أحدثت في البلاد أشدَّ المخاوف، وإنَّ الحكومة المصريَّة كانت في جميع المفاوضات في الماضي متمسكة أشدَّ التمسك بحقوقها بمياه النيل.» ولفت نظره إلى إعادة النَّظر في مسألة ريِّ الجزيرة.

فأجابه اللورد اللنبي أنَّ حكومة جلالة الملك تحت تأثير هذه الاعتبارات ودليلاً على حسن مقاصدها تأمر حكومته بعدم تنفيذ التَّعليمات السَّابقة، وأنَّ تشكل لجنة من الاختصاصيين تكون مأموريَّتها درس المسألة ووضع القواعد التي يمكن بمقتضاها تنظيم حالة الرِّي بطريقة تراعى فيها مصالح مصر حقَّ المراعاة وبدون اعتداء على حقوقها الطبيعية والتاريخية.

وهكذا تألفت اللَّجنة من المستر كنتر كريموز والمستر ماكجريجور وعبد الحميد سليمان باشا.

(١-٣) تأليف اللجنة

في ١٧ فبراير بدأت اللَّجنة أعمالها، وزارت قناطر الدلتا وأقلام مصلحة الطبيعيات، ثمَّ زارت سد رشيد، وانتقلت بعد ذلك إلى الصعيد في النِّيل، فكانت لها رحلة بحث تناول فيما تناول سد سنار وترع الجزيرة، والمكان الذي سيُقام فيه سد جبل الأولياء وخزَّان أسوان وقناطر إسنا، والمكان الذي اختير لإقامة قناطر نجع حمادي والحياض المجاورة لسوهاج.

وفي خلال رحلاتها، وأثناء انعقاد جلساتها بالقاهرة، كانت تفحص الكثير من أرساد مصلحة الطبيعيات ومصلحة الرِّي، وتقابل عدة من كبار الموظفين في مصر وفي السودان، فتتبَّين آراءهم في الأمور ذات الصلة بمهمتها حتَّى إذا رجع أعضاؤها إلى القاهرة — وكان ذلك في آخر مارس — عكفوا على الإحصائيات يفحصون منها ما أُعدَّ لهم، ويطلبون غيره من المعلومات التي رأوا وهم يبحثون أن لا مناص من الوقوف عليها.

في هذه الفترة الدقيقة أخذت صحة رئيس اللَّجنة تبعث القلق في النفوس، ووجد جنابه عناءً شديداً في مباشرة عمله، ثمَّ اشتدت عليه الوطأة فتوفي في ٢١ مايو.

استدعى مرض الرئيس وموته وقف أعمال اللجنة وهي على وشك الفراغ من مهمتها، فعولت الحكومتان على تكليف المندوبين عنهما أن يستأنفا البحث الذي عطلته يد القدر زمنًا، وأن يُقدِّمًا التقرير النهائي.

(٢-٣) تقرير اللجنة

بدأت اللجنة تقريرها بنظرة تاريخية عن رِيّ السودان فقالت: لما استقرت أمور السودان بعد فتحه في سنتي ١٨٩٦-١٨٩٨ احتاج إلى طلبات لري مساحات يسيرة فيه فرُخص له بإقامة هذه الطلبات بعد موافقة الحكومة المصريّة، ثمّ زادت على توالي الأيام مساحة الأراضي التي خولت هذا الحق. ومن الطلبات ما رُكِّب لتجربة زراعة القطن، ومنها ما جُعل لزراعة الحبوب.

وليس من المساحات الواسعة في السودان ما هو قابل للريّ الصناعي سوى الجزيرة، وهي منطقة مثلثة بين النيل الأزرق والنيل الأبيض، رأسها عند الخرطوم، وتمتد جنوبًا إلى سكة الحديد من سنار إلى كوستي. أمّا ما عدا هذه المنطقة من أراضي السودان فهو ممّا يُروى بالأمطار وممّا لا يقبل الري الصناعي. فُكر في إمكان رِيّ جزء من هذه الجزيرة منذ سنة ١٩٠٥، وفي سنة ١٩١٣ أعد مشروع لري ١٠٠٠٠٠ فدان منها بواسطة ترعة تستمد ماءها من التصريف الطبيعي للنيل الأزرق، مع إنشاء قنطرة عند مكوار للوصول إلى المناسيب المطلوبة، وكان الرأي إذ ذاك أنّ المشروع يمكن من زراعة القطن دون الإضرار بمصر. لكن تبين من زيادة الخبرة بأمور الزراعة ومن تقصير النيل على خلاف العادة في فيضان سنة ١٩١٣-١٩١٤ بطلان هذا الرأي، وثبت أنّه لا بد في المشروع من خزان، وأنّ الاقتصار على قنطرة موازنة لا يجدي نفعًا. أمّا إذا أنشئ الخزان فيمكن زيادة المساحة إلى ١٠٠٠٠٠ فدان دون حاجة إلى أخذ مياه النهر في دور انخفاضه. وهذه الزيادة في المساحة ضرورية لتغطية الزيادة في نفقات الخزان. وقد أفرغ المشروع في قالب جديد روعيت فيه هذه الاعتبارات، غير أنّ الحرب حالت دون الاستمرار فيه.

وكانت الحكومة المصريّة في الوقت نفسه تفكر في سد على النيل الأبيض عند جبل الأولياء لغرضين؛ كبح جماح الفيضانات العالية التي يخشى إضرارها بمصر، وتخزين المياه لتنتفع بها مصر في فصل الصيف، وهو مشروع أخرته الحرب أيضًا وإنْ نُفذ فعلاً شيء منه في سنة ١٩١٧ وما بعدها إلى سنة ١٩٢٠.

ولقد قابلت مصر استئناف العمل في هذين المشروعين بعد الحرب بمناقشات علنية عنيفة وانتقاد مر، وكانت حملاتها في هذا السبيل موجهة على الأخص إلى الطعن في صحة المعلومات التي أُسست عليها المشروعات، فكانت النتيجة أن أُلجئت الحكومة المصرية في يناير سنة ١٩٢٠ إلى تكوين لجنة للتحقيق عرفت بلجنة مشروعات النيل، وكان أعضاؤها ثلاثة اختارتهم حكومة الهند وجامعة كامبردج والولايات المتحدة، وجعل اختصاص هذه اللجنة إمداد الحكومة المصرية بالرأي في المشروعات التي وضعتها وزارة الأشغال العمومية تبقى بها زيادة ضبط ماء النيل ضبطاً يعود بالفائدة على مصر والسودان، وطالبت الحكومة اللجنة بمعالجة المسائل الآتية على الأخص، وهي:

- (أ) فحص المعلومات الطبيعية التي أُسست عليها المشروعات وإبداء الرأي فيها.
- (ب) صلاحية الطريقة التي بها يُقسَّم بين مصر والسودان ما يترتب على هذه المشروعات في أدوار تنفيذها من زيادة في كمية المياه الممكن الانتفاع بها.
- (ج) إبداء الرأي فيما تتحمّله مصر وما يتحمّله السودان من نفقات المشروعات ونفقات اللجنة. والمشروعات التي نحن بصدها مبيّنة في كتاب نشرته الحكومة المصرية عنوانه «ضبط النيل»، وهي السّدان اللذان تقدّم ذكرهما، وقنطرة في الوجه القبلي، ومشروع الاحتفاظ بمياه النيل في منطقة السدود وخزانات البحيرات الكبرى.

نشر تقدير لجنة مشروعات النيل في سنة ١٩٢١ فقرر صحة المعلومات التي اتخذت أساساً للمشروعات وأشار بتنفيذها. غير أن الحكومة المصرية قررت في مايو سنة ١٩٢١ أن يقف العمل في سد جبل الأولياء وما يتبعه لما رأت من جسامة النفقات التي قدرت له. أما حكومة السودان فأخذت برأي اللجنة وقرّرت المضي في مشروع ريّ الجزيرة.

ولم تستطع الأغلبية في لجنة مشروعات النيل أن تشير بشيء في إشكال تقسيم الماء الذي لا يزال مباحاً، ولم يكن للجنة رأي في هذا الإشكال سوى ما أبداه مستر كوري العضو الأمريكي في اللجنة. على أن آراءه لم يُعمل بها. ولما رأت الحكومة البريطانية الحال التي أدّت إلى تشكيل لجنة مشروعات النيل تعهدت في فبراير سنة ١٩٢٠ بالأّ تزيد مساحة المنزرع في الجزيرة على الثلاثمائة ألف فدان إلّا برأي الحكومة المصرية. وبهذا القيد نفّذ مشروع ريّ الجزيرة.

(٤) الموقف الحاضر

يتكون القسم المعجل من المشروعات المبيّنة في كتاب (ضبط النيل) من ثلاثة مشروعات هي:

- (أ) سد جبل الأولياء، والغرض منه زيادة الماء الذي تنتفع به مصر.
- (ب) سد مكوار أو سد سنار على التسمية الحالية، وتتبعه ترع تروي ٣٠٠٠٠٠ ألف فدان في الجزيرة.
- (ج) قنطرة عند نجع حمادي.

فالمشروعان الأول والثالث لم ينفذ منهما شيء لأسباب هي: الحرب أولاً ثم الصعوبات المالية وغير المالية.

ثانياً: أما المشروع الثاني فتمّ واستعمل في يولية سنة ١٩٢٥، وزادت نفقاته كثيراً عما كان مقدراً لها. فحكومة السودان وهي المسئولة عن عواقبه المالية راغبة في زيادة المساحة التي يرويها هذا المشروع كي تقلل من خطر التعرض لفشله مالياً وتُوجد لمصادر الثروة في السودان مجالاً أوسع.

كان من أهم الاعتبارات في برنامج هذه المشروعات الثلاثة وجوب إنجازها، بحيث تستعمل كلها في آن واحد، لكن الأمر الذي لا مندوحة لهذه اللجنة أن تواجهه هو: أنّ حكومة السودان قد فرغت من أعمال الري الصناعي اللازم لثلاثمائة ألف فدان في الجزيرة، وتريد أن تخطو بعد ذلك خطوة أخرى. على حين أن مصر لم تُوفّق بعد إلى تنفيذ نصيبها من برنامج المشروعات الأول، غير أن الحكومة المصرية قد قطعت في الفترة التي انقضت منذ عطلت أعمال اللجنة شوطاً لا بأس به في سبيل تنفيذ مشروعاتها؛ إذ أقرت سد جبل الأولياء وإنشاء قناطر نجع حمادي، وخطت خطوة في سبيل تنفيذ مشروع السدود.

أما فيما يتعلّق بالثلاثمائة ألف فدان فقد تغيرت الحالة بالمكاتبات التي دارت بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية في سنة ١٩٢٤ وسنة ١٩٢٥. ومن هذه المكاتبات المذكرتان الأخيرتان اللتان أعقبهما تكوّن هذه اللجنة، وتجدهما في الذيل من هذا التقرير.

بهاتين المذكرتين فُكّت القيود التي وضعت في سنة ١٩٢٠ لتحديد الثلاثمائة ألف فدان على أن يُبحث من جديد عن طريقة لتسوية مسألة التوسع في ريّ أراضي الجزيرة.

(٥) اختصاص اللجنة

كانت مهمة لجنة مشروعات النيل في سنة ١٩٢٠ فحص مشروعات معينة وإبداء الرأي فيها، ومن هذه المشروعات ما كان العمل جارياً فيه، ومنها ما كان موضع النظر في وزارة الأشغال العمومية. أمّا اللّجنة الحالية فلم تبلغ مهمتها هذا المبلغ من التّخصّص؛ إذ لم يُطلب منها سوى أن تقترح أسلوباً للرّأي تراعي فيه كلّ المراعاة حقوق مصر ومصلحة مصر. فهي على هذا قد أُطلقت من كلّ قيد في اختيار ميدان عملها وتحديد وجهة أبحاثها ومدى هذه الأبحاث والمنهج الذي تسلكه في وضع قراراتها.

إن المعلومات المجتمعة في كتاب ضبط النيل والمشروعات التي بحثت فيه قد تناولت مجالاً واسعاً جداً هو ما يمكن أن يصل إليه الرّأي من التّقدّم إذا نُفذت سلسلة من المشروعات فيما بين البحيرات الأفريقية الكبرى والبحر الأبيض المتوسط، وتصدّت للمنتظر في المستقبل البعيد كما تصدّت للميسور في زمن قريب. وقد أيدت لجنة مشروعات النيل ذلك كله. أمّا اللّجنة الحالية فلم تتعرض لمثل هذا التّوسع الذي يأباه ضيق الوقت المحدد لها ولم تر أنّها مطالبة بالخوض في القواعد التي تتبّع في قسمة الماء بين الفريقين المنتفعين به، بل اقتصرمت على بسط الاعتبارات التي كانت رائدها في استنباط آرائها.

إنّ السوابق نادرة في هذه المسألة، مسألة قسمة الماء، والعرف فيها غير مطّرد، وهذه اللّجنة لا تعرف نظاماً عاماً متبّعاً ولا عرفاً مقرراً يمكن أن يجعل قاعدة للفصل في مسألة الماء الذي يشترك في الانفعال به وحدات عدة. على أن الحالة التي نحن بصدها لا تخلو من عوامل خاصة بين تاريخية وسياسية وفنية من شأنها أن تجعل القواعد المتبعة في غير النيل غير صالحة في حالة النيل والتقيّد بها غير وجيه. ولما تأملت اللّجنة الأحوال التي اكتنفت تشكيلها، ونظرت في ماضي المسألة التي تعالجها وفي دورها الحالي، استقر رأيها على أن تجعل غايتها أعمال الحيلة في استنباط تسوية ممكنة التنفيذ لا تغفل ما يلزم لحالة الرّأي القائمة الآن، ولا تتعارض مع برنامج التّوسع الذي تسمح به الحالة الراهنة والحالة التي تجدّ في المستقبل القريب، على ألا يكون في هذه التسوية مساس ما بالحالة في المستقبل البعيد.

هذه التسوية ترمي إلى تفسير المذكرة التي أشرنا إليها في الفقرة الأولى من هذا التّقرير بعبارة فنية بيّنة لا يتسرب إليها غموض. وقد جاء في تلك المذكرة أنّ الحكومة البريطانية مع عظيم اهتمامها بتقدم السودان لا تنوي مطلقاً الافتئات على ما لمصر من

الحقوق التاريخية والطبيعية في مياه النيل، تلك الحقوق التي تعترف بها اليوم كما كانت تعترف بها في الماضي سواءً بسواء.

واللجنة كلها أمل أن آراءها التي تتمشى فيها هذه الروح، والتي لم تكن إلا بعد استيعاب الموضوع من الوجهات الفنية تكون — إذا صحت العزيمة على الوئام والتعاون — أساساً مقبولاً لتقدم الرّأي في المستقبل وضمانه إلى الأبد لكل ما هو قائم الآن من الحقوق المكتسبة.

(٦) مشروع رّي الجزيرة

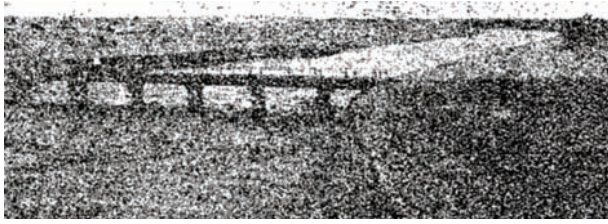
قد بينّا من قبل أن أهم ميدان لترقية الرّي في السّودان هو أراضي الجزيرة، وعلى ذلك فالأحوال المحيطة بمشروعات الرّي في هذه المنطقة لها صلة ذات شأن بالمسألة التي نيطت باللجنة لتسويتها؛ لذا آثرت اللجنة قبل الاستمرار في أبحاثها أن تقول في هذا المشروع كلمة تتحرى فيها شيئاً من التفصيل.

الغرض من هذا المشروع رّي مساحة من الأراضي الصالحة للزراعة قدرها ٣٠٠٠٠٠ فدان ثلثها يُزرع قطعاً في مدة أولها يولية وأغسطس، وآخرها لا يكون بعد ١٥ إبريل، وثلث آخر يزرع مواد غذائية من أغسطس وسبتمبر إلى نوفمبر في حالة زراعة الذرة وإلى يناير في حالة زراعة اللوبيا. أمّا الثلث الباقي فيبقى بوراً، ومن ١٦ إبريل إلى ١٥ يولية تكون الأرض خالية من الزراعة، ولا يحتاج إلى الماء إلاّ للقدر اللازم للأهالي في معيشتهم وللقطن دون سائر الحاصلات الزراعية الشأن الأكبر، سواء من وجهة الماء اللازم له ومن وجهة الثمرات الاقتصادية للمشروع.

من ١٦ يولية إلى ٣١ يولية يرفع منسوب ترعة الجزيرة تدريجياً من الحد اللازم للأهالي إلى الحد اللازم للرّي، وفي هذه الفترة عينها يرفع منسوب الخزّان بالضرورة. ومن ٣١ يولية تستمد التربة ماءها حسبما تقتضي الزراعة، ويكون أقصى تصرفها ٨٤ متراً مكعباً في الثانية، وفي شهر نوفمبر يرتفع الماء في الخزّان حتّى يصل إلى منسوب التّخزين المقرّر، وفي هذه الحالة يكون استمداد الماء من النّهر بمقدار بمقدار ١٥٠ متراً مكعباً في الثانية، وذلك لمدة ٣٠ يوماً، وينتهي رّي اللوبيا أثناء النّصف الأول من يناير ويقتصر الرّي على القطن وحده. بُني هذا المشروع على التقديرات المدونة في كتاب ضبط النّيل، وهي تدل على أن الماء اللازم لري زراعة القطن في تلك المنطقة يمكن أخذه من النّيل الأزرق لغاية ١٨ يناير دون إضرار بمصر حتّى في الفيضانات الشاذة في

تقصيرها كفيضان سنة ١٣-١٩١٤. أمّا بعد ١٨ يناير فلا مناص من أخذ الماء اللازم لري القطن من الخزان؛ لهذا روعي في وضع المشروع أن يكون في الخزّان كمية المياه التي يتطلبها (حسب التّقدير ومع مراعاة الضائع) ريّ القطن إلى ١٥ إبريل وحاجة الأهالي من ١٥ إبريل إلى ١٥ يولية.

ونّمّ قيدٌ آخر غير ما تقدم من القيود الخاصّة بالوقت الذي يستمد فيه الماء من التّصرف الطّبيعي للنيل الأزرق وبكمية هذا الماء، ذلك القيد هو تحديد الأرض التي تزرع في الجزيرة بثلاثمائة ألف فدان بمقتضى التعهد الذي قدمناه في الفقرة (١٥) من هذا التّقرير. فلا تبين بالفعل أن المُقنن المائي أقلّ ممّا قدّر أولاً لما كان سبيل إلى الانتفاع بالماء الفائض في زيادة المساحة المنزرعة.



مشروع الجزيرة.

(٧) اعتبارات عامة للجنة

جرت العادة في مصر من قديم باعتبار السنة الزراعية فصلين كلّ منهما نحو ستة أشهر في أحدهما يستعمل في الرّي كلّ تصرّف النيل الطّبيعي مضافاً إليه الماء المخزون في أسوان، وفي هذا الفصل يسدّ كلّ من فرعي النيل متى سمحت الحالة بذلك. وفي الثّاني ينساب ماء النيل في البحر الأبيض بمقادير كبيرة جامدة بضعة شهور.

وقد وضع مشروع ريّ الجزيرة الذي تمّ في يونية سنة ٩٢٥ بحيث لا يستمد الماء من التّصرف الطّبيعي إلّا في الفصل الثّاني من فصلي الزراعة في مصر، وبحيث يستمدّه من خزّان سنار في زمن انخفاض النيل. هذه القاعدة تقرّها اللّجنة، وقد سلّم بها رجال

حكومة السودان، وهم في هذا الفصل لا يتشَبَّثون إلاّ بالماء اللازم لري مساحات يسيرة بالطلُّمبات عملاً باتفاق قديم أقرّته الحكومة المصرية. على هذا رأت اللّجنة أن تكون فاتحة أعمالها تقسيم السنة تقسيماً دقيقاً إلى فصلين، مسترشدة في ذلك بتدبير الأحوال الحاصلة في أول الفيضان وآخره، وهما الوقتان اللذان فيهما تتغير الأحوال.

فإذا قسمت السنة على هذا النحو أصبح من الميسور أن تستأثر مصر في شهر الانخفاض بكل التّصريف للنيل إذا ما كان منه حق للسودان بحكم نظام الطلبات المتفق عليه كما قدمنا، ثمّ ينظر في إيراد الماء أثناء الباقي من السنة للاهتمام إلى القدر الذي يصح أن يكون للسودان، مع مراعاة ما تحتاج إليه مصر في توسعها الزراعي، ويبقى أمام اللّجنة النّظر في موضوعين أقلّ شأنًا هما الرّي بالطلُّمبات وري الحياض في السّودان ووضع القيود لها.

تلك هي الخطّة العامّة التي التزمتهما اللّجنة في تكوّن آرائها، ولا غنى في هذا المقام عن بيان بضع قواعد وأساليب بحث اتّبعتهما اللّجنة وهي تعالج بالفعل المسألة المطروحة أمامها، فنقول: إنّ العملية الأساسية هي تقسيم السنة إلى فصلين وعلى الأخص تحديد الوقت الذي يكفّ فيه السّودان عن أخذ الماء من التّصريف الطّبيعي للنّهر عند سنار. ولقد ذهب كتاب (ضبط النّيل) إلى أن يكون هذا الوقت متفقاً مع البدء في تفريغ خزّان أسوان، فوضع خزّان سنار ليمد ترعة الجزيرة بالماء اللازم لها بعد ١٨ يناير، وهو التّاريخ الذي يقابل في أسوان البدء في تفريغ الخزّان في سنة ١٩١٣-١٩١٤، وهي سنة الانخفاض الخارق للعادة. ولقد أقرت أغلبية اللّجنة هذه الطريقة، غير أنّها أشارت بجواز تغيير هذا التّاريخ تبعاً لحالة النّيل في كلّ سنة على أن يكون ذلك بعد يوم ١٨ يناير عادة، رأت اللّجنة ذلك أولى من جعل التّاريخ المذكور ثابتاً لا يتغير تبعاً لحالة الفيضان في سنة ١٩١٣-١٩١٤، وقد كانت حالة شاذة.

ليس من رأي هذه اللّجنة اعتبار وقت البدء في تفريغ خزّان أسوان مقياساً صحيحاً للدلالة على انتهاء مدة زيادة التّصريف على المطالب، فقد يجوز مع انتهاء مدة هذه الزيادة ألاّ يبدأ بتفريغ الخزّان، بل يحتفظ بمائه زمناً ما توقّعاً لشدة الحاجة إليه فيما يلي من الشهور. لهذا الاعتبار رأت اللّجنة ألاّ تأخذ بهذا المقياس، بل تأخذ بانتهاء مدة الزيادة فعلاً حسبما يعلم من تصرّف الترعة والموازنة على قناطر الدلتا وإقامة سد دمياط وسد رشيد.

فكرت اللّجنة فيما إذا كانت تبني آراءها على الحالة الشاذة التي كانت في سنة ١٩١٣-١٩١٤، أو على معدل مجموعة من السنين، أو تضع مقياس تدرج بمقتضاه يقدّم التّاريخ الذي نحن بصددّه ويؤخّر تبعاً لحالة كلّ سنة، ونظرت إلى أرصّاد الفيضانات فرأتها تتناول أكثر من ٩٦٠ سنة ليس فيها سوى أربعة فيضانات بلغت من التّقصير مبلغ فيضان سنة ١٩١٣-١٩١٤. ومع تسليمها بعدم إغفال مثل هذه الفيضانات لاحتمال حدوثها لا ترى اتخاذها أساساً يبنى عليه مشروع ما، وكذلك ترى أن العمل بجدول التّدرّج لا يخلو من تعقيد، وأن التّغيرات التي تعترّي مناسيب النّيل ليست من الخطورة بحيث تأبى التّقيّد بتاريخ وسط يصطلح عليه، فقرّرت الأخذ به وتطبيقه على السنين المنخفضة لترى ما يترتب عليه من نتائج. ولم يفت اللّجنة التّسليم بالحاجة إلى ترتيب خاص للفيضانات التي تكون من قبيل فيضان سنة ١٩١٣-١٩١٤.

ولقد فكّرت اللّجنة فيما إذا كان ينبغي لها وهي تعالج مسألة التّوسّع في ريّ السّودان أن تجمع إلى اعتبار المساحات التي تروى اعتبار كمية الماء التي تستعمل في أوقات معينة، فلقد سبق — كما قدمنا في الفقرة ٢٦ — تحديد مساحة المنزرع في الجزيرة بثلاثمائة ألف فدان مع القيود التي توجبها بطبيعة الحال سعة الخزّان ويقتضيها تحديد الوقت الذي فيه يتسنى أخذ الماء من المنصرف الطّبيعي ومقدار هذا الماء.

لكي تتسنى معالجة هذا الموضوع على الوجه الصحيح يجب أن تكون الأرصّاد المتعلقة به مبنية على المواسم ومقادير الماء، فلا بد إذن من تدوين الأرصّاد المتعلقة بتشغيل الخزّان وكمية الماء التي تستمدّها التّربة الرئيسيّة يومياً؛ لأنّ هذه الأوقات ومقادير الماء هي خير ما يُستأنس به في فرض القيود التي لا غنى عنها في ضبط العمل بأية طريقة يهتدي إليها كنتيجة لاقتراحات اللّجنة.

أمّا تحديد المساحة، فلن يكون وسيلة لضبط الماء المستمد من النّهر إلّا إذا اشترط معه التّقيّد بأنواع الزراعة وبدورة زراعية خاصّة، ثمّ إنّ تحديد الزراعة يجرّ إلى فروض لا بدّ فيها من التّوسّع في التّقدير وأخذ بالأحوط. وهذا التّوسّع وما ينطوي تحته من حيطة يستلزمها الشك في سعة الخزّان وفي الماء الضائع وفي الماء اللازم لكل نوع من أنواع الزراعة يحول دون انتفاع السّودان انتفاعاً كاملاً بمياه كبيرة الفائدة، فهو يؤثّر في السّودان أثراً غير صالح دون أن يعود على مصر بفائدة، ومن ثمّ كان تحديد المساحة

ما لم تقدر عن سعة، مدعاة للإسراف في الرِّي، وبديهي أن الإسراف فيه لا يكون في مصلحة المنتفعين به.

أخذت اللّجنة بتلك الاعتبارات، فاستقر رأيها على أن تجعل الأوقات ومقادير الماء أساساً لمقترحاتها دون أي أساس آخر، وهي مقتنعة بأن جهات الاختصاص لا تلقى عناءً في استنباط الوسائل التي بها يضبط سحب الماء من النّهر ومن الخزّان، وبشرط إيجاد هذه الوسائل لا ترى اللّجنة من الوجهة الفنية حاجة إلى تقييد مساحة المنزرع علاوة على تقييد مقادير الماء، فإنّ المعروف من تقاليد الرّي يجعل في تحديد الأوقات ومقادير الماء الضمانات الكافية. أمّا إن مست الحاجة إلى التقييد بمساحة المنزرع كما حصل من قبل، فإنّ ذلك يكون راجعاً إلى أسباب لا تدخل في اختصاص اللجان الفنية. بقيت مسألة لم يكن للجنة بدٌّ من التّفكير فيها وهي تضع خطة البحث في الموضوع الذي من أجله شكّلت؛ ذلك أن الجزء الأكبر من أرض الصعيد يُروى بطريقة الحياض، وأكثر اعتماده على منسوب الفيضان الطّبيعي، ولا يعتمد على القنوات إلّا قليلاً. فكل ماء يستنزفه السّودان إبّان الفيضان يحدث لا محالة في هذا المنسوب أثراً يتبعه ضررٌ برّي الحياض المصريّة، فالتسليم بأنّ لهذه الحياض حقّاً مطلقاً في مناسيب الفيضان غير منقوضة يستلزم حتماً تحريم ماء الفيضان على السّودان.

جال بخاطر اللّجنة تلقاء هذه الحالة أنّ من المتعذّر إرجاء كلّ تحسين في رّي السّودان إلى أجل غير مسمّى أو الاندفاع بلا روية في هذا التحسين والغلو في استمداد الماء اللازم له على ما فيه من تعريض حياض الصعيد لضرر بليغ. لهذا رأت ألاّ يتشبّث بمناسيب الفيضان إلى حد إغفال تقدم الرّي في السّودان، بل يقتصر في التّمسك بها على القدر اللازم لتحديد مدى هذا التّقُدّم وسرعة السير فيه.

وممّا ساعد اللّجنة على الأخذ بهذا الرأي ما قرّرتة الحكومة عقب تشكيل اللّجنة من بناء قنطرة أخرى في الوجه القبلي وما قرّرتة بعد ذلك من إقامة سدّ جبل الأولياء لانتفاع مصر به، فإنّ إنجاز هذين المشروعين يجعل مناسيب الفيضان أقلّ أهمية لحياة مصر ممّا لو اقتصر الأمر على مشروعات السّودان.

وهناك مسألة أخرى عامة تستدعي أن يُفصل فيها توطئة للبحث المستفيض في الموضوع الذي تعالجه اللّجنة — هذه المسألة هي هل سد جبل الأولياء يكون حكمه حكم ترعة الجزيرة سواءً بسواء من حيث الأولوية في الحق وإن لم يكن الأول في السابق لعدم إنجاز شيء منه حتّى الآن، ولما كان سد جبل الأولياء وترعة الجزيرة من أول الأمر

حلقتين من سلسلة مشروعات واحدة، فقد رأت اللجنة أن لا يكون لمشروعات الجزيرة ميزة على جبل الأولياء في الانتفاع بالزيادة في إيراد الماء بل يسوّى بينهما في حق الأسبقية، وينتج عن ذلك الرأي أن السودان ينبغي له أن لا يألو جهداً في تسهيل مهمة إقامة سد جبل الأولياء. وقد افترضت اللجنة أن هذا التسهيل من جانب السودان كائن. وختاماً نظرت اللجنة فيما إذا كان حتماً لازماً أن يبقى لمشروع الجزيرة الحق الذي قرره له كتاب (ضبط النيل) في مقدار الماء الذي يأخذه وشروط أخذه، فلقد كان محتملاً أن بحث اللجنة في الإحصائيات التي تناولها (ضبط النيل) وفي إحصائيات السنين التي انقضت منذ ابتكر المشروع يقضي إلى آراء مغايرة للآراء المثبتة في ذاك الكتاب، لكن هذا المشروع لم يقرّر إلا بعد بحث مستفيض من جانب رجال الرّي في مصر ومن جانب لجنة مشروعات النيل، وارتبطت حكومة السودان بتعهدات قامت على أساس الحصة التي قررها المشروع، ومن ثمّ بدا للجنة أن الإقدام على النقص في كمية الماء اللازم لهذا المشروع يجرّ إلى عواقب لا تدخل في اختصاصها وهي هيئة فنية. على أن القواعد التي بُني عليها المشروع قد دلّ تمحيصها بالأساليب التي جرت عليها اللجنة على أن ليس هناك كبير خلاف بين النتائج التي أفضى إليها بحث هذه اللجنة والنتائج التي توصل إليها من قبل.

(٨) في الإحصائيات

من المناسب قبل الخوض في تمحيص الإحصائيات أن نشرح بالإيجاز ماهية ما لدينا من الأرصاد، ونبيّن بعض عوامل لها دخل في التقديرات المبيّنة على هذه الأرصاد.

(٨-١) الأرصاد المائية

إنّ مناسيب النيل عند القاهرة أعلاها في السنة وأدناها مدونة معروفة من سنة ٦٤١ ميلادية إلى ١٤١٥ ميلادية، ثمّ من سنة ١٧٣٧ ميلادية إلى الوقت الحاضر لا في فترة واحدة، فهذه المناسيب إذن تتناول أكثر من ٩٦٠ سنة، ولها قيمتها في بيان دورة السنوات الشحيحة، ولقد بُدئ برصد مقاييس النيل عند أسوان والقاهرة في سنة ١٨٧٠ مع رصد مقدار التّصرف أحياناً، ومنذ سنة ١٩٠٣ لا تزال المناسيب أمام الخزّان وخلفه، ومقدار فتح عيونه ترصد كلّ يوم، ولقد قدرت تصرفات النّهر في السنين الأولى

بواسطة تقنين فتحات هذه العيون، وهذا التّقنين قد بلغ الآن مبلغًا عظيمًا من الضبط، وكذلك توزيع الماء عند قناطر الدلتا يعمل بطريقة التقنين منذ سنة ١٩١٩، والمقادير الإحصائية يتحرّى فيها على الدّوام التّوقي من دقة الرصد وتهذيب أساليبه، حتّى إنّ هذه الدّقة، وهذه الأساليب قد بلغت الآن مبلغًا عظيمًا من الإتقان، فيمكن الركون إلى تلك الإحصائيات، ولا سيّما ما كان منها خاصًا بالسنين السبع الأخيرة.

(٢-٨) مدة انتقال الماء

إنّ طول النّيل وقلة انحدار مجراه يجعلان لزمن انتقال الماء شأنًا جديرًا بالاعتبار في كلّ ما يتعلّق بتقدير مياهه، ولا بدّ من أن يكون زمن انتقال الماء هذا دائمًا على بال الباحث في هذا التقدير، فإذا رصدت للنّهر حالة معينة في سنار مثلاً لزم حساب الوقت الذي فيه يبدو أثر هذه الحالة قبل أن ترتّب عليها أي نتيجة. فالخلاصة أن لا بدّ من اعتبار الزمان والمكان في رصد حالات النّهر، وليلاحظ أنّ زمن الانتقال غير ثابت، بل يعتريه التغير طبقًا لحالة النهر.

ولقد قامت مصلحة الطبيعيات بحساب زمن انتقال الماء بين الأماكن المختلفة عندما طلبت اللّجنة ذلك، وهذا الحساب مبين في الذيل «ب»، ومنه يتّضح أن زمن انتقال الماء من سنار إلى قناطر الدلتا في بدء الفيضان وانتهائه قدر كما يأتي:
في يناير وفبراير ٣٤٠٠٠٠ يومًا. وفي يوليو وأغسطس ٢٦٠٠٠٠ يومًا.
أمّا عند البحث في حالات خاصة كحالات السنين الشحيحة، مثلاً فإنّ حساب زمن الانتقال اللازم لفحص هذه الحالات يقدر تقديرًا خاصًا أساسه المعلومات المناسبة له.

(٣-٨) الماء الضائع

قدر كتاب «ضبط النيل» (انظر صحيفة ٢٥٣ من النسخة العربية) أن ١٢٤ وحدة من الماء عند الخرطوم تنقص بالانتقال حتّى تصير عند أسوان ١٠٠ وحدة فقط، واللّجنة لا ترى من الضروري ولا من الميسور في فحص الموضوع الذي بين أيديها أن تعتبر ما يضيع بالانتقال حين تنتظر فيما يكون لأخذ الماء عند سنار من أثر في حالة الماء في مصر، بل تؤثّر اللّجنة الذهاب إلى أنّ الماء الذي يؤخذ عند سنار يبدو في مصر أثره كله مع افتراض أنّه لا ينقص بالانتقال، وقد يتيسر يومًا في المستقبل أن يحسب هذا الضائع

بالانتقال حساباً يكون أدنى إلى الصواب، كما يجوز أن يكون لهذا الضياع شأن أكبر من شأنه الحالي، وإذن يكون ثُمّت وجه للاعتداد به عند اللزوم.

(٨-٤) تقسيم السنة

إنَّ الفكرة الجوهرية المنطوية عليها آراء اللجنة هي كما سبق بيانه تقسيم السنة إلى فصلين في أحدهما تستمد ترعة الجزيرة الماء من تصرّف النهر الطبيعي، وفي الآخر تستمدّه من الماء المخزون، وتترك التصرف الطبيعي لمصر خاصة، ولهذا لم تعد اللجنة القواعد التي قررها كتاب «ضبط النيل»، وأقرتها لجنة مشروعات النيل، لكنها في معالجة الموضوع، وفي بيان النتائج سلكت مناهج غير التي سلكها، وجعلت أهم أركان بحثها فحص الأحوال التي تصحب ظهور الفيضان وانقضاءه، أي حين يربو ماء النيل إِبَّان الزيادة على المطلوب منه، وحين يقلُّ إِبَّان الانخفاض عن ذلك المطلوب، وأكثر هذا الفصل من التّقرير قد خَصَّ لهذا الفحص وإبداء نتائجه وما يُبنى عليها من الآراء.

(٨-٥) زيادة النيل — يوليو وأغسطس

الحالة الحاصلة عند قناطر الدلتا في إبان الزيادة مبيّنة بالرسم رقم ١ الوارد في الذيل (ح) من التّقرير، وهي مبنية على التصرف خلف قناطر الدلتا ومنحنيات النهر، هي عن معدل السنين من سنة ١٩١٢ إلى ١٩٢٥ وعن سنة ١٩١٣ الشحيحة على خلاف العادة وعن سنة ١٩١٥ التي فيضانها أُرِدأ الفيضانات في مدة ١٤ سنة إذا استثنينا سنة ١٩١٣. وقد روعي مقدار الماء الذي استعمل في الرّي خلف القناطر. وفي هذا الوقت وبين تأثير خرّان سنار حسب برنامج الموازنة المبين بالجدول رقم ٥ الوارد في صحيفة ٨٧ من كتاب ضبط النيل، وروعي في بيان هذا التأثير زمن انتقال الماء، وهو كما قدمنا يتغير تبعاً لحالة الفيضان.

يتضح من الرسم أنّه في السنين المعتادة، وحين يبدو في قناطر إسنا أثر سحب الماء عند سنار يكون الماء الذي ينساب في فرعي النيل ١٥٠ مليون متر مكعب في اليوم تقريباً، ويكون أثر السحب عند سد سنار ضئيلاً لا أهمية له ولو كان هذا السحب في سنة ١٩١٥ لما أضر بمصر وإن استشعرت أثره. ولو كان في سنة ١٩١٣ لاقتضى أخذ الماء من النهر قبل استقرار الزيادة من الفيضان بنحو ١٠ أيام، فالنتيجة التي

تستخلص من هذا الرسم هي أن الترتيب الذي يقول عنه كتاب «ضبط النيل» مناسب بشرط أن تتأخر زيادة النيل عن وقت مجيئها في سنة ٩١٥، وذلك الترتيب يقضي أن تبدأ ترعة الجزيرة يوم ١٦ يوليو في أخذ الماء من النهر عند سنار بالمقادير المقررة. أمّا في السنين الأقل فيضاً من سنة ٩١٥ فيحتاج إلى الماء اللازم للرّي في مصر.

تقدم في الفقرة ٤١ أنّ اللّجنة تشعر أنّها إذا تصدّت للتقليل من كمية الماء الذي سبق تخصيصه لهذا المشروع، والذي من أجله ارتبط أحد الفريقين بتعهد تكون قد تخطت حدود اختصاصها. أمّا مسألة تأخير فتح ترعة الجزيرة أياماً في سني تأخير زيادة النيل للّلجنة فيها نظر آخر. ذلك أنّ الماء في هذا الوقت يكون مطلوباً في مصر، ولا سيّما في زراعة الذرة، وهذه ينبغي التذكير بها كي يجود المحصول. كذلك في الجزيرة يستحسن التذكير بزراعة القطن، والمعقول أن السودان في كلّ سنة تتأخر فيها زيادة النيل يقاسم مصر كلّ ضرر ينجم عن تأخر وقت الزراعة.

هذا الجدول أثبت في هذا التقرير وجعل الذيل «د».

إنّ حالة الفيضان في سنة ١٩١٥ يمكن أن تعتبر أردأ الحالات التي يلائمها العمل بالترتيب المقرّر في كتاب «ضبط النيل»، كما يمكن اعتبار فيضان سنة ١٩١٣ أردأ فيضان ممكن، وقد يكفي في تحقيق الغايات التي تتوخاها اللّجنة — تدرج يعمل به في تأخير فتح ترعة الجزيرة بنسبة تقصير الفيضان عمّا وصل إليه في سنة ١٩١٥، ومثل هذا الجدول يمكن استنباطه من الأرقام الواردة في الذيل «هـ» من ذيول هذا التقرير، وهذه الأرقام تدل على أنه في سنة ١٩١٥ وسنة ١٩١٣، وفي التّاريخ الذي يمكن فيه للسودان سحب الماء يبلغ مجموع تصرّف النيل الأزرق وتصرف النيل الأبيض معاً ١٤٢ مليون متر مكعب يومياً، ومعدل التّصرف ١٦٠ مليوناً أخذاً بالأحوط أن لا تستمد ترعة الجزيرة ماءها من التّصرف الطّبيعي إلّا بعد أن يبلغ معدل التّصرف في خمسة أيام ١٦٠ مليوناً في اليوم في سنار وملكال مع تقديم تاريخ ملكال عشرة أيام.

والواقع أنّ اللّجنة وإن قدمت هذا الاقتراح من باب توخي العدل والمساواة في المعاملة لا تعتقد أنّ مصر يلحقها ضرر يُذكر إذا جرى العمل في مشروعات السودان على النحو المبيّن في كتاب «ضبط النيل» بلا نظر إلى حالة الفيضان. ثمّ إنّ اللّجنة كما قدمنا لا تميل إلى التعقيد الذي قد يجرّ إلى استعمال جدول التدرّج، غير أنّها ترى حالة الفيضان في هذه المسألة بالذات عاملاً ذا أثر مباشر كما ترى العمل بهذا الجدول سهلاً، وهي لا تتوقّع صعوبة ما في العمل به عند الحاجة إليه وهي نادرة. لهذا تشير باتّباع هذه الطريقة إذا بدا لجهات الاختصاص أن لا تتقيّد بالتاريخ الثابت وسهولة العمل به.

(٨-٦) الفيضان

إذا استقرت زيادة النيل في النصف الثاني من يونية كما قدّمنا بقي النظر في مقدار المياه — إن وجدت — التي يمكن أن يأخذها السودان علاوة على المقادير المقررة لمشروع الجزيرة في كتاب «ضبط النيل» دون أن يترتب على اختصاص السودان بها الإضرار بمصلحة مصر أو الخروج عن القواعد التي تأخذ اللجنة بها. هذا وفي الرسم رقم ٢ و ٣ و ٤ بيان كمية المياه التي تنساب في البحر الأبيض في السنين المعتادة، وفي سنة ١٩١٥ وسنة ١٩١٣، وهما أقل السنين فيضاً، وفي هذه الرسوم أيضاً بيان تأثير ترعة الجزيرة وملء خزان سنار وخزان جبل الأولياء. وقد وصل إلى علم اللجنة أن وزارة الأشغال العمومية قد وافقت على تفصيلات مشروع هذا الخزان بعد تنقيحه، هذا غير أن اللجنة لم تعلم ما هي التفصيلات على وجه التحقيق.

وعلى هذا فما في الرسوم من بيان للماء الخزان هذا إنما هو افتراض من اللجنة الغرض الأكبر منه إظهار مقدار سعته بالنسبة لمقدار الماء الميسور في هذا الوقت. ولما كان ماء النيل الأبيض خالياً من الطمي فملؤه ممكن في أي وقت خلافاً لخزان أسوان وخزان سنار.

ترى اللجنة أن ما يزداد على نصيب السودان من الماء ينبغي أن يكون بقدر معتدل، وإن كان الماء غير مستعمل كثيراً في هذا الفصل. وإنما رأت ذلك لسببين: أولهما أن الضائع من المياه في سنار وجبل الأولياء مشكوك في مقداره الآن، ولا سبيل إلى تقديره بالدقة إلا بعد تشغيل الخزائين سنة أو سنتين، والثاني تأثير المناسيب في حياض مصر، وقد نظرت اللجنة في هذا الموضوع بدقة وأعدت الذيل «و» من ذيول هذا التقرير لتبين به هذا الأثر الذي أحدثه عند السودان أخذ ١٠٠ متر مكعب و ٥٠ مترًا مكعباً و ٢٠٠ متر مكعب أثناء فيضانات السنين ١٩١١ و ١٩١٣ و ١٩١٥ و ١٩١٨. وقد كانت كلها فيضانات شحيحة، ولم يحسب الأثر الذي يحدثه ملء خزان جبل الأولياء بعد تعديله، ولكن من الواضح أن أثر هذا الخزان في مصر يكون أكبر كثيراً من أثر سحب المياه عند سنار حسب التقدير الحالي.

ومن الاعتبارات ذات الشأن التي لها دخل في هذه المسألة أن مياه الري اللازمة لترعة الجزيرة لا تبلغ حدها الأقصى في أغسطس وسبتمبر، أي في وقت بلوغ الفيضان أقصاه، كما يؤخذ من تجارب الري بالطملمبات والقطن في السودان أن يزرع في أواخر يولية وأوائل أغسطس، ونظرًا لهطول الأمطار في هذا الوقت لا يحتاج إلى الري الثانية

إلا في أواخر سبتمبر. أما زراعة المواد الغذائية فتأتي بعد القطن. وعلى هذا فترة الجزيرة مهما بلغ أقصى التصرف المقرر لها في زمن الفيضان لا يأخذ في الواقع إلا مقداراً أقل من هذا التصرف في وقت ملء الحياض في مصر.

من المسلم به أن خزان جبل الأولياء ومشروع الجزيرة يترتب عليهما حتماً انخفاض المناسيب في الصعيد، وهذا يستتبع صعوبة في ملء الحياض، وسيكون لهذين المشروعين مثل هذا التأثير في حياض السودان، واللجنة غير ميّالة إلى أن تخوض غمار البحث في هذه المناسيب لتقرر إلى أي حدّ يمكن اعتبار المحافظة عليها حقاً مقررًا.

على أن هذه المسألة قد تناولتها اللجنة على اعتبار أنها هيئة من المهندسين دعيت للاستئناس برأيها في مسألة عملية، وهي على هذا الاعتبار ترى أن ما يكون في النيل الأعلى من أعمال هندسية لتحسين الرّي والاحتفاظ بالماء يجب ألا يتغيّر إلى أجل غير مسمى بمسألة مناسيب التصرف الطبيعي في النيل الأدنى، وأنّ السودان يجب أن يتقيّد في تحسين ريه لسرعة محدودة حتّى يتيح لمصر فرصة اللحاق به، وهذا يكون بإنجاز الأعمال التي جعلت من نصيبها في البرنامج الأصلي.

ومع مراعاة ما جاء في الفقرة السابعة ترى اللجنة مستطاعاً في زمن الفيضان أن تؤخذ عند سنار المقادير الإضافية المبيّنة بالجدول الآتي على أن يكون أخذها من أول أغسطس؛ فإنّ أول أغسطس عند سنار يقابل تقريباً ٢٥ أغسطس عند قناطر الدلتا، وفي هذا التاريخ تكون زيادة الفيضان قد توطدت وترع الوجه البحري قد وصلت إلى منسوبها الكامل، وتشير اللجنة بأن يكون أخذ هذه المقادير الإضافية تدريجياً بقدر لا يزيد على ما في الجدول الآتي:

أقصى التصرف مقدراً بالتر المكعب في الثانية

السنة	المقرر في البرنامج الأول «ضبط النيل»	المقدار الإضافي المقترح	المجموع
٢٦-٢٥	٨٤	...	٨٤
٢٧-٢٦	٨٤	...	٨٤
٢٨-٢٧	٨٤	...	٨٤
٢٩-٢٨	٨٤	...	٨٤
٣٠-٢٩	٨٤	١٢	٩٦

السنة	المقرر في البرنامج الأول «ضبط النيل»	المقدار الإضافي المقترح	المجموع
٣١-٣٠	٧٤	٢٤	١٠٧
٣٢-٣١	٨٤	٣٦	١٢٠
٣٣-٣٢	٨٤	٤٨	١٣٢
٣٤-٣٣	٨٤	٦٠	١٤٤
٣٥-٣٤	٨٤	٧٢	١٥٦
٣٦-٣٥	٨٤	٨٤	١٦٨

ملاحظة: أقصى التَّصريف ٨٤ مترًا مكعبًا في الثَّانية في أغسطس وسبتمبر وأكتوبر ونوفمبر و ٨٥ مترًا مكعبًا في ديسمبر.

ترى اللُّجنة أن ملء خَزَّان سنار في مثل سنة ١٩١٣ قد يحتاج فيه إلى الخروج عن الخطَّة المقررة في كتاب «ضبط النيل» إذا كانت ترعة الجزيرة تأخذ المقادير الإضافية التي تقترحها، وأن يُنظر بدقة في برنامج ملء خَزَّان أسوان في جميع السنين التي من هذا القبيل، ثمَّ يُعدَّل طبقًا للحالة، ولا تتوقَّع اللُّجنة صعوبة في تطبيق هذه الطريقة على خَزَّان سنار.

ومقادير المياه اللازمة للملء صغيرة بالنسبة إلى مقادير خَزَّان أسوان، ولا ترى ضرورة لأن تقترح طريقة خاصة لهذا. بل تؤثر التَّخلي عنه إلى جهات الاختصاص تنظر فيه عند الحاجة.

(٧-٨) انخفاض النِّيل — يناير وفبراير

خصصت اللُّجنة وقتًا طويلًا في النُّظر فيما إذا كان ١٨ يناير هو اليوم الذي يصح جعله حدًّا لانتهاؤ زيادة النِّيل، وحاولت الاهتداء إلى تاريخ صحيح كما ترى في الذيل «ن» وبيان التواريخ المرافقة له، مسترشدة بمطالب الترع وتناقص مقادير الماء المار في قناطر الدلتا وسد رشيد ودمياط.

يمكن صرف النُّظر عن السنين الماضية البعيدة؛ إذ لا يصح الركون إليها وتطبيق حالتها على الأحوال الحاضرة، ولا يمكن اعتبار سنة ١٩١٧-١٩١٨؛ لأنها كانت خارقة

للعادة إذا استمر الفيضان طول فصل الصيف، وإذا جعلنا السنين الباقية مجموعتين تبين لنا أنَّ الزيادة انقطعت في التواريخ المبينة بعد:

تواريخ قناطر الدلتا التواريخ المقابلة لها في سنار

٢١ فبراير	٨ يناير
٢١ فبراير	٨ يناير

ففي المجموعة الأولى من السنين، وهي التي تدلنا على الأحوال الحاصلة عند تهيئة مشروع الجزيرة تأتي الطريقة التي تتبعها بتاريخ عند سنار هو نفس التاريخ الذي ارتآه واضعو المشروع، أي ١٨ يناير. لكن المجموعة الثانية تقضي أنَّ هذا التاريخ ٨ يناير.

ولكيما يزيد الموضوع تمحيصاً دعت اللجنة الدكتور هرست مدير مصلحة الطبيعيات، ومستر بوتشر مدير قناطر الدلتا إلى البحث في أصول هذا الوقت من السنة، على أن يستقل كل منهما عن الآخر ويتبع أصلح الطرق في رأيه، وطلبت منهما أن يختبرا صحة هذا التاريخ الذي قرره كتاب «ضبط النيل» ١٨ يابر. ثمَّ ينظرا إلى أي تاريخ يسمح ما يفصل من الماء بعد تشغيل جبل الأولياء بأن تعطى الجزيرة المقادير الإضافية التي تراها اللجنة ميسورة في فصل الفيضان، والغرض من مراعاة تأثير جبل الأولياء التمشي مع الرأي الذي تضمنته الفقرة ٤، وهو البحث عن وجود الماء الكافي لجبل الأولياء وما يتبعه من توسيع نطاق الرأي في مصر قبل أن تُعطى الجزيرة نصيبها من الماء.

ولقد بنى دكتور هرست بحثه على أرقام سنة ١٩٢٠، وهي من حيث الماء في شهر فبراير أقل السنين الست من سنة ١٩١٩-١٩٢٠ إلى سنة ١٩٢٤-١٩٢٥، وتجد الطريقة التي اتبعها والنتائج التي اهتدى إليها مبيّنة في الذيل (ح) والرسم رقم ٥ الموافق له. ورأي مستر هرست هو أنَّ ترعة الجزيرة في الأحوال الحاضرة — أي بغض النظر عن خزان جبل الأولياء — يمكن أن تُعطى المقادير المقررة لها في «ضبط النيل» إلى ٢٢ فبراير في قناطر الدلتا، وهو يقابل ٢٠ يناير في سنار، فإذا اعتبر خزان جبل الأولياء دون مقدار الضائع كان هذا التاريخ ١٢ يناير في سنار، ويكون ٨ يناير إذا عمل حساب هذا الضائع. أما المقادير الإضافية للجزيرة فقد رأت اللجنة إمكان

إعطائها للسودان إلى أول يناير في سنار إذا غُضَّ النَّظَرُ عن الضائع، وإلى ٢٧ ديسمبر إذا عمل حساب هذا الضائع.

أما مستر بوتشر فقد اتبع طريقة غير هذه، وهي موضحة في الذيل (ي)، أساسها معدل السنوات الست من سنة ١٩١٨ إلى ١٩١٩ إلى سنة ١٩٢٣-١٩٢٤، والأرصاء في هذه السنين كما قدمنا غاية في التفصيل والصحة، ومما يجدر التنبيه له مقارنة هذه السنين بمعدل عدد من السنين أكبر، والذيل (ي) يدلُّ على أن معدل كمية الماء في ديسمبر ويناير من هذه السنوات الست يعادل ٩١ في المئة من نظيره في العشرين سنة الأخيرة، كما يدلُّ على أن السنوات الست كلها أقل من معدل العشرين سنة، ورأي اللجنة أن هذه السنوات تصلح أساساً للتقدير.

لا تعلم اللجنة الطريقة التي تتَّبَع في الانتفاع بالماء المخزون في جبل الأولياء، ورأي مستر بوتشر أنَّ هذا الماء يزيد في ماء مصر أثناء الصيف نحو ٢٢ في المائة، فافترض مثل هذه الزيادة في الماء اللازم كمصر في غير فصل الصيف أيضاً، والشك قائم في وقوع ذلك بالفعل، لكن لا نزاع في أنَّ هذا الافتراض يجعل التَّقدير في مصلحة مصر. وعند تشغيل كلِّ من خزان سنار وخزان جبل الأولياء يوجد في الماء ما يسد المطالب كلها إلى ١٠ فبراير، وهو يقابل ٧ يناير في سنار، كما يدلُّ عليه الرسم رقم ٦ المعمول به في هذا التَّقدير، ويبقى بعد ذلك ٤٠ مليوناً، وهي الآن تنساب في البحر.

وفي هذا الرسم أيضاً بيان الأثر الذي يُحدثه سحب مقدار إضافي من الماء قدره ٨٠ متراً مكعباً في الثَّانية بعد سحب المقرَّر لترعة الجزيرة بمقتضى كتاب (ضبط النيل)، وبعد زيادة المنزرع من أراضي مصر على أثر إنشاء جبل الأولياء، ولا يغيبُ عن الأذهان أنَّ هذا القدر الإضافي يمكن سحبه إلى ٥ فبراير في قناطر الدلتا، وهو ما يُقابل ٢ يناير في سنار دون التَّعدي على الماء المستعمل للآن في الرِّي، ويبقى بعد ذلك تصرُّف قدره ٧٥ مليون متر مكعب للملاحة في مصر وقت سد ترعها.

ليان الحالة في هذا الفصل من السنة وعلاقتها من حيث الوقت بالحالة في سنار بطريقة أخرى قد أعد الرسم رقم ٧، وفيه التَّصرف اليومي لفرعي النيل في يناير وفبراير في السنوات ١٩١٣-١٩١٦ و ١٩٢٠-١٩٢٣، وهي أقل السنين فيضاً. كذلك بيَّن فيه مقادير الماء الذي يخزن في أسوان. فالرسم إذن يصور الحالة في هذا الفصل تصويراً لا بأس بمبلغه من الكمال، وقد أثبت فيه أيضاً التاريخان ٣١ ديسمبر و ٢٨ يناير، كلاهما عند سنار، وروعي في إثباتهما ما يلئم من زمن انتقال الماء.

وليلاحظ أن كلاً من التَّقدير المذكور في الفقرة « ٦٠ » فيما يتعلَّق بالسنين الماضية البعيدة والتقدير الأول الذي عمله مستر هرست، كلاهما ينزع إلى تأييد الترتيب الذي جعل ترعة الجزيرة يستمد الماء من النَّهر إلى ١٨ يناير. وفي كلٍّ من هذين التَّقريرين قد غُض النَّظر من تأثير خَزَّان جبل الأولياء، على حين أن ما جاء بالفقرة ٤٠ من أن مشروع الجزيرة لا يختص بألوية في الحقوق يقتضي أن لا يقل جبل الأولياء، وأن يعمل حساب المشروعين معاً. في هذه الحالة يكون التَّاريخ على حساب مستر هرست ٨ يناير. واللجنة وإن أخذت بالرأي الذي أبدته في الأولوية لا تقبل أن تذهب إلى حد القول بتطبيق هذا الرأي على الماضي، وجوب تعديل أساس كلِّ مشروع ثمَّ تبعاً لما يجُدد من قاعدة أو معلومات أو طريقة تقدير.

ولنرجع إلى تقدير مستر بوتشر، ويوجه النَّظر إلى أهمية إقامة السدين في هذا الوقت من السنة. هذه العملية تستدعي مقادير عظيمة من الماء بها يبقى في فتحة السد تيار يكفي لسد ماء البحر عن مجرى النَّهر. والسد الآن يكون في فبراير في أغلب السنين، لكن تشغيل خَزَّان جبل الأولياء ومشروع الجزيرة ستنتجم عنهما زيادة الماء المأخوذ من النَّهر، ولم يقد السدان قبل موعد إقامتهما الآن، فلا مندوحة عن أن تؤخذ المقادير اللازمة لسد ماء البحر من الماء المخزون.

ومتى بُكر بإقامة السدين أمكن الانتفاع بالماء المستعمل الآن في سد ماء البحر في شؤون الرِّي في هذا الوقت، والواقع أنَّ هذا القدر داخل في الـ ١٤٠ مليوناً التي ذكرناها في الفقرة ٦٤ وقلنا إنَّها في متناولنا بعد ٧ يناير (تاريخ سنار)، وهو التَّاريخ الذي فيه أثر تعجيز الماء عن المطلوب. والترتيب المقرَّر في (ضبط النيل) يقتضي أن يكون لمشروع الجزيرة من ماء النَّهر ٦٩ مليوناً أو ما يقرب من أن يكون بالضبط نصف الـ ١٤٠ مليوناً التي في يدنا، وعلى هذا فيتغير زمن إقامة السدين، وهو على تقدير مستر بوتشر يصحب التَّوسع في الرِّي لا محالة. لا يكون القسط الأول من الماء اللازم للجزيرة مستمداً من الماء المستعمل الآن في رِّي مصر، وإن كان هذا القسط يؤخذ من تصرَّف النَّهر حتَّى ١٨ يناير، واللجنة ترى في هذا التَّقدير تأييداً للرأي القائل بعدم تغيير التَّاريخ الذي تقرر، وهو ١٨ يناير فيما يتعلَّق بمشروع الجزيرة.

أمَّا التَّاريخ الذي إليه يمكن سحب المقادير الإضافية فنتائج البحثين متفقة فيه اتفاقاً لا بأس به؛ إذ هو في أحدهما ٢٨ ديسمبر وفي الثَّاني ٢ يناير (سنار)، ورأي اللجنة أن يبقى سحب المقادير الإضافية إلى ٣١ ديسمبر، ويهملُ في هذا المقام أن نبين

أنَّ التطهير وغيره من الأعمال تقتضي في مصر سدَّ الترع كلَّ سنة قبل نهاية ديسمبر، وفتحها في أوائل فبراير. أمَّا التواريخ التي فيها فتح الترع فعلاً فتتوقف على الفراغ من الأعمال التي لأجلها سدت الترع. وسد الترع هذا ضروري في كلَّ سنة، ولا بُدَّ من حصوله في هذا الفصل لأنَّ أحوال القطر تأبى حصوله في غيره؛ فهو إذن من أخص مظاهر الرِّي في مصر. وفتح الترع بعد سدها كما قدمنا هو الذي يعلل سرعة اختفاء زيادة الماء في مصر في فبراير، كما يعلل حصول نقص الماء في تاريخ يكاد يكون ثابتاً. لهذه الاعتبارات ترى اللُّجنة أن ترعة الجزيرة لا تأخذ من ماء النهر مقداراً ما إضافياً بعد الوقت المقابل لفتح الترع في مصر.

إنَّ الترتيب الذي بمقتضاه تستمد ترعة الجزيرة المقادير المقررة لها في (ضبط النيل) من تصرُّف النهر الطَّبِيعي إلى ١٨ يناير، ولا تستمد مقادير إضافية بعد ٣١ ديسمبر. هذا الترتيب قد يزداد وضوحاً إذا تبين الحد الذي لا يتعدَّاه السُّودان في سحب الماء من النهر في يناير بكميات الماء من غير اعتبار ليوم ١٨ يناير بالذات. ولقد قررت (ضبط النيل) للسُّودان ١١٧ مليون متر مكعب إلى ١٧ يناير، والذي تراه اللُّجنة أن لا يأخذ السُّودان في شهر يناير أكثر من هذا المقدار على أن لا يستأنف أخذ الماء من التَّصرف الطَّبِيعي للنهر حتَّى ١ يولية كما بينا في الفقرة ٤٩. وعلى هذا فمن أول يناير إلى ١٥ يوليو يقتصر السُّودان على أن يأخذ من التَّصرف الطَّبِيعي — وهو النهر — ١١٧ مليون متر مكعب خلاف المقادير القليلة التي ترفع بالظلمبات، وفي هذا الوقت من السنة تستأثر مصر بما يكاد يكون جميع الباقي من التَّصرف الطَّبِيعي، وهو على حسب الذيل «ك» يصل إلى نحو ١٣٠٠٠ مليون متر مكعب عدا ما هو مخزون بأسوان وجبل الأولياء، وبتأمل الموضوع بعد هذا البيان تقل بالنسبة لمصر أهمية تحديد يوم من أيام يناير لا يتعداه السُّودان في سحب المقدار المقرَّر له في (ضبط النيل)، وهو ٤,٥ ملايين متر من النهر يومياً، لكن تحديد هذا اليوم كبير الأثر بالنسبة للسُّودان الذي ليس له من مورد في فصل الانخفاض في خزَّان سنار سوى نحو ٥٠٠ مليون متر مكعب، وال ١١٧ مليوناً المقررة له من التَّصرف الطَّبِيعي والمقدار القليل المخصوص للظلمبات.

قد فكرت اللُّجنة بعناية فيما إذا كانت تقترح ترتيباً خاصاً يعمل به في سني التقصير الشديد التي تشبه سنة ١٩١٣-١٩١٤، وفطنت إلى أن الجزيرة إذا لبثت في مثل تلك السنة تستمد ماء ريهها من التَّصرف الطَّبِيعي إلى ١٨ يناير، فالسودان على

حسب طريقة التّقدير المتبعة في هذا التّقدير يكون لحدّ ما قد استمدّ حاجته من ماء تحتاج إليه مصر. فلكي يحتاط للسنين التي من هذا القبيل لا بدّ من اتخاذ مقياس أو دليل يهتدى به في أحوالها الخارقة للعادة، فيُعطى للسودان حصته بمقتضى جدول مدرج، كما توضع طريقة للتنبؤ بهذه الأحوال قبل وقوعها.

فكرت اللّجنة في ترتيبات مختلفة، وبحثت فيها مع مصلحة الطبيعيات، ثمّ نظرت إلى ضالّة مقادير المادة التي هي موضوع بحثها وإلى ندرة السنين الشحيحة، وإلى أن الحكومة المصريّة قد أقدمت نهائياً على خطة معينة لزيادة الانتفاع بمياه النيل، فرأت تلقاء ذلك كله أنّ مثل هذا إنّ وُضع لا يكون محققاً للفائدة، بل هو يجرّ إلى عناء في التنبؤ بالمستقبل من أحوال الفيضان، ويفتح باب خلاف وتشادّ، ثمّ يحتمل أن لا يرجع إليه قط، واللّجنة إذا أخذت بالحقائق الثابتة والاعتبارات العامّة المبيّنة في الفقرة ٤١ لا تقترح تغييراً ما في الخطّة الأولى التي تُجيز أن تستمد ترعة الجزيرة من التّصرف الطّبيعي للنّهر إلى ١٨ يناير مقادير الماء التي تكررت لها من أول الأمر في كتاب (ضبط النيل).

لكن الاعتبارات المبيّنة في الفقرة ٤١ لا تسري على المقادير الإضافية، واللّجنة لم تجد بداً من أن يكون للسنين الشحيحة دخل في الآراء التي تُبديها، ولو جرّ ذلك إلى جدول التدرّج ومتاعب العمل به، وإن هناك فرقاً كبيراً بين أخذ الماء عند سنار في الثمانية عشر يوماً الأولى من يناير وبين أخذه في ديسمبر؛ لأنّ المأخوذ في يناير قد يؤثر في كمية مياه الرّي اللازمة لمصر، على حين أن المأخوذ في ديسمبر لا يشعر بأثره في مصر إلّا في وقت سد الترع، وهو وقت انسياب الماء في البحر الأبيض، وليس فيه مصلحة تُراعى إلّا مصلحة الملاحة. فالمقياس الذي يستأنس به عند التّفكير في تحديد التّاريخ الذي ينبغي الكفّ عن سحب الماء الإضافي من التّصرف الطّبيعي، هو أثر هذا السحب في الملاحة في مصر.

لا وجود لتقدير حاسم في بيان كمية الماء التي يمكن اتخاذها حدّاً أدنى لما تطلبه الملاحة في وقت ما و(ضبط النيل) يقدر لها في يناير مقداراً من الماء يتراوح بين ١٥٠٠ و٢٣٠٠ مليون خلف أسوان، وتقرير الأغلبية في لجنة مشروعات النيل يشير بجعل المقدار اللازم للملاحة ١٥٠٠ مليون. وبمقتضى الترتيب المقترح في تقريرنا هذا يكون هذا المقدار كما جاء في الفقرة ٥٦ هو ٧٥ مليوناً في اليوم، أي ٢٣٠٠ في الشهر في الأحوال التي تقل بعض الشيء عن المتوسط، ولا سبيل إلى التمسك بهذا الحد الأدنى

حتَّى في أَرْدأ السنين، فلقد نزل النَّصْرَف في يناير سنة ١٩١٤ إلى ٤٠ مليوناً في اليوم عند قناطر الدلتا بل إلى أقل من ذلك.

ولقد اهتمت اللّجنة إلى ترتيب آخر لطريقة بحث غير الطريقة التي تقدم ذكرها؛ ذلك أنَّ النَّصْرَف الطَّبِيعِي للنَّهْر كما هو ظاهر من الرسم رقم ٦ بمعدل مليون متر مكعب في اليوم في آخر يناير عند القناطر يقابله آخر ديسمبر هو على وجه التقريب ١٤ مليوناً في اليوم، وعلى هذا فكل ما وقع في مصر في السنين الماضية يقع مبكراً بأربعة عشر يوماً، وإذن يمكن الاتفاق على جدول تدرُّج بمقتضاه يقدم تبعاً لطبيعة الموسم تاريخ الكشف عن سحب المقادير الإضافية حتَّى يصير هذا التَّاريخ في السنين التي تشابه سنة ١٩١٣-١٩١٤ يوم ١٨ ديسمبر بدل ٣١ ديسمبر، وهو اليوم المحدد للسنين المعتادة.

يمكن اعتبار مجموع النَّصْرَف الطَّبِيعِي في أسوان في شهر ديسمبر مقياساً يستدل به على حالة النّيل، ولدينا لتحديد الأحوال التي يسري عليها تاريخ ٣١ ديسمبر تقديران؛ أحدهما الوارد ذكره في الفقرة ٦٣ يدلُّ على أن هذا التَّاريخ كان ينبغي أن يكون ٢٨ ديسمبر في سنة ١٩١٩-١٩٢٠، والثاني التَّقدير الوارد ذكره في الفقرة ٦٢، وهو يدلُّ على أن هذا التَّاريخ ٢ يناير، ولقد كانت جملة النَّصْرَف في ديسمبر من سنة ١٩١٩-١٩٢٠، ٤٤١٠ مليوناً كما هو ظاهر من الذيل (ي). أما في السنوات الست التي اتُّخِذت أساساً للتَّقدير الثَّاني، فقد بلغ معدل النَّصْرَف ٤٨٦٠ مليوناً، وإنه يناسب أن تجعل بداية جدول التَّدرُّج الذي تقترحه نحو ٤٧٠٠ مليون، ونهايته ٢٨٠٠ مليون، وهي جملة النَّصْرَف في سنة ١٩١٣-١٩١٤، فيكون التَّاريخ الذي يجعل حدّاً لاستمداد السُّودان القدر الإضافي، أي ٨٠ متراً مكعباً في الثَّانية هو ٣١ ديسمبر في جميع السنين الشحيحة يقدم التَّاريخ بنسبة ٣ أيام عن كلِّ ٤٠٠ مليون من الفرق ٤٧٠٠ مليون، ومقدار النَّصْرَف الفعلي للنَّهْر في ديسمبر.

قد لا تخلو المقادير المترتبة على جدول التَّدرُّج هذا من تقريب يسير، لكن هذا الجدول قد استنبط من المعلومات التي بين أيدينا، وبني على الاعتبار الوحيد الذي يمكن مراعاته في هذا الفصل من السنة، وهو مطالب الملاحه غير الممكن تحديدها على وجه الدِّقة، وهذا الجدول يتَّفَق مع الأرصاد، ويحقق غاية ترمي إليها اللّجنة، وهي وضع نظام لماء السُّودان يمكن أن يتمشَّى مع طوارئ هذا الفصل التي لا يصح أن يسلم

منها أحد الطرفين. وهذا سيضطر السودان إلى الاستمرار في السحب من النهر إلى آخر ديسمبر، على أن يرد ما زاد عن حقه فيما بعد حين يتسنّى الحكم على حالة السنة. لدينا اعتراضان خطيران على جدول التدرّج هذا: الأول أنّه قد يفتح باب الخلاف في الأرقام التي بني عليها، وقد يكون التقيد بتاريخ ثابت لا يحتمل الخلاف خيراً من الأخذ بطريقة إذا استحسنت من الوجهة النظرية فهي قابلة من الوجهة العملية لأنّ تجرّ إلى تشادّ بين الفريقين الآخذين بها، والثاني — وهو يعزز الأول — أن جدول التدرّج هذا مبني على التصرف الطّبيعي في أسوان، ومتى كان على النيل قبل أسوان خزانان آخران يشغلان، فإنّ تقدير التصرف الطّبيعي في أسوان يكون أمراً عسيراً تدخل فيه عدة عوامل غير يقينية، لكن جدول التدرّج مع ذلك كله هو خير وسيلة ترى فيها اللّجنة ضماناً لتشغيل ترعة الجزيرة فيما يتعلّق بالتوسع الزراعي على النحو الذي يلائم السنين الشحيحة.

(٩) الرّأي بالطلّمبات وري الحياض في السّودان

قدمنا في فقرة من الفقرات الأولى من هذا التقرير أنّ ما يروى بالطلّمبات وما يروى بطريقة الحياض من أراضي السّودان قليل المساحة لا يعدّ في موضوع بحثنا عاملاً من العوامل الكبيرة. لكنّه مع هذا ينطوي على اعتبارات لها قيمة، وقد فكرت اللّجنة فيها عامّاً، ولا سيما في موضوع الرّأي بالطلّمبات.

قبل سنة ١٩٠٤ رخص للسّودان — بعد موافقة الحكومة المصرية — بإدارة طلّمبات تكفي لري ٢٠٠٠ فدان رياً دائماً. ولما أنشئ خزّان أسوان في تلك السنة زيدت تلك المساحة ١٠٠٠٠ فدان، ثمّ زيدت ١٠٠٠٠ أخرى بعد تعلية الخزّان في سنة ١٩١٢؛ وإنّ تكون جملة الأرض المسموح بريها بالطلّمبات رياً دائماً ٢٢٠٠٠ فدان، غير أنّ هناك شيئاً من الخلاف في حقيقة مساحة هذه الأراضي منشؤه أنّ بعض المستندات قد يؤخذ منها أنّ الـ ١٠٠٠٠ فدان التي أُبيح ريّها عند إنشاء الخزّان يدخل فيها ما كان مسموحاً بريه قبل ذلك، على حين أنّ غيرها من المستندات قد يؤخذ منه أنّ هذه الـ ١٠٠٠٠ فدان هي المسموح بريه بعد إنشاء الخزّان خاصة. نعم إنّ الفرق بين الاعتبارين ليس بشئ كبير. ولكن من رأي اللّجنة أن تتفاهم جهات الاختصاص في هذه المسألة تجنّباً للخلاف في المستقبل.

ولقد أبدى المندوب البريطاني في اللّجنة رأياً في هذه المسألة، وهو أنّه يصح قياساً على ما كان في الماضي أن لا ترى الحكومتان البريطانية والمصرية ما يمنع من زيادة المساحة التي تُروى بالطلّمبات رِيّاً دائماً ٢٠٠٠٠ فدان بعد أن يتم سد جبل الأولياء. لكن هذه مسألة غير هندسية لا تكاد تدخل في موضوعات بحثنا على ما بيّنا من أمرها في فقرة سابقة من هذا التقرير، فالبحت فيها يُثير مسألة أخرى هي: هل للسودان — بسبب موقعه الجغرافي لا غير — حقُّ السحب في التّصرف الطّبيعي للنيل في وقت تعجيزه.

وممّا ينبغي التنبيه له أنّ الرّي الدائمي يجرّ — لا محالة — إلى أخذ الماء في وقت انخفاض النّهر، ومع أنّ مساحة ما يُروى فعلاً في فصل الصيف كانت دائماً أقل كثيراً من المساحة المرخّص بها فإنّ هذا الاقتراح يبيح للسودان سحب مياه تنتفع بها مصر الآن، ولكن اللّجنة امتنعت من أن تُبدي رأياً قاطعاً، ورأيها: أنّ تسوية هذه المسألة من غير تدخل هيئة فنية أمر ليس بعزيز على الحكومتين البريطانية والمصرية؛ نظراً لضآلة المقادير التي يقتضي ذاك التّوسع المحدود في الرّي الدائمي بالطلّمبات أخذها من النيل في زمن انخفاضه.

وفوق هذا الرّي الدائمي الذي ذكرنا أُبيح للسودان — بأمر من وزارة الأشغال المصريّة — أن يرفع الماء بالطلّمبات من ١٥ يولية إلى آخر فبراير (باعتبار تاريخ السودان) من غير تحديد المساحة، وحتى وقتنا هذا بلغ المنزرع بمقتضى هذه الإباحة نحو ١٦٠٠٠ فدان. ولقد دلّ تمحيص الحالات الراهنة — كما هي مبسّطة في هذا التّقدير — على أن موسم الفيضان — وهو الموسم الملحوظ في تلك الإباحة — لا يمكن اعتباره ممتدّاً إلى ما بعد نهاية ديسمبر (تاريخ سنار). وعلى هذا فالرفع بالطلّمبات في زمن الفيضان، ينبغي طبقاً للقواعد التي أخذت بها اللّجنة أن يقف في هذا التاريخ، ولكن الأحوال الزراعية تجعل الرّي بالطلّمبات قليل الجدوى إذا قُيد بهذه القيود، ومن ثمّ لم تجد اللّجنة مندوحةً عن النّظر في وضع خطة للرّي النّيلي بالآلات في السودان يعمل بها في المستقبل، وتُراعى فيها القواعد المأخوذ بها في هذا التّقرير والأحوال الراهنة لمياه النيل.

الحل القريب تعويض الماء الذي يُستعمل للرّي النّيلي بالطلّمبات بماء من المخزون في سنار، والتّعديل في طريقة تشغيل الخزّان يأتي بكمية إضافية يمكن تخصيصها لهذا الغرض، وهي غير داخلة في المقادير المقرّرة لمشروع ريّ الجزيرة. ولقد كانت

الخطّة الأولى لتشغيل ترعة الجزيرة — وقد بيّنا هذه الخطّة من قبل — أن تبقى جارية من ١٥ إبريل إلى ١٥ يولية، وتستمد من مياه الخزّان الماء اللازم للأهالي في المنطقة المنزرعة، ولا بدّ في هذه الحالة إذن من أن يبقى منسوب الخزّان بطبيعة الحال عند الحدّ اللازم لإمداد ترعة الجزيرة بهذا القدر من الماء، ومنسوب التّرعّة بالنسبة لمنسوب النّهر الطّبيعي يقتضي في هذه الحالة أن يُحبس في الخزّان على الدّوام نحو ١٥٠ مليون متر مكعب من الماء، ولو أنّ الماء اللازم للأهالي يُرفع بالطمّبات لأمكن إطلاق هذا القدر المحبوس في الخزّان ليجري في النّهر ويعوّض ما يؤخذ منه بالطمّبات بعد انتهاء موسم الفيضان، أي بعد آخر ديسمبر (تاريخ سنار).

ولا بدّ من حبس هذا القدر ثانية في النّهر في شهر يولية حتّى يتسنّى إعداد ترعة الجزيرة للموسم القادم، والرسم رقم (١) يدلّ على أنّه في الفيضانات العادية أو العالية لا يوجد أثر ذو بال في حالة المياه بمصر وفي الزمن القابل. وفي سني الفيضان المتأخر كثيراً يمكن تأخير البدء بالموازنة في خزّان سنار على حسب الترتيب المقترح في الفقرة ٥١ كي يعيد المقدار المسحوب قليلاً يمكن إغفاله، وهذا ليس بعزيز على جهات الاختصاص، واللّجنة تشعر بأنّ ما يطرأ أحياناً من الحالات الشاذة يجب أن لا يتخذ ذريعة لنبد الوسائل التي تلائم الأحوال المعتادة ولا تأبأها السنون الرديئة، وعلى هذا فالذي تراه اللّجنة أنّ الطلمبات التي تعمل في موسم الفيضان إلى آخر فبراير يمكن أن يستمر التّوسع التدريجي في الترخيص بها كما كان الحال في الماضي ما دام الماء الذي ترفعه بعد آخر ديسمبر يمكن تعويضه بالكيفية المتقدمة.

(٩-١) ري الحياض في السّودان

في السّودان حياض مساحتها نحو ٨٠٠٠٠ فدان. لكن لا يُغمر منها إلّا جزء يسير. هذه الحياض — فيما هو معلوم — غير صالحة لتحسين يذكر، وليس لها من الوجهة الزراعية كبير قيمة. ذلك أنّ أراضيها عالية وطبيعتها تأبى ملأها من الترع الآخذة من النّيل على مسافات بعيدة كما هو الحال في مصر. هذه الحياض سينالها شيء من الضّرر بسبب سحب الماء عند سنار وجبل الأولياء. لكن القضايا التي تقدمت عند الكلام في حياض مصر تصدق هنا، واللّجنة لا تعدّ ريّ حياض السّودان ركنًا كبيرًا من أركان الموضوع الذي تعالجه، ولا تجد داعيًا لأنّ تدلي بآراء فيه خاصة.

(١٠) الخُلاصة والكلمة الختامية

يمكن تلخيص أهم آراء اللّجنة فيما يأتي:

- (أ) يجب أن تختصّ مصر بالانتفاع بتصرّف النيل الطّبيعي من ١٩ يناير إلى ١٥ يولية (تاريخ سنار)، مع مراعاة ما سيذكر بعد عن تلميحات السّودان.
- (ب) لترعة الجزيرة أن تبدأ باستمداد مائها من التّصرف الطّبيعي للنّهر في يوم ١٦ يولية على أن يرفع منسوبها حتّى يصل في ٣١ يولية إلى منسوب الرّئي المقرّر طبقاً للجدول الذي وُضع لهذا الغرض في كتاب (ضبط النيل)، والمُثبت هنا في الذيل «د»، بشرط أن يكون معدّل مجموع التّصرف عند سنار وملاكال قد وصل إلى ١٦٠ مليون متر مكعب في اليوم أثناء الخمسة الأيام السّابقة، مع تقديم تاريخ ملاكال عشرة أيام.
- (ج) من أول أغسطس إلى ٣١ ديسمبر يمكن لترعة الجزيرة أخذ المقادير الآتية بعدّ من النّهر، مع التزام التدرّج المبين بالجدول الوارد في الفقرة ٥٧ من هذا التّقرير، وهذه هي المقادير:

- من أول أغسطس إلى ٣٠ نوفمبر ١٦٨ مترًا مكعبًا في الثّانية.
- من أول ديسمبر إلى ٣١ ديسمبر ١٦٠ مترًا مكعبًا في الثّانية.

وبشرط أنّ جملة التّصرف الطّبيعي للنّهر في ديسمبر عند أسوان إذا قلّت في أيّ سنة عن ٤٧٠٠ مليون متر مكعب تُؤخذ من التّصرف الطّبيعي ٨٠ مترًا مكعبًا في الثّانية أثناء شهر ديسمبر كله، والباقي يؤخذ من التّصرف الطّبيعي إلى تاريخ يتقدم عن آخر هذا الشهر بمقدار ثلاثة أيام لكل ٤٠٠ مليون متر مكعب تنقصها جملة التّصرف الطّبيعي في تلك السنة عن الـ ٤٧٠٠ مليون متر مكعب.

(د) لترعة الجزيرة أن تأخذ في شهر يناير أكثر من القدر الذي قرّره لها كتاب (ضبط النيل)، أي ٨٠ مترًا مكعبًا في الثّانية، من أول الشهر المذكور إلى ١٥ منه، و٥٢ مترًا مكعبًا في الثّانية من ١٦ إلى ١٨ من هذا الشهر، فتكون جملة المقرّر لها ١١٧ مليون متر مكعب.

(هـ) (تمام ملء خزّان سنار ورفعته من المنسوب اللازم للماء لترعة إلى منسوب التّخزين المقرّر يكون في نوفمبر طبقاً للبرنامج المقرّر في كتاب ضبط النيل).

(و) كلُّ توسيع في الرِّيِّ بالطُّلمبات أثناء الفيضان يقوم به السُّودان إلى آخر فبراير يجب اعتبار مائه مستمداً من خزان سنار بعد ٣١ ديسمبر، وبعبارة أخرى يطلق من الماء المخزون في هذا الخزان على سبيل التعويض لمصر مقدار من الماء يساوي بالحساب المبني على المعلومات الأكيدة ما استعمله السُّودان في زيادة المساحة المنزرعة، ويجب تشغيل خزان سنار بكيفية تضمن تدبير هذا القدر اللازم لتعويض مصر.

(ز) بعد آخر فبراير يقتصر عمل الطلمبات في السُّودان على الرِّيِّ الدائمي المبيّن بالفقرة ٨١.

(١٠-١) الكلمة الختامية

تتوقع اللجنة مس الحاجة من وقت لآخر إلى إعادة النظر في المسائل التي تناولها التقرير، وهي ترى احترام كل نظام للرِّي قائم أمراً لازماً عند كل نظرة مستقبلية في هذه المسائل، وترى على الأخص وجوب أن لا يعدو السُّودان في استمداد الماء من التصرف الطبيعي في يناير الـ ١١٧ مليون متر مكعب المقررة له في كتاب (ضبط النيل) عدا ما هو مقرر الآن من حقوقه في الرِّي بالطلمبات. أمّا سوى ذلك من مطالبه إلى يولية فيكون تدبيره من ماء الخزان أو غيره من أعمال تدبير المياه.

ولقد قدّرت اللجنة حق القدر احتمال حاجة مصر في المستقبل بسبب توسيع نطاق ريّها إلى أعمال ريّ تنشأ في السُّودان وما جاوره كأوغندا وكينيا وتانجانيقا. وعند اللجنة أن مصر من هذه الناحية أن تعمل على المساعدة التامة تلقاها من القائمين بالأمر في السُّودان فيما يتعلّق بالمشروعات فيه ومن الحكومة البريطانية فيما يتعلّق بما جاوره من الأقطار.

لم تألُ جهداً في التماس قاعدة للرِّي عملية التطبيق ولا في توقُّع ما قد ينشأ في المستقبل من صعاب، ولا في الاحتياط لهذه الصعاب ما أمكن الاحتياط. وهي لا يفوتها أن المستندات لا تخلو من نصوص قد تكون عند التطبيق غامضة لا يسهل تأويلها، ولا أن المسائل التي هي من قبيل مقادير الماء الذي يجري في نهر أو ترعة، أو يمر من عيون خزان أو يضيع بالتبخر أو التّشرب لا يمكن أن تسلم من خلاف في حقيقة أمرها. ولكنّ اللجنة لا ترى

في مهمتها اقتراح طريقة خاصة يستأنس بها في مثل ذاك الغموض والخلاف، بل يُخَيَّل إليها أنَّ ذلك لا يدخل في اختصاص هيئة فنية. لكنَّها تحب أن تثبت هذا المقام رأياً — وتثبته بقوة — ليس للاتفاقات مهما أحكمت واحتيط في نصوصها للخلاف أن تحجب عن الفريقين الثقة والتعاون وما لهما من شأن خطير في كلِّ ما له صلة بالنيل ومياهه.

وختاماً؛ ترجو اللّجنة توجيه النّظر إلى أهمية المُثابرة على دراسة هذا النّهر وتدوين الإحصائيات عنه تدويناً منظماً. وإنّنا نرى نظاماً مائياً محكّماً قائماً، وبقاؤه على الدّوام قادراً على أداء الغرض المقصود منه أمر ضروريّ لا غنى عنه فيما يجدُّ من تحسين الرّأي. وفي تنفيذ النّظم المقترحة في هذا التّقرير على الوجه الصحيح، بل لا غنى عنه في تنفيذ أيّ أنظمة أخرى يمكن استنباطها.

تحريراً بالقاهرة في ٢١ مارس ١٩٢٦.

إمضاء

المندوب المصري: عبد الحميد سليمان

المندوب البريطاني: ر. م. ماكجريجور

(٢-١٠) رأي الأمير عمر طوسون

في كتاب إلى حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا بالاعتراض على ما جاء في خطبته التي ألقاها بالمنصورة من أن منطقة السدود يقع بعضها في السّودان وبعضها في الأملاك البريطانية. نشرته الجرائد المصريّة بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٨، وها هو:

حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء.

اطَّلعنا على خطبة دولتكم بالمنصورة، ولفت نظرنا منها قولكم عند ذكر جبل الأولياء: «ولقد درست وزارة الأشغال هذا الموضوع من مدة بعيدة، واسترشدت في درسها بكبار الفنّيين حتّى انتهت إلى وضع برنامج شامل لتحقيق مطالب الرّأي تضمن إقامة خزّان بمنطقة جبل الأولياء في السّودان، وشق قناة لتحويل مجرى النّيل من منطقة السدود التي يضيع فيها كثير

من الماء في غير جدوى، وهذه المنطقة يقع بعضها في السودان وبعضها في الأملاك البريطانية، ثم خزان بحيرة ألبرت الواقعة في الأملاك البريطانية» — إلى أن قلت — «ولو سلمنا بنظرية القائلين بوجوب وقف أعمالنا على النيل الخارج عن الحدود المصرية لتمشَّى حكم هذا التعطيل ليس على جبل الأولياء فقط لوقوعه في السودان الذي لا ننكر سيادتنا عليه. بل تتناول بالأولى مشروعات أعالي النيل بما فيها منطقة السدود الذي تقدمت وزارة الأشغال للقيام بالأعمال فيها بطلب مليون ومائة ألف جنيه في سنة ١٩٢٥، وأقرها مجلس الوزراء على هذا الاعتماد، كما أقره البرلمان في سنة ١٩٢٦ في حين يعلم الجميع أن من هذه المنطقة ما يقع في السودان المصري، ومنها ما يقع في الأملاك البريطانية.

هاتان هما النقطتان اللتان لفتتا نظرنا بنوع خاص في خطبة دولتكم؛ ذلك أنَّ منطقة السدود المذكورة جميعها داخلية ضمن حدود السودان المصري القديم حسب ما كان عليه قبل الثورة المهدية، وكذلك مخرج النيل من بحيرة ألبرت نيانزا المراد عمل السد فيها لجعل تلك البحيرة خزاناً هو أيضاً جزء من مديريةية خط الاستواء المصرية، ظل محكوماً بمصر حتى آخر عهد أمين باشا، وهو آخر مدير لتلك المديرية السودانية المصرية إلى نهاية الحكم المصري الفعلي للسودان. وقد شمل الحكم جزءاً من شواطئ هذه البحيرة، وأقام فيه المعازل العسكرية التي بقيت حتى شاهدها ستانلي في سياحته المشهورة عندما توجه إلى هذه الجهة لتخليص أمين باشا ظاهراً ولحو الآثار الباقية لمصر بتلك المنطقة في الحقيقة. ثم توجه الكابتن لوجارد إلى هناك، واستخدم الجنود المصرية المتروكة فيها باسم الشركة البريطانية الأفريقية الشرقية، واستولى على أوغنده والقسم الجنوبي من مديريةية خط الاستواء، وبسطت الحكومة البريطانية حمايتها على البلاد. ثم عقدت بعد ذلك مع مصر معاهدة سنة ١٨٩٩. ولو احترمت هذه المعاهدة كما تدَّعي لكان أول واجب عليها إرجاع هذه البلاد وجعلها تحت إدارة حكومة السودان، حيث إنَّ هذه المعاهدة تشتمل عموم الأراضي التي يتكون منها السودان المصري القديم كما كان عليه قبل الثورة المهدية. ولكنها لم تفعل هذا الواجب ولم تراعه في تطبيق هذه المعاهدة، وهذا لا يجعلنا نعتبر عملها الذي استندت فيه

إلى القوة وحدها عملاً شرعياً. فَإِنَّ إنكلترا التي أخرجت مارشان من فاشودة بحجة أنَّها جزء من السُّودان المصري ما كان ينبغي لها بعد ذلك أن تسلخ جزءاً منه لنفسها، وهذه الحجة لا تزال إلى الآن باقية. وإِنَّا كتبنا إلى دولتكم هذا محافظة على حقوق مصر وبيانا للحقيقة. وتفضلوا دولتكم بقبول مزيد سلامنا.

١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٨

الإمضاء: عمر طوسون

(١٠-٣) النيل في عهد قدماء المصريين

يقول الأديب محسن عبد الفتاح حسين:

كان قدماء المصريين يطلقون على نهر النيل اسم «حابي» "Hapi"، وهم لم يعرفوا مكان منبعه الحقيقي، وكانوا في تراتيلهم وتسبيحاتهم إلى إله النيل يصفونه بـ «الإله المختفي» و(غير المرئي)، وأنَّ مكانه السري غير معروف. والنهر الذي يشرف عليه هذا الإله (وهو نهر النيل) كانوا يعدُّونه جزءاً من النَّهر أو المحيط السَّماوي الكبير الذي تسير عليه قوارب إله الشمس كلَّ يوم. وكانوا يعتقدون أنَّ هذا النَّهر السماوي يحيط بجميع بقاع الأرض، ولكنَّه ينفصل عنها بسلسلة من الجبال، وأنَّ على ناحية من هذا النَّهر يُوجد عرش أوزيريس تبعاً لنص من نصوصهم الدينية، وبجانبه فتحة في سلسلة الجبال ينحدر منها فرع من النَّهر السَّماوي ويسيل على الأرض، وكانوا يقولون: إنَّ المكان الذي يظهر فيه النيل هو عند الشلال الأول، ولكنَّ في العصور الأخيرة من عهدهم كانوا يقولون: إنَّ النيل يرتفع وينبع من بين جبلين قريبين من جزيرة أنس الوجود، وقد أسمى هيرودوتس هذين الجبلين (كروفي) و(موفي)، وهذان الاسمان محرَّفان عن الأصل المصري وهو (كور حابي) و(مو حابي)، ومعناهما على الترتيب (كهف حابي) و(ماء حابي).

وكان قدماء المصريين يطلقون على كلِّ من نهر النيل وإله النيل الاسم (حاب) أو (حابي)، الذي كان يُنطق في العصور الأخيرة (حوفي) أو (أوفي)، ومعناهما معروف. أمَّا في عصور الأسر الأولى فكان إله النيل يُسمَّى (حابور)، ومعناه (حابي الكبير).

والاسم (النيل) الذي يعرف به نهر القطر المصري ليس من أصل مصري، ولكنه في الغالب مأخوذ من الكلمة السامية «نهر، نهال» التي حَرَّفَهَا الإغريق إلى نهيلوس بالإغريقية وفيلوس باللاتينية، ومنها جاءت كلمة النيل. ولمعرفة اعتقاد المصريين في قوة إله النيل تقرأ هذه التسيبحات — المقدمة لنهر النيل — وهي مكتوبة على ورقة من البردي محفوظة في المتحف البريطاني:

لك الإكرام يا حابي، إنَّكَ تظهر لكي تجعل مصر تعيش، إنَّكَ تروي الحقول التي خلقها رع، وتمد جميع الحيوانات بالحياة، وعندما تنزل من السماء فإنَّكَ تمد الأرض بالمياه بدون انقطاع، إنَّكَ صديق الخبز وكل ما يشرب، إنَّكَ تمدُّ الحبوب بالقوة وتجعلها تنمو وفيرة، إنَّكَ تملأ كلَّ مكان بالعمل — إنَّكَ سيد السمك، إنَّكَ خالق الحنطة والشعير، إنَّكَ حامي الفقير والمحتاج، وأنت إذا قهرت في السماء فإنَّ الآلهة ترتمي على وجوهها ويهلك الرجال وتموت النساء، وعندما تظهر على الأرض فإنَّ صيحات الفرح تملأ الهواء ويصبح جميع الناس سعداء؛ لأنَّ كلَّ شخص سينال طعامه، وكل سن ستمد باللحم «أي إنَّ الإنسان سيكون غنيًا حتَّى إنه سيأكل اللحم»، وأنت الذي تملأ مخازن المنازل بالأطعمة ومخازن الغلال بالحبوب، وتساعد الفقير والمحتاج، إنَّكَ أنت الذي تجعل الحشائش تنمو وتجعل كلَّ إنسان غير محتاج للآخر.

وفي قطعة أخرى من هذه التسيبحة أيضًا قالوا: إنَّ الإله غير ممثَّل في تمثال، وإنَّ صورته ليست مرئية «فليس هناك مكان كبير يسعه. وأنت لا تقدر أن تعمل له صورة «أي تتخيَّله» في قلبك». وهذه الكلمات ترينا سبب قلة تماثيل هذا الإله. وفي الحقيقة إنَّ تماثيل إله النيل، كبيرة أو صغيرة، نادرة جدًا.

أمَّا من حيث عبادة النيل فقد كان هناك احتفالان مهمَّان. أولهما في شهر يونيو، ويسمَّى «ليلة الدَّمعة Qorb en Hatiu»؛ لأنَّهم كانوا يعتقدون أنَّ في مثل هذا الوقت من السنة تبكي إيزيس ذاكرة نحبها وندبها الأول على جثة زوجها وأخيها أوزيريس، فتسيل دموعها في النُّهر فتسبب زيادة مياهه وارتفاعها، وهكذا ينشأ الفيضان. وهذه العقيدة كانت لا تزال موجودة حتَّى بضع سنين مضت، ولكن في شكلٍ معدَّل، فكان المصريون — إلى منتصف القرن الماضي — يقيمون احتفالاً في اليوم الحادي عشر من شهر بؤونة «١٧ يونيو» يسمى «ليلة النقطة». ففي هذه الليلة كانوا يعتقدون أنَّ

هناك نقطة تسقط في النيل وتسبب زيادة مياهه وفيضانها. أمّا الاحتفال الثاني فكان في منتصف شهر أغسطس، وهو ما يماثل الآن احتفال «العقبة» أو «قطع الخليج». فكانوا يبنون في الخليج سداً من التراب يبلغ ارتفاعه ٢٣ قدماً، وعندما يصل منسوب مياه النيل إلى هذا العلو، يأتي العمال قبيل شروق الشمس في اليوم التالي لوصول المياه إلى ٢٣ قدماً، ويُزيلون قليلاً من التراب من على قمة السد، ثمَّ يُؤتى بقارب يركب فيه البعض ويجرفون تجاه السد الذي يكون قد ضعف لإزالة قليل من التراب من على القمة، فينكسر وينقطع فتمر مياه النيل بقوة جارفة أمامها السد. وهذا الاحتفال يُشبه الاحتفال الذي يقوم به أهالي رأس البر ودمياط تمام الشبه.

ولم يكن النيل طبعاً يرتفع كلّ سنة الارتفاع المطلوب، فكانت تنشأ من ذلك التّحاريقُ وتتسبّب المجاعات عنها. ففي عصر الملك زوسر — من الأسرة الثالثة — حدث أن انخفض النيل سبع سنوات، فنشأت من ذلك مجاعة هائلة نتج عنها أن الجار كان يسرق جاره، وكان الشُّبان لا يقدرّون على السير، والرجال الأقوياء يسقطون على الأرض من شدة الجوع، والعجائز يتمدّدون على الأرض على ظهورهم منتظرين الموت، وتقول قطعة الصخر المنقوش عليها هذه القصة: إنّ الملك زوسر كتب إلى حاكم إقليم الشلال الأول، لأنّهم — كما ذكرت — كانوا يعتقدون أن النيل يرتفع من هناك، يطلب منه أن يسأل الإله خنوم Khnum، إله الشلال، لماذا يسمح بحدوث هذه الأشياء؟ وتستمر النقوش فتقول: إنّ الملك زوسر عوّل أخيراً على زيارة أنس الوجود، حيث قابله الإله خنوم الذي قال له: إنّ سبب انخفاض النيل هو أنّ الناس أهملوا عبادة آلهة الشلال. فوعده الملك بأنه سيعنى بذلك، وأنّه سيأمر بتقديم القرابين إلى المعابد بانتظام. وقد وقّع الملك بعده؛ فارتفع النيل وغطّى الأرض وسبب ازدياد ثروة البلاد. وهذه الرواية مأخوذة من نقوش على قطعة حجر من عصر البطالسة وُجِدَت في جزيرة عند الشلال الأول. ا.هـ.

الفصل الثالث والعشرون

الخزانات

ترتب على مشروعات النيل وتنظيم توزيع ماء الرّي بين مصر والسّودان، التّفكير في إنشاء خزانات على النيل، فأُنشئ من الخزّانات:

- (١) خزّان أسوان وتمت تعليته مرتين.
- (٢) خزّان سنار «مكوار سابقاً»، وقد تقررت تعليته قريباً.
- (٣) خزّان جبل الأولياء ويتم بناؤه في سنة ١٩٣٧.
- (٤) مشروع خزّان بحيرة ألبرت.
- (٥) مشروع خزّان تانا. والأخيران في دور التّفكير والبحث والمفاوضة والتمهيد، ولم يُوضع لهما تصميم معيّن، ومن باب أولى لم يُبدأ فيهما.

وقد اكتنفت السّياسة هذه المشروعات، وكان أشدّ مظاهر ذلك هو خوف المصريين من أن يُتخذ بناء خزانات مصرية أو سودانية للإضرار بالرّي المصري، أو أداة لإكراه مصر على ما تأباه.

ونتكلّم هنا على منطقة السدود، ومشروع خزّان ألبرت. ومشروع خزّان تانا. وفي الجزء الثالث من هذا الكتاب نُسهب الكلام على خزّان سنار، وخزّان جبل الأولياء، وخزّان أسوان؛ لأنّنا زرنا هذه الخزّانات، فنحن نكتب عن معاينة لا عن علم فقط. يقول أحد المهندسين: «إنّ فكرة التّخزين قديمة في مصر، وترجع إلى عهد الفراعنة، فقد عتوا بتنظيم التّخزين، واختاروا له المنخفض الذي تشغله الآن مديرية الفيوم. وقد أطلق الإغريق على هذا الخزّان اسم بحيرة «موريس» (راجع تاريخ مصر للعلامة السر ملندرس ستري ج ١ ص ٢٠ إلى سنة ٢٠٤)».

وقام قدماء المصريين كذلك بإنشاء خزانات في وديان السيول في الصحراء الشرقية وفي شبه جزيرة سيناء لتخزين مياه الأمطار والسيول، والانتفاع بها في سقي بعثات التّعين وعمل المحاجر «راجع كتاب علم الآثار المصريّة للعلامة جاستون مسبيرو صفحة ٣٩-٤١». وكان الرومانيون يخزنون ماء الأمطار في آبار في الصحراء الغربية. ولما ولي المغفور له محمد علي باشا أمر مصر اهتمّ بتخزين المياه، فأنشأ خزناً في مديرية البحيرة على أرض واسعة لا تزال تسمّى أرض الخزّان، وهي الآن ملك للأمير عمر طوسون، وكان الغرض من هذا الخزّان تغذية ترعة المحمودية في الصيف، فلما أنشئت طلبات العطف بطل استعمال هذا الخزان.

واهتم المغفور له محمد علي باشا كذلك بإنشاء خزانات للنيل لزيادة الإيراد الصّيفي، وكلف لينان باشا كبير مهندسيه البحث عن مكان خزّان «موريس» وإمكان إعادته، فلما وجد لينان باشا التكاليف كثيرة اقترح إنشاء سد على النّيل عند جبل السلسلة «راجع مذكّرات لينان دي بلفون صفحة ٣٩٧-٤٢٠-٨٨».

ولما احتلّ الإنكليز مصر أحضروا إليها نخبة من مهندسيهم الذين كانوا في الهند لإصلاح الرّي، وقد وجدوا أمامهم اقتراحين لتخزين المياه، وهنا يصح أن ندع السير ويلكوكس يتكلم، فقد قال في كتابه «الري في مصر صفحة ٤٢٤ الطبعة الثّانية» ما يأتي:

في سنة ١٨٨٠ (أي قبل دخول الإنكليز مصر) اهتمّ الكونت دي لامون الفرنسي بمسألة الخزّانات، فاقترح إنشاء سد على النّيل عند جبل السلسلة لتخزين المياه إلى جنوبه، أي في سهل كوم أمبو، وقدر التكاليف بأربعة ملايين من الجنيهات، وذلك عدا التعويضات، وقدر كمية المياه التي يسعها هذا الخزّان بنحو سبعة مليارات من الأمتار المكعبة.

وفي سنة ١٨٨٢ اقترح المستر كوب هويتوس الأمريكي إنشاء خزّان في وادي الريان (الذي يقع في الصحراء الغربية إلى جنوب الفيوم)، أي في الوادي الذي سبق للينان باشا أن ذكره ورسمه في خريطته.

ولما نجح الإنكليز في إصلاح قناطر الدلتا وجعلها قادرة على تغذية الرياحات وترع الوجه البحري في الصيف بفضل تهيئة المال اللازم لذلك، بدأوا يدرسون المشروعين اللذين أسلفنا ذكرهما في أثناء كلام السير ويلكوكس، ولكن الأمر انتهى إلى حفظهما

لاختلاف الآراء فيهما، ويرجع الفضل في بيان قيمة هذين المشروعين من الوجهة الفنية إلى بعض كبار المهندسين المصريين في ذلك الوقت مثل سالم باشا وغيره. وإلى هذا الوقت لم تكن فكرة التخزين في مجرى النهر قد أخذت حظها من الوجود. وقد كان في الإمكان أن تقف فكرة التخزين في ذاتها أمداً بعيداً لولا أن هياً الله لمصر مهندساً فرنسياً هو المسيو برومب — العضو بمجلس إدارة السكك الحديدية المصرية — فلفت نظر المهندسين الإنكليز إلى التخزين في مجرى النهر ذاته، وكان هذا الاقتراح هو مفتاح الفرج، وفي ذلك يقول السير ويلكوكس في كتابه الذي أسلفنا ذكره صفحة ٤٢٥ ما يأتي:

في سنة ١٨٨٩ اقترح المسيو برومب — العضو بمجلس إدارة السكك الحديدية المصرية — استخدام مجرى النيل نفسه للتخزين ما دامت لا توجد سهول منخفضة متصلة بالنيل وتصلح للتخزين.

وقد رحب المهندسون الإنكليز بهذا الاقتراح، وعيّنوا السير ويلكوكس لدراسة مجرى النيل في بلاد النوبة لتعيين أفضل موقع للسد الذي ينشأ على النيل للتخزين، وقد عُيّن أربعة من المهندسين المصريين مع السير ويلكوكس لهذا الغرض، نذكر منهم المرحومين محمد بليغ (بليغ باشا فيما بعد)، ومحمد صابر، وعبد الرحمن رشدي، وعبد الله حسين.

وقد انتهت هذه الدراسة باختيار رأس شلال أسوان باعتباره أحسن موقع للسد.

(١) خزان أسوان وإنشاؤه وتعليته

وهنا يبدأ دور خزان أسوان من حيث إنشاؤه وتعليته. وضع السير ويلكوكس مشروعاً لإنشاء السد. وفي سنة ١٨٩٤ استدعت لجنة دولية لفحص هذا المشروع، وكانت مؤلفة من ثلاثة أعضاء؛ أحدهم إنكليزي، وثنانهم فرنسي، وثلثهم إيطالي. وقد قدمت اللجنة تقريرين لأنها لم تجمع على رأي واحد، فقد انضم العضوان الإنكليزي والإيطالي الواحد إلى الثاني، وانفرد العضو الفرنسي برأي قدم به تقريراً مستقلاً أخذ بأهم ما فيه بعد ذلك عند التفكير في حماية مجرى النهر من سقوط مياه الخزان؛ لأنها أحدثت تآكلاً في الصخر.

وقد أدخل تقرير الأكثرية تعديلات مهمة على مشروع السير ويلكوكس.

وفي سنة ١٨٩٨ بُدئ بإنشاء الخزان، وأبعد المهندسون المصريون عنه ليستقل المهندسون الإنكليز بفخره، وشملت هذه الخطة المهندسين الأربعة الذين قاموا بنصيب كبير في دراسة النيل وعمل ميزانيته مع السير ويلكوكس. وقد انتهى العمل في الخزان وافتح سنة ١٩٠٢، وبلغت تكاليف إنشائه أربعة ملايين ونصف مليون من الجنيهات، ولكنه ما كاد يستخدم حتى ظهرت عيوب في بنائه، واقتضى الحال عمل «فرشة» خلفية له انتهى العمل فيها في سنة ١٩٠٧، وقد بلغت تكاليف هذه «الفرشة» ٢٨٢٧٠٠٠ جنيه، وكان إنشاء هذه الفرشة تنفيذاً للمحظة التي كان قد أشار إليها العضو الفرنسي في لجنة ١٨٩٤.

ولم يكد العمل ينتهي من «الفرشة» حتى ظهرت فكرة التعلية الأولى، فاضطر المهندسون الإنكليز إلى إزالة جزء من «الفرشة» حتى يتمكنوا من عمل التعلية، وقد بلغت تكاليف التعلية الأولى مليوناً ونصف مليون من الجنيهات. وهنا يصح أن ننقل رأي السير ويلكوكس في هذه التعلية. فقد قال في الطبعة الثالثة من كتابه السالف الذكر صفحة ٧٤٢ ما يأتي: «وقد حدثت شروخ بسيطة وشقوق في البناء الجديد ففرغت اللحامات لتمرّ فيها مياه الرش بعد تغطيتها «بكحلة كاذبة»».

واستدعى الأمر ترميمات كثيرة حتى ثبت البناء كما هو مدوّن في تقارير وزارة الأشغال من سنة ١٩١٢ إلى سنة ١٩١٦.

أما التعلية الأخيرة، فإن تاريخها لا يزال عالماً بالذاكرة، ولا يزال ماثلاً للأعين أن اللجنة الدولية التي دُعيت لدرس التعلية الثانية في سنة ١٩٢٨ لم تأخذ برأي السير ماكdonald — مستشار الخزان الفني — في طريقته الفنية للتعلية، ولا برأي المستر بكلي الذي كان معهوداً إليه بتحضير مشروع التعلية (راجع تقرير اللجنة الدولية ص ٤ الذي نشرته الحكومة المصرية)، وكان الرأي السائد في اللجنة هو رأي المستر كوبر العضو الأمريكي. ومما هو جدير بالذكر أن وزارة الأشغال أخذت عهداً على السير ماكdonald أن ينفذ التصميم الذي وضعته اللجنة الدولية حين تعيينه مستشاراً فنياً للتعلية.

(١-١) منطقة السدود

ألقى الدكتور هيرست — مدير مصلحة الطبيعيات — محاضرة علمية بجمعية الفنون الملكية بلندن عن منطقة السدود ننشرها فيما يلي:

إنَّ المقصود بالسدود هنا تلك النباتات الطُفيلية والحشائش وأشجار البردي التي تعوق انحدار الماء في بعض فروع النيل الأبيض. وهي كثيرة وكثيفة في المنطقة الواقعة بين خطي عرض ٦ و ١٠، حيث يجري بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال ونهر بيبور وبعض فروعه. وهي تنمو كذلك في طريق النيل في أوغندا، بيد أنَّ انتظام الملاحة في الوقت الحاضر في بحر الجبل والزراف والغزال تجعل تماسك هذه العشاب نادراً. وقد كانت في الماضي تلتفُّ حول بعضها وتنمو وتتكاثر؛ فتعيق الملاحة شهوياً كما قال سير صموئيل بيكر.

و(منطقة السدود) تطلق الآن على الإقليم المليء بالمستنقعات الذي يحف ببحر الجبل وبأعالي بحر الزراف فيما بين بحيرة «نو» و«وبور» على خط عرض ٦، ويجوز أن ندمج فيها كذلك إقليم المستنقعات الذي يحف ببحر الغزال، وإقليم بيبور الذي لبعض نهيراته صفات ومميزات بحر الجبل وبحر الغزال.

لم يكن أعالي النيل الأبيض معروفاً قبل أن تجوسه البعثات التي أرسلها من مصر المغفور له محمد علي باشا فيما بين سنة ١٨٣٩ وسنة ١٨٤٢. وقد أنشئت بعد ذلك في تلك المناطق محاط تجارية، وأتمَّ السياح الأوروبيون اكتشاف ذلك الإقليم بالتدريج إلى أن كانت ثورة المهدي، فامتنع السودان على المكتشفين في المدة بين سنتي ١٨٨٢ و ١٨٩٨، ولم يكن معروفاً في ذلك الوقت عن نظام فروع النيل وأهمية النيل الأزرق والنيل الأبيض إلاَّ النزر اليسير.

وقد أورد سير هنري لبونز في كتابه (جغرافية النيل) كلَّ ما كان معروفاً عن حوض النيل حتى سنة ١٩٠٥. وإنَّه لمن دواعي سروري أن يكون رئيس هذا الاجتماع هو سير هنري لبونز نفسه. الذي كان في مقدمة الذين ارتادوا هذا الإقليم من العلماء الباحثين.

وصف منطقة السدود

يخرج مجرى النيل الأبيض من بحيرتي فيكتوريا وألبرت في سهول أفريقيا الوسطى، ثم ينحدر في الوديان المسطحة التي يتكون منها السودان الجنوبي. وهناك يلتقي ببحر الغزال ثم بنهر السوبات الذي يستمد أكبر كمية من مائه من مرتفعات الحبشة. وأكثر فروع النيل تفيض بشدة في موسم الأمطار. ويضعف انحدارها أو يكاد أن يتلاشى في موسم الجفاف. وبعض الفروع يفيض في الوديان فيكون المستنقعات، ونظرًا لانتظام سيل الماء من البحيرات ترى أن بحر الجبل يختلف اختلافًا كليًا عن سائر فروع النيل، حيث لا يطرأ عليه تغيير كبير في موسمي الفيضان أو الجفاف. وإلى هذا الانتظام ثم إلى إمكان صيانة الماء من الانسياب في المستنقعات بإقامة السدود على البحيرات يرجع الفضل في أهمية بحر الغزال إلى كل مشروع يُراد به الانتفاع بجميع ماء النيل.

وتقع أبعد منابع بحر الجبل في بقعة جبلية جميلة قريبة إلى بحيرة (ليفو) وأقرب إلى (الكاب) منها إلى (القاهرة)، ومن هذه البقعة ينبع أيضًا نهر (كاجيرا) الذي هو أهم نهر يصب في بحيرة إدوارد التي يربطها نهر (سمليكي) ببحيرة ألبرت. وفي هذا الإقليم توجد قمم «رونزوري» التي يبلغ ارتفاع أعلاها ٥١٢٠ مترًا، وتوجد المنطقة الوحيدة في طول حوض النيل التي تعلوها الثلوج باستمرار.

وكمية الماء التي يستمدّها النيل من ذوبان الثلوج قليلة الأهمية. على الرغم من أن بعض المؤلفين قد ذكروا أن النيل يستمد ماء الفيضان من ذوبان الثلوج في الحبشة؛ لأنّ الحبشة في الواقع لا توجد بها ثلوج دائمة بكمية تستحق الذكر.

هذا وتوجد خمس بحيرات في منطقة بحر الجبل هي بحيرات جورج وإدوارد وألبرت في الوادي الغربي. وبحيرة فيكتوريا وكيوجا في الوادي الشرقي. والحوض الأساسي لهذا النهر يخرج من بحيرة فيكتوريا عند شلالات (ريبون)، ويمر بنهاية بحيرة كيوجا (حيث يوجد إقليم منخفض كثير المستنقعات)، ثم يهبط إلى بحيرة ألبرت عند شلالات مرشيزون حيث ينحدر مستوى النهر انحدارًا عظيمًا.

وثمة فرع آخر يتكون من نهيرات وادي (ريفت) التي تصب في بحيرات إدوارد وجورج وألبرت.

أما البحر الأساسي فإنه يستمر في حوض تحفُّ به المستنقعات حتَّى يصل إلى حدود السودان عند منيول، ومن ثمَّ ينحدر سريعاً مسافة ١٦٠ كيلومتراً حتَّى يصل إلى (ريجاف) بالسودان.

وفي المنطقة بين بحيرة ألبرت وريجاف يتلقَّى النهر أمواه فروع كثيرة سريعة تفقد أهميتها في موسم الجفاف.

وفيما بين ريجاف والخرطوم «وهي مسافة ١٧٥٠ كيلومتراً»، يظل النيل الأبيض صالحاً للملاحة طول السنة.

وانحدار الأرض بعد ريجاف عظيم ويسبَّب تآكل ضفتي النهر بين ريجاف وبور، وبسبب هذا التآكل قد اختفت وتلاشت مدينة «كبرو» التي كانت مركزاً حكومياً هاماً أثناء احتلال البلجيكيين لمنطقة «لادو» ويتأثر مجرى النهر بعد «بور» بالأعشاب أكثر ممَّا يتأثر بالتآكل.

هذا ومجرى بحر الجبل وبحر الغزال يحفُّ بهما المستنقعات الكثيرة. ومساحة هذه المستنقعات تختلف باختلاف موسم الأمطار.

ففي موسم سنة ١٩١٧ مثلاً الذي امتاز بغزارة أمطاره، ترامت هذه المستنقعات حتَّى وصلت إلى بحر العرب. أمَّا مواسم الجفاف الشديد كموسم سنة ١٩٢٢، فإنَّ المستنقعات لا تشمل غير مناطق ضيقة على ضفتي النهر.

وعندما تنهمر الأمطار تنمو في الوديان حشائش كثيفة ترتفع إلى ٥ أقدام أو ستة أقدام. وتجعل السير والنقل مستحيلاً. وعندما ينقطع انهمار المطر تجف هذه الحشائش، وغالباً ما يشعل فيها الأهالي النيران قبل موسم الأمطار التَّالي.

وقد قامت شركة المساحة الجوية بلندن بتصوير منطقة بحر الجبل، وهي الآن بسبيل وضع خرائط لهذه المنطقة، وسوف تستفيد من جهود هذه الشركة بالحصول على معلومات جديدة صحيحة عن هذه المنطقة لم يكن يتسنى لنا الحصول عليها بأية وسيلة أخرى. فالشركة الشكر على اضطلاعها بهذه المهمة الشاقة الخطيرة في إقليم بلقع موحش.

ويخرج بحر الظراف من المستنقعات الواقعة شرقي «شامبي»، ثمَّ يستقيم في مجراه مسافة مائة كيلومتر فلا تحفُّ به مستنقعات تُذكر، وقد أوصل ببحر الجبل بواسطة قناتين مهَّدتا بواسطة الكراكات في سنتي ١٩١٠ و ١٩١٣ بقصد الحصول من المستنقعات على أكبر كمية من الماء.

والنبات الذي ينمو أكثر من غيره شمال شامبي هو نبات البردي: فترى النهر ينساب هناك كأنما من بين جدارين من شجر ذلك النبات. ويتحد بحر الجبل وبحر الغزال عند بحيرة «نو»، وينحدران شرقاً حيث يُعرفان بعد ذلك باسم النيل الأبيض، وتحف المستنقعات بالنيل الأبيض إلى قبيل اتصاله ببحر الغزال، وهناك يستقيم مجراه في حوض جاف الضفتين. وبحر الغزال نهر بطيء يستمد ماءه من نهيرات أهمها نهر «جور» ونهر «لول»، وهما يحملان إليه كميات وافرة من الماء. أمّا النهيرات الأخرى فإنّها تختفي في المستنقعات.

ونهر «جور» صالح للملاحة في المدة بين يوليو وأكتوبر، وهو يستخدم في نقل كميات كبيرة من البضائع من مدينة «او» عاصمة مديرية بحر الغزال، غير أن البحارة يعانون كثيراً من جراء ضيق النهر، ثمّ من جراء انحرافه المفاجئ في بعض المواقع.

المناخ

ومناخ جنوب السودان خاضع لموسم الأمطار في المدة بين إبريل وأكتوبر، ثم لموسم الجفاف من نوفمبر إلى مارس من كل عام، وكمية الأمطار في مختلف الوديان تتراوح بين ٨٠٠ و ١٠٠٠ ملميمتر. وتبلغ درجة الحرارة أقصى ارتفاع في شهر مارس. وأقصى هبوط في يولية وأغسطس، ولا توجد هناك برودة بالمعنى المفهوم؛ لأنّ درجة الحرارة تتراوح بين ٣١ مئوية في شهر يولية ودرجة ٣٨ في شهر مارس.

وموسم الأمطار في جنوب السودان هو أبداع المواسم جميعاً من حيث المناخ، ولكنه للأسف يجعل النقل والتنقل غاية في الصعوبة، حيث يضطر الإنسان في أكثر المناطق أن يجتاز المسافات الشاسعة سيراً على قدميه. والسير يكاد يكون مستحيلاً في بعض الجهات نظراً لطبيعة الأرض وكثرة المستنقعات. وفي الجنوب الأقصى حيث لا يمكن استخدام وسائل النقل الميكانيكية لا يجد الإنسان مناصاً من استخدام الادميين للنقل بسبب كثرة ذباب «تسي تسي» الذي يفتك بالدواب فتگا ذريعاً.

النباتات

ونباتات المستنقعات في أعالي النيل كثيرة ومحيرة لمن لا يعرف علم النبات. فالبردي مثلاً كثيف جداً في بحر الجبل، ولكنه قليل جداً في بحر الغزال. وتُوجد في بعض المناطق

حشائش طويلة كثيفة تعيق الملاحه، كما توجد في مناطق أخرى حشائش عائمة ذات أنواع مختلفة، وقد لا يكون مضيئاً للوقت أو المال أن يتوفر الإنسان على دراسة طبائع النباتات في تلك المناطق لمعرفة النوع الذي يمكن إنمائه على الشواطئ لمنع التآكل. على أن أضرار هذه الحشائش والنباتات ليست كبيرة كما كانت منذ ثلاثين عاماً حين كانت تسد بحر الجبل وترغم البعثات العلمية والاستكشافية على قضاء الشهور الطويلة في محاولة إزالتها. ولعل أهم هذه النباتات هو البردي وتلك الحشائش العائمة التي أتينا على ذكرها. فإنّها تتماسك في بعض الأحيان حتّى تحجز الماء فيخرج النّهر من مجراه الطبيعي. وقد تعددت هذه الظاهرة في المدة بين سنة ١٨٦٣ وسنة ١٩٠٣. وقد حاول الكثيرون استثمار هذه النباتات، ولا تزال توجد بمقربة من بحيرة «نو» بقايا مصنع أُريد به — ولا شك — الانتفاع بتلك الحشائش؛ إذ لا ريب في أنّه يمكن صنع الورق والبوتاس والوقود والكحول وغير ذلك كله من النباتات غير المحدودة التي تنمو في منطقة السدود. بيد أن غلاء أجور نقل المواد الأولية والمنسوجات من شأنه أن يقضي على مستقبل كل مشروع صناعي. على أنّه لما كان ثمن البترول مرتفعاً جداً في جنوب السودان وأواسط أفريقيا، فإنّه من الممكن استنباط وقود جديد من تلك النباتات كالكحول مثلاً. ومن رأيي أن مشروعاً كهذا قد يوتي أكله ويصبح من المشروعات التجاريّة الهامة.

الحيوانات

توجد في أعالي النيل مجموعة عجيبة من الحيوانات الضخمة والصغيرة. فأنت تستطيع دائماً أن ترى قطعان الفيلة حول بحر الغزال وفي «ريجاف»، وتستطيع أن ترى التماسيح والغزلان والوعول، وقد يسعدك الحظ فترى أسداً. وقد شهدت في إحدى سياحاتي جميع هذه الأنواع كما شهدت الحمار البري، والفهد، ووحيد القرن. وأمّا الأسماك فكثيرة، وبينها ما يزن مائتي رطل، وأكثرها يزن ٢٠ رطلاً أو ما يقرب من ذلك، غير أنّه من الصعب اصطيادها بغير الشباك التي يستعملها المصريون. والطيور كذلك كثيرة، ولكنّها ليست أكثر من الهوام التي تضايق الإنسان أشد المضايقة، وفي منطقة السدود نوع من الذباب يلدغ الإنسان ويؤله، ولكنه لا ينقل إليه الجراثيم كما يفعل ذباب «تسي تسي» الذي يحمل جرثومة مرض النوم ويصيب به الإنسان والحيوان على حدّ سواء.

وذباب «تسي تسي» غير موجود قطعاً في وديان السودان، ولكنه كثير في بحيرات الكنفو، وقد عملت الحكومة على إبادته من حوض النيل، فلم يعد ذلك الوباء الذي طالما فتك بالأهلين منذ أعوام.

السُّكَّان

وتقطن وديان تلك المناطق قبائل الدنكا والنوبر والشيلوك، وهم قوم رُحَّل إلى حدٍّ ما؛ لأنَّهم يقيمون حيث تنمو الحشائش، ويرحلون حين تجف، وهم في موسم الجفاف يهاجرون إلى المستنقعات فيعيشون حولها، وكل ثروة هؤلاء القوم هي قطعان الماشية التي يرعونها، والقليلون جدًّا منهم يعيشون في البقاع الجافة الغربية من المستنقعات، ويصطادون السمك أو «جاموس البحر» الذي يقطعونه شرائح ويجففونها في الشمس. أمَّا في المناطق المحيطة بالأحراش والأدغال، فإنَّ القوم يشتغلون بالفلاحة، فيزرعون الأذرة والبطاطس وأكثر القبائل ميلًا إلى الزراعة هي قبيلة الدنكا.

ورجال النوبر والدنكا والشيلوك نحاف القامة، طوال السيقان، يعيشون عُراة الأبدان إلَّا من خيوط من الخرز تستر عوراتهم، أمَّا النساء المتزوجات فيرتدين مآزر من الجلود يمضغونها حتَّى تكتسب شيئًا من النعومة والليونة.

المياه

كنت أريد أن ينصبَّ كلامي على منطقة السدود دون سواها، ولكن أرى لزامًا عليَّ عند تذكر خصائص المياه وطبيعتها في تلك المنطقة أن أتناول المصادر التي يستمد منها النيل ماءه.

نرى من خريطة نهر النيل أن كمية الماء التي تنصب في هذا النهر من فروعه تقدر بمليارات الأمتار المكعبة كلَّ عام، وأنَّ النيل الأزرق يمدّه بـ ٥٧ في المائة من هذه الكمية، ويمدّه النيل الأبيض بـ ٢٩ في المائة، وعطبرة بـ ١٤ في المائة.

ويستمد النيل الأبيض نصف مائه من الحبشة، وبذلك تكون الحبشة مصدر ٨٠ في المائة من مجموع ماء النيل، والجزء الأكبر من هذه الكمية يجد سبيله إلى النيل في المدة بين يولية وأكتوبر، ويكون محملاً بالطمي، وإلى هذا الطمي الذي يحمله النيل إلى مصر منذ آلاف السنين — وربما ملايين السنين — يرجع الفضل في خصوبة وادي النيل.

أما النيل الأبيض فيستمد ماءه من المستنقعات ومن نهر السوبات، ومنه يستمد النيل ماءه في الوقت الذي ينحدر فيه منسوبه، وماء النيل الأبيض لا يحمل عادة شيئاً من الطمي.

بقيت كمية الأربعة عشر ملياراً من أمتار الماء التي يستمدّها النيل من بحر الغزال وبحر الجبل وبحر الظراف.

فأما بحر الغزال فيمدُّ النيل بماء لا يقل عن نصف مليار من الأمطار المكعبة، ويذهب من مائه هباءً خمسة عشر ملياراً بسبب التبخر، وبقيّة الأربعة عشر ملياراً يستمدّها النيل من بحر الجبل وبحر الظراف، وهذان النهران يفقدان من مائهما أربعة عشر ملياراً «أي ضعف الكمية التي يسعها خزان أسوان بعد تعليته» تسيل في الوديان والمستنقعات.

المشروعات

أرى من الضروري أن أتكلّم عن نظام الرّي في مصر قبل أن أتناول موضوع المشروعات التي يمكن القيام بها في أعالي النيل.

إنّ السنة في مصر تنقسم إلى قسمين: الأول من فبراير إلى يونية، وخلال هذه المدة يتعيّن إعداد النّهر بالمزيد من الماء لكفاية حاجة الأراضي الزراعية. والثاني من أغسطس إلى ديسمبر. وفي هذه المدة تزيد كمية الماء عن حاجة الزراع. أمّا شهر يناير فتغلق فيه الترع لتطهيرها، ولا تكون ثمة حاجة إلى الماء لغير الملاحه.

ففي موسم الجفاف يرتفع منسوب النيل بفضل ما يخزن في «خزان أسوان» في المدة بين نوفمبر ويناير عندما يكون الماء صافياً وخالياً من الطمي بقدر الإمكان؛ ذلك لأنّه من المقرّر حتّى الآن أنّ الماء المحمّل بالطين لا يمكن تخزينه بغير تعريض الخرّانات لخطر الامتلاء بالطين. وعليه فقد جرت العادة أن يؤجل ملء خزان أسوان إلى أن يصفو الماء.

وهناك مشروعان هامان يختصان ببحر الجبل أحدهما إقامة سد عند مخرجه من بحيرة ألبرت بقصد إنشاء خزان يسع ٢٠ ملياراً من الأمطار المكعبة، والآخر يرمي إلى الاستفادة بقدر الإمكان من ماء المستنقعات في منطقة السدود شبكة من الترع، وهذان المشروعان يتّم كلّ منهما الآخر، ولا

يزال كلاهما في المهد، والمقصود بخزان بحيرة ألبرت الاحتفاظ بماء الفيض الشديد لسنوات الجفاف، ولما كانت جوانب هذه البحيرة مرتفعة فإن كمية التبخر لا ينتظر حينذاك أن تتجاوز نسبتها الحالية إلا قليلاً.

وثمة مشروع آخر يُراد به إنشاء ترعة في جنوب نهر «بور» بقصد تخفيض فيض نهر السوبات إلى النسبة التي تكفل عدم ضياع مائه. بيد أن هذا المشروع يتطلب كثيراً من الجهد قبل أن يؤتي ثماره.

أما المشروع الأخير فيتلخص في إقامة سد على بحر الجبل عند الجميزة، وتوصيله إلى نهر فيفينيو «فرع البيبور»، وبذلك لا يذهب الماء ضياعاً في المستنقعات، بل ينصب في النيل الأبيض عن طريق السوبات.

وهناك مشروعات أخرى كثيرة وضعها مكتب مصلحة الري المصرية في السودان، وسوف تطرح هذه المشروعات على بساط البحث عندما يظهر ما يدعو إلى الحصول على المزيد من ماء النيل الأبيض.

أما خزان أسوان فسيصبح من الضروري بعد تعليته التبريد في ملئه. ولقد قرر المهندسون المنوطون بأعمال الري في مصر أن يتحاشوا خطر الطمي على هذا الخزان، وفكروا في مشروع لتلافي طمي النيل الأبيض. فكان مشروع خزان جبل الأولياء خير كفيل، وسيقام هذا الخزان على النيل الأبيض على بعد ٢٥ ميلاً جنوب الخرطوم. وسيُملأ في مواسم ارتفاع الفيضان.

وثمة مشروع آخر كان موضع بحث ودراسة هو مشروع خزان بحيرة «تانا» الذي تستفيد منه مصر والسودان على السواء، وسيُملأ هذا الخزان كذلك في موسم الفيضان. بيد أن الشطر الأخير من الوقت اللازم للملء يُصادف الشطر الأول من الوقت اللازم لملء خزان أسوان بعد تعليته، ومن هذا يتبين أن ملء هذه الخزانات جميعاً يتطلب نظاماً ودقة، ويستلزم تحديد الوقت المبكر لملء خزان أسوان من الماء غير المحمل بالطمى. ولهذا الغرض قد أُعدت العدة لإجراء تجربة سوف تكون أهم تجربة من نوعها. فإذا ثبت أنه يمكن ملء خزان أسوان في بداية الفيضان بغير تعريضه لخطر الطمي، فإن الرأي في جميع المشروعات المقترحة قد يتبدل نهائياً ويصبح من الممكن درس مشروع إنشاء خزان أكبر في أسوان. اهـ.

الدكتور هيرست

(٢) بيانات أخرى

وقد أرسلت في سنة ١٩٢٤ وزارة الأشغال العمومية إلى وزارة الخارجية لتبليغها إلى الحكومة البلجيكية بشأن مشروع تحويل بحيرة ألبرت إلى خزان للنيل والأعمال التي يتطلبها هذا المشروع في جزء يقع في بلاد الكونغو البلجيكية. وقد وقفنا على بيانات تفصيلية عن هذا المشروع منذ بدء التفكير فيه، ويؤخذ من هذه البيانات أن سير وليم جارستن كان أول من أشار باستعمال بحيرة ألبرت خزاناً للمياه؛ إذ رأى من مقارنة المطالب المائية اللازمة في المستقبل للقطر المصري بمقادير الإيراد المتيسر في السنوات الشحيحة أنه يتبين أن الكمية الإضافية اللازمة لا يمكن تخزينها في أي بقعة من حوض النيل عدا بحيرة ألبرت، حيث يتسنى ادّخار الكمية الكافية ادخاراً اقتصادياً.

وتبلغ مساحة هذه البحيرة نحو ٥٥٠٠ كيلومتر، فإذا ارتفع منسوب مياهها مترًا واحدًا كان ذلك معادلًا لتخزين ٥٥٠٠ مليون متر مكعب. ولما كانت جروف البحيرة تكاد تكون قائمة فإن مساحة سطحها لا تزداد بدرجة عظيمة بارتفاع منسوب مياهها، ولذلك لا يترتب على هذا الارتفاع زيادة يعتدُّ بها في خسائر التبخر حتى لو ارتفع المنسوب سبعة أمتار أو ثمانية كما هو مقترح.

وتقدر النفقات اللازمة لإنشاء الخزان عند مخرج البحيرة بما لا يتجاوز مليوني جنيه مصري. وأما إنجازه فيرى أن يتم قبل سنة ١٩٤٠.

وقد قال سير مردوخ مكدونالد مستشار وزارة الأشغال سابقًا: «إنه لا فائدة من تخزين كميات كبيرة من المياه في بحيرة ألبرت إذا لم يضمن توريدها إلى مصر في المكان والزمان المناسبين، ولهذا يجب إنشاء قناة تخترق الغياض الهائلة بمنطقة السدود؛ لأنه إذا اكتفي بإطلاق المياه المخزونة من بحيرة ألبرت إلى مجرى النيل الحالي؛ لتسرّب معظمها إلى الغياض وتبدّد هناك، ويوجد الآن في أعالي مسايل النهر مجرى صالح للغرض المنشود، وكذلك الحال في أسافل مسايل النيل الأبيض. أمّا في منطقة السدود فلا يوجد مجرى وافٍ بالغرض، وهنا يُراد إنشاء القناة المقترحة.»

وكان السير وليم جارستن أول من أشار باستعمال بحيرة ألبرت خزاناً للمياه، وقد رسم الخطط الأساسية للبحث والاستقصاء في هذا الشأن، وتقدم بعده مسيو ديويو بأعمال البحث والتجارب مرحلة عظيمة، وواصل هذا العمل كذلك مستر توتنهام.

السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية (الجزء الثاني)

ويتبين من هذا أن مشروع تحويل بحيرة ألبرت إلى خزان النيل يتطلب مشروعين آخرين أولهما إنشاء القناة التي تخترق الفيافي بمنطقة السدود، وثانيهما إنشاء قناطر الموازنة، وقد قال سير مردوخ مكدونالد عن هذين المشروعين:

لا يزال الأمر يقتضي عمل ميزانيات شاقّة عن الأرض والماء قبل اختيار التّخطيط الصحيح من بين تخاطيط مختلفة، ولذا كان تقدير النفقات مبنياً على التّخمين، ولكن المعتقد أن مبلغ ١٥ مليون جنيه مصري كافٍ للوفاء بنفقات قناة السدود وما يلزمها من قناطر الموازنة.»

ثمّ قال:

ويستدل من المباحث الحديثة التي قام بها موظفو مصلحة الرّي على إمكان اختيار طريق آخر للقناة فيه تخفيض عظيم للنفقات المقدرة آنفاً، ولكن يحسّن الآن اعتماد النفقات على التّقدير الأكبر، وذلك إلى أن يتمّ قياس المناسب اللازمة ووضع الأرقام والبيانات المحددة. أما إنجاز هذا العمل فيجب أن يكون حوالي سنة ١٩٤٠ في نفس الوقت الذي يتم فيه سد بحيرة ألبرت.

ويقولون في وزارة الأشغال إنّ نتائج هذه المشروعات الثلاثة هي:

أولاً: منع ضياع في منطقة السدود منعاً كلياً في السنوات المنخفضة وجزئياً في السنين الأخرى.

ثانياً: الاحتفاظ في بحيرة ألبرت بما كان يضيع في منطقة السدود من المياه حتّى يتسنى إطلاقها في قناة السدود فيما بعد أثناء السنة ذاتها أو ادخارها بمثابة احتياطي لحاجة مصر في سنة ثانية دون أن يفقد منها شيء غير الخسائر المعتادة أثناء الجريان.

ثالثاً: تدبير وسيلة للتّخلص من المياه الزائدة عن الحاجة أثناء الفيضانات العالية؛ إذ يصبح من المتيسر استبقاء الماء منحدرًا في الوادي بحيث يمكن زيادة كميتها ونقصها حسب مطالب الزراعة في مختلف المواسم.

وعلى هذه النتائج الثلاث هناك نتيجة رابعة ولكنها عرضية، وهي حرمان الغياض من جانب عظيم عن المياه التي تتسرب إليها، وربما أدّى ذلك إلى تصغير مساحتها كثيراً.

أمّا المكان الذي ينشأ فيه سد بحيرة ألبرت فهو حاجز من الصخر يوجد على بعد خمسين كيلومتراً من مصب البحيرة في نيل ألبرت — وهو الاسم الذي يطلق على مسيل النهر في تلك الجهة — ويقولون في وزارة الأشغال إنّه إذا تمّ ذلك أصبح من المتيسر التحكم في منسوب البحيرة على ارتفاع سبعة أمتار أو ثمانية، وإنّ كلّ متر من هذا الارتفاع يعادل نحو ٥٥٠ مليون متر مكعب من الماء المدخر، وبذلك يكون الخزان معدّاً لنحو أربعين مليون متر مكعب من الماء.

وقال سير مردوخ مكدونالد: «إنّ بحيرة ألبرت يمكن تحويلها بلا كبير صعوبة لاستخدامها في هذه الغاية.» ثمّ قال عن المشروعات الثلاثة التي نحن بصدها: إنّ «كل ما لدينا من المعلومات يدلّ على أنّها قابلة للتنفيذ وصالحة لإخراجها إلى حيز العمل، ولا غرو فإنّها تمنّي بشكل جلي تدبير الكميات العظيمة من المياه اللازمة لمصر، كما أنّها لا تشتمل على شيء من المشروعات البنائية التي لم تجرّب في كثير من البلاد، زد على ذلك أنّها كلها مبنية على الاستنتاج من المعلومات الثابتة، وليست قط مبنية على شيء من النظريات التي لم تؤيّد بالاختبار.»

وختم سير مكدونالد كلامه عن هذه المشروعات الثلاثة بقوله: «إنّ منطقة السدود ستُحرم في بعض السدود حرماناً باتاً من المياه التي تساعد على إنماء ما فيها من مختلف النباتات، وإن ما يصلها من الماء في السنين الأخرى لن يتجاوز القدر الزائد عن الحاجة، وهذه المنطقة مترامية الأطراف وأراضيها بالنظر إلى موقعها ومناخها ومياه أمطارها أثمن من أن تُترك مستنقعات على الدوام، فالمنتظر في المستقبل أن تصرف المياه عن جانب عظيم منها بحفظ جزء من المياه الزائدة عن الحاجة في خزان بحيرة ألبرت.

وممّا سيساعد يومئذ على إتمام هذا التصرف مباشرة أعمال الموازنة على بحيرة فيكتوريا؛ حتّى يتسنى منع مياه هذه البحيرة العظيمة من الانحدار إلى بحيرة ألبرت في الفترة الحرجة من موسم الفيضان، فإنّ مجرد ارتفاع بسيط في منسوب بحيرة فيكتوريا يُعادل تخزين مليارات كثيرة من الأمتار المكعبة، ومتى حكم التوفيق بين عملي البحيرتين معاً أصبح من المتيسر استجماع كلّ المياه التي تضيع الآن سُدى بمنطقة

السدود في سني الفيضانات العالية، ومن ثمّ تزول المستنقعات من تلك البقاع تمامًا، وإذا كان من المحتمل أن تصبح هذه البقاع أرضًا مثمرة، وليس هناك ما يحمل على الارتياب في أنها سوف تتحوّل إلى إقليم ذي مراعي خضراء أو مزارع نافعة أو غابات فسيحة بدلًا من بقائها كما هي الآن غياضًا وبيئة لا ينمو فيها إلّا البردي والبعوض. وعليه فسيشهد السودان القاصي وأوغندا — حيث تقع بحيرة ألبرت — تعديلًا فيما لهما من التأثيرات في مياه النيل، فيستمر الحسن منها وهو تخفيف وطأة الفيضانات العالية.

هذه هي البيانات التي رأينا نشرها عن مشروع تحويل بحيرة ألبرت خزانًا للنيل؛ لتكون مرجعًا لكل من يريد البحث في هذا الموضوع الخطير.

(٣) مشروع خزان تسانا

وكلّت حكومات السودان والحبشة ومصر إلى شركة هويت الهندسية الأمريكية في عمل الأبحاث والمساحات لإنشاء القناطر على مخرج بحيرة تسانا، وإقامة طريق من السودان إلى أديس أبابا عاصمة الحبشة مارًا ببخيرة تسانا. قد اعتمدت وزارة الأشغال المصرية منح تلك الشركة خمسين ألف جنيه كنفقات لأعمالها التمهيدية.

(١-٣) مطامع الدول في الحبشة

بريطانيا العظمى وإيطاليا وفرنسا هي الدول التي تحيط بمستعمراتها بالحبشة من جميع الجهات وتنافس على تمزيقها، وقد أبرمت عدة معاهدات ثلاثية بين الدول الثلاث وثنائية بين فرنسا وإنكلترا تارة وبين إنكلترا وإيطاليا تارة أخرى، لتنظيم استعمار تلك الإمبراطورية الواسعة:

(١) الإنكليز يحيطون الحبشة بمستعمراتهم الآتية: السودان المصري وكينيا وأوغندا والصومال البريطاني.

(٢) الإيطاليون يتاخمون الحبشة بمستعمرتي الإرترية والصومال الإيطالي.

(٣) الفرنسيون يتاخمون الحبشة بمستعمرة جيبوتي المعروفة بالصومال الفرنسي، ومنها يمتد خط السكة الحديدية الرئيسي بالحبشة من أديس أبابا إلى ميناء جيبوتي، وهو أهم طريق للتجارة.

الاتفاقات الدولية

الاتفاق الإنكليزي الفرنسي الإيطالي عقد في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٠٦، وبمقتضاه تحدّد سرّاً بين الدول الثلاث مركز كلّ دولة في الحبشة ومناطق نفوذها ومصالحها الإقليمية، واتّقاءً لإيغار صدور سائر الدول وذراً للرماد في أعين الحبشان تضمّنت ديباجة هذا الاتفاق تأكيد استقلال الحبشة والمحافظة على وحدتها والحيلولة دون وقوع الاضطرابات فيها. فإذا وصلنا إلى المادة الرابعة من هذا الاتفاق انتهينا إلى بيت القصيد، وضبطنا السادة الثلاثة في حالة التلبس، تضمّنت المادة الرابعة تقسيم المصالح الاقتصادية في الحبشة بين الدول الثلاث، وإذا قلنا المصالح الاقتصادية في الحبشة قلنا كلّ شيء، وهذه المصالح تتلخص في إطلاق يد كلّ دولة في المناطق الحبشية المتاخمة لمستعمراتها.

ومن الغريب أن الفقرة الأولى تتضمّن أن مصالح بريطانيا العظمى ومصر في حوض النيل الأزرق تتناول بصفة رئيسية تنظيم مياه هذا النهر وروافده. لهذا أتمنّى أن تعود وزارة الأشغال المصريّة فيما عسى تستطيع مصر أن تفيده من هذا الاتفاق الثلاثي الدولي الخطير في حوض النيل الأزرق ومنابعه، وتتضمّن المادة التاسعة من هذا الاتفاق على أنّ الدول الثلاث قد اتّفقت على أن كلّ مشروع بإنشاء سكة حديدية في غرب أديس أبابا تنفرد إنكلترا به، كما أن مشروع إنشاء سكة حديدية لربط مدينة بنادر في الصومال الإيطالي بإرتيرية الإيطالية تنفرد بالإشراف عليه والاستثمار به إيطاليا... أما فرنسا فقد استأثرت عملياً بخط جيبوتي أديس أبابا.

وتقدم هذا الميثاق الثلاثي اتفاق بين الحبشة وإنكلترا تمّ في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٠٤، تضمن ترخيص النجاشي منليك للإنكليز بإنشاء سكة حديدية من الصومال البريطاني إلى حدود السودان المصري، بشرط أن توافق على ذلك كلّ من فرنسا وإيطاليا، ولهذا السبب نشطت إنكلترا إلى عمل ذلك الميثاق الثلاثي في عام ١٩٠٦ كما تقدم؛ لتأمين كلّ عقبة في طيّ المستقبل.

والواقع أن الإنكليز قد سهروا على رعاية مصالحهم، وقد حوت المادة الثالثة من هذا الاتفاق أنه لا يجوز إقامة أعمال على النيل الأزرق وبحيرة تسانا ونهر السوبات من شأنها أن تمس جريان المياه بغير موافقة الحكومة البريطانية وحكومة السودان، ومن المهم أيضًا أن نذكر بأن المادة الخامسة تضمنت الترخيص لبريطانيا العظمى بإنشاء خط حديدي عبر بلاد الحبشة ليربط السودان بأوغندا (كنيا).

وأوضح أن هذا الاتفاق الخطير قد خول الإنكليز حق التدخل في إقاليم الحبشة، وأنشأ لإنكلترا حقًا صريحًا في مسائل الماء والسكك الحديدية ببعض مناطق الحبشة، وهذا مما أكسب الإنكليز نفوذًا عظيمًا لتوطيد الاستعمار البريطاني في شمال أفريقيا.

وقد حفّز هذا النشاط الإنكليزي ساسة فرنسا إلى منافسة جديدة في الحبشة؛ فقد نشطت حكومة فرنسا إلى إقناع حكومة النجاشي بإبرام معاهدة في سنة ١٩١٢ ترخص لفرنسا بحق إنشاء سكة حديدية تمتد من جيبوتي إلى هرر إلى أنطوطو إلى إقليم كافا إلى النيل الأبيض، وفيه كسب متبادل للحبشة وفرنسا، ولكن هذا المشروع لم ينفذ حتى الآن.

غير أن حكومتي إنكلترا وإيطاليا تحالفتا على الغنيمة حلفًا جديدًا.

إيطاليا وإنكلترا

دخلت إيطاليا الحرب العظمى مع الحلفاء، فوعدها إنكلترا في وثيقة رسمية مؤرخة في لندن سنة ١٩١٥ بالمادة ١٣ أنه في حالة الانتصار واتساع ممتلكات بريطانيا وفرنسا على حساب ألمانيا، فإنه يرخّص لإيطاليا بتوسيع مستعمراتها وتمديد حدودها في ليبيا «يعني حدود طرابلس على حساب مصر» وفي مستعمرتي الأترية والصومال الإيطالي.

وفي سنة ١٩٢٠ حصل اتفاق بين لورد ملنر والسنينور شيالوجا بمنح إيطاليا ٩٠ ألف كيلومتر مربع في ليبيا شرقًا تستغرق جغوب، ونص على تخويل إيطاليا حق تمديد مستعمرتيها المجاورتين للحبشة مقدارًا بمقدار ١١٦٠٠٠ كم في الأترية و٢٠٠٠ كم في الصومال.

واقترحت إيطاليا على إنكلترا أن تتعاقد سويًا على تنظيم مصالحهما العليا بالحبشة، وتتلخص في الجانب الإنكليزي في إنشاء قناطر على بحيرة تسانا، وعمل طريق من السودان إلى البحيرة، وللجانب الإيطالي إنشاء خط حديدي يخترق غرب الحبشة بين الأترية والصومال مارًا غربي أديس أبابا، وتخويل إيطاليا حقوق الامتياز على غرب

الحبشة، ودخلت هذه المفاوضات الجديدة إلى دور تبادل الوثائق في المدة من ١٤ إلى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥، ولا تزال إيطاليا ماضيةً في مهمتها الاستعمارية بالحبشة. أمّا الإنكليز فقد اعترضهم منذ عام ١٩٢٧ عامل دولي جديد، ذلك هو ظهور الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب الحبشة.

أمريكا بالحبشة وتسانا

ليس لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية مستعمرات بالحبشة، ولكنها مع ذلك تتمتع بنفوذ كبير لدى حكومة النجاشي بفضل ما حبا الله الأمريكيين من حب حرية الغير، وتشبعهم بالعدالة في تبادل المنافع، وفضلاً عن هذا فإنّ الأمريكيين يسيطرون على جانب عظيم جداً من تجارة الحبشة، وتكاد جلود الحيوان تستأثر أمريكا باستيرادها من الحبشة، وهي من أعظم ثروات الحبشة.

وقد عنّ لبعض الأمريكيين أن يقدموا للرأس طفرى في عام ١٩٢٧ مشروعاً جليل الشأن مؤداه اتخاذ بحيرة تسانا خزاناً للمياه لتنظيم الرّي ببعض أقاليم الحبشة، ثمّ توليد الكهرباء عند مخرج البحيرة لإنارة كثير من مدائن الحبشة وإقامة صناعات كبرى، هذا فضلاً عن إمكان بيع الماء من خزّان تسانا إلى حكومة السودان لري الجزيرة الموعودة، وطربت حكومة الحبشة بهذه المقترحات الدسمة، وكان أمامهما عقبتان؛ الأولى سياسية لأنها تخشى معارضة إنكلترا لتدخل أمريكا، والثانية مالية.

وقد عقدت إنكلترا لحكومة السودان قرضاً مقداره خمسة عشر مليون جنيه بفائدة خمسة في المائة، ومن سنة ١٩٢٠ وحكومة السودان ماضية في استعمار أرض الجزيرة بإنشاء خزّان سنار وترع ومصارف وآلات وحقول قطن من هذا القرض. وقد صرف القرض والشركات الإنكليزية مع حكومة السودان يعولان في استثمار القرض وتغطيته على التوسع في زراعة القطن السكلاريدس بالجزيرة، وقد عجز خزّان مكوار عن سد حاجات التوسع الزراعي بالجزيرة باعتراف جميع المهندسين في السودان، وأصبح مشروع الجزيرة متوقفاً نجاحه على إنشاء خزّان بحيرة تسانا، فهو العلاج الأوحد.

لهذا أشفقت إنكلترا من استئثار أمريكا بإنشاء الخزّان لمصلحة الحبشة، فأقامت الصحف البريطانية ضجة كبرى حول النفوذ الأمريكي في سنة ١٩٢٧، وردد البرلمان المصري صوته داعياً إلى إيقافه على حقائق مجرى الأمور وعلى صون مصالح مصر.

ولا حاجة بنا إلى إعادة تفاصيل تلك الضجة، وإنما نذكر أنَّ سير أوستين شميرلين — وزير الخارجية البريطانية يومئذ — لَوَّحَ لحكومة الحبشة في خطاب بمجلس النواب البريطاني في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٧ بتعهدات منليك بإعطاء حكومتي إنكلترا والسُّودان حق الأولوية في إنشاء خَزَّان بحيرة تسانا، وذلك في سنة ١٩١٢، ثمَّ صرَّح بأنَّ الرأس تفري قد أنهى إليه الممثل البريطاني في أديس أبابا بوجوب احترام حقوق إنكلترا. وبهذا أخذ المشروع يسير في اتجاه جديد يُرضي الأسد البريطاني. وأذعنت حكومة الحبشة، وفي مقابل ذلك كفلت لها الحكومة الإنكليزيَّة بأنَّه عندما يحين الوقت لإنشاء خَزَّان تسانا توفَّق إنكلترا بين مصالح الحبشة وأمريكا وإنكلترا والسُّودان. فأصبحت المشروعات كما يلي:

المشروع:

(١) القناطر تقام على مدخل البحيرة لتدبير مياه للرِّي الصَّيفي لأراضي الجزيرة بالسودان، وطبعًا ما دام السُّودان في حاجة إلى هذه المياه فيستأثر بها. (وحسب مصر تعليية خَزَّان أسوان لكفاية جميع حاجاتها المائية عشرات السنين. بل إلى نهاية القرن العشرين).

فخزان تسانا إذن للسُّودان وحده ولا شريك له في الغنيمة.

(٢) الطريق من السُّودان إلى البحيرة هو جزء من المشروعات الإنكليزيَّة المرخَّص بها من إيطاليا وفرنسا، وبالمثل الطريق إلى العاصمة أديس أبابا، فهو طريق تجاري وسياسي وحربي.

(٣) الحبشة تستفيد من الطريقين، وتستفيد من استخدام العمال الحبشان، وتستفيد أديبًا ومادياً من وجود الخَزَّان في بلادها، فذلك من عوامل الرخاء.

(٤) أمريكا: يُعهد أولاً إلى شركة هويت الأمريكية بالأعمال التمهيدية والمساحات للمشروع كله، وبعد ذلك تعهد إليها بالاتِّفاق مع بعض الشركات الإنكليزيَّة على تنفيذ المشروع.

(٤) مؤتمر أديس أبابا

ليس مشروع خزان بحيرة تانا الذي نحن بصدد القيام بالأبحاث الخاصة به إلا حلقة في سلسلة أعمال مصر المائية على النيل، وليست دراسته بواسطة وزارة الأشغال العمومية حديثة العهد كما يصورها بعضهم، بل إنها ترجع إلى سنة ١٩٠٤، حيث ذهبت أول بعثة هندسية برياسة السير ويليام جارستون — وكيل وزارة الأشغال العمومية في ذلك العهد — إلى مناطق البحيرات الاستوائية لدراسة منابع النيل الأبيض وروافده. كما ذهبت في الوقت نفسه بعثة المستر ديبوي إلى أعالي النيل الأزرق وبحيرة تانا وما حولهما.

كذلك أوفدت في سنة ١٩١٥-١٩١٦ بعثة برياسة المستر بكلي ومعه بعض موظفي حكومة السودان، للقيام بأبحاث استكشافية أخرى لطبيعة البحيرة «تانا» وجمع بعض الأرصاد الهيدروليكية، وقد كلفت هذه البعثة الخزانة المصرية نحو ٦٠٠٠ ج.م. وفي المدة من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٢٤ ذهبت بعثة أخرى مؤلفة من بعض موظفي الحكومتين المصرية والسودانية، وعُرفت ببعثة «جراهم» لقياس تصرفات البحيرة وعمل مساحة لمخارجها، وكلفت هذه البعثة خزانة مصر حوالي ٣٥٠٠ ج.م. إلى جانب هذه البعثات الخاصة، فإن تفتيش ربي السودان الذي أنشئ سنة ١٩٠٥ ثابر على دراسة أرصاد لنهر النيل وتصرفاته وواصل أبحاثه الفنية طوال هذه السنين، كما أن وزارة الأشغال العمومية قامت أيضًا بإيفاد الاختصاصيين في مختلف السنين لإتمام هذه المباحث، فمن ذلك إيفاد الدكتور هرست مدير مصلحة الطبيعيات إلى السودان في السنوات العشر الأخيرة ست مرات، ذهب أثناءها إلى أعالي النيل الأبيض ومسايله المتعددة، وكذلك النيل الأزرق ويوغندا وتانجانيقا وبحر الغزال وغيرها، وذلك للأغراض العملية الفنية التي تعتمد عليها في دراسة مشاريعها وتنفيذها. تلك فذلكة تاريخية فنية، لم تر اللجنة بدءًا من سردها؛ ليعرف القاصي والداني أن تخزين المياه حياة مصر في جميع أدوارها، وأنه كان جاريًا وفقًا لحاجاتها، وأنها لم تدخر سعيًا في هذا السبيل، حتى ترامت أبحاثها المائية إلى أقاصي النيلين الأبيض والأزرق، طمعًا في زيادة مواردها المالية، وتوصلًا إلى أقصى غايات الانتفاع بها، وهي لا تضنُّ في ذلك بجهد ولا مال.

(١-٤) خزان بحيرة تانا

بيّننا فيما سلف أن الحكومة المصريّة تابعت أبحاثها ودراساتها للنيل ومسايله العليا منذ استقرت الأحوال في السودان حوالي نهاية القرن الماضي، وأنها تكبدت من النفقات في هذا السبيل مبالغ باهظة — تقدرها وزارة الأشغال بنحو تسعة ملايين من الجنيهات — وهي تشمل نفقات البعثات المختلفة وميزانية تفتيش ريّ السودان، وما ينفق على أسطولها المائي الكبير في تلك البقاع، وقياسًا على ذلك لا يعد مبلغ الـ ٥٠٠٠٠ ج.م. المقدرة للقيام بالأبحاث التي نحن بصدها شيئًا مذكورًا إذا ما قورن بهذه التكاليف التي صُرفت في المباحث المختلفة التي قامت بها مصر في سبيل تنمية مواردها المائية والاحتفاظ بجميع ما تجود به منابع النيل، كلما ساعدتها الهندسة المائية ومكّنتها الأحوال المائية.

وقد تابعت اللّجنة دراسة الموضوع للتحقق من وجهتين:

الأولى: هل الخزان المزمع إنشاؤه ببخيرة تانا يكون حلقة في سلسلة المشاريع المائية اللازمة لمصر؟

الثانية: هل كمية المياه المنتظر الحصول عليها تبرّر فتح الاعتماد المطلوب للمباحث؟

أمّا النقطة الأولى فقد تكفّل بالرد عليها دولة صدقي باشا في المجلس بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٣٣ حيث قال:

والذي لفت النّظر إلى بحيرة تانا هو أن المشروع الذي يلي عمليات التّخزين القائمة الآن هو مشروع منطقة السدود، وهذه المنطقة لم ينته بعد فحص طريقة استخدامها أو تنظيمها. والشواهد كلها تدل على أن مشروع هذه المنطقة سيكلف خزانة الدولة مقدارًا كبيرًا من المال، بينما دلّت المباحث التي جرت بشأن خزان تانا على أنّ هذه البحيرة هي من أليق المناطق لعملية التّخزين ومن أكثرها استعدادًا لإمداد مصر بما تحتاجه من المياه في أقصر وقت وبأقل ما يمكن من المياه الفائدة والنفقات.

النقطة الثّانية: علم من المباحث التي أجريت أن كمية المياه الممكن الحصول عليها بعد إنشاء خزان تانا تبلغ نحو ٢٨٠٠ مليون متر مكعب يصل منها إلى مصر حوالي ٢٢٠٠ مليون متر مكعب، كما عرف أن نسبة مياه بحيرة تانا إلى النيل الأزرق توازي ٨٪ من مجموع إيراده، وهو يقدر بنحو ٧٠٪ من مياه النيل جميعها.

وقد يعترض بعضُ بأن هذا القدر من المياه لا يتَّفَق مع ما قُدِّر له من النفقات، غير أنَّ هذا القول على وجاهته الظاهرية لا يتَّفَق وحقيقة الواقع، إذ إنَّ حاجة مصر إلى مياه النِّيل الأزرق وبحيرة تانا تشدُّ في فصل التحاريق، وتكاد تلتمس مصر كلَّ قطرة من المياه تجود بها المنابع في ذلك الوقت. ومن هنا تتَّضح لنا أهمية هذه الكمية بالنسبة لمصر، وخاصة إذا لاحظنا أن تعلية خَزَان أسوان الأخيرة التي قدرت لها ملايين الجنيهات لا يُنتظر أن تزيد كمية المياه التي تأتي بها على ٢٥٠٠ مليون متر مكعب في أحسن سني الفيضان.

كذلك رأت اللُّجنة أن تقف على تاريخ فكرة إنشاء خَزَان على بحيرة تانا، والأدوار التي مرت به منذ أثر في سنة ١٩٢٦، وسنتناوله بالتفصيل فيما يلي:

(١) في صيف سنة ١٩٢٦ ذكرت التلغرافات أن هناك اتفاقاً أبرم بين حكومات إنكلترا وإيطاليا والحبشة خاصاً ببحيرة تانا، وقُدِّم عن ذلك سؤال في البرلمان على أثر ما عمَّ الخواطر من القلق، وقد أجاب المرحوم ثروت باشا بأن الحكومة جادت في العمل على الوقوف على جلية الأمر، وأنها لا تني في المحافظة على حقوق البلاد. وفي سنة ١٩٢٩ عُقد في أديس أبابا مؤتمر من مندوبين ثلاثة، أحدهم إنكليزي يمثل السودان، والثاني يمثل شركة وايت التي وقع عليها اختيار جلالة إمبراطور الحبشة لدراسة المشروع، والثالث مندوب يمثل حكومة الحبشة. وفي نهاية تلك السنة، اكتفت الحكومة المصريَّة بطلب الوقوف على ما دار من المباحثات في هذا الشأن.

(٢) ظلت المسألة واقفة عند هذا الحد، حتَّى إذا ما أسندت الأمور إلى الحكومة الخالية وسارت في مشاريعها العامة، ومنها المشآت المائية على النِّيل لم تتوانَ في الاهتمام بالأمر وحسن التأهب له، وأخذت في مخابرة حكومة الحبشة حتَّى حملتها على دعوتها إلى الحضور في مؤتمر أديس أبابا الذي عقد في فبراير من السنة الحالية.

تلقت الحكومة الدعوة فبادرت إلى وضع التَّعليمات اللازمة لمندوبها في المؤتمر المذكور، وهي تعليمات محددة واضحة وغاية في الحكمة السياسية وبُعد النظر، فوق ما بها من الاستمسك بحقوق مصر في النِّيل الأزرق وبحيرة تانا، مع المحافظة على رعاية

الجوار وحسن العلائق، واتفق على أن يكون ممثلاً مصر والسودان في صف واحد، وأهم هذه التّعليمات ما يأتي:

(١) أن يوضح مندوباً مصر والسودان أن لا حاجة بهما الآن للمشروع، ولكنه مع ذلك يهتمهما.

(٢) أن تعرض الحكومة المصريّة رغبتها في إتمام المباحث الهندسية حتّى يمكن الوقوف على تكاليف الأعمال الإجمالية، وخاصة النقاط الآتية:

(أ) إمكان رفع منسوب المياه بالبحيرة بمقدار ١,٥ متر بدون إلحاق أي ضرر.

(ب) التخطيط النهائي وتكاليف الطريق من البحيرة إلى أديس أبابا.

(ج) التخطيط النهائي وتكاليف الطريق من البحيرة إلى حدود السودان.

(٣) أن يوضح مندوباً مصر والسودان بجلاء أن الحكومتين المصريّة والسودانية لا توافقان على أي مشروع إلّا إذا تضمّن إنشاء طريق من السودان إلى البحيرة.

(٤) أن تعرب الحكومة المصريّة عن استعدادها لدفع تكاليف هذه المباحث.

(٥) ألا يوجد مانع من الموافقة على أن تقوم شركة هوايت الهندسية بعمل هذه المباحث، وأن يكون للحكومتين المصريّة والسودانية الحق في الاتّصال المباشر مع الشركة لتقرير النقاط الفنية متى رُويت ضرورة لذلك.

(٦) أن يوافق المندوبان على أن تتحمل مصر التكاليف بما فيها الطريق من حدود السودان في حدود القيمة المقدرة، وهي ١٣٠٠٠٠ دولار تقريباً.

صدرت هذه التّعليمات لمندوبي مصر والسودان معاً، وبناءً على هذا التفاهم سافرا وكانا جبهة واحدة؛ لأنّهما يمثلان وادي النيل والمنتفعين من النيل الأزرق ومناخيه.

وكان من الطّبيعي في نظر حكومة الحبشة — ومشروع الخزّان إنما هو لمنفعة مصر والسودان — أن تطلب إليهما القيام بدفع النفقات اللازمة للمباحث، ولهذا قبلت الحكومتان ذلك، وقامت حكومة السودان فعلاً في سنة ١٩٢٩ بدفع تكاليف المباحث التي قامت بها شركة هوايت في تلك السنة، وتبلغ حوالي ٨٠٠٠٠ دولار، وأظهرت مصر استعدادها لتحمل نفقات المباحث التي رأتها لازمة لاستكمال المعلومات الفنية، وتقدر بنحو ١٥٩٠٠٠ دولار أمريكي، واستجماع هذه البيانات لازم لمصر من وجهتين:

الأولى: أجمعت آراء البعثات العلمية والفنية التي زارت بحيرة تانا، على أنه من الضروري توسيع مجرى مخرج المياه للتمكُّن من تخفيض سطح المياه في البحيرة قبل هطول الأمطار، فإذا ما هطلت المطار، وهي بارتفاع نحو متر ونصف المتر، وكان مخرجها مقفلًا بالخرَّان المطلوب إنشاؤه، فإنَّ سطح المياه بالبحيرة لا يعلو على أعلى منسوب وصل إليه، وحينئذٍ ينتفي الضَّرر على الكنائس والمعابد، فإذا تبين أنه ممكن تعلية مياه البحيرة هذا المتر والنصف فوق أعلى منسوب تصل إليه الآن من غير إلحاق ضرر ما بالمباني المقدسة، فيكون من مصلحة مصر عدم تعميق مجرى المخرج، وبذلك يتوفر نحو نصف مليون جنيه.

الثانية: يجب لمعرفة قيمة تكاليف هذا الخرَّان أن يكون تحت يد الحكومة المصريَّة جميع البيانات والميزانيات والخرط، وكافة المباحث المتعلقة بالبحيرة والطريقين السَّابق ذكرهما.

(٢-٤) مؤتمر أديس أبابا

في أواخر يناير ١٩٣٣ سافر مندوبا مصر والسُّودان إلى بلاد الحبشة، ووصلا إلى أديس أبابا في أوائل فبراير، وفي نيتهما — كنص التَّعليمات — استجماع ما ترغب حكومة الحبشة في الإدلاء به من البيانات المتعلقة بالموضوع، غير أن مندوب الحكومة الحبشية لم يتقدم بشيء من ذلك، واقتصرت أعمال المؤتمر على أن تقدمت مصر والسُّودان معًا بمذكرة أهم ما احتوت عليه ما يأتي:

(أ) أن المندوبين يقران بأهمية المباحث التي سبق لشركة وايت القيام بها.
(ب) أن إنشاء الخرَّان في الوقت الحاضر لا يتيسر نظرًا لقلّة حاجة العالم الآن إلى المحاصيل الزراعية كالقطن وغيره، فضلًا عن ارتفاع سعر الدولار الحالي.

(ج) أن من المرغوب فيه أن تقوم الشركة بإعداد مشروع نهائي مستوفٍ يشمل جميع التكاليف والتقرير النهائي لها بعد عمل المباحث التكميلية التي تراها الحكومة المصريَّة ضرورية لإتمام المشروع، على أن يراعى تخفيضها بقدر الإمكان، وذلك بطريقتين:

الأولى: رفع منسوب المياه قليلًا في البحيرة بحيث لا تضر الأماكن المقدسة.

الثانية: يمكن جلب المواد اللازمة للعمل من السودان إذا ما أنشئ الطريق منه إلى البحيرة.

فأجاب سعادة وزير خارجية الحبشة عليها بمذكرة مؤرخة ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٣ وافقت فيها حكومة الحبشة على مطالب مصر، بشرط أن تتولى «شركة وايت» القيام بهذه الأبحاث، وتتعهد الحكومة المصرية بدفع التكاليف اللازمة لذلك إلى شركة وايت بوساطة حكومة الحبشة، وأن الشركة ستعتمد إلى إنجاز الأعمال المطلوبة على وجه السرعة وأن تتسلم مصر والسودان صورة من تقريرها النهائي، وصورة هذه المذكرة ملحقة بالأوراق.

ومن هذا يتبين أن الحكومة المصرية لم ترتبط في المؤتمر المذكور بشيء مطلقاً لا عن الخزائن ولا عن كيفية إنشائه، ولا عن مصاريف إنشائه، ولا عن موعد لذلك، وكل ما عرضته ينحصر في استكمال المباحث الجديدة التي ارتأتها على نفقتها كما تحملت حكومة السودان بالنفقات السابقة.

هذه هي الخطوات التي سارت عليها حكومة مصر في هذا الموضوع الذي بالغ بعضهم في تجسيمه والتهويل من شأنه، وهي لا تتعدى استكمال المباحث الفنية اللازمة لتقرير المشروع وتقدير النفقات، وستكون هذه المعلومات ثروة فنية لمصلحة الرأي تُضاف إلى تراثها العلمي الذي حصلت عليه مصر في ربع القرن الأخير، والتي بلغت تكاليفها الملايين، فضلاً عما ينتظر من تخفيض نفقات إنشاء هذا الخزائن في المستقبل إذا أنشئ الطريق من السودان إلى البحيرة لنقل المواد اللازمة للعمل بواسطته والتمكن من إشرافها على الخزائن. وبعد ارفض المؤتمر حضر مندوب شركة وايت — التي تم اتفاق الحكومتين على تكليفها القيام بعمل المباحث اللازمة — إلى مصر، وبعد مفاوضات استمرت زمناً بينه وبين معالي وزير الأشغال، قرّر الرأي فيما بين الطرفين على إنجاز هذه المباحث وفقاً لرغبة الحكومة المصرية، واتفق الطرفان على قيمة المصاريف اللازمة لذلك.

وبناءً على هذا تقدمت شركة هوايت لوزارة الأشغال العمومية بتعهد كتابي مؤرخ ٢١ مارس سنة ١٩٣٣، وفيه قدرت النفقات بمبلغ ١٥٩,٠٠٠ دولار أمريكي، وذكرت أن هذا المبلغ تقريبي قد ينقص أو يزيد بمقدار ١٠٪.

وقد أوضحت بهذا الكتاب الشروط التي تقبل بمقتضاها إنجاز هذا العمل، وطلبت أن تدفع لها النفقات مقدماً بواسطة حكومة الحبشة كما سبق بيانه. ومن الاطلاع على هذه الشروط يتضح أن الشركة تعهدت بتحقيق جميع المطالب المصرية الخاصة بالأبحاث، وأهمها ما يأتي:

- (١) مسح وتحديد الطريق المزمع إنشاؤه من أديس أبابا إلى بحيرة تانا.
- (٢) مسح وتحديد الطريق المزمع إنشاؤه من حدود السودان إلى بحيرة تانا.

(٣) إتمام المباحث التي تحصلت عليها للآن، خاصة ببحيرة تانا، والقيام بعمل دراسة أخرى للمناسيب حول البحيرة وعلى الجزائر وفي الوديان والسهول المجاورة، وكذا دراسة حالة المعابد والقرى الواقعة على شواطئ البحيرة والجزر، حيث تبين أنها ستتأثر بمناسيب المياه التي وقع الاختيار عليها لأعمال الضبط.

كما اشترط أن تكون أعمال المساحة والتقرير وافية البيانات بدرجة تسمح بتجهيز المقاييس الخاصة بتكاليف إنشاء الطرق والكباري والمنشآت الأخرى اللازمة لتقدير هذه التكاليف، وكذلك التصميمات اللازمة لتقدير نفقات السد والانتفاع بمياه البحيرة.

(٤) تعهدت الشركة بأن تجري أعمالها وفقاً لرغبة وزارة الأشغال، وستكون الخطط التي سيسير عليها العمل بموافقة مندوب الحكومة المصرية ليتسنى لها الوقوف أولاً بأول على جميع الأعمال ومناقشتها ومرافقتها أثناء السير فيها جملة وتفصيلاً.

ومرافق للتقرير صورة من هذا الكتاب والشروط التي تعهدت الشركة أن يتم العمل على مقتضاها. وهي غاية في الدقة وفي الاحتفاظ للحكومة المصرية بالرأي الأعلى في هذه المباحث أولاً وآخرًا.

وقد أثار بعض حضرات أعضاء اللجنة موضوع عدم حاجة مصر لهذا الخزان الآن فأجابت وزارة الأشغال بأن ذلك صحيح في الوقت الحاضر، وأن مصر لن تحتاج لهذا الخزان قبل ١٥ سنة، غير أنه يجب ألا يغيب عنها أي عمل أو تدبير يتعلّق بالنيل — وهو حياتها — ولذلك فهي من الآن تشترك في

المؤتمرات وتقوم بالإتفاق على دراسة إقليم البحيرة وما جاورها حتى تكون واقفة على جميع الأعمال والإجراءات الخاصة بالنيل ومنابعه، ومحيطه بكل ما يتصل بكيانها حتى إذا ما جاء الوقت المناسب قامت بإنشاء الخزانات التي تلزم لرخائها ورفاهية أهلها.

وقد احتفظت مصر في اتفاقية النيل سنة ١٩٢٩ بحقها المطلق في السيطرة على مياه النيل الأزرق، وأن يترك إيراد النهر جميعه في مدة معلومة من السنة لمصر وحدها، كما اعترفت حكومة السودان بحقوق مصر في المياه التي تخزن في خزان جبل الأولياء، وألا تعمل حكومة السودان في حوض النيل شيئاً إلا إذا وافقت عليه الحكومة المصرية. وفي هذا من الحيطة واتقاء الطوارئ ما يجعل البلاد مطمئنة على حقوقها المائية في المستقبل.

وقد بدا للجنة أثناء دراستها للمشروع أن تحوطه برغبات تدور كلها حول تحقيق أقصى ما يمكن من الصالح لمصر، وهي أن اشترك مصر في عمل هذه المباحث وقيامها بمصاريفها لا يترتب عليه — بحال من الأحوال — تعهد من قبلها للشروع في العمل إلا في الوقت الذي تراه ملائماً لمصلحتها، وأنه عندما تشرع الحكومة بصفة نهائية في هذه الأعمال يجب أن يتوافر لديها من الضمانات ما يحفظ حقوق مصر في السيطرة والرقابة الفعلية على الأعمال التي تقوم بها، وأن جميع الأعمال الإنشائية من أولها إلى آخرها يجب أن تكون خاضعة لعلم رجالها الفنيين، وإطلاعهم ومصادقتهم عليها، مهما كانت جنسية المقاول الذي يعهد إليه العمل، كما يكون للحكومة المصرية حق الاشتراك في وضع التصميمات والموافقة عليها قبل تنفيذها. كما أن السودان في مقابل انتفاعه بجزء من المياه المخزونة يجب عليه أن يتحمل نصيبه النسبي في النفقات، سواء ما تعلق منها بالمباحث والإنشاء أو ما يستتبع ذلك من الترميم والصيانة.

وقد وافقت اللجنة على الاعتماد في حدود الرغبات السالفة. أما الأقلية فلم توافق على فتح الاعتماد بدعوى عدم الحاجة إليه في الوقت الحاضر، وإن اقتنعت بالمبدأ والفكرة السائدة فيه. اهـ.

هذا ما ورد في تقرير اللجنة المالية لمجلس النواب سنة ١٩٣٣.

وثائق ملحقة بالتقرير

وقد رأت لجنة المالية — إتمامًا للبحث واستقصاءً للدراسة — أن تثبت بعض الوثائق الهامة المتصلة بهذا الموضوع وهي:

تعليمات للمندوبين

(١) على المندوبين أن يوضحوا أن لا حاجة لمصر ولا السودان للمياه في الوقت الحاضر، ولكنه مع ذلك فإنَّ المشروع يهمهما.

(٢) ترغب الحكومة المصرية أن تتم أعمال المباحث الهندسية حتَّى يمكن أن تعرف تكاليف الأعمال الإجمالية، ويهمها بنوع خاص الوصول إلى دراسة النقط الآتية:

- (أ) إمكان رفع منسوب المياه بالبحيرة بمقدار ١,٥ متر بدون إلحاق أي ضرر.
- (ب) التخطيط النهائي وتكاليف الطريق من أديس أبابا إلى البحيرة.
- (ج) التخطيط وتكاليف طريق يوصل البحيرة بحدود السودان بالقرب من الروصيرص.

(٣) يجب على المندوبين أن يوضحوا جليًّا أن حكومتيهما لا توافقان على أي مشروع إلَّا إذا تضمَّن عمل طريق من السودان، وليس من المهم أن يكون هذا الطريق صالحًا طول السنة.

(٤) الحكومة المصرية مستعدة لدفع تكاليف هذه المباحث.

(٥) لا مانع أن يوافق المندوبان على أن تقوم شركة وايت الهندسية بعمل المباحث، ولهما أن يطلبأ أن تكون حكوماتهما على اتصال مباشر مع الشركة لتقرير النقط الفنية في المباحث إذا تراءى لهما ضرورة ذلك.

(٦) تكاليف المباحث المطلوبة تقدر بنحو ١٢٦٠٠٠ دولار، ولا يدخل ضمن هذا المبلغ تكاليف مباحث الطريق للسودان، وتكاليف هذا الطريق لن تكون جسيمة؛ حيث إنَّ المصاعب الهندسية محصورة في جزء من الطريق.

(٧) يجوز أن تبلغ تكاليف المباحث بما فيها الطريق للسودان ١٢٠٠٠٠ دولار، وللمندوبين أن يوافقوا على أن تتحمل مصر قيمة هذه التكاليف في حدود هذه القيمة.

(٨) تكاليف المباحث التي تمت وقيمتها ٨٠٠٠٠ دولار سبق أن دفعت مقدماً إلى جلالة الإمبراطور بناءً على طلب جلالته الخاص، ودفعت من جلالته إلى شركة وايت الهندسية. وإذا رغب جلالته في اتباع هذه الإجراءات فليس للمندوبين أن يعارضوا في ذلك. وقد طبع نموذج خاص لهذه العملية في بنك إنكلترا.

وهذا نص المذكرة من المندوبين المصري والسوداني:

(١) قام مهندسو شركة وايت بأعمال جمة قيّمة، سواء من حيث الأعمال المساحية في إثيوبيا أو الدراسات في نيويورك، وتقديرهم في ذلك عظيم القيمة. (٢) ومن سوء الحظ أن قلّت حاجة العالم إلى المحاصيل كالقطن وغيره في ثلاث السنوات الأخيرة، ونذر وجود المال، وزادت أيضاً قيمة الدولار الأمريكي زيادة عظيمة، ولذلك ليس من المتيسر إنشاء سد على بحيرة تانا فوراً.

(٣) ولكن من المرغوب فيه أن تقوم شركة وايت بإعداد مشروع نهائي وتقدير التكاليف بعد عمل أبحاث أخرى في بحيرة تانا وفي مسألة الطريق إذ لم يكن لدى المهندسين — عندما كانوا في إثيوبيا منذ عامين — الوقت الكافي لدراسة هذا المشروع دراسة وافية.

(٤) ومن المرغوب فيه على وجه خاص معرفة ما إذا أمكن تخفيض تكاليف الأعمال، ويمكن الوصول إلى ذلك بالطريقتين الآتيتين:

أولاً: يمكن رفع منسوب الماء في البحيرة ارتفاعاً قليلاً إذا ما وجد المهندسون أنه ليس ثمة ضرر من ذلك.

ثانياً: يمكن جلب المواد اللازمة للعمل إلى البحيرة من السودان إذا ما وصل الطريق من أديس أبابا إلى الروصيرص الواقعة بالسودان.

(٥) لذلك يراد أن يفحص المهندسون ثانياً الطريق من أديس أبابا ومناسيب البحيرة، ويبحثوا أيضاً عن طريق إلى الروصيرص.

عبد المجيد عمر

ر. م. ماكريجور

وهذا نص رد حكومة الحبشة على مذكرة المندوبين:

إيماءً إلى اقتراح القيام بدراسة أخرى لمنسوب المياه في بحيرة تانا والطريق من أديس أبابا إلى بحيرة تانا، ومدّ هذا الطريق من بحيرة تانا إلى الحدود تميل حكومة إثيوبيا الإمبراطورية — بدون تحديد أيّاً كان لحقها في تقرير ما تبدو لها مناسبتها في المستقبل — إلى الموافقة على هذا الطلب بشرط أن يقوم مهندسو شركة هوايت بالدراسة الأخرى المقترحة على حساب المقترح كما هو الحال حتّى الآن، ويدفع إلى شركة هوايت بواسطة حكومة إثيوبيا الإمبراطورية. وإنه يجب على شركة هوايت أن تسرع في بدء الدراسة الأخرى المقترحة، وتعد مشروعاً نهائياً وتفاصيل للأعمال وتقديراً للنفقات. وبعد إتمام الدراسة تستلم الحكومة الإمبراطورية التقرير وتبعث بصورة منه.

ختم وزارة الخارجية الإثيوبية
(هروي)

ترجمة كتاب شركة وايت الهندسية بنيويورك

القاهرة في ٢١ مارس سنة ١٩٣٣

حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية

بعد المباحثة بين معاليكم وحضرة صاحب العزة حسين سري بك — وكيل الوزارة — وبيننا، أتشرف بأن أتقدم بالاقتراح الآتي للعمل بصفة مهندسين استشاريين لمعاليكم، والقيام بأعمال المساحة الخاصّة ببحيرة تانا في سنة ١٩٣٣ كمندوبين عنكم.

والغرض من المساحة المذكورة وتقديم تقرير عنها هو كما يلي:

مسح وتحديد الطريق المزمع إنشاؤه بين أديس أبابا وبحيرة تانا بالحبشة.

مسح وتحديد الطريق المزمع إنشاؤه بين بحيرة تانا وحدود السودان. إتمام المباحث التي تحصلنا عليها للآن الخاصّة ببحيرة تانا، وعمل دراسة أخرى للمناسيب حول البحيرة وعلى الجزائر وفي السهول المجاورة ودراسة حالة المعابد والقرى الواقعة على الشواطئ والجزر، حيث تبين أنها ستتأثر بمناسيب المياه التي وقع الاختيار عليها لأعمال الضبط.

وستكون أعمال المساحة والتقرير وافية البيانات بدرجة تسمح بتجهيز المقاييس الخاصة بتكاليف إنشاء الطرق، كما أنها ستشمل على تصميمات الكباري والإنشاءات الأخرى اللازمة لتقدير قيمة تكاليف السد والإنشاءات اللازمة للانتفاع بمياه بحيرة تانا، ويتضمن التقرير المقاييس الخاصة بالطرق والسد والإنشاءات الأخرى على بحيرة تانا.

وسنقوم بانتخاب المستخدمين اللازمين لهذا العمل، وإعداد المعدات اللازمة لفرق المساحة، وإرشادهم إلى خطط العمل. كما أننا سنتفق مع معاليكم أو مع مندوبكم الذي ترخصون له بذلك على خطط العمل أثناء سيره حتى يتسنى لنا تحقيق رغباتكم فيما يختص بالطرق المراد فحصها، وبمدى أعمال المساحة الواجب عملها حتى من وقت لآخر، ويمكنكم الإلمام بما يقوم به هؤلاء المستخدمون مدى تفاصيل الأعمال أثناء سيرها.

وسندمج نتائج بحثنا في تقرير مطبوع يحتوي على خريط ورسومات، وسترسل صور منه لحكومة الحبشة لتوزيعها.

وجميع ما تبرمه من العقود وتصدره من الأوامر، وكذلك جميع الالتزامات ستكون باسم شركة وايت الهندسية بالنيابة عن معاليكم.

وستقوم مصلحة المحاسبة والمكاتب في مكتبنا بنيويورك بتجهيز البيانات الخاصة بسير العمل، أما فيما يختص بسجلاتنا وحساباتنا والمستندات التي لها علاقة بهذا العمل والمبالغ التي ستصرف بموجب هذا الاتفاق فتكون تحت تصرف مندوبكم المرخص له لفحصها ومراجعتها.

وسندفع من الاعتمادات التي ستضعونها تحت تصرفنا مقدماً دفعاً لنا وللآخرين نظير خدماتهم، وكذلك لمشتري الأدوات والجهازات والمصاريف العارضة.

وفيما يلي خلاصة المقاييس الخاصة بتكاليف العمل وأتعابنا كمهندسين استشاريين للحكومة المصرية. وهذا يتضمن الأتعاب الخاصة بقيامنا بالعمل المبين في هذا الاتفاق.

خلاصة المقاييسات:

دولار	
٦٩٧٥١٠٠	أعمال في بلاد الحبشة
٦٤٠٠٠٠	نقل المستخدمين والتأمين عليهم من وإلى أمريكا (رئيس وأربعة مهندسين)
١٦٠٠٠٠٠	مهندسو مكتب نيويورك القائمون بتجهيز الرسومات واللوحات والبيانات الهندسية
٤٠٠٠٠٠	طبع وتجليد التقرير إلخ
١٠٠٠٠٠	تلغرافات ومتنوعات
٩٧١٥١٠٠	الجملة
٣٤٠٠٢٨٥	مصاريف إضافية لمكتب نيويورك بواقع ٣٥ في المائة
١٣١١٥٣٨٥	
٣٨٠٠٠٠٠	أتعاب المهندسين الاستشاريين (بما فيها الخدمات ومصاريف نائب الرئيس في مؤتمر سنة ١٩٣٣)
١٥٩١٥٣٨٥	

وقد قام جناب المستر نيوهاوس بفحص هذه البيانات وملحق مع هذا صورة المقاييسات التفصيلية التي صار تحضيرها بالاشتراك مع المستر نيوهاوس، وبذلك انخفضت قيمتها عن المقاييسات السابق تقديمها. وعند قبول معاليكم لهذا الاتفاق تقومون بدفع مبلغ ١٥٩١٥٠٠٠ دولار لدفع قيمة المصاريف والخدمات التي ستقوم بها من حساب قيمة العمل على أن يُدفع لنا هذا المبلغ بواسطة حكومة الحبشة. وسنضيف لحسابكم من وقت لآخر الفوائد على الرصيد الشهري للمبالغ التي تدفع مقدماً حسب ما قد يضيفه مصرفنا بنيويورك على رصيد الودائع الشهرية.

السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية (الجزء الثاني)

وهذه التكاليف قابلة للزيادة والنقص بمعدل ١٠ في المائة متى استدعت ذلك ضرورة إتمام العمل على الوجه الأكمل. وتدفع لنا الزيادة حسب ما هو مدوّن بعاليه عند إتمام التّقرير، كما أن كلّ وفر سيصير إعادته لكم كما هو مبين في هذا الكتاب.

وعند إتمام التّقرير سندفع لمعاليكم الاعتمادات التي ستبقى من المبالغ التي دُفعت لنا مقدّمًا بعد خصم المبالغ المرخص لنا بدفعها بموجب هذا الاتّفاق.

ومن المفهوم أنه عندما توافق حكومتكم على هذا الاتّفاق ستفيدوننا تلغرافياً حتّى يتسنى لنا أن ننتهز أنسب الفصول للقيام بالعمل المطلوب في بلاد الحبشة.

وهذا الاقتراح يقوم مقام الاقتراح السّابق تقديمه منا — ونرجو معاليكم إذا لم يكن ثمة حاجة لبيانات أخرى التكرم بإفادتنا حتّى يتسنى لنا العودة إلى نيويورك وانتظار أوامركم. وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام

٢٣ مارس سنة ١٩٣٣

رخصت لي حكومة السّودان بالاتفاق.

ماكريجور هـ. لاردنر

نائب رئيس شركة وايت الهندسية الأمريكية

وهذه صورة رد الحكومة المصريّة على شركة وايت الأمريكية:

جناب المستر هـ. لاردنر

نائب رئيس شركة وايت الهندسية بنيويورك بالقاهرة

أتشرفُ بأني أفيد جنابكم أنني تسلمت خطابكم المؤرخ ٢١ مارس سنة ١٩٣٣ وبه التفصيلات التي تقترحونها بخصوص الأعمال اللازمة لخزان بحيرة تانا، والشامل للمقايضة عن تكاليف الأعمال ومقدار أتعابكم.

ويظهر أن المعلومات التي يحتويها كافية لأن أتقدم لمجلس الوزراء والبرلمان للحصول على التصديق اللازم للاعتمادات للسير في العمل.

ويلوح لي أنّه لا يوجد ما يدعو لإطالة إقامتكم بالقاهرة، حيث إنني لا أشك أنكم سترسلون تلغرافياً أية معلومات تُرى لازمة لزيادة الإيضاح.

وسنفيديكم تلغرافياً بما يستقر عليه رأي مجلس الوزراء والبرلمان، سواء
أكان هذا الرأي بالموافقة أو عدمها.

وزير الأشغال العمومية

قرر مجلس الوزراء في ٢٩ مارس سنة ١٩٣٣ إنشاء خزان بحيرة تانا، وأرصد له
في ميزانية السنوات الخمس المقبلة مبلغ ٣ ملايين و ٥٠ ألف جنيه تنفق على إنشائه.
نشر كاتب في جريدة «البلاغ» المقالات الآتية في سبتمبر سنة ١٩٣٤:

(٣-٤) بحيرة تانا وجزرها المقدسة

أقام كاتب هذه المقالات عدة سنين في القنصلية البريطانية بدنجيلا — شمال غربي
الحبشة، فأتيحت له فرص قلماً تتاح لغيره لكي يرى بحيرة تانا الجميلة من وجهات
مختلفة وعلى جميع اتجاهات البوصلة، وقد سافر الكاتب في رحلات رسمية فرأى هذه
الأربعين ميلاً من الماء في مناسبات عديدة، كما أنه دار حولها تماماً مرتين. وهناك
سائحون أوروبيون آخرون رأوا هذه البحيرة من اليبس، فمن الطبيعي أن تكون الجزر
المتعددة — التي تقع أحياناً على ثلاثة أميال من الشاطئ — مُثيرة لطلعة السائح، ومن
السائحين القليلين الذين زاروا الجزر فعلاً (سنكر) الذي صنع هذا سنة ١٨٨١، وخلف
لنا أحسن وصف وإن كان يعوزه التمام؛ لأنه لم يستطع الحصول على إذن بالنزول إلى
تلك الجزر التي تقوم عليها أهم الديور مثل داجا.

ويقول سنكر في تفسير هذا إنه لم يتمكن من زيارتها؛ لأنَّ أحدًا لا يسمح له بذلك
إلا أن يكون راهباً متنسكاً لكون هذه الجزر تعتبر أرضاً مقدسة.

كان مشروعي أن أدور حول البحيرة في الماء، وأزور كلَّ جزيرة وكل كنيسة ودير
فيها، وكذلك ما كان منها على الشاطئ. ومعنى ذلك كله أنني أقطع مائتين وعشرين
ميلاً، والظاهر أن هذه كانت الطريقة الوحيدة التي يجب أن أتبعها حتى لا يغيب عني
شيء له أهمية نظرًا لعدم وجود خرائط دقيقة أو أي شيء سوى كتابات ضئيلة في
الموضوع.

وتاريخ الكنيسة الحبشية يحوي أشياء كثيرة ذات قيمة للباحث في تاريخ المسيحية
الأولى التي دخلت البلاد في سنة ٣٧٠ أو حوالي تلك السنة على يد فرومنتيوس الذي

أصبح أول رئيس لأساقفة إثيوبيا على نفس الصورة التي أدخل بها القديس أوغسطين المسيحية إلى إنكلترا السكسونية بعد هذا التاريخ بمائتين وستة وعشرين عامًا، وأصبح أول رئيس لأساقفة كنتربوري.

ولم يقترب الخطر قط من إنكلترا، ولكن في حكم الإمبراطور الحبشي لبناندنجل (١٥٠٨-١٥٤٠م) فتحت البلاد، واستولى عليها تمامًا فاتح مسلم هو محمد جراف، جاء إليها من بلاد عدل الصحراء المنخفضة القريبة من البحر الأحمر، وهي الأرض التي تقيم فيها الآن قبائل الدناقلة.

ورغم أن ابن لبناندنجل وخليفته استطاع أن يجلي المسلمين عن البلاد، فإن كل الكنائس والديور في طول البلاد وعرضها نُهبت وأُحرقت، فذهبت بذلك المكاتب التي حوت من المخطوطات والكتب ما لا يقوم بثمنين مع نسخ يونانية وعبرية، بل وربما كانت أصولاً من الكتاب المقدس وسفر الرؤيا.

ومن ثم يبدو أن المكاتب التي ربما تكون نجت لا بد وأن تكون باقية في ديور الجزر في بحيرة تانا؛ لأن موقع هذه الجزر بعيدة عن الشاطئ هو الذي حال بين الجيوش الإسلامية الظافرة وبين تناول هذه الآثار، وأحد أغراض رحلتي أن أرى المكاتب وإن لم يكن لدي وقت للخوض على محتوياتها. والأمر الثاني أنني أملت في أن أحصل على بعض الروايات المتواترة التي تتصل بتابوت العهد في معبد سليمان بأورشليم الذي يتمثل كل كنيسة بالحبشة.

وعلاوة على هذا؛ فإنني أنظر إلى زيادة المعلومات العامة في الجغرافيا وعلم الحيوان والطيور والأسماك والحيوانات الثديية التي تسكن الجزر وما يحتمل من معرفة شيء عن قبيلة الوايتو، ومنها الرجال الذين يصنعون زوارق الغاب التي يسيرونها في البحيرة، وكذلك أملت في أن أعلم شيئاً عن عمق البحيرة.

وبعد أن تمت كل الاستعدادات للرحلة، وحصلت على إذن الإمبراطور هيلي سيلاسي اصطحبت ترجماني، وسرت في قافلة من البغال في يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٢ متجهًا نحو شواطئ البحيرة، مسافرًا بطريق ضفتي نهر أباي الصغير، وهو أكبر مصدر يمد البحيرة بالماء، ولا تزال ثلاثون ميلًا منه غير مرسومة.

وأهم ما كشفته هنا بحيرة مستديرة أصلها بركاني، وربما كانت قائمة على فوهة بركان يبلغ قطرها نصف ميل، وتُسمى تنجيتي بركان، وقد استطعت الآن أن أرسمها على الخريطة هي وتفصيل سير النهر. وفي ٢٩ نوفمبر وصلنا إلى ليجومي على الشاطئ

الجنوبي لبحيرة تانا، وهناك قابلنا على موعد بعض رجال الوايتو مع ثلاثة من زوارقهم المصنوعة من الغاب. وأول ما سافرنا في الماء اتجهنا نحو الغرب؛ لنشاهد تكوّن مصب نهر أيّاي الصغير. ذلك النهر بفعل الرواسب كوّن رأسين عاليين من الطمي كلّ منهما على ضفة، وقد أصبح طول كل منهما يمتد ميلين في البحيرة. والواقف في البر لا يمكنه أن يرى نهايتهما لأنهما محجوبتان بأعشاب البردي الطويلة. وكذلك رغبت في أن أصل إلى مكان مغطى بالغابات يقال له موكال لزيارة زعيم. واقتضاني هذا سفر يوم طويل على خلاف ما أفهمني رفاقي من الوايتو. وقد عُدنا من هذه الرحلة والظلام مخيم في بحر هائج، ووصلنا إلى خيامنا منتصف الليل مقرورين جائعين، وبعض منا به وعكة خفيفة من سفر البحر.

عندما كانت المباحثات دائرة منذ ثلاث سنوات في مسألة خرّان بحيرة تانا حرصت حكومة الحبشة على أن لا يمس تصميم الخرّان بالديورة والكنائس الموجودة في تلك البحيرة أو حولها. فلا نعلم هل يُغرق الخرّان عند إنشائه بعضاً منها؟ لأنّ تفاصيل تصميمه لم تنشر بعد. وقد اطلعنا الآن على مقال في جريدة التيمس الميجر شيسمان عن تلك الديورة والجزر التي زارها أخيراً. وهذا بعض ما جاء فيه:

رأيت مياه بحيرة تانا التي تبلغ مساحتها ٤٠ ميلاً مراراً متعددة في أثناء رحلاتي للقيام ببعض المهام الرّسمية، وطفّت البحيرة كلها مرتين، ورأها كثيرون من السياح الأوروبيين من الشاطئ، فلا شكّ أن جزائرها العديدة التي يقع بعضها على بُعد ثلاثة أميال من الشاطئ تستلفت أنظار السياح. وفي طليعة السياح الذين كتبوا رسائل شائقة عن البحيرة «ستيكر»، فقد زارها سنة ١٨٨١، ولكن رسالته ناقصة؛ لأنه لم يستطع أن يزور الجزر التي بُنيت فيها الديورة المهمة كجزيرة داجا، وقد قال إنّه لم يزرها؛ لأنّه لا يجوز لأحد أن يطأها سوى النّسّاك إذ هي جزيرة تُعتبر مقدسة.

وقد وضعت نصب عيني أن أطوف البحيرة كلها وأن أزور كلّ جزيرة وكل كنيسة وكل دير فيها. وكذلك الكنائس والديورة الموجودة على الشواطئ، وهذا الطواف يستغرق ٢٢٠ ميلاً. ولم يكن لي بدّ من ذلك لكي أقف على كلّ شيء؛ لأنّ البحيرة ليس لها خرائط دقيقة ولم يُكتب عنها إلّا القليل.

ويحتوي تاريخ الكنيسة الحبشية على أمور كثيرة تهم الذين يدرسون تاريخ المسيحية في عهدها الأولى. وقد أسسها فرومنتيوس نحو سنة ٣٧٠، وكان أول رئيس أساقفة للحبشة كسان أوغسطين الذي جاء بعده بنحو ٢٢٦ ونقل المسيحية إلى إنكلترا السكسونية، وأصبح أول رئيس أساقفة لكنتربوري.

ولكن محمد جران، وهو قائد مسلم عظيم، خرج من الأراضي التي تحتلها الآن قبائل الدناقل، وفتح الحبشة وأخضعها لسلطانه في عهد الإمبراطور لبيناديجل (سنة ١٥٠٨-١٥٤٠)، ولكن ابن ذلك الإمبراطور أخرج المسلمين من بلاده، وكانت الحروب المتوالية سبباً للإحراق والتخريب الذي أصاب جميع الكنائس وذهب طعم النار كثير من الكتب والمخطوطات. ونسخ أول أصول من الكتب المقدسة بالعبرية واليونانية. فإن كان قد نجا شيء من المكاتب فهي المكاتب الموجودة في الديورة؛ إذ كان من الصعب على الفاتحين أن يبلغوها وهم لم يكونوا مجهزين بالزوارق ولا يجيدون استخدامها، فكان من جملة أغراض من رحلتي أن أبحث عن تلك المكاتب وأن أدون تقاليد الناس وعاداتهم وما يرونه من تابوت العهد الذي أخذ من هيكل سليمان في القدس، وهو التابوت الذي تمثله في كل كنيسة من كنائس الحبشة اليوم نسخة مقلدة من الصندوق الذي يحتوي على الألواح الحجرية التي نزل بها موسى من جبل سيناء. ويروي الأهالي أن منليك الأول جاء بالتابوت الأصلي من القدس إلى الحبشة، ويقال إنها الآن موجودة في كاتدرائية أقسوم، ولكنني سمعت أنه نُقل عندما وصل إلى جزيرة في بحيرة تانا، على أننا ليس لدينا دليل مادي أو مستند يدل على أن تابوت العهد نقل إلى الحبشة، ولكن لا بد من أن يكون لدعوى كنيسة الحبشة الخاصة بالتابوت شيء من الصحة، ويظهر أن اليهود لم يعودوا يعرفون شيئاً عنه بعد انقضاء مدة على اختفائه، وآخر ما ذكر عنه هو الفصل الثالث من سفر أرميا في التوراة في العدد السادس عشر.

ثم إنَّ في تلك الجزائر أشياء كثيرة تدعو إلى الاهتمام، وتتعلق بالجغرافيا والحيوان والطيور والسماك وذوات الثدي. وقد يمكن أن يعرف المرء شيئاً عن قبيلة وايتو التي تصنع الرمث من القصب لاستخدامه كالزورق في البحيرة. وخطر لي أن أعرف شيئاً عن أعماق البحيرة.

وقد أكملت عدتي للقيام بهذه الرحلة، وحصلت على إذن من الإمبراطور هيلاسلاسي، وسافرت في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٢ إلى البحيرة يصحبني ترجماني وقافلة من البغال، وتتبع في طريقي ضفاف نهر أباي الصغير الذي يصب في البحيرة، ولم يُرسم نحو ثلاثين ميلاً من قسمه الأسفل على الخريطة بعد. وأهم ما اكتشفته في طريقي بحيرة مستديرة ذات أصل بركاني، وهي تُسمى «بركة تنجيتي»، ويبلغ قطرها نحو كيلومتر واحد، فرسمتها على الخريطة هي والقسم الذي لم يرسم من النهر.

وفي ٢٩ نوفمبر وصلنا إلى ليجومي على شاطئ بحيرة تانا الجنوبي، والتقينا هناك ببعض رجال قبيلة وايتو الذين جاءوا إلينا بثلاثة أرمات، فاتجهنا أولاً إلى الغرب لنرى مصب نهر أباي الصغير.

وفي اليوم التالي ذهبنا شرقاً بالأرماث، وبلغنا جزيرة باك التي هي أكبر الجزر في البحيرة، وتكاد تكون مستديرة، وقطرها ثلاثة أميال، وهي مسطحة ولا تزيد أعلى نقطة فيها على ثلاثين قدماً فوق سطح الماء، والبعوض كثير فيها، وتبدو من البر كأنها أرض مكسوة بالغابات، ولكنها ليست كذلك لأن ثلاثة أرباعها ستستخدم للزراعة، وفيها كثير من الأشجار الكبيرة، ومعظمها من أشجار التين المسماة «ورقة».

وقيل لنا: إن في الجزيرة خمس كنائس فزرنا اثنتين منها، وعند ذلك مرض الترجمان، فلم يكن لي بد من التوقف عن الرحلة والعودة به مسافة خمسة أيام إلى منزله، ثم سافرت نحو أسبوعين إلى جلابات على حدود السودان للبحث عن ترجمان جديد، فجنّت به وعدت لإكمال رحلتي مخترقاً في طريقي أقاليم لم ترسم على الخريطة، واجتزت أعالي أنهر رهاد ودندر وبالاس، وهي من روافد النيل، وتحققت أن المراكز التي أعطيت لها على الخريطة مملوءة بالخطأ، وقد رُسم نهر بالاس في موضع يبعد ثلاثين ميلاً عن موضعه الحقيقي.

وعدنا إلى جزيرة دك في ٩ مارس لنكمل رحلتنا في البحيرة، فزرنا الكنائس الثلاث الباقية. ولكل كنيسة قرية تحيط بها، ويُسمح للنساء بالإقامة في الجزيرة. والعمل الوحيد الذي يعمله الأهالي هو الزراعة. وتكثر في الجزيرة الأشجار التي من نوع التين، وفيها زهور ونباتات مختلفة، ورأينا فيها جردان الحقول، وأمسكنا اثنين من نوعين مختلفين لكي يساعدانا على درس عمر الجزيرة. وتحيط بالجزيرة نباتات من القصب، وقد وجد الأهالي فيها أفاعي عظيمة وقتلوا سبعا منها.

زرنا جزيرة جبران الواقعة في الزاوية الجنوبية الشرقية من البحيرة، وفيها كنيسة باسم الملك جبريل، وقبر للإمبراطور تكلا جيمنوت (سنة ١٧٠٦-١٧٠٨): والكنيسة قائمة على بعد ١٢ عموداً من الحجر في شكل مستدير، ولها جرسان أحدهما من الحجر الأصم والآخر من الخشب، وهناك أيضاً جرس من النحاس عليه كتابة باللغة الجعزية. ويتولى رئاسة الدير راهب شيخ يشغل منصبه منذ ٤٥ سنة، وقد أَرانا من الكتب بقدر ما سمح لنا الوقت، ولا شك أن في مكتبة دير أكريت كثيراً من الكتب التي تستحق

البحث، وقد نقلت كتب عديدة من الكنائس المجاورة في البر إلى هذه الجزيرة في أزمنة الاضطرابات لجعلنا في مأمن.

وبعد ذلك عبرنا المنطقة التي يمر بها النيل الأزرق خارجاً من البحيرة، وفيها أغوار يحجبها البردي. وقد تساقطت عليها حمم بركانية تألف منها سد طبيعي غير مجرى النيل الأزرق القديم، فتألفت من هذا السد بحيرة تانا، ورأينا الماء يجري من شلال شاراً — شاراً فوق ذلك السد الذي يضبط مستوى مياه البحيرة.

وعلى الشاطئ الشرقي صف طويل من الجزائر التي لم يكن لنا بدٌّ من زيارتها، وأولها وأهمها جزيرة ريمة التي فيها كنيسة مضحاني عالم. ومن الكتب التي وجدناها فيها كتاب يحتوي على أسماء الملوك من آدم إلى منليك الأول فملوك زغوه، ولعل القائمة تتصل بالملك الحالي. فلم يسمح لنا الوقت إلا بنقل جزء منها، فنقلنا الجزء الذي يبدأ من منليك وينتهي بملوك زغوه. ووجدت كتاباً آخر اسمه تاريخ مريم، ولكن لم أجد فيه تاريخاً، ووجدت صوراً مثلثة الأضلاع كان التكوين والفن في بعضها حسناً، وهي رسوم العذراء مريم وطفلها يوسف.

ونصبنا خيمة على فم نهر غمارة؛ لكي نستطيع أن نخصص يوماً كاملاً لزيارة جزيرة تانا قرقوس، وكنت قد سمعت من الناس حكايات عن تلك الجزيرة جعلتني أتوقع اكتشافات جديدة فلم يخب أمني. وقد اصطدنا هناك أضخم سمكة، وقد بلغ وزنها ٢٨ رطلاً، ويروي الناس حكايات عن وجود حيوان بحري عظيم في البحيرة، فأعلنت أنني أدفع جائزة عظيمة لمن يصطاد حيواناً كهذا ويأتي به إليّ؛ فبادر الأهالي إلى الاصطياد. ولكن لم يستطع أحد أن يحصل على الجائزة.

وتتصل جزيرة تانا قرقوس بالبر بطريق صخرية في زمن هبوط البحيرة فتصبح كأنها شبه جزيرة. ويقال: إن تابوت العهد بقي فيها مدة طويلة عندما جيء به من القدس قبل نقله إلى أقسوم. ولكن لم أجد في المخطوطات ولا في المراجع الموثوق بها ما يؤيد هذه الرواية. ويقال أيضاً: إن أول كاهن لهيكل الكنيسة هو عزرا بن صدوق — رئيس كهنة أورشليم في عهد سليمان — وإنه رافق منليك الأول عندما جاء بتابوت العهد. ورأيت وعاءً من المعدن كتبت عليه كتابة سيئة يبلغ طول الحرف فيها قيراطاً. وعلى مقربة من الكنيسة ثلاثة أعمدة من الحجر في حجم مستدير على شكل المذابح اليهودية، وعليها عصا الكهنوت التي جاء بها فرومونتوس، وفي رأسها صليب، وقد أسس الكنيسة (أبراهام) و(أسبها) الملكان اللذان حكما معاً، ولكن السر واليس بدج

يظن أن المقصود هو عزانا ملك أقسوم الذي اكتشفت كتاباته باليونانية والإثيوبية والسبئية وترجمت. وروى فيها أخبار انتصاراته وشكر آلهته عليها، ولكنه سلم في حكاية حملته الأخيرة بأن رب السماء الموجود في السماء وعلى الأرض، والذي هو أقوى من أي شيء موجود قد ساعده. ولم يذكر عزانا أسماء آلهة أخرى. فكانت هذه الرواية سبباً للحكم بأن عهد ملكه كان في أول عهد دخول المسيحية إلى الحبشة.

على أن اكتشاف كنيسة أسسها أبراهام وأسببها في جزيرة تانا قرقوس وثلاثة مذابح يهودية يعلوها صليب ووعاء عليه كتابة سبئية لا يمكن أن يكون مصادفة واتفاقاً. وفي هذه الجزيرة كتب يجب أن يفحصها رجل اختصاصي. وأحدها نسخة من «كتاب الأسرار»، وقال ناقلها عن نفسه إن اسمه جبريل ولد بطريق، وإنه كتب هذه النسخة في دبرة قدوس حيث يوجد دير عربي يدعى دير أنطونيوس سنة ٩٨٣ بعد الشهداء. وقد ترجمت من اليونانية إلى العربية، وبقيت باللغة العربية ٣١٥ سنة، ثم ترجمها سليق إلى اللغة الجعزية. ويقول الرهبان: إن جزيرة تانا قرقوس كانت تسمى دبرة ساحل يوم كان اليهود هناك. وبما أن ليس لدينا دليل على أصل اسم ذلك الدير كان من المحتمل أن هيكل بحيرة تانا سمي باسم النجم كانوبوس الذي يسمى بالعربية سهيل. ورأينا في الجزيرة التالية التي زرناها — وهي شقلا منزو — خرائب لقصر الإمبراطور أياسوس الذي قتل هناك سنة ١٧٠٦.

ثم إننا زرنا جزيرة مطرحة التي تبعد نصف ميل عن البر، وأقدم كنيسة فيها أسسها الإمبراطور داود الأول، ولكن أحمد جران أحرقها، وهناك كنيسة أخرى بناها يوحنا الأول، ونهبها الدراويش في أيام الخليفة، وهي الآن خراب، ولم نجد أي تاريخ على الكتب التي رأيناها.

وسرنا عدة أيام حول الجانب الشمالي الشرقي من البحيرة، وعلى طول الساحل الشمالي، وبلغنا شبه جزيرة جرجرة، وهي أرض جبلية يلوح أن يدي الغزاة لم تصل إلى الديورة التي فيها وعلى مقربة منها. ووجدنا كنيسة في دير اسمه دير سيناء على طرف الجانب الشرقي، وفيها بعض الكتب. ويقع دير مندية جنوبي جرجرة، وهو مبني على صخر مشرف على الماء، ولعله أكبر دير في البحيرة لأن فيه ١٥٠ راهباً وتحيط المنازل والغرف بالكنيسة التي تسمى كنيسة مضجاني عالم. وقد سمح لي بزيارة الرهبان فوجدتهم يعيشون في صوامع حقيقية ويطالعون الكتب المقدسة، فلم أشأ أن أتعرض لكنيستهم وتأملاتهم.

وفي جزيرة جليلة التي تبعد ميلين في البحر دير من النوع ذاته، واستقبلني الرهبان في الديرين بكل لُطف وبشاشة.

وزرت في البر قصر الإمبراطور سوسينيوس الصَّيفي (١٦٠٧-١٦٣٢)، وقد بناه الراهب البرتغالي بيدرو بايز، وهو من رهبان الجزويت الذين أرسلوا إلى الحبشة في القرن السادس عشر. ولا شك أن حكاية تيههم ومتاعبهم وآلامهم وتمسكهم بعقائدهم تحمل كل من يقرأها على الإعجاب بهم والعطف عليهم. أما قصر جرجرة فهو الآن حَرْبٌ ومهجور، ولكنَّ ما بقي منه يكفي للحكم بأنه كان رائعاً، ويبلغ علو جداره الرئيسي ٧٠ قدماً، وهو ما زال قائماً. وعلى الجدار الداخلي أنواع من النقوش.

وبعد تجول في البحيرة دام ١٥ يوماً تَلَفْتُ أرمائنا فلم يكن لنا بدٌّ من إصلاحها، فانتهزت هذه الفرصة وذهبت شمالاً للتثبت من أخبار وصلت إليَّ عن وجود بركان ثائر في شلجة، ولكنني لم أجد سوى نبع معدني منبثق من صخر يسيل منه ماء كبريتي تملأ رائحته الجو.

وبعدما أصلحت أرمائنا توجهنا إلى الناحية الشمالية الغربية من البحيرة، ثمَّ إلى الساحل الغربي الذي هو أقرب نقطة إلى السودان، وكان الدراويش قد سحقوا تلك الأقطار سحقاً، فلم يتركوا فيها حجراً على حجر لكي يعرف المرء أين كانت الكنائس القديمة قائمة، ولكنَّ أسماءها باقية.

ثم إنَّنا ذهبنا إلى الساحل الجنوبي، وبلغنا المكان الذي بدأنا رحلتنا منه، فتركت الأرمات الثلاثة لرجال القبائل الذين استأجرتهم ونقدتهم أجورهم وعدت بقافلتني إلى دنجيلة.

وفي اليوم التَّالي عدنا إلى البر بالطريق التي قدمنا منها، ثمَّ سرنا في الماء حول الشاطئ، وكنا رتبنا أن نلتقي بقافلتنا في نقطة معينة، وهو ترتيب نجح تماماً على طول الطريق حول البحيرة.

وكانت ثاني جزيرة زناها جزيرة كبران في الزاوية الجنوبية الشرقية لبحيرة تانا، وفيها دير كنيسة بنيت تذكاًراً للملاك جبريل، وفيها قبر للإمبراطور ثقلًا هيمانوت سنة (١٧٠٥-١٧٠٨م). وهذه الكنيسة محمولة على دائرة مؤلَّفة من اثني عشر من الأعمدة الحجرية الضخمة، وفيها ناقوسان، وهناك كذلك ناقوس من النحاس الأصفر منقوش عليه كتابة باللغة الإثيوبية القديمة. ورئيس هذا الدير راهب هرم مضى عليه خمسة وأربعون عاماً. وقد أَرانا من الكتب ما لو صرف وقت كبير في استيعابه لعرض

على الباحث جهده ودقته، وكثير من هذه الكتب جاءت من الكنائس القريبة لتودّع في كنائس الجزيرة حتّى تكون بمنجاة في زمن الاضطراب.

ثم اجتزنا المنطقة التي يقع فيها مخرج بحيرة تانا محجوباً عن البرك في مكان مغطى بنبات كثيف من نبات البردي المرتفع. وقد كونت المواد البركانية خزاناً طبيعياً يعترض المجرى القديم للنيل الأزرق مكوناً بحيرة تانا، وعند شلال شاراشارا ينساب الماء فوق الحاجز بما يحفظ مستوى الماء في البحيرة.

وكان علينا أن نزور شيئاً طويلاً من الجزر على الساحل الشرقي، وأول ما يستحق الالتفات الخاص هي جزيرة ريمة التي بها كنيسة مدهاني علام، وبين الكتب وجدنا سجلاً مدوناً به أسماء الملوك من آدم إلى منليك الأول حتّى ملوك زاجوي، وفي الغالب إلى الزمن الحاضر، ولم يكن الوقت متسعاً لاستقصائهم جميعاً، ولكنني نقلت أسماء الملوك من منليك الأول إلى ملوك الزاجوي، وعثرنا بين الكتب على كتاب في (تاريخ مريم)، ولكننا أخفقنا مرة أخرى في العثور على تاريخ.

وقد رتبت أن أقضي يوماً كاملاً في جزيرة تانا كركوس؛ إذ جعلتني رؤيات الأهالي أتوقع اكتشافات، ولم يخب أمني؛ فقد أمسكنا هناك سمكة كانت أكبر ما صدناه في البحيرة؛ إذ كانت سمكة من نوع الهر زنتها ٢٨ رطلاً. وبحيرة تانا — كغيرها من البحيرات — لها حكاية تتعلق بوحش يسكنها، وقد ترامت إليّ قصص عنه من كثيرين من شهود العيان، حتّى إنني عرضت جائزة كبيرة لأي من رجالي أو من الناس الذين يعيشون حول البحيرة إذا أمسك بواحد منه وأحضره لي. وكان الاتفاق العام على أنه سمكة في مثل حجم الرجل يقال لها سورز. واستمر الصيد عدة أيام فتوقعت أن أكون أول من يسجل أن سمك «لاتس نيلوتيس» يسكن بحيرة تانا. فهذا النوع من السمك يوجد في النيل الأزرق عند سفارو الخرطوم، حيث ينمو إلى أن تبلغ زنة الواحدة أكثر من مائة رطل. ولقد ظلت أنتظر طويلاً، ولكن الجائزة بقيت ولم يطلبها أحد.

وجزيرة تانا كركوس جزيرة صغيرة صغيرة تتصل الآن بالبر بمجاز من الصخر بحيث يمكن للإنسان في شهور التحريق أن يصل إلى الجزيرة بغير أن تبتل قدماه. ولعل أدق وصف لها أنها شبه جزيرة. والحقيقة التي يسلم بها الجميع أنها كانت في زمن غير بعيد (بل وعلى أي حال في زمن أحمد جران) محاطة بالماء من جميع الجهات، ولم يكن يمكن العبور إليها إلا في الزوارق، وهذا ما حماها من تخريب الغزاة والفاحين.

وأول رئيس لكنيسة تاناكرкос — أو على الأصح كاهن المعبد في تلك الجهة — يقال إنه أزارياس بن زادوك — رئيس كهنة أورشليم أيام سليمان — ويقال: إنه قدم إلى البلاد صحبة منليك الأول. وبقرب الكنيسة ثلاثة أعمدة حجرية في قمتها هبوط مستدير على هيئة أكواب هي بلا شك المذابح القديمة للقرابين العبرية. ومؤسسا هذه الكنيسة أبرهة وأسبها، وهما ملكان حكما معًا، ولو أن هذا لا يمكن التحقق منه. واكتشاف كنيسة في تانا كركوس أسسها أبرهة وأسبها، وثلاثة مذابح عبرية يعلوها صليب، وأخيرًا طاس عليه نقوش بلغة سبأ، كل ذلك لا يمكن أن يكون تطابقًا. وفي هذه الجزيرة كذلك توجد كتب لا بد وأن يستوعبها رجل متوفر على البحث منقطع له. ويقال: إن واحدًا من هذه الكتب نسخة من كتاب الأسرار، ويقول الكاتب: إنه جبريل والد أباتريك، وإنه كتبه في دير أقادوس، وهو دير عبري يقال له أنطونيوس في سنة ٩٨٢ من تاريخ الشهداء، وقد ترجم من اللغة اليونانية إلى العربية، وبقي باللغة العربية ٣١٥ سنة، وبعد ذلك ترجمه سليك إلى اللغة الإثيوبية. وقال الرهبان: إن جزيرة تانا كركوس كانت في أيام وجود الإسرائيليين هناك تدعى دبراساهل. ومن الممكن (مع عدم وجود أي دليل على أصل الاسم) أن المعبد الذي ببحيرة تانا يمكن أن يسمى باسم النجم كانوباس الذي يسمى في بلاد العرب باسم سهيل. والجزيرة التالية — شكلامانزو — تحوي خرائب قصر الإمبراطور أياسوس الذي قتل طبقًا للسجلات في سنة ١٧٠٦ م.

(٤-٤) بحيرة تانا من الوجهة الاقتصادية

تقع بحيرة تانا في غرب الحبشة، ومساحتها ٣٥٠٠٠٠ هكتار، وترتفع ١٨٠٠ متر عن سطح البحر، وهي مستودع كبير للماء، الذي يخرج منها إلى السهول التي حوالها، من روافد ومجارٍ صغيرة، ويمكن أن تروي مليون هكتار، ومناخها معتدل، ومنطقتها أغنى مناطق الحبشة خصوبة: وعقد منليك ملك الحبشة سنة ١٩٠٢ مع إنكلترا اتفاقًا بأن لا يبنى بالنيل الأزرق سدودًا بغير اتفاق مع إنكلترا.

وعقد بين إيطاليا وفرنسا وإنكلترا سنة ١٩٠٦ على توزيع المنافع الاقتصادية بينهم، فتقيم إنكلترا سدًا بالبحيرة، وتقيم إيطاليا سكة حديدية من الحبشة إلى أرتيريا والسومال غرب أديس أبابا، وفي سنة ١٩٢٥ عُقد بين إنكلترا وإيطاليا اتفاق جديد

تأييدًا لاتفاق سنة ١٩٠٦. والنزاع الحبشي الإيطالي يدور في الواقع حول هذه البحيرة والانتفاع بها.

وقرر مجلس الوزراء بجلسته في ٢٢ مايو سنة ١٩٣٥ الموافقة على برنامج الأعمال الجديدة في الوزارات المختلفة لمدة خمس سنوات.

ومن ذلك الذي أقره مجلس الوزراء مشروع بإنشاء خزان على بحيرة تانا والأعمال المرتبطة به. وقدر لمشروع تانا مبلغ ثلاثة ملايين وخمسون ألف جنيه موزعة على خمسة أعوام تبتدئ من العام الحالي بمبلغ مئة ألف جنيه، وفي العام الثاني بمبلغ خمسين ألفًا ومئتي ألف جنيه، وفي الأعوام الثلاثة الباقية بمعدل تسع مئة ألف جنيه في السنة.

وعرضت إيطاليا أن تتفاهم مع إنكلترا على مسألة الخزان. ولا تزال المباحثات بين مصر وإنكلترا مستمرة.

الفصل الرابع والعشرون

الزراعة في السودان

كان سُكَّانُ السُّودان يعتمدون على محاصيل الصمغ والسمسم وريش النعام والماشية والذرة، وكانت الزراعة متقطعة، وتعتمد على هطول الأمطار، ولكن دراسة منابع النيل ومجاريه وأراضي السُّودان دراسة علمية أدت إلى الاتجاه في الاعتماد على تخزين الماء في خزانات وتوزيعه في ترع للتوسع الزراعي، وكان للأمال الكبيرة التي عقدت على إمكان هذا التَّوسُّع ما ترتب على ذلك من اهتمام الإنكليز بالسُّودان واتجاههم إلى استعمارهِ واستثمارهِ وتقوية نفوذهم فيه وإضعاف نفوذ مصر شيئاً فشيئاً.

(١) أنواع الأراضي الزراعية

الأرض المطرية: التي ترويتها الأمطار، كسِنار والقضارف وكردفان ودارفور والبحرية — التي يرويها النيل.

فصول الزراعة

(١) **الدميرة:** فصل الفيضان من ١٥ بؤونة، ويدوم ٣ شهور.

(٢) **الشتوي:** من ١٥ توت، ويدوم ٦ أشهر.

(٣) **الصيفي:** فصل التحريق، مدته ٣ شهور.

ويستعملون وابورات الرِّي الكبيرة في الزراعات الكبيرة كمزارع المهدي وكونتوميخلوس وإبراهيم عامر وكفوري.

السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية (الجزء الثاني)

والساقية والشادوف والطبوزية والنورج — كما في مصر، ولهم آلات خاصة بهم مثل السلوكة — وهي عصاً طويلة كالصولجان ذات رأس عريض به وتد طوله شبر تغرز في الأرض، ويضغط التود عليها.
والواسوق: عصاً طويلة في رأسها لوح عريض مثقوب من طرفيه.
والمودة: عصا معقوفة في رأسها حديدة.
والمنجل: مسنن كالمنشار.
والمنتاب: كالفأس.
والحشاش: كالفأس.

(٢) المزروعات

الذرة وهي أنواع: الفترينة والكرفي في السودان الشرقي، وأم قرظ والصفرا والمقد وعيش الريف، وهو الذرة الشامية.
والدخن: ومن الذرة والدخن يصنع شراب الماريسة أو البوزة.
والقمح والشعير والسسم والقطن، وكان ممتاز باشا أول من أدخله، وأصبح أكثر القطن المزروع في السودان من السكلاريدس. وتزرع الخضر — كالباميا وتُسمى الويكة — والشطة والباذنجان واللوبيا والقرع والطماطم والملوخية والبصل والثوم والكرنب واللفت والبقدونس والفجل والكوسا والبطاطة والفلفل. وتزرع الفواكه المعروفة في مصر إلا أنها قليلة، ولذلك يعتمدون على برتقال يافا.

(٣) المساحات المزروعة والبور

بلغت هذه المساحات في سنة ١٩٣٣ و١٩٣٤: ٧١٤٧٣٢ فداناً، من ذلك ١٧٥٧٣٤ زرعت قطناً، و٢٠٥٤٥ فداناً لوبيا، ٨٧٧٤٥ فداناً ذرة، و٤٣٠٦٠٨ فدادين تركت «بوراً».

(٤) مشروع الجزيرة

جاء في تقرير اللورد كتشنر عن الحالة في السودان سنة ١٩١٣:١

جاء (حقل التجارب الزراعية) في الجزيرة بنقطة الطيبة فجنى محصولاً جيداً جداً من القطن ومحصولاً جيداً من القمح والذرة. وهو يعلم الأهالي الطرق الزراعية الحديثة وهم شديداً الرغبة في تعلمها.

جاء وفد من قبل جمعية زراعة القطن البريطانية، وكان تقريرهم عن القطن السوداني، وخصوصاً قطن الطيبة حسناً جداً، وسيكون لنصائحهم واقتراحاتهم قيمة عظيمة، وقد نشر المستر شمدت والمستر شتزر من أعضاء جمعية الغزالين الدولية تقارير أخرى حسنة بهذا الشأن.

وكان محصول القطن الذي جُني من الأطنان التي أرويت أحسن بكثير من محصول السنة الماضية، وتحسن نوع القطن تحسناً بيئاً وخصوصاً في طوكر. وزيدت وسائل الحلق بإنشاء معملين جديدين له.

ولعله يفيد أن أذكر هنا خلاصة تاريخ مسألة زرع القطن في السودان فأقول: إنه منذ سنوات رأى موظفو الحكومة وغيرهم من ذوي الاطلاع على أحوال هذه البلاد أن فيها أراضي واسعة الأطراف تصلح لزراعة القطن المصري إذا استوفت حقها من الإرواء والاعتناء.

فاستمالت هذه المسألة التفات غزالي لانكشير، وهؤلاء وجهوا نظر الحكومة البريطانية لتحقيق المساعدة المالية المطلوبة لوضع هذا المشروع موضع التنفيذ والإجراء.

والفضل الأكبر في إدراك هذه الغاية للسير وليم ماندر وهو — كما لا يخفى — ممن زار السودان غير مرة، وأحد أعضاء لجنة كلية غوردون، وقد طالما أبدى أشد الارتياح إلى تقدم الأقطار السودانية وتوفير أسباب عمرانها وارتقاؤها. وفي أثناء إقامته في الخرطوم تحقق بالاختبار شدة صلاحية السودان لإنتاج القطن، وفي شهر أكتوبر سنة ١٩١٠ ألقى خطبة في منشستر كان لها أكبر تأثير في توجيه التفات الجمهور إلى هذا الأمر المهم.

ومن ذلك الحين اتجهت أفكار تجار القطن في لانكشير إلى السودان، وأصبحت هذه المسألة موضوع اهتمام جمعية زراعة القطن البريطانية،

فعمدت النية على إرسال وفد إلى السودان؛ لإيفاء هذه المسألة حقها من البحث والتمحيص، ولشدة أهميتها عرض المستر ج. آرثر هتن — رئيس الجمعية — أن يرأس الوفد، فجاء ووضع تقريرًا مطولًا عن زيارته أيد فيه كل ما ذاع عن هذه المسألة. وبعد رجوعه إلى إنكلترا قابل وفد كبير حكومة جلالة الملك، وطلبوا إليها بإلحاح أن تضمن قرضًا ينفق على إعداد السودان لزراع القطن.

وجاء في خطاب السر إدوارد كوك — محافظ البنك الأهلي المصري بالقاهرة — في اجتماع الجمعية العمومية السنوية للبنك سنة ١٩٣٥ تحت عنوان «مستقبل الجزيرة»:

أما فيما يختص بالمستقبل القريب لمنطقة الجزيرة الهامة التي تستنفد معظم رؤوس أموال السودان المقترضة، فإنَّ محصول القطن الحالي جيد، وهناك دلائل قاطعة على أن أبحاث الخبراء المضيئة قد نجحت أخيرًا في تخفيف أضرار الحشرات والأمراض التي كانت في السودان، أكثر من أي إقليم آخر مبعث متاعب لا تحصى، كما أن التوسع المشاهد في السنين الحالية في زراعة القطن على ماء الأمطار في جبال النوبة وكردفان بناءً على تشجيع الحكومة تحت إشرافها ومراقبتها، هو تطور اقتصادي يبشر بمستقبل ذي بال. اهـ.

(٥) زراعة القطن

أصدر أخيرًا مجلس إدارة جمعية زراعة القطن البريطانية تقريره، وقد استعرض فيه زراعة القطن في جميع أنحاء الإمبراطورية البريطانية في أثناء السنة الماضية ١٩٣٤، وسجل زيادة جديدة في محصول البلدان التي تنتج القطن عدا الهند.

ويقول التقرير: إنَّ الكميات التي استهلكها العالم من القطن المزروع في البلدان التي ليست ضمن الإمبراطورية البريطانية تزيد على ما استهلك من القطن الأمريكي في المدة نفسها دليل انقاص المساحات المزروعة قطنًا في الولايات المتحدة الأمريكية وتقييد المحصول الذي تم حله.

وعلى ذلك ينبغي ألا تكون هناك مشقة في إيجاد سوق للأقطان التي أنتجتها الإمبراطورية بالنسبة إلى ما يجده القطن الأمريكي، على شرط أن تبذل البلدان التي تنتج الأقطان أقصى جهدها لتكفل وحدة النوع والشحن.



حقول القطن في السُّودان — حركة الجني.

وتحسنّت واردات القطن الخام من الهند كثيرًا نظرًا لزيادة العراقيل التي قامت في سبيل التجارة الدولية والجهود التي تبذلها لجنة لانكشير لترويج القطن الهندي، والتي من شأنها أن تثبّت مركز الهند في أسواق العالم. وتقدر المساحة المزروعة قطنًا في الهند في موسم ١٩٣٣ بـ ٣٣ مليونًا و٤٠٨ آلاف فدان والمحصول بـ ٤ ملايين و٣١٨ ألف بالة في الموسم السابق. وانتعش محصول السُّودان في سنة ٩٣٣-٩٣٤ بعض انتعاش بالنسبة إلى ما كان عليه في الموسم الأسبق، ولكن محصول أوغندا هبط عن أقصى حد بلغه في سنة ٩٣٢-٩٣٣.

وتبذل الحكومات ذات الشأن في أجزاء أخرى من أفريقية جهودها لتنمية الإنتاج بقصد التخفيض من تأثير الأسعار المنخفضة الذي أدى إلى زيادة المحصول، والمحصول الناتج من زراعة القطن في السُّودان وأوغندا معًا يزيد دائمًا على المحصول الناتج من جميع الخمسة عشر بلدًا من بلدان الإمبراطوريّة مجتمعة، ولذلك يكون لمحصول هاتين المنطقتين الأثر الكبير في تقدير المحصول العام للإمبراطورية.

وأشار التَّقرير إلى محصول القطن في هذا الموسم فقال: إن محصول السُّودان وأوغندا سيزداد زيادة هامة؛ لأنَّ الحالة تحسنت في كلا البلدين فأنتجا محصولًا جيدًا من حيث الغلة والنوع.

وستتحسن الحالة أيضًا في تنجانيقا ونيسالاند وبعض المستعمرات والبلدان الأخرى المشمولة بالحماية، وسوف لا يكون محصول أوغندا كبيرًا كما يُرجى، ولكن ممَّا لا ريب فيه أن مجموع محصول الإمبراطوريَّة وقد زرع بالجزيرة ١٧٤٠٠٠ فدان يقدر محصولها بمقدار ٧٠٠٠٠٠ قنطار سكلاريدس.

تأخذ الشركة الزراعية بالجزيرة القطن وتبيعه وتحلجه في محالجها، وتعطي من الربح ٤٠ في المائة للمزارع، وتتناول الشركة ٣٥ في المائة والحكومة ٢٥ في المائة، وتترك الشركة المزروعات الأخرى للأهالي.

وجاءني تقرير مصلحة الزراعة السُّودانية بالخرطوم عن سير موسم القطن في شهر فبراير سنة ١٩٣٥ ما يلي:

السكلاريدس:

- **الشركة الزراعية بالجزيرة:** المساحة المزروعة ١٥٦٠٤٠ فدان جني منها لغاية تاريخه ٤٥٢٨١٢ قنطارًا (وزن ٢١٥ رطلًا)، والمقدر لها ٧٠٠٠٠٠ قنطار.
- **شركة قطن كسلا:** المساحة المزروعة ١٩١٤٣ فدان جني منها لغاية تاريخه ٧٣٢٠٧ قناطر.
- **توكر:** المساحة المزروعة ٣١٦٨١ فدانًا جني منها لغاية تاريخه ٨٥٥٢ قنطارًا، ومقدر لها ٤٨٠٠٠ قنطار.
- **كسلا:** المساحة المزروعة ٢٨٢١٠ فدادين جني منها لغاية تاريخه ١٧٠٠٠ قنطار، ومقدر لها ٤٨٠٠٠ قنطار.
- **الدويم:** المساحة المزروعة ٥٠٠ فدان، جني منها لغاية تاريخه ١٨٥٠ قنطارًا، ومقدر لها ٢٥٠٠ قنطار.
- **مزارع خصوصية:** المساحة المزروعة ٦٣٥٣ فدانًا، جني منها لغاية تاريخه ١٣٧٤٣ قنطارًا، والمقدر لها ٢٢٧٠٠ قنطار.

فيكون مجموع مساحات السكلاريدس: ٢٤١٩١٧ فداناً، والمجني منها لغاية تاريخه ٨٥٧١٦٣ قنطاراً، والمقدر لها ٧٢٣٢٠٠ قنطار.

الأمريكاني:

- **المزروع بالرّي:** المساحة المزروعة ١٢٤٢١ فداناً المجني منها لغاية تاريخه ٣٠٩٦٧ قنطاراً، والمقدر لها ٣٣٢٦٦ قنطاراً.
- **المزروع بالمطر:** المساحة المزروعة ٩٦٩١٦ فداناً المجني منها لغاية تاريخه ١٣٨٥٧١ قنطاراً، والمقدر لها ١٣٨٥٧٠ قنطاراً.

فيكون مجموع مساحات الأمريكي المزروعة: ١٠٩٣٧٧ فداناً، المجني منها لغاية تاريخه ١٦٩٥٣٨ قنطاراً، والمقدر لها ٨٧١٨٣٦ قنطاراً.
وجملة مساحات السكلاريدس والأمريكاني معاً ٣٥١٢٥٤ فداناً، والمجني منها لغاية تاريخه ٧٣٦٧٠١ قنطار، والمحصول المقدر لها ٩٩٥٠٣٦.

(٦) تقرير مندوبي النقابة الزراعية

ننشر فيما يلي التّقرير الذي وضعه حضرات مندوبي النقابة الزراعية العامّة في البعثة، وهم حضرات الدكتور يوسف نحاس بك، والمهندس مصطفى نصرت، والسيد أحمد أبو الفضل الجيزاوي:

تلقت النقابة الزراعية المصريّة العامّة في ٩ يناير سنة ١٩٣٥ كتاباً من حضرة صاحب العزة مدير الجمعية الزراعية الملكية يبلغها به أن الجمعية قد عنيت بإعداد رحلة إلى السودان تبدأ من ٢٦ يناير الحالي، وتكون مدتها ٢٢ يوماً ونفقتها بجملتها خمسين جنيهاً مصرياً لكل فرد، ويقوم بها نخبة من رجال الزراعة والصناعة والتجارة المصريين لتمكين الصلات الاقتصادية مع تلك البلاد الشقيقة، ويسأل عمّا إذا كان للنقابة أو لأحد من حضرات أعضاء مجلس إدارتها رغبة في الاشتراك في هذه الرحلة.

فكانت هذه الدعوة ممّا بحث فيه مجلس إدارة النقابة بجلسته يوم السبت ١٦ يناير سنة ١٩٣٥، وبعد التداول في أمر تلك الرحلة، وتبين وجوه

الفائدة العامة للقطرين المصري والسوداني، منها قرر أن يندب اثنين من قبل النقابة وعلى نفقتها؛ ليمثّلها في تلك الرحلة، وانتخب لهذه المهمة حضرتي صاحب العزة أحمد حمدي سيف النصر بك نائب رئيس النقابة، والدكتور يوسف نحاس بك سكرتيرها العام، ثمّ سئل حضرات الأعضاء عمّا إذا كان أحد منهم يرغب على نفقته الخاصّة في الانضمام إلى القائمين بتلك الرحلة فأجاب بالاستعداد لهذه المشاركة كلّ من حضرات أصحاب العزة عبد العزيز رضوان بك، وأحمد أبو الفضل الجيزاوي، ومصطفى نصرت، وإسماعيل عبد الرازق بك.

ثمّ اعتذرتا حضرتنا عبد العزيز رضوان بك، وإسماعيل عبد الرازق بك، فأسف زملأؤهما للضرورة التي قضت بتخلفهما، وقبيل موعد القيام من مصر فوجئ حضرة أحمد حمدي سيف النصر بك بوعكة شديدة حالت دون سفره أيضًا، فكانت لها رنة ألم لم تقتصر على زملائه المسافرين، بل اشترك فيها السودان وأهلوه لما له عندهم من مكانة رفيعة ومودة خالصة شائعة.^٢ غير أن البعثة لم تصل إلى بورسودان حتّى وردتها برقية من سكرتيرية النقابة تطمئنّها بأنّ الخطر قد زال، وأنّ حمدي بك يتمتّل للشفاء، على أن غيابه القهري قد أحدث فراغًا كبيرًا، ولو كان معنا لكانت الفائدة أعمّ وأتمّ. هذا وقبل أن نبدأ الكلام على ما شاهدناه في رحلتنا يقتضينا الواجب أن نقول: إنّ النجاح العظيم الذي أُتيح لها يرجع الفضل فيه إلى الجمعية الزراعية الملكية التي أخذت على نفسها مهمة التمهيد لتجدد الصلات بين القطرين الشقيقين بعد أن زار حضرة صاحب العزة فؤاد أباطة بك مديرها العام السودان عام أول، ودرس الممكنات وقدرها، وأدرك أن من المصلحة الوطنية الكبرى توثيق الأواصر بين الجارين، فوجد من حضرة صاحب السمو الأمير الجليل عمر طوسون أقوى عضد لإخراج هذه الفكرة إلى حيز التنفيذ بإيفاد هذه البعثة، ولذلك وجب لسموه ولحضرات مدير الجمعية العام وأعضاء مجلس إدارتها الكرام أجزل الشكر وأطيب الثناء.

(٧) الحالة الاقتصادية في السودان

معلومٌ أنَّ الأمرين اللذين لأجلهما سافرت البعثة هما: غرض تجاري وغرض زراعي، والمقصود منهما جميعاً توثيق الصلات الاقتصادية بين مصر والسودان، غير أننا نرى بمقتضى طبيعة مهمتنا الخاصة أن نقصر تقريرنا فيما يتعلّق بالبحث الاقتصادي على كلمة عامة، ثمّ نتّجه بتفصيل أوفى إلى البحث الزراعي، وهو أدخل في نطاق أعمال النقابة.

فأمّا الحالة الاقتصادية، فإنّ ما سمحت لنا إقامتنا القصيرة في ذلك القطر بالوقوف عليها من نواحيها دلّنا على أن مجهوداً كبيراً قد بُذل لرفع المستوى الاقتصادي فيه؛ فشهدنا من المعدات التي هُيئت له ما يشهد بأنّ العمل قد جرى على طريقة مُحكمة جديدة النمط في نواحي العمران. مثال ذلك: أنّ بورسودان على صغر حجمه قد جعل من أصلح المواني وأحدثها نظماً، وأنّ السكك الحديدية متوافرة فيها أسباب الراحة لا تُستثنى منها درجة رابعة خصّصت لنقل الطبقة الفقيرة من السودانيين فقط، وأنّ تخطيط القرى فضلاً عن المدن قد رُوِيَ فيه أن تكون الطرق متّسعة والمباني مشيّدة على ما يلائم الجو السوداني من ارتفاع الأسقف وتصميم المساكن ممّا لوحظ به خاصة أن تكون لكل منزل واجهة بحرية وأخرى قبلية، وذلك لأنّ الهواء في الشتاء يأتي من الشمال، أمّا الهواء الرطب فيأتي في الصيف من الجنوب؛ نظراً لتكاثر الأمطار في الجهة الجنوبية، وجميع مباني العمال وكثير من المباني الأخرى كالاستراحات جعلت جملونية مستديرة لغزارة المياه التي تجود بها السماء.

على أن الذي يسترعي الباحث الاقتصادي هو ما يقوم في وجه التعمير من عقبات أخصّها قلة اليد العاملة وضعف الإنتاج المادي والفكري في ستة أشهر من السنة يشلّ فيها القيظ المحرق والهبوب والسموم والتقلبات الجوية العنيفة كلّ حركة، ومن تلك العقبات الحاجة إلى المال، فهي بادية بشكل واضح، وقد كان للأزمة العالمية تأثير كبير في مرافق البلاد الاقتصادية، وبالتالي في موارد الحكومة التي لم تستطع موازنة دخلها مع خرجها إلّا في عام ١٩٣٣ وفي عام ١٩٣٤، وقد اضطرت إلى تقليل عدد الموظفين الإنكليز وغيرهم، وتخفيض مرتبات الآخرين تخفيضاً ذا بال، وكان من جرّاء ذلك طبعاً ومن جرّاء إمحال الحاصلات الزراعية وأخصها القطن في معظم أعوام الأزمة أن تُبْطت العزائم إلى حدٍّ ما وتعطل المضي في تنفيذ ما كان مرسومًا من البرامج لإنهاض البلاد اقتصادياً وزراعياً، ولا بدع فيما نذكره؛ فإنّ الزارع الذي كدّ طول عامه في تلك السنين

العجاف لم يكد يحصل على نتيجة يسد بها رمقه عند بيع حاصلاته، فمما نجم عن هذه الحالة أنها منعت كثيرين من زرع أراضيهم، وخصوصاً من زرع القطن في جهات متعددة.

فإذا أضفنا إلى ما تقدّم ما مُنيت به الحاصلات عامّة في أرجاء المعمورة من انخفاض أسعارها، ولحنا جسامه مصاريف النّقل في السّودان، خصوصاً بين الخرطوم وحلفا، وجسامه تكاليف حلج القطن التي تبلغ أربعة أمثالها في مصر؛ عذرنا أولئك الذين فضلوا ترك معظم أراضيهم باثرة.

ولقد صارحنا بعض المسؤولين بأنّ خطة الحذر هي التي يجب اتباعها، لا سيّما وأنّ الطبيعة نفسها تُفاجئ البلاد بين وقت وآخر بنكبات زراعية متأتّية من احتباس الأمطار أو فرط تدفقها، ومن اشتداد الرياح ودرجة حرارتها، وما ينتاب الحاصلات من الآفات الزراعية التي يشتد فتكها حين تكون الأحوال الجوية ملائمة لها، وهم يرون من ثمّ ضرورة الاعتصام بتكوين احتياطي مالي لتلك الطوارئ المتكررة، ويؤثرون عدم التّوسع في المشروعات إلّا بمقدار.

فيستخلص ممّا بيّن أنّنا أن ظروف السّودان الاقتصادية المالية لا إغراء فيها ولا مطمع لرأس مال الماليين؛ إذ إنهم يجدون من المخاطر ما لا يشجعهم على توظيف أموالهم في السّودان إلّا إذا توقعوا ربّحاً يزيد على ما يكتفون به في بلاد أخرى ذات استقرار اقتصادي يطمئنهم على غديهم. وعلة أخرى يجب الإيلاء إليها هي مسألة الضرائب وأنها غير ثابتة، بل تفرض السنة بعد السنة حسب حالة المحصول. والجاري الآن أن ما يؤخذ من الفدان المزروع هو عشرة قروش.

أمّا الأمن فمستتبّ في البلاد وإن كانت الوحوش الضواري لا تحترمه في أحوال جمّة. ثمّ إنّ السّودانيين محبوبون للنظام، فإذا كان في ذلك شيء من الفضل لأساليب الحكومة فلا جرم أنّ جُلّ الفضل فيه لأخلاق السّودانيين الأصليين الذين يميلون إلى احترام القوانين ورعاية الحدود، وهذا إلى ما توسمنا فيهم من صفات الشمم والإباء وما أعجبنا به من معاملة الموظفين منهم للجمهور. ولا نغالي إذا قلنا إنّها معاملة يُضرب بها المثل. وربما كان لجري الموظفين الإنكليز على نفس هذه الخطّة من المحاسنة سبب يستفاد من هذه القدوة بجانب السبب الآخر الذي يخامر الظن، وهو تحببهم إلى الشعب.

وما ينبغي لنا أن ننتهي من هذه النظرة العامّة في الحالة الاقتصادية بالسّودان من غير أن نذكر ما تأثرت به تلك الحالة على أثر خروج الجيش المصري من تلك البلاد،

فإنَّ الأهلين أنفسهم يُبدون أسفهم لذلك الجلاء الذي حرم ديارهم المنافع التي كانت تصيبها من نفقات ذلك الجيش، وكانت لا تقل عن مليون جنيه سنوياً في بلد ميزانيته أربعة ملايين جنيه.

فإذا تبَّين المصري كلُّ ما أوردناه من الاعتبارات بقي عليه قبل أن يقصد إلى السودان للتملك أو للاشتراك في عمل اقتصادي آخر أن يحصل على اطمئنان في ذهابه وإيابه وفي إقامته وممارسته لأعماله هناك.

ولا يتحقق ذلك إلاَّ بأن ترفع جميع العراقيل الموضوعة الآن دون دخوله السودان ومكوته فيه، وبعبارة أصرح يجب إذا أُريد ارتباط البلدين بربط وثيقة من الوجهة الاقتصادية أن يُعامل المصري في ذلك القطر من جميع الوجوه كما يعامل السوداني إذا حلَّ في مصر.

أمَّا إذا تفاوتت هذه المعاملة أو وقع أي شرط وقيد دونها فذلك في رأينا يكون هادماً من الأساس للدعائم التي يقوم عليها استئناف الصلات الاقتصادية، ومفسداً لنموها وازدهارها؛ إذ ليس لناصح أن ينصح بتجديد تلك الصلات إلاَّ إذا استوثق من زوال هذه العقبة.

(٨) الحالة الزراعية في السودان

بعد هذه النظرة العامَّة يتعيَّن علينا تفهم حالة السودان من الناحية الزراعية بتفصيل أوفى كما أشرنا. وهذه الناحية ستتناول تعرف طبيعة التربة ووسائل الريِّ ومسألة اليد العاملة ومسألة النِّقل، وكل أولئك في المناطق التي زرناها وسنذكرها واحدة واحدة.

(١) **منطقة طوكر:** مساحتها القابلة للزراعة نحو ٣٥٠ ألف فدان تستمد رِيَّها من نهر بركة الذي يفيض في شهر يولية أو أغسطس من كلِّ عام فيغمر من تلك الأراضي نحو ٦٠ ألف فدان. وفي العام التَّالي ينتقل فيضانه تدريجياً إلى شقة أخرى منها، تاركاً جانباً ممَّا غمره في العام الماضي، وأخذاً بجانب مقابل من هذه الشقة، وهكذا دواليك عاماً بعد عام إلى أن ينتهي بإرواء الجزء الأخير من المنطقة المذكورة بعد مضي خمسين عاماً في قولهم، ثمَّ يعود سيرته الأولى. فجملة ما يزرع في كلِّ عام من منطقة طوكر لا يعدو ما يقرب من ستين ألف فدان. والأهلون يتبعون فيضان النهر ويزرعون القطن المغمور على الطريقة البعلية؛ لأنَّ مياه النهر لم تضبط في أفنية تسمح بالتَّصرف فيها كما هو الشأن في نهر القاش الذي سيأتي الكلام عليه.

ومعدن هذه الأرض رملي خفيف جملة ورملي صرف في بعض النقط وخصبه متوسط، ومحصوله من القطن السكلاريدس — وهو الوحيد الذي يزرع فيه — تقل كميته، ولكن تجود تيلته في الأغلب. وقلة إنتاج الفدان متأتية من وجود كمية من الرمل وفيرة تمتص رطوبة الأرض بسرعة، وليس هناك وسيلة لسقي الزرع وهو قائم إلا ما تدره السحب. ويلاحظ أنه لا يمكن زرع كل المساحة المروية في كل عام قطناً؛ لأنه يتخلل تلك المساحة بقاع رملية صرفة لا تصلح لإنباته، ففي هذا العام مثلاً لم يزرع من الستين ألف فدان التي غمرت سوى ٤٢ ألف فدان قطناً و ٧٥٠٠ فدان ذرة، وقد أثلف الهبوب والهيبياي عشرة آلاف فدان من جملة هذه المساحة، فبقي ٣٢ ألف فدان يقدرعون محصولها في هذا العام بنحو خمسين ألف قنطار، وهو محصول يعد قليلاً. أما محصول الفدان في الموسم الماضي فلم يزد على $\frac{2}{3}$ القنطار. والزرع هناك على امتداد متر بين الشجيرة والأخرى ليستبقى ماء كاف تستطيع الشجيرة أن تمتص منه ما يكفيها، ولذلك يكون ارتفاعها من ٩٠ سنتيمترًا إلى مترين ونصف متر. والجمع يبتدئ من نوفمبر لغاية يونيه؛ لأنّ التلقيح يستمر طوال هذه المدة. والزرع هم قبيلة «الهندودة» التي يسميها الإنكليز «فازي وازي»، أي أصحاب الشعور المنقوشة، وهم شجعان لهم مواقع مشهورة، غير أنهم لا يحسنون خدمة الزراعة.

وطريقة الاستغلال هي أن الحكومة تقسم الأرض على الأهلين لزراعتها كل سنة، وتُعطيهم البذرة، وعند حلول المحصول تأخذ هي الربع والأهالي الثلاثة الأرباع بعد خصم ثمن البذرة، وفيما يتعلّق بهذه البذرة يلاحظ أنهم يعطون أردبًا واحدًا لزرع ٢٠ فدانًا، فإذا أثلفت العوامل الجوية بعضها فهذا البعض لا يدفع المزارع ما يخصه من ثمن البذرة. ومحصول طوكر يحلج في محلج دباس بسواكن، وينقل إلى ذلك المحلج من سوق طوكر التي تتوارد إليها المحصولات بديكوفيل ممتد منها إلى ميناء سنكات ثم بحرًا إلى سواكن.

(٢) منطقة نهر القاش: هذه المنطقة شهيرة أيضًا بدلتا القاش ومحطتها أورما.

ينبع نهر القاش في بلاد الحبشة، ثم يمر ببلاد الأترية من جهة تيسيناى، حيث عمل الإيطاليون خزانًا لزرع بعض الأراضي سيأتي الكلام عنها، ثم يهبط في دلتا القاش بالسودان، وفيها أقيمت جسور وحفرت ترع للتحكم في مياهه وقت الفيضان وتوجيهها إلى أي جزء من الأراضي الصالحة للزراعة بهذه الدلتا. وعادة تبتدئ مياه هذا النهر بالفيضان في شهر أغسطس، ويبقى جاريًا حوالي شهرين بعدهما يجف تمامًا.

ونظام الرّي هو أنهم حفروا المياه في ترعة رئيسية تتفرع منها ترعة فرعية في كلّ سنة يستخدم منها ما تحتاج إليه الأبدنة المخصصة للزرع في تلك السنة. وطريقة الزراعة هي البعلية، ومساحة هذه الدلتا حوالي ٢٦٠ ألف فدان يزرع كلّ سنة منها حوالي ٥٠ ألفاً بالتناوب. وفي هذه السنة بلغ ما زُرِع ٤١ ألف فدان منها ٧٥٠٠ للذرة والدخن والفاصوليا والباقي للقطن، وقد تلف من هذا الباقي حوالي ٥٠٠٠ فدان بالعوامل الجوية، فيبقى ٢٨ ألفاً وخمسمائة فدان زُرِع في أغلبها السكلاريدس، وفي سائرهما صنف أمريكي من مؤقلم في السودان اسمه ويبر.

هذه الأراضي تعدّ من أخصب أراضي الطّمية لا أملاح بها إلى عمق مترين، ومحصول الفدان منها بين قنطارين وأربعة قناطر تبعاً للسنوات، وهو محصول يقل كثيراً عما كان يجب أن تجود به أرض بذلك الخصب، ولكن زرعها على الطريقة البعلية وعدم إمكان مده بالمياه في أوقات افتقاره إليها، وطروء العوامل الجوية المعاكسة، وقلة الأيدي العاملة والفلاحين المرّنين، كلّ تلك من علل هذا النقص في المحصول.

ويلاحظ أنّه من غير المستطاع عمل آبار ارتوازية لتساعد على الرّي؛ لأنّ طبقات الأرض في هذه المنطقة ليس بها عرق مائي يكفي لإرواء مساحة كهذه مزروعة قطعاً، حتّى إن المقيمين في أورما يجلبون مياه الشرب من مسافة ١٩ كيلومتراً باستخدام طلمبة ارتوازية صغيرة، وهذه المياه تخزن في فناطيس، ويوزع منها على كلّ مزارع. وقد لاحظنا أيضاً أن شجيرات القطن على مسافات أضيق من المسافات بين شجيراته في طوكر. والسبب في ذلك هو أن هذه المنطقة تستطيع أن تحفظ الرطوبة أكثر من تلك فتغذي عدداً أوفر من النباتات.

كانت دلتا القاش في الماضي في حيازة شركة كسلا الزراعية البريطانية. فلما أنشئ مشروع الجزيرة على النيل الأزرق استبدلت الشركة بأرضها هذه أرضاً في منطقة الجزيرة، وأصبحت الآن دلتا القاش ملكاً للحكومة تعطيها للأهالي بحصة قدرها ٤٠ في المائة لها و ٦٠ في المائة للأهالي، وعليهم في مقابل هذه الحصة مصاريف الزرع والجني وثمان التقاوي. أمّا الذرة والحبوب الأخرى التي يزرعونها فكلها تترك لهم. وممّا يجدر بنا ذكره أنّ القطن الويبر الأمريكي يغل في السنوات المقبلة وفي بعض النقط الجيدة ٩ قناطر من الفدان.

وقبل الانتقال إلى الكلام على منطقة الجزيرة استصوبنا أن نتكلم على جزيرة أبا المملوكة ملكًا حرًا للسيد عبد الرحمن المهدي، ومساحتها حوالي ٤٠٠٠٠ فدان لسيادته، منها ٣٠ ألفًا، والباقي لأفراد أسرته.

هذه الجزيرة واقعة في وسط النيل الأبيض، وترتبتا ذات طمية خفيفة يتخللها الرمل، ويزكو فيها الزرع، وهي تُروى من مياه النيل الأبيض قبلي خزان جبل الأولياء بواسطة أربع مضخات منها اثنتان احتياطيتان قطر كلٌّ منهما ١٦ بوصة، واثنتان جديدتان قطر كلٌّ منهما ٢٢ بوصة، تديرهما ألتان قوة كلٌّ منهما ٢١٠ أحصنة «ماركة بترس»، وتدوران بالغاز الوسخ، وهاتان المضختان ومحركاهما حديثة. رخص لها بالتركيب والإدارة في سبتمبر سنة ١٩٣٣، أي بعد اتفاقية المياه، وكُلفت الإرواء للفدان الواحد تبلغ ٨٠ قرشًا طول السنة.

يزرع في هذه الجزيرة القطن السكلاريدس، وقد وجدنا منه عند زيارتنا ٣٥٠٠ فدان ستزاد في العام القابل إلى ٥٠٠٠٠، ثم تتوالى زيادتها عامًا بعد عام، ويتوقعون أن يكون محصول الفدان من القطن ٥ قناطير في هذه السنة، ويزرع في الجزيرة أيضًا من الحبوب ما مساحته ٣٥٠٠ في هذا العام.

والزراع هناك نوعان: المقيمون والمستقدمون، فالمقيمون وهم من أتباع المهديّة يعملون بلا أجر معيّن مقابل أن يتكلف السيد بنفقاتهم ويربي أولادهم في مدرسة أنشأها في الجزيرة لهم، وهو يعاملهم معاملة الأب لأبنائه، وأما المستقدمون فلهم ٤٠ في المائة من محصول القطن تخصم منها تكاليف الزراعة كافة. أما الطريقة الزراعية في جزيرة أبا فممائلة للتي تتبّع في الجزيرة مع فروق بسيطة والري كلّ ١٢ يومًا مرة.

(٣) **منطقة الجزيرة:** وتسيطر عليها النقابة الإنكليزيّة المعروفة بنقابة زراعة القطن في السودان Sudan Cotton Plantaion مساحتها أربعة ملايين فدان تقريبًا، منها مليون غير صالح للزراعة، وقد باشرت النقابة المذكورة زرع القطن منذ ١٧ سنة، فزرعت حتّى الآن ٧٠٤ آلاف فدان، منها في هذه السنة ١٦٦ ألف فدان كلها سكلاريدس و١٠٠٠٠ فدان زرع فيها قطن جديد اسمه X ١٥٣٠ — وهو نوع استتبت في السودان وسط في الجودة بين السكلاريدس والجيزة «٧»، ولكنّه ذو غلة وفيرة وأكثر مقاومة لفتك الآفات.

والذي أمكننا معرفته من طبيعة أرض الجزيرة أنّها طمي إلى عمق يتراوح بين ٦٠ و٨٠ سنتيمترًا، وبعد ذلك طبقة مشبّعة بأملاح الجبس Gypson وسلفات الصوديوم

وقليل من البيكربونات؛ ممّا جعلها صلبة لا تستطيع المياه ولا جذور النبات اختراقها. وممّا لوحظ عند أناس اتصلنا بهم ممن خبروا عناصر تلك الأرض أن هذه الأملاح تصعد ببطء تدريجي كلّ سنة إلى سطح التربة، وإذا لم تعمل لها مصارف فسيأتي يوم — على قولهم — تكون فيه الجزيرة غير صالحة للزراعة، ونذكر هنا أن الدكتور بولز نفسه يتفق مع هؤلاء رأيًا فيما يتعلّق بضرورة إنشاء المصارف بالجزيرة إذا ما أريد الاحتفاظ بخصبها. على أن هناك رأيًا فنيًا لخبراء من المشتغلين في تلك الجهات مفاده أن عمل المصارف إذا استُطيع فعلاً لا يكون ذا جدوى؛ نظرًا لكثرة الأملاح التي تمنع المياه من اختراق الطبقة السفلى. وهناك رأي مخالف لهذا يجهر به بعض الخبراء الإنكليز المشتغلين بالجزيرة، ويدافعون عنه بقولهم: إنّه لا حاجة إلى المصارف في الجزيرة، وإنّهم للتثبت منها زرعوا في حقل تجارب بركات قطعة مساحتها نحو فدان مدة ١٧ عامًا متوالية، وقد عاينّا فيها محصولًا يقدر بما يناهز قنطارًا أو نصف قنطار في هذا العام، ويفسرون انحطاط محصول الجزيرة في الأعوام الماضية بقولهم: إنّه ناشئ من إصابته بالآفات، ومن عوامل جوية أخرى، مثل تساقط الأمطار الغزيرة بعد الزراعة مباشرة، ولعل أخرى.

على أن زرع الجزيرة في هذه السنة مقبل إقبالًا ارتاح له أصحابه، وقد يخرج الفدان في المتوسط ثلاثة قناطير أو تنيف قليلًا. وكان في العامين الماضيين ممحلًا، وفيما قبلهما كان تارة يمحل وتارة يقبل. ولعل سبب ذلك نوع التربة التي يكون قائمًا عليها الزرع في مداولة السنين، وليس لنا أن نجزم بصحة هذا الرأي، ولكن من المحقق أنّ هناك عوامل عدة معاكسة: منها التقلبات الجوية، ومنها الآفات التي تنتاب الزرع وتفتك به فتكًا يشد أو يضعف تبعًا لدرجة الجو لها، ونذكر من تلك الآفات:

(١) مرض الذراع الأسود (black arm): الذي يكون فتكه ذريعًا من كثرة الرطوبة التي تحدثها الأمطار الغزيرة في أشهر أغسطس وسبتمبر وأكتوبر. ويقول بعضهم في السودان — ولم يقدّم دليل على صحة قولهم — إن هذا المرض نقل إلى السودان من مصر، وكان موجودًا في بذرة الدومين الذي أخذت منها التقاوي في أحد الأعوام السابقة، وهذا المرض لا يفتك بالزراعة في مصر لجفاف الجو في يونية ويولية وقلة مياه الري. ودواؤه عندهم إحراق الحطب أو إتلاف البذرة.

(٢) تجذّع الورق Curly leaf: وهو مرض يسبّب التواء الورق وعجز الشجرة عن النمو. وللتفادي من عوده يحرق الحطب والورق المتساقط.

(٣) دود اللوز: ولم يستطيعوا مقاومته إلى الآن كما هي الحال في مصر. أمّا رِيّ الجزيرة فمن التربة الرئيسية المأخوذة من خَزَّان سنار، وهي لسقي ٢٠٠٠٠٠ فدان فقط، ولا ينتفع بها إلّا من الكيلو ٥٧، حيث تتشعّب منها فروع لسد حاجة منطقة الجزيرة وجميع الرّي بالراحة، وبين كلّ دور وآخر اثنا عشر يومًا. ويجري البحث الآن في إرواء الأراضي العالية الواقعة قبل الكيلو ٥٧ إما بآلات رافعة أو بعمل حجز على التربة الرئيسية لتعلية منسوب المياه إن تيسّر.

وبمقتضى اتّفاقيّة المياه بين مصر والسودان غير مصرح للجزيرة أن تأخذ مياهًا مطلقًا من خَزَّان سنار من إبريل لغاية يولية ما لم تستوف مصر حاجتها من المياه، وفي الغالب فإنّ الجزيرة لا تحتاج إلى المياه في هذا الوقت، والأمطار تنهمر بكثرة في المنطقة الشمالية. يسقط منها ما يناهز ٣٥ سنتيمترًا في السنة، وفي الجنوب حوالي ٥٠ سنتيمترًا.

ويزرعون في الجزيرة من الحبوب الذرة. أما البرسيم فلا يوجد فيها البتة بسبب الأملاح الآنف ذكرها.

وعدد الزراع قليل، وهم سودانيون لا يكفون لفلاحة الجزيرة بأكملها، بل يتحتّم جلب اليد العاملة له من الخارج.

والأرض توزّع على الأهالي كالمتبّع في مصر، وعند نضج المحصول تأخذ الحكومة أولًا ٤٠٪ منه لتسديد قسط قرض مشروعات الجزيرة، ثم يأخذ الزارع ٣٨٪ يخصم منها مصاريف الزرع وحلج القطن وتصديره لإنكلترا، والباقي وهو ٢٢٪ تأخذه النقابة. وفي الجزيرة بجوار واد مدني حقل تجارب يدعى حقل بركات أجريت فيه منذ سبعة عشر عامًا اختبارات متعددة نتيجتها أنّه بعد أن كانت الدورة الزراعية كلّ ثلاث سنوات مرة أصبحت كلّ أربع سنوات مرة ابتداءً من هذا العام.

والأرض التي يزرع بها القطن في عام تزرع بعده إمّا فاصوليا أو ذرة وتترك بورًا سنتين، ثمّ تزرع قطنًا مرة ثانية. وقد لوحظ أنّ الأرض التي تزرع فيها الفاصوليا تنتج عند زراعتها قطنًا في الدورة التّالية أكثر غلة من التي تزرع ذرة.

وجميع الحرث بالآلات تقوم به النقابة على أن تخصم تكاليفه بالضبط وبلا زيادة من حصة الزارع. وبذرة القطن جميعًا يستخرج منها زيتها، ثمّ تجعل كُسبًا، وذلك لتقليل الآفات. ولهذا فبذرة الجزيرة للتقاوي تجلب دوائًا إمّا من مصر أو من منطقتي طوكر والقاش. وجميع قطن الجزيرة يباع في ليفربول بمعرفة النقابة. وتزرع

في الجزيرة سنوياً مساحة موازية لمساحة القطن من الحبوب، مثل الذرة والفاصوليا، والمحصول بأكمله يترك للزراع. ويلاحظ أن هذه الحبوب تزرع على مياه الأمطار ويلاحظ كذلك أن القمح لا يوجد في هذه المنطقة.

(٤) **منطقة الخرطوم وما حواليتها:** يوجد بحري الخرطوم حقل تجارب حكومي يسمّى شمباط فيه إخصائيون بعلمي النباتات والكيمياء يبحثون في كلّ ما هو متعلق بالزراعة من مثل تحسين طرقها، واستنبات الأنواع الجيدة منها، ومقاومة آفاتها. وقد وجدنا ذلك المكتب منظمًا تنظيمًا يستوقف النظر، وألقى فيه علينا المستر ماسي العالم الكيميائي محاضرة تناول بها علل القطن واحدة واحدة شارحًا تطوراتها ووسائل علاجها، ففهمنا من بيانه أنهم استطاعوا أن يتغلبوا على مرض الذراع الأسود وتجذّع الأوراق: الأول بتحويل البذرة إلى كسب بعد استخراج زيتها، والثاني بإحراق الحطب كما ذكرنا آنفًا. وقد ظهر لهم أن القطن المسمى X ١٥٣٠ ذو مناعة طبيعية ضد التواء الورق. والمنتظر أن هذا الصنف من القطن سيكون له المستقبل في الجزيرة.

وشاهدنا هناك بعض الأصناف المصرية الجديدة التي ما زالت وزارة زراعتنا تختبرها بعد أن استنبطتها. ومن الأسف أن الـ X ١٥٣٠ لا وجود له في حقل تجارب وزارتنا، وكان يجب أن نجرب أصنافهم كما يجربون أصنافنا. ووجدنا في الحقل قطعًا شطرنجية زرعت فيها أصناف جديدة يختبرونها ويحافظون على شجيراتنا بتغطيتها بملاءات الشاش على الطريقة المعروفة.

ووجدنا أيضًا قطعة أرض زرعها نام نموًا عظيمًا بحيث لا يقدر محصول الفدان بأقل من ٧ قناطير، ويا حبذا لو جرّبت وزارة الزراعة والجمعية الزراعية الملكية هذا النوع في نطاق واسع وعلى توالي السنين لمعرفة ما تنتهي به التجربة بعد تأقلم هذا الصنف مدة طويلة.

ومما لمحناه أن حقل التجربة هذا متسع بما يزيد كثيرًا على مساحة حقل التجارب بالجيزة. وهو يروى بظلمبات تديرها ماكينات ديزل مركبة على صنادل من حديد لسهولة نقلها من محطة إلى أخرى، وهذه الصنادل تعلو وتنخفض مع ارتفاع مياه النهر وانخفاضها. وبهذه الطريقة يقتصد من نفقاتها ما يستطاع لو ثبتت على بناء.

أما الأراضي الأخرى الواقعة بحري الخرطوم مباشرة، والتي يملكها الأهالي، فقد زرنا منها مزارع حضرات عزيز كفوري أفندي، ومستر كونتوميخالوس، والدكتور معلوف، وإبراهيم بك عامر. فوجدنا التربة من الطمي الخفيف ذات خصب فوق

المتوسط، ووجدنا في المزرعة الأولى قمحاً يبشر بمحصول جيد جداً، ولكنهم لا يزرعون فيها القطن بالنظر لفداحة تكاليف حله ونقله وما تتقاضاه الحكومة من إتاوة عليه؛ ممّا يجعله غير مربح بأسعاره الحالية.

وفي الحقول الأخرى قد اقتصرُوا أيضاً على الأصناف الشتوية، وتركوا القطن في هذا العام عدا مستر كونتوميخالوس فقد زَرَعَهُ. وزرعه دون المتوسط.

وهناك حدائق فاكهة شجرها نام أحسن نموً، ولكن قيل لنا: إنّ ثمار البرتقال واليوسفي بالرغم من كبر حجمها ليس لها طيب المذاق الذي للثمار المصريّة، وذلك أنّها تنضج عاجلاً بتأثير الحرارة الزائدة.

أمّا عامة الأصناف الأخرى كالليمون المالح والتين والجوافة والمنجة وخصوصاً الموز فجيدة، غير أنّنا علمنا أن بعض هذه الحدائق تُصاب بذبابة الفاكهة، ولا يستعملون فيها طريقة العلاج المستعملة في مصر، وهي الرش بالفلوسليكات الصوديوم، حتّى إن بعضهم طلب ممّا إرسال التّعليمات الخاصّة باستعمالها، وقد أجبناه إلى هذا الطلب.

(٥) **العطبرة وبربر:** هذه الأراضي من معدن أراضي بحري الخرطوم تقريباً مع تفاوت قليل، وتصلح مثلها لزراعة الحبوب والقطن على ما ظهر لنا، وهي ملك لأهالي السُّودان ولفريق قليل من المصريين.

وتروى هذه المنطقة بالآلات الرافعة، وجوها أكثر ملائمة للزراع؛ نظراً لموقعها الجغرافي.

ففي زيداب مثلاً مساحة قدرها ٥٠٠٠ فدان يفضل قطنها قطن الجزيرة غلة وتيلة، وتوجد فيها الحبوب وخصوصاً القمح، فقد يبلغ محصول الفدان منه ٨ أرباب. وعلمنا أن ثمن الفدان الجيد فيها ممّا يروى من الساقية ١٠ جنيهات. وكثير من أهالي هذه المنطقة يؤثرون أن يُستخدموا سُفَرَجِيَّة في مصر والسُّودان فيحرمون الزراعة من يد عاملة تساعد على إبقائها.

وفي مجموع هذه المنطقة، المسماة بمديرية الشمال، يتمتع الأهالي بسعة من العيش بسبب انصرافهم إلى الخدم المذكورة، وهم يفحشون في تعاطي الشاي بحيث إنّهُ أحصى ما يستنفده كلّ واحد من السكر، فوجد أنه (٤٢) رطلاً في العام مع غلاء السكر لاحتكار الحكومة إياه، في حين أن البريطاني لا يستهلك من السكر أكثر من (٢٠٠) رطل في السنة. ويحسن أن نذكر هنا أنّ في العطبرة عدداً كبيراً من المصريين تستخدمهم مصلحة السكة الحديدية التي جعلت تلك العاصمة مركزها العمومي، وفيها ناد كبير للمصريين أكبر من النادي المصري بالخرطوم.

نضيف إلى ما تقدم أن الدوم مزروع بكثرة في هذه المنطقة، كما أنه يوجد أيضًا في جهات أخرى من السودان، ومحصوله يُعدُّ من موارد ذلك القطر؛ فإنَّ الدوم يستعمل لصنع الأزرار في أوروبا، وقد أنشئ مصنعان لعمل تلك الأزرار في العطبرة أحدهما لمصري استوطن السودان والآخر لإيطالي. وهذه الأزرار تصدر إلى إنكلترا وإيطاليا بنوع خاص، حيث تُصبغ وتُعرض للبيع. ولما كان في أسوان أشجار من الدوم كثيرة العدد فيحسن أن تتَّجه الأنظار إلى استغلال ثمارها صناعيًا كما هو جارٍ في السودان.

(٦) **تيسينيا في الأريتيرية:** أما وقد انتهينا من وصف مناطق الزراعة بالسودان فلا يخلو من الفائدة أن نقول كلمة عن منطقة تيسينيا الإيطالية في الأريتيرية.

ذهبنا إليها من كسلا، وهي تبعد عنها نحو ٦٢ كيلومترًا: يقوم بزراعة تلك المستعمرة شركة إيطالية يديرها السنيور جاسباريني الحاكم العام للأريتيرية سابقًا، وهي تُروى من نهر القاش، حيث أقيم خزان يقال إنه أنفق عليه نصف مليون جنيه، وبوساطة هذا الخزان تأخذ تيسينيا المياه بالقدر المتفق عليه بين حكومة السودان والحكومة الإيطالية؛ أي إن منسوب المياه إلى حد معين للأريتيرية، وما زاد على ذلك فهو للسودان.

والمساحة التي تسنَّى لهم زرعها قطعًا إلى الآن ٢٥٠٠ فدان يعطي الفدان منها في هذه السنة (٢٠٠) قنطارين ونصف قنطار من السكلاريدس.

والأشمونى لا يصلح في هذه المنطقة كما لا يصلح الأمريكي لشدة إصابته بدودة اللوز، وقد جُرب زرع الأمريكي والسكلاريدي في قطعة واحدة من الأرض فأصيب الأول بالدودة دون الثاني. ومحصول العام الماضي كان رديئًا، ومعدن الأرض متوسط الجودة، غير أن طريقة الزرع هي البعلية، والفرق في أسلوب الزراعة هو أن المسافة بين الشجيرة والأخرى ١٣٠ سنتيمترًا تبعًا لتجاربهم، والذي تبيَّن أنه أنفق على إعداد هذه المنطقة للزراعة ما لا يؤمل أن تعطيه من الربح ما يتناسب معه مهما جادت.

أما طريقة الزراعة، فإنَّهم يوزعون الأرض على الأهالي، ويقرضونهم مبالغ على كلِّ عمل من أعمال الزرع، حتَّى إذا ما حلَّ حين المحصول يكون مجموع ما اقترضه كلُّ شخص ٤٠ ليرا عدا ثمن التقاوي، وكل ذلك يُخصم من حصته التي توازي ٥٠ في المائة. وهناك ملحج للقطن فيه معصرة لزيت البذرة يصنع منه صابون لتوزيعه بالثمن على الأهالي.

أما الكُسب فيُستعمل غذاءً للمواشي أو سمادًا للزراعة. والذرة جميعها للفلاح.

ومياه القاش تحصر في ترع على مثال ما يجري في دلتا القاش. ولما كانت المساحة القابلة للزراعة في هذه المنطقة ٢٦ ألف فدان. فهم يرجون أن يعدوا ٢٥٠٠ فدان أخرى للقطن في العام القادم.
على أن زيادة الأراضي التي تزرع قطناً متوقفة على كمية ما يفيض من نهر القاش سنوياً.

إلى هنا انتهى بنا وصف ما وقفنا عليه من الحالة الزراعية في المناطق التي زرناها. ونودُّ قبل ختم هذا التقرير لو يسمح لنا بكلمة نزيدها، هي، من جهة، معاون على التَّقدُّم الزراعي السريع في السُّودان. ومن جهة أخرى قد تكون مرشداً للمصري الذي يريد أن يمد يده إلى يد السُّودان لتحقيق هذا التقدم.

من القواعد الماثورة التي جرت عليها جميع الأمم حين تعتمد إلى تأسيس اقتصادي في بلدٍ بَكْر كالسودان أن تُمنح كلُّ وسائل المؤازرة والترغيب، وفي مقدمتها بالطبع تسهيل طرق الزراعة نفسها، ثم توفير وسائل نقل الإنتاج بكلفة قليلة، وتشجيع تصديرها إلى الخارج ولو بمنح جوائز للتصدير ما زالت تُمنح في كثير من البلدان. وقد قلنا: إنَّ تكاليف النُّقل باهظة إلى حد أنها تُثني الأهلين عن بعض مزارعات تجود في أرضهم؛ لأنَّ تلك التكاليف تحمِّلها ما لا تطيق، فترخيص النوالين أمر ضروري، وكذلك ترخيص أجرة البريد والتلغراف، وتعبيد الطرق لسيارات النُّقل، ومن أكبر المغريات للمصريين على استيطان السُّودان لغرض زراعي أن تُوصَلَ البلدان من الشلال إلى حلفا بخط حديدي علمنا أن إنشاءه لا يصادف عقبات طبيعية كبيرة.

ولا ننسى بجانب ذلك ما يكون من شأن لمد الأسلاك التليفونية بين القطرين. ويسرُّنا أن نرحب كلَّ التَّرحيب باللجنة الاقتصادية المشتركة التي شرع في تشكيلها، وستجمع من رجال مصر ومن رجالات السُّودان خيرة من تُناط بهم الشؤون التي ستهتم بها تلك اللجنة، فإنها تستطيع أن تذلل أولاً وأولاً كلَّ صعوبة تحول دون تنمية صلات البلدين وتقويتها.

أمَّا مسألة تمكُّ المصريين بعد أن تكون قد أزيلت جميع العوائق التي أشرنا إليها في أثناء هذا التقرير، فهي مسألة نسبية وتقديرية يرجع فيها إلى رأي كلِّ راغب

في التملك: فقد يكون اقتناء أرض متوسطة الجودة أمرًا مربحًا إذا أمكن الحصول عليها بثمن ملائم، وأمكن استغلالها باطمئنان، واستطاع صاحبها أن يستكثر لها اليد العاملة، وهي من كبريات المصاعب في السودان كما أشرنا آنفًا.

وجملة القول: إننا ننصح للذين يخطر لهم هذا التملك — خصوصًا إذا أخرجت إلى حيز الوجود فكرة إنشاء شركة مصرية سودانية لهذا الغرض — أن يكون ما تبدأ به دراسة جميع العوامل الاقتصادية والزراعية في المنطقة المراد شراؤها، فتناط تلك الدراسة بإخصائيين يباشرونها محليًا. فإذا تملكت تلك الشركة بعد المباحث الوافية، فهي ستفيد المصريين أفرادًا بخبرتها المكتسبة من ممارسة العمل، وسيستسنى لها أن ترشدهم إرشادًا محكمًا مأمون العاقبة بالقدر الميسور.

وإذا تكلمنا عن التملك فلا يفهم ممَّا نرمي إليه أننا نقصد استنبات صنف معين كالقطن، بل الذي نراه وننصح به أن يتخير المصريون المناطق الشمالية التي يوجد فيها القمح وتعود زراعته فيها على أصحابه بكسب وافر، لا سيما وهو لا يحتاج إلى كثرة من الأيدي العاملة، فإنَّ هذا الاختيار يفيد مصر كما يفيد السودان؛ إذ يغني الأول عن استيراد القمح الأجنبية يوم نجدها في متناول اليد بالسودان واستيرادها منه يوسع نطاق الصادرات المصرية إليه. وفي ما ذكرناه عن نجاح مزارع القمح التي شاهدناها ما يشجع على درس هذه الفكرة بعناية خاصة.

هذا وإنا لنتمنى من صميم الفؤاد لذلك القطر الذي أكرم وفادتنا إكرامًا شرح صدورنا، وحرك فينا أواصر الود والإخاء القديم، ثمَّ زادنا سرورًا بما تبيناه فيه من طيب عنصر الأهلين وتعطشهم للتقدم والرقى أن يخطو خطوات واسعة في سبيل الرفاهية والعمران، وأن يشترك معه المصريون في هذا العمل الجليل اشتراكًا يعود عليهم وعلى جيرانهم الكرام بالخير الوفير العميم.

القاهرة في ١٠ مارس سنة ١٩٣٥

يوسف نحاس، مصطفى نصرت، أحمد أبو الفضل الجيزاوي

(٨-١) مشاهدات عن زراعة القطن في وادي النيل

تقرير قدمه فؤاد أباظة بك إلى لجنة القطن الدولية المشتركة المنعقدة بالقاهرة في ١٧ و ١٨، و ١٩ فبراير سنة ١٩٣٤

ننشر التّقرير المذكور المؤرخ في ١٧ فبراير سنة ١٩٣٤ فيما يلي:

يزرع القطن في جميع البلاد التي يمر النيل بها، ويقدر ما تنتجه تلك البلاد، وهي مصر والسودان وأوغندا والحبشة، بنحو أحد عشر مليوناً من القناطير، وإذا أضفنا نحو نصف مليون قنطار مقدار ما تنتجه البلاد المتاخمة مثل الكونغو البلجيكي وكينيا والصومال الطلياني والأترية، وهي البلاد المكونة لأفريقيا الشرقية والشمال الشرقي، لكان الناتج العام نحو ١١٥٠٠٠٠٠ — حصة مصر فيها نحو تسعة ملايين قنطار هذا العام، والباقي وقدره مليونان ونصف تخرجه البلاد الأخرى: تنتج أوغندا منها (٢٦٠٠٠٠) بالة، أي ١٣٠٠٠٠٠ قنطار باعتبار وزن البالة في هذه الأصقاع ٥٠٠ رطل، وكلها من النوع الأمريكي.

أما السودان فمحصوله ٧٠٠٠٠٠ قنطار، منها ٦٥٠٠٠٠ من القطن السكلاريدس المصري.

وفي أوغندا يزرع القطن في مساحات صغيرة مبعثرة على التلال والأحراش إلخ، ومن الغريب أن مجموعها ينتج هذا المقدار الكبير. ولقد قمت بزيارة في المنطقة القطنية الأكثر أهمية وزرت غيط التجارب في بوكالاسا الذي لا يبعد كثيراً عن بحيرة كيوجا، وهناك يشغل الإخصائيون في تحسين صفات القطن. أما مستعمرة كينيا فيظهر أنها تجد من زراعة البن والشاي والحاصلات الزراعية الأخرى أحسن مورداً من القطن، وكذلك الحبشة؛ فإن إنتاجها قليل. ولا تزال زراعة القطن عند بدئها في الصومال الطلياني عند جنالي وأفجوي على نهر الوبى شبالي، وكذلك في الإترية عند تسينايا على نهر الجاش.

أما السودان المصري الإنكليزي ففيه حركة كبيرة في أرض الجزيرة على النيل الأزرق وفي كسلا على دلتل نهر الجاش، وفي طوكر على حوض نهر

بركة، وكل هذه المناطق الثلاثة تزرع القطن السكلاريدس، وما بقي من السودان فيزرع القطن الأمريكي.

ويزرع قطن طوكر وكسلا على طريقة ريّ الحياض بعد فيضان بركة والجاهش للذين لا يتصلان بالبحر، بل تفيض مياهها الغزيرة في الفلاة، وتعقبهما زراعة القطن.

وينبع نهر الجاش في الحبشة مأراً بالأترية، وقد أقامت عليه الحكومة الإيطالية قناطر عند مزرعة تسينايا، ثم يمر بكسلا، وهناك حُفرت ترع رئيسية لتأخذ ماء الفيضان منه ويتفرع منها مساقٍ كثيرة.

وفي سنة ١٩١١ شَرَفني جلالة ملكنا المحبوب بالاتفاق مع عظمة المرحوم السلطان حسين كامل أبي الفلاح، مؤسس الجمعية الزراعية ورئيسها الأول، لزيارة الصومال الطلياني لبحث إمكان زراعة القطن هناك عل جوانب مجرى نهر الوبى شبالي — وعند عودتي من هذه الرحلة زرت الإترية والسودان، وكانت إقامة سدود على نهر الوبى شبالي ونهر الجاش والنيل الأزرق مشروعات وأفكاراً وأمانى.

أما في رحلتي الأخيرة في يناير وفبراير سنة ١٩٣٤، فقد رأيت أن تلك المشاريع قد حققت بالفعل، وزاد عليها جبل الأولياء الذي رأيت العمل فيه قائماً علي قدم وساق، كما رأيت تعلية أصوان قد تمت.

ليس من شأن هذه المذكرة بحث المشروعات الكبرى على النيل من إقامة قناطر وسدود وخزانات. ولكن لا مناص من الإشارة إليها لما لها من العلاقة المباشرة للتصرف في مياه النيل لإنتاج مقادير جديدة من القطن للعالم.

فبإقامة خزان سنار على النيل الأزرق (وكان مسمى خزان مكوار) خلقت مساحة جديدة في الجزيرة مقدارها ٣٠٠٠٠٠ فدان، زرع منها ٨٠٠٠٠ قطعاً في سنة ٢٥-٢٦ بعد افتتاح الخزان و١٠٠٠٠٠ فدان في موسم ٢٦-٢٧، وقد زيدت هذه المساحات من وقت لآخر حتى بلغت الآن ٧٥٠٠٠٠ فدان، منها ١٨٠٠٠٠ فدان تزرع قطعاً هذا العام، أي نحو ربع المساحة الجاري ريهها، والتي ينتظر أن تنتج نصف مليون قنطار. أما مساحة الجزيرة نفسها فتبلغ أربعة ملايين من الفدادين أو أكثر، وتتشم حكومة السودان أن تزرع منها ثلاثة ملايين في النهاية وفي المساحة التي يمكن وصول المياه إليها من التربة

التي حفرت بموازاة النيل الأزرق، والتي تأخذ المياه مباشرة من خزان سنار، ولكن زيادة الأراضي التي تزرع وزيادة مناسيب المياه التي تؤخذ خاضعة لاتفاقات ومراقبة من الحكومة المصريّة ولها علاقة مباشرة بكميات المياه التي تخزن من تعلية خزان أسوان، وإقامة خزان جبل الأولياء وما يتلوها من مشاريع الرّي الكبرى في بحيرة ألبرت نيانزا، وشق مجرى النيل في منطقة السدود، ومشروع إقامة سد في بحيرة تسانا في الحبشة، وربما على فيكتوريا نيانزا نفسها في أوغندا.

لم يمكّني ضيق الوقت من زيارة بحيرة تسانا مع أن الحكومة الحبشية تفضلت بالموافقة على وضع إحدى طياراتها تحت تصرفي لتنقلاتي في الحبشة، ولم أتمكن من الانتفاع بهذا العرض الثمين؛ لأنني كنت مرتباً بمقابلة لجنة القطن الدولية يوم ٤ فبراير ببورسودان لأقوم بزيارتي للسودان مع حضرات أعضاء اللّجنة، ولما لم تحضر اللّجنة وعدلت عن المجيء، قمت بالرحلة وحدي مع أسفي وأسف الجهات المختصة بالسودان التي رحبت كثيراً بتلك الزيارة — ومن واجبي أن أقرر مع السرور أن جميع التسهيلات لقيامي بهذه الزيارة ووقوفي على دخائل ما يجري هناك من التصرف في المياه إلخ وزراعة القطن، قد قدمت إليّ على أحسن وجه مُرضٍ. وأضيف على ذلك أن الرجال الإداريين والفنيين في منطقة الجزيرة والجاش كشفوا لي عن مصاعبهم عن طيب خاطر، وكما أن في زراعة القطن عندنا مصاعب وآفات وأمراضاً فعندهم قسطهم منها.

ويظهر أن أحسن قطن السودان هذا العام هو ما تخرجه دلتا نهر الجاش، ويأتي بعده قطن الجزيرة، أما قطن طوكر فقد علمت أنّه مصاب إصابة كبيرة بمرض التواء الورق، وكلها منزرعة سكلاريدس.

أما الأشموني والأقطان المصريّة الأخرى فلم تفلح زراعتها في السودان. ودل القطن الأمريكي على صلاحية زراعته في باقي أقطار السودان، سواء على المطر أو بالري، ولكنّه في الوقت نفسه يصاب بالآفات إصابة خطيرة عند زراعته في الجزيرة.

وينتظر أن ينتج الفدان من السكلاريدس في أرض الجزيرة ٢,٧٥ قنطاراً في المتوسط في مساحة قدرها ١٨٠٠٠٠ فداناً كما أسلفنا أو نحو نصف

مليون قنطار بالتقريب، وكذلك مائة ألف قنطار أو تزيد في منطقة الجاش ومائة ألف قنطار أخرى من طوكر وباقي السودان.

وهناك آراء متضاربة عن مستقبل أرض الجزيرة، ومن المصاعب التي تعترض زراعة القطن فيها مرض البلاك أرم ومرض التواء الأوراق، وهما أشدهما خطورة، ويلى ذلك دودة اللوز المصرية والسودانية ودودة اللوز الحمراء، ثم الشلل والسوس والحشرة المسماة تريس.

وقد عثر الفنيون على نبات من السكلاريدس فيه مناعة ضد مرض التواء الأوراق أسموه إكس ١٥٣٠، وسيزرع منه ١٠٠٠٠ فدان في الموسم القادم، وينتظر أن تزرع الجزيرة كلها منه في عام سنة ١٩٣٥-١٩٣٦.

وقد يتوقف على نجاح هذا القطن الجديد انتعاش الآمال بزيادة متوسط محصول الفدان في الجزيرة كلها من نصف قنطار إلى قنطار. ويلاحظ أن مرض البلاك أرم موجود في ترجمته الحرفية الذراع الأسود؛ إذ إن الفروع واللوزات المصابة في أنسجتها تسود ثم تنشف ويتعطل نبات القطن عن النمو والإنتاج.

ولحسن الحظ ليس في مصر أمطار كثيرة كأمطار السودان تساعد على انتشاره، ولكن ذلك لا يمنع أن يراقب سير هذا المرض بكل انتباه خشية ما لا تُحمد عقباه، والأمطار في السودان تنزل بكثرة وغزارة عادة في يولية وأغسطس، وهو وقت زراعة القطن في السودان، فتنتشر الأمراض بمساعدة المطر والرطوبة، ويقال إن تفريق الأرض بعد تقطيع القطن بألة خاصة في شهر مايو تفيد في قتل المرض وجارٍ عمل تجارب على ذلك.

ويزرع القطن بالجزيرة الآن في ربع الأرض المنزرعة بدلاً من الدورة الثلاثية لتفادي أضرار الحشرات والأمراض الفطرية إلخ.

وتظهر الأملح في بعض البقاع وعلى جوانب الترع فتشق مصارف سطحية لتصريفها.

أما شق المصارف — كما نعرفه بمصر — فلا ينفع في الجزيرة ذلك؛ لأن أرضها طينية ثقيلة لا تتشرب مياهها بسهولة؛ ولذلك لا تنفذ منها المياه للمصارف.

على أن جميع هذه المصاعب يشتغل في مقاومتها رجال قديرون من مصلحة الزراعة ونقابة زراعة القطن بالسودان من فنيين وإداريين، وقد

أعجبت بالمباحث القيمة المنتجة في غيط تجارب الجزيرة في واد مدني وغيط شمباط في الخرطوم بحري، وهناك نقط تجارب ومشاهدات أخرى في أنحاء الجزيرة.

وفي دلتا الجاش غيط تجارب قريب من بلدة أروما، ورأيت فيه مساحة صغيرة منزرعة من القطن الجديد إكس ١٥٣٠، وإنه ليلذ للناظر أن يرى مساحة شاسعة من القطن في دلتا الجاش تبلغ آلافًا من الفدادين عليها ثوب الصحة والنضارة خالية من الآفات والأمراض. لُوِيْزَاتُهَا ما بين مفتحة وخضراء سليمة حتَّى القمة من أعلى النبات

ويلاحظ أن زرع القطن في السُّودان وأوغندا والصومال والأريترية يبدأ في شهر يوليو، ويبدأ الجمع في شهر ديسمبر رويْدًا رويْدًا حتى شهر مايو، وفي بعض الجهات يمر الجَمَّاعون كلَّ أسبوع لالتقاط كلِّ ما يفتح، وهذه الطريقة تعطي قطنًا نظيفًا متجانس الدرجة، كما أنَّه لا يزرع في كسلا وطوكر والجزيرة إلَّا صنف واحد هو السكلاريدس، وليس هناك ما نعهده في مصر من خلط رتب القطن بعضها ببعض لتوليف ما نسميه TYPE تيب. وإني أهنيء مصلحة الزراعة بالسُّودان لما أصدرته من القوانين واللوائح لنقاوة بذور التقاوي، ومنع خلط أنواع الأقطان ببعضها في المحالج والمكابس كما قد يحصل أحيانًا عندنا في مصر، كخلط السكلاريدس بالبليون والفؤادي أو الجيزة ٧ أو غيرها في غرفة الفرفرة بالمكابس.

وقد يتساءل إخواننا الغزَّالون في لجنة القطن الدولية الممثَّلة لإنكلترا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا وسويسرا وتشيكوسلوفاكيا إلخ: ماذا عملت الحكومة المصريَّة في القرار الإجماعي الذي أصدره مؤتمر القطن الدولي في مصر سنة ١٩٢٧ لمنع خلط أنواع القطن بعضها ببعض في مكابس ميناء التصدير وجوابنا — هو بعينه ما أعلنَّاه في مؤتمر بارشِلونة في سنة ١٩٢٩ ومؤتمر باريس سنة ١٩٣١ ومؤتمر براج سنة ١٩٣٣ — أنَّا غير قادرين على إصداره بسبب هذا النِّظام الممقوت المسمَّى امتيازات الذي لا تزال مصر مثقلة بحديده وأغلاله، ولعلنا نتمكن قبل مؤتمر نابلي أو روما سنة ١٩٣٥ من فكها وإصدار هذا القانون الذي طلب تشريعه ممثلو الدول الأجنبية في مؤتمرات القطن الدولية بإجماعهم وإجماع الممثلين المصريين من الزراعة.^٢

ولقد وصلتُ صباح اليوم من رحلتي لإدراك أول انعقاد للجنة القطن الدولية في القاهرة، وتمكنت من تجهيز هذه المذكرة المختصرة على وجه السرعة، وإني أمل أن أكون قد نجحت في وصف زراعة القطن في وادي النيل، وإني مستعد للإجابة على كل ما يُقدم لي من الأسئلة والاستعلامات. وإني مدين لأصحاب السعادة حاكم السودان وأوغندا وكينيا والصومال الطلياني والأترية، والذين كان لي السرور بمقابلتهم جميعًا (عدا سعادة حاكم كينيا)، وحضرات رجالهم الزراعيين والفنيين والإداريين الذين تفضلوا بتسهيل مأموريتي على وجه مُرضٍ. وقبل أن أختتم كلمتي أبادر بالقول بأنَّ العناية تامة بإعطاء مصر ما يلزمها من مياه الرِّي، واستعمال ما يزيد عن احتياجاتها في رِّي وزراعة أراضي إخواننا السودانيين، ولكن الأحوال في الوقت الحاضر من الوجهة الاقتصادية والتَّجاريَّة البحتة ليست على ما يرام، بل يلزم زيادة التعاون والتَّأزر الزراعي والتجاري. أما كيف يكون ذلك فمن الوجهة الاقتصادية البحتة فإنَّ ذلك على حسب تخيلي الضعيف فليس من الصعوبة بمكان. أما من الوجهة السياسية فليس من شأن هذه المذكرة. اهـ.

فؤاد أباطة

(٢-٨) رأي عبد الحميد بك فتحي

تحدث حضرة صاحب العزة عبد الحميد فتحي بك — ناظر مدرسة الزراعة العليا بالجيزة سابقًا وعضو مجلس إدارة الجمعية الزراعية وأحد أعضاء البعثة الاقتصادية — عن رأيه فقال:

سأتحدث كرجل زراعي مصري، وأول ما أسجله لإخواننا السودانيين بالفخر هو شدة تعلقهم بمصر وأحوالها وأبنائها، ولا يمكنني أن أوفيهم حقهم من الشكر والتقدير على ما أحاطوا به بعثتنا من الحفاوة والترحيب، ولا أبالغ إذا قلت: إنَّه كان لقاء أخوين طال عليهما البعد، ولا أخص بهذا فردًا أو هيئة، فالكل كان سواء في الغبطة والبشر شعبيًا وحكومة، زراعيًا وتجارًا وصنَّاعًا. حتى إنَّنا شعرنا بلذعة التقصير في القيام بهذا الواجب من زمن بعيد.

ولم تكن هذه الرحلة فكرة طارئة أو بنت اليوم، بل كانت أمنية تجيش في نفس المصري والسُّوداني على السواء، فالنيل قد جمع بينهما من قرون وآماد، فلم نشعر عند حلولنا في ربوع السُّودان إلا أننا في جانب من جوانب وادي النيل، فاللغة والدين والعادات كلها واحدة. وأين سرت لا ترى إلا أنهاراً وعيوناً وودياناً كما ترى في مصر، وحتى النباتات والمزارع والطرق متشابهة تشابهاً كلياً، فهناك القطن والقمح والفول وغيرها.

يزرع القطن في أنحاء كثيرة في السُّودان، منها ما يزرع بنظام الرِّي، وأكبر ميادينه الجزيرة، ومنها ما يزرع القطن السكلاريدي، ومنها ما يزرع «بعلياً»، وهو ما يزرع بعد غمر الأرض بالمياه ولا يروى بعد ذلك، وهذا النوع يزرع في كسلا وتوكر. ففي كسلا أعدت طرق هندسية لغمر الأرض بالمياه. أما أرض توكر فتغمرها مياه نهر بركة وروافده، وتصادف أثناء وجودنا هناك أنهم كانوا يجنون القطن؛ لأنه يزرع عندهم في شهر يوليو وأغسطس.

والقطن البعلي المذكور نام لدرجة كبيرة، وقد بلغ ارتفاع شجيرات القطن نحو ١٧٠ سنتيمتراً، ويغل الفدان منه نحو ثلاثة قناطير، وهو من النوع الأمريكي، وهو يزرع عادة على مسافات كبيرة، سواء بين الخطوط وبعضها أو بين الشطرات. ويجرب هناك الآن نوع جديد من القطن يسمى «X ١٥٣٠»، وهو مستنبت من السكلاريدي المصري، ومميزته أنه يقاوم مرضي «الذراعة الأسود» و«تجدد الأوراق»، وهاتان الآفتان هما أظهر أمراض القطن في السُّودان. أما قطن الجزيرة فتقل غلة الفدان منه عنها في توكر وكسلا ومديرية بربر، ويرجع ذلك لكثرة الرِّي وللآفات الزراعية السالفة الذكر.

(٣-٨) زراعات الحبوب

شاهدنا مساحة واسعة لا تقل عن ثلاثة آلاف فدان في بلدة «البوقة» بعد مدينة «بربر»، مزروعة قمحاً وفولاً وقطناً، ولم نتمكن من تقدير درجة نمو القطن؛ لأنه كان قد نزعت شجيراته في الوقت الذي وصلنا فيه. أمّا القمح والفول فمن أحسن الأنواع، ولا يقل نموها عما عندنا، والسبب الأكبر في نجاح الزراعة بتلك الجهة راجع إلى الرِّي؛ فإنَّ للحكومة طلبات للرِّي بها.

(٨-٤) المحاصيل الأخرى

أمّا المحاصيل الأخرى فكثيرة ويطول الكلام عنها، وأهمها السمسم والأذرة بأنواعها والصبغ والدوم. وتقام للدوم سوق كبيرة يباع فيها ويصدّر إلى الخارج، ولعل أطرف ما أحدثك به عن الدوم الذي لا تعتد به في مصر أنّه من أمتن العناصر لعمل الأزرار، ومنه تعمل أفخر أنواع الأزرار في العالم.

ولما عُرفت فائدته هذه؛ أنشأ أحد التجّار معملاً للأزرار في العظيرة، ومنه تخرج أنواع الأزرار المختلفة، وليس ينقصها في الوقت الحاضر إلّا عمليتا (التخريم) والصبغ، وهي تصدر إلى إنكلترا لهاتين العمليتين فقط، وسمعنا من المشرفين على هذا العمل أنهم سيتمكّنون قريباً من إعداده بآلات التخريم وألوان الصباغة.

لا يخفى عليك أن السودان واسع جدّاً، وأن التربة لا تختلف كثيراً عن أرض مصر، فهناك أراضٍ سوداء وصفراوية ورملية وحجرية كما هو الحال في مصر وإن اختلفت في النوع من جهة وفي عناصر تركيبها من جهة أخرى، غير أنني أستطيع أن أوكد لك من الآن أنه يمكن زراعة مساحات لا تقل عن مساحة المنزرع في مصر إن لم تزد، ولا ينقصها إلّا المال والأيدي العاملة.

وقد تألّف لاتصال القطرين لجنتان واحدة في مصر من أعضاء البعثة وأخرى من إخواننا السودانيين، وسيكون الاتّصال بينهما مستمراً لبحث المواضيع الاقتصادية التي تهم البلدين وتنمية العلائق، وتسهيل سبل المواصلات والنقل وغيرها، وقد رأينا بادئ الأمر أن يكون اجتماعنا سنوياً ودورياً، بمعنى أننا نجتمع سنة في القاهرة وسنة في الخرطوم لتوثيق العلائق وتنمية موارد القطرين الزراعية والاقتصادية والعمرانية.

وممّا يؤسف له أن الاتّصال التليفوني بين مصر والسودان لا وجود له في حين تتصل مصر بجميع بقاع الأرض تليفونياً. وقد كان هذا من أهم المطالب التي عانيت بها البعثة، كما أن البعثة رأت أنه لإحكام الروابط بين البلدين، وخاصة من الوجهة الاقتصادية، أن تخفض أجور التلغراف ورسم الطرود ونولون البضائع إلى مثليها في مصر، وعلى ما أظن ستكون هذه المطالب محل عطف السلطات هنا وفي السودان.

وقد خطرت لأعضاء البعثة فكرة إنشاء شركة مصرية سودانية يكون غرضها الرئيسي مشترى أراضٍ بالسودان وزرعها، وهي فكرة جديرة بالتقدير إلّا أنها تحتاج لبحث طويل. وتسود الجميع هنا وهناك روح الموافقة على تأليف هذه الجمعية. واعتقادي أن القانون المعمول به في السودان بخصوص عدم تملك الأرض لغير

السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية (الجزء الثاني)

السُّودانيين لا يحول دون ذلك؛ لأنَّ هذا القانون صدر من زمن طويل، وكان المقصود منه وقت سنه عدم تمكين بعض الجاليات الأوربيَّة من شراء أراضٍ واسعة كان غرضهم الرئيسي منها المضاربة والكسب. اهـ

(٥-٨) أراضى دنقلا

الأراضى فى دنقلا مساحات صغيرة، وتزرع نخيلًا فى الغالب.

(٦-٨) أراضى حلفا والخرطوم

والأراضى بين حلفا والخرطوم عالية.

وكبار الزراع: كفورى، ويملك حوالى ٤٠٠٠ فدان، ومسيو كونتو ميخلوس ٤٠٠٠ فدان، ثمَّ إبراهيم عامر بك وغيره.

وكان فى بربر شركة الزيداب، وكانت تزرع عشرين ألف فدان. أسهم شركة السودان الزراعية تباع فى بورصة لندن لأى إنسان، وكانت قيمة السهم جنيهاً، ثمَّ صعد إلى أربعة جنيهاً، ثمَّ إلى ٢٢ شلناً، وسعره بين الصعود والهبوط.

ولا يجوز للسُّودانى أن يبيع أرضه إلَّا بإذن من مدير المديرية، إذ يفضل السُّودانى المشتري على المشتريين غير السُّودانيين، وأراضى الجزيرة مسجلة باسم الأهالى. وقد قسمت الشركة الزراعية أرض الجزيرة إلى أقسام صغيرة كلُّ قسم يسمى «حواشة». والأرض ملك للأهالى، تولت الحكومة عنهم تأجيرها للشركة. والشركة تصلح الأرض وتسلمها إلى الذين يقبلون زراعتها، وتعطيهم التقاوى وسلفية. تأخذ الشركة القطن وتحلجه فى محالجها، ويرسل القطن إلى إنكلترا.

(٧-٨) زراعة الدخان

زراعة الدخان مباحة فى المديرىات التى كانت تزرعه قبل الثَّورة المهدية، مثل جبال النوبة ودارفور، وهو على العموم دخان غير جيد، وقد حرم السيد أحمد محمد المهدي — زعيم الحركة المهدية — زراعته، ولما عاد الحكم الحالى فى السودان اقتصرَت الإباحة فى المديرىات التى كانت تزرعه قبل الثَّورة.

(٨-٨) جمعية زراعة القطن البريطانية

وقد نشرت في ٧ إبريل ١٩٣٥ جريدة «مانشستر جارديان» حديثاً للسِر وليام همبوري — رئيس جمعية زراعة القطن البريطانية — وقد عاد أخيراً من مصر والسودان. ومما قاله: «إن زارعي القطن في السودان يتوقعون الحصول في هذا الموسم على محصول أحسن بكثير ممَّا حصلوا عليه في بضع السنوات الأخيرة. وقد حصل الزارع منذ عامين على بذرة جديدة تقاوم دودة القطن، ولكنَّها لا تقاوم الآفة المعروفة باسم «بلاك آرم» مقاومة تامة، وهذا النوع من البذرة تنتشر زراعته في السودان.

وجاء السكلاريدي الجديد والقديم بغلة جيدة، وينتظر أن يزيد المحصول على ضعفه في العام الماضي، وأن يكون من نوع جيد، وعلى ذلك فإنَّ الآمال بتحسُّن الحالة الاقتصادية في البلاد أقوى منها منذ بضعة أعوام، كما أن هناك تفاؤلاً عاماً يشمل البلاد.

وأعرب السِر وليام عن ارتياحه إلى زيادة القطن الذي يزرع من بذرة القطن الأمريكي على مياه الأمطار بواسطة أناس لم يشتغلوا من قبل بزراعة شيء للتصدير، وقد كان لهذا تأثير كبير من حيث المدنية، وتقدمت الزراعة تقدماً عظيماً في المناطق الواقعة في جبال النوبة. والسُّكان هناك من الإفريقيين المعروفين بالخشونة من طراز رجال العصابات، وهم يعيشون على الفطرة، فلم يتعودوا ارتداء الملابس. وكانوا فيما مضى يُظهرون نفوراً كبيراً من الاحتكاك بالمدنية، فأخذوا الآن يهبطون من منازلهم الجبلية، ويزرعون كميات معينة من القطن في أراضيهم في السهول. وهم يدفعون ضرائبهم من النقود التي يحصلون عليها من بيع القطن، ويشترون القلائد والعقود والملح والسكر.

ويقدر محصولهم من نوع القطن الأمريكي الذي زرعه بمياه الأمطار في هذا الموسم بنحو ٣٠٠ ألف جنيه. ويجد ولاية الأمور أنفسهم الآن أمام مشكلة تحمل بعض الذين يشتغلون بالمشروعات التجاريَّة على الذهاب إلى هذه المناطق لإغراء هؤلاء الجماعة بالبضائع القطنية وغيرها. ومن الصعب تقدير عدد السُّكان، ولكن لا بد أن يكون كبيراً. وحكومة السودان مغتربة بما لزراعة القطن من الأثر في نشر الحضارة بين السُّكان، ولك أن تقدر معنى هذا القول متى علمت أن الأمر لا يتطلب وضع جنود للحراسة.

ومن المناطق الأخرى التي يزرع فيها القطن بمياه الأمطار، المنطقة الجنوبية القريبة من حدود أوغندا، وبين الملاكال ومنجلا، حيث تقطن في الغالب قبائل الشلوك

والنوير التي لم يسبق لها الاشتغال أيضًا بزراعة شيء من المحصولات التي تُباع. وقد أقلعت هذه القبائل الآن على أن يشن الغارة بعضها على بعض وعن نهب المواشي وسبي النساء، وشرعت تعيش هذه العيشة النافعة.

والتقدم في هذه المناطق ليس سريعًا كما هو الحال في منطقة النوبة، ولكن الصناعة في تقدم.

وتحتضن الحكومة الآن جميع الأعمال الخاصة بزراعة القطن وتتولى أمرها. وقد بذلت كل ما في وسعها في أثناء الضيق الاقتصادي لترويج الصناعة التي لو تركت للمصالح التجارية لأصبحت على الأرجح بصدمة قوية. أما سياسة الرئيس روزفلت الخاصة بحفظ أسعار القطن، فقد نفعت السودان نفعا كبيرا. اهـ.

تقرير السر وليم همبوري رئيس جمعية زراعة القطن

أصدرت جمعية زراعة القطن البريطانية التقرير الذي وضعه السر وليم همبوري عن زيارته الأخيرة لمناطق القطن في مصر والسودان في مايو سنة ١٩٣٥. وقد كان من أغراض زيارته درس التسهيلات اللازمة لخرن القطن في بورسودان، والسعي لمعرفة التأثيرات الضارة — إذا كانت هناك تأثيرات — في بالات القطن التي تخزن لمدة طويلة. ويقول السر وليم همبوري: إنه «لم يجد عيوبًا تذكر، سواء في طرق تخزين القطن أو شحنه من ميناء بورسودان، حيث توجد تسهيلات للتخزين يمكن مقارنتها مقارنة حسنة بالتسهيلات الموجودة في موانئ إنكلترا.

ومعامل الخليج التي تملكها الحكومة السودانية في بورسودان حسنة، ومن المحتمل أنها لا تقل من حيث معداتها الحديثة وإتقان العمل فيها.

وينتظر الحصول على محصول جيد من نوع القطن الأمريكي من المناطق التي تُروى بمياه الأمطار في جبل النوبة والشقة الواقعة في جنوبها بين الملاكال ومنجلة. وقد تقدمت زراعة القطن تقدمًا عظيمًا في جبال النوبة، بحيث يقدر مجموع المحصول في هذا الموسم بنحو ٣٤ ألف بالة من القطن الذي يتراوح طول تيلته بين ١ ١/٨ و ٦ ١/٨ قيراط، وهو يساوي ٨٠ إلى ١٠٠ بنط من كنتراتات القطن الأمريكي، وتوجد في هذه المنطقة بضعة معامل للخليج سيزاد عددها قريبًا».

ويقول السر وليم: «إن صناعة القطن هذه كلها أنشأتها مصلحة الزراعة بمساعدة الموظفين الإداريين، وهم لا يزالون يرعونها بعناية، وإذا ذكر المرء بين هؤلاء السُّكان الذين كانوا منذ أعوام قليلة لا يعرفون شيئاً عن المدنية ولا ينتجون إلاّ غذاءهم وحده، وكانوا مصدر قلق للسلطات المحلية، فإنّه لا يسعه إلاّ الثناء على الذين أقنعوا هؤلاء القوم الذين كانوا يعيشون عيشة العُزلة والبداءة بأن يهبطوا من المرتفعات ويصغوا إلى نصيحة الرجل الأبيض ثمّ ينتجوا محصولاً يمكن عرضه في الأسواق تربو قيمته على ربع مليون جنيه يجدون فيها ما يساعدهم على تسديد الضرائب وشراء ما يحتاجون إليه من الطعام وحاجيات المعيشة الأخرى. وهذه المنطقة لم تستغلّ تماماً، ومن المحتمل جداً الحصول منها على مائة ألف بالة أو أكثر في المستقبل القريب.

وليس هناك شك في أن أرض الجزيرة — بل جميع مناطق القطن في السودان — ستعطي في هذا الموسم محصولاً طيباً، سواء من حيث الكمية أو النوع، والواقع أنه ينتظر أن تعطي أرض الجزيرة غلة تزيد على أربعة قناطير للفدان، وقد تصل إلى الرقم الذي بلغته في سنة ١٩٣٢ وهو ٤,٠٣ قناطير. وبلغت غلة الفدان في كسلا ٤ ½ قنطار مقابل ٥,١٧ في سنة ١٩٣٢، وهو محصول حسن جداً.

وكل هذا القطن من نوع جيد يمكن استعماله، ولكنّه يختلف قليلاً من حيث النوع؛ نظراً لأنواع المختلفة التي تزرع من بذرة السكلاريدي التي لا يستهدف بعضها للأمراض والآفات. ا.هـ.

(٨-٩) الزراعة في منطقة سنكات

وصف الأديب صالح عبود بالخرطوم بحري «سنكات» فقال:

سنكات إحدى مراكز مديرية (كسلا) محاطة بالجبال، هواؤها جاف ومعتدل طول أيام السنة، وهي من أكبر مصايف السودان، يقصد إليها المصيفون بكثرة من مختلف الجهات المجاورة وغيرها. حتّى إن المساكن قد تضيق بهم في بعض الأحيان فيضطرون إلى السُّكنى في جيبت التي تبعد عنها بنحو ٨ كيلو تقريباً، وهي نقطة بسيطة الآن، وجميع أشغالها مرتبطة بسنكات. أما

سوق سنكات فلا بأس به، غير أنَّ حركته التجاريَّة تنشط في أيام المصيف التي تبدئ غالبًا من شهر مايو وتنتهي في أواخر أغسطس من كلِّ سنة، وأحيانًا تمتد لغاية أكتوبر، وذلك يتوقف على الرِّي في إقليم طوكر، وبعد انتهائه يغلق أغلب أصحاب الحوانيت محلاتهم ويقصدون إلى بورت سودان وسواكن وطوكر؛ لأنَّ المصيفين معظمهم من مزارعي طوكر.

شجرة الجوافة تؤتي أكلها في سنتين إلى ثلاث من تاريخ غرسها، بينما في الخرطوم لا تثمر في أقل من خمس سنوات، وهذا ممَّا يدلُّ دلالة أكيدة على أنَّ أرض الأولى أخصب وأنتج للفاكهة لأنَّ طينتها مخلوطة بالرمل، وأرض الثانية طينية لا تصلح كثيرًا للفاكهة إلَّا بعد مزج تربتها بالرمل والسباح.

وفي سنكات بعض بساتين، ولكن ماذا يوجد في هذه البساتين يا هل ترى؟ الجواب لا شيء، إلَّا القليل من البقول الصيفية التي تكثر زراعتها في الصيف، كالملوخية والبادنجان والفجل والجرجير والبطيخ الذي ينتج بكثرة في بعض السنين ويكون موردًا لربح عظيم، وليت أصحاب هذه الجنان فكروا في زراعة ما هو أدر للربح وأنفع كأشجار الفاكهة والبطيخ، ولا شك في نجاحها لو عرفوا كيفية توليدها بطريقة التجنيس واستجلاب البذور من مصر والخرطوم، على أنني لا أقول لهم أن يتركوا زراعة الخضروات التي تعوضهم أتعابهم، وقد يلاحظ بالسوق كثير من أنواع الفاكهة والخضروات المستجلبة من داخلية البلاد والخارج في أيام المصيف التي يمكن الاستغناء عن استجلابها فيما لو حُصَّت هذه الأرض بعناية من الحكومة بتشجيع أهالي سنكات ماديًّا لزراعة أنواع الفاكهة هناك، كان يمكن تصدير الفاكهة من سنكات للخارج، وقبل أن أختم هذه العجالة أريد أن أنوّه عن الرمان الذي ينتج بكثرة في أركويت، ولكن مع الأسف الشديد لا يوجد من يهتم باستثماره، وأركويت لا تبعد عن سنكات بأكثر من عشرين كيلو، وهي العاصمة الصيفية لصاحب المعالي حاكم السُّودان العام، وفيها فندق كبير تحت إشراف مصلحة السكة الحديد يؤمه المصيفون الأورباويون برحلات منظمة تديرها المصلحة المذكورة في أوقات مخصوصة من السنة، ولا يوجد فيها فندق للوطنيين.

وفي سنكات توجد جنيمة للحكومة منتظمة بالنسبة لبقية الجنائن الأخرى يحتكرها نادي توفيق بك في المصيف، ولا يوجد بها من الأشجار الصالحة إلَّا

بعض من شجيرات النخيل والرمان، ومن هنا يظهر لي أن أصحاب الجنائن لم يفكروا، ولولا ذلك لما أهملوا هذه الأرض التي تدرّ عليهم أضعاف ما ينفقون. ولو شَمَّروا عن ساعد الجد وابتدأوا من الآن باستحضار الأشتال، والشتلة الواحدة من الفاكهة لا تكلفهم أكثر من مائة مليم بما في ذلك نولون السكة الحديد؛ لجنوا ربكًا طائلاً في أقرب ما يتصوره العقل من الزمن، وأسباب المياه متوفرة لديهم، وفيها بعض الخواص المعدنية المفيدة لنمو النباتات.

ولا أكون مبالغاً إذا قلت إن بعض المساكن في سنكات توجد بها حدائق صغيرة غناء تثمر طيباً كحديقة حضرات الشيخ عبد المجيد فضل المولى من كبار مزارعي طوكر والشيخ محمد عبد الرحمن من كبار مزارعي طوكر أيضاً وآل عبود، فليتخذوها أنموذجاً لهم، وفيها من البرتقال واليوسفي وال نارنج والليمون والجوافة والعنب والياسمين ما يشرح الصدور فهنيئاً لهم بما غرست أيديهم. ١.هـ.

هوامش

- (١) راجع الفصل السادس من الجزء الثالث من هذا الكتاب.
- (٢) انظر نبذة بترجمة حياة حمدي سيف النصر بك بالجزء الثالث.
- (٣) صدر قانون منع خلط القطن سنة ١٩٣٤، ونفذ وأنشئ له مكتب بالإسكندرية تابع لوزارة الزراعة رئيسه مسيو فيليبو.
- (٤) تألفت هذه الجمعية سنة ١٩٠٣، وغرضها توسيع زراعة القطن في الإمبراطورية البريطانية، وفي سنة ١٩١٦ تألفت جمعية زراعة القطن الإمبراطورية، واعترف بها في سنة ١٩٢١ بأمر ملكي، ومنحت مليون جنيه لمساعدتها على البحث الفني ومكافحة آفات القطن والاستغناء بمحصوله في بلاد الإمبراطورية عن محصول أمريكا.

الفصل الخامس والعشرون

جغرافية السودان ومصر

يقع السودان «الحالي» في الشمال الشرقي من أفريقيا جنوبي مصر، يبدأ منها عند خط العرض ٢٢° إلى جنوب الخط ٥° من العرض الشمالي، ويبلغ طول هذه المسافة ١٢٠٠ ميل، ويحدُّ السودان شمالاً بمصر وشرقاً بالبحر الأحمر وأريتريا التابعة لإيطاليا وبلاد الحبشة، وغرباً بأفريقيا الاستوائية الفرنسية، وجنوباً مستعمرة أوغندا الإنكليزية والكونغو البلجيكي، ليمتد غرباً من بحيرة رودلف قاطعاً النيل عند نموله، وهي قرية في أقصى الجنوب.

وتبلغ مساحة السودان حوالي مليون ميل مربع، أي ضعفين ونصف مساحة المملكة المصرية. وقد نزلت حكومة السودان عن ثلث من الأرض ضُمَّت إلى طرابلس الغرب، ويقع الثلث الصحراوي في الشمال الغربي للسودان. وكان ذلك بمعاهدة بين السودان وإيطاليا سنة ١٩٣٤.

وسكان السودان قليلون، وإحصاؤهم مستحيل؛ لاتساع المساحة وتفرق القبائل أقل من تنقلهم فيها. ويقال: إنهم بلغوا عشرة ملايين قبل الثورة المهدية، وإنهم نقصوا إلى أقل من ثلاثة ملايين بعد انتهائها. وأصبح العدد الآن متراوحاً بين ستة ملايين وعشرة ملايين.

ويشغل السودان أكبر نصيب من وادي النيل، وتحيط بالسودان الهضاب عند حدوده الشرقية والغربية والجنوبية، وبين رأس نبال على البحر الأحمر إلى بحيرة رودلف في الجنوب صحاري واسعة، بها جبال وهضاب، منها الهضبة الحبشية، وهي عالية المواقع في الحبشة، ثم تميل إلى الهبوط عند السودان. وتقع غرب النيل صحارى واسعة حتى مرتفعات جنوبي كردفان وجبال النوبة، وبعض الجبال يصل ارتفاعه إلى ٢٥٠٠ متر كجبل قدير الذي أقام به المهدي مدة وجاءته الوفود تترى من أنحاء

السُّودان مصدِّقة دعوته مقبلة على مبايعته، وجبل طقيم وتاج الله. وجبل مرة على مقربة من دارفور وعلوُّه ٣٠٠٠ متر. وترتفع الأراضي عند بحر الغزال ابتداءً من بحر العرب وبحر الجبل، إلى خط تقسيم الماء الفاصل بين النيل والكونغو. وأشهر صحارى السُّودان: بيوضة، وهي جزء من صحراء ليبيا، والنوبة، وهي امتداد صحراء العرب شمالاً. وأهم واحات السُّودان: سليمة ولوجيا وبئر النطرون أو السُّلطان، وتقع كلها غربي النيل.

كان بالسُّودان ١٥ مديرية: وهي الخرطوم وعاصمتها الخرطوم، وبربر وعاصمتها الدامر، ودنقلة وعاصمتها مروى، وحلفا وعاصمتها حلفا، والبحر الأحمر وعاصمتها بورسودان، والنيل الأبيض وعاصمته الدويم، والنيل الأزرق وعاصمته واد مدني، والفونج وعاصمتها سنجة، وكسلا وعاصمتها كسلا، وأعالي النيل وعاصمتها ملاكال. وكردفان وعاصمتها الأبيض، ودارفور وعاصمتها الفاشر وجبال النوبة وعاصمتها تالودي، وبحر الغزال وعاصمتها واو، ومنجلا وعاصمتها منجلا. وفي كلِّ مديرية مأموريات «مراكز»: ففي الخرطوم: الخرطوم، أم درمان، الخرطوم بحري، وجبلي.

وفي بربر: أبو حمد وبربر والدامر وزيداب وشندي، وود حامد وعطبرة. وفي دنقلة: أرجو ودنقلة والخندق والدية وكورتى ومروى. وفي حلفا: حلفا والمحس وسكوت. وفي البحر الأحمر: سواكن ومحمد غول وسنكات وطوكر والعقيق وكارورة. وفي النيل الأبيض: الدويم والكوة وكوستي وتندلي والجبليين والقطنية. وفي النيل الأزرق: مدينة ود مدني ومركز ود مدني والمناجل ورفاعة والمسلمية وسنار والكاملين وأبو دليج.

وفي الفونج: سنجة ودندر «أبو هاشم» وكركوج والرصرير ودارفنج وكركم. وفي كسلا: كسلا وتمريز والبكانة «خشم القرية» والقضارف والمفازة والقلابات. وفي أعالي النيل: الرنك وملوت وكودوك وملاكال وتنجة وفنجاك ولنجتام ونيرول وأبونج وأيوض ونقطة خور أثر والناصر ونقطة جارجوانج ونقطتا أكوبو وبيبور وجامبله «محطة تجارية استأجرتها الحكومة من الحبشة».

وفي كردفان: بارادام دام وسوديري والأبيض وأم روابة ورهد والنهود وأبو زيد والأضية ومقلد.

وفي جبال النوبة: دلنج وسنجيكاي وكدوجلي ورشاد وتاج الله وتالودي واليري وهيبان والقوالب.

وفي دارفور: الفاشر وكتوم ونياله وأم كداده.

وفي بحر الغزال: واو وطنج ومشرع الرق ونيام ليل وراجه وديم الزبير وكفيكنجي ورومبيك ولاو وشامبي وجنب ومريدي ويامبيو وطمبورة.

وفي منجلا: دك فايول وبور وأمادي وطمبة وباي ولوكا والرجاف وتوريت وأكوتوس ولوزنجا وعدالي وأوباري وكاجوكاجي ومنجلا.

وتكثر الأمطار في الجنوب الشرقي. والجو في الشمال جافٌ، مع حرارة شديدة في الصيف «وخاصة في إبريل ومايو ويونية. تصل إلى ١٢٠°» فارنهایت، وبرودة شديدة في الشتاء، حيث تنزل بعض الأمطار.

في الجنوب: الجو حار رطب.

وفي الشرق: رطب — لا سيما في فصل الأمطار — وفي الهضبة الحبشية بارد صحي، وفي السهول رطب غير صحي.

وفي الغرب: حار وجاف صحي، وحرارته ليست شديدة.

جدول مديريات السودان قبل الإدماج الأخير

المديرية	البندر	المديرية	البندر
الخرطوم	الخرطوم	كسلا	كسلا
بربر	الدامر	أعالي النيل	ملاكال
دنقلة	مروى	كردفان	الأبيض
حلفا	حلفا	جبال النوبة	تلودي
البحر الأحمر	بورسودان	دارفور	الفاشر
النيل الأبيض	الدويم	بحر الغزال	واو
النيل الأزرق	واد مدني	منجلا	منجلا
الفونج	سنجا		

(١) إدماج المديریات

ورئي أخيراً إدماج المديریات في بعضها، كما ألغيت مراكز بسبب إنشاء المحاكم الأهلية. أدمجت مديريات حلفا وبربر ودنقلا، وأصبحت باسم المديرية الشمالية وعاصمتها الدامر. وأدمجت النيل الأزرق والفونج باسم النيل الأزرق عاصمتها واد مدني. أدمجت مديريتا البحر الأحمر وكسلا — أصبحتا مديرية كسلا — ماعدا بورسودان، فقد أصبحت محافظة. وأدمجت مديريات النيل الأبيض وأعالي النيل وملاكال، وأصبحت مديرية ملاكال عاصمتها ملاكال. أدمجت بحر الغزال في منجلا باسم مديرية خط الاستواء وعاصمتها جوبا.

(٢) جغرافية النيل في رأي العرب

جاء في مقدمة ابن خلدون تحت عنوان «تفصيل الكلام على هذه الجغرافيا»:

الإقليم الأول وفيه من جهة غربية الجزائر الخالدات التي منها بدأ بطليموس يأخذ أطوال البلاد وليست في بسيط الإقليم، وإنما هي في البحر المحيط جزر متكاثرة أكبرها وأشهرها ثلاثة، ويقال إنها معمورة، وقد بلغنا أن سفائن الإفرنج مرت بها في أواسط هذه المائة، وقاتلوهم فيها فغنموا منهم وسبوا وباعوا بعض أسراهم بسواحل المغرب الأقصى، وصاروا إلى خدمة السلطان، فلما تعلموا اللسان العربي أخبروا عن حال جزائرهم، وأنهم يحتفرون الأرض للزراعة بالقرون، وأن الحديد مفقود بأرضهم، وعيشهم من الشعير، وماشيته المعز، وقتالهم بالحجارة يرمونها إلى خلف، وعبادتهم السجود للشمس إذا طلعت، ولا يعرفون ديناً، ولم تبلغهم دعوة، ولا يوقف على مكان هذه الجزائر إلا بالعثور لا بالقصد إليها؛ لأن سفر السفن في البحر إنما هو بالرياح ومعرفة جهات معها بها ولا أين يوصل، وإذا مرّت على الاستقامة من البلاد التي في ممر ذلك المهب، وإذا اختلف المهب وعلم حيث يوصل على

الاستقامة حوذي به القلع محاذاة يحمل السفينة بها في القوانين في ذلك محصله عند النواتية والملاحين الذين هم رؤساء السفن في البحر والبلاد التي في حفاقي البحر الرومي وفي عودته مكتوبة كلها في صحيفة على شكل ما هي عليه في الوجود وفي وضعها في سواحل البحر على ترتيبها ومهابّ الرياح وممراتها على اختلافها مرسوم معها في تلك الصحيفة، ويسمونها الكنباص، وعليها يعتمدون في أسفارهم، وهذا كله مفقود في البحر المحيطي؛ فلذلك لا تلج فيه السفن؛ لأنّها إن غابت عن مرأى السواحل فقلّ أن يُهتدى إلى الرجوع إليها مع ما ينعقد في جو هذا البحر وعلى سطح مائه من الأبخرة الممانعة للسفن في مسيرها، وهي لبُعدها لا تدركها أضواء الشمس المنعكسة من سطح الأرض فتحللها، فلذلك عُسّر الاهتداء إليها، وصُعِبَ الوقوف على خبرها.

وأما الجزء الأول من هذا الإقليم ففيه مصب النيل الآتي من مبدئه عند جبل القمر كما ذكرناه، ويُسمّى نيل السودان، ويذهب إلى البحر المحيط فيصب فيه عند جزيرة أولئك، وعلى هذا النيل مدينة سلا وتكرور وغانة، وكلها لهذا العهد في مملكة ملك مالي من أمم السودان، وإلى بلادهم تسافر تجار المغرب الأقصى، وبالقرب منها من شماليها بلاد لمتونة وسائر طوائف الملثمين ومفاوز يجولون فيها، وفي جنوبي هذا النيل قوم من السودان يقال لهم: طلم، وهم كفار، ويكتون في وجوههم وأصداعهم، وأهل غانة والتكرور يغيرون عليهم ويسبونهم ويبيعونهم للتجار فيجلبونهم إلى المغرب وكلهم عامة رقيقة، وليس وراءهم في الجنوب عمران يُعتبر إلّا أناسي أقرب إلى الحيوان العجم من الناطق، يسكنون الفياقي والكهوف، ويأكلون العشب والحبوب غير مهياة، وربما يأكل بعضهم بعضاً وليسوا في عداد البشر. وفواكه بلاد السودان كلها من قصور صحراء المغرب مثل توات وتكرارين ووركلان، فكان في غانة فيما يقال ملك ودولة القوم من العلويين يُعرفون ببني صالح، وقال صاحب كتاب زجار: إنّه صالح بن عبد الله بن حسن بن الحسن، ولا يُعرف صالح هذا في ولد عبد الله بن حسن. وقد ذهبت هذه الدولة لهذا العهد، وصارت غانة لسلطان مالي، وفي شرقي هذا البلد في الجزء الثالث من هذا الإقليم بلد كوكو على نهر ينبع من بعض الجبال هنالك،

ويمر مغرباً فيغوص في بلاد الجزء الثاني، وكان ملك كوكو قائماً بنفسه، ثم استولى عليها سلطان مالي، وأصبحت في مملكته، وخربت لهذا العهد من أجل فتنة وقعت هناك نذكرها عند ذكر دولة مالي في محلها من تاريخ البربر وفي جنوبي بلد كوكو بلاد كاتم من أمم السودان، وبعدهم ونفارة على ضفة النيل من شماليه وفي شرقي بلاد ونفارة وكاتم بلاد زغاوة وناجرة المتصلة بأرض النوبة في الجزء الرابع من هذا الإقليم، وفيه يمر نيل مصر ذاهباً من مبدئه عند خط الاستواء إلى البحر الرومي في الشمال، ومخرج هذا النيل من جبل القمر الذي فوق خط الاستواء بست عشرة درجة، واختلفوا في ضبط هذه اللفظة فضبطها بعضهم بفتح القاف والميم نسبة إلى قمر السماء لشدة بياضه وكثرة ضوئه، وفي كتاب المشترك لياقوت بضم القاف وسكون الميم نسبة إلى قوم من أهل الهند، وكذا ضبطه ابن سعيد، فيخرج من هذا الجبل عشر عيون تجتمع كل خمسة منها في بحيرة، وبينهما ستة أميال، ويخرج من كل واحدة من البحيرتين ثلاثة أنهار تجتمع كلها في بطيحة واحدة في أسفلها جبل معترض يشق البحيرة من ناحية الشمال، وينقسم مأوها بقسمين؛ فيمر الغربي منه إلى بلاد السودان مغرباً حتى يصب في بحر المحيط، ويخرج الشرقي منه ذاهباً إلى الشمال على بلاد الحبشة والنوبة وفيما بينهما.

وينقسم في أعلى أرض مصر فيصب ثلاثة من جداوله في البحر الرومي عند الإسكندرية ورشيد ودمياط، ويصب واحد في بحيرة ملحقة قبل أن يتصل بالبحر في وسط هذا الإقليم الأول، وعلى هذا النيل بلاد النوبة والحبشة وبعض بلاد الواحات إلى أسوان، وحاضرة بلاد النوبة دنقلة، وهي في غربي هذا النيل وبعدها علوة وבלاق، وبعدهما جبل الجنادل على ستة مراحل من بلاق في الشمال، وهو جبل عالٍ من جهة مصر منخفض من جهة النوبة، فينفذ فيه النيل ويصب في مهوى بعيد صباً مهولاً، فلا يمكن أن تسلكه المراكب، بل يحول الوسق من مراكب السودان فيحمل على الظهر إلى بلد أسوان قاعدة الصعيد، وكذا وسق مراكب الصعيد إلى فوق الجنادل، وبين الجنادل وأسوان اثنتا عشرة مرحلة والواحات في غربها عدوة النيل، وهي الآن خراب، وبها آثار العمارة القديمة، وفي وسط هذا الإقليم في الجزء الخامس منه بلاد الحبشة واديأتي من وراء خط الاستواء ذاهباً إلى أرض النوبة، فيصب هناك

في النيل الهابط إلى مصر، وقد وهم فيه كثير من الناس وزعموا أنه من نيل القمر، وبطلليموس ذكره في كتاب الجغرافيا، وذكر أنه ليس من هذا النيل. ا.هـ.

(٢-١) جغرافية مصر

تشتمل بلاد القطر المصري على الأقسام الآتية:

(١) **مصر الأصلية:** وهي عبارة عن الزاوية الشمالية الشرقية من قارة أفريقيا، وتمتد جنوباً من البحر الأبيض المتوسط إلى خط عرض ٢٢ شمالاً، وشرقاً من خط الزوال ٢٥ إلى قنال السويس وخليج السويس والبحر الأحمر. وتنقسم مصر الأصلية إلى ثلاثة أقسام متناسبة: وادي النيل والدلتا، صحراء ليبيا أو الصحراء الغربية، صحراء العرب أو الصحراء الشرقية.

(٢) **شبه جزيرة سيناء:** وهي عبارة عن جزء من قارة آسيا يمتد شرقاً من قنال السويس إلى الخط الواصل بين رفح على شاطئ البحر الأبيض المتوسط وبين طابا بالقرب من رأس خليج العقبة، وتسكنها قبائل من البدو ما عدا مدن العريش والطور والقنطرة. وتعرف شبه جزيرة سيناء إدارياً باسم محافظة سيناء، وهي ضمن المناطق التي تشرف عليها مصلحة الحدود.

(٣) **عدة جزر في خليج السويس والبحر الأحمر:** أهمها جويال وشدوان وقفاطين وزبرجد أو جزيرة سان جون (القديس يوحنا).

وتبلغ مساحة مصر حوالي ١٠٠٠٠٠٠ كيلو متر مربع أو أقل من المساحة الكلية صالحة للزراعة ولسد حاجة عدد محدود من السكان، والباقي منها يحتوي على أراضٍ صحراوية قاحلة يسكنها قليل من الأعراب الرُّحَّل.

وقد بلغ عدد سُكَّان القطر المصري حسب الإحصاء الأخير الذي عمل في سنة (١٩٢٧) ١٣٢١٧٨٦٤ نسمة، أكثر من ٩٩ منه يسكن وادي النيل والدلتا ومديرية الفيوم ومنطقة قنال السويس، والباقي مبعثر في الصحاري وشبه جزيرة سيناء، ونسبة عدد السكان تبلغ ٤٥٠ نسمة في الكيلو متر المربع من وادي النيل والدلتا. أمَّا في

الصحاري فإنَّ تلك النسبة هي نسمة واحدة في كلِّ ١٣ كيلومترًا مربعًا. أمَّا مدينة القاهرة — وهي عاصمة القطر المصري — فإنَّها أكبر مدينة في أفريقيا، وقد بلغ عدد سكانها في إحصاء سنة (١٩٢٧) ١٠٦٤٠٦٧ نسمة.

الشاطئ: يبلغ طول شاطئ القطر المصري ٢٤٠٠ كيلومتر تقريبًا أو ١٣٠٠ ميل جغرافي، وشاطئ البحر الأبيض المتوسط مستوٍ ورملي ما عدا الجهات الغربية لمدينة الإسكندرية؛ فإنَّها مكوَّنة من هضاب صخرية قليلة الارتفاع قريبة من البحر في بعض المواضع. أمَّا على امتداد شاطئ البحر الأحمر فيوجد سهل رملي أو حصوي منحدر يفصل بين الجبال والبحر، وتلك الجبال ترتفع كثيرًا على مسافة قريبة في داخل البلاد، وتقترب كثيرًا من البحر في جهات أخرى، خصوصًا عند خليجي السويس والعقبة؛ فإنَّ مياههما تتلاطم بسفوح الجبال، وترى غالبًا في كلِّ مكان على امتداد شاطئ البحر الأحمر سلسلة صخور مرجانية كثيرة، توجد عدة من الجزر الأخرى بعيدة عن شاطئ البحر، وفضلاً عمَّا في مصر من الثغور الثلاثة العظيمة: الإسكندرية وبورسعيد والسويس، فإنَّ بها أيضًا ثغورًا ومرافئ أخرى معدَّة لرسو المراكب الكبيرة، أهمُّها على التوالي: السُّلُوم ومرسى مطروح على شاطئ البحر الأبيض المتوسط، والطور وأبو زنيمة والزيتية وجمسة وهرغادة على خليج السويس، وسفاجة والقصير وحلايب على البحر الأحمر.

وادي النيل والدلتا: نهر النيل هو أهم الظواهر الجغرافية في مصر، وعليه تتوقف حياتها الزراعية، ويبلغ الجزء الممتد منه في مصر من وادي حلفا في أقصى الجنوب إلى رشيد ودمياط على شاطئ البحر الأبيض المتوسط ١٥٠٠ كيلومتر.

أمَّا في جنوب القاهرة، فإنَّ وادي النيل يسير منحصرًا بين صخور شاهقة يبلغ ارتفاعها عن سطح النهر أكثر من ٣٠٠ متر في بعض المواقع، ومن هذه الصخور تؤخذ معظم أحجار البناء، ويختلف اتساع الوادي من أقل من كيلومتر في المواضع التي بها أحجار الجرانيت والأحجار الرملية في جنوب أسوان إلى أكثر من ٢٠ كيلومترًا فيما بين أسويط والقاهرة حيث يتكوَّن معظم صخورها من حجر الجير. والأرض الصالحة للزراعة في الوجه القبلي عبارة عن الطبقة المستوية من وادي النيل، وهي المحصورة بين مجرى النهر والصخور المحيطة به. أمَّا في شمال مدينة القاهرة فإنَّ الأراضي الزراعية تمتدُّ من الدلتا على شكل مروحة غير منتظمة، وتشتمل على مديريات الوجه البحري السَّتِّ. ومديرية الفيوم ذات الأرض الخصبة والواقعة في

منخفض من صحراء ليبيا على بعد ٩٠ كيلومترًا جنوب غربي مدينة القاهرة، وإن كانت خارجة عن حوض وادي النيل، ولكنها تُروى من مياه النهر بواسطة ترعة كبيرة يبلغ طولها أكثر من ١٥٠ كيلومترًا معروفة باسم بحر يوسف، ولا يتصل بالنيل رافد مطلقًا في كل مجراه الطويل في مصر، حيث يقل في الواقع سقوط الأمطار لدرجة أن ما يفقده النيل بالتبخر يزيد كثيرًا جدًا على كمية ما يسقط من المطر في هذه البلاد.

ويستمد النيل ماءه من الأمطار الغزيرة التي تسقط في مناطق خط الاستواء بإفريقية، ويختلف ارتفاع الفيضان في القطر المصري سنويًا تبعًا للمواسم الممطرة والجافة التي تتعاقب على هضاب الحبشة وبلاد السودان التي تعتبر حوض تجمع لمياه النيل.

ويبدأ النيل في الزيادة عند مدينة القاهرة في شهر يولية، ويصل إلى النهاية العظمى (التي تزيد عن أربعة أمتار من منسوبه مدة التحريق) حوالي منتصف شهر سبتمبر، ثم ينخفض إلى الحد الأدنى في شهر مايو، ويختلف مقدار تصرف النهر المار بالقاهرة من ٢٥ مليون طن في اليوم مدة التحريق إلى ٨٠٠ مليون طن في اليوم وقت الفيضان. وعند انخفاض النيل يكون ماؤه رائقًا ولكنه يتغير وقت الفيضان ويصير معكّرًا ضاربًا إلى السُمرة كلون الشكولاته؛ نظرًا لوفرة ما يعلق به من الرواسب أو الطمي الذي يحمله أثناء جريانه في جبال الحبشة، وبسبب احتواء هذا الطمي على المواد المخصبة كان هو العامل الأساسي في خصوبة أراضي القطر المصري.

وتوجّه عناية مهندسي الري إلى الاحتفاظ بمياه النيل وحصرها بين ضفتيه وقت الفيضان، ثم توزيعها على الأراضي بواسطة الترع: أما خزّان أسوان الكبير فإنّ الغرض منه حجز كمية من مياه النيل عند أول دور من أدوار نقصانه السريع وإطلاقه وقت الصيف تخفيفًا لما قد يحصل في مياهه من النقص مدة التحريق. وقد أنشئت قناطر عند إسنا وأسيوط وقرب القاهرة وزفتى بقصد مراقبة توزيع المياه على ترع الري الكبيرة.

صحراء ليبيا أو الصحراء الغربية: تمتد صحراء ليبيا الشاسعة الأرجاء من غرب وادي النيل إلى بلاد طرابلس الغرب، وفي الجهة الشمالية منها تتكون معظم الصخور السطحية من حجر الجير؛ أمّا في الجهة الجنوبية فإنّه يكثر انتشار الحجر الرملي.

وجبل عوينات (١٩٠٧ أمتار)، وهو أعلى القمم بها، يقع في أقصى الطرف الجنوبي الغربي من الأراضي المصريّة، وهو — مثل قمم جبال الصحراء الشرقية وشبه جزيرة سيناء — يتكون من صخور نارية. والسلاسل الطويلة من التلال الرملية التي لا يمكن عبورها والممتدة من شمال الشمال الغربي إلى جنوب الجنوب الشرقي لمسافات تبلغ ٥٠٠ كيلومتر هي أجلى ظاهرة لصحراء ليبيا التي هي في جملتها من أكثر مناطق الدنيا ذات الأرض القاحلة وغير الآهلة بالسكان، غير أنّ بها عددًا من المنخفضات به آبار وينابيع كافية لري مساحات قليلة وسد حاجة الآلاف من السكان، وهذه المنخفضات عبارة عن الواحات الغربية التي أهمها (من الجنوب الشرقي إلى الشمال الغربي): الواحات الخارجة والداخلة والفرافرة والبحرية وسيوه، وتتصل الواحات الخارجة بوادي النيل بواسطة سكة حديدية. وأمّا معظم الواحات الأخرى فبعد أن كان الوصول إليها فيما مضى يقتضي سفرًا طويلًا شاقًا على ظهور الجمال في أرض مقفرة خالية من الماء أصبح الآن بفضل الطرق التي مهدتها مصلحة الحدود للسيارات على قيد ساعات معدودة. أمّا واحة سيوة ومديرية الفيوم فمنخفضتان عن سطح البحر، ويقع بينهما منخفض القطارة الواسع الأرجاء الذي تبلغ مساحته حوالي ١٨٠٠ كيلومتر مربع، وهو أوطأ من سطح البحر، وتقع أوطأ نقطة فيه على منسوب ١٣٤ مترًا تحت سطح البحر الأبيض المتوسط. وإمكان الانتفاع اقتصاديًا من مشروع توليد القوى الكهربائية من منخفض القطارة لا يزال قيد البحث الدقيق. والمعادن التي تستخرج من صحراء ليبيا في الوقت الحاضر هي النطرون أو الصودا الطبيعية التي توجد في بحيرات وادي النطرون الواقعة على مسافة ١١٠ كيلومترات شمال غربي مدينة القاهرة. ويستعمل النطرون على الخصوص في صناعة الصابون البلدي، ويوجد نوع من صخور الفوسفات في الواحات الداخلة وحجر الشب في الواحات الخارجة ومعادن الحديد في الواحات البحرية، غير أنّ النفقات العظيمة التي تلزم لنقل هذه المعادن تحول دون استخراجها والانتفاع بها تجاريًا. ولا يعلم ما يدلُّ على وجود أثر للبترول في صحراء ليبيا، وكذا منابع الزيت فإنّه يشرع في البحث عنها في تلك البقاع إلى الآن.

وتنقسم صحراء ليبيا إداريًا إلى محافظتين تابعتين لمصلحة أقسام الحدود: إحداهما تشمل القسم الشمالي بما فيه الواحات البحرية والفرافرة تعرف بمحافظة

الصحراء الغربية، والأخرى الجزء الجنوبي بما فيه واحات الخارجة والداخلة، وتُسمى بمحافظة الصحراء الجنوبية.

صحراء العرب أو الصحراء الشرقية: تُعرف المنطقة الواقعة بين النيل والبحر الأحمر بصحراء العرب أو الصحراء الشرقية، ولو أنَّها تشبه صحراء ليبيا في عدم وجود الماء بها غير أنَّها تختلف كثيرًا عنها، فبدلاً من الهضاب المتماثلة الواسعة الأرجاء التي تتكون منها المنطقة التي على الجانب الآخر من النَّهر؛ فإنَّ بالصحراء الشرقية ظواهر طبيعية متنوعة أهمها سلسلة الجبال الوعرة المرتفعة التي تمرُّ في وسطها، ويتكون معظمها من طبقات من الصخور النارية، وتمتد من الشمال الغربي من بلاد الحبشة إلى ما يقرب من السويس، وهناك تظهر ثمانية كائنات كتلة منفصلة عن جبال شبه جزيرة سينا، وأشهر قمم هذه الجبال الموجودة بالقطر المصري (من الشمال إلى الجنوب) جبل غريب (ارتفاعه ١٧٥٦ مترًا)، وجبل أبو دخان (١٦٦٢ مترًا)، وجبل الشايب (٢١٨١ مترًا)، وجبل حماتة (١٩٧٨ مترًا)، وجبل فريد (١٣٦٦ مترًا)، وجبل جيرف (١٤١٩ مترًا)، وجبل شنديب (١٩١٢ مترًا)، وجبل علبة (١٤٢٨ مترًا). وتحيط بسلسلة جبال من الجهة الغربية بين محورها والنيل هضاب من الحجر الرملي والجيري تخترقها وديان كثيرة الطول والعمق بها كثير من الآبار ومنابع المياه وكذا الأعشاب البرية. ولما كان محور هذه الجبال أقرب إلى البحر الأحمر منه إلى النيل كانت منحدرات الجبال الشرقية على الدوام أكثر انحدارًا منها في الجهات الغربية؛ ولذا تنعدم الهضاب لمسافات طويلة على شاطئ البحر الأحمر، ويكثر وجود الآبار والينابيع في الجهات الجنوبية من الصحراء الشرقية عن الجهات الشمالية منها؛ لأنَّ الجهات الجنوبية قريبة من مناطق خط الاستواء الممطرة، ونسبة الطرق الممتدة في الصحراء الشرقية غالبًا بين الوديان الشهيرة من بئر إلى بئر. وقد ترى هنا وهناك أكواخًا صغيرة للأعراب الرُّحَّل الذين من عددهم القليل يتكون سُكَّان هذه البقاع. وتربية الجمال السريعة العدو تقوم بها قبائل البشارين الذين يسكنون الجهات الجنوبية للصحراء الشرقية، لا سيما بالقرب من جبل علبة.

ولا تخلو الصحراء الشرقية من الثروة المعدنية، وقد عُمِلت في السنين الأخيرة محاولات جديدة للبحث عن إيجاد مراكز معينة لهذه المعادن التي عُلِم أنَّها توجد في بعض الأماكن لاستخراج ما فيها والانتفاع به، ولا يزال كثير من جغرافية هذه الجهات الاقتصادية قيد الكشف في القطر المصري، ولكن البترول يُستخرج بكميات

وافرة من جمسة وغرادة على شاطئ خليج السويس، ويستخرج الفوسفات كثيرًا من الجهات المجاورة لسفاجة، ولا يزال ما يستخرج من البترول من الينابيع المصرية غير كافٍ لسد حاجة البلاد، إلا أنه من المأمول كشف ينابيع جديدة. أما الفحم فإنه قد كشف في عدة جهات طبقات صغيرة في صخور الصحراء محتوية على مادة الكربون. غير أنه للأسف لم تكشف من بينها طبقات فحمية يمكن الاعتماد عليها، وليس هناك أمل في كشف غيرها في المستقبل. وقد أدت قلة وجود الفحم في مصر مع قلة وجود الخشب أيضًا إلى الاهتمام بالبحث عن سائل الوقود اهتمامًا لم يسبق له مثيل.

ويصدر إلى الخارج جميع ما يستخرج من الفوسفات من سفاجة وغيرها لعدم حاجة البلاد إليه؛ إذ إن أراضي القطر المصري غنية بهذه المادة من السماد وليست في حاجة إليها.

وتوجد كميات قليلة من الذهب والنحاس الأحمر في أماكن مختلفة من الصحراء الشرقية، ولكن استخراجها لا يعود بفائدة ما لكثرة ما يصرف من النفقات في استخراجها من هذه الأراضي الوعرة المسالك والتي لا ماء فيها، كما أنه قد بذلت مجهودات أخرى لإعادة فتح مناجم الزمرد القديمة في جهات السكيت، وقد كانت النتيجة أن استخرجت منها كميات متوسطة منذ بضع سنوات، على أنه قد لُحظ أن نوع هذه الأحجار لم يكن عالي القيمة، بل كان منحطًا جدًا بحيث إنه يحول دون إمكان صنعها إلا بخسارة.

وهذا الجزء من الصحراء المصرية يقع تحت إشراف مصلحة أقسام الحدود، ويعرف إداريًا بقسم البحر الأحمر، ويمتد شمالًا إلى طريق القاهرة — السويس وجنوبًا إلى حدود السودان الإدارية.

شبه جزيرة سيناء: تمتد من الساحل الشمالي للبحر الأبيض المتوسط، وهو ساحل رملي مستوٍ، مرتفعة نحو الجنوب لمسافة ٢٥٠ كيلومترًا تقريبًا، وتكون بعد ذلك هضبة مرتفعة جيرية تنتهي بمنحدر عظيم عند التيه. ويعلو هذا المنحدر في بعض الجهات إلى أكثر من ١٥٠٠ متر عن سطح البحر، ثم تتغير طبيعة البلاد تغييرًا فجائيًا في الجهات الجنوبية من التيه، والقسم الجنوبي من شبه الجزيرة عبارة عن جبال وعرة من الجرانيت تخرقها وديان عميقة، وأعلى قمم هذه الجبال جبل كاترينا (ارتفاعه ٢٦٤٦ مترًا)، وأم شومر (٢٦٠٢ مترًا)، وأستيب (٢٤٤٩ مترًا)؛ فإنها أعلى

جبال في مصر، وفي شبه جزيرة سيناء ينابيع وآبار بكميات متوسطة، وتجري فيها مياه ملحية، ولا توجد في شبه الجزيرة مدينة متسعة، أمّا الجهات المأهولة فهي العريش والنخل والطور التي لها أهمية خاصة في كونها محجراً صحياً. أمّا ثروتها المعدنية؛ فإنّها قليلة للغاية الآن، ويستخرج معدن المغنيز بكميات متوسطة من الجبال الواقعة في شرق أبو زنيمة، وتصدّر للخارج. وقد كُشفت بشبه الجزيرة منابع للزيت بالقرب من خليج السويس في أبي دربة، ولكن الكميات المستخرجة منها قليلة.

جزائر خليج السويس والبحر الأحمر: قليلة الأهمية، وعلى بعضها كجزيرة الأشرفي وجزيرة صدوان فنارات السفن، يسكنها حراس هذه الفنارات فقط، وليس بها سُكّان آخرون، وقد عملت مباحث عن البترول في جزائر جاي صم وملحميت وجوبال بالقرب من خليج السويس بدون جدوى، كما استُكشفت حديثاً جملة أماكن لمانع الزيت في جزيرة الزبرجد أو سان جون الواقعة في البحر الأحمر على بعد خمسين كيلومتراً من الجنوب الشرقي لرأس بناس.

الفصل السادس والعشرون

معادن السودان وجوه وحيواناته وصناعاته

كان السودان محط أنظار الباحثين عن المعادن الثمينة. وطالما كانت هذه المعادن — وفي مقدمتها الذهب — أول ما حفّز الفاتحين لغزوه والكاشفين لارتياذ مهابطه ومجاهله. وقد اشتهر ذهب سنار، فهو يوجد تَبَرًا في جبال بني شنقول جنوبي سنار، ويدعى الذهب السناري، ويوجد في جبل تيرا وشيبيون غربي جبل قدير. ويروي المؤرخون أنَّ الذهب كان يوجد في وادي العلاقي بين كرسكو والبحر الأحمر. ولكن انقطع وروده من هذه المنطقة الآن.

والزمرد في الصحراء الشرقية والنحاس في «حفرة النحاس» في الشَّمال الغربي من بحر الغزال وفي جبال سواكن، والحديد في كردفان ودارفور وبحر الغزال مطمورًا في الرمال. والرصاص في جبل الكتم مسيرة يوم إلى الشَّمال من كوبي بدارفور والنطرون. وهو يؤخذ من بحر النطرون من طريق الأربعين، والملح ممزوجًا بالتراب السَّبَّخ، ويوجد في عطبرة والدامر والبويضة في مكان اسمه شرشار شمالي بارة، ويوجد في وادي الكعب غربي دنقلة، وملح البارود من الخرطوم والفاشر، والشب في واحة الشب غربي حلفا. والتربة وهو تراب يحتوي على مواد ملحية في بربر، وتستعمل دواءً للزهري والحمى. «والأنتيمون» أو الكحل في جبال مرة، والحجر الرملي والجرانيت والأحجار الكلسية في أنحاء مختلفة. وتنقب شركات أوروبية عن المعادن.

(١) المعادن والذهب عند الفراعنة

يقول الأستاذ سلامة موسى من بحث له:

كلنا يعرف أن هجرة الأوربيين إلى القارة الأمريكية تعود إلى رغبتهم في الذهب، وأن استعمار الأمريكيين للولايات المتحدة نفسها كان يسير على الدوام في أثر الذهب، فحيثما يكون المنجم يهرع إليه السُكَّان، وأفريقية الجنوبية لم تُستعمر إلَّا من أجل الذهب.

وكذلك الحال عند القدماء، فإنَّ الكتب الستسكريتية تذكر أن هجرة الهنود إلى الهند كانت تتخذ على الدوام تلك الطرق التي تؤدي إلى مناجم الذهب، ولكن الهنود القدماء مثل المصريين القدماء لم يكونوا يطلبون الذهب من أجل الزينة والنقد كما يُطلب الآن. بل كانوا يعزّون إليه صفات قيمة أكبر عندهم وألصق بحياتهم من قيمته عندنا.

كان القدماء من الهنود يصفون الذهب في كتبهم التي لا تزال تقرأ في اللغة الستسكريتية المنقرضة بأنَّه خالد، وأنَّه متولد من النار، وأنَّه يعيد الشباب، ويُطيل الحياة، ويكثر النسل. وهو النار والنور والخلود معًا.

وهذه الصفات لم يخترعها الآريون المهاجرون إلى الهند، وإنَّما هم أخذوها عن الفراعنة، فإنَّ تقديس الذهب عقيدة فرعونية، فهم كانوا أبناء الشمس، أي أبناء رع. وكان يجري في عروقهم سائل الذهب الذي ورثوه عن رع.

وقد دهشنا منذ سنوات عندما أُكتشف قبر توتخ آمون ورأينا مقدارًا عظيمًا من الذهب، ولكن هذا الفرعون لم يكن شاذًّا في وفرة الذهب؛ فإنَّ جميع الفراعنة منذ الأسرة الأولى، بل جميع النبلاء، كانوا يضعون الذهب في القبور لأنَّه الوسيلة إلى الخلود. وهذه القداسة التي نسبت إلى الذهب أيام الفراعنة قد انحدرت إلى الأمم القديمة، بل بقيت منها أثارة حتَّى في القرون الوسطى حين اختلط البحث عن أكسير الحياة بالبحث عن إحالة المعادن الخسيسة إلى معادن شريفة. والذهب بالطبع في رأسها، وفي هذا الاختلاط يؤيد قدم العقيدة في قداسة الذهب، وأنَّه معدن الآلهة، والسبيل إلى الخلود.

وكيف وصل الذهب إلى هذه المنزلة؟

للجواب على هذا السؤال نقول: إنَّنا نجد في المتحف المصري ودعًا مصنوعًا من الذهب، وهو يعزى إلى الأسرة الأولى، وليس في العالم الآن صائغ يصيغ الذهب في هيئة

الودع، ونعني هذا الودع الذي ما زلنا نجده عند العرَّافين الذين يخبروننا بطالعا بضربه فوق الرمل.

هذا الودع كان له أثر كبير جداً في عقائد الإنسان البدائي في العصر الحجري، حتَّى لقد كان سبباً في انتقال الثقافة الأولى بين البشر كما أوضح ذلك المستر ولفرد جاكسون في كتابه «الأصداغ ودلالاتها على الهجرة الثقافية».

فإنَّ الإنسان في العصر الحجري كان من السَّذاجة بحيث يعتقد أن الأم هي العامل الوحيد للولادة، وكان يجهل الأبوة بمعناها البيولوجي. ولذلك نظر إلى الودعة نظرة خاصة لما بينها وبين عضو التناسل في المرأة من مشابهة؛ فقدَّسها لهذا السبب، وصار يتجسَّم المشاق لجلبها من البقاع النائية لكي يحملها وهو يتوهم أنَّها ما دامت هي الأصل في الحياة فإنَّها قادرة على أن تحفظه في صحة دائمة، وتقويه من الأمراض، وتُطيل عمره حتَّى بعد الموت. وذلك لأنَّ الموت عنده كان حياة أخرى تحتاج أيضاً إلى ما يحفظها ويُطيلها.

ولكن الودعة بطبيعتها صدفة هشة تنكسر لأقل مصادمة، وهي مع ذلك كانت تُجلب من البقاع النائية. ولذلك فكَّر الإنسان البدائي في أن يصنع ودعاً من الحجر. وظل الإيمان بالودعة مدة طويلة حتَّى بعد أن اهتدى المصريون إلى الزراعة وأسَّسوا الحضارة. وكانوا يصنعونها من الحجر والذهب.

ويرى إليوت سمث أن اكتشافهم للذهب كان مصادفة حين كانوا يبعثون بعتاتهم إلى سواحل البحر الأحمر لجمع الودع؛ فإنَّ هذا الودع لا يوجد في سواحلنا الشمالية، وإنَّما يوجد كثيراً في البحر الأحمر. وهناك عثروا على مناجم الذهب، فاستحسنوا لونه وخفَّته ومرونته ونصاعته، فصاروا يصنعون منه تماثيل صغيرة للودع بدلاً من أن يصنعوها من الحجر، وشاع بعد ذلك استعمال الذهب لهذه الغاية. ثمَّ بتوالي السنين أو القرون انتقلت ميزات الودعة إلى الذهب حتَّى أصبح المعدن نفسه يُضفي على من يحمله أو يتحلَّى به صفات الصَّحة والخلود أو طول البقاء.

(١-١) الودعة والبقرة والذهب

هذه الأشياء الثلاثة كانت تمثل في أذهان الفراعنة معاني الصحة وطول العمر والخلود. ولا بدَّ أن الودعة فقدت قيمتها عندما عمّت الحضارة البدائية الأولى، وشرع الناس يفكرون في وظيفة الرجل البيولوجية في التناسل. ولكنَّ الذهب كان قد احتلَّ من نفوسهم مكاناً كبيراً يُلبس عواطفهم فبقيت مكانته. أمَّا البقرة فكانت حاضرة على الدوام في أذهانهم وهي أعمُّ من الذهب؛ لأنَّ هذا المعدن كانت حيازته تقتصر على الأغنياء، وأمَّا البقرة فكانت عامَّة في الريف يملكها الزارعون. وكانت رمزاً للأومة تُرضع الناس لبنها فيقوم عند الطفل مقام اللبن الذي يرضعه من أمه. ومن هنا أصبحت البقرة — التي لا تزال تُقدس في الهند — الرَبَّة هاتور.

ولكن الودعة والبقرة والذهب اختلطت؛ لأنَّها جميعاً تؤدي مهمة واحدة. وهذا القول هو الذي تُنبته الشواهد التاريخية. ولذلك ترى الكلمة الهيروغليفية لهاتور تعني الذهب. وهي توصف بأنَّها «هاتور الذهبية».

ومن هنا كانت عناية القدماء بالذهب الذي كانوا يبعثون البعثات إلى الأقطار النائية لجلبه واحتفالهم به ودفنه مع الموتى.

وكان الذهب بذلك وسيلة لنقل الحضارة — حضارة أبناء الشمس في عصر الفراعنة من مصر إلى آسيا وأفريقيا وأوربا بل إلى أمريكا. والآن يطوف السائح المنقَّب فيجد في تاريخ الأمم التي ينزل فيها أو في تقاليد الباقيّة قصصاً عن أبناء الآلهة الذين نزلوا فيها واكتشفوا الذهب.

وأبناء الآلهة هم أبناء الشمس أي رَع. هم المصريون الذين أقاموا حيث كان الذهب، وزرعوا وعلموا من حولهم التقويم الشمسي وتحنيط الموتى وبناء الهرم، ونقلوا الإنسان من العصر الحجري إلى الحضارة.

ولم تقف مهمة الذهب عند إنشاء الثَّقافة؛ فإنَّ المصريين افتتحوا به عصر المعادن. واستخرجوا النحاس واستعملوه أولاً كما يستعمل الذهب للشبه الكبير بينهما، ثمَّ وجدوا من صلابته ما يجعله صالحاً للآلات فصاغوا منه الخناجر على هيئة الأسلحة الحجرية القديمة، ثمَّ صنعوا السيف وهو خنجر طويل. ووجدوا في الرماد المتخلَّف من صهر النحاس موادَّ لصنع المينا التي يُطلى بها الفخار. ثمَّ ارتقوا من ذلك إلى صنع الزجاج.

وهكذا نجد سلسلة متعددة الحلقات من ألوان الرُّقِّي البشري نشأت جميعها على أسطورة قديمة هي أنَّ الذهب يُطيل العمر.

في هذا العام «١٩٣٥» يبلغ السير جيمس فريزر الحادية والثمانين من عمره. وهذا العالم العظيم قد عُرف وذاع صيته بكتاب يُدعى «الغصن الذهبي» تُعدُّ صفحاته بالألوف. وهو مجموعة وافية من العادات والعبادات والشعائر وألوان الحرف والعرافة والعقائد التي تتمشى في أنحاء العالم المتحضّر والمتوحش. ولهذا الكتاب موجز تبلغ صفحاته ٧٥٦.

والقارئ لهذا الكتاب يعجب بهمة المؤلف وجلده وإحاطته، وسيبقى هذا الكتاب خالداً بين الكتب التي تُعدُّ مراجع غالية وإن كان أساسه كله خطأ. فإنَّ الحقائق المدونة فيه لها فائدتها التي يمكن كل قارئ أن ينتفع بها. أمّا استنتاجات المؤلف منها فقد ثبت خطأها ولا قيمة لها الآن.

فإنَّ المؤلف يفرض أن الطبيعة البشرية واحدة في كلِّ مكان، وأنها تستجيب للظواهر الطبيعية بعقائد متشابهة؛ ولذلك إذا عرفنا أنَّ التَّحْنِيط معروف في بيرو في أمريكا السفلى وفي الجزر المللوية في جنوب آسيا وفي مصر وفي الكونجو؛ فإنَّنا يجب أن نعرف أن الظروف تشابهت فاستجاب لها الإنسان في جميع هذه الأقطار استجابات متشابهة. فليس هناك إذن ما يدعونا إلى أن نفرض أن الثقافة انتقلت في مسألة التحنيط من قطر إلى آخر. وكذلك الشأن في اختراع الزراعة والاهتماء إلى المعادن ونظام الحكومة والكهانة والزواج إلى غير ذلك.

ولكن هل هذا هو الواقع الذي نستطيع أن ندعمه بشهادة الحياة التي يعيشها البشر أو قبائلهم أو أممهم المختلفة؟

إنَّ الواقع يثبت أن الأمم أو القبائل أحياناً تتجاور، ومع ذلك تعيش كلُّ منها في حدود ثقافتها الموروثة. فهذه قبيلة تمارس الزراعة، وأخرى تجاورها ولكنها لا تزال تجمع الطعام جمعاً ولا تستنتج استنتاجاً. وهذه طائفة تمارس عادات في الزواج أو تحريم بعض الطعام فتخالف الطوائف الأخرى المحيطة بها، ولو أنَّ الجميع يتجاورون ويختلطون. وكل ذلك لأنَّ لكل منها تراثاً ثقافياً يجعلها تحب وتكره ما لا يحبه غيرها أو يكرهه.

والإنسان بطبيعته جامد لا يقبل على العادة الجديدة، وليس هو بالمفكر النشط الذي يدأب في الاختراع والاكتشاف. فإذا فرضنا أن إحدى الأمم اهتدت إلى كشف أو

اختراع؛ فإنَّ من المبالغة الكبيرة في حسن الظن بالذهن البشري أن نعتقد أن سائر الأمم ستخترع مثلها. وقصارى ما يحدث أنها تنقل عنها في ببطء وفتور. وانتشار الأديان الحديثة يدلُّ على أن انتقال الثقافة من قطر إلى آخر في العصور القديمة كان مألوفًا. ولما كانت الحضارة المصريَّة القديمة تتصل بالدين وتمس العقائد التي تتعلق بالصحة وطول العمر والخلود والتناسل — كانت تجد قبولاً، بل تلهفاً أينما حلَّت؛ لأنَّ الإنسان مهتموم بهذه الأشياء كما يدلُّ على ذلك هذه المعارف الجديدة عن الفيتامينات التي فشت بين الناس هذه الأيام، وبولغ فيها مبالغات كثيرة خرجت بها عن حدودها العلمية فإنَّ الناس لشوقهم إلى ما يطيل العمر ويقوي الصحة يكثر من قراءة هذه الموضوعات، كما أنَّ الكتاب الذين عرفوا هذا الشَّغف قد أصبحوا يبالغون في فائدة الفيتامينات. وهكذا الحال في العصور القديمة. فإنَّ الوهم الذي أشاعه المصريون عن فائدة الذهب والتحنيط جعل الأمم البدائية الأخرى تعتنق مذهبهم وتقبل حضارتهم وترتقي بها إلى الاكتشافات والاختراعات الأخرى.

ويجب عندما نبحث في انتقال الثقافة المصريَّة إلى أقطار العالم أن نميز بين إنسانين أحدهما الإنسان البدائي. والآخر الإنسان المتوحش.

فإنَّ الإنسان البدائي لا يعرف الزراعة، وليس عنده تراث كثير أو قليل من التَّقاليد. فهو يعيش عيشة ساذجة يجهل فيها اللباس والسكن والغزو والسُّبي. أمَّا الإنسان المتوحش فيعرف طائفة عظيمة من العقائد يمارسها، منها: السحر والقتال ونظام الحكم، وأحياناً يعرف الزراعة، وهذا الإنسان هو الذي جمع السير جيمس فريزر عاداته من جميع الأقطار وعرضها في كتابه لكي يثبت المشابهة في استجابة ذهن البشري للبيئة إذا اتفقت الظروف.

ولكن مدرسة كمبرج التي تقول بأن مصر هي أصل الحضارة التي تفسَّت منها إلى سائر الأقطار تُفسِّر هذا التَّوحش عند المتوحش بأن الثقافة المصريَّة القديمة وصلت إليهم فركدت ولم ترتق، أو هي انحطَّت على أيديهم وانمسخت.

وهذا التفسير يبرِّره الاستقراء؛ لأنَّنا نجد في عادات المتوحشين الحاضرة بذور الثقافة المصريَّة القديمة.

(٢) حالة الجو في السُّودان

يختلف الجو في السُّودان باختلاف مديرياته ومناطقه لاتساع مساحته. وفي السُّودان ثلاثة فصول: فصل الأمطار، أو فصل الخريف من يوليو إلى أكتوبر، حيث يفيض النيل وتُورق الأشجار وتُزرع الأراضي البعيدة عن النيل، وأول نزول الأمطار يسمَّى الرشاش، وعند اخضرار الأرض يعرف بالربيع، وعند النُّضج يعرف بالدرت. ويقف سير المراكب. وفصل الشتاء: من نوفمبر إلى فبراير، وهو فصل البرد، ولا ينزل المطر، وهو خير فصول السُّودان اعتدالاً وصحةً.

وفصل الصيف — من مارس إلى يونية: وهو فصل الحر، وهبوب ريح السموم وثوران الغبار.

تسمَّى رياح السُّودان بالهبوب. وتهب في فصل الصيف بشدة فتثير الغبار والحصى وتلذع الوجوه؛ لأنها لهيب من النار. وفي الهبوب أعاصير زاحفة أسطوانية، وتهب الرياح «اللواقح» فتثير الغبار، ويظلم الفضاء. وقد تقتلع الأشجار وتهدم المباني الضعيفة، وقد تُغرق المراكب والبواخر.

ويشتد هطول الأمطار كأنه ينزل من أفواه القرب، وتصطحب بالرياح والبرق والرعد، وقد تنزل الصواعق.

(٣) غابات السُّودان وأخشابه

السودان غنيٌّ بالأخشاب والغابات: فمنه النخيل وهو أنواع كثيرة. والدُّوم والديب والعُرديب، وهو شجر التَّمر الهندي، والسدر وهو شجر النبق. والتبلدي وهو شجر هش، وثمره كجوز الهند والجوغان ثمره كالنبق، والقضيم والطندب والأهليلج ويسمونه «الهليلج». والحميض والجميز واللاستك والهشاب واللبن والسنت والسلم والكر والسيال والحراز والگرد والمدس. ويؤخذ منه قشر الدبغ والأبنوس والكاكموت والأندراب والحبيل والبشم والعشر والأراك واللعت يشبه شجر الليمون والصباغ في كردفان والنيل الأزرق والكليت واللؤلؤ والخمرة والروم والسنا والحناء والخروع، ويستخرج منه زيت والحسكيت والحنظل والسم والسلعل والمرخ والحمريب والحلفاء والنجيلية والطرفاء والصفصاف والقنا وقصب البردي والضبح وأكثر الغابات والأشجار في الجنوب.

(٤) الصناعة

- **الحداثة:** لصنع الحراب والسكاكين وأدوات الزراعة.
- **الصياغة:** الحلي والأواني المعدنية. ومن الصناعات من يخرط العاج والخرتيت، ويصنع منهما الأساور والفناجين والأقداح.
- **الحياكة:** يصنعون قماشاً يشبه الدُمُور.
- **الدِّبَاغَة:** للجلود.
- **البناء:** يبنون المنازل من طوب أو حجر أو طين ويصنعون الجير.
- **النجارة:** ومنها صنع المراكب، وهم مهرة في الخزف.

(٥) بعثات التَّنْقِيب عن المعادن

- (١) شركة إنكليزية في أم بناردي عن طريق في الصحراء بين حلفا وأبي حمد (محطة رقم ٦)، ومنها إلى أم بناردي — مدت سكة حديد، ونَقَّبَت عن الذهب، ولكنَّها أفلست، ولم تصل إلى نتيجة.
- (٢) شركة إنكليزية على حدود الحبشة في بني شنقول نقبت عن الذهب، وأفلست.
- (٣) شركة إنكليزية تسمى (السد) أي (السدود)، تألفت لقطع الأعشاب وكبسها واستعمالها وقودًا، في قوالب كالطوب الأحمر.
- (٤) مصلحة الجيولوجيا بالخرطوم تبحث عن المعادن — ولكنَّها لم تصل إلى أية نتيجة.

البترو: لم يكشف البترول بعد.

وجاء في تقرير اللُّورد كتشنر سنة ١٩١٢:

واستمر النقب في مروي، وكان نتيجته حسنة، ومن جملة الأطلال التي كشف الروم عنها حمام روماني، وهيكل صغير أمامه أعمدة، وجانب من الحمام الملكي. وقد سافرت بعثة أكسفورد من فرس، وستعود في السنة القادمة إلى النقب في نبطة، وهي عاصمة ملوك مروي الثَّانية، وقد تولى المستر ولكوم النقب في جبل مويه للبحث عن الأشياء التي صنعت قبل عهد التاريخ.

(٦) الحيوانات

المفترسة: الأسد، ويسمونه الدَّابِّي ودود الخلا، والفيل ويصطاد من أجل سنه وجلده. ووحيد القرن ويسمونه العنزة أم قرن، ويصطاد لأجل قرنه المعروف بالخرتيت، ويصنع منه كاسات وفناجين وأنصبة.

والزرافة والجاموس البري وبقر الوحش. وحمار الوحش ويسمى عندهم حمار الخلا أو حمار الوادي والزيرة، ويسمونه خطأ حمار الوحش، والضبع ويسمى بالمرفعين أو المرعقيب. والذئب والنمر والفهد والنمس والقنفذ، والثعلب ويسمى البعثوم، والخنزير البري ويسمى الحلوف، وأبو أظلاف، وهز الزباد والثيتل والغزال والقردة والنعام.

وتصطاد الكواسر بالبنادق والشراك، ومنه عمل حفرة في الطريق على عمق خمسة أمتار، وتغرز في قاعها أوتاد محددة، وتسقف بالحصر، ويحشى التراب فوقها حتى تكون شبيهة بالأرض المحيطة بها. فإذا ما مرَّ الحيوان المفترس هوى في الحفرة، واستحال عليه الصعود والهرب، فيرميه الصائد بحربته.

وتكثر الثعابين، ومنها غير السام والكبير الحجم، واسمه (الأصلة)؛ طوله أربعة أمتار، ويُصاد لجلده، والعقرب، وأبو شبت، والأرضة، والسروت وهي ذبابة سامة كالنحلة، والذباب العادي، والبعوض، والبق، والنحل، والفراش، والنامتة.

(٧) الأمراض والمستشفيات

جو السودان صحي في عامّة الفصول، لجفاف التربة، وليس وجود الأمراض به مانعاً من وجود مناطق صحية. ويغلب في الأمراض سعة المساحة والعجز عن إعداد الوسائل الصحية في كلِّ مكان لما يتطلبه ذلك من المال الكثير.

والأمراض المشهورة هي: الحمى الملاريا، وتُسمى بلغة السودان الوردية. وعلاجها البلدي: منقوع القرظ الممزوج بشراب العسل، أو منقوع التمر الهندي، أو ثمر التبليدي. والديسونطاريا، وتُسمى عندهم العشرة، وعلاجها البلدي: اللبن الرايب بالحلبة أو أقراص النبق ومسحوق عرق السنت.

والزهري ويسمى «الحلق أو الجقي»، وعلاجه البلدي: العُشبة المعروفة أو التَّربية، والسيلان ويسمونه «الجل»، وعلاجه: السمن البقري بمنقوع الحنظل أو بعشب الربع، والدودة الوحيدة، وعلاجها شرب الحشيشة الحبشية ممزوجة باللبن. والجدرى. ويكون

أحياناً وبائيًا يصيب الزوج أكثر من العرب، ويمنعون عن المريض به الروائح، ويدهنون عينيه بماء البصل، ويعالجونه بطعام البلح واللبن والبصل مع الذرة. والالتهاب السحائي الشوكي والجرب والبرص، والكوليرا وتُسمَّى عندهم وعند أهل الصعيد: «الشوطة» وضربة الشمس. وأكثر الأمراض منشؤها تقلُّب الجو. على أن التَّحوط الصحي — وهو ميسور — يعطي مناعة لا بأس بها. وقد انتشرت في السُّودان المستشفيات، وهي ثلاثة أنواع: صغيرة ومتوسطة وكبيرة. وبناء المستشفيات بسيط من الطوب في مساحات واسعة، نفقاتها قليلة، وهي دور واحد أو دوران، ويشرف عليها أطباء إنكليز، ويساعدهم أطباء سودانيون من خريجي مدرسة كتشنر الطبية في الخرطوم، ويدخلها خريجو طلبة غوردون لمدة أربع سنوات.

الحالة الاقتصادية في السودان

زادت الحركة التجاريّة في السودان فجأة عقب نشوب الحرب سنة ١٩١٤. وعندئذ كان مشروع ريّ الجزيرة قد نهض ولم يبقَ عليه إلّا القيام ببعض التّجارب في جوار «واد مدني». وقد قسم قرض الحكومة السّودانية الذي صدر به القانون سنة ١٩١٣، وأريد تنفيذه في سنة ١٩١٤ إلى ما يلي: مليوني جنيه، ما يلزم من الأعمال لتحقيق ريّ سهل الجزيرة، و ٨٠٠ ألف جنيه لد السكك الحديدية، ٢٠٠ ألف جنيه لأعمال ريّ أخرى وللطوارئ.

ولكن هذا القرض الذي أريد الاكتتاب به في لندن، قد منعت الحرب الشروع فيه والحصول عليه، إلى أن كان شهر أغسطس سنة ١٩١٩، فرأت وزارة المالية البريطانية أن تزيد مبلغ القرض من ثلاثة ملايين إلى ستة ملايين. ولكنّه لم يكن كافياً، وفي ١٧ أكتوبر سنة ١٩١٩ أبرم اتفاق مع «نقابة السّودان الزراعية» Sudan Plantations Syndicate وقد واصلت النقابة المذكورة في أثناء الحرب تجاربها في نواحي الزيداب بمديرية بربر، وفي مزارع الطيبة وبركات بالجزيرة، على أن تقوم الحكومة السّودانية بنفقات الترع الرئيسية، وأن تقوم النقابة بإنشاء الترع الصغرى تحت إشراف الحكومة، مع تمويل المستأجرين وبيع المحصول، على أن تقسم الأرباح الناتجة من بيع محصول القطن بين المستأجر والحكومة والنقابة بنسبة ٤٠٪ للأول و٣٥٪ للحكومة و٢٥٪ للنقابة. أما المحاصيل الأخرى فتكون كلها للمستأجر. وبمقتضى الأمر الصّادر في أكتوبر سنة ١٩٢١ الخاص بأرض الجزيرة خول للحكومة الحق في استئجار الأراضي التي لها مَلّاك وطنيون مسجلون لمدة أربعين سنة، وتكون أجرة الفدان عشرة قروش، على أن يكون للملاك الحق الأول في زراعة قطع كلٍّ منها تبلغ ٣٠ فدانا كلما كانت أقرب إلى

أملأهم الأصلية. أما الأراضي التي كان محتاجاً إليها لأعمال مستديمة. فقد اشترت من أصحابها.

(١) لجنة التحقيق في مشروعات الرّي

في سنة ١٩٢٠ ثار نزاع مشهود في صدد تنفيذ مشروعات الرّي الكبرى في مصر والسّودان، وقام مهندسان إنكليزيان كبيران «ويلكوكس وكندي باشا» يعارضان في برنامج هذه المشروعات. وقد كان لهذا ضجة كبيرة استيقظ لها الرأي العام المصري، وطلب وقف المشروعات. فاضطرت وزارة الأشغال إلى تأليف لجنة للتحقيق تألفت من مهندسين من الهند والولايات المتحدة وكامبردج لإعطاء رأيها في صدد تنظيم توزيع ماء النيل لمصلحة مصر والسّودان، وقد شملت المشروعات: خزّان سنار، وخزّان جبل الأولياء وقناطر نجع حمادي في الوجه القبلي، والقيام بأعمال صيانة عند منطقة السدود. وخزانات تخزين في البحيرات الكبرى.

(٢) ميزانية الحكومة

ورد في التّقرير المرفوع من الفيكونت كتشنر إلى السير إدوارد جراي وزير خارجية إنكلترا يومئذ عن المالية والإدارة والحالة العمومية في السّودان سنة ١٩١٢ ما يلي: ويظهر نمو إيرادات السّودان من الجدول التّالي الحاوي الإيرادات التي حصلت منذ سنة ١٨٩٨.

السنة	الإيرادات ج.م
١٨٩٨	٣٥٠٠٠
١٨٩٩	١٢٧٠٠٠
١٩٠٠	١٥٧٠٠٠
١٩٠١	٢٤٢٠٠٠
١٩٠٢	٢٧٠٠٠٠
١٩٠٣	٤٦٣٠٠٠
١٩٠٤	٥٧٦٠٠٠

الحالة الاقتصادية في السودان

السنة	الإيرادات ج.م
١٩٠٥	٦٦٥٠٠٠
١٩٠٦	٨١٨٠٠٠
١٩٠٧	٩٧٦٠٠٠
١٩٠٨	٩٧٩٠٠٠
١٩٠٩	١٠٤٣٠٠٠
١٩١٠	١١٧١٠٠٠
١٩١١	١٣١١٠٠٠
١٩١٢ (المنتظرة)	١٤٢٤٠٠٠

وبلغ جملة الإيراد من الأطنان والعشور، أي أموال الأطنان التي تُروى بماء المطر ١٤١٤٠٠ ج.م.

إيرادات سنة ١٩١٣	١٦٣١٠٠٠
مصروفات سنة ١٩١٣	١٦٣١٠٠٠

والسبب في نقص الإيرادات والمصروفات هو الاتفاق الذي تمَّ بين الحكومة السودانية والحكومة المصريَّة على العلاقات المالية التي كانت بينهما، فقد تقرَّر في هذا الاتفاق أن تُلغى الإعانة التي تدفعها الحكومة المصريَّة للحكومة السودانية، وأن تدفع الحكومة المصريَّة للسودان رسوم الجمارك التي تُؤخذ في مصر.

(١-٢) إيرادات الحكومة ومصروفاتها

(١) الإيرادات: في سنة ١٩٣٣ بلغت هذه الإيرادات ٣٦٣١٥٥٢ جنيهًا مصريًّا: من ذلك ٦١٨٠٠٥ ج من المديرية و ٦٩٦٤٣٧ من المصالح، و ٧٥٠٥٤٩ من الإدارات المركزية

العامة، و٤٤٧٢٥٥ من السكك الحديدية، و٣٦٩٣٠٦ جنيهات من الري، و٧٥٠٠٠٠ الاعتماد الذي تدفعه مصر لقوة الدفاع عن السودان.
وقد بلغت الإيرادات ٤١٧٧٨٠٩ في سنة ١٩٢٧، و٤٦٨٠١٨٨ في سنة ١٩٢٨، و٤٨٣٥٠٠٣ جنيهات في سنة ١٩٢٩، و٤٦٩٣٦٢٣ ج في سنة ١٩٣٠، و٤٣٩٨٦١٨ جنيهًا في سنة ١٩٣١، و٣٨٥٣٧٩٨ ج في سنة ١٩٣٢، و٣٦٣١٥٥٢ في سنة ١٩٣٣.
(٢) المصروفات: وبلغت المصروفات سنة ١٩٣٣ مبلغ ٣٦٢١٩٥٧ جنيهًا مصريًا.

(٢-٢) الحساب الختامي لحكومة السودان ١٩٣٤

صدر الحساب الختامي لحكومة السودان عن السنة المنتهية في ديسمبر سنة ١٩٣٤. وقد بلغت جملة الإيرادات ٣٧٧٤٩١١ ج. و١٥٤ م. والمصروفات ٣٧٤٩٤٧٧ ج. و٢٤ م. يوفر ٢٥٤٢٣ ج. و١٣٠ م. أضيفت لمال الاحتياطي العام فبلغت جملته ٣٦١٨٣٥ ج. و٦٥٤ م. هذا بخلاف أموال الاحتياطي المخصصة التي تبلغ جملتها ١٨٠٥٠٤٠ ج. و٧٨٢ م. والباقي من مال الاحتياطي المخصص للسلفيات البالغ قدره ٩٢٠٤٩ ج. و٦٦٥ م. وتدلُّ أرقام الحساب الختامي على أن مركز الحكومة المالي متين يبعث على الطمأنينة، ويصحُّ أن يؤخذ كدليل قاطع على انكشاف الأزمة المالية، فلديها مبلغ ٦٩٥٣٤٤ ج. و٨٤٩ م. نقدية في الخزانات وطرف البنك، ومبلغ ٢٨٤٢٨١٩ ج. و٣٥٨ م. سندات دين الحكومة البريطانية والمصرية، هذا بخلاف مال تعويضات خزَّان جبل الأولياء الذي بلغ بأرباحه حتَّى آخر العام الماضي مبلغ ٧٧٨٥٥٢ ج. و٤١٤ م. منها مبلغ ٧٧٧١٩٣ ج. و٨٠ م. موظفة في سندات، والباقي محفوظ في البنك الأهلي المصري. ا.هـ.

(٣-٢) مذكرة الحكومة عن ميزانية ١٩٣٤-١٩٣٥

ميزانية سنة ١٩٣٤

كان من أثر اضطراب التحسين في الميزان التجاري في سنة ١٩٣٤ أن زاد دخل الحكومة في جميع أبواب الإيرادات إلَّا في ما يخصُّ أسهمها في محصول القطن في توكر والجزيرة، حيث كان العجز ظاهرًا ظهورًا ملموسًا.

وقد بلغ صافي الدخل في الميزانية ٣٧٧٤٩١١ جنيهاً، وذلك بعد خصم مبلغ ٣٦٩١٣٧ جنيهاً لسد العجز في حساب القطن، وكان المقدّر للإيرادات مبلغ ٣٨١٢٠٠٠ جنيهاً، وبلغت المصروفات الفعلية ٣٧٤٩٤٨٨، وكان مقدراً لها ٣٨٠٩١١٤، وبهذا بلغ الوفر في الميزانية ٢٥٤٢٣ جنيهاً أضيفت للمال الاحتياطي.

وقد بدئ في خلال سنة ١٩٣٤ بتخطيط قنوات إضافية في المساحات المروية في أراضي الجزيرة. وينتظر أن تُزاد مساحات الأراضي المزروعة قطعاً نحو ٨٠٠٠ فدان حتى شهر يولية سنة ١٩٣٦.

وكذلك أنشئت ثلاثة محالج صغيرة في مديرية كردفان لتلافي الحاجة التي أوجبها الاتساع السريع في زراعة القطن المطرية في منطقة جبال النوبة، حيث زاد المحصول من ٣٣٥٦٦ قنطاراً كبيراً في ١٩٣٢-١٩٣٣ إلى ٨٦٨٠٠ في ١٩٣٣-١٩٣٤، ويقدر محصول ١٩٣٤-١٩٣٥ بما يزيد على ١٣٣٠٠٠ قنطار كبير.

وأقيمت في مديرية الفونج فابريكة لنشر الخشب لإمداد السكة الحديد السودانية بما تحتاج إليه من الفلنكات، وأجريت تخفيضات هامة في كثير من أجور النقل في السكك الحديدية وفي أسعار السكر وأجور التليفونات، وخفضت ضرائب مباشرة كثيرة في المراكز التي ظلت الأحوال الاقتصادية فيها رديئة. ومع هذا فقد دفعت الضرائب بسهولة وختمت السنة بمتأخرات قليلة.

ميزانية سنة ١٩٣٥:

بعد الاستعداد لسداد زيادة قدرها ١٧٨٧٣ جنيهاً تمّ تعادل الميزانية على مبلغ ٤٠٣٥١٥٠ جنيهاً.

وقد وضعت زيادات معتدلة ودقيقة في تقديرات أغلب أبواب الإيرادات، وظلت الضرائب تناسب مقدرة البلاد على احتمالها. وفي ناحية المصروفات وضعت نفقات الإدارة عند أقلّ منسوب تقضي به الضرورة. ولكن زيدت المبالغ المرصودة للإنفاق على الوسائل التي وضعت لزيادة الإنتاج والدخل، وتجديد ما يستهلك من الماكينات، وزيدت الأموال المرصودة للتعليم والأعمال الطبية.

السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية (الجزء الثاني)

وأعيدت الاستقطاعات التي كانت أخذت من مرتبات الوظائف الصغيرة وجزء من تخفيضات مرتبات الوظائف الأخرى.

والأسس العامّة التي بنيت عليها الميزانية تدل على أن الحكومة مع حرصها على الاحتفاظ بنفقات الإدارة الاعتيادية تتخذ من الوسائل الفعالة ما من شأنه أن يُعجّل إعادة الانتعاش إلى كيان البلاد الاقتصادي. ا.هـ.

وجاء في خطاب السر إدوارد كوك — محافظ البنك الأهلي المصري بالقاهرة — في اجتماع الجمعية العمومية السنوية ما يلي:

كانت آثار الكساد في السودان أشد وقعا منها في القطر الشقيق؛ نظرا لضعف موارده الطبيعية وقلة الأموال المدخرة فيه، فلقد انحطت قدرة الأفراد على الشراء بعمقٍ وإلى حدٍّ كبير. وعجز التجار عن احتمال خسائرهم، واختلّ توازن ميزانية الحكومة، التي يتوقف. الجزء الأكبر من إيراداتها على ما تجنيه من أرباح مشروعاتها التجاريّة اختلافاً خطيراً. ولكن هذه الصعاب قوبلت بهمة وشجاعة، وأنقصت المصروفات في كلّ ناحية بمجرد أن تبينّت الحكومة أن الأموال التي نيّطت بها برامج الإدارة لن تتحقق لسنين متعددة.

هذه السياسة السليمة، وإن كانت محافظة، آتت ثمارها، وعادت بها ميزانية الحكومة إلى حالتها من التوازن، وانتعشت الحياة الاقتصادية بالتّحسن الطارئ على التجارة العالمية، فارتفعت أثمان أغلب البضائع السودانية، وزادت الصادرات بما يزيد على ٤٠ في المائة قياساً بسنة ١٩٣٣، كما زادت تجارة السودان الخارجية في مجموعها نحو الثلث. وتدل زيادة استهلاك السكر والشاي على نحو قدرة الأفراد على الشراء: واستطاعت الحكومة، بعد أن أصبحت ماليّتها في حالة أبعث على الرضى، أن تقوم بشتى الإصلاحات، وأجرت من تخفيض نفقات النّقل المائي وعلى سكك الحديد، ما يدلُّ على شعورها بضرورة تخفيض نفقات النّقل؛ كي تستطيع الحاصلات السودانية أن تصمد للمنافسة في الأسواق التجارية. ا.هـ.

(٣) تجارة السودان

(١-٣) الصادرات

نبيّن في الجدول التالي قيمة صادرات السودان إلى البلاد الأخرى:

اسم المملكة	سنة ١٩٣٢ (جنيه مصري)	سنة ١٩٣٣ (جنيه مصري)	النسبة المئوية
بريطانيا العظمى	٢٦٦٧٠٩٩	١٥٧٤٩٩٨	٦٠,٥
مصر	٢٢٨٣٢٠	٢٩١٣٥٣	١١,٢
الهند الإنكليزية	٣٦٨٥١١	١٦٥٩٧٤	٦,٤
الولايات المتحدة	١٠٣٢٢٢	٩٤٤٥٢	٤,٤
فرنسا	١٠١٥٨٨	١٢٩٧٦٦	٥
ألمانيا	٦٤٠١٢	٦٥٧٠٠	٢,٥
إيطاليا	٩١٠٨٢	٥٦٩٤٢	٢,٢
بلجيكا	٣٠٦٢٠	٣٦٨٩٦	١,٤
هولندا	٢٥٦٤٨	٢١٠٦٧	٠,٨
اليابان	١٨٧٩٥	٣١٤٢٢	١,٢
أستراليا	١٥٩١٨	٨٣٣٩	٠,٣
بلاد أخرى	٨٢٧١٣	١٠٨٤٨٥	٤,١
المجموع	٣٧٩٧٥٢٨	٢٦٠٥٣٩٤	١٠٠

(٢-٣) الواردات

اسم المملكة الموردة	سنة ١٩٣٢ (جنيه مصري)	سنة ١٩٣٣	النسبة المئوية
بريطانيا العظمى	٧٥١٧٥٣	٨٥٩٩٠٨	٢٧,٢
مصر	٤٦٠٤٤٢	٥٨٤٢٧١	١٨,٥
اليابان	٤٢٣١٥٥	٥٥٨٨٣٧	١٧,٧

السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية (الجزء الثاني)

اسم المملكة الموردة	سنة ١٩٣٢ (جنيه مصري)	سنة ١٩٣٣	النسبة المئوية
الهند البريطانية وعدن	٢٣٢٢٣٦	١٧٩٥٢٠	٥,٧
الحبشة	١٧١٤٨٤	١٥٤٨٦٢	٤,٩
أستراليا	٩٥٠٤٦	٨٢٢٩١	٢,٦
بلجيكا	١٤٤٦٤٢	٦٧٥٧٩	٢,١
اتحاد جنوبي أفريقيا	٤٤٦١٠	٥٣٠٢٧	١,٧
كنيا	٤٥٥٩٣	٥٢٦٧٤	١,٧
يافا	٦٨٠٨٠	٥٢١٠٨	١,٦
جزر الهند الشرقية	٣٧٠١٣	٥١٦٨٦	١,٦
الصين	٢٧٣٠١	٤٥٤٠٩	١,٤
فرنسا	٥٣٨٦١	٤١٥٨٨	١,٣
إيطاليا	٤١٩٦٨	٤٠٠١٥	١,٣
ألمانيا	٣٤٩٥٢	٣٤٦١٣	١,١
الولايات المتحدة	٣٤١٩٦	٣٠٤٩٦	١
هولندا	٥٢١٨٨	٨٥٩٩	٠,٣
بلاد أخرى	٣٣٦١٢٤	٢٦٢٨٦٠	٨,٣
المجموع	٣٠٥٤٦٤٤	٣١٦٠٦١٩	١٠٠

إيرادات السكك الحديدية

بلغت هذه الإيرادات في سنة ١٩٣٣ مبلغ ١٧٣٧١٤٢ جنيهًا، وبلغت الأرباح ٥٢٠٢٤٢ جنيهًا مقابل ٦١٢٧٠٤ جنيهات في سنة ١٩٣٢.

إيراد البريد والتلغراف

بلغت هذه الإيرادات ١٠٢٠٧٤ جنيهًا في سنة ١٩٣٣.

(٣-٣) الغرفة التجارية وخطاب المستر كنتوميخالوس

بالسودان غرفة تجارية وحيدة هي الغرفة التجارية السودانية بالخرطوم، وقد عقدت اجتماعها السنوي يوم ١٢ إبريل سنة ١٩٣٥، وألقى مسيو كنتوميخالوس رئيسها السابق الخطاب التالي:

أيها السادة

لي الشرف بأن ألقى خطابي السنوي للمرة الثانية كرئيس للغرفة التجارية، وإن من دواعي السرور أن نرى هذا العدد العظيم في اجتماعنا السنوي؛ مما يدل على اهتمامكم بأعمال الغرفة وتقديركم لمجهودات اللجنة:

إن الحساب السنوي لحالة الغرفة يدل على تقدم ظاهر، حيث لدينا الآن رصيد نقدي مبلغ ٨١٤ج ثمانمائة وأربعة عشر جنيهاً مصرياً، ومتأخرات عند الأعضاء مبلغ ١٦ جنيهاً ستة عشر جنيهاً مصرياً، كما أنه قد وصلتنا اشتراكات عن السنة القادمة مبلغ ١٨ جنيهاً ثمانية عشر جنيهاً مصرياً. ونتيجة أعمال السنة كانت بزيادة الإيرادات على المصروفات بمبلغ ستين جنيهاً مصرياً.

إن أعضاء الغرفة التجارية قد بلغوا الآن ٤٠٣ أعضاء منهم ٢٨٦ عضواً في السودان و٧٢ عضواً في مصر والخارج و٤٦ عضواً شرفياً. ومع أن هذه النتيجة مرضية جداً؛ فإني لا أزال أنتظر من التجار الذين لا زالوا خارج الغرفة أن ينضموا إليها بأول فرصة.

في خلال السنة الماضية كانت لجنة الغرفة منهمكة في جملة محادثات مع اللجنة الاقتصادية في مواضيع كانت تطلب اهتمامها الخاص، وإنه يسرني أن أشكر رؤساء وأعضاء اللجنة الاقتصادية لمساعدتهم القيمة في هذا الصدد، وإن المسائل التي نجحت الغرفة في الحصول عليها في بحر السنة تتلخص فيما يأتي:

أولاً: إلغاء عوائد الحنظل والسنمكي الخلوية والمزروعة، وقد كان هذا من الضروري بمكان بالنسبة لحالة هذين الصنفين.

ثانياً: تخفيض ناولون الأذرة في المحطات قبلي أبو حجار ومصاريق تخزين هذا الصنف في حلفا.

السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية (الجزء الثاني)

ثالثاً: تخفيض ناولون الفاصوليا واللوبياء من محطات خط دنقلة.

رابعاً: إلغاء عوائد توريد الصمغ في أستراليا بمساعدة الغرفة التجارية في سيدني وفي ملبورن اللتين نقدم لهما تشكُّراتنا.

خامساً: توحيد العوائد على القرض مدة ١٢ شهراً ابتداءً من أول يناير بدلاً من تحديد هذه العوائد شهرياً، وذلك بمساعدة اللجنة الاقتصادية.

لقد شكَّلت لجنة فرعية لدرس مشتريات الحكومة من الخارج، وقد قدمت هذه اللجنة تقريراً عن ذلك من اللجنة الاقتصادية. ولنا الأمل بأن نتحصَّل على مساعدة الحكومة في هذا الشأن، وقد بحثت اللجنة بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية تشجيع الأهالي لتقشير الفول السوداني، ولكن بالنسبة للمصاريف الباهظة التي تطلبها هذه العملية وُجد أنَّ الأوفق عدم الاستمرار في هذا الموضوع في الوقت الحاضر.

وقد اجتهدت الغرفة لإيجاد أسواق جديدة للشطة، ولكن لم تحصل على نتيجة من ذلك. وقد طلبنا من سعادة السكرتير القضائي الموافقة على نشر الكمبيالات التي يعمل عليها برتستو، ولكن الحكومة لم توافق على طلبنا، والموضوع لا زال تحت النظر.

وقد حصلت مباحثات لتعميم البيع بالمزاد لجميع الحاصلات في جميع المديریات بما فيها جميع الفونج، وكذلك توحيد جميع الحاصلات في الوزن، ومنع تصدير الأذرة والسمسم إلَّا بعد الغربة بماكينات الغربال، وهذه المواضيع جميعها لا زالت تحت النظر.

بموافقة صاحب المعالي الحاكم العام تألفت لجنة مشتركة مكونة من مدير اللجنة الاقتصادية وموظف من مصلحة الزراعة من جانب الحكومة، ورئيس وسكرتير الغرفة التجارية من جانبنا مع إمكان ضم أعضاء آخرين يُستدعى حضورهم وقت النَّظر في أي موضوع يهم التجارة، ولنا الأمل بأنَّ هذه اللجنة المشتركة ستأتي بفوائد عظيمة لصالح تجارة السودان.

هذا ملخص الأعمال التي قامت بها اللجنة في هذه السنة.

ومن أعظم حوادث هذه السنة زيارة فخامة المندوب السَّامي لأول مرة للسودان، ونؤمِّل أنَّ فخامته كان مسروراً ممَّا شاهده من تقدم هذه البلاد.

وحدث آخر له أهمية، وهو زيارة البعثة التجاريّة المصريّة التي من نتائجها الكبيرة زيادة التعارف بين البلدين، وبهذه المناسبة أودُّ أن أشكر مرة أخرى معالي الحاكم العام وجميع موظفي حكومة السودان لحسن اهتمامهم بالبعثة؛ ممّا جعل زيارتها للسودان ذات فائدة عظيمة. لا يمكن أن نقول بأن التجارة ستحصل على نتائج سريعة من وراء زيارة البعثة وتعارف التّجار في القطرين؛ حيث هذا يتطلب جهودًا متواصلة حتّى يصل إلى زيادة العلاقات التجاريّة بيننا، ولكن يمكن أن أقول بأن زيارة البعثة قد أتت بفوائد من جهة العلاقات بين البلدين. وفي خلال زيارتي الأخيرة لمصر وجدت أن أصدقاءنا المصريين أصبحوا أكثر فهمًا من قبل، ويقدرّون الصعوبات التي أماننا، وهذا نفسه يعدُّ خطوة إلى الأمام لتحسين العلاقات الوديّة التي هي واجبة بيننا. والنتيجة الأولى التي ظهرت من زيارة البعثة هي تأليف لجنة دائمة مكوّنة من أحسن العناصر التجاريّة والزراعية، والتي ستكون على اتّصال مع لجنة هذه الغرفة للنظر فيما يهمُّ تجارة البلدين.

وعند إتمام تأليف اللّجنة الجديدة لهذه الغرفة سيكون أول اهتمامها الاتّصال باللجنة الدائمة في مصر لتقرير خطة مشتركة للعمل في المستقبل. وليس من شك بأن هذا سيعود بفوائد جمة على القطرين.

وفي ديسمبر القادم^١ سيقام معرض زراعي صناعي في مصر، وقد قبلت الغرفة الاشتراك في هذا المعرض. واللّجنة الجديدة سيكون عليها الاستعداد من الآن كي تكون معروضات السودان ظاهرة بمظهر لائق، وأنا متأكد بأنّه يمكننا الاعتماد على مساعدة الحكومة في ذلك.

كذلك نؤمل بأن أكبر عدد ممكن من تجار هذه البلاد يغتفون هذه الفرصة لزيارة المعرض ومشاهدة التّقدّم العظيم الذي حصلت عليه مصر في السنين الأخيرة صناعيًا وتجاريًا، ويتبادلون الآراء مع التّجار المصريين للوصول إلى الغرض التي تسعى إليه وهو زيادة العلاقات بيننا وبين مصر. وسيقام في هذه السنة مؤتمر دولي للغرف التجاريّة في باريس.^٢ وكما كانت لي فرصة حضور مؤتمر فينا في العام الماضي نؤمل أن نتمكّن من الحضور في مؤتمر باريس، وأن البعض منكم أيضًا يغتنم هذه الفرصة للاجتماع برجال الأعمال في الأقطار الأخرى.

إحصائية تجارة البلاد:

بلغ مجموع وارداتنا في سنة ١٩٣٤ مبلغ ٣٧٤٤٣١٣ جنيهًا مصريًا يقابله مبلغ ٢٩٩٩٤٧٩ جنيهًا مصريًا في سنة ١٩٣٣، ومجموع صادراتنا مبلغ ٣٨٢١٤١٥ جنيهًا يقابله مبلغ ٢٥٨٧٤٢٣ جنيهًا مصريًا في سنة ١٩٣٣، أو بزيادة مبلغ ٧٤٤٨٣٤ جنيهًا مصريًا، ومبلغ ١٢٣٣٩٩٢ جنيهًا مصريًا في الصادرات والواردات. من المبالغ المذكورة أعلاه زادت واردات الحكومة مبلغ ٢٢٥٨٨٣ جنيهًا مصريًا، ووردت الجمهور مبلغ ٥١٩٠٠١ جنيه مصري. وبدون شك إنها نتيجة حسنة بالرغم من أن هذه الأرقام لا زالت أقل من أرقام بعض سنين مضت.

كانت إنكلترا أول البلاد في الواردات والصادرات، فقد استوردنا منها بمبلغ ٩٧٢٦٨٨ جنيهًا مصريًا، وصدّرنا إليها بمبلغ ٢,٠٨٤١١٦ جنيهًا مصريًا، أو بمعدل ٢٦٪ من جميع وارداتنا، و٥٤٪ من جملة صادراتنا، وكانت مصر ثانية البلاد بهذا المعنى، فقد استوردنا منها بمبلغ ٨٧١٤٠٥ جنيهات، وصدّرنا إليها بمبلغ ٧٨٣٧٩٨ أو معدل ٢٣٪ في الوارد و٢٠٪ في الصادر.

أما علاقتنا بالبلاد الأخرى فلم تتغير كثيرًا ما عدا اليابان، فقد بلغ الوارد منها للسودان مبلغ ٧٥٤٦٧٨ جنيهًا، أو معدل ٢٠٪ من جملة وارداتنا، بينما من وارداتنا لم تأخذ اليابان إلا بمبلغ ٥٠٤٦٩ جنيهًا أو ١ ٪ من جملة الصادرات، وقد ذكرت لكم هذا في خطابي الماضي، وتحدثت بذلك في فرص أخرى، ولكن يظهر أنه لا يوجد دواء لهذه الحالة لسبب بعض معاهدات مرتبط بها السودان، وبهذه الفرصة نتوجه إلى الحكومة بالرجاء أن تسعى بأول فرصة بتغيير هذه الحالة، حيث لا أجد مبررًا لأن ندفع لليابان هذه المبالغ العظيمة بينما اليابان لا تهتم بأن تزيد مقدار صادراتنا إليها. إن حالة التّقدّم في تجارتنا في العام الماضي لا زالت في استمرار في الربع الأول من هذه السنة، ولنا الأمل في أن تكون نتيجة سنة ١٩٣٥ كلها كذلك.

إنّ إنكلترا لا زالت أحسن عميل لنا. ولكن للأسف وبالرغم من كل ما بذلناه لا زالت بعض صادراتنا تدفع ١٠٪ جمرًا هناك. وقد ذكرت ذلك في تقريرى الماضى، كما أنّى ذكرت بأننا ننتظر من إنكلترا مساعدتنا في

أوجه أخرى، وذلك بإعادة النّظر في قرض الجزيرة وفائدته، وقد بحث هذا الموضوع أشخاص ذوو نفوذ في إنكلترا. وقال صديقنا السير جيمس كري في مقال نشره في مجلة الجمعية الأفريقية، بينما كان يبحث في حالة التّعليم في هذه البلاد ذكر نفس الموضوع. وهذا نصّ ما نشره السير كري: «منذ سنة ١٩٠٠، وفي مختلف الظروف، حصل السودان على مساعدات ضئيلة من إنكلترا إلّا ما كان بمعدل فائدة ٦٪، وبحكم الظروف السياسية لقد حُرم السودان من مساعدات مصر، كما أنه لم يكن له نصيب من الأفضلية التي منحت للبلاد الأخرى التابعة للإمبراطورية البريطانية، والتي كان يجب أن تُمنح للسودان بالرّغم عن الظروف السياسية.»

أظن أن جميعكم موافقون معي أن السودان — ولو لم يكن بنفس الحالة التي تربط البلاد الأخرى بالإمبراطورية — ما كان يجب أن يُحرم من الفوائد التي حصلت عليها البلاد التي ترفع العلم البريطاني وحده.

السكرتير المالي:

في خلال السنة ترك هذه البلاد السكرتير المالي الذي استلم مالية البلاد في وقت الضائقة، والحقيقة أن المستر فاس يوم حضر لهذه البلاد قابلته حالة صعبة جدًّا. وقد تمكّن بالرّغم عن ذلك من موازنة الميزانية، وقد ترك خلفه حالة أحسن، وإن لم تكن أقل صعوبة. إن تعيين المستر رجمان كسكرتير مالي للسودان قد قوبل باغتباط وارتياح في جميع الدوائر. وإنه تعيين في غاية التوفيق بالنسبة لمعرفته للبلاد وأهلها، وبكل تأكيد سيكون كأحسن سكرتير مالي حصلت عليه هذه البلاد، وإنني أقدم للمستر رجمان تهاني جميع أفراد الهيئة التجارية. وصحيح أن السكرتير المالي تعين حين بدأت البلاد تنتعش، ولكن الحالة لا زالت تطلب عناية خاصة.

وقد كان أول أعمال السكرتير المالي أن صدّق على ما يلزم للحكومة من المصروفات الضرورية لإدارة الأعمال وعلى منشآت جديدة ذات فائدة. وبهذه الفرصة أوّل أن وقت النّظر في أي مشروع جديد يُسهّل السكرتير المالي للهيئة التجاريّة الاشتراك فيه، وإنّي أوّل أن جنابه يجيب طلب العموم

بأن يعيد للتجارة ما أُخذ منها بإلغاء احتكار السكر الذي كان من الأمور الاستثنائية التي قررت الحكومة العمل بها بعد الحرب.

كما تعلمون أن ميزانية سنة ١٩٣٤ قد تعادلت، ولكن النتيجة النهائية قد زادت على الأرقام التي كان قَدْرُها سلفاً المستر رجمان، وفي التَّقرير النهائي للإيرادات يظهر أن إيرادات المديرية قد بلغت ٦٠٠٠٠٠ جنيه، وقد كان مقدراً لها ٥٥٨٠٠٠ جنيه. وإيراد المصالح ٨٦٨٠٠٠ جنيه، وقد كان مقدراً لها ٧٣٥٠٠٠ جنيه. وأهم زيادة في الإيراد كانت كالاتي:

من الجمارك مبلغ ٨٧٠٠٠ جنيه، ومن مصلحة الزراعة والغابات مبلغ ٣١٥٠٠ جنيه. وعلى العموم فكل مصلحة قد زادت إيراداتها عمّا قُدِّر لها. كما أنَّ إيراد المصالح العامّة قد بلغ ٢٢٧٤٠٠٠ جنيه، وقد كان مقدراً بمبلغ ٢٠٢٥٠٠٠، وزيادة السكر كانت ٥٦٤٤٠ بالرَّغم من تخفيض سعر البيع. ومن عوائد الصمغ ٧٧٨٢٠ جنيهاً، ومن السكة الحديد ١٠٠٠٠٠ جنيه، والمصلحة الوحيدة التي حصل فيها عجز كبير هي مصلحة الري السوداني التي قُدِّر إيرادها بمبلغ ٤٨٠٠٠٠، ولم يبلغ إلا ٣٨٩٠٠٠ جنيه، وهذه من سوء رداءة محصول الجزيرة في العام الماضي.

وقد كانت النتيجة العامّة لسنة ١٩٣٤ أنّه بعد إضافة مبلغ ٣٦٩٠٠٠ جنيه لحساب احتياطي القطن كانت الزيادة في الإيراد عن المصروف مبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه يعادلها مبلغ ٩٥٠٠ جنيه في السنة التي قبلها، والتي أضيف إليها أيضاً مبلغ ١٤٥٠٠٠ جنيه لحساب الاحتياطي، وأن هذه النتيجة تستدعي شكر جميع من ساهموا في الحصول عليها.

وأما لسنة ١٩٣٥ فقد قدر السكرتير المالي أرقام الإيراد والمصروف بتحفظ كبير؛ ممّا يجعلنا نتفاءل خيراً بأن النتيجة النهائية ستكون أيضاً بزيادة الإيرادات على المصروفات.

كانت ميزانية سنة ١٩٣٤ مقدرة بمبلغ ٢٨١٢٠٠٠ جنيه للإيراد، و٣٨٠٩١١٤ للمصروف، أي بزيادة ٢٨٨٦ جنيهاً. أما ميزانية سنة ١٩٣٥ فقد قدرت بمبلغ ٤٠٣٥٠٠٠ للإيراد، ومبلغ ٤٠١٧٠٠٠ للمصروف بزيادة ١٧٨٧٣ للإيراد. على أن المصروف الذي زاد بمبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ عن سنة

١٩٣٤ لإنشاءات جديدة كزيادة زراعة القطن في الجزيرة ومحال القطن في كردفان وأعمال أخرى لفائدة البلاد.

وبالنسبة لحالة محصول القطن في الجزيرة هذه السنة، وحيث إنَّ السكرتير المالي لم يقدر لهذا الباب إلا نفس أرقام سنة ١٩٣٤، فالأمل عظيم بأن الميزانية ستترك زيادة كبيرة في الإيراد؛ ممَّا سيُمكن السكرتير المالي من عمل جملة تخفيضات لصالح التجارة.

وإنَّيْ أهنيء السكة الحديد على التعرّيفة الجديدة التي جاءت نتيجة عمل طويل، والتي سهّلت على التاجر عملية النولون لأي صنف بدلاً من الطريق المعقد القديم، ولا يسعني إلا أن ألفت نظر هذه المصلحة لبعض النولونات العالية، وخصوصاً نولون القطن، والزيادة الإضافية على بعض الأصناف، والتي يجب إعادة النّظر فيها، خصوصاً أنها وُضعت أيام الحرب. أمَّا الآن مع رخص الفحم والأدوات والزيادة العظيمة في إيراد السكة الحديد، فهذه النولونات ليس لها ما يبررها.

الجزيرة:

مما يسرُّنا جميعاً أن حالة محصول القطن هذا العام بعد أعوام عديدة سيعطي أكثر ممَّا قُدِّر له، فجملة ما ننتظر من الفدان من زراعة الشركة الزراعية وشركة كسلا ستكون أربعة ونصف قنطار. إنَّ إدارة شركة كسلا تستحق الشكر العظيم؛ فقد قاربت أن تصل إلى رقم قياسي لإنتاج فدان القطن خمسة ونصف قنطار.

كذلك الشركة الزراعية وخبراء الحكومة يستحقون كلّ الشكر للنتائج القيمة التي تحصّلوا عليها في زراعتهم الواسعة بالتّغلب على الآفات والحشرات. جارٍ العمل الآن على زيادة مساحة القطن في الجزيرة. ومنتظر أن تبلغ المساحة المزروعة في يوليو سنة ١٩٣٧ مائتي ألف فدان أو ثمانمائة ألف فدان كمساحة إجمالية من مشروع. وهي غاية ما يمكن رُيّه بواسطة الجداول الرئيسية الموجودة.

إنَّ الحالة في الجزيرة — والتي ذكرتها في خطاباتي الماضية — لا زالت موجودة بالرّغم من أنّها تحسّنت بزيادة محصول هذا العام، ولا أرى طريقة

لتغيير الحالة إلا إعادة النَّظر في شروط المشروع بأكمله حتَّى يصبح ذا فائدة أكبر للمزارعين.

إنَّه ليس لي أن أُشير إلى إدارة الشركة الزراعية التي لها خبرة طويلة من مدة سنين عديدة ... لا نملُ أيَّ بحث. إلا أننا — معشر رجال الأعمال — لنا طريقتنا في بحث الأمور والوصول لتكوين فكرة لها على الغالب صلاحيتها. إنَّ الزراعة الحالية التي تسير على أساس المناوبة كلَّ أربعة سنوات تكلف مصاريف زائدة للمحافظة على جداول في مساحة ثمانمائة ألف فدان لزرع مائتي ألف فقط قطعاً، وقد يجوز أن المناوبة كلَّ أربعة سنين تكون ضرورية لبعض الأقطان. ولكن ليس لكل المساحة، ولو أُعيد النَّظر في هذا الموضوع، وتعاذلت المناوبة لثلاث سنين لأمكن زرع مائتين وخمسين ألف فدان بدون أي زيادة تُذكر في المصاريف.

نعم إنَّ تقدم الحالة التجاريَّة والزراعية تسمح لنا بأن ننظر إلى المستقبل بثقة أكبر. ولكن لا زالت أماننا جملة مصاعب للتَّغلب عليها، إلا أنكم توافقونني بأنَّ لنا الآن أن ننتظر بتحقيق آمالنا أن يكون المستقبل أحسن من الماضي.

إنَّ أحسن ظواهر الحالة هو الاهتمام والنشاط الذي بذله معالي الحاكم العام وحضرات معاونيه الذين ينظرون إلى الهيئة التجاريَّة بروح التعاون. وباختباري الطويل أقدر أن أوَّكِّد لكم بأن العلاقات بين الحكومة والهيئة التجاريَّة لم تكن في وقت من الأوقات أحسن منها الآن. ولزامٌ علينا أن نتقدم بالشكر لمعالي الحاكم العام للخطة الحكيمة التي وضعها في هذا الشأن.

وبهذه المناسبة. ولو أنَّه ما زال أماننا عمل طويل حتَّى نصل إلى الدرجة التي يُمكننا فيها — نحن التُّجار — أن نقول بأنَّنا حصلنا على كلِّ ما يلزمنا من معاضدة الحكومة فيما يمكننا عمله في محيطنا التجاري، أقول بالرَّغم عن ذلك: إنِّي أنتظر نتائج مجهوداتنا، وإنه يمكننا أن ننظر إلى الهيئة الحكوميَّة بثقة متبادلة.

إنَّ أول أعمال معالي الحاكم العام كانت إعادة تأليف اللُّجنة الاقتصادية التي تُوِّلف من رؤساء المصالح الكبرى الآن، والتي تنظر في أهم المسائل، وتعرض توصياتها رأساً على معالي الحاكم العام للتصديق، وبعد ذلك تصبح

هذه المسائل تحت التنفيذ بحسب ما تسمح به الحالة المالية، وإن هذه الطريقة في العمل تمكّن معاليه من الإلمام بجميع أمور البلاد، كما أن اتصال معاليه بجميع من في البلاد سببٌ آخر مهمٌ يساعده للسير بالبلاد إلى الأمام، وقبل أن أختم تقريرى أودُّ أن أطلب منكم الموافقة على إرسال برقية لمعالي الحاكم العام معبرين باحترام عن تقديرنا العظيم لمعاليه، ونتمنى له الصحة الكاملة لكي يقود هذه البلاد إلى طريق النجاح.^٢

أيها السادة

أشكركم لاستماعكم إلى تقريرى الطويل، وإننا نعتد دائماً على تأييدكم لجمهورنا لتنمية مصالحنا المشتركة، ولتعود بالخير لهذه البلاد. اهـ.

(٤-٣) الانتخابات في غرفة التجارة — بيان رسمي

عقدت غرفة التجارة السودانية جلستها في منتصف الساعة الخامسة من مساء يوم الجمعة ١٢ إبريل سنة ١٩٣٥ عند موعدها المحدد. وقد كان العدد الذي أمّمها في هذا اليوم كبيراً جداً، وقد افتتحت الجلسة بتلاوة تقرير الرئيس الذي ألقاه هو بنفسه باللغة الإنكليزية، وكان خطاباً جامعاً شاملاً لكل أعمال الغرفة متتبعاً في إجمال سير الحركة الاقتصادية في البلاد، ذاكراً الانتعاش الذي بدأ، معرّجاً على كثير من النقاط ذات الاتصال بأعمال التجارة، ثم تحدث عن زيارة البعثة الاقتصادية المصرية للسودان والمباحثات التي دارت بينهما وبين رجال الغرفة وما اتفق عليه معها وما بقي معلقاً للدراسات المقبلة. وبعد أن جلس جنباه نهض جناب المستر جورج توتنجي، فقرأ تعريب هذا الخطاب، ثم اقترح جناب الرئيس أن تُرسل برقية لحضرة صاحب المعالي الحاكم العام، وتلا صورتها؛ فنال الاقتراح الموافقة الإجماعية، وكانت البرقية تتضمن شكر الهيئة التجارية مجتمعة لمعاليه على ما نالت من معونة منه ومن رجال حكومته في بحر السنة المنصرمة في جميع المرافق الحيوية، مقدمة لمعاليه أطيب التمنيات والإخلاص، ثم نهض جناب الرئيس مرة أخرى، فذكر أنه في اجتماع العام الماضي كان قد اقترح أن تكون مدة اللجنة سنتين بدلاً من الانتخابات السنوية، ولكن رُئي بعد انفضاض هذا الاجتماع أن هذا الاقتراح

لا يمكن تنفيذه؛ لأنَّه يخالف قانون الغرفة الذي ينصُّ على أن كلَّ اقتراح لا يتَّفَق مع القانون يجب أن يقدم به طلب من ١٥ عضوًا يوقعون عليه ويكون موجودًا بين يدي اللِّجْنة قبل الاجتماع العام بزمان لا يقل عن ١٥ يومًا.

ولمَّا كان ذلك الاقتراح لم يحز هذه الصفة، فقد أوقف تنفيذه، ثمَّ قدم البعض طلبًا حائزًا لهذه الصفة من كلِّ الوجوه يطلب فيه مقدموه إعادة النَّظر في بعض مواد القانون بسبب تطور الحالة التَّجاريَّة وصلة التُّجار بالغرفة، فوافق الحاضرون عليه، وقد أعلن جنابه أن اللِّجْنة عندما تدرس مشروع القانون وتضع تلك التعديلات تعقد جمعية عمومية للنظر فيها، ومتى أقرتها يصير القانون المعدل دستورًا للغرفة — ومن ثمَّ وزعت بطاقات الانتخابات على المجتمعين، وهي بطاقات تشتمل على أسماء المرشحين ومتروك بها فراغ لمن يشاء أن يضع اسم منتخب آخر غير المرشح، والبطاقة مشتملة على ٤٢ اسمًا، فما على المنتخب إلَّا أن يشطب على الأسماء التي لا يرشحها للعضوية ويبقي ١٤ اسمًا، بشرط ألا يزيد عدد المنتخبين من أي جالية عن ٥ أعضاء، وألَّا ينتخب من محل تجاري واحد أكثر من شخص واحد، وبعد أن يفرغ الناخب من انتخابه يضع بطاقته في الصندوق المعد لذلك.

وفي أثناء عملية فرز الأصوات تدفق المجتمعون في حديقة الدار يتناولون المرطبات والمحادثات حتَّى ظهرت النتيجة على اللوحة، فكانت كالتَّي: المستر جورج توتنجي ١٠٢ صوت. المستر ألفريد كفوري ١٠٠ صوت. المستر ويكر ٨٩ صوتًا. المستر أزمريان ٨٧ صوتًا. المستر سميث ٨٥ صوتًا. الشيخ محمد مدني يحيى ٨٣ صوتًا. المستر ويليامز ٧٨ صوتًا. مصطفى أفندي أبو العلا ٧٧ صوتًا. المستر كونتوميخالوس ٧٠ صوتًا. الشيخ أحمد حسن عبد المنعم ٦٩ صوتًا. المسيو تسكارغلو ٦١ صوتًا. الشيخ السيد أحمد سوار الذهب ٦٠ صوتًا. عبد المنعم أفندي محمد ٥٥ صوتًا. المستر جورج مرهج ٤٦ صوتًا.

ا.هـ.

(٥-٣) تجارة مصر مع السودان

تستورد مصر من السودان نحو ٩٥ في المائة من حاصلاته (بعد استبعاد القطن والصمغ؛ إذ لا حاجة لنا بهما)، والواردات لمصر من السودان سنة ١٩٣٤ هي:

الواردات	جنيهاً مصرياً
السهم	٩٦٤٢٨
الفول السوداني	٣٨٧٤٣
الذرة العويجة	٣٥٤٦٣٤
الماشية	٣٦٢١١
الغنم	١٤١٠٠
الجلود	١٢٢١٩
البلح	٤٢٩٤٣
السكك المجفف	٨٢٢٥
الفحم البلدي	١١
الفاصوليا الناشفة	٤١٩٥٥
الشطة	١٩٥٥٧
لب البطيخ	٣٣٣٩٥
الذرة	٢٣١٦٦
المسلي	٢٥٣٩٥
القرص	٤٢٠٥

والصادرات من مصر للسودان في السنة عينها هي:

الصادرات	جنيهاً مصرياً
السكر	٢٢٦٠٦٧

السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية (الجزء الثاني)

الصادرات	جنيهاً مصرياً
تبغ وسجاير	١٠٨٢٤٧
دقيق القمح	٥٢
بضائع قطنية	١٤٤٧٦٤
الأرز	١٧٦٥
حبوب أخرى وخضروات وفواكه	٢٣٨٤٥
صابون	٢٧٥٦٧
أحذية ومراكيب وشبابش	٣٤٥٣
سبرتو وغاز	٧١٧

وقد بلغت قيمة الواردات لمصر من السودان سنة ١٩٣٤ مبلغ ٧٨٣٧٩٨ جنيهاً. وبلغت قيمة صادرات البضائع المصرية للسودان مبلغ ٦٨٧١٢٣ جنيهاً، أي بنسبة ٢٠,٤ في المائة بالتوالي من مجموع تجارة السودان، حيث بلغت قيمة الصادرات في سنة ١٩٣٤ — ٣٨٤٨٦٧٩ جنيهاً، وبلغت الواردات إلى السودان ٣٩٤٥١٤٩ جنيهاً. وتُعدُّ مصر العملية الثانية للسودان بعد إنكلترا.

المبادلات التجارية بين مصر والسودان

عقدت لجنة البعثة الاقتصادية المصرية إلى السودان بعد عودتها اجتماعاً بمكتب مدير التجارة والصناعة الغرض منه وضع نتائج مباحث البعثة المصرية موضع التنفيذ، وإجراء ما يلزم للاتصال بالهيئات المختصة من المصالح الحكومية، وتمهيداً لهذا الإجراء أُذيع تقرير اشتمل على بيان هذه العلاقات كالآتي:

أنَّ واردات السودان من مصر سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٢٤ كانت ٣,٥ في المائة بالنسبة لمجموع وارداته.

ومن سنة ١٩٢٥ إلى ١٩٢٩ كانت ١٠,٥ في المائة، وفي سنة ١٩٣٠ كانت ٨,٥ في المائة، وفي ١٩٣١ كانت ١٥ في المائة، وفي سنة ١٩٣٢ كانت ٦ في المائة، وفي سنة ١٩٣٣ كانت ١١ في المائة، وفي سنة ١٩٣٤ بلغت ٢٢ في المائة.

الصادرات من مصر إلى السودان:

وأهم صادرات مصر إلى السودان السكر، والمنسوجات المصنوعة من القطن والحرير الصناعي، والأقمشة القطنية المصبوغة، والسجائر، والأتربة، والأحجار، والجير والأسمنت، والصابون، والحلويات، والحديد والظهر والفولاذ، وبذرة القطن، والنحاس، والورق. ولوحظ أن صادرات السكر والمنسوجات القطنية المخلوطة بالحرير الصناعي زادت زيادة كبيرة، ويبلغ المصدر منها مقدار ربع صادرات مصر للسودان. وكذا زادت صادرات الجير والأسمنت في هذه السنة زيادة كبيرة بسبب بناء خزان جبل الأولياء.

الواردات من السودان لمصر:

تستورد مصر من السودان: الذرة. السمسم. الفول السوداني. لب البطيخ. الحيوانات الحية. البقول. المسلي. البلح. التوابل «الشطة». الجلود. الأسماك المملحة: «فسيخ وملوحة». فول جاف. وفي سنة ١٩٣٢ صدر السودان لمصر من الذرة ما قيمته ١٣ ألف جنيه، ولكن ما صدرته في السنة الماضية (١٩٣٤) بلغ ٤٠٠ ألف جنيه. وتنقسم واردات السودان إلى أهلية وحكومية. وقد نمت الواردات الأهلية حتى وصلت إلى ٨٠ في المائة بعد أن كانت ٥٣ في المائة. وقد أصبح الميزان التجاري في صالح السودان في سنة ١٩٣٤، بعد أن كان في صالح مصر قبل ذلك.

الأرز المصري:

لاحظت البعثة أن السودان يستورد من الأرز ما قيمته ١١٤٤٩ جنيهاً مصرياً كله من الهند سوى ١٨٠٩ جنيهات من مصر، وذلك بسبب غلاء أجور نقله بالسكة الحديد وشركة البواخر الخديوية، وقد طُلب من حكومة السودان والشركة تنزيل أجور النقل، كما طُلب من الحكومة المصرية إعفاء الأرز المصدر للسودان من الضرائب.

الأحذية:

وقامت اللّجنة ببحث للوقوف على الأذواق السُّودانية لصنع الأحذية التي تلائمها. وعن المصنوعات القطنية كالفانلات والشرابات ستُعرض بالغرفة التّجاريّة السُّودانية ليعرفها السُّودانيون ١٨٥٠٠ جنيه. ورُئي أنّ السُّودان يستورد فواكه بقيمة يخص مصر منها ٣٤٠٠ جنيه. فاقترحت اللّجنة تخفيض أجور نقلها بالسكة الحديد بين مصر والسُّودان.

الجمارك:

يغلب في نظام الجمارك أن تعريفته ١٠٪.

غلاء السكك الحديدية

يرجع غلاء أجور السكك الحديدية في السُّودان إلى غلاء الفحم والوقود وقلة الركاب والحركة، ولا يمكن اتصال السكك الحديدية السُّودانية بالسكك الحديدية المصريّة؛ لأنّ الخط الحديدي السُّوداني أضيق، ولكن يمكن وصل الخط السُّوداني إلى الحدود السُّودانية، ويقابله الخط المصري، وينقل الرّكّاب من قطار إلى آخر.

عدد الموظفين

بلغ عدد الموظفين في سنة ١٩٣٣ — ٤٧٥٧ منهم ٢٩٨٧ موظفًا سودانيون، والباقيون بين إنكليز ومصريين وسوريين وغيرهم.

(٤) الحالة الاقتصادية لمديرية دارفور

وصف الأديب يوسف عمر التني حالة دارفور فيما يلي:

تمتد مديرية دارفور من صحراء ليبيا شمالاً إلى حدود مديرية بحر الغزال جنوباً، وتُحدُّ غرباً بوادي كجا الذي يفصلها من مقاطعة وادي التي تكون الآن جزءاً من أفريقية الاستوائية الفرنسية، وتُحدُّ شرقاً بمديرية كردفان عند

حلة الشريف كباشي — هذه المنطقة كثيرة الجبال والتلال، خصوصًا في الشرق والشمال والغرب، وقليل منها في الجنوب كجبال الداجو وغيرها، ولا يكاد يوجد بها مكان متناسب إلا نادرًا، وأرضها رملية وكثيرة الأودية والأشجار — مناخها حسن جدًا في الشرق والوسط والشمال ورديء في الجنوب، ومتوسط في الغرب، ويبلغ عدد سكانها نحو ٧١٥٥٤٣ نسمة، ومساحتها ١٤٤١٠٠ ميل مربع. وتبعد الفاشر عن الأبيض بمقدار ٣٩٦ ميلًا، وهي مسيرة ثلاثة أو أربع أيام بالسيارات.

سمي هذا الإقليم دارفور مع وجود القبائل الكثيرة فيه؛ لأنَّ الفور هم أسبق القبائل إليه. وقد ينقسم السُّكان هناك إلى عرب وفور وغيرهم من قبائل السود الأخرى. أمَّا العرب فمنهم الزيدانية والمسيرية، الرزيقات، بني هلبا وغيرهم. أمَّا السود فمنهم الفور وغيرهم. كانت دارفور تحت سيطرة ملوك من التنجر آخرهم السُّلطان شاودورثيت، ثمَّ آل الملك إلى العباسيين أولاد أحمد المعقور، وأولهم السُّلطان سليمان سلنج، وآخرهم المرحوم السُّلطان علي دينار لغاية سنة ١٩١٦، ومن ذلك التاريخ صارت دارفور تحت نفوذ الحكومة الحاضرة ومن أكبر مديريات السودان.

ولدارفور مكانتها التاريخية وعظمتها الخالدة؛ فقد كانت مهجر التُّجار ومحطَّ آمالهم ومفتاح السعادة، وإن التاجر لا يُرفع ذكره إلا إذا تردد إليها وقطع درب الأربعين يوم كانت التجارة تتمركز في مدينة كوبي التي ضربتها المهدية على يد المرحوم السيد محمد زنقل، وأتى إليها بالثَّمين الغالي، وعاد منها بالجواري والغلمان وريش النعام وسن الفيل يوم كانت أغلى من الذهب الأحمر.

(١-٤) الثروة الطبيعية

المحصولات الزراعية

لا شك أنَّ الموارد الطبيعية لإقليم من الأقاليم هي في طليعة الدوافع لنهوضه الاقتصادي. وأهم موارد دارفور الطبيعية هي الزراعة. وتقدم زراعة التبناك ود عماري بدارفور على رأس محاصيلها التي تجلب إليها النقود، وإن الأحوال الجوية هناك ملائمة لنمو

التمباك، ويعلق الأهالي أهمية عظمى على هذا المحصول في إنعاش ثروتهم، وإذا ولّينا وجوهنا شطر دارفور في البحث عن زراعة التمباك ود عماري ومعه أنواع المحصولات الأخرى وجدنا أنه الشاطئ الذي ترسو لديه سفينة بحثنا، فزراعته هنالك من الكثرة حيث تشغل بال كل فرد من السُكان باستمرار، حيث لتجارته أهمية خاصة في داخلية البلاد (السودان)، ويظهر لنا أن أسعاره هي التي تقرر مستوى الأسعار لباقي أنواع محاصيلهم الزراعية الأخرى، فإذا كان سعر التمباك منخفضاً فمن المعتاد أن يكون هنالك كساد عام. ولكن إذا كان التمباك متمسكاً ومرتفع السعر أو إذا كان ثمنه في مستوى معتدل، فهذا التمسك يكون مصحوباً غالباً بميل مشابه له في أسعار المحاصيل الأخرى التي تبدو أنها تتأثر بتأثيره.

وحقيقة التمباك ما هو إلا الوحيد من محاصيل دارفور الزراعية الهامة. وهي المورد الوحيد لهذا الصنف الذي يستهلك القطر منه كميات وافرة بمبالغ طائلة تقدر بألوف الجنيهات سنوياً. ويزرع التمباك ود عماري بكميات غير محدودة في طوبلة على مسيرة يوم إلى الجنوب الغربي من مدينة الفاشر ووادي بيرة ووادي شقرة بغرب الفاشر ووادي الملم جنوب الفاشر، وفي جهات نيالا وزالنجي وغيرها. أما المحل الرئيسي لزراعته بدارفور فهو طريلة. ويباع هذا المحصول على نظام المزاد العلني تحت إشراف الحكومة بسوق الفاشر. ولقد أحدث هذا النظام فائدة كبرى في إنعاش هذا الصنف منذ بداية من أوائل سنة ١٩٣١. وقد حصل سعر القنطار منه في عام سنة ١٩٣٢ نحو ثلاثة جنيهات أو أكثر بسوق الفاشر، مع العلم أنه في نفس السوق كان يساوي ٢٥ قرشاً القنطار في أوائل سنة ١٩٣٠، وتُصدّر منه كميات كبيرة سنوياً، وقد بلغ ما دخل جيوب الأهالي من ثمن التمباك في عام سنة ١٩٣٢ نحو ٢٠٠٠٠ جنيه مصري.

والتمباك هو من أهم مرافق الثروة بدارفور في الوقت الحاضر، ويعد أول صادراتها من المنتجات الزراعية.

ويستعمل التمباك ود عماري (للمنشوق) السعوط الذي يعد من أقدم الطرق التي ابتدعها الناس لاستعمال التبغ في غير هذه البلاد، وأن استنشاق السعوط كان معروفاً منذ القرن الخامس عشر حيث قد كتب العالم كورتز (Cortes) أنه رأى هنوداً في المكسيك يسحقون أوراق التبغ، ويتنشقون المسحوق كما يتنشق الناس اليوم السعوط — ومن المكسيك انتقلت بدعة السعوط إلى فرنسا أولاً في الوقت الذي كان فيه الفرنسيون يستعملون أوراق التبغ للتدخين فقط، وانتشر من فرنسا إلى سائر أنحاء العالم، لا سيما الجزر البريطانية.

كثير من تجار التمايك المعسرین بالفاشر يشترون أحياناً بلات وزن عشرة من تجار الجملة بأثمان عالية بمواعيد، وبسبب اضطرارهم قد يرهقهم الدائنون بأرباحهم الباهظة — وهم يقدفون بهذه البلات إلى السوق ويبيعونها بخسارة تكاد تكون فادحة، وأملهم في ذلك أن يشتروا التمايك ويستعوضوا منه هذه الخسارة مع الربح. وبالطبع لا يكون ذلك إلا إذا ارتفع السعر وصادفت الحالة حظاً وافراً — وإنهم ربما ينسون تدهور سعر التمايك فجأة وتحل عليهم مواعيد الكمبيالات؛ ففي ذلك الحين لا خلاص لهم إلا عرض تمايكهم للبيع بخسارة، وبلا شك ينتج من ذلك انحلال في ميزان التمايك التجاري بزيادة العرض على الطلب، وزيادة على ذلك سيبقى عليهم دين وزن عشرة عندما تصادفهم الخسارة في السلعتين؛ ولذا نلفت نظر التجار هنالك الذين يهتمهم هذا الشأن لتجنب هذا المسلك السيئ الذي ربما قضى على اسمهم تجارياً.

ومن منتجات دارفور الزراعية الشطة التي تُصدّر للمقايضة بالنقود أيضاً، حيث تجود بها الطبيعة بمحصول وافر في تلك الأصقاع. وهي تُزرع بنطاق واسع في شمال دارفور وبجبل مرّة وكاسي وزانجي. وشطة جبل مرّة كبيرة الحجم. أما نوع كاسي وزانجي صغيرة جداً، وتُسمى بالدنقاية وحرارتها شديدة وهي أشبه بشطة القبانيب ورشاد، وتصدر الشطة من دارفور إلى أسواق كردفان بكميات كبيرة — ولا يفوتني أن أذكر أن مركز الجنيّة بدار المساليت مورد كبير للشطة، وترد إليها من دارتاما الواقعة في المقاطعة الفرنسية.

ومن محاصيلها الغنائية الزراعية الأذرة والدخن، وتزرع الأولى فيها على قدر حاجة البلاد الداخلية بكثرة والغذاء الرئيسي للسكان هو الدخن، ويستخلصون من هذا النوع دقيقاً أبيض ناصع البياض أشبه «بالكورنفلور»، ويسمونه بالجير، ويستعمل هذا الصنف عصيدة لطعام الفطار، ويمكن استعماله أيضاً كحلو بدلاً من استعمال الكورنفلور. ويعملون منه ما يكون كالأرز. وعند تقديمه للطعام لا يمكن تمييزه من الأرز مطلقاً — ويزرع هنالك الماريق أيضاً. هذا المحصول غير قابل للتصدير، وذلك راجع إلى عدم التوسع في زراعته، وعدم تقدم المواصلات بسبب بعد الشقة، وعدم إمكان نقله إلى محل آخر للتجارة.

ومن محاصيل دارفور الطبيعية الرئيسية الصمغ العربي الذي ينمو نمواً طبيعياً بكثرة في شرقها بدار برتي حول أم كدادة والطويشة. ويبيع هذا المحصول بسوق النهود بكردفان بكميات كبيرة.

وقد تصدر من صمغ دارفور الذي بيع في سوق كردفان ٣٠٤ أطنان في سنة ١٩٣٤، وهذه أصغر كمية في السبعة سنوات الماضية كالبيان التالي:

سنة	طن
١٩٢٨	٩٧٣
١٩٢٩	٨٤٤
١٩٣٠	١٥٠٥
١٩٣١	١٣٢٥
١٩٣٢	٤١١
١٩٣٣	٣٢٠
١٩٣٤	٣٠٤

ويزرع القمح في الأودية، فينجح نجاحًا باهرًا في الحجم والكمية، خصوصًا في خور تندلني ببندر الفاشر — أما الخضر فحدّث عنها ولا حرج. وهي تنمو بشكل يفوق ما يزرع عندنا في نواحي الخرطوم بالسواقي والشواذيف، وقد يصدرون الطماطم الحمراء بكميات كبيرة بعد تجفيفها على الشمس إلى أسواق كردفان لاستعمالها صلصة.

الماشية

أريد بالمواشي هنا نوات الخف والظلف كالإبل والبقر والغنم. ومن المعروف أن الناس اعتادوا تربية الحيوانات الأليفة منذ عهد طويل بغرض الانتفاع بألبانها ولحومها وأوبارها وأصوافها وغير ذلك — وتكثر أنواع هذه الماشية بدارفور، والبقر أكثر ما يقتنى في جنوب دارفور عند عرب الرزيقات وغيرهم. وهي تصدر بكميات غير محدودة لأسواق مديرية كردفان بالنهود والأبيض، وتصديرها يعدّ أول مصادر الرزق بتلك الناحية — أمّا الإبل فتكثر في الشمال عند عرب الزيادية وأمّ جلول والماهرية. وهي تستخدم في النّقل محليًا ما بين الأبيض والفاشر ووادي، ولكن الفائدة التي تعود على الأهّلين من جراء هذا النّقل تكاد لا تذكر بسبب مزاحمة السيارات، لها في هذه الآونة

